شرح المغني في النحو

تأليف

الشيخ محمد بن عبد الرحيم بن حسين

ابن عمر الميلاني

المتوفى سنة ٨١١هـ

اعتنى به وقدمه للطبع

مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا

HAŞİMİ
YAYINEVİ

شرح المغني في النحو

تأليف
الشيخ محمد بن عبد الرحيم بن حسين بن عمر الميلاني
المتوفى سنة ٨١١هـ

اعتنى به وقدمه للطبع
مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا

HAŞİMİ
YAYINEVİ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المكتبة الهاشمية حرسها الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه العزيز: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾(١).

الحمد لله معلّمِ الإنسان ما لم يَعلَمْ إلى يوم الدين، ومُلْهِم الخَلْق أجمعين، اللهم لا نُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيْتَ على نفسك.

والصلاةُ والسلامُ على القائل: «يَحْمِلُ هذا العلمَ مِنْ كل خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبْطِلين، وتأويلَ الجاهلين»(٢).

وقد بُعث هدايةً للبشرية، ورحمةً للإنسانية، رسولُ الله محمدٌ النبيُّ العربيّ الهاشمي، صلى الله عليه وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار الذين كانوا مِعْوَانـًا له لنشر الخير والفضيلة، ووسيلةً لملء الأرض بَهجة وسروراً.

رضي الله تعالى عنهم رضاءً تاماً إلى يوم الدين.

انطلاقـًا من: «نَضَّرَ الله امرأً سَمِع مقالتي، فحَفِظَها، ووَعَاها، وأدَّاها»(٣).

ويقينـًا وحرصـًا على: «بلِّغُوا عنّي ولو آيةً...»(٤).

---

(١) سورة الأعراف: ٧/ ٥٨.

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٢٢) و(٣/ ٤٥٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواه أحمد في "مسنده" (١٦٧٥٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وانتهاجاً لـ: «حَدِّثوا عني بما تَسْمعون، ولا تقولوا إلا حقاً...»(١).

وامتثالاً لـ: «عَلِّموا ويَسِّروا ولا تُعسِّروا، وبَشِّروا ولا تُنَفِّروا»(٢).

وأخيراً: «إنّ هذا الدينَ بدأ غريباً، وسيعودُ غريباً كما بدأ، فطُوبى للغُرباء الذين يُصلحون ما أفسَدَ الناسُ من بعدي من سنتي»(٣).

فلقد قامت المَكتبة الهَاشمية بحَمْل هذا العِبْء الثقيل على كاهِلها، وجعلتْ من شعار «**نحافظ على تراثنا**» منهجاً لها في العمل، تبنّتْ الكتابَ الإسلاميَّ، فعَمِلتْ فيه تصحيحاً ومراجعةً وتحقيقاً، وهيّأتْ في سبيلِ ذلك مَكتباً يضُمُّ نخبةً من أهل العلم المختصين في علومٍ مختلفة.

وهي ماضيةٌ في هدفها بدون تباطؤٍ، سائرة نحو غايتِها دون توقُّف أو تلكُّؤٍ، راسمةً لنفسها أوضحَ الخطط، وأجلى الأهداف وأسماها.

وهي إذ تمضي في تحقيق الكتاب الإسلامي وطبعه ونشره فقهاً وحديثاً وأصولاً ونحواً وبلاغةً ومنطقاً وفكراً وعقيدةً وسيرةً وتصوُّفاً...

لا تَنْتَهِجُ لنفسها خطّاً متعارضاً مع أيّ مَشْرَب أو توجُّهٍ إسلامي منتشر هنا وهناك...

لا... إنها تقومُ بمُهِمَّتِها في نشر الفضيلة والعلم الصحيح والخير الكثير فحسب، وتبلّغ رسالتها، وتُوصِل ـ هكذا ترجو ـ صوتَها، وترى في ذلك عِزَّها ومَجْدَها.

---

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥١٦) من حديث أبي قرصافة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٣٢) (١٤٥).

وتسعى الهَاشمية إلى هدفٍ مهمٍّ، وهو إيصالُ الكتاب المفيد الهادف إلى القارئ الذي يطلبه ويحتاجه، في دقةٍ وإتقانٍ ومنهجية، إضافةً إلى المظهر الحَسَن، محاوِلةً بلوغ الصورة الفُضْلى شكلاً ومضموناً، واضعةً في سبيل ذلك كل ما تكوَّن لديها من خبرات في هذا المجال.

وهي بهذا تحاول المحافظة على التميّز في إصداراتها عامةً، وفي ما يجب حفظه والاعتناء به وخدمته من تراث هذه الأمة على وجه الخصوص.

وتتطلَّع الهَاشمية إلى تواصُل حقيقي بينها وبين قرّائها في كل ما مِن شأنه الرقيُّ بهذه الاستراتيجية.

هذا وقد قمنا بخدمة هذا الكتاب قَدر الوُسع، وقدمناه للطباعة على عجالة من أمرنا اقتضتها المصلحة، ولا زال الكتاب بحاجةٍ لمزيد من الخدمة العلمية، ولا زلنا نُعْمِلُ فيه يدَ البحث والتدقيق والتصحيح، ومع ذلك فقد آثرنا تقديمه للطباعة بحلة قشيبة مزيَّنةٍ ببعض تعليقات المولى الملا: برهان الدين التلوي ـ متع الله الأمة الإسلامية بحياته وعلمه ـ، وحاشيتي السيدين: جامي بن عبد الكريم الـچُوري، وحسن بن السيد عبد القادر الـچُوري رحمهما الله، وترجمنا للمؤلف والشارح، وأضفنا القوسين [ ] للمسائل تسهيلاً، ووضعنا المتن في مطلع الكتاب ليسهل تناوله وحفظه.

هذا ونسأل الله تعالى أن يمُنَّ علينا بالتوفيق والتأييد، ونستعينه أن يأخذ بأيدينا لِما فيه خير هذه الأمة.

** ** **

بين يدي الكتاب

إنَّ علمَ النحو علمٌ باحثٌ عن أحوال المركبات الموضوعة وضعـًا نوعيـًا لنوع نوع من المعاني التركيبية النسبية من حيثُ دلالتها عليها. وهو من فروض الكفايات؛ إذ يحتاج إليه الاستدلال بالكتاب والسنة.

وموضوعه: المركبات والمفردات من حيثُ وقوعها في التراكيب والأدوات؛ لكونها روابط التراكيب.

وواضعه: أبو الأسود الدُّؤليُّ بأمر الإمام علي كرَّم الله وجهه، وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة، كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تَطَبُّع.

وغرضه: تحصيلُ ملكةٍ يقتدرُ بها على إيراد تركيب وضع وضعـًا نوعيـًا لِما أراده المتكلِّم من المعاني وعلى فهم معنى أيِّ مركبٍ كان بحسب الوضع المذكور.

وثمرته: الاحترازُ عن الخطأ في تطبيقِ التراكيبِ العربية على المعاني الوضعية الأصلية.

ومبادئه: المقدِّمات الحاصلة من تتبُّع الألفاظ المركَّبة في موارد الاستعمالات.

فائدته: التحرُّز عن الخطأ والاستعانةُ على فهم كلام الله ورسوله، وشرفُه بشرف فائدته.

** ** **

ترجمةُ صاحبِ "المُغني" أحمد بن الحسن الـچـارَپـرْديِّ
(٦٦٤ - ٧٤٦هـ)

* اسمه ونسبه:

الشَّيخُ، الإمامُ، العَلاَّمةُ، النَّحوِيُّ، فخرُ الدِّين، أبو المكارم، أحمدُ بن الحُسين بن يوسف الـچَارَپـرْديُّ الشَّافعيُّ التِّبريزيُّ(١).

* مولده ونشأته:

ولد الـچَارَپـرْديُّ في تبريز سنة أربع وستين وستِّ مئةٍ، ونشأ بها، فاشتغل بالعربية وعلومها، وبرعَ في الأصول وأتقنها غاية الإتقان، وأكبَّ الخلقُ على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحَّر في الفنون وشتى العلوم. وكان رأساً في العربية والتفسير. وله مشاجرات علمية بينه وبين العضُدِ الإيجي، في تفسير بعض الآيات التي أوردها الزمخشريُّ في "كشافه".

* شيوخه:

من جملة مشايخه الذين أخذ عنهم وقرأ عليهم، الشيخُ عمرُ بن نجم الدين، ونظامُ الدين الطُّوسيُّ، واجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاويِّ وأخذَ عنه.

* تلامذته:

تصدر الـچَارَپـرْديِّ للتدريس، فنهل منه الطلاب في شتى العلوم والفنون، ومن هؤلاء:

---

(١) الـچارَپـرْديِّ: بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ومهملة إلى چَارَپَرْد، من مناطق كردستان.

الإمامُ النحويُّ محمد بن عبد الرحيم بن محمد، بدر الدين العمريُّ الميلانيُّ، قرأ على الـچَارَپـرْديِّ، وشرح كتابه (المغني) في النحو، وفرغ منه في رجب (٨٠١هـ) ـ وهو كتابنا هذا ـ.

الفقيهُ المشهورُ فرجُ بن محمد بن أحمد بن أبي الفرج نورُ الدين الأردبيليُّ الشافعيُّ نزيل دمشق، تفقه ببلاد تِبريز، وأخذَ عن الفخر الـچَارَپـرْدي الكثير.

الفقيهُ العلَّامةُ النحويُّ المفسِّر المفتي أبو محمد نظامُ الدين التبريزيُّ الشافعيُّ، أخذَ العربيةَ والتفسيرَ والفقهَ عن العلَّامة فخر الدِّين الـچَارَپـرْدي.

*** مصنفاته:**

صنَّف فخرُ الدِّين الـچَارَپـرْديُّ المصنفات الدقيقة المشحونة بالتحقيق والتدقيق، وقد رُزقت كتبه القبول التام لجزالتها وحسنها. ومن مصنفاته:

شرح المنهاج في أصول الفقه. وسماه: "السراج الوهاج في شرح المنهاج".

شرح تصريف ابن الحاجب.

شرح "الحاوي الصغير" ولم يكمل. وسمَّاه: "الهادي".

حواشي على "الكشاف".

المغني في النحو. وهو المعروف بـ"مغني الأكراد". ـ **وهو كتابنا هذا** ـ.

له الرد على العضد.

*** شعره:**

من أشعاره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وهو يعارضُ أبياتـًا للزمخشري:

عجبـاً لقـومٍ ظـالمينَ تسـتروا * بالعـدلِ مـا فـيهم لَعمـري معرفـةْ

قـد جـاءهُم مـن حيـثُ لا يدرونـه * تعطيـلُ ذاتِ اللهِ مـع نفـي الصِّـفةْ

*** ثناء العلماء عليه:**

قال تاج الدين السُّبكيُّ: كان إماماً فاضلاً ديِّناً خيِّراً وقوراً مواظباً على الشُّغل بالعلمِ وإفادةِ الطلبةِ، اجتمعَ مع القاضي ناصر الدين البيضاويِّ وأخذ عنه على ما بلغني.

قال ابنُ العماد الحنبليُّ: أحدُ شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد والتصدِّي لشغل الطلبة.

قال الإسنويُّ: كان عالماً ديِّناً وقوراً مواظباً على الاشتغال والتصنيف.

قال أحمد الأدنرويُّ: صاحبُ المصنفات البديعة والمؤلفات المفيدة، وكان ساكناً ومقيماً نزيل تبريز. إمامٌ فاضلٌ، ديِّنٌ وخيِّرٌ ووقورٌ، أخذ العلمَ عن القاضي ناصر الدين البيضاويِّ.

وقال تلميذه الميلاني: العلَّامةُ، فريدُ دهره، ووحيدُ عصره، العالمُ بالأصول والفروع، والجامعُ بين المعقول والمشروع، عُمان المعاني، نُعمان الثاني، قُدوة الأئمة السَّالكين، فخرُ الملة والدين.

*** وفاته:**

توفي الـچَارَپِرْديُّ بتبريزَ في شهر رمضانَ سنة ستٍّ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ(١).

---

(١) ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة" لابن حجر (١/ ٦)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (١/ ٣٠٣)، و"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لابن العماد الحنبليِّ (٨/ ٢٥٦)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٩/ ٨-١٠)، و"طبقات المفسرين" لأحمد بن محمد الأدنروي (ص٣٣٣)، و"البدر الطالع بمحاسن القرن السابع " للشوكاني (١/ ٤٢)، و"معجم المؤلفين" لكحالة (١/ ٤).

ترجمةُ صاحبِ الشرحِ محمدِ بنِ عبدِ الرحيمِ الميلانِيِّ
المتوفى سنة (٨١١ هـ)

*** اسمه ونسبه:**

الشَّيخُ، الإمامُ، العَلاَّمةُ، النَّحوِيُّ، الإمامُ النحويُّ محمدُ بنُ عبد الرحيم بن حسين بن عمر، بدر الدِّين العُمريُّ الميلانِيُّ.

*** شيوخه:**

قرأ على الفقيه الأصوليِّ النحويِّ فخر الدِّين أحمد بن الحُسين الـچَارَپرْديِّ الشَّافعيِّ التِّبريزيِّ، وشرحَ كتابه "المغني" في النحو.

*** مصنفاته:**

شرح "المغني" في النحو، وفرغ منه في رجب سنة (٨٠١ هـ) ـ **وهو كتابنا هذا** ـ. وقد قيلَ في مدحه:

كتـابٌ جليـلُ القـدْر لـيسَ كمثلـهِ * بجمعِ تصانيفِ النُّحاة أولي الفخرِ

فيكفـي لقاريـهِ الفخـارُ لأنـه تملَّـكَ * علمـاً لـيسَ يُستحَصـى في حصـرِ

ويكفـي لـه فخـراً لقـد جـاء اسـمه * بمغنـيٍ للأكـرادِ يشـفي ذو الضُّـرِ

*** وفاته:**

توفي الشيخُ الميلانِيُّ سنة (٨١١هـ)(١).

---

(١) ينظر ترجمته: "كشف الظنون" (٢/ ١٧٤٧)، و"الأعلام" (٦/ ٢٠١)، و"معجم المؤلفين" (١٠/ ٥٨)، و"حياة الأمجاد من العلماء الأكراد" (٣/ ٩٩).

«متن المغني للـچـارَپـرْديّ»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لِمعنًى مُفردٍ، وهِيَ إِمَّا اسمٌ كرجُلٍ، وَإِمَّا فعلٌ كضربَ، وإِما حرفٌ كقد لأنَّ الكلمةَ إِما أَن تَدُلَّ عَلى مَعنًى فِي نَفسِها أَوْ لا، فَإِن لَم تَدُل على مَعنًى فِي نَفسِهَا فهُوَ الحَرفُ، وَإِن دَلَّت على مَعنًى فِي نَفْسِها فَإما أَن يَقترنَ بِأَحدِ الأَزمنةِ الثَّلاثَةِ الَّتِي هِيَ المَاضِي والحال وَالاستِقبال أَو لا، فَإِن لَم يَقْتَرِن بِه فَهُوَ الاسْمُ، وَإِن اقتَرن بِه فَهُو الفِعْل.

الكلامُ: مُؤَلَّفٌ إِمَّا مِن اسمَينِ أُسْنِدَ أحدُهُما إِلى الآخَر نحو: زَيدٌ قائِم، وإمّا مِنْ فِعلٍ وَاسمٍ نحو: ضربَ زيدٌ.

[بابٌ]

الإسْمُ: مَا دَلّ عَلى مَعنًى فِي نَفْسِه غَيْرَ مُقتَرِنٍ بِأَحَدِ الأزمنةِ الثَّلاثة. ومِن خَواصِّه أَنَّهُ يَصِحُّ الحَدِيثُ عَنهُ وَدَخلهُ حَرفُ الجَرِّ وَأُضِيفَ وَنُوِّنَ وَعُرِّفَ.

وَأَصنافُهُ: اسمُ الجِنس والعَلمُ والمُعرَبُ وتَوابِعُه والمَبنِيُّ وَالمُثَنَّى والمجمُوعُ والمعرِفَةُ والنَّكِرَةُ والمُذَكَّرُ والمؤَنَّثُ والمُصَغَّرُ والمَنسُوبُ وأسماءُ العَدَدِ والأسماءُ المُتَّصِلَةُ بالأفعالِ.

اسمُ الجِنْس: ما عُلِّقَ عَلى شَيءٍ وعَلى كُلِّ ما أَشبههُ فِي الحَقِيقةِ، وَهُوَ على ضَربينِ: اسم عَينٍ كرَجُلٍ وَراكِبٍ وَاسم مَعنًى كعِلمٍ وَمَفهُومٍ.

العَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَينِهِ غَيْر مُتَناوِل غَيرَهُ بِوَضعٍ واحِدٍ، الغالِبُ عَليهِ أنْ يُنقَلَ عَن اِسْمِ جِنسٍ كجَعفَر، وَقَدْ ينقلُ عن فعلٍ إمّا عن ماضٍ كشَمَّر وإمّا عن مُضارع كيَزِيد، وقَد يُرتَجَلُ كغَطَفان.

وهُوَ عَلى ثَلاثةِ أقْسامٍ: اسْم ولَقَب وكُنْيَة لِأنّهُ إن كان فِي أَوَّلِه لَفظُ أبٍ أو أمٍّ فَهُوَ كُنيَةٌ كأبِي عَمْرو وأُمّ كُلثُوم، وَإلا فَإن دَلّ على مَدحٍ كشَمْسِ الدِّين وَعِزّ الدِّين أو ذَمٍّ كَقُفَّة وبُطَّة فهو لَقَبٌ، وَإلا فَهُو اسمٌ كزيدٍ وعَمرٍو.

المُعرَبُ: مَا يَختَلِف آخِرُه بِاختِلاف العَوامِل، وَهُو على ضربَينِ: مُنصَرِف وهُوَ ما يَدخُلُه الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ والتَّنوِينُ، وَغَيْر مُنصرِف وهُوَ الَّذِي مُنِعَ الجَرُّ والتَّنوِينُ عَنهُ. ويُفتَح فِي مَوضِع الجَرِّ نحو: مَررت بِأحمدَ، إلا إذا أُضِيفَ أو عُرِّف باللام نحو: مررت بِأحْمَدِكُم وبِالأحمرِ.

الإعرابُ: اختِلافُ آخِر الكَلِمَة بِاختِلافِ العَوامِلِ، واخْتِلاف الآخِرِ إمّا بِتَمام الحَرَكاتِ نحو: جاءَنِي زيدٌ ورَأيت زيدًا ومرَرت بزيدٍ، وَإمّا بِتَمامِ الحُروفِ وذلِك فِي الأسْماءِ السِّتَّةِ مُضافَةً إلى غَيرِ ياءِ المُتكلِّم، وهِيَ أَبُوه وأخُوه وحَمُوها وهَنُوه وفُوه وذُو مالٍ نحو: جاءَنِي أَبُوه وَرَأيتُ أباهُ ومَرَرتُ بِأَبِيه وكَذلِك البَواقِي. وَإمّا بِبَعضِ الحُروفِ وَذلِكَ فِي كِلا مُضافًا إلى مُضمَرٍ نحو: جاءَنِي كِلاهُمَا وَرَأيتُ كِلَيْهِما ومررت بِكليْهِما، وفِي التَّثنِيَة وَجَمعِ المُذَكّرِ المُصَحَّحِ نحو: جاءَنِي مُسلِمانِ ورَأيت مُسلِمَيْنِ ومررت بِمُسلِمَينِ ونحو: جاءَنِي مُسلِمُونَ ورَأيتُ مُسلِمِينَ ومررت بِمُسلِمِينَ.

وجَمعُ المُؤَنَّثِ السّالِمُ رَفْعُه بِالضَّمَّةِ وَنَصبُهُ وَجَرُّه بِالكَسرةِ نحو: جاءَنِي مُسلِمات ورأيت مُسلِمات ومررت بِمُسلمات. وما لا يَظهر الإعرابُ فِي لَفظِه قُدِّرَ فِي مَحَلِّه كعَصا وَسُعدى وَغُلامي مُطلَقا والقاضِي فِي حالتَي الرَّفع والجَر.

وأسبابُ مَنْعِ الصَّرفِ تِسعَة: العَلمِيّة كزينبَ، والتّأنيث كطلحَة وعائِشَة، والوصف كأحمرَ، ووزن الْفِعل كأحمدَ، والعَدل كعُمَرَ، والجَمعُ كمَساجِد ومَصابِيح، والتّركِيبُ كمَعدِي كَرِب والعُجمَة كإبراهِيم، والألِف والنُّون المُضارِعَتان لألِفَي التّأنِيثِ كعمرانَ.

ومَتَى اجتَمعَ فِي الاسمِ سَببَانِ مِنها لم يَنصَرِف، وكَذا لو كانَ فِي الاسمِ سَبَبٌ واحِد يقُومُ مَقامَ السَّببينِ نحو: مساجِدَ ومَصابيحَ وحُبلى وبُشرَى وصَفراء وصَحراء إلا ما كانَ على ثَلاثةِ أحرُفٍ ساكِنِ الوسَطِ كنُوح ولُوط فإنّ فِيه مَذهبَينِ: الصَّرف لِخِفَّتِه، وَمَنع الصَّرف لِحُصُولِ السَّببَينِ فِيهِ.

وَكُلّ عَلَمٍ لا يَنصَرِفُ يَنصَرِفُ عِندَ التَّنكِير فِي الغالِب لِزوالِ العَلمِيَّة بِالتّنكِير نحو: رُبّ سُعادٍ ورُبّ إسماعِيلٍ وربّ عُمَرٍ، هذا إذا كانَ لِلعَلمِيَّة تَأثِيرٌ فِي مَنعِ الصَّرف وأمّا إذا لَمْ يَكُن لِلعَلَمِيَّة تَأثِير فِي مَنعِ الصَّرفِ كَرَجُل سُمِّيَ بَمَساجِد وحمراء فَإنَّه لا يَنصَرِفُ عِندَ التَّنكِيرِ أَيضا.

[المَرفُوعاتُ]

عَلَى ضَربَينِ: أصْل وَمُلحَق بِه فالأصلُ هُو الفاعِلُ وهُو ما أُسنِدَ الفِعلُ أو شِبهُه إليه وَقُدِّمَ عَليهِ على جِهَةِ قِيامِهِ به نحو: قامَ زيدٌ وزيدٌ قائِمٌ أبُوهُ، وَهُوَ على ضربَين: مُظهَر نحو: ضرب زَيدٌ ومُضمَرٌ نحو: ضربت وزيد ضرب.

والمُلحَقُ بِه خَمسَةُ أَضرُبٍ: المُبتَدأ وخَبرُهُ، فالمُبتَدأ هُو الاسمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيّة مُسنَدا إلِيهِ والخبر هُوَ المُجَرّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّة مُسندا بِه نحو: زيدٌ قائِمٌ.

وَحَقُّ المُبتَدإِ أن يَكُونَ مَعرِفةً وقد يَجِيءُ نكِرةً نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وسَلامٌ عَلَيكُم، وحَقُّ الخَبَر أن يكُونَ نَكِرةً، وَقَد يَجِيئانِ مَعرِفَتينِ نحو: الله إِلهُنا وَمُحَمَّد نَبِيُّنا.

وَالخَبَر على ضربينِ: مُفرَد نحو: زيدٌ غُلامُك وجُملَة وهِيَ على أربَعةِ أضرُبٍ: فِعلِيَّة نحو: زيد ذهب أبُوه، واسمِيَّة نحو: عمرٌو أخُوهُ ذاهِبٌ، وشَرطِيَّة نحو: بكرٌ إن تُكرِمهُ يُكرِمكَ، وظرفِيَّة نحو: خالِدٌ أمامَك وبشرٌ مِنَ الكِرام.

ولا بُدَّ فِي الجُملَةِ مِن ضَمِيرٍ يَرجِعُ إلى المُبتَدإ إلا إذا كانَ مَعلُوما نحو: البُرُّ الكُرُّ بِستِّينَ دِرهما، ويُقَدَّمُ الخَبرُ على المُبتَدإ نحو: مُنطلِقٌ زيدٌ. ويجوزُ حَذْفُ أحدِهما عِندَ دِلالَة قَرِينَةٍ فمِن حَذْفِ المُبتدإ قَول المُستَهِلّ: الهِلالُ تَقديرُه: هذَا الهِلال، ومِن حَذفِ الخبَرِ قَولُهُم: خَرَجت فَإِذَا السَّبُعُ تَقديرُه: فإذا السَّبُعُ موجودٌ، وأمّا قَوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ فيحتَمِل أن يَكُونَ المُبتَدأ محذُوفًا تقدِيرُه: فأمرِي صَبرٌ جَمِيلٌ ويحتَمِل أن يَكُونَ الخَبر محذُوفا تَقديرُه: فَصَبرٌ جَمِيلٌ أَجمَلُ.

والإسمُ فِي بابِ كانَ: نحو: كانَ زَيدٌ مُنطلِقًا.

والخبَر فِي بابِ إِنَّ: نحو: إنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ وَحُكمُهُ كَحُكم خَبرِ المُبتَدَإ إلا في تَقدِيمِه فلا تَقُولُ: إنَّ مُنطَلِق زَيدا وَلكِن تقُولُ: إنّ فِي الدّارِ زَيدًا.

وخَبَرُ لا لِنَفيِ الجِنس: نحو لا رَجُلَ أَفضَلُ مِنكَ وقَد يُحذفُ كقَولِهِمْ: لا بَأسَ.

واسْمُ ما ولا بِمَعنَى لَيس: نحو: ما زَيدٌ مُنْطلقًا وما رَجُل خَيرا مِنكَ ولا أحَد أفضَل مِنكَ.

[المَنصُوباتُ]

على ضَربَيْنِ: أَصل وَمُلحَق بِه فالأصلُ هُو المفعُولُ، وَهُوَ على خَمسَة أَضرُبٍ:

المَفعُولُ المُطلَقُ: ويُسَمّى المَصدَر وهو اِسمُ ما فعلهُ فاعِلُ فِعلٍ مَذكُورٍ بِمعناهُ. وهُو على ثلاثةِ أقسامٍ: الأوَّل لِلتَّأكيدِ وهُوَ ما لا يزِيدُ مدلُولُه على مدلُولِ الفِعل نحو: ضربت ضَربا، والثّانِي لِلنَّوع وهُو ما يَدُلّ على بعض أنواعِ الفعل نحو: ضربت ضِرْبَة وضربت ضرْباً شَدِيداً، والثّالِث لِلعَدَدِ وهُو ما يَدُلُّ على المَرّاتِ نحو: ضَرَبت ضَرْبَة وضَربَتَينِ وَضَربات. وَقَد يَكُونُ بِغَيرِ لَفظِ الفِعل نحو: قَعَدت جُلُوسًا وجَلَست قُعُوداً.

المَفعُولُ بِهِ: وهُو ما وَقعَ عَليهِ فِعلُ الفاعِل نحو: ضَرَبت زيدا وَأعطيت زَيدا

دِرهما وأعلمتُ عَمرا بكرا فاضِلا، وَيُنصَبُ بِمُضمرٍ نحو: قولِك لِلحاج: مَكّةَ ولِلرّامِي: القِرطاسَ.

ومِنهُ المُنادى: وهُو المَطلُوبُ إقبالُه بِحَرفٍ نائِبٍ مَنابَ أدعُو لفظًا نحو: يا زَيدُ أو تَقدِيرا نحو: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعرِضْ عَن هذَا﴾. وَيُنصَبُ المُضاف نحو: يا عَبدَ اللهِ والمُضارع لَهُ نحو: يا خَيرًا مِن زيدٍ، والمُرادُ بِالمُضارعِ لِلمُضافِ أن يَكونَ الثّانِي متَعَلِّقًا بِالأوّل لا بِطَرِيقِ الإضافَةِ كتَعَلّقِ مِن زَيد بخيرا، والنَّكِرَة نحو: يَا رَاكِبا.

وأمّا المُفرَدُ المَعرِفَة فمَضمُومٌ نحو: يا زَيد ويا رَجُل، وفي صِفتِهِ المُفرَدَةِ الرَّفعُ والنَّصبُ نحو: يا زَيدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ وفِي المُضافَة النَّصب لا غَيرُ نحو: يا زَيد صاحِبَ عَمرو. وإذا وُصِفَ بِابنٍ نُظِرَ فَإن وَقَع بَينَ العَلَمينِ فُتِحَ المُنادَى نحو: يا زَيدَ بن عَمرو وإلا فالضَّمُّ نحو: يا زَيدُ ابن أَخِي ويا رَجُلُ ابن زيد ويا رجلُ ابن أخِي.

وإذا نُودِيَ المُعَرَّفُ باللّام لا يَجُوزُ إدخالُ حَرف النِّداءِ عَلَيه فَلا يُقال: يا الرَّجُلُ بَل يُؤتَى بِلَفظٍ مُبهَمٍ فيَدخلُ حرفُ النِّداء على المُبهَمِ ثُمّ يُجرَى المُعَرَّفُ بِاللّام على ذلِكَ المُبهَمِ فيُقَال: يا أيُّها الرّجُل أو يا أَيُّهذا الرّجُل أو يا هذا الرّجُلُ، والتَزَمُوا رَفعَ الرَّجُلِ لأنّهُ المَقصُودُ بِالنِّداء.

ويُحذَفُ حرفُ النِّداءِ من العلَمِ نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذَا﴾ ومِنَ المُضافِ نحو قوله تعالى: ﴿فاطِرَ السَّموَاتِ وَالأَرْضِ﴾. ولا يُحْذَف من اسمِ الجِنسِ.

ومِن خصائِصِ المُنادَى التَّرخِيمُ وهُو حَذفٌ فِي آخِر المُنادَى لِلتَّخفِيفِ، وَذلِك إذا كان عَلَمًا وغَير مُضاف وزائِدا على ثَلاثَة أحرُفٍ نحو: يا حارُ ويا اسمُ ويا عُثمُ ويا منصَُ. وإن كان اسمَ جِنسٍ نحو: يا فارِسُ أو مُضافًا نحو: يا عَبدَ الله أو على ثَلاثَةِ أحرُفٍ نحو: يا زَيدُ فلا يُرَخّمُ. وإن كانَ فِيهِ تاءُ التَّأنِيثِ فيَجُوزُ التَّرخِيمُ وَإن لم يَكُن عَلَما ولا زائدا على ثَلاثة أحرُفٍ نحو: يا ثُبَ.

والمَندُوبُ هُوَ المُتَفَجَّعُ عَلَيهِ بِيا أو وا، وحُكمُه فِي الإعرابِ والبِناءِ حُكمُ المُنادى نحو: وا زيد و وا عبدَ اللهِ.

المَفعُولُ فِيهِ: وهُو ظَرفُ الزَّمانِ والمَكانِ نحو: قُمت يَومَ الجُمعَةِ وسِرت أمامَك فَظَرفُ الزّمانِ يُنصَبُ بِتقدِير فِي سَواء كانَ مُعَيَّنا نحو: جِئت يَومَ الخَمِيس أو مُبهَمًا نحو: أتَيتهُ يَومًا

وبُكْرةً وذات لَيلَةٍ، والمَكانُ إن كانَ مُبهمًا يُنصَبُ نحو: قُمت أمامَكَ والمُبهَم هُوَ الجِهات السِّت نحو: خَلفَك وأمامَك وفَوقَك وتَحتَك ويَمِينَك وشِمالَك، وإن كان مُعَيَّنًا فلا يُنصَب بَل لا بُدَّ لَهُ مِن فِي نحو: صَلَّيت فِي المَسجِدِ.

المَفعُولُ مَعَهُ: وهُو المَذكُورُ بَعدَ الواوِ بِمعنَى مَعَ نحو: ما صَنَعت وأباكَ وما شَأنُك وزيدا، ولا بُدّ لَهُ مِن فِعل أو مَعناه.

المَفعُولُ لَهُ: وهُو كُلُّ ما كانَ عِلَّةً لِلفِعل نحو: ضَربته تَأدِيبًا لَهُ.

والمُلحَقُ بِه سَبعَةُ أضرُبٍ:

الحالُ: وهيَ بَيانُ هَيئَةِ الفاعِلِ أوِ المَفعُولِ به نحو: ضربت زيدًا قائِما، وحَقُّها التَّنكِيرُ وحَقُّ ذِي الحال التَّعرِيفُ فإِن تَقَدَّمَت جازَ تَنكِيرُه نحو: جاءَنِي راكِبًا رَجُلٌ.

والتَّمييزُ: وهُو ما يَرفعُ الإبهامَ عَنِ المُفرَدِ أو عَنِ الجُملةِ فالأوّل كقَولِهم: عِندِي راقُودٌ خَلًّا ومَنَوانِ سَمْنا وعِشرونَ دِرهَمًا ومِلْؤُه عَسَلا، والثّاني كقَولِهِمْ: طابَ زَيدٌ نَفسًا وطارَ عَمرٌو فَرحا.

والمُستَثنَى: وهُو المَذكُورُ بَعد إلا وأخَواتِها وهُوَ مُتَّصِلٌ ومُنقَطِعٌ فالمُتَّصِل هُوَ المُخرَجُ عَنِ المُتَعَدِّدِ بِإلا وأخَواتِها والمُنقَطِعُ هُو المَذكُورُ بَعدَ إلا وأخَواتِها غَير مُخرَج عَنِ المُتَعَدِّدِ.

وهُو مَنصُوب وُجُوبًا إِذا كانَ بَعدَ إلا غَير الصِّفَة بعدَ كَلامٍ مُوجَب نحو: جاءَنِي القَومُ إلا زَيدًا وكَذا يُنصَبُ إذا كانَ مُقَدَّمًا على المُستثنَى منه نحو: ما جاءَنِي إلا زَيدا أَحَدٌ.

والمُستَثنى المُنقَطِعُ نحو: ما جاءَنِي القَوم إلا حِمارا وكَذا يُنصَبُ إذا كانَ بعد خلا وعَدا وما خلا وما عدا ولَيسَ ولا يَكُونُ. ويَجُوزُ النَّصبُ ويُختارُ البَدَلُ فِيما بَعْدَ إلا فِي كَلامٍ غَير مُوجَبٍ وذُكِرَ المُستَثْنَى مِنهُ نحو قوله تعالى: ﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ وَإِلَّا قَلِيلا.

ويُعرَبُ المُستَثنَى على حَسَبِ العَوامِلِ إذا كانَ المُستثنَى مِنهُ غَيرَ مَذكُورٍ فِي كَلامٍ غَيرِ مُوجَب نحو: ما جاءَنِي إِلا زيدٌ وما رَأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيدٍ.

وحُكمُ غَير كَحُكم الاِسمِ الواقِع بَعدَ إلا نحو: جاءَنِي القَومُ غَيرَ زيد وما جاءَنِي القَوم غيرَ زيدٍ وغيرُ زيدٍ وما جاءني غيرُ زيد وما

رأيت غيرَ زيدٍ وما مرَرتُ بِغَيرِ زَيدٍ وما جاءَنِي القَومُ غَير حِمارٍ وما جاءَنِي غيرَ زيدٍ أحدٌ.

والخَبرُ فِي بابِ كان: نحو: كانَ زَيدٌ مُنطلِقًا.

والاسمُ فِي بابِ إنَّ: نحو: إنَّ زَيدًا قائِمٌ.

واسمُ لا لِنَفيِ الجِنسِ: إذا كان مُضافًا نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ عِندَكَ أو مُضارِعًا لهُ نحو: لا خَيرًا مِنكَ عِندَنا، وأمّا المُفرَدُ فمَفتُوحٌ نحو: لا غُلامَ لَكَ.

وخَبرُ ما ولا بِمعنَى ليس: وهيَ اللُّغةُ الحِجازِيّة، والتّمِيمِيّةُ رفعُهُما على الابتِداءِ والخَبَرِيّة فيقُولُون: ما زَيدٌ مُنطَلِقٌ، وإذا تقدّمَ الخَبَرُ أو انتَقَضَ النَّفيُ بِإلا فالرّفعُ نحو: ما مُنطَلِقٌ زيدٌ وما زيدٌ إلا مُنطَلِق.

[المَجرُوراتُ]

على ضَربَين: مَجرُورٍ بالإضافَةِ ومجرُورٍ بحرفِ الجَرّ نحو: غُلامُ زيدٍ وسِرت مِن البَصرةِ إلى الكُوفةِ.

والإضافةُ على ضَربَينِ: مَعنَوِيّة ولَفظِيّة فالمَعنَوِيّةُ أن يكُونَ المُضافُ غَير صِفةٍ مُضافةً إلى معمُولها وذلِك بِأن لا يَكُون المُضافُ صِفَة نحو: غُلامُ زَيدٍ أو يكُونَ صِفة مُضافةً إلى غَير معمُولها نحو: مُصَارع مِصر.

وهِي إما بِمَعنَى اللّام نحو: غُلامُ زَيدٍ أو بِمَعنى من نحو خاتَم فِضّة أو بِمَعنى فِي نحو: ضَرب اليَومِ وذلِكَ لِأَنّهُ إِن لم يَكُنِ المُضافُ إلَيهِ جِنسَ المُضافِ ولا ظَرفَه فَهِيَ بِمَعنَى اللّام وإِن كانَ جِنسَ المُضافِ فهي بِمَعنى من وإن كانَ ظرفَه فهيَ بمَعنَى فِي.

واللّفظِيّة هي إضافةُ اسم الفاعِلِ إلى معمُولِه نحو: ضارِب زيدٍ والصِّفَة المُشبّهَة إلى فاعِلِها نحو: حَسَنُ الوَجهِ شَدِيدُ القُوّةِ صَعبُ الفِكرِ واسمُ المَفعُولِ إلى مَفعُول ما لم يُسَمّ فاعله نحو: زَيدٌ مُؤَدَّبُ الخُدّامِ.

والإضافَة المعنَوِيّةُ تُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ إذا أُضِيفَ إلى المَعرِفَةِ نحو: غُلامُ زَيدٍ وتخصِيصَه إذا أُضِيفَ إلى النَّكِرَة نحو: غُلام رَجُلٍ فلا بُدّ فِي المَعنَوِيَّة مِن تَجرِيدِ المُضافِ عَنِ التّعرِيفِ بِاللام لِأنّه إن أُضِيفَ المُعَرَّفُ بِاللّامِ إلى المَعرِفَةِ نحو: الغُلامُ زيد فلا تَجُوزُ لأنّهُ يَلزَمُ الجَمعُ بَينَ أداتَي التّعرِيف وهُو غَيرُ جائِز وإن أُضِيفَ المُعَرَّفُ بِاللامِ إلى النَّكِرَةِ نحو: الغُلام رَجُلٍ فلا تَجُوزُ أيضًا لأنَّ التّعرِيفَ أبلَغ مِن التّخصِيصِ.

وأمّا الإِضافَةُ اللَّفظِيّة فلا تُفِيدُ تَعرِيفا ولا تخصِيصًا لأنّ قَولَك: ضارِبُ زَيدٍ بِمَعنَى ضَارِبٌ زَيدا، وإنّما تُفِيدُ التَّخفِيفَ بِحَذفِ التّنوِينِ نحو: ضارِبُ زَيدٍ والنُّونِ نحو: الضّارِبا زَيدٍ والضّارِبُو زَيدٍ ولَمْ يَجُزِ الضّارِبُ زَيدٍ لِعَدَمِ التَّخفِيفِ، وإنّما جازَ الضّارِبُ الرّجُلِ لِلحَمل على الحَسَنِ الوَجهِ.

وأمّا نحو غَير ومِثل وشِبه فلا يَتعَرَّفُ بالإضافَةِ وإن أُضِيفَ إلى المَعرِفَةِ فَلِذلِك جازَ أنْ تَقُول: مَررت بِرَجُلٍ غَيرِك وَمِثلِك وشِبهِك. وَقَد يُحْذَفُ المُضافُ وَيُقامُ المُضافُ إليه مقامَه كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾.

التَّوَابع: كُلُّ ثَانٍ مُعرَبٍ بِإعرابِ سابِقِهِ مِن جِهَةٍ واحِدَةٍ وَهِي خَمسَةٌ: الأوَّلُ التَّأكِيدُ وهُوَ تابعٌ يُقرِّرُ أَمرَ المَتبُوعِ في النِّسبةِ أو في الشُّمُول نحو: جاءَنِي زَيدٌ زَيدٌ وجاءَنِي زَيدٌ نَفسُهُ ونحو: جاءَنِي الرَّجُلانِ كِلاهُما والقَومُ كُلُّهُم أجمَعُونَ، أكتَعُونَ أبتَعُونَ أبصَعُونَ ولا يُؤَكَّدُ بِها النَّكِراتُ فلا يُقالُ: جاءَنِي رَجلٌ نَفسُهُ.

الثَّانِي: الصِّفَةُ وهُو تابعٌ يدُلّ على مَعنًى في مَتبُوعِهِ مُطلَقا. قولنا: مُطلَقا إشارَة إلى أنَّهُ غَير مُقَيَّدٍ بِالفاعِلِيّة والمَفعُولِيّة بخِلافِ الحالِ فإنّها مُقَيَّدَةٌ بِهِما كما مَرّ. مِثالُ الصِّفَة جاءنِي رَجُلٌ ضارِبٌ ومضرُوبٌ وكرِيمٌ وَعَدلٌ وهَاشِمِيٌّ وَذُو مالٍ.

وَتُوصفُ النَّكِراتُ بِالجُمَلِ الخَبَرِيَّةِ نحو: مَررتُ بِرَجُلٍ وَجهُهُ حَسَنٌ وَرَأيتُ رَجُلا أعجَبَنِي كَرمُهُ. والصِّفَةُ وَفْق المَوصُوفِ فِي إعرابِهِ وَإفرادِهِ وتَثنِيتِهِ وجَمعِهِ وتَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ وتَذكِيره وتَأنِيثِه، ويُوصَفُ الشَّيءُ بِفعلِهِ كما تَقَدَّمَ وبِفِعلِ مُتَعَلّقه نحو: مَرَرت بِرَجُلٍ مَنِيعٍ جارُهُ ورَحبٍ فِناؤُه ومُؤَدّبٍ خُدّامُه.

الثّالِثُ البَدَلُ وهُو تابعٌ مَقصُودٌ بِما نُسِبَ إلى المَتبُوعِ دُونَهُ وهُو على أَربَعةِ أضرُبٍ:

بَدَل الكُلِّ مِنَ الكُلّ وهُو أن يَكُونَ مَدلولُ الثّانِي مَدلُولَ الأوّلِ نحو: رَأيتُ زَيدًا أخاكَ، **وبَدَل البَعضِ مِنَ الكُلّ** وهُو أن يَكُونَ مَدلُولُ الثّانِي بَعضًا مِنَ الأوّلِ نحو: ضَرَبت زَيدا رَأسَه، **وبَدَل الاشتِمالِ** وهُو أن يَكُونَ بَينَ الثّانِي والأوّل مُلابسَةٌ بِغَيرِهِما نحو: سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ، وبَدل الغَلَطِ وَهُو الّذي لا يَكُونُ بَينَهُما مُلابسَةٌ أيضا نحو: مَررت بِرَجُلٍ بِحِمَارٍ فغَلِطتَ فَقُلتَ: بِرَجُلٍ ثُمَّ تَدارَكتَهُ فَقُلتَ: بِحِمارٍ.

وَتُبدَل النَّكِرَةُ مِنَ المَعرِفَة نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ وعلى العَكسِ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهدِى إِلى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾ ويُشْتَرَطُ فِي النَّكرَةِ المُبدَلَة مِن المَعرِفَة أن تَكُونَ مَوصُوفَة.

الرّابع عَطفُ البَيانِ وَهُوَ أن تتبعَ المَذكُورَ بِأشهَر اسمَيه نحو: جاءَنِي أَخُوكَ زَيدٌ وزَيدٌ أبُو عَبد اللهِ.

الخامِسُ العَطفُ بِالحُرُوفِ وهُو تابعٌ مقصُودٌ بِالنِّسبَةِ مَعَ مَتبُوعِه، يتَوَسَّطُ بَينَهُ وبَينَ المَتبُوعِ أحَد الحُرُوفِ العَشَرة نحو: جاءَنِي زَيدٌ وعَمرٌو. وحُرُوفُ العَطفِ تُذكَرُ فِي حَدِّ الحَرفِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

المَبنِيُّ: هُو الّذِي سُكُونُ آخِره وحَركَتُه لا بِعامِلٍ نحو كَمْ وأَيْنَ وحَيْثُ وهَؤلاءِ، وسُكُونُ آخِرِهِ يُسَمّى وقفا وحَرَكَتهُ فَتحا وكَسرًا وضَمّا. وسَببُ بِنائِهِ مُناسَبَةُ غَيرِ المُتَمَكِّن أي مَبنِيّ الأصلِ، ومَبنِيّ الأصلِ أَربَعَةٌ: الفِعل الماضِي والأمر والحَرف والجُملَة وَكُلُّ اسمٍ ناسَبَها يَكُونُ مَبنِيًّا.

ومِنهُ المُضمَراتُ: المُضمَرُ ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ نحو أنا أو لِمُخاطَب نحو أَنْت أو لِغائِبٍ تَقَدّمَ ذِكرُه نحو هُو. وإنّما بُنِيَ لِاحتِياجِهِ إلى قَرِينَةِ الخِطابِ أو التَّكَلُّمِ أو تَقَدُّمِ الذِّكر فيشبَه الحَرفَ الّذِي يحتاجُ إلى الغَيرِ.

وهُو على ضَربَين: مُتَّصِل نحو: أَخُوكَ ومُر بِكَ وضَرَبَك وضَرَبا وضَرَبُوا وَضَرَبَت وضَرَبتا وضَرَبن وكَذلِك المُستكِن فِي نحو: زَيدٌ ضَرَبَ وأَفعَلُ ونَفعَلُ وتَفعَلُ وافعَل، ومُنفَصِلٌ نحو: هُوَ وهِيَ وأنتَ وأنَا ونَحنُ وإيّاكَ...

ومنه أسماءُ الإشارةِ وهُو ما وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيه وبُنِيَت لاحتِياجِها إلى قَرِينَةِ الإشارَة. وهِي خَمسَةٌ ذا وتا وتِي وتِهْ وتِهِي، وذِي وذِهْ وذِهِي وذانِ وذَينِ وتانِ وتَينِ وأولاءِ.

ويَلحَقُ بِأَوَائِلِها حَرفُ التَّنبيه نحو: هذا وهاتَا وهاذانِ وهاتانِ وهَؤُلاءِ وبِأَواخرِها كافُ الخِطَاب نحو: ذاكَ وتاكَ وذانِك وتانِك وأولائِكَ.

ومِنهُ المَوصُولات: وهِي سِتّة: الّذِي واللّذانِ واللّذَيْن والّذِينَ والّتِي واللّتانِ واللّتَيْن واللّات واللّاتِي واللّواتِي واللّاءِ واللّائِي واللّايْ واللواء وما ومَنْ وأيّ وأيّةُ والألِف واللّام بِمَعنَى الّذِي والّتِي.

والموصُولُ ما لا بُدَّ لَهُ مِن جُملَةٍ تَقَعُ صِلَةً لَهُ ومِن ضَمِيرٍ يَعُودُ إلَيه نحو: جاءَنِي الّذِي أبُوهُ مُنطَلِقٌ وذَهَبَ أخُوهُ ومَن عَرَفته وما طَلَبته. وصِلَة الألِف واللّام اسمُ الفاعِلِ أو اسمُ المَفعُول نحو: جاءَنِي الضّارِبُ والضّارِبَةُ والمَضرُوب والمضرُوبَة. وإنّما بُنِيتِ المَوصُولاتُ لاحتِياجِها إلى الصِّلَةِ والعائِدِ.

ومنه أسماءُ الأَفعال: وهِيَ ما كانَ بِمَعنى الأمرِ أوِ الماضِي كقَولِكَ: رويدَ زَيدًا أي أمْهِلهُ وَ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ أي أَحْضِرُوهُمْ، وحَيَّهَل الثَّرِيدَ أيْ اسرع وهَيهاتَ ذاكَ أي بَعُدَ، وشَتّانَ ما هُما أي افترَقا وَما زائِدَةٌ وأفٍّ أي تَضَجَّرت وصَه أي اسكُت ومَه أي اكفُف ودُونَك أي خُذ وعَلَيك أي الْزَم.

وإنَّمَا بُنِيَت أسماءُ الأفعالِ لأَنَّها بِمَعنَى الأمرِ أوِ الماضِي.

ومِنهُ الأصواتُ: وهِيَ كُلُّ لَفظٍ حُكِيَ بِهِ صَوتٌ أو صُوِّتَ به لِلبَهائِمِ فالأَوَّلُ كغاق والثّانِي كَنَخ وإنّمَا بُنِيَت لأَنّهَا لا يقَعُ لَها تَركِيبٌ يَقتَضِي الإعرابَ لأنّ وَضْعَها على أَن يُنطَقَ بها مُفرَدَةً، فإذا أَردتَ حِكايَةَ صَوتِ الغُرابِ تَقُولُ: غاق وإذا أَردتَ إناخَةَ البَعِيرِ قُلتَ: نَخ.

ومنهُ بَعضُ الظُّرُوفِ مِنها إذْ وإِذَا وبُنِيَتا لأَنَّهُما لا تُضافانِ إلا إِلى الجُملَةِ فاحتاجَتا إلى تِلكَ الجُملَةِ. ومِنها مَتَى وأيّانَ وبُنِيَتا لِتَضَمُّنِهِما مَعنَى الاستِفهام. ومِنها أَينَ وَأنّى وبُنِيَتا لِتَضَمُّنِهِما مَعنَى الاستِفهَام أوِ الشَّرطِ. وكَيفَ جارٍ مجرَى الظَّرفِ

وبُنِيَ لِتَضَمّنِه مَعنَى الاستِفهامِ. ومِنها قَبلُ وبَعدُ وبُنِيَتا لأنَّهُما مَقطُوعَتانِ عَنِ الإضافَةِ وَالأصْلُ قبلَ هذا وبَعْدَ هذا.

ومِنهُ المُرَكَّباتُ وَهِيَ كُلّ اسمٍ مُرَكَّبٍ مِن كَلِمَتَين ليسَ بَينَهُما نِسبَةٌ كخَمسَةَ عَشَرَ بُنِيَ جُزءاه أمّا الأوّلُ فلِكَونِه كجُزءِ الكَلِمَة وأمّا الثّاني فلِتَضَمُّنِه الحَرفَ إذ الأصل خَمسَة وعَشَرة وكَذا أخَوَاته إلا اثني عَشَر. وَكَذا آتِيكَ صَباح مَساء وهُو جارِي بَيت بَيت ووقَعُوا فِي حيْص بَيْص، والحَيْص التّخلُّف والبَوْص التّقدُّم قُلِبَت وَاوُه ياء. وأمّا نحو: مَعدِي كَرِب فَبُنِيَ جُزؤُه الأوّل لأنَّه كالوَسطِ وأُعرِب الثّانِي لِأنّه لَم يَتَضَمَّنِ الحَرفَ ومُنِع الصَّرفَ للتَّركِيب والعَلمِيَّة.

ومِنه الكِناياتُ نحو: كَمْ وكَذا، فَكَمْ عَلى وَجهَينِ: استِفهاميّة وخَبَرِيَّة فكَم الاستِفهامِيَّة مُمَيِّزُها مَنصُوب مُفرَدٌ نحو: كَم رَجُلا عِندَك، وكَم الخَبَرِيَّة مُمَيِّزُها مَجرُور إمّا مُفرَد وإمّا مَجمُوع تَقُول: كَمْ رَجُلٍ عِندي وكَم رِجالٍ عِندِي. وبُنِيَت لأنّ وَضْعَها وَضْعَ الحَرْفِ. وتَقُول: عِندي كَذا دِرهَما وبُنِيَت كَذا لِتَرَكُّبِها مِن كافِ التَّشْبِيه وَذا وهُما مَبنِيَّتانِ. ومِن الكِناياتِ كَيْت كَيْت وذَيْت ذَيْت وهِيَ كِنايَة عنِ الجُمْلَة فَلِذلِك بُنِيَت.

المُثَنَّى: هُوَ مَا لَحِقَتْ آخِرهُ أَلِفٌ أو ياءٌ مَفتُوحٌ ما قَبلَها لِمَعنَى التَّثنِيَة ونُونٌ مَكسُورَة عِوَضا عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنوِين. وتَسقُطُ النُّونُ عِند الإضافَة نحو: غُلاما زَيدٍ، والألِف إذا لاقاها ساكِنٌ نحو: غُلاما الحَسَن وثَوْبا ابْنِكَ.

والمَقصُور وهُو مَا فِي آخِره أَلِفٌ إن كانَ ثُلاثِيًّا رُدَّ إلى أَصلِه نحو: عَصَوانِ ورَحَيانِ. ولَيْس فِيما يُجاوِز الثُّلاثِي إلا اليَاءُ نحو: أَعْشَيان ومَرْمَيان وحُبْلَيَان ومُصْطَفَيانِ ومُشْتريانِ وحُبارَيان. وإنْ كَان آخِر الْمَمْدود ألِفَ التَّأنِيث كحَمْراء قُلْت: حَمْراوان، وتَقُولُ في كِساء وقُرّاء وحِرباء: كِسَّاءان وقُرّاءَان وحِرباءَانِ.

المَجمُوعُ: هُوَ عَلى ضَربين: مُصَحَّح وَهُو ما لَحِقَت آخِره وَاوٌ مَضمُومٌ مَا قَبلَها أو ياءٌ مَكسُور ما قَبلَها لِمَعنَى الجَمعِ، ونُونٌ مَفتُوحَة عِوَضا عَنِ الحَركَةِ والتَّنوِين كَمُسلِمُون ومُسلِمِين. ويَختَصّ بمَن يَعلَم، أوْ أَلِفٌ وتاءٌ كَمُسلِمات وهِندات، ومُكَسَّرٌ وهُو ما يَتكَسَّر فِيهِ بِناء الواحِدِ كرِجال وأَفراس. ويَعُمُّ المُصَحَّحُ لِلمُؤَنَّث والمُكَسَّرُ ذَوِي العِلم نحو: مُسلِمات ورِجال وغَيرَهم نحو: دَرَجات وَأَفْراس. والمُذَكَّر والمُؤَنَّثُ من المُصَحَّحِ سُوِيَ فيهِما بَين لَفظَي النَّصبِ والجَرِّ تَقُول: رَأيت المُسلِمِين وَالمُسلِمات ومَرَرت بِالمُسلِمِين والمُسلِمات.

والجَمعُ المُصَحَّحُ مُذَكَّرُه ومُؤنَّثُه لِلقِلّة، ومَا كان من المُكسَّرِ عَلَى أَفْعُلٍ نحو: أَكْلُب وأَفْعال نحو: أثْواب وأَفْعِلة نحو: أَجْرِبة وفِعْلة نحو: غِلْمَة جَمْع قِلَّة وما عَدا ذَلِك جَمْع كَثْرة نحو: زِناد جَمْع زِند وقُروءٍ جَمْع قُرْء وهُو الطُّهْر وَالْحَيْض.

وما جُمِع بِالألِف والتَّاءِ مِنْ فِعْلَة صَحِيحَةِ الْعَيْن فالاسمُ مِنْهُ مُتَحَرك الْعَيْن نحو: تمَرات والصِّفَة مُبْقاة العَين على سُكُونِها نحو: ضَخْمات، وأَمّا مُعْتَلُّها فَعَلى السُّكُون كَبَيْضات وجَوْزاتٍ. وَفَواعِل يُجْمَعُ عَليْه فاعِل اسْمًا نحو: كَواهل وصِفَة إذا كانَ بِمَعْنى فاعِلَة نحو: حَوائِض وطَوالِق وفاعِلَة اسْما نحو: كَواثِب وصِفَة نحو: ضَوارِب، وقَدْ شَذَّ فَوارِس.

وأمّا قَوْلُهم: هالِكٌ فِي الهَوالِك فَمَثَلٌ والأَمْثَال كَثِيرا مّا تَخْرُجُ عنِ القِياس. وأمّا قَوْلُ الفَرَزْدَق:

وإذا الرِّجـــالُ رَأَوا يَزِيــدَ رَأَيْــتهُم * خُضـع الرِّقـاب نَـوَاكِس الأبْصَـار

وقَوْلُ عُتْبَة بنِ الحارِث:

أُحــامِي عَــنْ ذِمــارِ بَنِــي سُــلَيم * ومِثْلِــي فِــي غَــوائِبِكُمْ قَلِيــلُ

فَلِضَرُورَةِ الشِّعْر. وَقَدْ يُجْمَعُ الجَمْع نحو: أَكالِب وأساوِر وأناعِيم ورِجالات وجِمالات.

المَعرِفَةُ والنّكِرةُ: المَعرِفةُ ما دلّ على شيءٍ بِعَيْنِه وهو على خمْسة أَضرُبٍ: العلم والمُضمر والمُبهم وهو شيْئانِ: أسْماء الإشارَة والمَوصُولات والمعَرّف باللّام أوْ بالنِّداء والمُضاف إلى أحَدِها إضافَة حَقِيقِيّة. والنّكِرَة ما شاعَ في أمّتِه نحو: جاءَني رجلٌ وركِبت فَرسًا.

المذَكّرُ والمُؤَنّثُ: فالمُذَكّرُ ما ليسَ فِيه تاءُ التّأنيث ولا ألِفُه. والمُؤنّث ما فِيهِ إحداهُما كَغُرْفَة وحُبْلى وحَمْراء. والتّأنيث عَلى ضَربينِ: حقيقيّ ولفظِي فالحقِيقِيُّ ما بإزائِه ذَكَرٌ مِنَ الحَيوان كتأنِيثِ المَرأةِ والنّاقَة، واللّفظِيُّ بِخلافِه كتَأنِيثِ الظُّلمَةِ والبُشرى.

والحَقِيقِيُّ أقوَى مِن اللّفظِيّ ولِذلِك امْتَنَع جاء هِنْدٌ وجازَ طَلَع الشَّمْس فإنْ فُصِل جاز جاءَ اليومَ هِنْدٌ وحَسُنَ طَلَعَ اليَوم الشَّمْسُ. هذَا إذا أسنِد الفِعلُ إلى ظاهِر الاسمِ أمّا إذا أسْنِد إلى ضَمِيرِه فَإلحاقُ عَلامَةِ التّأنِيثِ لازِمٌ نحو: هِنْدٌ جاءت والشَّمسُ طلَعَت. والتّاءُ تُقَدَّر في بَعضِ الأسْماء نحو: أَرْض ونَعْل بِدَليل أُرَيْضَةٌ ونُعَيْلَةٌ.

ومِمّا يَستَوِي فِيه المُذَكّر والمُؤَنّث فَعُولٌ مُطلَقا نحو: بَغِيّ وحَلُوبٌ وفَعِيل بِمَعنى مفعُول نحو: قتِيل وجَرِيح. وتأنيث الجمُوعِ غَيرُ حَقِيقِي ولِذلِكَ جازَ فَعَل الرِّجال وجاءَ المُسْلِمات ومَضَى الأيّامُ إلا جمع المُذَكّر العَاقِل السّالِم فَإنّه مُذَكّر فتقول: جاء الزّيْدُون ولا تقول: جاءتِ الزّيدُون.

وتَقُول فِي ضَمِير جَمع المُذَكّر العاقِل غير السّالِم: الرِّجال فعلُوا وفعلتْ وأمّا السّالِم فبِالواوِ لا غَيْر نحو: الزّيدُون ضَرَبُوا، وإن كان غير المُذَكّر العاقِل فبالنُّون أوِ التّاء نحو: المُسلِمات جِئْنَ وجاءتْ والأيّام مَضَيْن ومَضَت والعيون جَرَيْن وجَرَت.

ونحو: النّخْل والتّمْر يُذكّر ويُؤنّثُ قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾.

الْمُصَغَّرُ: وهُو ما ضُمّ أوّله وفُتِح ثانيه ولحِقَه ياءٌ ثالِثةٌ ساكِنة ليدُلّ على التّقلِيل، ويُكسَر ما بعدَ الياءِ إنْ كان على أربعةِ أحْرُفٍ. وأمثِلتُه ثلاثة: فُعَيل كفُلَيس وفُعَيعِل كدُرَيهِم وفُعَيعِيل كدُنَينِير، وقَالُوا: أُجيمال وحُمَيراء وحُبَيلى وسُكَيران لِلمُحافَظةِ على الألِفات. وتقُولُ فِي مِيزانٍ: مُوَيْزِن وفي باب بُوَيْب وفي نابٍ نُيَيْب وفي عصا عُصَيَّة وفي عِدَة وُعَيْدَةٌ وفي يَدٍ يدية وفي أست سُتَيْهَة تَرْجع إلى الأصل.

وتاءُ التَّأنِيث المُقَدّرَةُ في الثّلاثِي تَثْبُت في التّصغِير نحو: أُذَيْنَة في تَصْغِير أُذن ورُجَيْلَة في تَصغِير رِجْل إلا ما شَذّ مِن نحو: حُرَيْب وعُرَيْس، ولا تَثْبُت في الرباعي كعُقَيْرب إلا ما شَذّ من نحو: قُدَيدِيمَة ووُرَيِّئَة.

وجَمْع القِلَّة يُحقرُ على بِنائِه نحو: أُكَيْلِب وأُجَيْمَالٍ وأُجَيْرِبَة وغُلَيْمَة، وجَمْعُ الكَثْرَة يُرَدُّ إلى واحِدِه ثُمَّ يُجْمَع جَمْع السَّلامَة نحو: شُوَيْعِرُون ومُسَيْجِدات، وإلى جَمْعِ قِلَّةٍ إن وُجِدَ نحو: غُلَيْمة وإنْ شِئْت قُلْت: غُلَيْمُون.

وتَحقِير التّرخِيم أنْ تحذفَ مِنه الزِّيادةَ نحو: زُهَيْر وحُرَيْث فِي أَزْهُرٍ وحارِث. وتقُولُ في ذا: ذَيّا وفي تا تَيَّا وفي الّذِي اللذَيّا وفي الّتِي اللّتَيّا.

الْمَنْسُوبُ: وهو الاسْمُ المُلْحَق بآخِره ياءٌ مُشَدَّدَةٌ لِلنِّسْبة إلى المُجَرَّد عَنِ الياءِ. وحَقُّهُ أن يُحْذَف مِنهُ تاءُ التَّأنِيث كبَصْرِيٍّ ونُونُ التَّثْنِيَة كَهِنْدِيّ والجَمْعِ كزَيْدِيّ، وأنْ يُقال فِي نحو: نَمِر ودُئِل: نَمَرِي ودُؤَلي وَفِي حنِيفَة: حَنَفِي وَفِي غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ وفي ضَرِيّة: ضَرَوِيٌّ وفِي أُمَيّة: أُمَوِيٌّ، وفِي ما آخِره أَلِفٌ ثالِثَةٌ نحو: عصا ورَحى: عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ أو رابِعَة نحو: أعْشَى ومَرْمى: أعْشَوِيٌّ ومَرْمَوِيٌّ، وفِي الزّائِدَة الرّابِعَة القَلْبُ والحَذْفُ كحُبْلَى حُبْلَوِي وحُبْلِي، وفِي الخامِسَةِ الحَذْفُ لا غَير كحُبَارى حُبَارِي.

وفِيما آخِره ياءٌ ثالِثَة كعَمٍ عَمَوِيٌّ، وفي الرّابِعَة كقاضٍ قاضِيٌّ وقاضَوِيٌّ والحذْفُ أَفْصَح، وفي الخَامِسة كمُشْتَرٍ مُشتَرِي، وفِي المُنْصَرفِ المَمدُود قُرَّائِي وكِسّائِيٌّ وحِرْبائِيٌّ، وفِي غَيْر المُنْصرِف حَمَرَاوِيٌّ وَزَكَرِياوِيٌّ. وإِنْ نُسِبَ إِلى الجَمْع رُدَّ إِلى واحِده كفَرَضِي فِي فرائِض وصَحَفِي في صُحُف.

أسماءُ العَدَدِ: وهِي ما وُضِع لِكَمِيَّة آحادِ الأشياء، تَقُول: واحِد واثْنانِ في المُذَكَّر وواحِدَة واثنَتَان أو ثِنْتَان فِي المُؤَنّثِ وثَلاثَة إلى عَشرة فِي المُذَكّر وثلاث إلى عَشَر في المُؤَنّثِ، أحَد عَشَر اثْنا عَشَرة في المُذَكّر وإحْدَى عشرة واثْنَتا عَشرة أو ثِنْتا عشرة في المُؤَنَّثِ، ثلاثة عشر إلى تِسْعَة عشر في المُذَكّر وثلاث عشَرة إِلى تِسْع عَشَرة في المُؤَنَّثِ.

عشرُون وأَخَواتِها في المُذَكَّر والمُؤَنَّث، أحد وعِشرون اثْنانِ وعِشرون في المُذَكر وإِحْدى وعِشْرون اثنَتَان وعِشْرُون أو ثِنْتَان وعِشرون في الْمُؤَنَّث، ثَلاثة وعِشرون إلى تِسْعَة وتِسْعِين في المُذَكَّر ثلاث وعِشْرُون إلى تِسْع وتِسْعِين فِي الْمُؤَنَّث، مِئَة وألْف مِئَتان وألْفانِ في المُذَكَّر والمُؤَنّثِ.

والمُمَيِّزُ مَجرُورٌ ومَنصُوبٌ فَالْمَجْرُور مُفْرَد وَهُوَ مُمَيِّزُ المِئَةِ وَالأَلْفِ نحو: مِئَةُ دِرْهَم وألْف دِينَارٍ ومَجموعٌ وهُو مُمَيِّز الثَّلاثةِ إِلَى العَشرَةِ نحو: ثَلاثَة أَثْواب وعَشَرةُ غِلْمَة وعَشَر نِسْوَةٍ، وقَدْ شَذَّ ثَلاثُمِئَة وأَرْبَعُمِئَة إِلى تِسْعِمِئَة، وَالْمَنْصُوب مِن أَحَد عَشر إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِين ولا يكُونُ ذلِك إلا مُفْرَدا نحو: أَحَد عَشر دِرهَمًا إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِين دِرْهمًا. ومُمَيِّز العَشَرَة فما دُونها حَقُّه أن يَكُونَ جَمْع قِلَّةٍ نحو: ثَلاثَةُ أَثواب وعَشَرة أفْلس إلا إذا أُعْوِزَ نحو: ثَلاثة شُسُوعٍ.

الأسماءُ المُتَّصِلَةُ بالأفعال: ومَعنَى اتِّصالِها بِالأفعالِ أَنَّها لا تَنْفَكُّ عَن مَعناها كما سَيَجِيءُ.

فَالمَصدَر: هُو الاسمُ الَذِي يشتَقُّ مِنه الفِعل ويَعْمَلُ عَمَل فِعْلِه نحو: عَجِبْت مَن ضَرْب زيد عمرا كما تَقُول: عَجِبْت مِنْ أن ضَرَب زَيد عمرًا، وقَد يُضافُ إلى الفاعل فيَبْقَى المَفعولُ مَنصُوبا نحو: عجِبت مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمرا وإلى المَفْعُول فَيَبْقى الفاعِل مَرفُوعا نحو: عَجِبْت مِن ضَرْب عَمْرو زَيدٌ. ولا يَتقَدَّم عَلَيْه مَعْمُوله فلا يقالُ فِي مِثْل أعْجَبَني ضَرْب زيد عمرا: أعْجَبَني عَمرا ضَرب زَيد.

واسمُ الفَاعِل: ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لمَنْ قامَ بِه بِمَعْنَى الحدُوثِ ويَعمَل عمَلَ يَفْعِل مِنْ فِعْلِه بِشَرط معنى الحالِ أو الاستِقبال نحو: زَيْد ضارِب غُلامُه عمرا اليومَ أو غدا، ولَو قُلْتَ: أمْس لَمْ يَجُز بَل يَجِبُ أن يُضافَ إذا كان بِمَعْنى الماضِي نحو: زيد غُلامُه ضارِب عَمْرو أمْس إلا إذا أرِيد به حِكايَة حالٍ ماضِيَةٍ كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ويُشْتَرطُ أيضا أن يَعتمِد على صاحبِه نحو: زَيد قائِمٌ أبُوه وجاءَنِي زَيْد عادِيا فَرسُه وجاءَنِي رَجُل قائِمٌ غُلامُه، أو على الهَمزَة نحو: أقائِم الزَّيدانِ أو ما النَّافِيَةِ نحو: ما قائِم الزّيْدانِ.

واسمُ المَفعُول: ما اشْتُقّ مِنْ فِعْلٍ لمن وقع عليه ويَعمَل عَمَلَ يُفْعل مِن فِعْله نحو: زيد مَضرُوب غُلامُه كما تَقُول: زيد يُضرب غُلامُه. ويُشتَرطُ في عمَلِه ما اشْتُرِط فِي عَملِ اسم الفاعِل.

والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَة: ما اشتُقّ مِن فِعل لازِم لمن قام بِه بِمَعْنى الثّبُوت، نحو: كريم وحَسَن. وعَمَلُها كعَملِ فِعْلها نحو: زيد كَريمٌ حسبُه وحَسنٌ وَجْهُه.

وأفْعَلُ التَّفْضِيل: ما اشتُقَّ مِن فِعل لِمَوصُوفٍ بِزِيادَة عَلى غَيْرِه وهُو على أفْعَل نحو: أعْلَم وأكْرَم إلا ما شَذّ من نحو: خَير وشَرّ، ولا يَعْمَل في الظّاهِر فلا يقال: مررت بِرَجُلٍ أَفْضَل مِنْه أَبُوهُ بِخَفْض أَفْضل ولكن برفعِه.

ويَلزمُه التَّنكِيرُ مَع مِن نحو: زيد أفضَلُ مِن عَمْرو فإذا فارَقَتْه فالتّعرِيفُ بِاللّام أوِ الإضافَة نحو: زَيْدُ الأَفْضَل وَزيد أَفْضَلُ الرِّجال.

وما دام مُنكَّرا استوى فِيه المُذَكّر والمُؤَنَّثُ والمُفرَد والاثْنان والجَمْع، فإذا عُرِّف بِاللّامِ أُنِّثَ وثُنِّي وجُمِع وَإذا أُضِيفَ ساغ فِيه الأمْرانِ.

[بابٌ]

الفِعْلُ: ما دلّ على مَعْنى فِي نَفْسه مُقْتَرِن بأحَد الأزْمِنَة الثّلاثَة. ومِن خواصِّه أنَّه يَصِحُّ أنْ يَدخُله قد نحو: قد ضرَب وحرفَا الاستِقبال نحو: سيضرِب وسَوْفَ يَضْرِب والجَوازم نحو: لم يضرِب واتَّصَل بِه الضَّمِيرُ المَرفوع البارِز نحو: ضربت وتاء التّأنيث السّاكِنة نحو: ضرَبتْ.

وأصْنافُه الماضِي والمُضارع والأمر والمتَعَدّي وغَيْر المُتَعَدي والمَبني لِلمَفعول وأفعال القُلوب والأفعال النّاقِصة وأفعال المُقاربة وفِعلا المَدح والذّم وفِعْلا التَّعَجُّبِ.

الماضِي: وهُو الّذِي يَدُلُّ على حدَثٍ فِي زمانٍ قبل زمانِك نحو: ضرَب وهُو مَبنِيٌّ على الفَتح إلا إذا اعترَضَ علَيْه ما يوجِبُ سُكونه نحو: ضَربْت أو ضَمّهُ نحو: ضَرَبُوا.

المُضارِع: وهو ما اعتَقَبتْ فِي صدرِه إحدَى الزّوائِد الأرْبَع نحو: يَفْعَل وتَفْعَل وأَفْعَل ونَفْعَل. ويشترِكُ فِيه الحاضِر والمُسْتَقبل إلا إذا دَخلَه اللّام أوِ السِّين أو سوف.

ويُعربُ بِالرّفع والنَّصب والجَزم فارْتِفاعُه بِمعْنًى وهُو وُقُوعُه موقِعا يصِحّ وقُوع الاسمِ فِيه نحو: زَيد يضربُ رفعت لأنّ ما بَعْد المُبْتَدإ مِن المَواضِع الّتي يَصِحّ وقُوع الاسم فِيها وكذلِك يضربُ الزّيدانِ لأن من ابْتَدأ كلاما يَجُوزُ أنْ يكُون أوّل كلامه اسما أو فِعلا.

وانتِصابُه بِأَرْبَعةِ أحْرُفٍ وهِي أن نحو أُرِيدُ أن أخرجَ ولن نحو: لن يضربَ وكي نحو: جِئتكَ كَيْ تكرِمَني وإذَنْ نحو: إِذَن يذهَبَ، ويُنْصَبُ بإضمارِ أنْ بعد خَمْسَة أحرُفٍ: حَتّى نحو: أسلمتُ حَتّى أدْخُلَ الجنّة وسِرت حَتّى أدخُلَ البلَد، واللّام نحو: جِئْتُكَ لِتكرِمنِي، وأو بِمَعْنَى إلى نحو: لألزمَنَّك أو تُعْطِيني حَقّي، وواو الجَمْع نحو: لا تأْكلِ السمكةَ وتشربَ اللَّبَن، والفاء فِي جواب الأشياء السِّتّة: الأمْر نحو: ايتِنِي فأكْرِمك والنّهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ والنَّفي نحو ما تأتِينا فتُحَدِّثَنا والاستفهام نحو: هل أسألك فَتُجِيبَني والتَّمني نحو: ليتَني عِنْدَك فأفُوز والعَرْض نحو: ألا تَنْزل بِنا فتصِيب خيراً.

وانجِزامه بِخَمْسَة أحرُفٍ وهِي لم نحو: لم يخرجْ ولما نحو: لمّا يَحْضُر ولام الأمْر نحو: لِيَضْرِب ولا النهي نحو: لا تفعلْ وإن الشَّرطِيّة نحو: إن تُكرِمني أُكرِمْك وبِتِسعَة أسماء مُتَضَمِّنة لمَعنى إن وهي من نحو: مَنْ يكرمْني أكرمْه وما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ وأيّ نحو: أَيُّهُمْ يَأتِني أكرِمْه وأيْن نحو: أيْن تكُن أكُن ومتَى نحو: متى تَخْرُج أخرُج وحَيثُما نحو: حَيْثُما تَقْعُد أَقعُد وإذما نحو: إذما تَدْخُل أدخل وأنّى نحو: أنّى تَدْخُل أَدْخُل ومَهما نحو: مهما تصْنَع أصْنع.

وينجَزمُ بإن مُضمَرةً في جواب الأشياء الّتِي تُجابُ بالفاءِ إلا النّفي نحو: ايتِنِي أُكْرِمْك ولا تكفر تَدخل الجَنّة وهَل أسألك تجبني وليْتَنِي عِندكَ أفُز وألا تنْزِل بِنا تُصِبْ خَيرا.

ويلحَق المُضارع بَعْد ألِف الضّمِير وواوِه ويائِه نُونٌ نحو: يضربانِ وتضرِبانِ ويَضْرِبونَ وتضْربُونَ وتَضربين وذلِك في الرَّفع وتَسقُط فِي النَّصب والجَزم يَعنِي يَكونُ رفع ما فِيه أحد هذِه الضَّمائِر بِالنُّون ونَصبه وجَزْمه بِسُقُوطِها.

والفِعل المُجَرّد عن هذِه الضَّمائِر إِن كان صَحِيح اللّام كيضرب فرفعُهُ بِالضمّة ونصبُه بِالفتحة وجزمُه بِالسكونِ، وإِن كان مُعتلا بالواو والياء كيغزُو ويَرْمي فرفعُه بِالضَّمَّة تَقدِيرا ونَصْبُه بالفتحةِ لفظا وجَزمُه بالحذف، وإن كان مُعتلا بالألِف نحو: يَخْشَى فرفْعُه بالضَّمَّة ونصْبُه بِالفَتْحَة تقدِيرا وجزمُه بالحَذْفِ.

الأمرُ: ويُؤمر الفاعِل المُخاطَب بِمثالِ افعَل وغَيرُه بِاللّام نحو: لِيُضرِب زيد ولأُضرب أنا ولتُضرَب أنتَ.

المُتَعَدِّي وغَير المُتَعَدِّي: فالمُتعدّي ما كان لَهُ مَفعُول بِه ويَتَعدّى إِلى مفعُول نحو: ضَرَبت زَيدًا وإِلى مَفعُولَيْن نحو: كسوت زيدًا جبَّةً وأعطَيت زيدًا دِرهمًا وعلمت بكرًا فاضلًا وإِلى ثلاثةِ مَفاعِيل نحو: أَعْلمت بَكرا عَمْرا فاضِلا. وغَيْر المتَعدّي ما يختَصّ بالفاعِل كذهب زيدٌ. ولتِعدِيَتِه ثلاثة أسباب: الهمزة نحو: أذهبته وتَثقِيل الحَشو نحو: فَرّحته وحَرف الجَرّ نحو: خَرَجت بِهِ.

المَبنيُّ لِلمَفعُولِ: وهُو الَّذِي لَمْ يُسَمّ فاعله نحو: ضُرِبَ زيدٌ. ويُسند إِلى المفعُول بِه إلا إذا كان الثانيَ من باب علمت والثّالِثَ من بابِ أعلمت وإِلى المصدر نحو: سير سَير شدِيدٌ وإِلى الظّرفين نحو: سير يوم كذا وسِير فرسخانِ.

أفعالُ القُلُوبِ: وهي ظننت وحسبت وخلت وعلمت وزعَمت ورأيت ووجَدْت، تدخلُ على المُبْتدإِ والخبر فتَنصِبُهُما على المفعولِيّة نحو: ظننت زيدا قائما. وحسِبت وخلت لازمان لذلِك دُونَ الباقِية فإِنّك تقُول: ظننته أي اتّهَمْته وعلمته أي عرفته وزعمته أي قلته ورأيته أي أبصرته ووجدت الضّالّة أي صادفتها. ومِن شأنها جوازُ الإلغاءِ مُتَوَسِّطة نحو: زَيدٌ ظَنَنْت مُقِيمٌ ومُتَأَخِّرةً نحو: زَيْدٌ مُقِيم ظننت والتّعليق قَبل اللّام نحو: عَلِمت لزَيد مُنطلق والاستفهام نحو: علِمت أزيدٌ عِندك أم عمرٌو وأيّهُم في الدّار والنّفيِ نحو: عَلِمْت ما زَيْدٌ مُنطَلِق.

الأَفعالُ النّاقِصَة: وهي كان وصار وأَصبح وأمْسَى وأضحَى وظَلّ وباتَ وما زال وما بَرِح وما فَتِئَ وما انفَكّ وما دامَ ولَيْس، تَرْفَعُ الاسْمَ وتَنْصِب الخَبرَ نحو: كان زيدٌ قائمًا. وكان تكونُ ناقِصَة وتامَّة نحو: كانَ الأمر وزائِدَة نحو: ما كان أَحْسَن زيدًا، ومُضمَرا فِيها ضَمِيرُ الشَّأن نحو: كان زيدٌ منطلِقٌ.

ويجُوزُ تَقدِيم خَبَرِها على اسْمِها وعَليها إلا ما في أوّله ما فإنّه لا يَتَقدّم علَيه مَعمُوله ولكِن يتَقَدَّم على اسمِه فحَسبُ. وسُمِّيتْ هذِه الأفعال الأفعال النّاقِصَة لأنَّها لا تَتِمُّ بفاعِلِها كلامًا بخِلافِ سائِر الأفعالِ.

أفعال المُقاربة: ما وُضع لدُنُوِّ الخبرِ رجاءً أو حُصُولا أو أَخْذًا فِيه وهي عسى وكاد وأوشَك وكربَ وأَخَذ وجعَل وطَفِق. عملُها كعَمَلِ كان إلا أنّ خَبَر عَسَى أنْ مَعَ الفِعْل المُضارِع نحو: عَسَى زَيْدٌ أنْ يخْرجَ وقَدْ يُحذَف أنْ تَشْبِيها بِكاد نحو: عَسَى زَيْدٌ يخْرجُ.

وقَد يقَعُ أن مَع الفِعْل المُضارِع فاعِلا لها ويُقتَصر عليه نحو: عسى أن يخرجَ زيدٌ، وخبر كاد الفِعل المُضارع بِغَير أنْ نحو: كادَ زيدٌ يخرُجُ وقَد تَدخل أن تَشبيها بِعسى نحو: كاد زَيدٌ أن يخرُجَ، وأمّا أوشك فيُستعمل استِعمالَ عسى نحو: يُوشك زيد أن يجِيء ويُوشك أن يجيء زيدٌ، وأمّا كرب وأَخذ وجَعَل وطَفِق فتُستَعمَل مِثل كادَ.

ثم اعلَمْ أنَّ مَعْنَى عَسى مُقارَبَة الأمر على سبيل الرّجاء والطّمَع تقول: عسى الله أن يشفِيَ المَريضَ تريد أنَّ قُرْب شِفائِه مرجُوٌّ مِن عِنْد الله، ومَعنى كادَ مُقاربة الأمر على سبيل الحصول تقول: كادت الشَّمْس تَغرُب تُرِيدُ أنّ قُربها من الغروب قد حصل، وأمّا أوشك فمعناه معنى كاد وإنّما استُعْمِل استِعمال عسى وكاد لِمُشاركته لَهُما في أصلِ بابِ المُقاربةِ وكانَ القياسُ استِعماله استعمالَ كادَ لِمُوافقَتِه لكاد في المَعنى.

وأمّا كَرَبَ وأخَذَ وجَعَل وطَفِقَ فمَعْناها دُنُوّ خبرِها على معنى الأخذ والشُّروعِ فيه فهِيَ مخالفةٌ لِعسى لانتفاء مَعنى الرَّجاءِ ومُخالِفة لِكاد أيضا لحُصولِ الشّروعِ فِيه فلَمْ تُسْتَعْمل هذِه الأفعالُ إلا بِالفِعل المُضارِع مجَرّدًا عَنْ أن لأنّ أَنْ للاستِقْبالِ.

فِعلا المَدحِ والذّمِّ: ما وُضِع لإنشاء مَدحٍ أو ذَمٍّ وهُما نِعْمَ وبِئْسَ، يَدْخُلانِ على اسمَينِ مَرفُوعينِ أحَدُهُما يُسَمّى الفاعِل والثّانِي المَخصُوص بِالمَدح أو الذَّمِّ نحو: نِعم الرَّجُل زَيدٌ وبِئْسَ الرّجُل بَكرٌ.

وحَقُّ الأوّلِ تعرِيفُه بِلام الجِنْس أو إضافَته إلى المُعرّفِ بِلام الجِنْس نحو: نِعم غُلامُ الرَّجُل زَيْد، وقَد يُضْمَر ويُفسّر بنكِرة منصُوبة نحو: نِعم رجُلا زَيْدٌ.

وقَدْ يُحذَف المَخصُوصُ إذا علم كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ وحَبَّذا يَجْري مجرَى نِعْم فيُقال: حبَّذا الرّجُل زَيْدٌ وحبَّذا رَجُلا زَيْدٌ. وساء يجْري مجرى بِئْس فيُقال: ساءَ الرَّجُل بَكرٌ وساء رجُلا بَكرٌ.

فعلا التّعَجُّبِ: هُمَا ما أفعل زَيدا وأفعِل بِه نحو: ما أحسَن زيدا وأحسِنْ بِه. ولا يبْنَيانِ إلا مِن ثُلاثِيٍّ مُجَرّدٍ لَيس بِلَونٍ ولا عَيْبٍ ظاهِر فلا يُبْنَى فعلا التَّعَجُّبِ من نحو: دحرَجَ وانْطَلَقَ ولا من نحو: سَود وعَوِرَ.

ويُتَوَصَّلُ إلى التّعجُّبِ ممّا وَراء ذلِكَ بِأَشَدّ وأَبْلَغ ونحو ذلِك نحو: ما أَشَدّ دحْرَجتَه ومَا أَبْلَغ سَوادُه ومَا أَقْبَح عورَه. ومَا فِي ما أَفْعَل مُبْتَدأ وأَفْعَل خَبرُه.

[بابٌ]

الحَرفُ ما دَلّ على مَعْنًى فِي غيرِه. وأصْنافُه حُروف الإضافَة والحرُوف المشَبَّهة بالفِعل وحُروف العَطفِ وحرُوف النَّفي وحُروف التّنْبيه وحُرُوف النِّداء وحُرُوف التَّصدِيق وحرُوف الاستِثناءِ وحَرفا الخِطابِ وحُرُوف الصِّلة وحَرفا التَّفسِير

والحَرفانِ المَصدَرِيّانِ وحُرُوف التّحضِيض وحَرف التَّقرِيب وحرُوف الاستِقبال وحَرفا الاستِفهامِ وحُروف الشَّرط وحَرفا التَّعلِيل وحَرْف الرَّدع واللامات وتاء التّأنِيث السّاكِنة والنّون المُؤكِّدة وهاء السَّكتِ والتّنوِين.

حروف الإضافة: وهِي الجارّةُ مِن للابتداء نحو: سرت مِن البَصْرة إلى الكُوفة، وإلى وحَتّى للانتهاء نحو: أكَلت السمكَة حتّى رَأسِها وإلى رأسِها، وفي للوعاء نحو: الماءُ في الكوزِ والنّجاةُ في الصِّدقِ، والباء للإلصاق نحو: به داءٌ، واللّام للاختِصاصِ نحو: المالُ لِزَيدٍ، ورُبَّ للتّقلِيل وتَختَصُّ بِالنَّكِراتِ المَوصُوفَة نحو: رُبَّ رجُلٍ كَرِيم لقِيته، وواوُها نحو قَوْل الشّاعر:

وبَلْــدَةٍ لَــيْسَ بِهــا أَنِــيسُ * إلا اليَعــافير وإلا العِــيس

ووَاو القَسمِ وبَاؤُه وتاؤُه نحو: واللهِ وباللهِ وتاللهِ. وعلى لِلاستعلاء نحو: جَلَسْت على الحائِط، وعَنْ لِلمُجاوَزةِ نحو: رَمَيت السَّهْم عَنِ القَوْس، والكاف للتّشْبِيه نحو: زيد كالأسَدِ، ومُذْ ومُنْذ للابتداء فِي الزّمان الماضِي نحو: ما رأيته مُذ يوم الجمعَة ومنذُ يومِ السّبْت، وحاشا تقول: جاء القوم حاشا زيدٍ وخلا وعدا تقُول جاء القَوْم خلا زَيد وأتى الرَّهط عدا عَمْرٍو للاستِثناءِ.

الحُروف المُشَبّهَة بالفِعلِ: إنّ وأنّ للتّحقيقِ نحو: إنّ زيدًا قائِمٌ وبلغَني أنّ زيدًا مُنطَلِق، ولكنّ للاستدراكِ نحو: جاءنِي زَيْدٌ لكنّ عمرًا لَم يجِئ، وكأنَّ للتَّشبيهِ نحو: كأنَّ زيدا الأسدُ، وليت للتمَنّي نحو:

لَيْــتَ الشَّــبابَ يَعُــود يَوْمــًا * فَــأُخبره بِمــا فَعَــل المَشِــيبُ

ولَعَلّ للتَّرجِي نحو: لَعَلّ زيدًا يَجيءُ. وإن المَكسُورَةُ معَ ما بعدَها جُمْلة، وأن المَفتُوحةُ مَع ما بَعدَها مفردٌ، فاكسِر في مظَانّ الجُملِ وافتَح في مظَانّ المُفْردات؛

فكُسِرت ابتِداء نحو: إنَّ زَيدا مُنْطَلِق وبَعْد القَوْل نحو قُلْت: إِنَّ زَيْدا قائِم وبَعْد المَوصُول نحو: جاءنِي الّذِي إنّ أباهُ كَرِيمٌ وبَعد القَسمِ نحو: والله إنّي لصائم.

وفُتِحَت فاعِلة نحو: أعجَبنِي أن زيدا منطلقٌ ومَفعُولة نحو: سمِعْت أنّ زيدًا قائِم ومُبتدَأة نحو: عِندي أنّك قائِم ومُضافًا إليها نحو: بلَغني خبر أنّ زيدا ذاهِب. وتَقُول: إنّ زيدًا مُنْطَلِق وبِشْرا وبِشرٌ على اللّفظِ والمَحلِّ.

ويبطل عمَلها الكَفّ عَلى الأفصَح ويُهَيؤها لِلدُّخول على القَبِيلتين نحو: إنّما زيد منطَلِق وإنّما ذَهَب عَمْرٌو.

وتُخفَّف المَكْسُورَة فيَجُوزُ إلغاؤُها نحو: إنْ زَيدٌ لكَرِيم وإِن كان زَيدٌ لكَريما، وتُخفَّف المَفتُوحةُ فتَعْمَل في ضَمِير شَأنٍ مُقَدَّر نحو قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ لِله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وتَدخُل على الجُملِ مُطلقا نحو: بَلَغني أنْ زيدٌ أخُوكَ وأنْ لا يَضْرب زيدٌ، وكذا لكن تخفَّف فتُلْغَى نحو قولك: أبُوك قاعِد لكنْ أخوكَ قائِمٌ ونحو: دَخَل زيدٌ لكنْ خرَج عَمروٌ، وكذا كأَنَّ تُخفَّف فتُلغى على الأفْصَح كقَولِ الشَّاعر:

ونحــــر مُشْـــــرق اللَّــــونِ * كـــــأن ثَــــدْياهُ حُقَّـــــانِ

وكقولِك: كأنْ قَد كان كذا.

والفِعْل الذي يدخُل عليه إن المكسورة المُخفَّفَة يجِب أن يَكون مِمّا يَدخُل على المُبْتَدإ والخَبرِ نحو: إنْ كان زيدٌ لكرِيمًا وإِنْ ظنَنْته لقائِمًا واللّام لازمةٌ لها لِلفَرقِ بينَها وبَيْن إِن النّافِية، ولا بُدّ لأن المفتوحة المُخفَّفةِ أن يَكُون مَعَها أحَدُ الحُروفِ الأرْبَعةِ: قَد وسَوف والسِّين وحَرف النَّفي لِلفَرقِ بينَها وبينَ أن النّاصِبَة لِلفِعل المُضارع نحو: علمت أنْ قَد خَرجَ زَيْدٌ وأنْ سيضرِب وأنْ سَوْف يضْرب وأنْ لَم يَخْرج وأنْ مَا خَرَج.

حروف العطف: الواو والفاء وثُمّ وحتَّى وأوْ وإمّا وأمْ وبَلْ ولا ولكن، فالأربَعةُ الأُوَل للجَمْعِ بينَ الأوَّل والثّانِي فِي الحُكْم فالواوُ لِلجَمْع بِلا تَرتِيبٍ، والفاءُ وثُمّ لَه مع التَّرتِيب، وفِي ثُمّ تَراخ دُون الفاء، وفي حَتّى معنى الغايةِ والانتِهاء وهُو أنّ ما قبلَها يَتقَضّى شَيْئا فَشَيْئا إلى أنْ يَبْلُغ ما بَعْدَها، فَلِذلكَ وجَب أنْ يَكُونَ المَعْطُوف بِها جُزْءا من المعطُوفِ عليه، إمّا جُزْئَه الأفضَل نحو: مات النّاسُ حَتّى الأنْبِياء، وإمّا جُزْئَه الأدْوَن نحو: قَدِم الحاج حَتّى المُشاة.

وأو وإمّا لأحَد الشَّيئيْن أو الأشياء وتقعان في الخبرِ نحو: جاءنِي زيدٌ أو عَمرٌو وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو وفي الإنشاءِ نحو: اضرِب رأْسَه أو ظَهْره واضرِب إمّا رأسَه وإمّا ظهرَه وألَقِيتَ عبدَ الله أو أخاه وألَقيت إمّا عبد الله وإمّا أخاه.

وأم أيضًا لِأحَد الشَّيئيْن أوِ الأشياءِ إلا أنّ أمْ على قِسْمينِ: مُتَّصِلَة ومُنْقطِعَة فالمُتَّصِلَة لا تَقع إلا في الاستفهام مع الهَمْزةِ يَلِيها أحَدُ الأمرينِ المُستَوِيَينِ والآخر الهَمْزة نحو: أزَيدٌ عندَك أمْ عمرٌو، والمُنْقطِعَة بِمَعْنى بَل والهَمزة وتَقَع فِيه وفِي الخَبَر نحو: أزيدٌ عِنْدَك أم عِنْدَك عَمْرٌو وإنها لإبِلٌ أم شَاء.

والفَرْق بَيْن أو وأم فِي قَوْلِك: أزيد عِنْدَك أوْ عَمْرو وأزيدٌ عِنْدَك أم عَمْرو أنَّك فِي الأوّلِ لا تَعْلَم كوْنَ أحدهما عند المُخاطَب فأنْت تَسْأل عَنْه وفِي الثَّاني تَعْلَم أنَّ أحَدَهُما عِنْدَه إلا أنَّك لا تَعْلَمُه بِعَيْنِه فَأنْتَ تُطالِبُه بالتَّعْيِينِ.

وَلا لِنَفْيِ ما وَجَب لِلأوّل عنِ الثّانِي نحو: جاءَنِي زَيْدٌ لا عَمْرٌو. وبَل للإضْرابِ عن الأوّل مَنْفِيًّا كان أو مُوجَبا نحو: جاءَنِي زَيْدٌ بَل عَمْرٌو وما جاءني زَيدٌ بل خالِدٌ. ولكن للاستِدراكِ وهي في عَطفِ الجُمَلِ نَظيرَة بَل وفي عَطفِ المُفرَداتِ نَقِيضَة لا، يَعنِي إذا عُطِف بِها الجُملة على الجُمْلةِ فتجيء بَعْدَ النّفْي والإيجابِ نحو: جاءَنِي زَيْدٌ لكن عَمْرو لَمْ يَجِئ وما جاءَنِي زَيْدٌ لكِن عَمْرٌو قَد جاء وإذا عطِف بِها المُفرَد على

المُفْرَدِ فتَجِيءُ بَعْد النَّفي خاصَّة نحو: ما رأيت زيدًا لكِنْ عَمْرًا.

حروف النفي: ما وإن ولا ولَمْ ولَمّا ولَنْ، فما لِنَفْي الحال نحو: ما يَفْعَل الآن والماضِي القَرِيبِ منها نحو: ما فَعَل. وإنْ نَظِيرَة ما في نَفْيِ الحال نحو: إن يَفْعل الآن.

ولا لنَفْي المُسْتَقبلِ نحو: لا يَفْعل والماضِي بِشَرْطِ التّكْرِير نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ وقَدْ لا يُكَرّرُ نحو: فأي فعل سَيِّءٍ لا فَعَله.

والأمرِ نحو لا تَفْعَل ويُسمى النهيَ والدعاءِ نحو لا رعاه الله ولِنَفي العام نحو لا رَجل فِي الدَّار ولِغَيْر العام نحو: لا رجل فيها ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرٌو.

ولَم ولَمّا لِنَفِي المُضارعِ وقلب معناهُ إلى الماضِي، ولَمّا فِي الأصْل لَمْ ضُمَّتْ إلَيها ما فازْدادَت في مَعناها أنْ تَضَمَّنَت مَعْنَى التَّوقُع والانْتِظار واستَطال زمانُ فِعْلِها يُقال: نَدِمَ زَيْدٌ ولم يَنفَعْه النَّدمُ ونَدِم زَيْدٌ ولَمّا يَنْفَعه النَّدم أي إلى هذا الوَقْتِ بَعْدُ مَع كونِ النَّفعِ متوقَّعا. ولَنْ نَظِيرَة لا فِي نَفيِ المُسْتَقْبلِ ولكِنْ على التَّأْكِيدِ.

حُروفُ التَّنبِيهِ: ها وألا وأما فها نحو: ها إنّ زيدًا بالباب وَأكْثَرُ دُخُولِها على أسْماءِ الإشارَة نحو: هذا وهاتا وعلى الضّمائِر نحو: ها أنْت قال الله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾

وَقَدْ تَدْخُل على الجملة قال النّابِغة:

هـا إنّ تـا عِـذْرَة إنْ لَـمْ تكُـنْ قُبِلَـتْ * فـإنّ صـاحِبَها قَـدْ تـاهَ في البَلَـدِ

وألا وأما لا تَدْخُلانِ إلا على الجُمْلةِ نحو: أما إنّك خارج وألا إنّ زيدا قائم قال الشاعر:

أمـا والّـذِي أَبْكَى وأضحَك والّـذي * أمـات وأحيـا والّـذي أمـرُه الأمـرُ

لَقَد تَرَكَتْني أحْسُد الوحشَ أنْ أرى * أليفَيْن مِنها لا يروعُهما الذّعرُ

وقال الآخَر:

ألا يا أصْبَحانِ قَبلَ غارَةِ سِنْجالِ * وقَبْلَ مَنَايا غادِيات وأوْجالِ

حُروفُ النِّداءِ: يا وأيا وهيا وأيْ والهمزَة، فيا وأيا وهيا للبَعيدِ أو من هُو بِمَنزِلتِه مِن نائمٍ أو ساهٍ وإذا نُودِيَ بها مِن عداهم فلِحرصِ المُنادِي على إقبالِ المَدْعُوِّ عليه ومُفاطنتِه لما يدعوه له، وقَوْل الدّاعي: يا رَبّ ويا ألله استِقْصارٍ مِنْه لنفسه وهَضْمٌ لها واسْتِبْعاد عن مَظانِّ القَبُول والاستماع وإظهارٌ للرّغبَةِ في الاستِجابَة بالجُؤار. وأمّا أي والهمزَة فللقَريبِ نحو: أي زَيد وأزيد قال الشّاعِر:

أزَيْدُ أخا وَرقاء إن كُنْتَ ثائِرا * فَقَدْ عَرَضَتْ أحْنَاءُ حَقٍّ فخاصِمِ

حُروفُ التّصديقِ والإيجابِ: نَعم وبَلى وأجَل وجَيْر وإن وإي، فنَعَمْ لِتَصديقِ الكَلامِ المُثْبَتِ والمَنفِي في الخبر والاستِفهامِ كقولك: نَعَمْ لِمَنْ قال: قامَ زَيْدٌ أو لم يَقُم زَيدٌ وكَذلِك إذا قال: أقامَ زَيْدٌ أوْ ألم يَقُمْ زَيْدٌ.

وبلى تختَصّ بإيجابِ المَنفِي خبرا أو استِفهاما تَقُول: بلى لمن قال: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أو ألَم يَقُم زَيدٌ قال الله تعالى: ﴿أيَحْسَبُ الإنسانُ ألّنْ نَجمَع عِظَامَه بلى قَادِرينَ عَلَى أنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ وأجَل تَخْتَصُّ بِتَصديقِ المُخْبِر نَفيا أو إثباتا يَقُولُ المُخْبِر: قَدْ أتاك زَيْدٌ فَتَقُولُ: أجل وكذا يقُول المُخبِر: ما أتاك زيدٌ فتقُولُ: أجَل. وكذا جَيْر وإن لِتصدِيق المُخبر خاصَّةً قال الشّاعِر:

وقُلْنَ على الفِردَوس أوّل مَشْرَب * أجَل جَيْر إن كانَتْ أُبيحَتْ دَعاثِرُه

وقال الآخَر:

بَكَـرَ العَـواذِلُ فِـي الصّـباحِ يَلُمْنَنِـي وأَلُومُهُنَّـه

ويَقُلْنَ شِيبٌ قَدْ عَلاكَ وَقَدْ كَبِرْت فَقُلْت إِنَّهْ

وإي إثباتٌ بَعْد الاستِفهامِ ويَلزَمُها القَسَم، إذا قال المُسْتَخْبِر: هَلْ كانَ كذا تَقُولُ: إي والله.

حروف الاستثناء: إلا وخَلا وعَدا وحاشا، فإلا حَرْفٌ بِلا خِلافٍ قَدْ ينصب المُستَثنى بَعْدَهُ وقد يُرْفَعُ كما مَرّ.

وأمّا خَلا وعَدا فالأكثَر على أنّهُما فِعلان يُنصب المُستَثنَى بَعْدَهُما، وقيل: هُما حَرْفا جر.

وأمّا حاشا فالأكْثَر على أنها حَرْفُ جَر، وبَعْضُهُم قال: هُوَ فِعْل يُنْصَبُ المُسْتَثنى بعدَهُ كما حُكِيَ عن بَعْضِ الْعَربِ اللهُمَّ اغفِر لِي ولِمَن سَمِعَ دُعَائِي حَاشَا الشَّيْطانَ وَأبَا الأَصْبَغ.

حَرفا الخِطابِ: الكافُ والتّاء في نحو: ذلِك وأَنْت وتَلْحَقُهُما التَّثنِيةُ والجَمعُ والتّذكِيرُ والتّأنِيثُ كما تَلحَقُ الضّمائِر.

حُروفُ الصِّلَة: إنْ وأنْ وما ولا ومِن والباء واللام، فإن فِي ما إن رَأيت زيدًا قال الشّاعِر:

مــا إنْ رَأيْــتُ ولا سَــمِعتُ بِــه ❊ كــاليَوْم هَــانِئ أَيْنُــق جــربِ

وأَنْ فِي ﴿لَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ﴾ وما فِي مَهْما وأينما و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ ولا في ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ و﴿لا أُقْسِمُ﴾ ومن في ما جاءني من أحد، والباء في ما زيد بقائمٍ، واللّام في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾

حرفا التَّفسير: أيْ نحو: رقي زيدٌ أي صعد قال الشّاعِر:

وتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَي أنت مذنِبُ * وتَقلِينَني لكِنّا إيّاك لا أَقْلِي

وأن في نادَيْته أنْ قُم، وَلا يَجِيءُ إلَّا بَعْدَ فِعْلٍ بِمَعْنَى الْقَوْل قال الله تعالى: ﴿ونَادَيْناهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيم﴾

الحَرفانِ المَصْدريان: أن وما كقوْلِك: أعْجَبني أن خَرَج أيْ خروجه وأرِيدُ أنْ يَخرُج أي خُروجه وقوله تعالى: ﴿وضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي برحبها.

حُرُوفُ التَّحضِيضِ: لولا ولوما وهَلّا وألا تَدخُل على الماضي والمُستَقبل نحو: لولا فعلت ولوما فعلت ولولا تَفْعَل ولوما تَفْعَل ولَوْلا ولَوْما تكُونَانِ أيْضا لِامتِناع الشَّيْءِ لِوُجُود غَيْرِه فتَخْتَصّان بالاسم نحو: لولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ.

حَرْفُ التَّقْرِيبِ: قَد، يُقَرِّبُ الماضِي من الحال تَقُولُ: قَدْ قامَتِ الصّلاةُ ويُقَلِّلُ ويُحَقِّق كقولك: إنّ الكَذُوبَ قَد يَصْدُق وإنّ الجَوادَ قَدْ يَعْثُر وكقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ الله الْمُعَوِّقِينَ﴾. وفِيهِ تَوَقُّعٌ وانْتِظار.

حُروفُ الاستِقبالِ: السِّينُ وسَوْف وأنْ ولن ولا.

حَرفا الاستِفهامِ: الهَمزة وهل نحو: أَزَيْدٌ قائِم وهَلْ زَيْدٌ قائِمٌ وأقام زيد وهل قام زيد، والهَمْزة أعَمُّ تَصرُّفا مِنْه تقول: أزيدٌ قامَ ولا تَقُول: هَلْ زَيدٌ قام وتَقُولُ: أزَيدٌ عِنْدَك أمْ عَمْرٌو و﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ﴾ و﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّه﴾ و﴿أوَ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾ دُونَ هَلْ، وتَقُول: أتَضْرِب زيدا وهُو أخُوك دون هل. وتُحذفُ عِندَ الدِّلالةِ تَقُول: زيدٌ عِندك أمْ عَمْرٌو قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإن كُنْتُ دَارِيا * بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

ولِلاستِفهام صَدْرُ الكَلامِ لِدَلالَتِه على نَوع من أنواع الكلام.

حُروفُ الشَّرْطِ: إنْ ولَوْ وأمّا فإنْ لِلمُسْتَقبلِ ولَوْ دَخَلَ على الماضِي ولَوْ لِلماضِي وإن دخل على المُستَقبلِ.

ويَجِيءُ فِعلا الشَّرْط والجَزاءِ ماضِيينِ ومُضارِعَينِ وأحدهما ماضِيا والآخَر مُضارِعًا فإن كانا ماضِيين فلا جَزم لأنّ الماضي مَبْنِيٌ، وإن كانا مُضارعَين أو الأوَّل فالجَزم نحو: إن تكرمني أكرِمك وإن تُكْرِمنِي أكرمتك، وإن كان الآخر مُضارِعًا والأوّل ماضِيًا جازَ رَفْعُه وجَزْمُه نحو: إن ضَربْتَنِي أَضْرِبك، وقول زهير:

وإن أتـــاهُ خَلِيـــلٌ يَـــوْم مَسْـــألَة * يَقُـــول لا غائِـــب مَـــالِي ولا حـــرِم

وإنْ كانَ الجَزاءُ ماضِيا لفظا أوْ مَعْنى وقُصِد به الاستِقبال بِحَرف الشّرطِ لَمْ يَجُزْ دخُول الفاء فِيه نحو: إن أكرمتني أكرمتُك، وإن أسلمت لَمْ تَدْخُل النّارَ. وإن كان الجزاءُ مُضارعًا مُثْبتا أو مَنْفِيًّا بِلا جاز دُخُول الفاء وتركُه نحو: إن تُكْرمني فأكرمُك وأكرمْك وإن تُكْرِمنِي فلا أُهِينك ولا أُهِنْك.

ويَجِبُ دخُول الفاء على غير ما ذَكَرنا كما إذا كان جُمْلة اسميَّة نحو: إن جِئْتَني فأنْت مُكرم أو ماضِيًا مُحَقّقا بِسببِ دُخول قد لفظا نحو: إن أكْرمتَنِي فقَدْ أكرمتك أمس أو تقدِيرا نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ أو أمرا نحو: إن أكرمك زيدٌ فأكرمه أو نهيا نحو: إن أكرَمَك زيدٌ فلا تُهِنْه أو فعلا غير مُتَصرف نحو: إن أكرَمْت زيدًا فعَسى أن يُكْرمك أو مَنفِيا بِغير لا نحو: إن أكرمت زيدًا فلَنْ يُهينَك وفما يُهينُك.

وتُزادُ ما عَلَيها للتّأكيد نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُداىَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

ولها صدرُ الكلام. ولا تَدْخُل إلا على الفعل لفظًا أو تَقديرا نحو قوله تعالى: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ ونحو: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ﴾ وكذا حُرُوفُ التّحضيض لا تدخل إلا على

الفعل لفظا أو تقدِيرًا كقَوْلك لمن ضرب قوما: لولا زيدا أي لولا ضَرَبْتَه قال جَرِير:

تَعُدّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي ضَوْطَرى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

وأمّا فِيه مَعْنى الشَّرْط نحو: أما زَيْدٌ فمُنْطلِقٌ أصلُه مَهْمَا يَكُن من شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

وإذَنْ جَوَاب وجَزاءٌ وعَمَلُها فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبَل غير مُعتمد على ما قبلها وتُلغِيها إذا كان الفِعل حالا كقولك لمن حَدّثَك: إذَن أظنك كاذِبًا أو مُعْتمدا على ما قبلها كقَولك لمَن قال: أنَا آتِيكَ: أنَا إذَنْ أكرمك.

حَرفا التَّعلِيل: كَيْ واللّام نحو: جِئتُك كَيْ تُعْطِيَنِي مالا وزُرْتُكَ لِتُكرِمَني.

حَرفُ الرَّدع: كَلَّا كَقَوْلكَ لِمَن قال: فُلانٌ يُبْغِضُك: كلا أي ارْتَدِع.

اللّاماتُ: لام التَّعرِيف، وهِي اللّام السّاكِنَة الّتي تَدْخُل على الاسم المَنكورِ فتُعَرِّفَه إمّا تَعرِيفَ جِنْس أو تعريفَ عَهْد مثال الأوّل قولك: أهلكَ النّاسَ الدِّينارُ والدِّرْهمُ أي أهْلَكهُم هذانِ الحَجرانِ المَعرُوفانِ مِن بين سائر الأحجارِ وقولك: الرّجُل خَيْر من المَرْأةِ أي هذا الجِنس من الحَيَوانِ من بين سائر الأجناسِ خَير من ذلكَ الجنسِ وقولهم: المَرْءُ بأصْغَرِيهِ أي اعتِبار هذا الجِنس بِالقَلْب المُدْرِك واللِّسان المُبِين المُقَرر.

ومِثال الثّانِي قولك: فَعَل الرَّجُل كذا لِرَجُلٍ مَعهُودٍ بَيْنَك وبين مُخاطبِك وقولك: أنفقت الدرهم لدرهم معهود بينك وبين مخاطبِك، ولام القَسَم نحو: والله لأفعَلّن كذا، والمُوطِئَة للقسم نحو: والله لئِن أكرَمتني لأكرمتُك، ولام جواب لو ولولا ويَجُوز حَذفُها، ولام الأمر وهي مَكسُورةٌ ويَجُوز تَسْكينُها عِند واو العَطف وفائه، ولام الابتداء نحو: لزيدٌ قائمٌ وإنّه ليذْهب، واللّام الفارقة بين إن المُخفّفةِ والنّافيةِ، ولام الجَرّ.

تاءُ التّأنيثِ السّاكِنَةُ: وهِي التّاء اللّاحِقَة بالماضي نحو: قد قامت الصّلاةُ وضَرَبَتْ هِنْد، ودُخُولُها لِلإيذان من أوّل الأمر بأنّ المُسْنَد إليه مُؤَنّث.

النُّونُ المُؤَكِّدَة: لا يُؤَكّد بها إلا فِعْل مُسْتَقبل فيه مَعْنَى الطَّلب كالأمر والنَّهْي والاستِفهام والعَرْضِ والتَّمَنِّي والقَسم نحو: اضربن ولا تخرجن وهل تذْهَبَن وألا تَنْزِلَنّ وليتَك تقعُدَنّ وبالله لأفعلنَّ وأقسَمْت عَليك ألا تَفْعَلنّ ولَمّا تَفْعَلَنّ أي ما أطْلُب مِنْك إلا فِعْلك.

ولزِمَت في مُثبَت القَسم كما مرّ من الأمثِلَةِ المذكُورَةِ وكَثُرتْ في مِثل إما تَفعَلَنّ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنَّى هُدًى﴾ لِتَشْبِيه ما المَزِيدَة بِلام القسَمِ في كونها مُؤَكِّدَةً، وكذا حَيْثُما تكُونَنَّ آتِكَ وبِجَهْد مّا تَبْلُغَنّ وبِعَيْن مّا أُرِيَنّكَ.

وقد تَدْخُل في النّفي تشبيها بِالنّهي وهو قليل نحو: لا تضربن، وكذا ما يُقارب النّفي نحو: رُبّما يقولن فإنّ التّقليل قَرِيبٌ مِن النّفي قال الشاعر:

رُبَّمَا أوفَيتُ فِي عَلَمٍ * تَرفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ

وأمّا قولهم: أكثَرَ ما يَقُولن ذاك فلِحملِ الضّدِّ على الضّدِّ، والخَفِيفَة تَقع حَيثُ تَقعُ الثَّقِيلة إلا في فعل الاثنَين وجماعة المُؤَنّث لالتِقاءِ السّاكِنَينِ على غير حَدِّه وإذا لَقِي النُّونُ الخَفِيفة ساكنا بَعْدَها حُذِفَت نحو: لا تضربِ ابْنك قال الشاعر:

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْ * كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قد رَفَعَه

بِخلافِ التّنوينِ فَإنّه إذا لَقِي ساكِنا يُحرّك بالكسرِ ولا يُحذفُ نحو: زُيدٌنِ العالِم عندَنا.

هاءُ السَّكْت: تُزادُ في كُلِّ مُتَحَرِّكٍ حَرَكَتُهُ غَير إعرابيّة للوقفِ خاصّة نحو: ثمه

وحَيّهلَه ومَاليَهْ وسُلطانِيَهْ، ولا تَكُونُ إلا ساكِنَة وتَحرِيكُها لَحن.

التَّنوِينُ: نُونٌ ساكِنةٌ تَتْبَع حَرَكَة الآخِر لا لِتَأكِيدِ الفِعل، وهو على سِتَّة أقْسامٍ: أحَدُها تَنْوِين التّمَكّنِ أيِ الدَّال على مكانة الاسم وهو كُلّ تنْوِينٍ لحِق مُعْرَبًا لمْ يشبه الفِعْل من وَجهينِ من الوُجُوه المذكورة في منع الصَّرفِ نحو: زَيدٍ ورجُلٍ.

والثّانِي تنوين التّنكِير وهُو كُلّ تنوِينٍ يَدُلّ على أنّ ما دخَلَ عليه نكرةٌ كقَولك: صَهْ وصَهٍ وسِيبَويهِ وسِيبَويهٍ.

والثّالثُ تنوينُ العِوضِ من المُضافِ إليه وهُوَ كُلّ تَنوينٍ لحِقَ مُضافًا عِند حَذْفِ المُضاف إليه كقَولك: يَومَئِذٍ وحِينئذٍ وسَاعَتَئِذٍ.

والرّابع تَنوِينُ المُقابَلةِ وهُوَ كُلّ تَنْوِينٍ لَحِق جَمْعَ المُؤَنَّثِ السَّالِمَ في مُقابَلةِ النُّونِ فِي جمعِ المُذَكَّر السَّالم كَالتَّنْوِين فِي مُسْلِمات.

والخامِس تَنْوينُ التَّرنُّم وهُو كل تَنْوينٍ جُعِل مَكانَ حَرْفِ المَدّ واللِّين فِي القَوافِي المُطْلَقةِ كما في قول جرير:

أَقِلّــي اللّــومَ عَــاذِلُ والعِتَــابن * وقُــولِي إنْ أصَــبْتُ لَقَــدْ أصَــابن

والسَّادِس التَّنوِينُ الغَالِي وهُوَ كُلُّ تَنوينٍ لحِق قَافِيَة مُقَيَّدَةً للتَّرنُّمِ كمَا فِي قول رؤبة:

وقَــاتِم الأعْمــاقِ خَــاوِي المُخْتَــرِقْن * مُشْــتَبِه الأَعْــلامِ لَمَّــاعِ الخَفَقّــن

وهُوَ قَليلٌ.

** ** **

[مقدمة الشارح]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ....

[حاشية جامي جوري]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

(قوله: **الحمد لله**) الحمد: هو الوصف بالفعل الجميل على جهة التعظيم. والفعل الجميل لا يكون إلا اختيارياً؛ إذ الأفعال الاضطرارية والتبعية لا يوصف بالحسن والقبح كما تقرر في موضعه، فلا يقال: حمدت اللؤلؤة على صفائها؛ لأن صفاء اللؤلؤ ليس فعلاً جميلاً اختيارياً، مع أنا قلنا: إن الحمد: هو الوصف بالفعل الجميل الاختياري، واللام للجنس أو للاستغراق، والأول يستلزم الثاني، والمعنى: إن كل حمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان ثابتٌ لله. ق.

[حاشية حسن الجوري]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وعليه التكلان، وبه العوذ من الخذلان، وله الحمد على كل شيء حتى الكفر والعصيان. وأطلب صلاة وسلام المنان، في كل أوان وزمان، على سيدنا ولد عدنان، وعلى آله ومن تبعهم بإحسان. **أما بعد:**

فيقول الحسن الفقير إلى مولاه القدير: لما أمرني رفيقي وهو جنانا شفيقي، أن أضع على بعض المواضع من "المغني" وشرحه حواشي، أجبت امتثال أمره؛ لأنه أكبر مني سناً، فكتبت أداء للمطلوب، ووصولاً إلى المحبوب، ورجائي أن لا ألام على فساد ما فيها. فإني ما قرأت إلا رسالتين من النحو ورسالتين من الصرف، والله يحق الحق، وهو يهدي السبيل.

الفاطر الحكيم، القادر العليم، مُنْشِئ العالي العظيم، محيي البالي الرميم.

حاشية جامي جوري

(**الفاطر**) أي: الخالق، من: فطر بمعنى: خلق، وحذف المفعول للاختصار مع التعميم، أي: الخالق كل شيء، وهو صفة (الله). ق.

(**الحكيم**) إما مشتق من الحكم، أي: الحاكم على كل شيء، أو من الحكمة، أي: العالم بالأشياء كما هي عليه في نفس الأمر؛ لأن الحكمة: هي العلمُ بالأشياء كما هي، أو مشتقٌّ من الحكمة بمعنى: إتقان الفعل، أي: المتقن للأفعال. ق.

(**القادر**) القدرة: كون الشيء بحيث يصح صدور الفعل عنده وعدم صدروه بالقصد. وهذا في اصطلاح المتكلمين. وفي اللغة: القدرة: تولى شدك، ويعدى بـ(على). كذا في "المصادر". فعلى هذا المفعول محذوف للاختصار مع التعميم، أي: القادر على كل شيء، ويحتمل أن يكون مشتقاً من القدر، في "المصادر": القدر: بانه انه كرون. ق.

(**العليم**) صيغة مبالغة، أي: كثير العلم. ق.

(**منشئ العالم العظيم**) أي: الموجد، من: أنشأ بمعنى: أوجد، واسم الفاعل هنا للمضاي بالاستقلال، وفي قوله: (محيي البال) للماضي في ضمن الاستمرار، وإضافتهما حينئذ إلى مفعوليهما تفيد التعريف، فيجوز أن يكونا صفة للمعرفة الذي هو الله. والعالي العظيم: هو العرش العظيم. ق.

(**البال الرميم**) وصف البال بالرميم بناء على تجريده من معنى الرميم؛ إذ البال: هو العظم، فهو من قبيل: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾، فإن الإسراء لا يكون إلا بالليل، فذكر الليل مبني على تجريد الإسراء. منه.

واعلم أن هذه الصفات يجوز في كلها الرفع والنصب أيضاً على المدح على أنها أخبار لمبتدأ محذوف، أي: هو الفاطر والحكيم... إلخ، والنصب على أنها مفعول به لأعني، أي: أعني الفاطر الحكيم... إلخ.

والصلاةُ على رسوله الكريم ....

حاشية جامي جوري

(قوله: والصلاة) أي: الدعاء، لا يقال: الدعاء المتعدي بـ(على) للضرر، فعلو كان الصلاة بمعنى الدعاء هنا؛ لكان للضرر أيضاً كالدعاء، فلا يلائم المقام؛ لأنا نقول: هذا الحكمُ مخصوصٌ بلفظ الدعاء، يعني: لو قيل: الدعاء عليه؛ لكان للضرر، ولكن إذا قيل: الصلاة عليه ليس للضرر. كذا قاله اليزري في "حاشية الخطائي".

والصلاة أيضاً بمعنى الرحمة. لا يقال: إنَّ الرحمةَ متعدي بنفسها، والصلاة متعدي بـ(على)، فلا يكون بمعناه؛ لأنا نقول: اللفظان المترادفان لا يجب أن يكون تعديتهما من نوع واحد، كما يقال: مررت بزيد بمعنى: جاوزت زيداً، مع أن الثاني تعدى بنفسه، والأول بالحرف. كذا في "حاشية الجمغين".

قالوا: الصلاة مشترك بين الدعاء والرحمة والاستغفار اشتراكاً معنوياً لفظياً، يعني: إنه وضع لكل على حدة. وقيل: مشترك بين الدعاء والرحمة، والاستغفار داخل في الدعاء. وقيل: حقيقة في الدعاء، ومجاز في الرحمة، وذهب بعضهم إلى أن الصلاة مشترك معنوي بين الثلاثة، يعني: أنه وضع في اللغة للعطف، لكن العطف بالنسبة إلى الله الرحمة، وبالنسبة إلى الملائكة الاستغفار، وبالنسبة إلى المؤمنين دعاءُ بعضهم لبعض.

قيل: إفراد الصلاة بدون السلام مكروه.

أقول: ذكر جدنا في الوضوح نقلاً عن الاستواء والشيخ ابن الحجر في "شرح ديباج خلاصة الحاوي": أن الكراهة إنما هو الإفراد في اللفظ لا في الكتابة، والإفراد هنا غير معلوم.

(قوله: على رسوله) الرسول قد يستعمل مرادفاً للنبي، وقد يخصّ بمن هو صاحب كتاب أو شريعة، فيكون النبي أعمّ منه، وهو فعول بمعنى المفعول، أي: المرسل إلى الخلق. ق.

الرؤوف الرحيم، محمد المشرَّف عمومًا بإنعامه العميم، وخصوصًا بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]..

حاشية جامي جوري

(الرؤوف) صفة على وزن مفعول، من: الرأفة، في "المصادر": الرأفة: مهرباني كردن، وهو بمعنى الفاعل. ق.

(الرحيم) صيغة مبالغة على وزن فعيل بمعنى الفاعل مشتقًا من الرحمة، في "المصادر": الرحمة: بخشودن. ق.

(محمد) عطف بيان للرسول. ق.

(المشرف) اسم مفعول من التشريف صفة لـ(محمد) عليه السلام، في "المصادر": التشريف: بزركواركردن. ق.

(عمومًا) أي: تشريفًا عمومًا، أي: عامًا، فهو إما مصدر بمعنى الفاعل، أو فعول بمعنى الفاعل، ومعنى التشريف العام: هو أن ما شرف به فقد شرف سائر الخلائق كالإنعام، فإنه شرف به؛ لأن الله أنعم عليه، وشرف أيضًا سائر الخلائق به؛ لأنه أنعم عليهم أيضًا. ق.

(بإنعامه) أي: بإنعام الله، وهو متعلق بالمشرف، في "المصادر": الإنعام: نعمت دادن. (العميم) صفة الإنعام، أي: بإنعامه الذي يعم كل الموجودات. ق.

(خصوصًا) عطف على (عمومًا)، والكلام فيه كالكلام في "عمومًا"، أي: المشرف تشريفًا خصوصًا، ومعنى التشريف الخاص: أن ما شرف به لم يشرف به غيره كالخلق العظيم، إنه شرف به لا غيره، فهو مختص به، والمعنى: إن تشريفه العام هو تشريفه بإنعامه العميم، وتشريفه الخاص هو تشريفه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، فالباء في قوله: (بقوله) متعلق بـ(المشرف).

(قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾) (إن) حرف من حروف المشبهة بالفعل، والكاف

(١) سورة القلم:٦٨ / ٤.

والرِّضوانُ على آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه إلى يومٍ لا ينفع مالٌ ولا بنونَ، إلا من أتى الله بقلبٍ سليمٍ.

حاشية جامي جوري

ضمير اسمه، واللام تأكيد لـ(أن)، و(على) حرف جر، و(خلق) مجرور بها، والجار والمجرور ظرف مستقر خبر (أن)، و(عظيم) صيغة فعيل مجرور صفة (خلق).

(قوله: والرضوان) أي: رضوان الله نازل

(على آله) أي: أهله، وخص استعماله بأهل الأشراف، فلا يقال: آل زيد، بخلاف الأهل، فإنه يقال: أهل زيد، وأصل: آل: أهل، قلبت الهاء همزة لقرب المخرج، ثم قلبت الهمزة ألفاً. وقيل: كل من الآل والأهل برأسه، أي: ليس أحدهما أصلاً للآخر. وقيل: الآل في الشخص سمي الأولاد بذلك؛ لأنهم خرجوا من الشخص، كما يقال: بطن فلان للذين خرجوا من بطن واحد، ثم استعمل في أهل وأهل الذين. كذا في "حاشية الجغمين". ق.

(وأصحابه) جمع صحب بالسكون، وهو جمع صاحب، أو جمع صحب بالسكون، وهو تخفيف صحب بالكسر بمعنى صاحب، والجمهور على أن الصحابي: من لقي النبي بعد النبوة في حال حياته مسلماً ومات على الإسلام، فهو صحابي أيضاً.

(قوله: وأحبائه) جمع حبيب بمعنى الفاعل أو المفعول، فعلى الأول يكون المعنى: والرضوان على من يحب النبي، وعلى الثاني يكون المعنى: والرضوان على من يحبه النبي.

(قوله: إلى يوم) و(إلى) حرف جر، و(يوم) ظرف من ظروف الزمان مضاف إلى الجملة التي بعده مبني على الكسر بـ(إلى)، والجار والمجرور متعلق بـ(الرضوان) أو بالظرف، وهو قوله: (وعلى آله)، أي: والرضوان نازل على آله إلى يوم... إلخ. وكون الرضوان أو نزوله ذلك الوقت يفيد الاستمرار، و(مال) فاعل (لا ينفع)، والواو عاطفة، و(لا) زائدة، و(بنون) جمع مذكر، وهو ابن مرفوع لفظاً بالواو معطوف على فاعل (لا ينفع)، و(إلا) حرف الاستثناء، و(من) موصولة مرفوع محلاً بأنه بدل من فاعل (لا ينفع) على حذف المضاف، تقديره: إلا مال من أتى الله، فإنه ينفعه، أو منصوب محلاً بأنه مستثنى

أما بعدُ: ....

حاشية جامي جوري

متصل بحذف المضاف أيضاً، والأول هو المختار، ويسمون مثل هذا الاستثناء بجائز النصب ومختار البدل، ويجوز أن يكون منصوباً بـ(إلا)، ويكون مفعولاً به لـ(ينفع)، ويكون مستثنى مفرغ، أي: لا ينفع مال أحداً إلا من أتى الله... إلخ، وعلى هذين التقديرين الاستثناء متصل، ويجوز أن يكون مستثنى منقطعاً عن المال، وإعرابه كما ذكرنا، والتقدير: لكن من أتى الله بقلب سليم ينفعه ماله. كذا قيل.

(**قوله: أما بعد**) (أما) الواقعة في أوائل الكتب للاستئناف من غير تقدم إجمال عليها صرح به جامي في "شرح الكافية"، و(بعد) ظرف من ظروف الزمان المبنية المقطوعة عن الإضافة-أي: وبعد الحمد والصلاة.

اعلم أنَّ (أما) حرف شرط، وشرطها محذوف وجوباً، والجزاء الذي يجيء بعدها معمول لذلك الشرط المحذوف عند المبرد، ومعمول للجزاء عند سيبويه، فتقدير الكلام بناء على الأول: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، فعند من يقول: حذف فعل الشرط وهو (يكن من شيء)، وأقيم (أما) مقامهما، فصار: أما بعد فقد يقول. وعلى الثاني التقدير: مهما يكن من شيء فقد يقول بعد الحمد والصلاة، حذف فعل الشرط، وهو (يكن من شيء)، وأقيم (أما) مقامهما، وقدم (بعد) على الفاء لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء، وهما (أما) والفاء.

حاشية حسن جوري

(**قوله: أما بعد**) اعلم أولاً أن "بعد" و"قبل" و"وراء" و"أمام" و"تحت" و"فوق" و"عل" بمعنى: فوق و"قدام" و"خلف" و"أسفل" لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تذكر مع ذكر المضاف إليه، نحو: قبل موتي، وأموت بعد توبتي بالنصب إن وافقني التقدير أو بدونه، ولكن كان منوياً لفظه مع المعنى، نحو: الحمد لله الذي يقبل توبة التائبين، ومميتهم من بعد بالجر، أي: من بعد ذلك القبول أو بدونه، ولا يكون لفظه ولا معناه منويين، نحو: رب بعد كان خيراً من قبل بالجر والتنوين. هذه ثلاث أحوال.

....

حاشية حسن جوري

والرابعة: أن تذكر، ويكون لفظ المضاف إليه منسياً ومعناه منوياً، نحو ما نحن فيه؛ لأن لفظ البسملة والحمدلة والتصلية منسي، ومعناه منوي.

وأنها في الأحوال الثلاثة السابقة معربة بالنصب على الظرفية بتقدير "في"، وبالجر بلفظ "من" غالباً كما مثلنا؛ لأن كلاً منها في الحالة الأولى والثانية مضاف إلى مفرد لفظاً أو تقديراً، وهي مختصة بالأسماء المتمكنة، فتعارض علة البناء، وهي الاحتياج إلى المضاف إليه، وفي الحالة الثانية غير محتاج إلى شيء، فليس علة لبنائها في الأحوال، والأصل في الأسماء الإعراب، فتعرب، وفي الحالة الرابعة مبنية على الضم، أما بناؤها؛ فلزوال العارض لشبهه بمبني الأصل في الاحتياج المقتضي لبنائها، أو لتضمنها حرف الإضافة، هذا ما ذهب إليه المبرد، وأما الأخفش والخليل ويونس والكوفيون ذهبوا إلى أنها معربة في الأحوال الأربعة، واستحسن مذهبهم الشارح السيوطي عليه الرحمة.

فإن قلت: إذا كانت الإضافة معارضة لعلة البناء التي هي الاحتياج كما قلت، لم لم يعرب "إذ" و"إذا" و"لما" و"حيث" و"بين" و"بينما" مع أنها لا تنفك عن الإضافة إلى الجمل إلا "حيث" قليلاً، نحو: أما ترى حيث سهيل طالعاً؟

قلت: لأن إضافتها إلى الجملة كما قلت، وما أضيف إلى الجملة مضاف إلى المصدر الذي تضمنه الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فأشبهت بالألفاظ المتقدمة في الحالة الرابعة، فبنيت كما بنيت تلك الألفاظ، وحيث أضيف "حيث" إلى المفرد كالمثال المذكور يعربه بعضهم، والأشهر: بقاء بنائه لشذوذ إضافته إلى المفرد. كذا قرره الشارح الجامي قدس سره السامي.

وأما كون بنائها على الحركة؛ لأن لها أصلاً في التمكن بقرينة مفارقة البناء عنها، وكانت تلك الحركة ضمة؛ لئلا يلتبس حالها الإعرابي بحالها البنائي، وقبل بنائها على الضم لتكون جبراً للمضاف.

....

حاشية حسن جوري

وثانياً: إن "إما" هذه حرف شرط لفصل الخطاب عن المقصود بالذات، وتأكيد وجود الجزاء عند وجود الشرط، كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم به بين أقواله، فالقول به سنة، حكم بهذا الشيخ أحمد بن حجر رحمة الله تعالى عليه، لا لتفصيل الإجمال؛ لأنه لم يسبق مجمل حتى يفصل.

و"بعد" هذه ظرف مبني على الضم لمشابهته مبني الأصل لافتقاره إلى لفظ المضاف إليه دون معناه لنية معناه دون لفظه كما تقدم، منصوب محلاً، والعامل في نصب الجار والمجرور أو المجرور فقط محلاً "يقول" في قول الشارح: (فيقول... إلخ) على ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنها عندهم جزء الجزاء، فالأصل: مهما يكن من شيء فيقول... إلخ، فـ"مهما" اسم من الأسماء التي تضمنت معنى "إن" الشرطية، أصله: "ما"، زيد عليها "ما" أخرى للتأكيد، فصار: ماما، فقلبت ألف "ما" الأولى هاء، فصار: "مهما" كما سيأتي من الشارح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، مرفوع المحل مبتدأ، والقرينة على اسميتها: عود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾، و"يكن" فعل مضارع من "كان" التامة مجزوم بـ"مهما" جزمه بحذف الحركة، وعينه محذوف لالتقاء الساكنين، وقد يحذف لامه أيضاً تخفيفاً، نحو: لم يك، فاعله مستتر فيه راجع إلى: "مهما"، و"من شيء" بيان لذلك الفاعل، والجملة الشرطية خبر "مهما" عند بعض، وعند آخر: الجزاء هو الخبر، وعند بعض آخر: مجموع الشرط والجزاء خبر، وعند بعض آخر: لا خبر لمثل هذا المبتدأ، وجملة: "فيقول... إلخ) جزاء الشرط مجزومة محلاً، فلما أريد الاختصار في الكلام حذف "مهما" والجملة الشرطية، وأقيم "أما" مقامهما، فتضمنت "أما" معنى الابتداء والشرط لنيابته عن المبتدأ وفعل الشرط، فصار "أما فيقول".

ولما كان "مهما" مبتدأ، والاسمية لازمة له، و"يكن" شرطاً، والفاء لازمة له غالباً، ونابت "أما" عنهما، وتضمنت معناهما؛ لزمها لصوق الاسم والفاء لزوماً أبدياً ليقيم اللازم - وهو الاسمية والفاء - مقام الملزوم - وهو "مهما" و"يكن" - ليبقى أثره بقدر

....

حاشية حسن جوري

الإمكان، فلذلك قدم "بعد" مقطوعًا عن الإضافة مبنيًا على الضم، وألصق بـ"أما"، وليفصل بين الشرط والجزاء؛ لأن اجتماعهما مستهجن، وصير الفاء التي كان عدمه ممكنًا لازمًا بحيث لا يمكن عدمه أصلاً، فقام اللازم مقام الملزوم بقدر الإمكان، وبقي أثر الملزوم كذلك.

وإنما قلنا: بقدر الإمكان؛ لأن الاسمية لم تقم مقام "مهما"؛ لأن القائم مقامه هو "أما"، وهي حرف، وأن الفاء لم يقم مقام الشرط؛ لأن مقامه قبل جميع أجزاء الجزاء، والفاء في خلالها، ولأن أثر "مهما" الاسمية الحاصلة في نفسها والاسمية في "بعد" ليست فيما قام مقام "مهما" فضلاً عن أن يكون في نفسه، وأن أثر الشرط الفاء الواقع في موضع صدر الجزاء لا في خلالها، وهنا في خلالها. وأما العلامة الثاني سعد الدين التفتازاني؛ فقد ذهب إلى أن "بعد" جزء الشرط، وأصل عنده: مهما يكن من شيء بعد البسملة... إلخ فيقول، فحذف "مهما" و"يكن" مع متعلقاته، وأقيم "أما" مقامهما، وأبقي "بعد: مقطوعًا مبنيًا، وصير الفاء لازمًا لما ذكروا إقامة للازم مقام الملزوم بقدر الإمكان، وإبقاء أثر اللازم بقدر الإمكان في هذه الصورة بالنظر إلى "بعد" كما في الصورة السابقة، و"أما" بالنظر إلى الفاء، فكونهما بقدر الإمكان مشكل؛ لأن الفاء في صدر الجزاء.

والذي يمكن في التوجيه حينئذ أن يقال: المراد بإقامة اللازم مقام الملزوم: جعل وجود اللازم مثل وجود الملزوم، وكونه بقدر الإمكان ظاهر، وأما كون إبقاء أثر الملزوم بقدر الإمكان؛ فلأن آثار المبتدأ كثيرة، مثل الاسمية والابتداء وخبرية شيء آخر له والحمل بينهما، فلزوم لصوق الاسم إبقاء لأثره بقدر الإمكان، وأن آثار الشرط متعددة، مثل جملة الشرط والفاء وجملة الجزاء، فلزوم الفاء إبقاء لأثره بقدر الإمكان.

ويمكن أن يجاب عن كون إقامة الفاء مقام الشرط بقدر الإمكان بجواب آخر، وهو: إن قمام الشرط ما قبل جميع أجزاء الجزاء، والفاء ليس قبل جميع أجزاء الجزاء، بل هو من أجزاء الجزاء. فاعرف.

فيقولُ المفتقر إلى المولى العظيم، بدرُ الملَّة والدين، محمد بن عبد الرحيم بن محمد العمري الميلاني:

لما لم يكن للكتاب المسمّى بـ: "المغني في علم النحو" شرحٌ، وهو من مصنَّفات أستاذي...

حاشية جامي جوري

(قوله: محمد) عطف بيان للعبد.

(قوله: العمري) أي: المنسوب إلى العمر نسباً.

(قوله: الميلاني) أي: المنسوب إلى الميلان، وهو قرية بنواح تبريز. كذا سمعت من عدل، وبعضهم يقولون: هو مقلوب: كيلان.

(لما لم يكن) مقول لقوله: (يقول). (وقوله: شرح) اسم لـ(كان). ق.

(وهو من مصنفات) جملة حالية وقع حالاً من (الكتاب)، أي: والحال أن ذلك الكتاب من الكتب التي صنفها أستاذي.

حاشية حسن جوري

إن قيل: لزوم الفاء لزوماً كلياً مع عدم لزومه للشرط الصريح كلياً ـ بل غالباً ـ يستلزم مزية الفرع ـ وهو "أما" ـ على الأصل ـ وهو الشرط ـ.

قلت: لا، بل بهذا اللزوم يتحقق الفرعية، فإن شرطية الشرط الصريح ظاهر، سواء كان الفاء موجوداً أو لا، وأما شرطية "أما"، وكونه نائباً عن فعل الشرط؛ لا يعلم بدون الفاء.

ثم الأوجه مذهب الجمهور؛ لأن المقصود من "أما" تحقق وقوع الجزاء عند وقوع الشرط، فمتى كان الشرط عاماً؛ كان وقوع الجزاء قريباً ومؤكداً، وإن قيد الشرط وخصص بزمان؛ كان وقوع الجزاء بعيداً وغير مؤكد. قد بالغنا في تحقيق المقام، فاشتغل بنفسك بما قلنا ساعات واحفظه.

العلَّامة، فريد دهره، ووحيد عصره، العالم بالأصول والفروع، الجامع بين المعقول والمشروع، عمان المعاني، نُعْمَان الثاني، قُدْوَة الأئمَّة السالكين، فخر الملة والدين، .

حاشية جامي جوري

(قوله: العلامة) صفة لـ(أستاذي)، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث. لا يقال: لو لم يكن للتأنيث لأطلق على الله؛ لأنه الجدير واللائق بذلك الإطلاق؛ لأنا نقول: لم يطلق عليه لتوهم التأنيث. ق.

(فريد دهره) أي: زمانه، أي: ليس في ذلك الزمان الذي هو فيه مثله.

(وقوله: وحيد عصره) تعطف تفسير له. ق.

(العالم بالأصول) صفة لـ(أستاذي)، أي: العالم بأصول العلم كالتفسير والحديث وأصول الفقه، والعالم بفروع العلم كالنحو والمنطق وغيرهما، ويجوز في هذه الصفات كلها الرفع والنصب أيضاً كما مر في (محيي البال الرميم). ق.

(المعقول) أي: بين العلوم التي يدرك بالعقول، وسبب وضعها العقول كالمنطق والصرف والهيئة. ق.

(والمشروع) أي: العلوم التي وضعها الشارع كالحديث والفقه مثلاً. ق.

(عمان المعاني) أي: بحر المعاني، أي: كما أن البحر يشتمل على أشياء لا تحصى؛ كذلك هو مشتمل على معان على تحصى. ق.

(نعمان الثاني) هو اسم لأبي حنيفة، يعني: إنه بحر العلوم كالنعمان، فهو نعمان الثاني. ق.

(قدوة) أي: مقتدى به، أي: هو يقتدي به الأئمة السالكون. ق.

(فخر الملة والدين) أي: مفتخر به الملة والدين، يعني: به يفتخران. والملة والدين متحدان ذاتاً، ومختلفان اعتباراً، فإن الشريعة من حيث تنقاد وتطاع لها دين، ومن حيث تملى وتمل وتكتب ملة، والملة لا يضاف إلا إلى النبي، نحو: ﴿اتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾،

أحمد بن حسن الچارپردي تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بُحْبُوحةَ جنانه، خَطَرَ ببالي أن أشرحَ له شرحاً ....

حاشية جامي جوري

بخلاف الدين، فإنه يضاف إلى الله أيضاً، وإلى آحاد الناس كما يضاف إلى النبي. كذا نقل عن "شرح ديباجة المنهاج".

(قوله: أحمد) عطف بيان لـ(أستاذي). ق.

(تغمده الله بغفرانه) اللائق بجنابه، أو الناشئ من محض فضله من غير سابقة عمل، ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة، أي: إحاطة الله بغفرانه، وجعله شاملاً له، قال في "التاج": التغمد: كزه يوشيدن، فلا بد حينئذ من التجريد إذا لم يقصد بإضافة الغفران إليه تعالى ما ذكرناه كما في قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾. نقل عن حواشي "شرح الكافية".

(قوله: بحبوبة جنانه) بكسر الجيم، وبحبوبة الدار: وسطها، وهي من كل شيء وسطه وخياره، فالمعنى: جعل الله خيار جنانه مسكناً له.

(قوله: قد خطر ببالي) جواب (لما)، والبال: القلب، و(أن) وما بعدها فاعل (خطر)، أي: وقع في قلبي شرح إياه. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: قد خطر ببالي) جواب "لما"، و"لما" مع مدخوله وجوابه في محل النصب مقول لـ"يقول".

(قوله: أن أشرح) "أن" مع ما بعده في تأويل المصدر فاعل "خطر"، أي: خطر ببالي شرحي له، وحينئذ يرد عليه: أنه يلزم وجود الفعل - وهو الخطور - من فاعل معدوم - وهو الشرح - حين وجود الفعل.

ويجاب بتقدير المضاف، وهو القصد مثلاً، أو يقال في جوابه: إن لكل شيء وجوداً في الخارج، وهو الذي يترتب منه الأثر، وجوداً في العقل، وهو الذي لا يترتب منه الأثر، مثلاً: النار يترتب من وجودها الخارجي أثره، وهو الإحراقي، ومن وجودها العقلي لا يترتب كما

كاشفًا لكنوز معانيه الصحيحة، ومُوضِحًا لرموز ألفاظه الفصيحة.

حاشية جامي جوري

(لرموز) الرموز: الإشارة الخفية، قال الشاعر:

رمــزت إلـــي مخافـــة مـــن بعلهـــا * مـن غيـر أن يبتـدي هنـاك كلامهـا. ق.

(**ألفاظه الفصيحة**) واللفظ الفصيح: ما ليس مخالفًا لقياس اللغة، ويكون معناه ظاهرة مأنوسة الاستعمال غير وحشية، ويكون بحيث لا يتنافر بعض كلماته عن بعض بحيث يستثقل على اللسان. ق.

حاشية حسن جوري

ترى، ولا شك أن الشرح موجود بالوجود العقلي حين الخطور، والإسناد إليه باعتبار هذا الوجود، فيكون حاصل الكلام: خطر ببالي تصور شرح له، فلا تقدير، ولكن كون الشارح بصدد بيان سبب إقدامه على الشرح يضعف هذا التوجيه، ويؤيد التوجيه الأول؛ إذ تصور الشيء لا يكون سبب الإقدام، إلا أن يقال: ربما يترتب القصد على التصور.

(**قوله: كاشفًا لكنوز معانيه الصحيحة**) فيه استعارة بالكناية إن أراد بالكنز: مدفن الذهب والفضة، وهي تشبيه المعاني بالنقد المكنوز في أنها في الألفاظ كما أن النقد في الكنز تشبيهًا في النفس، ثم ترك المشبه به، وذكر المشبه كما هو قاعدة المكنية، وإثبات الكنز الذي هو ملائم المشبه به للمشبه تخييلية، وقرينة على المكنية، و"كاشفًا" ترشيح، وقوله: "الصحيحة" فيه شائبة التجريد، وشائبة الترشيح. وإن أراد بالكنز: النقد المدفون؛ فلا استعارة، ولكن إضافته إلى المعاني من إضافة المشبه به إلى المشبه، أصله: كاشفًا لمعاني الكنز في كونها في الألفاظ، حذف الأداة والوجه، وقدم المشبه به من المشبه، وأضيف ليكون الكلام في غاية المبالغة، فصار بما ترى.

(**قوله: لرموز... إلخ**) الرمز: الإشارة بنحو الشفة والحاجب والإشارة فيها: الإعلام باليد ونحوه مما يظهر إشارته، والتلويح فيها الإشارة إلى البعيد، وهو في الاصطلاح: الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ثم إن كان الواسطة بينهما قليلة مخفية؛ فرمز، نحو: فلان

فاستعنتُ بالله، واشتغلتُ بذلك راجيًا أن يُوَفِّقَني لما أَرَدْتُه على وجه التتميم، وسائلاً منه أن يَعْصِمَني من عقابه الأليم، ويُدخلني بفضله جنَّة النعيم، إنه هو الغفور الرحيم.

حاشية جامي جوري

(فاستعنت) تفريع على الخطور، أي: بعد ما خطر ببالي استعنت بالله. ق. (بذلك) أي: بما وقع في قلبي، وهو شرحي إياه. (وقوله: راجيًا) حال من فاعل (اشتغلت).

(قوله: أن يوفقني) التوفيق: جعل الأسباب متوافقة للمطلوب في كونها سببًا للمطلوب، سواء كان المطلوب خيرا أو شراً، هذا في أصل الكلمة، ثم خص بالخير، فالمعنى: راجيًا أن يجعلني الله بحيث يكون أسباب ما أردته موافقًا له في كونها سببًا له.

(قوله: وعلى وجه التتميم) متعلق بالإرادة. (قوله: أن يعصمني) أي: يحفظني.

حاشية حسن جوري

عريض القفاء كناية عن أبهية، وإن كانت قليلة غير مخفية؛ فإشارة، نحو: أما ترى أن الولاية أناخت حملها في الطائفة النقشبندية، وما أقامته قط، ولا تقيمه عوض، وإن كانت كثيرة؛ فتلويح، نحو: فلان جبان الكلب تلويحًا إلى سخائه، وأريد بالرمز فيما نحن فيه: الخفاء مجازاً بذكر الملزوم وإرادة اللازم، فالإضافة من إضافة المظروف إلى الظرف، أو استعمل في معناه اللغوي حقيقة، فالإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه تشبيهًا بليغًا، وعلى كل من التقديرين ينافيه وصف الألفاظ بالفصيحة؛ إذ من تعريف فصاحة الألفاظ: كونها قريبة الفهم، إلا أن يقال: وجود الخفاء فيها بالنظر إلى بعض الأذهان، وفصاحتها بالنظر إلى بعض آخر. أو يقال: ليس المراد بالفصاحة هنا: ما هو المصطلح عليه حتى يلزم التنافي، بل المراد بها: كون الألفاظ موافقة للقاعدة النحوية والصرفية.

(قوله: فاستعنت بالله) أي: بعد ما مر طلبت العون من الله، فالفاء للتعقيب، والسين للطلب، والباء بمعنى "من". (قوله: أن يوفقني) من التوفيق، وهو: جعل الأسباب موافقة للمسبب بشرط أن يكون المسبب خيراً، ولكن هنا جرد عن السبب لئلا يكون قوله: "لما أردته" مستدركًا، وضده الخذلان، وهو: جعل الأسباب موافقة للمسبب بشرط كونه شراً.

[تعريف النحو لغةً واصطلاحاً]

اعلم أنَّ هذا العلمَ الذي نشرع فيه علمُ النحو، فلا بُدَّ من تعريفه، فنقول:

حاشية جامي جوري

(قوله: فلا بدَّ من تعريفه) أي: تعريف النحو برسم مسائله برسميه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه، فإنه إذا تصور النحو بأنه علم بأصول... إلخ وقف على جميع مسائله إجمالاً، حتى إن كل مسألة علم يقدر أن يعلم أنها من النحو، فيفتر سعيد جداً.

واعلم أن هذا التعريف علمه لفائدة أخرى، وهي أن الشارع في العلم لا بد له من ثلاثة أشياء:

حاشية حسن جوري

(قوله: ثم) للتعقيب الذكر لا الزماني.

(قوله: اعلم) من العلم الذي هو بمعنى حكم الذهن الجازم المطابق للواقع الثابت، والعلم بهذا المعنى يختص بالتصديق اليقيني يتعلق بالنسبة الحكيمة بين طرفي قضية، وهي مورد التصديق اليقيني فقط، وطرفا القضية ههنا ما صرح به الشارح بقوله: (أن هذا العلم ...إلخ) علم النحو، وللعلم معاني أخر، وأنت لست محتاجاً إليها، فلا حاجة إلى ذكرها.

(قوله: أن هذا العلم) إشارة إلى القواعد المدونة في هذا الكتاب وفي غيره من الكتب النحوية.

(قوله: نشرع فيه) وهو التلبس بجزء من أجزاء الشيء بقصد إتمامه.

(قوله: علم النحو) من إضافة المسمى إلى الاسم، أو الأعم إلى الأخص، ولا يليق المقام بتفسير اللعم، وإلا؛ لفسرناه.

(قوله: تعريفه) أي: علم النحو؛ لأنه يجب على كل من توجه نفسه نحو كثرة معلومة عنده بوجه ما ليعلهما بكنهها أو بوجه تتميز عن الأغيار ليكون شروعه فيها على بصيرة، ولأن لا يخالف المطلوب عند وصوله بغير المطلوب أن يتصورها بحدها أو رسمها.

(قوله: فنقول) أي: أداء لما وجب علينا.

النَّحْوُ في اللغة على معانٍ، منها: معنى الجانب، كقولك: سِرْتُ إلى نحو دار فلانٍ، أي: إلى جانبها.

ومنها: معنى القصد، كقولك: نَحَوْتُ نحوَك، أي: قصدتُ قَصْدَكَ.

ومنها: معنى النوع، كقولك: عندي ثلاثةُ أنحاءٍ من الطعام، أي: ثلاثةُ أنواعٍ من الطعام.

حاشية جامي جوري

الأول: أنه لا بد أن يتصور العلم أولاً بوجه ما، وإلا لكان طالباً للمجهول مطلقاً، وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق.

والثاني: أن الشارع في العلم يجب أن يعلم غاية العلم وغرضه، وإلا لكان طلبه عبثاً.

والثالث: أن الشارع في العلم لو لم يعلم موضوع العلم؛ لم يتميز العلم المطلوب عنده؛ لأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات، فلم يكن في طلبه على بصيرة.

وهذا التعريف متضمن لهذه الأشياء، أما الأول؛ فظاهر؛ لأنه يتصور به العلم، وأما الثاني؛ فلأنه يعلم من التعريف أن الغرض من النحو: معرفة أواخر الكلم، فالشارع يعلم أن غرضه ماذا، وأما الثالث؛ فلأن الموضوع للعلم: ما يبحث فيه عن أحواله، وهذا التعريف مشعر بأنه يبحث عن أحوال الكلمة حيث قال: (تعرف بها أحوال)، فيعلم أن موضوع النحو: الكلمة، والأصح: أن موضوع النحو: الكلمة والكلام معاً؛ لأنه كما يبحث عن أحوال الكلمة يبحث عن أحوال الكلام أيضاً.

(قوله: أي: قصدت قصدك) أي: قصدت قصداً مثل قصدك، فالمفعول المطلق في الحقيقة هو القصد الأول، فحذف، وأقيم المثل مقامه، فصار: قصدت مثل قصدك، ثم حذف المثل، وأقيم القصد الثاني مقامه، فصار كما كان، فيكون القصد مفعولاً مطلقاً مجازاً.

حاشية حسن جوري

(قوله: في اللغة) المراد من ذكر المعنى اللغوي مع أنه ليس مطلوبنا ولسنا محتاجاً إليه: الإشعار بالمناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي.

ومنها: معنى المقدار، كقولك: جاء الجيشُ وهم نحوُ ألفٍ، أي: مقدارُ ألفٍ.

ومنها: معنى الشَّبه والمِثْل(١)، كقولك: مررتُ برجلٍ نحوِك، أي: شبهك ومثلك.

ومنها: معنى الصَّرْف كقولك: نَحَوْتُ بصري إليك، أي: صرفتُ بصري إليك.

ومنها: معنى القبيلة، كقولك: نظرتُ إلى نحو بني تميمٍ، أي: إلى قبيلة بني تميمٍ.

وفي الاصطلاح: عِلْمٌ بأصولٍ ....

حاشية جامي جوري

(**قوله: إلى نحو بني تميم**) أي: قبيلة بني تميم، والجار والمجرور متعلق بـ(نظرت) مضاف إلى (بني)، وهو جمع مذكر مجرور، جره بالياء بأنه مضاف إليه، وهو مضاف إلى (تميم).

(**قوله: علم بأصول**) جمع أصل بمعنى القاعدة. والقاعدة: أمر كلي مشتمل على أحكام جزئيات موضوعه، مثلاً: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العوامل قاعدة كلية، ولها موضوع، وهو المعرب، ولذلك الموضوع جزئيات، مثل: زيد وعمرو، ولذلك الجزئيات حكم، وهو كونها معربات، فيشتمل تلك القاعدة الكلية ـ وهي: المعرب ما يختلف آخره... إلخ ـ على أحكام جزئيات موضوعة بأن يقال: زيد معرف؛ لأنه يختلف آخره باختلاف العوامل، وكل ما يختلف آخره ينتج من هاتين المقدمتين: أن زيداً معرب، فاشتمل الأصل ـ وهي القاعدةُ الكليةُ ـ على أحكام جزئيات موضوه اشتمالاً قريباً بواسطة ذلك القياس. ق. (**تعرف بها**) أي: بتلك الأصول. ق.

حاشية حسن جوري

(**قوله: علم بأصول**) أي: تصديق بقواعد، بهذا دخل جميع العلوم.

(**قوله: بها**) أي: بتلك الأصول.

---

(١) الفرق بين المثيل والشبيه والنظير. المثيلُ أخصُّ الثلاثة، والشبيهُ أعمُّ من المثيل وأخصُّ من النظير، والنظيرُ أعمُّ من الشَّبيه.

تُعْرَفُ بها أحوالُ أواخر الكلمة من جهة الإعراب والبناء.

[الكلمة لغةً واصطلاحاً]

قوله: (الكَلِمَةُ: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنىً مُفْرَدٍ).

حاشية جامي جوري

(من جهة الإعراب) (من) تبيينية، ظرف مستقر بأنه حال من (الأصول)، أو صفة له، اي: تعرف بالقواعد الأحوال التي هي جهة الإعراب والبناء، أي: الأحوال التي هي الإعراب والبناء، فإضافة الجهة إلى (الإعراب والبناء) بيانية. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: أواخر الكلمة) وبهذا امتاز عن جميع العلوم سوى الصرف؛ لأنه يبحث فيه عن أحوال الأواخر من حيث لحوق النون وعلامة التثنية والجمع، والمراد بالكلم: الألفاظ من حيث الحروف والحركات اللاتي وضعت لها، وبالأحوال: العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض.

(قوله: من جهة الإعراب والبناء) وبهذا امتاز عن الصرف، وتقديم الإعراب على البناء؛ لأنه أصل في الأسماء، والأسماء أصل بالنسبة إلى أخويها، فاستحق التقديم والتعريف على وجه تضمن ذكر الفائدة، وهي معرفة الأحوال؛ لأنه واجب وجوباً استحسان بناء على كل طالب كثرة أن يصدق بالغاية المعتدة المترتبة عنها ليكون على نشاط في تحصيلها، والمصنف ترك هذين الواجبين؛ لأن كتابه للصبيان، وتحصيلهم ليس بالتصور والتصديق، بل بالإكراه، وذكر تعريف الموضوع؛ لأنه لا بد منه.

(قول المصنف عليه الرحمة: الكلمة) أقول ناقلاً من كلام المدققين: اعلم أولاً أن الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء كعدم وجودها في الفرد مثلاً، وتارة بشرط وجودها في الفرد الذهني، ولام التعريف إذا دخلت على الاسم المعبر بها عنها يقال لها: لام العهد الذهني، وتارة بشرط وجودها في كل فرد من الأفراد اللاتي صدقت على كل منها، ويسمى

....

حاشية حسن جوري

اللام بلام الاستغراق، وتارة لا بشرط شيء، أعني: من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجودها في فرد أو كل فرد وعن عدم تحققها، ويسمى اللام في هذا القسم بلام الجنس والطبيعة، ويسمى لام الأقسام بلام الجنس أيضـاً.

ثم اعلم أن الماهية فيما نحن فيه مأخوذ بهذا المعنى الأخير، وهو كونها معتبرة من حيث هي هي، فاللام للطبيعة؛ إذ المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه؛ لأن الغرض معرفة ما يبحث عن أحواله بلا ملاحظة حيثية آخر ككونه ـ أي: ما يبحث عن أحواله ـ نوعـاً للكلمة اللغوية، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ حتى يكون اللام للعهد الخارجي، وليست اللام للاستغراق؛ لأنا لسنا بصدد بيان اطراد تعريف الكلمة ليكون اللام له، ويحتمل احتمالاً مرجوحـاً كون اللام للعهد الخارجي بإرادة التي اصطلح عليهالا النحارة، ووجه مرجوحية هذا الاحتمال: أن المشهور في لام المعرفات: أن تكون للحقيقة لا للعهد، وأن معنى كون اللام للعهد: الإشارة إلى فرد من أفراد مدخولها، والمصطلح عليه ليس فرد مدخولها، بل حقيقة مدخولها، وحمل الكلمة على المعنى اللغوي أو ما يطلق عليه هذا اللفظ ليكون كون اللام للعهد على معناه بعيد.

وقال الشارح البردعي في هذا المقام كلامـاً حاصله: ليست اللام للاستغراق، ولا للعهد الذهني، ولا الخارجي؛ إذ على تقدير كونها لأحد منها لا تحصل المساواة بين المعرف والمعرف، وهي لازمة، أما عدم المساواة على تقدير كونها للاستغراق؛ فلأن معنى الكلام: كل فرد من أفراد الكلمة لفظ... إلخ، ولا يخفى أن مفهوم لفظ... إلخ لا يصدق في الفرد الخارجي والذهني، وهما خلاف كل فرد، بمعنى: إن الفرد ليس كل فرد من حيث إنه كل فرد، لا بمعنى: إنه ليس مندرجـاً تحته.

قال في الحاشية: لأن كل فرد عبارة عن الجميع، والتعريف شامل له وللأفراد واحداً واحداً، فلا مساواة. فتأمل.

وإنما قُدِّمَتِ الكلمةُ على الكلام؛ لأنَّ الغرضَ[1] من النحو: معرفةُ الإعراب، ومعرفةُ الإعراب موقوفةٌ على معرفة الكلام، ....

حاشية جامي جوري

(معرفة الإعراب) ليس الغرض: معرفة الإعراب فقط، بل معرفة الإعراب والبناء، لكن تركه لظهوره من تعريف النحو، وعدم الاحتياج إليه من الدليل. ق.

(على معرفة الكلام) لأن الإعراب: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوام، واختلاف آخر الكلمة باختلاف العوام لا يحصل إلا في ضمن الكلام؛ لأن الأسماء قبل صيرورتها كلاماً كلها مبينات، فلا تصير معربات إلا بعد صيرورتها كلاماً، فإذا لم يعرف الكلام لم يعرف الإعراب؛ لأن الإعراب متفرعة عليه. ق. (على معرفة الكلمة) لأن الكلمة أخذت في تعريف الكلام؛ لأن الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد، فإذا لم تعرف أن الكلمة ماذا؛ لم يعرف الكلام؛ لأن معرفة الكل مسبوقة بمعرفة الجزء. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: وإنما قدمت الكلمة على الكلام) وتقديمهما على كل شيء في كتب هذا الفن؛ لأنها موضوع العلم، والبحث عن أحوالهما مثل الإعراب والبناء العارضين لهما، فلا بد من تقديمهما ليمكن البحث، ثم تقديم الكلمة على الكلام لما قاله الشارح، أو نقول: إنما وضعت الكلمة والكلام في أول الكتاب بالترتيب المخصوص، فالسؤال عن ثلاثة أمور، وهذا أنسب.

وحاصل الجواب الأول: أنه لا بد من تقديم معرفة الكلمة على معرفة الكلام، وتقدم معرفتها على معرفة العلم، فجعل الوضع في الكتاب كذلك؛ إذ المستحسن أن يكون الترتيب في الوضع والكتابة موافقاً للترتيب في الذهن والمعرفة.

وحاصل الجواب الثاني: أن هذا الترتيب لازم في الوجود النفسي الأمري، فجعل في الوضع كذلك.

(١) أي الأهم. [المولى المجاهدي].

ومعرفةُ الكلام موقوفةٌ على معرفة الكلمة؛ لأنَّ الكلمةَ جزءٌ، والكلامَ كُلٌّ، ولا بُدَّ من تقديم الجزء على الكلّ، فإذا كانت معرفتُهُ موقوفةً على معرفتها؛ ولا بُدَّ من تقديمها عليه. وفي الكلمة ثلاثُ لغاتٍ: إحداها: كَلِمَة بفتح الكاف وكسر اللام، وهي اللغةُ الحجازيَّةُ، وجمعها: كَلِمٌ كذلك بلا تاءٍ كلَبِنَةٍ ولَبِنٍ[1]........................

حاشية جامي جوري

(معرفته) أي: معرفة الكلام موقوفة على معرفتها، أي: معرفة الكلمة. ق.

(لأن الكلمة) عطف على قوله: (لأن الغرض)، أي: إنما قدمت الكلمة؛ لأن الكلمة جزء من الكلام، والكلام كل، والجزء مقدم على الكل طبعـًا، فيجب أن يتقدم وضعـًا أيضـًا.

(قوله: كلم كذلك) أي: بفتح الكاف وكسر اللام، وقس عليه ما كذلك.

(كلبنة ولبن) مثال لاتفاقهما في الحركات والسكنات، وكون أحدهما مع تاء، والآخر بلا تاء، وكون أحدهما مفرداً، والآخر جمعـًا، وقس عليه التمثيلان الباقيان. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: معرفة الكلمة) لأن الكل لا يعرف إلا بمعرفة الجزء، وهي جزؤه.

(قوله: ولا بد من تقديم الجزء... إلخ) لأنه من الواضح: أن حصول الكل يتوقف على حصول الأجزاء، مثلاً: الكلام نحو: زيد قائم لا يحصل إلاب حصول زيد وقائم؛ لأنه كل، وهما جزء.

(قوله: وجمعها كلم) هذا أحد المذهبين، والمذهب الآخر: أن قياس كل اسم دل بالتاء على الوحدة أن يكون مجرده عنها جنسـًا لا جمعـًا، إلا أنه طرأ على بعض الاستعمال فيما فوق الاثنين فقط، ودلائل الكل في المطولات، والحق المذهب الأخير لكون دليله حقـًا.

---

(١) جرى على القول المرجوح، والراجح: أنه اسم جنس جمعي وهو الذي يطلق على ثلاثة فصاعداً ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء. نحو: روم ورومي، وحمل الجمع على المعنى اللغوي خلاف المتبادر. [المولى المجاهدي].

وثانيها[١]: كَلْمَة بفتح الكاف وسكون اللام، وهي لغةُ بني تميمٍ، وجمعها: كَلْمٌ كذلك بلا تاءٍ كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ. **وثالثها**: كِلْمَة بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغةُ بني ربيعةٍ، وجمعها: كِلْمٌ كذلك بلا تاء كسِدْرَةٍ وسِدْرٍ.

والكلمةُ مشتقَّةٌ من الكَلْم، وهو الجرحُ. **والاشتقاقُ**: اشتراكُ الكلمتين في حروف الأصل ومعنى الأصل[٢]، وهما ـ أي: الكلمةُ والكلمُ ـ مشتركان في حروف الأصل من الكاف واللام والميم، وفي معنى الأصل الذي هو التَّأْثيرُ[٣]؛............

حاشية جامي جوري

(والاشتقاق) هذا دليل على اشتقاق الكلمة من الكلم، وتقرير: أن الكلمة مشتقة من الكلم؛ لأن الاشتقاق اشتراك كلمتين من حروف الأصل ومعنى الأصل، وهما كذلك، فيكون بينهما اشتقاق، ولا يتصور أن يكون الكلم مشتقاً من الكلمة؛ لأن الكلم كان في لغة العرب ولم يكن الكلمة؛ لأنها موضوع النحويين، فتعين العكس، وهو المطلوب. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: مشتقة من الكلم) وهو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاث، واشتركا في جميع الحروف الأصول بلا شرط الترتيب وعدمه؛ ليدخل فيه مثل: الجذب والجبذ، فيسمى بالكبير، وإن شرط فيه الترتيب؛ فسيمى: الصغير، وأما ما اشترط فيه الموافقة في المعنى وأكثر الحروف الأصول وتقارب ما بقي في المخرج؛ فيسمى بالكبير، وتعريف الشارح محتمل لكل منها. تأمل. ولكن ما نحن فيه من تقسيم الصغير كما ترى. وفي بعض الاصطلاح يقال بالصغير أصغر، وبالأكبر كبير.

(قوله: هو التأثير) أي: هو التأثير المخصوص الذي هو المعنى المطابقي للجرح، أي: الجراحة، أي: زخم كردن، فمعنى الكلم: نوع من التأثير، ويلزم نوع تأثير من معنى

---

(١) الحق: وثانيتها بالتاء وكذا يقال في ثالثها. [المولى المجاهدي].

(٢) الظاهر: بدله ومعنى من المعاني الثلاثة. [المولى المجاهدي].

(٣) الحق: وفي أصل التأثير. [المولى المجاهدي].

لأنَّ كلامَ المتكلِّم مؤثِّرٌ في نفس السامع، كما أنَّ جراحةَ الجارح مؤثِّرةٌ في المجروح، والدَّليلُ عليه قولُ الشاعر(١):

حاشية جامي جوري

(لأن كلام المتكلم) دليل على اشتراك الكلمة مع الكلمة في التأثير، فيرد عليه: أن الدليل إنما يدل على اشتراك الكلام مع الكلم أو التأثير، لا على اشتراك الكلمة مع الكلم، إلا أن يقال: إن تأثير الكلام مستلزم لتأثير الكلمة، فإذا دل دليل على أن الكلمة مشترك مع الكلم في التأثير دليل على أن الكلمة مشترك مع الكلم في التأثير، وفي هذه التعبير إشعار بأنه كما أن الكلمة مشترك مع الكلمة في التأثير كذلك الكلام مشترك مع الكلم في معنى الأصل، واشتراكهما في أصل الحروف ظاهر، فيدل على أن الكلام أيضاً مشتق من الكلم.

واعلم أن تأثير الكلام في نفس السامع ظاهر، وأما تأثير الكلمة؛ فكما يقال: "ضارب الأمير" علماً، فإن "ضارب الأمير" ليس كلاماً، بل كلمة، وهو ظاهر، مع أنه يؤثر في نفس الأمير بواسطة الضارب إليه، فعلى هذا ظهر فساد ما قيل: إنا لا نسلم تأثير الكلمة في النفوس؛ لأن التأثير إنما يكون بعد إفادة صحة السكوت، وهي لا توجد في الكلمة، بل في الكلام.

(قوله: والدليل عليه) أي: على تأثر الكلام في نفس السامع. ق.

(قول الشاعر) وهو علي كرم الله وجهه، ولعله لم يبلغ إلى الشارح، وإلَّا لم يعبر عنه بالشاعر. ق.

حاشية حسن جوري

الكلمة والكلام، وليس مطلق التأثير معنى مطابقياً لهما ولا للجرح؛ لأن معناهما ما وضعا له، وهو غير التأثير، ومعنى الجرح: زخم كردن، ويمكن أن يقال: مراده: أنهما مشتركان في صادق معنى الأصل، وقوله: الذي... إلخ بيان الصادق. فتأمل.

(قوله: لأن كلام المتكلم... إلخ) استعمل في معناه اللغوي. فاعرف.

(قوله: كما أن) ما مقحمة بين الكاف وأن.

---

(١) أورده الجاحظ في "المحاسن والأضداد" (٤١) دون عزو، وهو من البحر الوافر.

جِرَاحَـــاتُ السِّـــنَانِ لَهَـــا الْتِئَـــامٌ * وَلَا يَلْتَـــامُ مَـــا جَـــرَحَ اللِّسَـــانُ

(قولُهُ: الكلمةُ) محدودةٌ.

حاشية جامي جوري

(جراحات) جمع جراحة بكسر الجيم: ختكي، السنان: رأس الرمح والعصى وحده أي شيء كان، والالتئام: يبوسة شدن بايكد يكر. كذا في "المصادر". وهو مهموز العين.

إعراب البيت: جراحات جمع مؤنث مبتدأ مضاف إلى (السنان)، و(لها) ظرف مستقر خبر مبتدأ قدم عليه، وهو الالتئام، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، وهو الجراحات، أو يقال: الظرف ـ وهو (لها) ـ خبر المبتدأ، وهو الجراحات، والالتئام فاعل الظرف، وهو (لها)، حذف من التركيب، وأعمل بناء في مثل هذا الموضع، والواو عاطفة للجملة التي بعدها على الجملة الاسمية الكبرى، وهو (جراحات السنان)، أي: لا على الجملة الصغرى، وهي الالتئام، و(لا) نافية، و(ما) موصولة مرفوع المحل؛ لأنه فاعل (يلتام)، و(جرح) فعل، و(اللسان) فاعله، والجملة صلة، والعائد محذوف، أي: جرحـًا، أو مصدرية مع ما بعده في تأويل المصدر، وهو الجرح؛ لأنه فاعل (يلتام) مضاف إلى اللسان، أي: ولا يلتام جرح اللسان، وأصل: الالتئام بالهمزة، لكن خففت الهمزة ألفـًا لوزن الشعر، كما خففت في أول. ق.

(الكلمة محدودة) القاعدة أنه إذا كان الشيء مجهولاً لنا كالكلمة، وابتدأ بشيء يفيد تعريفه لنا، كقولنا: لفظ وضع... إلخ. فالشي المجهول يسمى محدوداً أو مرسومـًا أو معرفـًا بفتح الراء، والذي أفاد تعريفه يسمى حداً أو رسمـًا أو معرفـًا بكسر الراء.

حاشية حسن جوري

(قوله: اللسان) إن أراد به: العضو المخصوصة؛ فتسميته به حقيقة، ولكن إسناد الجرح إليه مجاز من قبيل إسناد الفعل إلى محل الفاعل، وإن أراد به اللغة؛ فالإسناد إليه حقيقة، والتسمية مجاز من تسمية الحال باسم المحل، وكأن وجه بيان الاشتقاق مع أنه لا يناسب الفن هو أن هذا المقام يشبه فن اللغة، والبيان المذكور يناسب ذلك الفن، فلذا ذكر فيه، أو أن البيان يظهر منه المعنى اللغوي للكلمة، أو أنه يفيد زيادة معرفة للكلمة الاصطلاحية. فتأمل.

(وقوله: لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفرد) حَدُّها. والحدُّ: قولٌ[1] دالٌّ على ماهيَّة الشيء، أي: على حقيقته.

حاشية جامي جوري

(قوله: حدها) وإنما كان هذا وأمثاله حداً؛ لأن الكلمة أمر اعتباري حصل مفهومها المذكور أولاً، وهي لفظ وضع... إلخ، ثم وضع لفظ الكلمة بإزائه، فلا يكون الكلمة حقيقة غير ذلك المفهوم، وكلما كان كذلك يكون التعريف حداً. ق.

(قول دال) أي: مركب دال.

(قوله: على حقيقة الشيء) تفسير لماهية الشيء، وإنما يقال بالحقيقة ماهية الشيء؛ لأنه يجيء في جواب ما هو، مثلاً إذا قيل: الكلمة ما هي؟ يجاب بأنه لفظ وضع لمعنى مفرد. **[قوله: ويميزه]** أي: ذلك الشيء عن غيره، مثلاً: لفظ وضع لمعنى مفرد يميز الكلمة عن الكلام وغيره.

حاشية حسن جوري

(قوله: قول) بناء على أنه لا يجوز التعريف بالمفرد، وفي ذلك خلاف بين المناطقة.

(قوله: على ماهية الشيء) تسمية الحقيقة بالماهية لكونها واقعة في جواب ما هي، كأنه قيل: الكلمة مثلاً ما هي، فقيل في جوابه: لفظ... إلخ.

[قوله: ويميزه... إلخ] كأنه أراد به: تفسير دال على... إلخ، أي: يميزه عن جميع ما عداه، ويشمل جميع أفراده، فالمحدود في اصطلاح القوم: هو المعرف بتعريف جامع مانع، سواء كان بالذاتيات أو لا، والحد فيه: هو التعريف الجامع المانع كذلك، وتخصيصهما بمقابل الرسوم، والرسم إنما هو اصطلاح للمناطقة، والتعريف أعم من الحد عند الطائفتين النحاة والمناطقة، أما عند المناطقة؛ فظاهر، وأما عند القوم؛ فلاحتمال كون التعريف يميز في الجملة لا عن جميع الأغيار.

---

(١) هذا تعريف للحد عند المناطقة، وهو عند علماء العربية مرادف لمطلق المعرف بمعنى الجامع لأفراده المانع عن دخول غيرها فيه. [المولى المجاهدي].

ومعرفةُ المحدود موقوفةٌ على معرفة الحدّ، ومعرفَتُهُ موقوفةٌ على معرفة أجزائه، وهي اللفظُ والوضعُ والمعنى والمفردُ هنا.

حاشية جامي جوري

(قوله: ومعرفة المحدود) أي: الكلمة.

(قوله: على معرفة حده) وهي لفظ وضع لمعنى مفرد؛ لأنا إنما حكمنا بالحد لنعرف به المحدود، فإذا لم يعرف الحد نفسه؛ فكيف يعرف المحدود به؟ فتعين أن معرفة المحدود موقوفة على معرفة حدة في أي موضع كان.

(قوله: على معرفة أجزائه) والحد كل بالنسبة إلى أجزائه، ومعرفة الكل مسبوقة بمعرفة الجزء، أي: لا يعرف الكل إلا بعد معرفة أجزائه.

(قوله: والمعنى المفرد) الأولى أن يقال: والمعنى والمفرد؛ لأن بيانه بعد إنما هو لكل من المعنى والمفرد، لا للمعنى المفرد.

حاشية حسن جوري

(قوله: ومعرفة المحدود... إلخ) إن قلت: معرفة المحدود ليست متوقفة على معرفة الحد، وإلا؛ لم يمكن تعريفه؛ لأن تعريف الشيء قبل معرفته غير ممكن.

قلنا: المعرفة التي يلزم أن تكون قبل التعريف بالنسبة إلى المعلم، وأما معرفة المتعلم؛ فليس إلا بالتعريف، فالتوقف ثابت بالنسبة إليه.

وإن قلت: المتعلم أيضاً عالم به قبل التعريف؛ لأن لام التعريف يشير إلى ما يعلمه المخاطب.

قلنا: المراد بالمتعلم: متعلم غير مخاطب، بل سامع. كذا قيل.

والحق: أن المعرف التي توقف التعريف عليها المعرفة بوجه ما، والتي توقف عليها البحث عن الأحوال: المعرفة بالحد أو الرسم، وهي المقصودة هنا، ولا تحصل إلا بعد التعريف، فمعرفة المحدود التي هي مرادنا موقوفة على معرفة الحد بالنسبة إلى المصنف والمخاطب والسامع.

فاللفظُ في اللغة: التكلُّمُ والإلقاءُ من الفم، يقال: أَكَلْتُ التمرةَ، ولَفَظْتُ النَّوَاةَ.

وفي الاصطلاح: صوتٌ يَعْتَمِدُ على مخارج الحروف.

والوضعُ: تخصيصُ اللفظ بالمعنى.

حاشية جامي جوري

(قوله: صوت يعتمد) أي: يجري على مخارج الحروف، أي: يجري على جنس المخارج في ضمن أي مخرج كان، فيخرج صوت الأحجار والطيور وغيرهما؛ لأنه ليس جارياً على جنس المخارج؛ إذ ليس لها مخرج الحروف.

(قوله: تخصيص اللفظ بالمعنى) أي: جعل اللفظ مختصاً بالمعنى بحيث لا يفهم عند الإطلاق إلا ذلك المعنى.

فإن قيل: المعنى مأخوذ في الوضع، فذكر المعنى بعده يكون تكراراً؛ لأنه بمنزلة أن يقول: لفظ وضع لمعنى لمعنى.

نقول: ذكر المعنى بعده مبني على تجريده عن المعنى، فلا تكرار. ق.

حاشية حسن جوري

(قوله: التكلم) وهو رمي الحرف من الفم.

(قوله: والإلقاء من الفم) سواء كان حرفاً أو لا، فالعطف من قبيل عطف العام على الخاص، وهذان معنيان لغويان للفظ، وله معنى آخر، وهو الرمي المطلق، سواء كان من الفم أو لا، وسواء كان حرفاً أو لا كما ذكر في الجامي، فاللفظ مشترك بين المعاني الثلاثة على ما يقتضيه صنيع الشارح، أو موضوع لمطلق الرمي، واستعماله في الأخيرين من قبيل استعمال المطلق في المقيد على ما يقتضيه صنعة الجامي. فاعرف.

(قوله: على مخارج الحروف)فيه: أنه يوهم أن الصوت المعتمد على مخرج واحد ليس بلفظ مع أنه لفظ. والجواب: إن اسم الجنس مفرداً كان أو جمعاً قد يراد به الجنس فقط، وقد يراد به الجمع، وهنا أريد به الأول. أو نقول: إن الإضافة واللام أبطل معنى الجمعية.

والمعنى: ما يُستفادُ من اللفظ. والمفردُ: هو الذي لا يَدُلُّ جزءُ لفظه على جزء معناه[١].

حاشية جامي جوري

(ما يستفاد من اللفظ) ويقصد من اللفظ، سواء كان ذلك المستفاد لفظاً كرب، فإن وضع لفظ لفظ الفعل بإزائه، ومعنى ذات زيد، فإن لفظ زيد وضع بإزائه.

(قوله: والمفرد: هو الذي) المفرد إما صفة اللفظ، أو صفة المعنى، وعلى الثاني يكون المعنى: المعنى المفرد: هو الذي لا يدل جزء لفظ ذلك المعنى على جزء ذلك المعنى، فيكون إضافة المعنى إلى الهاء إضافة بيانية.

ويحتمل أن يكون المعنى: المعنى المعنى المفرد: هو الذي لا يدل جزء لفظ ذلك المعنى على جزء معنى ذلك اللفظ، فيكون الضمير في (معناه) راجعاً إلى اللفظ، وفي هذا الاحتمال ركاكة، وانتشار للضمير كما لا يخفى، وعلى الأول يكون المعنى: اللفظ المفرد ما يدل جزؤه على جزء معناه، فإضافة اللفظ إلى الهاء بيانية، والأولى في العبارة أن يقال: المفرد: وهو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه إن كان المفرد صفة اللفظ، أو يقال: المفرد: ما لا يدل جزء لفظ على جزئه إن كان المفرد صفة المعنى.

(قوله: جزء لفظه على جزء معناه) كزيد مثلاً، فإن الزاء منه لا يدل على جزء معناه، وهو رأس زيد، وكذلك ياؤه وداله.

حاشية حسن جوري

(قوله: ما يستفاد من اللفظ) هذا هو المشهور بينهم، وما ذكره الجامي الاعتيادية موقوف على السماع ممن يوثق به، إن سمع فذاك، وإلا فلا.

(قوله: من لفظه على جزئه) أي: من حيث هو جزء لفظه ليدخل فيه مثل: عبد الله علماً، وهذا التفسير على تقدير كون المفرد صفة للفظ، وأما على تقدير كون صفة المعنى

(١) الحق: إسقاط اللفظ أو المعنى. وإرجاع الضميري لفظه ومعناه إلى الموصول الملحوظ على وجه العموم باعتبارين مختلفين بعيد جدا. [المولى المجاهدي].

وإنما لم يقل: لفظةٌ؛ لتُوافِقَ المبتدأَ في التأنيث؛ لأنَّ اللفظَ في الأصل مصدرٌ، وفي المصدر يستوي التَّذكيرُ والتَّأنيثُ.

حاشية جامي جوري

(قوله: وإنما لم يقل) حاصل السؤال: أن اللفظ خبر المبتدأ، وهو الكلمة، ويجب المطابقة بين المبتدأ والخبر في التأنيث، فكان المناسب أن يقول: لفظة ليوافق الخبر والمبتدأ في التأنيث، وحاصل الجواب: أنه لم يقل كذلك؛ لأن اللفظ هنا وإن [كان] بمعنى اسم المفعول وهو الملفوظ، لكن في الأصل مصدر، وفي المصادر يستوي فيه التذكير والتأنيث، فالمطابقة حاصلة بين المبتدأ والخبر.

حاشية حسن جوري

هو ما يدل جزء اللفظ الموضوع له على جزهه، ولكن كونه صفة اللفظ بالذات وكونه صفة المعنى بالتبع كالمركب في ذلك، وقيل: الأمر بالعكس عندهم.

(قوله: في الأصل) أما في الاصطلاح أي: باعتبار المعنى الاصطلاحي؛ فليس بمصدر، بل هو اسم مقابل المصدر، ولا يخفى أنه لا حاجة إلى اعتبار الأصل؛ لأنه باعتبار الحال الثاني أيضاً يستوي فيه التذكير والتأنيث هذا.

(قوله: وفي المصدر... إلخ) يعني: أنه يحمل المصدر المؤنث على المذكر، نحو: زيد استقامة، والمذكر على المؤنث، نحو: هند ضرب؛ لأن شرط المساواة الاشتقاق أو ما في تأويله مثل المنسوب، ووجود الضمير، ورجوعه إلى المبتدأ، وعدم تساوي التذكير والتأنيث، فجميع الشروط منتف هنا، لا بمعنى: أنه يجوز إرجاع الضمير المخالف له في التذكير والتأنيث إليه. وقيل: معناه هكذا لعل وجهه: أن معناه حدث، والحدث ليس بمؤنث، واعتبار المعنى في المرجع جائز، ولأن اللفظ أخصر، وأن ما يجعله تابعاً لنفسه وهو وضع ومفرد المذكر أن أخصر مما يجعله اللفظة تابعاً لنفسها، وهو وضعت ومفردة المؤنثان، ولأنه إذا كان بلا تاء بيكون الإفراد بلا مذكراً، ويشمل المذهبين، بخلاف ما إذا كان بالتاء، فإنه حينئذ يكون صفة المعنى فقط لو كان بلا تاء، أو صفتها فقط لو كان مع التاء. فاعرف.

واحترز بقوله: (لفظ) عن الخطوط والعقود والإشارات والنّصب.

حاشية جامي جوري

(قوله: **الخطوط**) كخط بين ملكي الشريكين، فإنه يدل على أن ما يليه طرفه لشريك، وما يليه طرفه الآخر لشريك آخر.

(قوله: **والعقود**) جمع عقد، فإن وضع الإبهام على المسبحة مثلاً يدل على ثلاثة وخمسين، وليس بلفظ.

(قوله: **والإشارات**) جمع إشارة كإشارة بالعين واليد وغيرهما، فإن كل واحد من هذه المذكورات تدل على معنى، وليست بلفظ، فيخرج بلفظ في تعريف الكلمة.

(قوله: **والنصب**) جمع نصابة بمعنى المنصوب لمعرفة الطريق كيلا يضل ابن السبيل الطريق.

حاشية حسن جوري

(قوله: **واحترز... إلخ**) اعلم أن المنقول عنهم: أن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم مطلق؛ فشأن الجنس الإدخال فقط، وشأن الفصل الإخراج فقط، كالحيوان والناطق في تعريف الإنسان، وإذا كان من وجه؛ فشأن كل منهما كل منهما كما فيما نحن فيه، فإن بين اللفظ والوضع باعتبار معناه لا باعتبار المراد منه هنا؛ لأنه باعتباره ما قاله الشارح في تفسيره؛ فالمناسبة بينهما بهذا الاعتبار عموم مطلقاً عموماً من وجه، فيجوز بهما الإدخال والإخراج، ولكن لو فسر قوله: واحترز بمنع الدخول لا يحتاج إلى هذا التكليف، ونحن فسرناه موافقة لهم، وإلا؛ فالحق هو هذا.

(قوله: **عن الخطوط**) جمع خط بالتشديد، وهو مثلاً ما يجعل من الأرض بين الملكين ليدل على أن ملك فلان لم يتجاوز من ملك المكان مثلاً ونقوش الكتابة. (قوله: **والعقود**) جمع عقد كعقود الأصابع، فإن كلاً يدل على قدر معين. (قوله: **والإشارات**) جمع إشارة، وقد مر تفسيرها. (قوله: **والنصب**) بضم الأولين وتخفيف العين جمع نصيبة، كصحف في صحيفة، وهي ما جعل علامة لمسافة أو طريق، وهو علم. كذا في "حواشي الجامي".

وبقوله: (وضع) عن المهملات، كالقجج والبجج. وبقوله: (لمعنى مفرد[١]) عن المعنى المركَّب[٢]، نحو: زيدٌ قائمٌ.

[أنواع الكلمة]

قوله: (وَهِيَ إِمَّا اسْمٌ كَرَجُلٍ، وَإِمَّا فِعْلٌ كَضَرَبَ، وَإِمَّا حَرْفٌ كَقَدْ) ....

حاشية جامي جوري

(قوله: بقوله: وضع) يعني: أن اللفظ جنس يشتمل كل الألفاظ كلمة أو لا، فإذا قيل: وضع خرج بعض ما كان لفظاً لا كلمة، كاللفظ المهمل.

(قوله: عن المعنى المركب) هذا يدل على أنه جعل المفرد صفة المعنى.

(قوله: نحو: زيد قائم)، فإن معناه مركب، وهو ذات زيد والقيام، فلا يكون كلمة.

حاشية حسن جوري

(قوله: لمعنى مفرد... إلخ) وهذا صريح في أن مفرد صفة معنى، أو حال منه، فينافي ما سبق من تعريفه، فإنه بناء عليه لا يكون إلا صفة لفظ أو حالاً من ضمير وضع، إلا أن يقال: أشار إلى أنه يجوز أن يكون صفة المعنى أيضاً بالذات كما هو كذلك عند بعض، أو بالتبع كما قلت.

(قوله: نحو: زيد قائم) أي: نحو معنى: زيد قائم. ولما فرغ المصنف عن تصوير أحد قسمي الموضوع شرع في تقسيمه تصويراً له ثانياً، وتحصيلاً لأقسامه المبحوث عنها في الفن فقال: وهي أي: الكلمة، أي: الماهية المعهودة المعروفة سابقاً، وذكر الضمير دون الظاهر كما في بعض متون الكتب إشارة إلى اتحاد المعرف والقسم.

(قال: إما اسم كرجل) إما تنويعية، واسم خبر هي، والكاف للتمثيل.

---

(١) الحق: أن يتكلم على قيد المعنى بأن يقول وبقوله: لمعنى عن حروف الهجاء حيث وضعت لغرض التركيب لا بإزاء المعنى ومن أخرجها بقيد الوضع لاحظ حاله قبل التجريد. المجاهدي.

(٢) الحق: عن اللفظ الموضوع للمعنى المركب. [المولى المجاهدي].

أي: الكلمةُ باعتبار المدلول ....

حاشية جامي جوري

(قوله: أي: الكلمة باعتبار المدلول) إشارة إلى دفع ما يقال: إن (هي) إما راجع إلى لفظ الكلمة، فيرد حينئذ أن لفظ الكلمة اسم لا فعل ولا حرف، ولا يجوز تقسيمه إلى نفسه وإلى غيره، وإما عائد إلى مدلول الكلمة، فيرد عليه: أن المدلول ليس بمؤنث، فلا يصح إرجاع ضمير المؤنث عليه. ووجه الدفع: أن (هي) راجع إلى لفظ الكلمة، لكن تقسيمها باعتبار المدلول، فاندفع المحذوران، أما الثاني؛ فلأن الضمير راجع إلى لفظ الكلمة لا إلى المدلول، وأما الأول؛ فلأن المنقسم ليس بلفظ الكلمة من حيث هي، بل باعتبار المدلول، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

حاشية حسن جوري

اعلم أنه يتوهم من جعل الكلمة مقسماً، وحصرها في الأقسام الثلاثة أن تقسيمها إليها من جزئيات تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره؛ لأنه يؤخذ من جعل الكلمة مقسماً مقدمة صغرى، وهي المقسم كلمة، ومن حصرها في الأقسام الثلاثة مقدمة كبرى، وهي كل كلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، فينتج إن المقسم اسم أو فعل أو حرف كما تقول: زيد آدمي، وكل آدمي حيوان، فينتج: إن زيداً حيوان.

ويجاب بأن من شروط الإنتاج الشكل الأول: اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى بأن صدق موضوع الكبرى عليه صدق الكلي على الجزئي كما في القضية الأخيرة؛ إذ لا شك أن زيداً فرد من آدمي، ويصدق عليه آدمي صدق الكلي على الجزئي، وموضوع الصغرى فيما نحن فيه ماهية الكلمة المأخوذة بلا نظر إلى كونها في الاسم أو الفعل أو الحرف، وموضوع الكبرى المضاف لكل هو ما صدق عليه الماهية، فلا اندراج؛ لأن الماهية ليست بعض الأفراد، فلا إنتاج، وكذا سائر التقسيمات.

(قوله: أي: الكلمة باعتبار المدلول) اللام للعهد، أي: المدلول المذكور المصور أشار بهذا التفسير إلى أن مرجع هو لفظ الكلمة، وأن التقسيم ليس باعتبار اللفظ المركب من الكاف ...إلخ، ولا باعتبار وجود مفهومها في الاسم أو الفعل أو الحرف؛ لأن الأول ظاهر

على ثلاثة أنواع: إما اسمٌ كرَجُلٍ، وإما فعلٌ كضَرَبَ، وإما حرفٌ كقد.

حاشية حسن جوري

الفساد، والثاني يلزم منه المحذور الذي دفعناه، وحاصله: أن لفظ الكلمة المأخوذة باعتبار الماهية المعبر عنها بها التي أخذت بلا شرط وجودها في الاسم أو الفعل أو الحرف، وأيضاً بلا شرط عدم وجودها فيها تنقسم إلى الأقسام الثلاثة، فيكون تقسيم الكلي إلى الجزئيات، فاحفظ هذه الأقوال، ولا تغفل عنها، فإنها مما لا تجدها إلا في قليل من المواضع.

(**قوله: على ثلاثة أنواع**) إشارة إلى أن العطف مقدمة على الربط، فيفهم من حمل المجموع على هي الانقسام، فيتعلق به على ثلاثة، أي: الكلمة منقسمة إلى هذه الأقسام. وإذا علمت أن هذا تقسيم علمت أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لم يقصد بهذه الجملة بيان حكم للكلمة؛ لأن التقسيم من تتمة التعريف، فليس ذلك إلا تصوير للمعرف ثانياً، ولا حكم في التعاريف كما بين في محله.

(**قال: كرجل**) اسم نكرة في الأصل، ومعرفة هنا بالعلمية لكونه مراد اللفظ.

(**قال: وإما فعل**) الواو لعطف إما على إما السابقة، وإما لعطف ما بعدها على ما بعد إما السابقة، واجتماع العاطفين إن لم يكن المعطوف بهما واحداً كما هنا جيداً.

إن قيل: لم لم يعطف القسمين على الأول بأو الدالة على منع الخلو والجمع أو منع الخلو فقط، وهو الشائع في التعاريف؟

قلت: إشارة إلى أن كلاً من الأقسام الثلاثة موجود، وليس بالتقسيم بمجرد الاحتمال العقلي.

(**قوله: كضرب**) مؤول بهذا اللفظ مجرور محلاً بالكاف، وكذا قد، فهما اسمان معرفتان بالعلمية لما أشار المصنف إلى دعوى انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة صرح بدليل الانحصار إثباتاً لتلك الدعوى فقال: لأن... إلخ.

قوله: (**لِأَنَّ الكَلِمَةَ**) أي: وإنما انحصرت الكلمةُ في هذه الأنواع الثلاثة: الاسم والفعل والحرف؛ لأنَّ الكلمةَ (**إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ أَوْ لا**، ....

حاشية جامي جوري

(**قوله: الاسم والفعل والحرف**) هذه الثلاثة بدل من الأنواع الاسم والفعل.

(**قوله: على معنى في نفسه**) أي: على معنى كائن في نفس الكلمة بحيث تدل على ذلك المعنى بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى.

حاشية حسن جوري

(**قوله: وإنما... إلخ**) يعني: أن سكوت المصنف في معرض بيان أقسام الكلمة تفيد انحصار الكلمة في الأقسام المذكورة، وكذا إما وإما، فيفهم الانحصار، ويتعلق به قوله: لأن... إلخ، وهذا القدر كاف لتعلق الظرف عند الأكثر، فإنه كما يعمل فيه الملفوظ والمقدر المنوي كبسم الله والمنوي كزيد في الدار، فإنه لغو لعامله، وهو منسي، تأمل، يعمل فيه المفهوم، فقول الشارح: وإنما... إلخ ليس تقديراً للمتعلق، بل بيان لحاصل المعنى، ويحتمل أن يكون تقديراً بأن يقال: ليس الشارح على المذهب المذكور، وبيان أن الحصر أي حصر هو في المطولات. (**قوله: الاسم والفعل والحرف**) بدل من الأنواع، أو مفعول لأعني المحذوف، أو خبر لهو المحذوف.

(**قال المصنف: إما أن تدل**) إما تفصيلية، وأن مع ما بعدها في تأويل المصدر في محل الرفع خبر لأن، وحينئذ يرد عليه حمل الحدث وهو الدلالة على الذات وهي الكلمة، وأشار بعض إلى دفعه بتقدير ذات على الخبر، وبعض بتقدير الدلالة أو الحال على المبتدأ، وبعض يجعل المصدر اسم فاعل، وأشار الشارح الجامي إلى دفعه بتقدير من صفتها ليكون أن مع ما بعدها مبتدأ أو معمولاً، ومن صفتها خبره أو عاملاً فيه، والجملة خبر لأن، وما يقبله الطبع السليم ليس إلا هذا بدلائل لا يسعها المقام، وقد يؤول بأن أن زائدة لا تؤول وبأن الخافض محذوف، فإن حذفه في نحو هذا الموضع قياس، أي: إما متلبسة بأن تدل. (**قال: في نفسه**) معنى كون المعنى في الكلمة دلالتها عليه بلا ضم ضميمة إلا أن الكلمة موضوعة له، وإلا؛ فالحرف هكذا.

فَإِنْ لَمْ تَدُلَّ) أي: الكلمةُ (عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ؛ فَهُوَ الحَرْفُ) أي: فتلك الكلمةُ هو الحرفُ. وإنما ذَكَّرَ الضميرَ ـ وهو قوله: (فهو) ـ باعتبار الخبر، وهو قوله: (الحرف)، أو: فذلك المعنى هو معنى الحرف ....

حاشية جامي جوري

(قوله: أو لا) أي: أو لا تدل على المعنى الكائن في نفسها، بل تحتاج إلى ضم ضميمة إليها في الدلالة على معناها.

(قوله: وإنما ذكر الضمير) كأنه قيل: كيف يجوز أن يكون الضمير ـ وهو (هو) ـ راجعـًا إلى الكلمة مع أن الكلمة مؤنث، والراجع يجب مطابقته مع المرجع إليه في التذكير والتأنيث؟ فأجاب بقوله: بأنه لم يذكر الضمير إلا باعتبار الخبر، فإن الخبر مذكر، هذا جائز؛ لأنه إذا وقع الضمير مبتدأ، وكان المرجع إليه مؤنثـًا، والخبر مذكراً أو بالعكس؛ يجوز تأنيث الضمير وتذكيره، وهو ـ أي: الضمير، وهو الثاني ـ راجع إلى الخبر.

(قوله: أو فذلك المعنى) يعني: أن الضمير إما راجع إلى الكلمة كما ذكرنا، أو راجع إلى المعنى، فحينئذ يكون معنى قوله: (فهو الحرف): فذلك المعنى الذي لا تدل الكلمة عليه معنى الحرف على حذف المضاف من الخبر، وهو الحرف، أي: فهو معنى الحرف.

حاشية حسن جوري

(قوله: أي: تدل) بيان المقدر في المتن، وهو ما نافيه معطوف بأو على تدل السابق.

(قال: فإن لم... إلخ) الفاء للتفصيل.

(قال: فهو الحرف) الفاء جزاء إن، والجملة الاسمية في محل الجزم بإن.

(قوله: باعتبار الخبر) لأن الخبر مذكور محمول على هو، والخبر عين المبتدأ، والمبتدأ راجع إلى الكلمة، والراجع عين المرجع، فيؤخذ أن المرجع عين الخبر، فلك أن تقول: المرجع مذكر كما أن الخبر مذكر، ويذكر الراجع، أو الخبر مؤنث كما أن المرجع مؤنث، وتؤنث المرجع. فاحفظ هذه القاعدة.

على حذف المضاف. (وَإِنْ دَلَّتْ) أي: الكلمةُ (عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِها. فَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ المَاضِي وَالحَالُ وَالاِسْتِقْبَالُ، أَوْ لا. فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ؛ فَهُوَ الاِسْمُ) ....

حاشية جامي جوري

(قوله: فإما أن يقترن) أي: يقترن ذلك المعنى الذي لا تدل عليه الكلمة بأحد الأزمنة الثلاثة، أي: بكل فهم ذلك المعنى مع فهم أحد الأزمنة الثلاثة أو مقارنـاً له في الفهم.

حاشية حسن جوري

(قوله: على حذف المضاف) أي: لئلا يلزم حمل الذات على العرض، فإن المعنى قائم بالحرف، لا هو حرف.

(قال: فإما أن يقترن) الفاء جزائية، و"إما" تفصيلية، وقس قوله: (أن يقترن) على: (أن تدل) السابق، وما علمت هناك تذكره هنا، فإنه لا فرق بينهما، إلا أن فاعل الاقتران راجع إلى المعنى، وفاعل الدلالة إلى الكلمة.

(قوله: التي) إشارة إلى أن لام الأزمنة الثلاثة للعهد الخارجي، وإلا؛ فالأزمنة الثلاثة كثيرة، كزمان موسى وعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وعليهما وسلم.

(قوله: هي الماضي) هو ما قبل الحال.

(قوله: والحال) وهو ـ كما قال التفتازاني ـ: أجزاء بين طرفي الماضي والمستقبل، فمن قال: والحال زمان أنت فيه أراد جزءه المخصوص الأصلي.

(قوله: والاستقبال) بمعنى: المستقبل بكسر الباء على القياس، وفتحها على المشهور، وكون الكسر قياسـاً، وكذا وجه الفتح في شرح العلامة على "تصريف الزنجاني"، وهو ما بعد الحال، وما قاله العلامة في ذلك الشرح من أنه ما يترتب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه ليس بحسن؛ لأن بعض ذلك حال كما سبق آنفـاً. فاعرف.

لما أشار المصنف في ضمن الحصر إلى تعريفات جامعة مانعة للأقسام الثلاثة للكلمة صرح الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك إيضاحـاً للأذكياء، وتفهيمـاً لغيرهم من غير الأغبياء؛

أي: فتلك الكلمةُ هو الاسمُ، أو: فذلك المعنى هو معنى الاسم. **(وَإِنِ اقْتَرَنَ بِهِ)** أي: بأحد الأزمنة الثلاثة؛ **(فَهُوَ الفِعْلُ)** أي: فتلك الكلمةُ هو الفعلُ، أو: فذلك المعنى هو معنى الفعل. وقد **عُلِمَ أَنَّ الحرفَ**: هو الذي لا يَدُلُّ على معنىً في نفسه، كـ(قد) فإنَّ معناها: التَّحقيقُ، أو التقليلُ، أو التقريبُ، ....

حاشية جامي جوري

(**قوله: أي: فتلك الكلمة**) يعني: أن الضمير في قوله: (وهو الاسم) إما راجع إلى الكلمة، وتذكيره باعتبار الخبر، أو راجع إلى المعنى، والمضاف محذوف كما ذكرنا قبيل هذا، والكلام في قوله: (أي: فتلك الكلمة هو الفعل... إلخ) فقد علم من دليل حصر الكلمة في الثلاثة حد كل واحد من الكلمة؛ إذ قد علم أن الاسم هو الذي... إلخ، وقد علم أن الفعل هو الذي... إلخ.

(**قوله: التحقيق**) كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾، والتقليل، كقول القائل: إن الكذب قد يصدق أي: كثير الكذب، فإن الكذب صيغة مبالغة، والتقريب كقول المؤذن: قد قامت الصلاة، أي: قد قرب وقت الصلاة.

حاشية حسن جوري

ليكون ما يأتي في باب الاسم والفعل والحرف من التصريح بالتعريفات الثلاثة إيضاحاً على الطائفتين، وتفهيماً على للأغبياء، وهذا مراعاة لحال أنواع الطلبة. جعلنا الله من الأذكياء الصالحين. (**قال: وقد**) الواو للاعتراض بناء على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الاعتراض لا يلزم أن يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متلازمين، وله احتمالات أخر، وفي بعض النسخ بالفاء، ويحتمل حينئذ أن يكون جزائية، يعني: إذا وعي دليل الانحصار فقد علم به أيضاً ...إلخ. (**قوله: أن الحرف... إلخ**) يعني: علم أن الحرف هو الذي لا يستقل في الدلالة على معناه، أي: لا ينتقل المعنى إلى سمع السامع بانتقال اللفظ إليه، بل يكون انتقاله إليه كانتقال الكون الخالي، وليس المراد: أن الحرف ليس موضوعاً للمعنى كما مر.

(**قوله: فإن معناه التحقيق... إلخ**) المراد: معناه المشهور المذكور في الكتاب، وإلا؛

ولا يُعْلَمُ ذلك إلا بعد انضمامها إلى كلمةٍ أخرى.

والاسم: هو الذي يَدُلُّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، كرَجُل.

والفعل: هو الذي يَدُلُّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، كضَرَبَ.

حاشية حسن جوري

فالحصر غير جائز؛ لأن لها معنيين آخرين:

أحدهما: التوقع، نحو: قد يخرج الأمير لمن يتوقع خروجه، **والثاني**: التكثير، نحو: زيد قد يعطي الدنانير للفقراء.

ولها معنيان آخران تكون فيهما اسماً، فليسا مطلوبنا:

أحدهما: أن يكون بمعنى: حسب، نحو: قدي درهم، **والثاني**: أن يكون اسم فعل بمعنى: يكفي، نحو: قدني درهم.

(**قوله: ذلك**) أي: واحد من المعاني المذكورة.

(**قوله: غير مقترن بأحد من... إلخ**) والمراد بعدم اقتران المعنى بأحد الأزمنة: أن لا يفهم أحد الأزمنة بمقارنة فهم المعنى عن اللفظ الدال عليه.

(**قوله: على معنى في نفسه**) كون معنى الفعل في نفسه ـ أي: دلالة الفعل على معناه بالاستقلال ـ ليس إلا باعتبار معناه التضمني ـ أعني: الحدث والزمان ـ، أما باعتبار معناه المطابقي ـ أعني: الحدث والزمان والنسبة ـ؛ فليس في نفسه، ولا يستقل في الدلالة عليه، بل يحتاج في الدلالة عليه إلى ضم ضميمة، وهو الفاعل.

(**قوله: مقترن بأحد الأزمنة**) اقتران المعنى التضمني للفعل به ليس إلا باعتبار الحدث لأن لا يقترن مع نفسه. لما فرغ المصنف من تعريف القسم الأول من قسمي الموضوع وتقسيمه؛ شرع في تعريف القسم الثاني منهما مشيراً في ضمن التعريف إلى التقسيم وتعريفي القسمين فقال:

[الكلام لغةً واصطلاحاً]

قوله: (الكَلَامُ) أي: الكلامُ في اللغة: اسمُ مصدرٍ بمعنى المصدر الذي هو التَّكليم، كالسَّلام بمعنى التَّسليم.

حاشية جامي جوري

(قوله: اسم مصدر بمعنى المصدر) الفرق بين المصدر واسم المصدر: أن المصدر وضع للماهية بلا شرط الوجود الذهني، واسم المصدر وضع للماهية بشرط وجود الذهني،

حاشية حسن جوري

(والكلام) ولم يعطفه على الكلمة؛ لئلا يتوهم أن الموضوع: هو الكلمة فقط، والبحث عن الكلام بتبعيتها، ويكون نصاً في أنه فعل آخر برأسه مما يبحث عن أحواله.

(قوله: في اللغة) وهي في اللغة: النطق، وفي الاصطلاح من حيث هي أعم من لغة العرب وغيرها: اللفظ الموضوع، ولكن المراد هنا: لغة العرب على أن اللام للعهد والإشارة إلى الفرد الكامل، ويحتمل أن تكون اسم جمع كالقوم، فحينئذ يقال في التفسير الألفاظ الموضوعة.

إن قلت: التعرض للمعنى اللغوي للكلام وتركه للمعنى اللغوي للكلمة ترجيح بلا مرجح، بل ترجيح المرجوح، فإن الكلمة اللغوية ـ وهي اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية ـ أكثر مناسبة لمعناها الاصطلاحي من مناسبة معنى الكلام اللغوي لمعناه الاصطلاحي؛ لأنها لا تطلق على الكثير بخلافه، فإنه يطلق عليه وعلى غيره، فالتعرض له أولى.

قلت: لا أسلم الترك، فإنه في بحث الاشتقاق علم أن الكلمة لفظ، وفي بحث لغات الكلمة علم أن ذلك اللفظ موصوف بالوحدة الشخصية، فلا ترك، ومما ذكرنا ظهر أن اختصاص لفظ الكلمة في الاصطلاح بمفهوم لفظ وضع ...إلخ ولفظ الكلام بمفهوم مؤلف ...إلخ ليس لمجرد تميز كل منهما عن الآخر في الاسم، بل له ولشدة المناسبة أيضاً.

(قوله: اسم مصدر) بمعنى المصدر الذي هو التكليم لا يخفى أن هذا بظاهره يخالف ما في الجامي من أن الكلام ما يتكلم به؛ لأن التكليم سبب لحصول التكلم به،

....

حاشية جامي جوري

مثلاً: الكلام وضع للماهية، والتكليم بشرط الوجود الذهني، والتعين العقلي، وإنك إن لم تعين الماهلية في العقل لم توضع له الكلام، والتكليم وضع له بلا شرط، سواء كان موجوداً ذهنيًا أو لا.

وقيل: اسم المصدر موضوع للحاصل بالمصدر، بخلاف المصدر، مثلاً: الحاصل المصدر الذي هو التكليم هو التكليمية الحاصلة من كلامك مع الغير، فاسم المصدر هو الكلام موضوع لتلك الهيئة، والمصدر الذي هو التكلم موضوع لأصل المعنى، وهذان الفرقان معنويان، وبينهما فرق آخر لفظي، وهو أن المصدر مشتق من الفعل، بخلاف اسم المصدر. كذا قيل.

واعلم أن الحاصل بالمصدر هو الهيئة المتحركة الحاصلة من الحركة أو للفاعل وللمفعول إن كان الفعل متعديـًا كالعالمية والمعلومية الحاصلين من العلم وصيغة المصدر إما مستعمل في أصل النسبة فتسمى مصدراً، وإما مستعمل في ذلك الهيئة الحاصلة منها، وتسمى حاصلاً بالمصدر.

حاشية حسن جوري

والمتكلم به مسبب منه، والفرق بين السبب والمسبب واجب وظاهر، والذي يمكن أن يقال في التوجيه أن يقال: إن للكلام اللغوي معنى، وهو التكليم، ثم نقل فيها بدون نقله إلى المعنى الاصطلاحي إلى ما يتكلم به، فيكون نقل السبب إلى المسبب، فالشارح هنا لاحظ المعنى المنقول منه، ولذا قال ما قال.

وفي الجامي لوحظ المنقول إليه، أو نقول: معناه في اللغة بحسب الأصل ما يتكلم به، ثم نقل إلى المتكلم نقل المسبب إلى السبب، ففي هذا الشرح لوحظ المنقول إليه، وفي الجامي المنقول منه، ويجوز كون كل منهما معنى لغويـًا مستقلاً. هذا واسم المصدر: ما يوافق مصدر فعل في المعنى، ويخالفه في اللفظ بأن يخلو عن بعض حروف فعله.

وفي الاصطلاح: (مُؤَلَّفٌ) أي: قولٌ مؤلَّفٌ، أي: مركَّبٌ (إِمَّا مِن اسْمَيْنِ........

حاشية جامي جوري

(قوله: وإما مؤلف من فعل) فإن قيل: يرد عليه: زيد قائم أبوه، فإنه كلام مع أنه مركب من فعل واسمين، ويرد أيضاً: زيد قائم أبوه، فإنه كلامه مع أنه مركب من ثلاثة أسماء.

نقول: المراد: أنه مركب من اسمين لا أقل، وأما الزائد عليه؛ فلا يضر بكلاميته، نعم، النقصان يضر بكلاميته، وليس هنا كذلك.

ويجاب أيضاً: بأن ذلك راجع إلى تركيبه من اسمين، فإن كلاً من كلا المثالين في تأويل: زيد قائم الأب، فالكلام إنما هو: زيد قائم، وهما اسمان، وأما الأب؛ فخارج عن الكلام.

واعلم أن المراد بإسناد أحد الكلمتين إلى الآخر: إما الإسناد المقصود لذاته، فيكون الكلام أخص من الجملة؛ إذ الجملة حينئذ يصدق على: أبوه قائم في: زيد أبوه قائم، ولا يصدق الكلام عليه؛ إذ ليس في ذلك التركيب نسبة قائم إلى الأب مقصودة لذاتها أولاً، فحينئذ يكون الكلام والجملة مترادفين بحيث كلما وجد الكلام وجد الجملة، وبالعكس.

والأول مذهب بعض النحويين، والثاني مذهرب بعضهم منهم.

حاشية حسن جوري

(قوله: وفي الاصطلاح) في الصنعة إشارة إلى أن ما في المتن هو المعنى الاصطلاحي، وذكر المعنى اللغوي ليعلم المناسبة بينهما، والاصطلاح في اللغة: اجتماع قوم على شيء، وفي العرف: اجتماع قوم على وضع لفظ لمعنى غير ما وضع له أولاً لمناسبة به، ولم يشترط القرينة لاستعماله فيه، والمراد: اصطلاح النحويين، أي: مصطلحهم.

(قوله: الكلام) الأخصر الأولى إسقاطه.

(قوله: قول مركب) بقرينة معناه اللغوي وتعريفه الآتي.

(قال: إما من اسمين) أي: لا أقل، ولكن الأكثرية جائزة، فدخل فيه: غلام زيد وغيره مما يذكره الشارح، وزيد قائم، وكذا: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه؛ لأن كلاً من هذه الأمثلة المذكورة مؤلف من اسمين أو أكثر، وإن قيل: المراد بالاسمين: أعم من أن يكونا حقيقيين

أُسْنِدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِمَّا مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ).

حاشية حسن جوري

أو حكميين، يدخل الأمثلة المذكورة بلا أن نقول: والأكثرية جائزة؛ لأن: زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه في تأويل: زيد قائم الأب، ويجب أن يقال: لئلا يخرج مثل: جسق مهمل، فإنه لو لم يعمم الاسمان لم يدخل؛ لأن الجزء الأول ليس اسماً حقيقياً؛ لأنه مهمل، بل حكمياً، فإنه في قوة: هذا اللفظ مهمل.

(قال: **أسند أحدهما إلى الآخر**) أي: ضم أحدهما... إلخ، أو: أسند مفهوم أحدهما إلى مفهوم الآخر، أخرج بهذا ما أدخله الأول من الأغيار؛ إذ ليس فيه الإسناد كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ثم إن كان المراد بالإسناد: الإسناد المقصود لذاته بأن لم يعرضه ما يبطله عن الإفادة كجعل طرفيه خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو إدخال حرف الشرط عليه؛ فيكون الكلام أخص من الجملة؛ لصدقها بدونه، وعدم صدقه بدونها، ويكون مذهب المصنف مخالفاً لمن قال بترادفهما، وموافقاً لمن قال بأعميتها وأخصيته، وإن كان المراد به أعم من أن يكون مقصوداً لذاته أو لغيره؛ فيكونان مترادفين، ويكون مذهب المصنف عكس ما ذكر.

ثم اعلم أن المصادر والصفات مما سوى نحوا أوما قائم الزيدان مع فواعلها خارجة عن حد الكلام والجملة؛ لأن شرط في الكلام عند بعض: وجود الإفادة، ولا فائدة فيها كما ستعلم إن شاء الله تعالى، ووجود التركيب الإسنادي عند بعض، وفي الجملة: وجود التركيب الإسنادي بالاتفاق، سواء كان لذاته أو لا، ولا إسناد فيها؛ لأنها غير مفيدة أبداً.

(قال: **من فعل واسم**) ولا يشكل عليك نحو: زيد قام أبوه؛ لأنه مؤلف من فعل واسمين، لا من فعل واسم إن أوعيت ما سبق. ثم تقديم الاسمية على الفعلية لشرافته، وتقديم الفعل في هذا القسم من الاسم؛ لأن هذا القسم إشارة إلى الجملة الفعلية، والفعل فيها مقدم على الاسم.

ثم اعلم أن المصنف لم يقل في تعريف الاسمية: الذي تضمنه تعريف الكلام؛ لأن

فقولُه: (إما مؤلَّفٌ من اسمين) شاملٌ أيضـًا للتركيب الإضافيّ، نحو: غلامُ زيدٍ، وللتركيب المَزْجِيّ، نحو: معدي كربَ وبَعْلَبَكّ، وللتركيب التَّضمُّنيّ،..........

حاشية جامي جوري

(قوله: وللتركيب المزجي) أي: قوله: (مؤلف) شامل للتركيب المزجي أيضـًا، فخرج: معدي كرب، فإنما اسمان مركبان تركيبـًا مزجيـًا، وأجري عليهما حكم الكلمة الواحدة.

حاشية حسن جوري

المصنف عرفه بوجه تضمن ذلك التعريف بسبب تقسيمه وتعريف قسيمه الذين هما الاسمية والفعلية أسند أولهما إلى الثاني، أو ثانيهما إلى الأول، أولهما إلى الثاني، أو ثانيهما إلى الأول بدل قوله: أسند أحدهما إلى الآخر؛ لأنه على الأول يخرج نحو: زيد قائم، وعلى الثاني نحو: هيهات زيد، وعلى الثالث يطول الكلام، فقال ما قال تعميمـًا واختصاراً.

(قوله: أيضـًا) أي: كما يشمل التركيب الكلامي نحو: غلام زيد الجزء الثاني المعرب اتفاقـًا لوجود عامله، وهو المضاف أو غيره على الخلاف، والأول مبني عند ابن الحاجب؛ لأنه أخذ في تعريف المعرب تحقق العامل، ولا تحقق له هنا، ومعرب عند جار الله العلامة؛ لأنه شرط الصلاحية لاستحقاق الإعراب في كون الاسم معربـًا فقط.

(قوله: وللتركيب المزجي) وهو: ما اختلط من لفظين بحيث لا يكون بينهما نسبة، سواء تضمن حرف العطف كخمسة عشر، أو حرف الجر كبيت بيت، أو لم يتضمن الحرف أصلاً كبعلبك، ولا يكون هذا الثالث إلا علمـًا.

كذا قال من انفرد في زمانه بصيت العلم عن أقرانه، وأيضـًا كذا قرر في "الألفية" وشرحه، فالمزجي أعم من التضمني والصوتي، فظهر فساد ما في الشرح في هذا المقام وفي بحث المبني، وإن وقع فيه في كبير البردعي ما يوافقه.

(قوله: نحو: معدي كرب) جزؤه الأول مبني للتوسط، والثاني معرب وغير منصرف للتركيب والعلمية، وفيه أقوال تجدها في وسط الكتاب.

نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ، وللتركيب الصَّوْتِيّ، نحو: نِفْطَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ. فلما قال: (أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر) خرج عن حدِّ الكلام مِثْلُها؛ ....

حاشية جامي جوري

(قوله: نحو خمسة عشر) فإنها متضمنة للواو؛ إذ أصله: خمسة وعشر، فحذفت الواو، فصار: خمسة عشر.

(قوله: نحو نفطويه) فإنها مركب من اسم، وهو نفط، وصوت، وهو ويه، فإنه صوت غير موضوع لمعنى، فتسمى تركيباً صوتياً لذلك.

(قوله: كذلك سيبويه مثلها) أي: مثل تلك التركيب.

حاشية حسن جوري

(قوله: نحو: خمسة عشر) جزآه مبنيان: الأول للتوسط، والثاني للتضمن؛ لأن أصله: خمسة وعشر.

(قوله: نحو: سيبويه ونفطويه) الجزء الأول فيهما مبني للتوسط، والثاني لمشابهة الحرف من حيث الإهمال، وقيل: معرب، فيكون غير منصرف، وفي إدخال التركيب الصوتي في المشمولات إشارة إلى أن المراد بالاسم أعم من الحقيقي والحكمي، وهو كذلك؛ لما سبق منا، وكون الجزء الأخير فيه اسماً حكمياً لإجرائه مجرى الأسماء المبنية حيث جعل مبنياً لمشابهة الحرف كالأسماء المبنية.

(قوله: إلى الآخر) هو أفعل التفضيل من: أخر بتخفيف الخاء بمعنى: تأخر، أي: أشد تأخراً، ثم أريد به: المغايرة إرادة الملزوم من اللازم.

(قوله: مثلها) أي: شبه المذكورات؛ إذ المثال والمثيل والمثل - بسكون بعد كسرة - والمثل - بفتحتين - بمعنى: الشبيه، وأما المثل الذي هو: كلام شبه مضربه بمورده؛ فليس مراداً هنا، وكذا المثال الذي هو: جزئي يذكر لإيضاح الكلي غير مراد هنا، ثم إن كان الإضافة إلى الهاء حقيقية؛ فلا يفيد إخراج المذكورات، بل إخراج أمثالها فقط، وإن كانت بيانية؛ فلا يفيد إخراج أمثالها، مثل: عبد الله وبعلبك وثلاثة عشر، إلا أن يقال: مراده: خرج

لأنه وإن كان مؤلَّفًا من اسمين، لكنه ليس بإسنادٍ؛ لأنَّ المرادَ بالإسناد هٰهنا: نِسْبَةُ أحد الجزأين إلى الآخر ليُفِيدَ المخاطبَ فائدةً ....

حاشية جامي جوري

(قوله: لأنه وإن كان) أي: وإن كان كل واحد منهما مؤلفان من اسمين، لكن ليس ذلك التأليف تأليفًا إسناديًا.

(قوله: هاهنا) احتراز عن الاحتراز في الحديث كما سيجيء.

حاشية حسن جوري

هؤلاء وأمثالها، وترك هذه العبارة لظهور الأمر، هذا على تقدير أن يكون الهاء راجعًا إلى الجزئيات التي ذكرها الشارح من: غلام زيد وما بعده، وأما على تقدير رجوعه إلى التركيب الموصوف بالإضافي وما بعده؛ فالإضافة بيانية، والتكلف مدفوع. فاعرف. والمثلية باعتبار أن بعضها يماثل بعضًا في التركيب مثلاً.

(قوله: لكنه) أي: ذلك التأليف.

(قوله: ههنا) أي: في بحث الكلام، وفيه إشارة إلى أنه في غير هذا الموضع يحتمل أن يكون بمعنى آخر، وهو كذلك، فإن المراد به في تعريف الفاعل الذي سنحققه إن شاء الله تعالى النسبة، سواء كانت مفيدة أو لا، وفي الحديث ما يأتي، أو هو احتراز عن المعنى اللغوي.

(قوله: نسبة... إلخ) أي: نسبة مدلول أحد الجزأين... إلخ كما قلنا في بحث المتن، وإلا؛ فلا يمكن إضافة النسبة إلى أحد الجزأين؛ إذ الشائع: أن النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء، وكل منهما صفة المدلول.

(قوله: ليفيد... إلخ) أي: بحيث من شأنها الإفادة، فدخل فيه: إسناد الواقعة خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً وما كان معلوم المخاطب، كالسماء فوقنا، فإنها من شأنها أن يقصد بها الإفادة، أو تكون مفيدة بالفعل بناء على أن ما ذكر ليس بكلام، ولقد عرفت هذا قبل لو كنت من الرجال. فاعرف.

يصحُّ السكوتُ عليها. وأما الإسنادُ في الحديث؛ فرَفْعُهُ إلى قائله.

وإنما لم يقل: إما من فعلٍ واسمٍ أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ لأنَّ التَّأليفَ من فعلٍ

حاشية جامي جوري

(قوله: **يصح السكوت عليها**) أي: على تلك الفائدة والتركيبات المذكورة ليست مفيدة للمخاطب فائدة يصح السكوت عليها، فيخرجن بقيد الإسناد لا محالة.

(قوله: **وأما الإسناد**) وكأنه قيل: أنت قيدت الإسناد بقولك: لأن المراد هنا، فهل توجد هاهنا وبمعنى آخر فقال: نعم؛ إذ يصح الإسناد إلى الحديث حيث يقال: هذا حديث مسند رفعه، أي: رفع ذلك الحديث إلى قائله بأن يقال: عن فلان عن فلان عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال كذا.

(قوله: **وإنما لم يقل**) يعني: إن المصنف لم يقل في تركيب الكلام من فعل واسم: أسند أحدهما إلى الآخر، وقال ذلك في تركيب الكلام من اسمين حيث قال: (من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر)؛ لأنه لا حاجة إلى ذلك التقييد؛ إذ التركيب من اسمين لا يستلزم الإسناد كما سمعت من قولنا: غلام زيد، فإنه مركب من الاسمين، وليس فيه إسناد بالمعنى المذكور، فلا بد من التقييد بالإسناد حتى يكون كلاماً.

حاشية حسن جوري

(قوله: **يصح السكوت عليها**) أي: يمكن من المتكلم أن يسكت على تلك الفائدة بأن لا ينتظر السامع لشيء آخر أصلاً، نحو: ضرب زيد عمراً إلى جميع المتعلقات، أو ينتظر لكن لا انتظاراً تامًا، نحو: ضرب زيد. والحاصل: أنه لو سكت لم ينسبه أهل العرف إلى الخطأ، ويمكن أن يسن صحة السكوت إلى المخاطب بأن لا يبقى منتظراً انتظاره للمسند أو المسند إليه، ولا يسأل المتكلم شيئًا منهما أو إليهما.

(قوله: **وإنما لم يقل**) جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: لِمَ ذكر المصنف الإسناد في تعريف الاسمية، وتركه في الفعلية، والتركي بناء على القيد المتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجري في المعطوف، وفي ذا خلاف.

واسمٍ بحيث يكون معناهما الأصليُّ مراداً لا يَحْصُلُ إلا بالإسناد. وإنما قلتُ: بحيث يكون معناهما الأصليُّ مراداً، احترازاً عن نحو: تَأَبَّطَ شرّاً إذا كان عَلَماً.

حاشية جامي جوري

(قوله: نحو: تأبط شراً) فإنه مركب من فعل، وهو تأبط، واسم، وهو شراً، لكن ليس فيه الإسناد؛ إذ معناه الأصلي غير مراد؛ لأنه علم، والعلم يراد منه إلا الذات، ومعنى تأبط شرا: أنه أخذ تحت إبطه سيفاً، هذا في أصل اللغة، ثم جعل علماً.

حاشية حسن جوري

فيجاب السائل بهذا أيضاً كما يجاب أيضاً بأنه ترك القيد في المعطوف إحالة على ما مقايسته على المعطوف عليه.

(قوله: بحيث) متعلق بملتبسين أو الملتبس صفة لفعل واسم أو التأليف، ويحتمل أن يكون صلة التأليف، وحيث مضاف إلى الجملة بعدها.

(قوله: الأصلي) والمعنى الأصلي للاسم هو الذي وضع الاسم بذاته له قبل التركيب، وهو باعتبار وضعه لذلك المعنى إذا اجتمع مع الفعل يكون مسنداً إليه فقط، والمعنى الأصلي للفعل: إما وضع الفعل له قبل التركيب، وهو الحدث والزمان والنسبة والفعل الذي أريد به هذا المعنى إذا اجتمع مع الاسم يكون مسنداً لا غير، فلا حاجة إلى ذكر الإسناد، ولكن التركيب من اسمين يكون بدون الإسناد، ولو كان معناهما الأصلي مراداً كما مر، فذكره في الاسمية غير محتاج إليه.

(قوله: إلا بالإسناد) والحاصل: أن المتبادر من التأليف: ما يكون مع بقاء معناهما الأصلي، وهو يستلزم الإسناد، فيفيد ما يفيده الإسناد من منع الأغيار، فذكره مغن عن ذكره، وليس المراد: أن هذا اللازم مراد في التعريف حتى يرد: أن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف.

(قوله: نحو: تأبط شراً) والمراد بنحو: تأبط شراً: ما نقل عن مركب إسنادي من فعل واسم أو أكثر، وجعل علماً.

وإنما لم يُؤَلَّفِ الكلامُ إلا من اسمين، أو من فعلٍ واسمٍ؛ لأنَّ التَّأليفَ - أي: التركيبَ - بالتَّقسيم العقليّ لا يزيد على سِتَّة أنواعٍ: اسمٌ واسمٌ، وفعلٌ وفعلٌ، وحرفٌ وحرفٌ، واسمٌ وفعلٌ، واسمٌ وحرفٌ، وحرفٌ وفعلٌ.

فالنَّوْعُ الأولُ والرابعُ مفيدان. والأنواعُ الأربعةُ الأُخَرُ مطروحةٌ؛ لأنَّ الكلامَ يقتضي الإسنادَ..

حاشية جامي جوري

(قوله: اسم واسم) مجموع هذه الأقسام بدل من (ستة أنواع).

(قوله: النوع الأول) وهو المركب من اسم، والرابع، وهو المركب من فعل واسم.

(قوله: والأنواع الأربعة الأخر) بضم الهمزة وفتح الخاء جمع آخر، أي: الأنواع الأربعة الباقية.

(قوله: لأن الكلام) علة لكون القسم الأول والرابع مفيدين، وكون بواقيهما غير مفيدة، أي: لأن الكلام يقتضي أن يكون فيه إسناده لوقوع الإسناد جزء من الكلام حيث أخذ في حده وقيل: مؤلف من اسمين أسند... إلخ.

حاشية حسن جوري

(قوله: فعل وحرف) هذا المجموع بدل من ستة أنواع، ويجوز أن يكون مفعولاً أو خبراً، ولا يخفى عليك أن عدم زيادة التقسيم على ستة أنواع وحصر الكلام فيما ذكر بناء على أن جواب الشرط وحده كلام كما ذكره الجمهور من النحاة، وأما على ما حققه المنطقيون والسيد السند قدس سره من انعقاد الربط بين الشرط والجزاء؛ فالقولان باطلان؛ لأن كلاً منهما ليس على الانفراد كلاماً، بل الكلام هو المجموع، وهو ليس كلمتين حقيقة حتى يصدق القولان، وهذا ظاهر، ولا حكماً؛ إذ لا يصح وقوع المفرد موقع طرفيه؛ لأن المطلوب حينئذ تعليق الحكم بالحكم، والحكم لا بد له من ملاحظة المحكوم به والمحكوم عليه تفصيلاً.

لوقوعه جزءاً منه في حدّه، والإسنادُ يقتضي المسندَ والمسندَ إليه؛ لكون الإسناد نسبةً بينهما، ولزوم تحقُّق المتنسبين عند تحقُّق النِّسبة، فالكلامُ يقتضي المسندَ والمسندَ إليه،

حاشية جامي جوري

(قوله: لكون الإسناد) علة لاقتضاء الإسناد المسند والمسند إليه، أي: لكون الإسناد نسبة بينهما، أي: بين المسند والمسند إليه.

(قوله: ولزوم تحقق الإسناد المنتسبين) أي: المسند والمسند إليه.

(قوله: عند تحقق النسبة) وهو الإسناد، فالإسناد يقتضي المسند والمسند إليه لا محالة.

(قوله: فالكلام يقتضي المسند) تفريع على كون مقتضياً للإسناد، أي: إذا كان الكلام مقتضياً للإسند، الإسناد مقتضياً للمسند والمسند إليه، فيكون مقتضياً للمسند والمسند إليه.

حاشية حسن جوري

(قوله: لوقوعه جزءاً منه) ليس بناء على تفسيرنا الثاني في قول المصنف: أسند... إلخ، فإنه بناء عليه لم يقع جزء الكلام، بل مدلوله. تأمل. بل على الأول، وهو أن يكون الإسناد بمعنى ضم إحدى الكلمتين - أي: مضمويتها - إلى الأخرى على وجه الإفادة، ولا ينافي جزئيته له كونه صفة قائمة بالطرفين، كما أن كون الهيئة السريرية للسرير صفة قائمة بالأجزاء لا ينافي كونها جزءاً له. هكذا دقق. وليس الحق في المقام إلا هذا، فعليك أن لا تخالف بما ترى في بعض المواضع. ثم كونه جزءاً بناء على أنه مراد في التعريف للفعلية، وفي ذلك بحث، وإذا ثبت أن الإسناد جزء الكلام، والكل يقتضي الجزء؛ فالكلام يقتضي الإسناد.

(قوله: نسبة) يجوز أن يكون حالاً من الإسناد، وأن يكون خبراً للكون، فبينهما على الأول خبراً لكون، وعلى الثاني صفة نسبة. (قوله: ولزوم تحقق... إلخ) عطف على كون في قوله: لكون الإسناد.

(قوله: فالكلام) أي: إذا ثبت أن الكلام يقتضي الإسناد، والإسناد يقتضي المسند والمسند إليه؛ فالكلام الذي هو المسند والمسند إليه والهيئة التي هي مضمومية كل من

وهما يتحقَّقان في النَّوع الأول والرابع؛ لصحَّة وقوع الاسمِ مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مسنداً به، ولا يتحقَّقان في الأنواع الأربعة الباقية؛ لعدم صحة وقوع الفعل مسنداً إليه، والحرف لا مسنداً ولا مسنداً إليه. ويسمَّى الكلامُ: جُمْلَةً أيضاً؛.........

حاشية جامي جوري

(قوله: وهما) أي: المسند والمسند إليه يوجدان في الأول والرابع.

(قوله: **ويسمى الكلام جملة أيضًا**) أي: كما يسمى كلامًا يسمى جملة؛ لأن الكلام فيه ضم بعض إلى بعض، كما أن معنى الجملة كذلك، فتسمى به لوجود المناسبة. قال السيد قدس سره: وقول النحويين: يسمى الكلام جملة لا يستلزم ترادف الكلام.

حاشية حسن جوري

الكلمتين إلى الأخرى يقتضي المسند والمسند إليه؛ لأن مقتضي المقتضي للشيء مقتضي له. ثم اعلم أنه قد يتوهم في المقام دور، وهو أن الإسناد متوقف على المسند والمسند إليه، وهما متوقفان عليه، وهل هذا إلا باطل للزوم تقدم الشيء على نفسه.

وجوابه: إن وجود الإسناد متوقف على ذات المسند والمسند إليه بلا اتصافهما بالإسناد، ولكن ذات المنتسبين ما توقف على وجود الإسناد، بل اتصافهما بالإسناد متوقف عليه، فالمتوقف عليه لوجود الإسناد: ذات المنتسبين، والمتوقف عليه: اتصافهما بما ذكر، فلا يلزم الدور، وعلى تقدير حصول الدور بأن يقال: وجود الإسناد توقف على اتصاف المنتسبين بما ذكر، واتصافهما به توقف عليه مع أنه لا يسلم التوقف الأول يجاب أيضًا بأن الدور معي، أعني: أن الإسناد والاتصاف يوجدان في زمان واحد بلا تقدم ولا تأخر بحسب الزمان، فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه أيضًا. خذ ما آتيتك واشكر من آتاني.

(قوله: **ولا يتحققان... إلخ**) وأما مثل: يا زيد؛ فهو في تقدير: أدعو زيداً، فليس مؤلفًا من حرف واسم، بل من فعل وهو أدعو واسم وهو المستتر فيه. (قوله: **أيضًا**) أي: كما يسمى كلامًا، وهو مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أضت الجملة في أن يسمى بها المؤلف المذكور مثل الكلام أيضًا بمعنى: كما يسمى كلامًا يسمى جملة.

لِضَمٍّ بعضه إلى بعضٍ.

حاشية حسن جوري

(قوله: لضم بعضه إلى بعض) أي: لضم بعض من الكلام إلى بعض منه، والمعتبر في مفهوم الجملة هذا، فيسمى جملة. ثم إن أراد بالضم الذي هو سبب لتسمية الكلام بالجملة أيضاً: الضم المفيد الذي يكون بين طرفيه إسناد باق على الإفادة بأن لا يعرضه ما يبطله عن الإفادة؛ فيكون مذهبه الترادف بينهما، وإن أراد به: ما بين طرفيه إسناد سواء بقي على الإفادة أو لا؛ فمذهبه العموم كما قررنا في بحث المتن، لكن الظاهر من صنيعه هذا الأخير لا قوله: لضم... إلخ يفيد أن تعرف الجملة غير تعريف الكلام، وكذا قوله: يسمى حيث لم يقل: وهو الجملة. فاعرف.

ثم اعلم أن ما علمناك من احتمال الإرادتين ليس منصوصاً في كلام الشارح؛ لأن تعليله يوهم أن نحو: غلام زيد جملة؛ لأنه لم يقيد الضم بحيث من شأنه أن يقصد به الإفادة مع أنه ليس كذلك عند أحد، إلا أن يقال: لا يلزم التسمية عند الوجه، أو ترك التقييد بناء على الشهرة، أو أشار بالضم إلى الضم المعهود المذكور سابقاً.

لما فرغ المصنف عن تعريف وتقسيم قسمي الموضوع شرع في بحث أحد أنواع القسم الأول، وهو الاسم، وعرفه تصريحاً بما علم ضمناً مراعاة لأحوال الطلبة، وزاد لفظ الباب فصلاً بين السابق واللاحق فقال:

[بَابُ الاِسْمِ]

قوله: (بَابٌ) أي: هذا بابٌ، والبابُ: موضعُ الدخول، أي: هذا مدخلٌ في معرفة (الاِسْمِ).

حاشية جامي جوري

(قوله: أي: هذا باب) يعني: أن قوله خبر مبتدأ محذوف، وهو هذا.

حاشية حسن جوري

بَابُ [الاِسْمِ]

(قوله: أي: هذا باب) إشارة إلى أنه خبر محذوف، ويمكن أن يكون مضافاً، وحينئذ كذلك أيضاً، أو مبتدأ حذف خبره، ولفظ ذا خبراً أو مبتدأ إشارة إلى ما يكون الباب عبارة عنه أيّاً كان.

(قوله: وهو) أي: الباب في اللغة: موضع يدخل منه في مكان كباب الدار والمسجد والقلعة لمكان يدخل منه إلى الدار والمسجد والقلعة.

(قوله: أي: هذا) إشارة إلى هذا المبحث من الأول إلى باب الفعل، أو إشارة إلى أول هذا المبحث فقط، فلفظ الباب عبارة عن ذلك. (قوله: مدخل) أي: موضع يدخل عنه.

(قوله: في معرفة الاسم) أي: تصوره والتصديق بأحواله، فالصفة - أي: المعرفة - بيت تنزيلي، وهذا المبحث أو أوله بيت تنزيلي، والموصوفون - أي: الأذهان - داخلون، أو المبحث بيت، وأوله بابه، فعلى هذا قوله: في معرفة الاسم، أي: فيما يحصل منه معرفة المعرفة، فافهم، فظهر أن لفظ الباب مجاز، وكذا لفظ: ذا، وذا ظاهر؛ لأن وضعه للمبصر. ثم أقول: فلفظ الباب استعارة؛ لأنه شبه المصنف أول مبحث الاسم أو مبحث الاسم بالباب الذي هو مكان الشروع في دخول البيت مثلاً، ثم ترك المشبه، وذكر المشبه به، والقرينة ظاهرة، فهذه مصرحة، ويحتمل أن يشبه مبحث الاسم من أوله إلى آخره بالبيت من حيث إن فيه أنواعاً كما أن البيت كذلك تشبيهاً مضمراً في النفس، ثم ترك المشبه به، وذكر المشبه ذكراً حكمياً؛ لأنه ليس ملفوظاً، والتنوين يدل عليه؛ لأن التقدير: هذا مبحث الاسم. تأمل.

قوله: (الإِسْمُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ)......

حاشية حسن جوري

والقرينة ذكر الباب، فهذه مكنية. وإذا كان التقدير هكذا؛ فلا يبعد أن يكون الكلام إضافة المشبه به إلى المشبه بأن يراد من المبحث حقيقته أو أول البحث بتسمية الجزء باسم الكل. فاعرف. والله أعلم.

هذا كله إذا كان الباب معبراً بالمعنى اللغوي كما يظهر من كلام الشارح، وأما إذا كان الباب معبراً بالمعنى الاصطلاحي، وهو في اصطلاح الشرع: مجموع مخصوص من العلم مشتمل غالبًا على فصول، وفي اصطلاح غيرهم: مجموع ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، أو مجموع معان مخصوصة مدلولة لألفاظ مخصوصة، أو مجموع نقوش مخصوصة، أو ما يحصل من تركيب اثنين أو ثلاثة مما ذكر، فالاحتمالات سبعة؛ فلا مجاز ولا استعارة، ويعبر عن الباب بالمعنى المذكور بالكتاب مراراً، ويحتمل أن يكون مراد الشارح بقوله: أي: هذا الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي، والبيان لمناسبته بالمعنى اللغوي. فتبصر.

(قال: ما دل) أي: كلمة دلت ليمنع عن دخول المركب والدوال الأربع، والقرينة على كونه عبارة عن الكلمة: جعل الاسم قسمًا من أقسام الكلمة، فإن المقسم معتبر في الأقسام، والتعبير بما للاختصار، فتذكير الفعل بناء على لفظ الموصول.

(قال: في نفسه) أي: كائن ذلك المعنى في نفس ما دل، أو في نفس المعنى كما سيأتي من الشارح، لا في نفس الاسم، وإلا؛ يلزم الدور؛ لوقوع المعرف ـ بالفتح ـ جزءاً من المعرف.

اعلم أن معنى كون المعنى في نفسه: استقلاله بالمفهومية بأن يلاحظه العقل في حد ذاته لا في ضمن غيره بأن يكون ملاحظة الفعل إياه بتبعية الغير كما في الحرف، فإن معناه ملحوظ بتبعية الغير، وهو السير والبصرة مثلاً، وكونه في نفس الكلمة: دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم ضميمة لاستقلاله بالمفهومية، فمرجع كون المعنى في نفسه وفي نفس الكلمة أمر واحد، وهو استقلاله بالمفهومية، ومرجع كينونته في غيره وفي غير الكلمة عدم استقلاله بالمفهومية.

فقولُه: (ما دَلَّ على معنى) شاملٌ للفعل والحرف أيضـًا، فخرج بقوله: (في نفسه) الحرفُ، وبقوله: (غير مقترن) الفعلُ.

حاشية جامي جوري

(**قوله: أيضـًا**) يعني: كما أنه شامل للاسم.

(**قوله: بقوله في نفسه الحرف**) لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه، بل على معنى في غيره، وسيجيء.

(**قوله: بقوله: غير مقترن**) أي: خرج بقوله: (غير مقترن) الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأحد الأزمنة.

حاشية حسن جوري

(**قوله: الاسم**) مبتدأ، وقوله: ما في محل الرفع خبره اتفاقـًا إذا كانت موصوفة، وعلى الصحيح إن كانت موصولة، وأما على غيره؛ فليس له محل وحده، بل هو مع صلته في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة التي بعد ما في موضع الرفع صفة ما، أو لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة ما، أو لها مع ما الموصولة محل، وهو الرفع على الخبرية كما مر.

(**قال: غير مقترن**) فاعل مقترن راجع إلى المعنى المقيد بفي نفسه، لا المطلق؛ لأن هذا القيد لإخراج الفعل كما يجيء، فلو كان راجعـًا إلى المعنى مطلقـًا لا يخرجه؛ لأنه صادق عليه أنه يدل على معنى في نفسه، وهو الحدث، وعلى معنى غير مقترن بأحد الأزمنة، وهو المطابقي، فالمعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل.

(**قوله: الحرف**) لأنه وإن كان يدل على معنى، إلا أن ذلك المعنى ليس في نفسه، بل في غيره؛ إذ هو مرآة لملاحظة حال الغير، وملحوظ بتبعيته، فما لم يذكر الغير لا يمكن للسامع تعقله، وما لم يتعقل الغير لا يمكن للمتكلم تعقله. ويجيء زيادة تحقيق.

(**قوله: أيضـًا**) أي: كما يشمل الاسم.

(**قوله: الفعل**) يعني: لا يخرج بقيد: في نفسه، بل بغير مقترن؛ لأن المراد بالمعنى أعم من المطابقي والتضمني، وإن وجب حمل ألفاظ التعريفات على المتبادر، وهو خلاف

وإنما قال: (بأحد الأزمنة الثلاثة) بَدَلَ قوله: بالزَّمان؛ ليدخلَ فيه مثلُ: الغَبُوق، وهو الشُّرْبُ بالعَشِيّ، والصَّبوحُ، وهو الشُّرْبُ بالغَدَاة.

والضميرُ في قوله: (في نفسه) **إما راجعٌ** إلى (ما)، و(في) في قوله: (في نفسه) ....

حاشية جامي جوري

(قوله: وإنما قال: **بأحد الأزمنة بدل قوله: بالزمان**) والأوضح أن يقال: وإنما لم يقل: بالزمان بدل قوله: (بأحد الأزمنة).

(قوله: **ليدخل فيه**) أي: في حد الاسم مثل الغبوق والصبوح؛ إذ ليس معناهما مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، وإن كان مقترناً بأحد بالزمان، وهو الصباح والمساء. (قوله: **إلى ما**) في قوله: (ما دل).

حاشية حسن جوري

المتبادر؛ لوجود القرينة الصارفة من إرادة المعنى المطابقي، وهو وصف معنى الفعل بالاقتران في دليل الحصر؛ لأنه إن لم يكن المراد بالمعنى أعم منهما لم يصف المصنف معنى الفعل بالاقتران؛ لأن معناه المطابقي لا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفائدة تعميم المعنى وزيادة غير مقترن حصول الامتياز بين الأقسام الثلاثة كما أشار إليه الشارح بقوله: فخرج بقوله... إلخ.

(قوله: **بدل قوله: بالزمان**) مع أنه أخصر وأحق للقول.

(قوله: **وفي في قوله: في نفسه**) الواو عاطفة، وفي باعتبار هذا اللفظ في موقع الرفع مبتدأ، وفي قوله متعلق بالكائن المقدر صفة في، والقول بمعنى المقول، ولفظ: في نفسه عطف بيان أو بدل له، وقوله: بمعنى الباء خبر المبتدأ، ولفظه ليست مكررة في بعض النسخ، فيكون لفظ في المبتدأ مضافاً إلى لفظ: قوله بإضافة الظرف إلى المظروف بناء على أن الكل ظرف للجزء، وفي بعض آخر لفظ في الواقع بين قوله ونفسه متروك، وحينئذ جعل نفسه ظرفاً لفي تسامح.

بمعنى الباء[1]، والجارُّ والمجرورُ ـ أعني: قولَه: (في نفسه) ـ متعلِّقٌ بقوله: (دَلَّ)، أي: ما دَلَّ على معنى بنفسه غيرِ محتاجٍ إلى ذِكْرِ متعلَّقٍ.

حاشية جامي جوري

(قوله: وفي في قوله: في نفسه بمعنى الباء) فيه تسامح؛ إذ ليس في لفظ (في نفسه)، بل في لفظ (في نفسه)، لكن المقصود واضح، هذا مما تفطن على بعض المترددين، ويجوز أن يكون لفظ (في) الأول مضافاً إلى مجموع قوله: (في نفسه)، فحينئذ فيه تسامح، وفي بعض النسخ: (وفي في قوله في نفسه)، فحينئذ لا تسامح أيضاً.

(قوله: ما دل على معنى بنفسه) أي: الاسم كلمة دلت بنفسها على معنى غير محتاج في دلالتها إلى ذلك المعنى إلى ذكر متعلقه، بخلاف الحرف، فإنه يحتاج في دلالته على معنى إلى ذكر المتعلق.

حاشية حسن جوري

(قوله: بمعنى الباء) فيه: أنه إن أراد أن: في بمعنى الباء حقيقة؛ فهو خلاف المختار، فإن المختار: كونها للظرفية حقيقة، نحو: الماء في الكوز، أو مجازاً، نحو: النجاة في الصدق، وكونها بمعنى على نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، وبمعنى اللام، نحو: "امرأة دخلت النار في هرة"، وغير ذلك راجع إلى الظرفية المجازية كما يظهر عند التفكر، ولذا ما كتب في الكتب المتداولة في زماننا كونها بمعنى الباء، وإن أراد أنه مجاز في معنى الباء؛ فذلك مجاز غير مشهور، وهو في المحدود محذور، مع أن الفصل بين الصفة ـ وهو غير مقترن ـ والموصوف ـ وهو معنى بصفة أخرى أغرب منه بغير الصفة.

(قوله: غير... إلخ) بالرفع صفة أو خبر مبتدأ محذوف راجع إلى ما، وبالنصب حال من ضمير دل، أو من معنى، وبالجر صفة معنى.

(قوله: محتاج) أي: ذلك اللفظ على التقادير الثلاثة السابقة، وعلى تقدير كون غير

(١) يلزم عليه الجري على خلاف المذهب المختار من أن في وضعت للظرفية مطلقاً حقيقية أو مجازية وارتكاب مجاز غير مشهور في التعريف. [المولى المجاهدي].

وإما راجعٌ إلى المعنى، وحينئذٍ يكون (في) على معناه الأصلي - أعني: الظَّرفيّةَ -، والجارُّ والمجرورُ - أعني: (في نفسه) - متعلِّقٌ بمقدَّرٍ صفةٌ لقوله: (معنى)، أي: ما دلَّ على معنى حَصَلَ في نفسه، أو ثَبَتَ في نفسه، أي: مستقلّ بنفسه، كمعنى الجدار ومعنى النصر، ....

حاشية جامي جوري

(**قوله: وإما راجع**) أي: والضمير في قوله: (في نفسه) إما راجع إلى معنى قوله، أي: مستقبل بنفسه تغير محصول المعنى في نفسه، أي: ما دل على معنى مستقل بنفسه في الفهم عن الكلمة، أي: يفهم ذلك المعنى بالاستقلال من غير ملاحظة شيء آخر معه، فإن معنى الجدار يفهم من لفظ الجدار بالاستقلال، وكذلك معنى النصر يفهم من لفظ النصر بالاستقلال.

حاشية حسن جوري

حالاً من معنى أو صفة يكون فاعل محتاج راجعاً إلى المعنى، أي: غير محتاج ذلك المعنى في دلالة اللفظ عليه إلى ذكر متعلق ذلك اللفظ.

(**قوله: على معناه الأصلي**) وحينئذ وإن كان مجازاً أيضاً إلا أنه مشهور، فلا ضير به في التعريف.

(**قوله: أي: مستقل بنفسه**) تفسير لحصول المعنى في نفسه، ودفع لما يقال من أنه يلزم من كينونة المعنى في نفسه ظرفية الشيء لنفسه، وهو محال.

وحاصل الدفع: أن الظرفية ليست حقيقية حتى يلزم المحال، بل مجازية، فإن تمكن الشيء في مرتبة ذاته بلا ملاحظة أمر آخر معه ليس مظروفية حقيقية، ولكن يناسبها في عدم المخالطة لأمر آخر، فالمظروفية مجازية، والظرفية كذلك، ففي للظرفية المجازية، فالمحال غير لازم؛ إذ هو كون الشيء ظرفاً لنفسه حقيقة. وخلاصة القول: إن في بمعنى أن المعتبر في التفات النفس إلى ما قبلها ليس إلا مدخولها، لا للحلول.

(**قوله: كمعنى الجدار ومعنى النصر**) فإن معنى الجدار يفهم من لفظ الجدار بلا ضم ضميمة، ومعنى النصر - وهو الإعانة المطلقة - يفهم من لفظ النصر كذلك، ولا يلزم من تعقلها

لا كمعنى (مِنْ)، وهو ابتداءُ الشَّيء، فإنه لا يستقلُّ بنفسه، بل هو محتاجٌ إلى الإضافة، بخلاف لفظ الابتداء ....

حاشية جامي جوري

(قوله: **لا كمعنى من**) أي: المن المستقل بنفسه كعلى الجدار لا كمعنى من، فإنه لا يستقل في فهمه عن من، بل يحتاج إلى أن تضيف ذلك المعنى إلى شيء، كأن يقال: ابتدأ سيري في البصرة، وذلك الإضافة لا يحصل إلا بالإتيان قبل (من)، والإتيان بالبصرة بعد (من)، فتبين أنه غير مستقلة. (قوله: **وهو**) أي: معنى (من).

(قوله: **ابتداء الشيء**) أي: معنى (من) هو الابتداء المضاف، فيحتاج إلى الإضافة، فلا يكون مستقلاً.

حاشية حسن جوري

تعقل غيرهما؛ إذ هما مقصودان لذاتهما لا ليكونا آلتين لغيرهما، فصدق استقلال معنييهما.

(قوله: **وهو**) أي: معنى من.

(قوله: **ابتداء الشيء**) أي: الابتداء المضاف إلى السير المبدوء به في البصرة مثلاً.

(قوله: **فإنه**) أي: معنى من. (قوله: **لا يستقل بنفسه**) لأنه ليس مقصوداً لذاته، بل ليكون مرآة لتعرف حال الطرفين، أي: لتعرف نفسه من حيث إنه حال للطرفين، والمقصود بالذات: هو انكشاف حال الطرفين.

(قوله: **بل يحتاج**) أي: ذلك المعنى في تعقله ودلالة اللفظ عليه.

(قوله: **إلى الإضافة**) إلى مخصوص كالسير، وإلى ضم ضميمة كسرت والبصرة مثلاً إلى ذلك اللفظ الدال عليه.

(قوله: **بخلاف**) متعلق بملتبساً حال من ضمير محتاج الراجع إلى المعنى.

(قوله: **لفظ الابتداء**) الأنسب أن يقول: بخلاف معنى لفظ الابتداء؛ لأن بحثنا من المعنى، ويمكن جعله كذا بتقدير المضاف، وهو المعنى.

من حيث هو هو، فإنه مستقلٌ في الدلالة على معناه.

حاشية جامي جوري

(قوله: من حيث) أي: من حيث هو لفظ الابتداء، أي: مصدر باب الافتعال لا من حيث إنه معنى (من)، فإنه حينئذ قدم أنه غير مستقل في الدلالة على معناه، ولا يخفى أن بحثنا إنما هو في استقلال المعنى لا في استقلال اللفظ في دلالته على المعنى، فالأولى أن يقال: بخلاف معنى لفظ الابتداء، فإنه مستقل في دلالة اللفظ عليه، وفهمه من اللفظ، ويمكن أن يقال: المضاف في قوله: (بخلاف لفظ الابتداء) محذوف، أي: بخلاف معنى لفظ الابتداء، والضمير في قوله: (فإنه) راجع إلى ذلك المعنى، وقوله: (على معناه) أيك عليه، فرجع حينئذ إلى ما ذكرناه.

ولا يبعد أن يقال: لم يقل كذلك إشارة إلى أن استقلال اللفظ في الدلالة واستقلال المعنى في الفهم كل يستلزم الآخر، فالقول بأحدهما قول بالآخر.

حاشية حسن جوري

(قوله: من حيث هو) أي: من حيث إن ذلك المعنى معنى لفظ الابتداء الذي هو مصدر باب الافتعال لا من حيث هو معنى من.

(قوله: فإنه) أي: معنى لفظ الابتداء، كأنه قيل: هل يخالف لفظ الابتداء معنى من؟ فقال: نعم، فإنه يستقل، أي: ذلك المعنى.

(قوله: في الدلالة) أي: في دلالة اللفظ.

(قوله: على معناه) أي: عليه. هذا أحد الاحتمالات الجارية في هذا المقام، فارجع إلى قوله: لا كمعنى من حتى أنبهك على احتمال آخر.

(قوله: وهو) أي: معنى من.

(قوله: ابتداء الشيء) وفي بعض النسخ: لابتداء الشيء باللام، وحينئذ يكون هذا الاحتمال في غاية القرب، وهو راجعاً إلى لفظ من.

....

حاشية حسن جوري

(قوله: فإنه) الضمير راجع إلى لفظ من، وإن كان بحثنا عن معناه؛ لأنا إذا أثبتنا أن لفظه لا يستقل يثبت عدم استقلال معناه، فيكون من قبيل إثبات الشيء بالدليل.

(قوله: لا يستقل) أي: لفظ من في دلالته على معناه... إلخ.

(قوله: محتاج) أي: لفظ من فيما مر.

(قوله: إلى الإضافة) أي: ضم ضميمة إليه ليدل على متعلق معناه الذي قصد ذلك المعنى لأجله.

(قوله: بخلاف لفظ الابتداء) أبقه على ظاهره بلا تقدير مضاف.

(قوله: فإنه) أي: لفظ الابتداء.

(قوله: على معناه) باق على حاله، ويمكن احتمال مركباً من هذين الاحتمالين بأن يبحث عن معنى من لا عن لفظ إلى أن فصل إلا قوله بخلاف لفظ الابتداء بوعده عن لفظ الابتداء بقصد إثبات عدم استقلال معناه ليثبت مدعاه، وهو مخالفة ذلك المعنى لمعنى من، وقد عرفت أن كلاً من الاحتمالات صحيح، ولكن حق القول خير الأمور أوسطها كما لا يخفى، والحاصل: إنه إذا لوحظ الابتداء مثلاً من حيث هو بلا نظر إلى تعلقه بالسير أو الأكل أو الشرب أو غير ذلك يكون معنى مستقلاً بالمفهومية؛ لأنه حينئذ مقصود لذاته لا لغيره؛ إذ ما لوحظ الغير معه، وكل ما كان مقصوداً لذاته؛ فهو مستقل بالمفهومية، ويلزم تعقله بتعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً بأن يتعقل مع تعقله أن له متعلقاً من المتعلقات أياً كان من غير تفصيل بأن يعين المتعلق، فلا يلزم لفهمه من اللفظ الدال عليه ضم ضميمة إلى ذلك اللفظ ليدل على المتعلق، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء الذي هو مصدر باب الافتعال، وأما إذا لوحظ من حيث إنه تعلق بالسير بالقياس إلى البصرة مثلاً وحاله بينه وبين المشرع كالبصرة مثلاً، ويجعل آلة لتعرف حال الفعل، ومكان الشروع فيه بأن يتعرف بتلك الآلة أن الأول ذو مبدأ، والثاني مبدؤه، فلا يستقل بالمفهومية؛ لأنه ليس مقصوداً لذاته؛ إذ الغرض من تصوره:

ويجوز أن يرجعَ إلى (ما)، و(في) على معناه الأصلي ـ أي: الظرفية ـ، والجارُّ والمجرورُ ـ أعني قولَه: (في نفسه) ـ متعلّقٌ بمقدَّرٍ صفة لقوله: (معنى)، أي: لفظٌ دَلَّ[1] على معنى حَصَلَ ذلك المعنى في نفس ذلك اللفظ.

حاشية جامي جوري

(**قوله: ويجوز أن يرجع إلى ما**) و(في) بمعنى الباء، لكن حالاً من الضمير المستقر بعد (ما) على تقدير أن يكون قوله: (في نفسه) ظرفاً مستقراً صفة للمعنى؛ إذ حينئذ فيه ضمير مستتر، مستتر، وأما إذا كان متعلقاً بقوله: (دل)، و(في) بمعنى الباء، فليس من ضمير؛ إذ هو ظرف لغو. (**قوله: في نفسه**) فيه تسامح؛ إذ الضمير ليس مستتراً في نفسه، بل في قوله: (في نفسه)، لكن المقصود واضح، هذا تفطن على بعض المترددين.

حاشية حسن جوري

معرفة حال الغير، فهو مقصود لأجل الغير، ولا يمكن تعقله إلا بتعقل ذلك الغير، وأيضاً لا يمكن أن يدل عليه إلا بضم ضميمة إلى كلمة وضعت له كسرت والبصرة إلى كلمة من في: سرت من البصرة لتدل تلك الضميمة على خصوص ذلك التعلق، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من، وبما مر ثبت أن معنى لفظ الابتداء هو الابتداء المطلق، ومعنى من جزئياته المخصوصة كابتداء السير وغيره، فثبت المخالفة بينهما بأن الأول كلي ومستقل بالمفهومية، والثاني جزئي وغير مستقل بالمفهومية، وأيضاً ظهر لك معنى قولهم: إن للاسم والعقل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه، وللحرف معنى كائناً في غير الكلمة الموضوعة له: بأن مرادهم: إن لهما معنى مستقلاً، وللحرف معنى غير مستقل.

(**قوله: صفة لقوله: معنى**) ويجوز على هذا التقدير أي: تقدير كون الضمير راجعاً إلى ما وفي على معناه أي: الظرفية المجازية جعل في نفسه ظرفاً لغواً لدل أو متعلقاً بمقدر حالاً من ضمير دل، فمعناه على الأول: ما دل في حد ذاته، وعلى الثاني: ما دل حال كونه معتبراً في حد ذاته، ولكن فيه ما فيه، فلذا تركه الشارح.

---

(١) الظاهر: أي كلمة دلت إلخ. وإلا دخل في التعريف المركبات. [المولى المجاهدي]

ويجوز في قوله: (غير) الإعراب الثلاثة: الجرُّ لكونه صفةً لقوله: (معنى)، والنصبُ لكونه حالاً من الضمير المستتر في (نفسه)، والرَّفعُ لكونه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو غيرُ مقترنٍ، والجملةُ في محل النَّصبِ بأنه حالٌ من الضمير المستتر المذكور، ....

حاشية جامي جوري

(قوله: والجملة في محل النصب) أي: حين إذا كان خبر المبتدأ يحصل جملة، والجملة في محل... إلخ. (قوله: من المستتر المذكور) وهو الضمير المستتر في قوله: (في نفسه) على تقدير أن يكون خلافـًا مستقراً.

حاشية حسن جوري

(قوله: حالاً من الضمير... إلخ) هذا على تقير كون في نفسه صفة لمعنى أو حالاً من ضمير دل. (قوله: المستتر في قوله: في نفسه) وفي بعض النسخ: المستتر في نفسه بترك لفظة: في قوله، وحينئذ نسبة إستار الضمير إلى لفظ نفسه تسامح؛ لأن الضمير ليس في لفظ نفسه، بل في لفظ: في نفسه، لكن المقصود ظاهر.

(قوله: أو في ما دل) أقول وبالله التوفيق: لو كان حالاً منه؛ لوجب إظهار الفاعل لقوله: مقترن بأن يقال: غير مقترن معناه بأحد... إلخ؛ لأن كلاً من الاقتران وعدمه صفة المعنى لا اللفظ كما لا يخفى، والصفة الجارية على غير من هي له يجب فيها إظهار الفاعل، وانفصال الضمير، وإن كنت في ريب من هذا؛ فارجع إلى حواشي المصري في بحث لفظ مختصر في ديباجة التفتازاني، اللهم إلا أن يقال: نسب الاقتران إلى اللفظ مجازاً من قبيل نسبة صفة المدلول إلى الدال. وأقول: يجوز أن يكون حالاً من المعنى.

(قوله: أي: هو غير مقترن) إن أرجع الشارح الضمير إلى معنى أو الضمير المستتر في نفسه؛ فذاك، وإن أرجعه إلى ضمير ما دل أو ما يتجه؛ ما أمضيناه.

(قوله: من الضمير المذكور) أي: في قوله: في نفسه، أو في ما دل، ويجوز أن يكون حالاً من المعنى.

وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الرَّبْطَ في الجملة الاسميَّة إذا وقعت حالاً بالضمير وحده ضعيفٌ.

قوله: (وَمِنْ خَوَاصِّهِ) ....

حاشية جامي جوري

(قوله: وهو ضعيف) أي: كون خبر مبتدأ محذوف حت تكون الجملة حالاً ضعيف؛ لأن الجملة مستقلة، فإذا وقعت حالاً؛ فلا بد من رابط يربط بذي الحال، وقد قرر أن رابط الجملة الاسمية ثلاثة توابع: الواو مع الضمير، أو الواو وحده، لكنه ضعيف؛ لأنه لا يدل على الربط في أول الأمر؛ لأن الضمير لا يجب أن يقع في أول الكلام، فلا يدل على الربط في أول الأمر، بخلاف الواو، فإنه يجب أن يقع في أول الكلام، فيدل على الربط من أول الأمر.

حاشية حسن جوري

(قوله: وهو) أي: كون هذه الجملة حالاً من... إلخ.

(قوله: بالضمير وحده ضعيف) لأن الضمير قد يقع في وسط الكلام، فلا يدل على الربط أول الأمر، ولكن الواو يجب أن يقع في أول الكلام، فيدل من أول الأمر على الربط، فالرابط إن كان واواً مع الضمير؛ فأقوى، وإن كان واواً وحده؛ فقوي، وإن كان ضميراً وحده؛ فضعيف.

لمَّا فرغ المصنِّف من تعريف الاسم شرع في ذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة فقال: (ومن خواصِّه) منبهـاً بصيغة جمع الكثرة على كثرة الخواص وبمن التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها.

(قوله: أنه يصح الحديث عنه) مبتدأ. (وقوله: من خواصه) خبره، أو بالعكس بتأويل من بلفظ البعض، ويفهم من هذا التقدير: أن ما ذكره أقل مما تركه إذ الشائع في استعمال لفظ البعض المضاف إلى الكل: أن يكون المذكور أقل من المتروك. كذا قيل كما هو كذلك في نفس الأمر، فعلى الثاني تقديم من خواصه لكونه مبتدأ أو على الأول لكونه خبراً عن أن، فإن المقرر أن أن إذا وقع مع ما بعده مبتدأ يجب تقديم خبره لدفع الالتباس اللفظي والخطي، وليفيد قصر المسند إليه في المسند، وللاهتمام. لا يقال: قولك: منبهـاً... إلخ

(من) للتبعيض. والخواصُّ جمع خاصَّةٍ، وخاصَّةُ الشيء: ما يَخْتَصُّ به، ولا يُوجَدُ في غيره[1]، يعني: بعضُ خواصّ الاسم.

حاشية جامي جوري

(قوله: أي: يوجد في غيرها) أي: غير ذلك الشيء، والخاصة تنقسم إلى قسمين: إما شاملة، وهي ما يختص بجميع أفراده المختص به كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، فإنه يوجد في كل فرد منه، أو غير شاملة، كالكاتب بالفعل بالنسبة إلى الإنسان، فإن جميع أفراده ليس كاتبين بالفعل، فلا يكون شاملة.

(قوله: يعني: بعض) يعني: إذا كان (من) للتبعيض؛ يكون التقدير: الكلام وبعض الخواص... إلخ.

حاشية حسن جوري

يوهم أن فائدة من التنبيه فقط، فعلى تقدير حذفه لا يختل المعنى، إلا أنه يفوت التنبيه مع أنه لا يجوز الحذف لبطلان الحمل؛ لأن مرتبة أقل جمع الكثرة عشرة، وما ذكر هنا خمسة، فلا يجوز الحمل بينهما؛ لأنا لا نسلم الإيهام، أو نقول: المحققون على أن جمع القلة والكثرة لا فرق بينهما في جانب القلة، أو نقول: استعير جمع الكثرة لجمع القلة.

(قوله: للتبعيض) أي: لإفادة جعل شيء كصحة الحديث وما عطف عليه بعضاً من مدخوله، وهو الخواص، والقرينة على كونها للتبعيض: دخولها على الجمع، فلو دخلت على مفرد كأن يقال: ومن خاصته؛ لكانت ابتدائية اتصالية؛ إذ الماهية لا تقبل التبعيض.

(قوله: والخواص جمع الخاصة) كنواصر جمع ناصرة.

(قوله: أي: لا يوجد في غيره) اعلم أن معنى اختصاص الشيء بالشيء: وجوده فيه، وعدم وجوده في غيره. هذا في اللغة.

---

(١) تفسير لما يتضمنه يختص به من الجزء السلبي كذا قال عبد الغفور على الجامي. وقال العصام النفي راجع إلى القيد كما هو الأعرف فيكون مآله أنه يوجد فيه ولا يوجد في غيره. فمن قال قوله: لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر. [المولى المجاهدي].

(أَنَّهُ يَصِحُّ الحَدِيثُ عَنْهُ)(١) ....

حاشية حسن جوري

وزيد في عرف المناطقة: كون المختص خارج محمولاً، فتفسير الشارح تفسير للجزء السلبي. وفائدته: دفع توهم دخول الباء في به على المقصود، وفائدة دفع هذا الوهم: أنه على تقدير دخوله على المقصود يكون المعنى هكذا: وخاصة الشيء شيء يمتاز بالشيء الأول عن الأغيار كما قرر في موضعه، فيلزم عدم وجود ذي الخاصة مع الأغيار، ووجود الخواص معه وبدونه كما في متن الزنجاني: الثقيلة تختص بفعل الاثنين وجماعة النساء، ويريد: أن الثقيلة تمتاز عن الخفيفة بدخولها عليهما، ويلزم أن لا يوجد مع الخفيفة، ويوجد الثقيلة معهما وبدونهما، فيصير التعريف كذباً لا يشمل فرداً من أفراد المعرف؛ لأن الخاصة: ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره؛ لأن ذلك. وإن أوعيت ما تلونا عليك عرفت أن تفسير الشارح يجزم أن الباء داخلة على المقصور عليه كما هو قياسه، وإن كان قليلاً في الاستعمال، ولو كان الضمير في يختص راجعاً إلى الشيء وفي به إلى ما لكان دخول الباء على المقصود واجباً ومفيداً غير مضر، ولكنه ينفيه قولهم: إذا دار الضمير بين القريب والبعيد؛ فهو للقريب إن لم يعقه عائب، وإذا كان الأول راجعاً إلى ما يكون عائقاً لرجوع الثاني إليه، وقيل: معنى لا يوجد في غيره أنه يوجد فيه، ولا يوجد في غيره، على أن النفي راجع إلى القيد، أي: المراد: نفي الوجود في الغير، وإثباته في ذلك الشيء، فيكون تفسير الكلا جزئيه. فتأمل في القول، ولا تنظر إلى القائل ليصدق عليك: رحم الله امرأ عرف الرجال بالأقوال لا الأقوال بالرجال.

(قال: أنه) أي: الشيء مثلاً.

(قال: عنه) أي: عن ذلك الشيء، وإنما فسرنا الضمير بالشيء لا بالاسم مع أنه المتبادر؛ إذ البحث عن الاسم وضمير خواصه راجع إلى الاسم بخصوصه؛ لأنه على تقدير

---

(١) أي صحة الحديث عن الشيء فالضمير المنصوب والمجرور عائدان إلى الاسم من حيث إنه شيء لا من حيث خصوصه وإلا لغا الحكم. وكذا يقال في الضمائر الآتية. [المجاهدي].

أي: الإخبارُ عنه، وإنما اختصَّتْ صحَّةُ الإخبار بالاسم؛ لأنَّ الفعلَ لا يكون إلا خبراً دائمـاً، ....

حاشية جامي جوري

(قوله: أي: الإخبار عنه) تفسير للحديث، أي: يصح أن يجعل مخبراً عنه، كأن يجعل مبتدأ مثل: زيد قائم، فإنه خبر عن زيد بثبوت القيام له، فالقيام حديث لزيد، وزيد محدث عنه.

(قوله: صحة الإخبار) أي: صحة الإخبار عنه؛ لأن بحثنا إنما هو في أن الإخبار عنه من خواص الاسم.

(قوله: لأن الفعل لا يكون إلا خبراً) فلا يقع مخبراً عنه؛ إذ هو خلاف وضعه.

حاشية حسن جوري

رجوعه إلى الاسم بخصوصه يخلو الحكم باختصاص صحة الحديث بالاسم عن الفائدة ضرورة أن صحة الحديث عن الاسم تختص بالاسم بداهة، وتوجيه كون المراد من الضمير الشيء مع رجوعه إلى الاسم أن الشيء المخصوص وهو الاسم هنا قد يذكر ويراد به الحكم لا بخصوصه بل بمطلقه كالشيء، فكأنه قال: ومن خواص الاسم: صحة الإخبار عن الشيء مثلاً، وإن جعل ضمير إنه راجعـاً إلى الشأن، فيمكن أن يقال: اعتبر الحكم باختصاص صحة الحديث بالاسم قبل تعلق عنه بيصح، فكأنه قال: صحة الحديث من خواصه، وذلك الحديث عنه وخاصته، فيكون ذكر عنه لتأكيد الحكم وضمير إلى الاسم بخصوصه، بخلاف ما إذا لم يكن راجعـاً إليه. فليتأمل حق التأمل، وقس على هذا الضمائر اللاتي تأتي، فظهر أن مراد الشارح بالاسم في التفسير أنه نوع الاسم ومطلقه، لا هو بخصوصه، فكأنه قال: أي: الاسم باعتبار نوعه ومطلقه، ولو جعل الضميران راجعين إلى الشيء؛ لأنه لكمال ظهوره كالمذكور لخلا الكلام عن التكلف، ولكنه بعيد عن السوق.

(قوله: أي: الإخبار عنه) أي: كونه مسنداً إليه.

(قوله: إلا خبراً دائمـاً) المراد من الخبر أعم من أن يكون خبراً حقيقة أو حكمـاً ليشمل ضرب مثلاً في: ضرب زيد، وفي: زيد ضرب واضرب، فإن الفعل في الأولين خبر

فلا يقع مُخْبَراً عنه، والحرفَ لا يكون مخبِراً ولا مخبَراً عنه. قوله: (وَدَخَلَهُ حَرْفُ الجَرِّ)

حاشية جامي جوري

(قوله: ودخل حرف الجر) الجر لفظًا نحو: مررت بزيد، أو تقديراً، نحو: غلام زيد، فإنه في قوة أن يقال: غلام لزيد.

حاشية حسن جوري

حقيقة، وفي الثاني وإن كان إنشاء لكن نزل منزلته؛ لأنه في الثاني يقتضي المسند إليه كما في الأولين يقتضيه كذا في كبير البردعي، ولكن الأخصر الأولى أن يقال: المراد بالخبر هنا: المسند، فحاصله: أن الفعل موضوع ليكون مسنداً أبداً، فجعله مسنداً إليه خروج عن الوضع، وهو غير جائز، وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ فمؤول بسماعك، وقولهم: قام فعل ماض؛ فمؤول بهذا اللفظ.

(قوله: والحرف لا... إلخ) لأن كلاً منهما يجب أن يكون مستقلاً في الدلالة على معناه ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره، والحرف ليس مستقلاً في الدلالة على معناه، فلا يقع أحداً منهما. (قوله: ودخله) أي: ودخل عليه، فهو على الحذف والإيصال.

(قال: حرف الجر) أي: حرف أثره الجر، على أن الإضافة من إضافة المؤثر إلى أثره، أو حرف يدل على مجرورية معنى الفعل إلى الاسم على أن الإضافة من إضافة الدال إلى المدلول، فالمراد بالجر على الأول: المعنى الاسمي، وهو ما يدل على كون الشيء مضافًا إليه من حركة أو حرف، وعلى الثاني: المعنى المصدري، وهو كون الشيء مجروراً.

اعلم أن الأولى في المقام أن تقدر أن المصدرية على دخله ليكون مع ما بعده في تأويل المصدر معطوفًا بالواو على فاعل يصح، وهو الحديث، وكذا في البواقي، لا كما فعل الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ليلاحظ الإمكان في كل منها؛ لئلا يتبادر أن الاسم ليس إلا ما وجد فيه بالفعل هذه الخاصة، وكفى هذا القول شاهداً تصدير المصنف الإخبار بالصحة حيث قال: إنه يصح الحديث عنه، فإنه لو لم يكن بصدد هذه الملاحظة؛ لقال: إنه يخبر عنه، وإلا؛ فتصدير الأول بالصحة، وتركها في البواقي ترجيح بلا مرجح كما يقر به كل منصف.

أي: ومن خواصِّ الاسم: أنه دَخَلَهُ حرفُ الجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ عَلَمٌ للمضاف إليه،.......

حاشية جامي جوري

(قوله: لأن الجر علم) أي: علامة للمضاف إليه يعرف به المضاف إليه، والحال أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً، فالجر لا يكون إلا علامة، فدخول حرف الجر لا يكون إلا عليه، فهو مختص به، والمراد بالمضاف: المجرور بحرف الجر تقديراً، نحو: غلام زيد، أو لفظاً، نحو: مررت بعمرو، فإن عمراً أضيف إليه معنى الفعل، فهو مضاف إليه.

حاشية حسن جوري

ثم اعلم أن الخاصة إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له، وأن الخواص الخمس المذكورة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، وإن لوحظ الإمكان فيها كما استحسناها؛ لأن الإخبار عنه غير ممكن في الأسماء اللازمة الظرفية إذا أريد معناها، مثل: إذ وإذا، وكذا دخول حرف الجر والإضافة لا يمكن في المضمر واسم الإشارة والموصول، وكذا التنوين لا يوجد لا لفظاً ولا محلاً في بعض اللوازم الظرفية كمتى. كذا قرره الشارح البردعي، اللهم إلا أن يقال: الخاصة مجموع المذكورات على تقدير تقديم العطف على الربط، فحينئذ تكون شاملة؛ إذ ما من اسم إلا فيه خاصة من الخمس المذكورة، وأنها ليست حقيقية إلا الإضافة بمعنى كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر لوجود غير الإضافة في غير الاسم؛ إذ لم يرد به معناه، نحو: وهل ينفع شيئاً ليت، وألأم على لو، وأشد الهل، وأن قوله: ودخله حرف الجر لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من الإضافة بالاسم، فالأولى أن يقول: ودخله الجر ليشمل الجرين.

أقول: لعل وجه ذكر الحرف: أن اختصاص هذا الجر بالاسم يظهر من اختصاص الإضافة، فلا حاجة لإدخاله ههنا، والمراد بالدخول: الدخول لفظاً، نحو: مررت بزيد، أو تقديراً، نحو: غلام زيد، وضارب زيد بادعاء أن الإضافة اللفظية أيضاً بتقدير حرف الجر.

(قوله: أي: ومن خواصه... إلخ) إشارة إلى أن قوله: ودخله... إلخ عطف على يصح، وقد عرفت منا: أن هذا خلاف الأولى. (قوله: لأنه) أي: الجر علة لاختصاص الدخول بالاسم. (قوله: علم) أي: علامة (المضاف إليه) وخاصته وهذا يصرح بأن المراد

ولا يكون المضافُ إليه إلا اسمـًا؛ لأنه في المعنى محكومٌ عليه؛ لأنَّ قولنا: غلامُ زيدٍ معناه: زيدٌ محكومٌ عليه بأنه مَالِكٌ لهذا الغلام، والفعلُ لا يقع محكومًا عليه.

قوله: (وَأُضِيفَ) أي: ومن خواصِّ الاسم: أنه أُضِيفَ. قال السيِّدُ في "شرح الكبير"(١): المرادُ: كونُهُ مضافًا، لا مضافًا إليه؛ لأنَّ الغرضَ الأهمَّ من الإضافة: أنَّ المضافَ بواسطة المضاف إليه يصيرُ معرفةً، فلا يكون المضافُ فِعْلاً؛ لأنَّ الفعلَ نكرةٌ لا يقبل التَّعريفَ، ولا يكون المضافُ إليه أيضًا فعلاً؛ لأنَّ الفعلَ نكرةٌ، فلا يَجعل شيئًا آخَرَ معرفةً.

حاشية جامي جوري

(**قوله: لأنه في المعنى محكوم عليه**) علة لعدم كون المضاف إليه إلا اسمـًا، أي: لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه، كزيد في: غلام زيد، فإنه في المعنى محكوم بإثبات الغلام له.

حاشية حسن جوري

بالجر المعنى الاسمي. (**قوله: لأنه**) أي: المضاف إليه، علة لوجوب كون المضاف إليه اسمـًا، وعدم كونه غيره.

(**قوله: في المعنى**) متعلق بمحكوم، قدم عليه، وإنما قال: في المعنى؛ لأن المحكوم عليه بحسب اللفظ والمعنى ما هو مرفوع كالفاعل والمبتدأ، وهو في اللفظ مجرور.

(**قوله: لأن**) علة لكون المضاف إليه محكومًا عليه في المعنى. (**قوله: معناه**) أي: لازمه. تأمل.

(**قوله: والفعل لا يقع... إلخ**) لما مر من أنه موضوع لأن يكون محكومًا به دائمـًا، فجعله محكومًا عليه خلاف وضعه، وهو غير جائز، والحرف لا يكون أحدهما لعدم استقلاله، فإذا ثبت أن الجر الذي هو أثر حرف الجر خاص بالاسم؛ فيكون الجار خاصًا به كذلك.

---

(١) السيد هو الجرجاني (علي بن محمد) الشريف، من كبار العلماء بالعربية، المتوفى سنة (٨١٦هـ) صاحب "التعريفات".

وقال مولانا مصنِّفُ هذا الكتابِ ـ وهو أستاذي العلَّامةُ المتبحر في العلم فخر الملة والدين ....

حاشية جامي جوري

(قوله: المتبحر) من تبحر، أي: تعمق في العلم، وتوسط فيه، وبمعناه: تبقر، ومنه: محمد الباقر لتبقره في العلم.

حاشية حسن جوري

(قوله: قال مصنف هذا الكتاب) المسمى بالمغني، والغرض من نقل كلام المصنف والسيد قدس سرهما: بيان المخالفة بينهما بوجه يعلم منه أن الحق مع المصنف.

(قوله: وهو) راجع إلى المصنف مبتدأ.

(قوله: أستاذي) مرفوع تقديراً أو محلاً على اختلاف الرأيين خبر هو، والياء في محل الجر مضاف إليه له، والجملة مع المتعلقات معترضة بين قال ومقوله.

(قوله: العلامة) صيغة مبالغة للعالم مرفوع لفظًا صفة الأستاذ، والتاء للمبالغة، ولم يستعمل معها لله تعالى مع أنه الحري بذلك؛ لئلا يتوهم التأنيث، نعوذ بالله من خرافات الأوهام.

(قوله: المتبحر) أي: المتعمق في العلوم، وهذا أيضًا صفة الأستاذ.

(قوله: فخر) اسم مصدر بمعنى الافتخار، وصف به المصنف مبالغة في كونه مفتخراً به.

(قوله: الملة والدين) وهما متحدان ذاتًا ومختلفان اعتباراً؛ لأنه ـ أي: مسمى الملة والدين ـ موضوع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم كالمسائل الفقهية، فإنها موضوعة من الله تسوقنا باختيارنا كما هي عقيدتنا إلى ما هو خير لنا، كامتثال المأمورات، واحتراز المنهيات، وذلك الموضوع باعتبار أنه طريق يسلك فيها، ويجتمع عليها يسمى: ملة؛ لأنها في اللغة: الطريق المسلوك فيه، وباعتبار أنه ينقاد ويطاع يسمى: دينًا؛ لأنه في اللغة: الانقياد والطاعة، والمضاف محذوف على قوله: الملة، أي: المفتخر به لأهل الملة والدين، أي: يفتخر هذا الأهل به على سائر الأهالي، ويجوز أن يكون بلا حذف، كأن يقال: الملة والدين يفتخران به مبالغة في مدحه بإضافة الفخر إلى

أحمد الچارپردى رحمة الله عليه ـ: ومن خواصِّ الاسم: الإضافةُ، أي: المضافُ والمضافُ إليه..

حاشية جامي جوري

(قوله: الـچَـارَپـرْدي) عطف بيان لـ(أستاذي).

(قوله: المضاف والمضاف إليه) يعني: أن المضاف لا يكون إلا اسماً، وكذا المضاف إليه، والمراد بالمضاف: المضاف بتقدير حرف الجر؛ إذ المضاف بحرف الجر لفظاً لا يختص إلا بالاسم كما سيجيء.

حاشية حسن جوري

الفاعل، ويحتمل أن تكون إلى المفعول، كأن يقول: المصنف يفتخر بهما، لكن الأول أولى؛ لدلالته على كثرة المدح، ويحتمل أن يكون لفظ: فخر الملة والدين لقباً للمصنف، فهو على هذا التقدير بدل من الأستاذ لا نعت؛ إذ العلم لا ينعت به كما قرر في موضعه.

(قوله: أحمد) بالضم عطف بيان للأستاذ أو خبر هو المحذوف، وبالنصب مفعول أعني المقدر، واختصاص تقديره بمقام المدح غير مرضي.

(قوله: أي: ومن خواص الاسم... إلخ) مقول: قال المصنف، وكذا قوله: أي: المضاف والمضاف إليه، يعني: أريد بلفظ الإضافة مطلق النسبة مجردة عن طرف مخصوص ليشمل كون الشيء مضافاً ومضافاً إليه.

(قوله: في شرح الكبير) من إضافة المسمى إلى الاسم، أو المجموع علم الكتاب، أي: في كتاب مسمى بهذا المركب.

(قوله: المراد) أي: بالإضافة في قولهم: ومن خواص الاسم: الإضافة.

(قوله: كونه) أي: كون الشيء، لا كون الاسم، وإلا؛ فيكون الحكم بالاختصاص خالياً عن الفائدة؛ لأن كون الاسم مضافاً أو مضافاً إليه يختص به بالبداهة؛ إذ وصف الشيء من حيث إنه وصف لذلك الشيء خاص به كما أمضينا، فلا بد أن يراد من الاسم الذي يرجع إليه ضمير كونه نوعه ومطلقه، كالشيء ليكون الحكم مفيداً، فيكون المعنى:

....

حاشية جامي جوري

(**قوله: المراد كونه مضافاً لا مضافاً إليه**) ومقصوده من هذا النوع: بيان أن تفسير الشرح الكبير مخالف لتفسير المصنف، فإن المصنف فسر الإضافة بالمضاف إليه، والسيد فسره بالمضاف، يعني: أن المضاف إليه لا يختص بالاسم، بل قد يكون المضاف إليه فعلاً، نحو: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾، فإن ﴿يَنْفَعُ﴾ مضاف إليه لـ﴿يَوْمُ﴾ مع أنه فعل، وجملة، ودليل المصنف على أن المضاف أيضاً مختص بالاسم هو أن مثل هذا في تأويل الاسم، أي: يوم نفع، ففي الحقيقة المضاف إليه هو الاسم، وهو النفع.

(**قوله: لأن الغرض الأهم... إلخ**) وإنما قيد الغرض بالأهم؛ إذ الإضافة أغراض أخر مثل التخصيص والتحقيق، لكنها ليست بأهم.

حاشية حسن جوري

ومن خواص الاسم: كون الشيء... إلخ كما مر أيضاً، أو يعتبر اختصاص الكون مضافاً بالاسم قبل إضافة الكون إلى الهاء، فيكون المعنى: ومن خواص الاسم: الكون مضافاً، وذلك الكون للاسم وخاصته، فيكون الإضافة إلى الهاء لتأكيد اختصاص الكون مضافاً بالاسم كما يقال في: علامة الرجل لحيته: إن علامة الرجل اللحية، وهي خاصته، فالإضافة لتأكيد اختصاص اللحية به، قد تلونا عليك هذا البحث إلى الآن مرتين، فاجعله في وعائك.

ثم دليل السيد في أن معنى القول المذكور ما ذكر قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وجلست حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، ونحوها، فإن المضاف إليه جملة في المثال الأخير وفاقاً؛ لأن المعرب لا يكون له إعراب محلي، وفي الأولين جملة عند بعض، وفعل بلا فاعل عند بعض. هذا بحسب اللفظ. وأما بحسب المعنى؛ فالمصدر هو المضاف إليه في الجملتين، والجواب: إن كلاً من الأمثلة المذكورة في تأويل الاسم المفرد كما يفهم من قول الشارح السابق: لا يكون المضاف إليه إلا اسماً.

(**قوله: لأن الغرض... إلخ**) تعليل لقول المصنف من الشارح: أو من نفسه.(**الأهم**)

....

حاشية جامي جوري

(**قوله: فلا يكون المضاف فعلاً**) أي: إذا كان الغرض من الإضافة ما ذكرنا، فلا يكون... إلخ.

(**قوله: لا يقبل التعريف**) مع أن الغرض الأهم من الإضافة: التعريف، وحاصل الكلام: أن الغرض الأهم من الإضافة التعريف، وما عداه كالعدم، والفعل لا يصلح للتعريف، فلا يضاف، والأولى أن يقال: إن الفعل لا يضاف؛ لأن الغرض الأهم من الإضافة: تعريف المضاف بواسطة المضاف إليه، والفعل نكرة، فلا يجعل... إلخ، فلا يكون المضاف.

حاشية حسن جوري

لا وجه للتقييد لإخراج الغرضين اللذين ليسا بأهم، وهما التخصيص والتخفيف؛ إذ لا خلاف في اختصاص بالاسم؛ لأنه يحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، وهو أو ما يقوم مقامه ليس في غير الاسم، والخلاف الجاري في اختصاص التخصيص به جار في اختصاص التعريف كما في العصامية، وبيان ذلك لا يليق بهذا الكتاب، فاللائق بالدليل ما قاله الشارح البردعي من أن الإضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل، وهي لا توجد في الفعل، وكذا في الحرف. فليراجع.

(**قوله: أن المضاف... إلخ**) أي: صيرورة المضاف معرفة بواسطة المضاف إليه.

(**قوله: فلا يكون... إلخ**) أي: إذا ثبت أن الغرض الأهم من الإضافة ما مر فلا... إلخ.

(**قوله: لأن الفعل... إلخ**) متعلق بيترك المفهوم مثلاً من لا، وعلة لعدم كون المضاف فعلاً.

(**قوله: لا يقبل التعريف**) هذه الجملة في محل الرفع صفة لنكرة، على أن قوله: تقبل بالتاء المثناة الفوقية، وكذا تقدير كونه بالياء المثناة التحتية على أن نكرة عبارة عن الفعل، أو في محل الرفع خبر بعد لأن.

ولا يكون المضاف إليه أيضاً فعلاً؛ لأن الفعل نكرة، فلا يجعل شيئاً آخر معرفة.

وإنما اختصَّت الإضافةُ[١] بتقدير ....

حاشية جامي جوري

(قوله: وإنما اختصت الإضافة) كأن ذكر هذا بعد قوله: (لأن الغرض الأهم... إلخ) مما لا طائل تحته، بل هو تكرار. اللهم إلا أن يقال: ذكره ليرتب عليه قوله: (وإنما قلنا)، وقوله: (بالاسم) متعلق بقوله: (اختصت).

حاشية حسن جوري

(قوله: ولا يكون... إلخ) عطف على ما بعد فاء الجزائية.

(قوله: فلا يجعل... إلخ)كما اشتهر من لم يكن لنفسه، فكيف يكون لغيره؟ والأخصر أن يقول: لأن الغرض الأهم من الإضافة: أن يضاف نكرة إلى معرفة لتصير معرفة، والفعل لا يقبل التعريف، فلا يقع أحدهما، ولما ثبت أن المراد بالإضافة: كون الشيء مضافاً ومضافاً إليه عند المصنف لا مضافاً فقط ومضافاً فقط عند السيد قام سؤال، وهو أن يقال: ما وجه اختصاص الإضافة أي: كون الشيء مضافاً كما هو اتفاقي، ويظهر من المتن بالاسم؟ فأجاب الشارح بقوله: وإنما... إلخ، فلا تكرار؛ لأن قوله السابق: لأن الغرض... إلخ لإثبات أن المراد بالإضافة ما ذكر، وما هنا لإثبات اختصاص الإضافة بالاسم، والمفهوم من السابق أمر مطلق الإضافة، وهذا يبحث عن خصوص كونه مضافاً، مع أن هنا فائدة، وهي زيادة بتقدير... إلخ.

(قوله: بتقدير) متعلق بالإضافة، أشار بهذا إلى أن المراد بالإضافة فيما قبل: ما هو بتقدير حرف الجر، لا مطلقاً، سواء كان حرف الجر ملفوظاً أو لا. ثم اعلم أن مراده من قوله: بتقدير حرف الجر: عدم كون الحرف ملفوظاً، سواء ثبت في التقدير كما في الإضافة

(١) قد يقال كونه في مقابلة النون المذكورة إنا يتحقق بعد ثبوت اختصاصه بالاسم فالتعليل به مستلزم الدور فليتأمل. فالحق فيه أن يقال إن معاني أقسامه ماعدا الترنم والغالي إنما توجد في الاسم كما سيجئ إن شاء الله تعالى. [المولى المجاهدي].

حرف الجرّ بالاسم؛ لأنها قد تكون للتعريف، والاسمُ يَقْبَلُ التَّعريفَ، والفعلُ لا يقبل التعريفَ. وإنما قلنا: بتقدير حرف الجرّ؛ ....

حاشية جامي جوري

(قوله: لأنها) أي: لأن الإضافة بتقدير حرف الجر.

(قوله: قد تكون للتعريف) ذكر كلمة (قد) التقليلية؛ لأن الإضافة قد تكون للتخصيص والتخفيف أيضاً كما مر.

(قوله: والاسم يقبل التعريف) فيصح أن يكون مضافاً.

(قوله: وإنما قلنا) أي: وإنما قلنا: (الإضافة بتقدير حرف الجر مختص بالاسم)؛ لأن الإضافة بتلفظ حرف الجر لا يختص بالاسم، بل يجوز أن يكون فعلاً أيضاً، فإنه أضيف معنى: مررت إلى زيد بواسطة الباء مع أن (مررت) ليس باسم، بل فعل.

حاشية حسن جوري

المعنوية، أو لا كما في الإضافة اللفظية، فإنها عند أكثرهم لا تقدير للحرف فيها، فلو لم يكن المراد هكذا؛ لوجب أن توجد في الفعل مع أنها لا توجد كالمعنوية، ويصرح بهذا قوله: لأنه لو كان ملفوظاً. (قوله: بالاسم) متعلق بيختص، والأصل في دخول الباء على المقصور عليه كما هنا، وإن كان الشائع عكسه. (قوله: لأنها) أي: الإضافة.

(قوله: قد تكون) قد للتحقيق أو للتكثير، لا للتقليل، إلا أن يقال: المراد بقلة كون الإضافة للتعريف: قلة كونها له بالنسبة إلى كونها له وللتخصيص والتخفيف جميعاً، أو يدعى أن كونها للتعريف قليل بالنسبة إلى كونها للتخصيص والتخفيف جميعاً.

(قوله: للتعريف) أي: لجعل الشيء معرفة، أي: للإشارة إلى الشيء المعروف والمعلوم. (قوله: والفعل لا... إلخ) لما يأتي، وترك ذكر الحرف لقياسه على الفعل، فإنه لما لم يقبل الفعل التعريف؛ فعدم قبول الحرف بالطريق الأولى.

(قوله: وإنما قلنا) أشار بنا إلى أن هذا القيد مراد المصنف كما مرت مرة أخرى كما هو مقول له.

لأنه لو كان ملفوظـًا؛ لاحتمل أن يكون المضافُ فعلاً، نحو: مررتُ بزيدٍ. وأما المضافُ إليه؛ فلا يكون إلا اسمـًا، سواءٌ كان حرفُ الجرّ مقدَّراً أو ملفوظـًا.

قوله: (وَنُوِّنَ) أي: ومن خواصّ الاسم: أنه نُوِّنَ.

حاشية جامي جوري

(قوله: وأما المضاف إليه) هذا القيد تكرار، لكن ذكره لفائدة قوله: (سواء كان حرف جر... إلخ) يكون المضاف إليه اسمـًا لا فعلاً.

(قوله: مقدراً) نحو: غلام زيد، فإن أصله: غلام لزيد، فحرف الجر مقدر.

(قوله: أو ملفوظـًا) نحو: مررت بزيد، فإن زيداً مضاف إليه واسم.

(قوله: أنه نون) أي: يدخل عليه التنوين.

حاشية حسن جوري

(قوله: لأنه) أي: ما قلنا ذاك إلا لأن الحرف.

(قوله: نحو: مررت بزيد) فإن معنى: مررت ـ وهو المرور ـ مضاف إلى زيد بواسطة الباء، فليس مختصـًا بالاسم. ولما أوهم ما سبق من أن المضاف بلفظ حرف الجر ليس مختصـًا بالاسم أن المضاف إليه كذلك ـ أعني: أنه بلفظ حرف الجر ليس مختصـًا به ـ دفعه بقوله: (وأما المضاف إليه... إلخ)، فلا تكرار.

(قال: ونُوِّنَ) اعلم أن التنوين على ستة أقسام: تنوين التمكن، كتنوين زيد ورجل، وتنوين العوض عن المضاف إليه جملة، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، أي: يوم إذا كان كذا، أو مفرداً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾، أي: وإن كلهم، والعوض من نون جمع المذكر السالم، كتنوين مسلمات، وقد يسمى بالمقابلة، وتنوين التنكير، كتنوين صه وسيبويه، فإنه إذا قيل: صه بالتنوين؛ فمعناه: افعل سكوتـًا ما، وإذا قيل: سيبويه يراد به: شخص من الأشخاص المسماة بهذا الاسم. وتنوين الترنم، كتنوين: لقد أصابن، وتنوين الغالي، كتنوين: خاوي المخترقن.

وإنما اختصَّ التنوينُ - وهو نونٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ حركةَ الآخر لا لتأكيد الفعل - بالاسم؛ لأنه في مقابلة النُّون الخفيفة للتأكيد، فتلك النونُ مختصَّةٌ بالفعل، ....

حاشية جامي جوري

(قوله: وهو نون... إلخ) جملة معترضة بين الفعل - وهو اختص - ومفعوله، وهو قوله: الاسم، وقعت تعريفاً للتنوين.

(قوله: ساكنة) أي: في أصل الوضع، فلا يضر تحركها بالعارض كالتقاء الساكنين، نحو: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾.

(قوله: تتبع حركة الآخر) خرج نون "من"، ولم يكن مثلاً، فإنها وإن كانت ساكنة لكنها آخر الكلمة؛ لأنها تابعة لحركة الآخر.

(قوله: لا لتأكيد الفعل) خرج به النون الخفيفة لتأكيد الفعل.

(قوله: لأنه في مقابلة) علة لاختصاص التنوين بالاسم، أي: لأن التنوين في مقابلة الخفيفة، والاسم في مقابلة الفعل، والخفيفة تختص بالفعل، فهذا بالاسم.

حاشية حسن جوري

والمختص بالاسم الأقسام الأربعة السابقة، وأما القسمان الآخران؛ فيعمان الاسم والفعل والحرف كما سيجيء في آخر الكتاب تعريفه وتقسيمه وتعريف أقسامه على وجه يعلم منه وجه اختصاص الأقسام الأربعة بالاسم، وعدم اختصاص القسمين به، ورجائي أن لا تسأم من هذا، فإنك في هذا الموضع من قبيل رجل كان في غاية الجوع والطعام في منزل بعيد، فقدمت ما تكتفي به إلى وصولك إلى المنزل.

(قوله: وهو نون ساكنة... إلخ) جملة معترضة بين الفعل - وهو اختصت - والمفعول به - وهو بالاسم - للإيضاح، وترى هذا التعريف مشروحاً.

(قوله: لأنه) أي: ما اختصت به إلا؛ لأن التنوين... إلخ.

(قوله: للتأكيد) أي: الموضوعة لتأكيد الفعل.

وهذا مختصٌّ بالاسم. قوله: (وَعُرِّفَ) أي: ومن خواصِّ الاسم: أنه عُرِّفَ بلام التعريف؛

حاشية جامي جوري

(قوله: أنه عرف باللام) لو لم يقيد باللام؛ لكان أولى؛ لأنه يشمل الميم في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ليس من امر امصيام في امسفر**»؛ لأن الميم فيه أداة التعريف، وعبارة المصنف قابلة له؛ إذ معنى قوله: (وعرف) أن خواص الاسم أنه عرف سواء كان باللام أو بالميم، وكأن الشارح قيده باللام لعدم شهرة الحديث، أو أداة الميم بدل من اللام كما صرح به العارف الجامي، فلا يعد أداة التعريف على حدة.

(وقوله: وعرف باللام) إشارة إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن كما هو مذهب سيبويه، وسيأتي تحقيقها في آخر الكتاب بإذن الله تعالى.

حاشية حسن جوري

(قوله: وهذا مختص بالاسم) يعني: لئلا يلزم للفرع مزيد ـ وهي الخاصة ـ على الأصل ـ وهو الاسم ـ، والأوجه لوجه الاختصاص ما يظهر من تعريف الأقسام. واعلم أن المصنف أورد الكلام باختصاص التنوين بالاسم مطلقاً اختصاصاً ولقلة القسمين، والشارح تبعه، لكن الأولى أن يشير إلى تفصيل أتينا به.

(قوله: وعرف) والتعريف يختص بالاسم، سواء كان باللام، نحو: الرجل، أو الميم، نحو: أمصيام، أو الإضافة، نحو: غلام زيد، أو العليمة، نحو: زيد، أو الضمير، نحو: هو، أو الإشارة، نحو: هذا، أو الموصولية، نحو: الذي، أو النداء، نحو: يا رجل. أما اختصاص النداء به؛ فلأن الفعل والحرف لا يقبلانه. وأما اختصاص الأقسام الأربعة التي قبله؛ فظاهر. وأما اختصاص ما كان بالإضافة؛ فلاختصاص الإضافة به كما مر. وأما اختصاص ما كان باللام أو الميم؛ فلما يأتي. **(قوله: بالألف واللام)** الأولى: أنه عرف بأحد طرق التعريف كما هو ظاهر كلام المصنف، ويمكن أن يقال: قيده بالألف واللام؛ لأن اختصاص سائر الأقسام بالاسم ظاهر، واختصاص الألف واللام يظهر من اختصاص الألف واللام، وفي اختياره

لأنَّ التَّعريف باللام لتعيُّن[1] المحكوم عليه، ولا يكون المحكومُ عليه إلا اسماً.

حاشية جامي جوري

(قوله: لتعين المحكوم عليه) فيه: أن التعريف بالام يكون لتعريف المحكوم به أيضاً، والفعل يقع محكوماً به، فلا يتم الدليل؛ لجواز أن يدخل على الفعل، فالأولى أن يقال: إن التعريف باللام لتعين مدخول اللام في الفعل نكرة وضعاً لا يقبل التعريف، فلا يدخل عليه اللام، ويمكن أن يقال: المراد بالمحكوم عليه: ما يصح أن يقع محكوماً عليه، أي: لأن التعريف باللام لتعين ما يصح أن يحكم عليه، والفعل لا يصلح أن يقع، فلا يدخل عليه اللام، وكذلك الحرف. كذا أفيد.

حاشية حسن جوري

الألف واللام على اللام أو الألف إشارة إلى أن المختار عنده مذهب الخليل من أن الأداة أل كهل، وأما المبرد؛ فقد ذهب إلى أنها الهمزة وحدها، واللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وسيبويه إلى أنها اللام فقط، وزيدت الهمزة لتعسر الابتداء بالساكن، ومختار ابن الحاجب والمصنف هذا، ولكل وجهة هو موليها، ويأتي في آخر الكتاب بيان بعض الأقوال.

(قوله: **لأن التعريف**) إلى أول المتن. فيه: أن التعريف قد يكون لتعيين المحكوم به، فلا يتم، فالصواب في الدليل ما قاله مولانا عبد الرحمن الجامي قدس سره السامي من أن التعريف لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ بالمطابقة، ومعنى الحرف ليس بمستقل، والفعل يدل على معنى مستقل، لكن لا مطابقة، بل تضمناً. ثم اعلم أن ههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها، وهي: أن المصنف اختار الخواص الخمس على سائر الخواص التي تقريب من ثلاثين، ومن جملتها: تاء التأنيث المتحركة، وياء النسبة، وكونه فاعلاً ومفعولاً وموصوفاً وذا حال وتمييزاً ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغراً ومنسوباً ومستثنى ومستثنى

(١) الحق إسقاط اللام، أي: ما يصلح أن يكون محكوماً عليه، وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص: إن التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ، فكذلك علاماتهما، فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير؛ لم يدخل عليه اللام. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَأَصْنَافُهُ) أي: وأصنافُ الاسم ....

حاشية حسن جوري

منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل، نحو قوله تعالى: ومهما تأتنا به من آية، فمهما اسم لرجوع الضمير إليه خلافاً لمن زعم حرفيته، كذا قرر في بعض حواشي المصري، ومنصرفاً وغير منصرف، وإبدال اسم صريح منه، نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم، والإخبار به مع مباشرة الفعل، نحو: كيف كنت والقيامة إذا خرجت، أي: على أي حال كنت في الدنيا من الفناء والفقر والزهد والفسق والقيامة كانت زمان خروجك منها، فكأنك لم تر فيها شيئاً، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، هذا كله في حاشية عبد الحكيم على حاشية عبد الغفور على شرح الجامي؛ لأن كلاً منهما متضمن لخواص كثيرة، فإن الإخبار متضمن لاختصاص كونه موصوفاً؛ إذ هو مسند إليه الصفة حقيقة، ومفعولاً؛ لأنه مسند إليه الفعل المجهول، وذا حال وتمييزاً وفي ضمن حرف الجر أفراد كثيرة، والإضافة لاختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، ولاختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف به، والتعريف لاختصاص أنواعه، والتنوين لاختصاص أصنافه الأربعة ومعانيها. ثم قدم صحة الإخبار على السابق؛ لأن مدار الكلام على المسند إليه، وبعده ذكر دخول حرف الجر لكثرة الأفراد، وعقب ذلك ـ أي: دخول حرف الجر ـ بالإضافة؛ لأن كلاً منهما سبب الجر، وجاء بعدها بالتنوين؛ لما بينهما من التقابل، ثم ذكر التعريف، لكن الأحسن في الترتيب: أن يذكر أولاً دخول حرف الجر، ثم التعريف، ثم التنوين، ثم الإخبار، ثم الإضافة، والوجه ظاهر.

لما فرغ المصنف من تعريف الاسم وذكر بعض خواصه شرع تقسيماً له في تعداد أصنافه، وعدها إجمالاً أولاً ليكون البحث من كل منهما تفصيلاً ثانياً على ترتيب الإجمال أوقع في النفوس، وترك العطف في غير المتقابلين سلوكاً على نمط التعدادي، وترك الترك فيهما إشعاراً بمناسبة التقابل بينهما فقال: (وأصنافه) جمع قلة لصنف مستعار لجمع كثرة، وإلا؛ لم يصح الحمل؛ لأن أعلى مراتب جمع القلة المستعمل بلا قرينة عشرة، والأصناف المذكورة هنا أكثر.

خَمْسَةَ عَشَرَ صِنْفَـاً: الأَوَّلُ: (اسْمُ الجِنْسِ. وَ) الثاني: (العَلَمُ. وَ) الثالثُ: (المُعْرَبُ. وَ) الرابعُ: (تَوَابِعُ المُعْرَبِ. وَ) الخامسُ: (المَبْنِيُّ. وَ) السادسُ: (المُثَنَّى. وَ) السابعُ: (المَجْمُوعُ. وَ) الثامنُ والتاسعُ: (المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ. وَ) العاشرُ والحادي عشر: (المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ. وَ) الثاني عشر: (المُصَغَّرُ. وَ) الثالثَ عشرَ: (المَنْسُوبُ. وَ) الرابعَ عشرَ: (أَسْمَاءُ العَدَدِ. وَ) الخامسَ عشرَ: (الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بِالأَفْعَالِ). هذا الذي ذكره على طريق الإجمال، وسيأتي تفصيلُها على التَّرتيب المذكور إن شاء الله تعالى.

حاشية جامي جوري

(**قوله: المعرفة والنكرة**) فيه لف ونشر على الترتيب، أي: الثامن: المعرفة، والتاسع، وهكذا قوله: (المذكر والمؤنث).

(**قوله: هذا الذي ذكر**) (هذا) مبتدأ.

(**وقوله: على طريق الإجمال**) خبره، أي: ما ذكرنا من تعدادها إنما هو على سبيل الإجمال.

حاشية حسن جوري

والصنف في اصطلاح المنطقيين: نوع مقيد بصفة عرضية كلية، مثل: اسم الجنس، فإنه نوع من جنس الكلمة مقيدة بصفة كالتعليق على شيء وعلى كل ما أشبهه في الحقيقة، وتلك الصفة عرضية؛ إذ هي خارجة عن حقيقة الأفراد، لا حقيقتها ما دل على معنى... كما مر كلية؛ لأن جميع ما هو اسم جنس له تلك الصفة.

(**قوله: خمسة عشر صنفاً**) أشار بهذا إلى أن خبر قول المصنف: وأصنافه: مجموع الأصناف المذكورة ليصح الحمل، فإن المرد لا يحمل على الجمع، وكذا التثنية إلا عند من يقول: الجمع ما فوق الواحد، فيكون الذكر مقدماً على الربط.

**   **   **

[اسم الجنس]

قوله: (**اسْمُ الجِنْسِ**): هُوَ (**مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ وَعَلَى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ فِي الحَقِيقَةِ**).

هذا شروعٌ في تفصيل أصناف الاسم، أي: ومن أصناف الاسم: اسمُ الجنس، وهو ما نِيطَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبه ذلك الشيءَ في الحقيقة، أي: هو ما وُضِعَ...

حاشية جامي جوري

(**قوله: وعلى كل ما أشبهه**) ذلك الشيء (**في الحقيقة**) فاعل (أشبه) ضمير راجع إلى (من)، و(ذلك الشيء) مفعوله، و(في) متعلق بقوله: (أشبه).

(**قوله: أي: هو ما وضع**) تفسير لقوله: (هو ما نيط على شيء... إلخ). والمراد بالوضع: الوضع مطلقاً بلا شرط الوجود الذهني؛ لأنه المتبادر من الوضع، فخرج عن التعريف: علم الجنس كأسامة، فإنه وضع للماهية، وهي الحيوان المفترس بشرط الوجود

حاشية حسن جوري

ولما فرغ المصنف من تعداد الأصناف إجمالاً شرع في البحث عنها تفصيلاً على ترتيب الإجمال مقدماً لاسم الجنس في التفصيل لتقديمه في الإجمال، ولعله ذلك التقديم وهي أنه أعم الأصناف معنى، فقال: (**اسم الجنس**) مبتدأ ومضاف إليه، خبره ما قاله الشارح، أو هو مع بعده أو ما بعده على أن هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

(**قال: هو ما علق... إلخ**) اعلم أن تعريف اسم الجنس بهذا التعريف بناء على مذهب المتأخرين القائلين بأنه موضوع للأفراد، والمتقدمون ذهبوا إلى أنه موضوع للمفهوم الكلي من حيث هو، وكذا القول في المضمر واسم الإشارة والموصول، أعني: أنها وضعت للأفراد على الأول، وللمفهوم الكلي على الثاني، والاحتمالات في وضع هذين القسمين أربعة، فاستخرجها، ويرد على المتقدمين وعلى رأي المناطقة قاطبة على ما أفيد: أنه على مذهبهم يلزم وجود المجاز بلا حقيقة؛ لأن اسم الجنس والأقسام الثلاثة ما استعملت إلا في الأفراد، وهو غير جائز، فالحق هو مذهب المتأخرين.

(**قوله: هذا**) أي: تكلم المصنف مثلاً بهذا الكلام شروع منه.

لشيءٍ ولكلِّ ما أشبهه في الحقيقة، أي: اشتركه فيها، أي: ولكلِّ ما يكون من حقيقته.

فقوله: (ما علّق على شيء) شاملٌ أيضـاً للعَلَم ولسائر المعارف. وقوله: (وعلى كلِّ ما أشبهه) يُخْرِجُهما.

حاشية جامي جوري

الذهني، وفي اسم الجنس مذهبان: **مذهب جمهور النحويين** ذهبوا إلى أن وضعه إنما هو للمفرد المنتشر، وإلى هذا المذهب يميل كلام المصنف، **والمحققون** ذهبوا إلى أن وضعه إنما هو للطبيعية والماهية، والمفرد إنما يستفاد من التنوين وما في معناه، فعلى المذهب الأول الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ظاهر؛ لأن اسم الجنس وضع للفرد، وعلم الجنس للطبيعة، وعلى المذهب الثاني الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن اسم الجنس وعلم الجنس وإن كانا موضوعين للطبيعة والماهية، لكن علم الجنس وضع بشرط الوجود الذهني، واسم الجنس بلا شرط.

(**قوله: أي: اشتركه فيها**) تفسير لقوله: أشبهه في الحقيقة.

(**قوله: أي: ولكل ما يكون**) أي: إذا كان الاشتباه بمعنى: الاشتراك يكون معنى قوله: لكل ما أشبهه في الحقيقة: لكل ما يكون على حقيقته.

حاشية حسن جوري

(**قوله: يخرجهما**) أي: العلم وسائر المعارف جميعـاً. أما خروج غير المضمر واسم الإشارة والموصول بهذا القيد؛ فظاهر؛ لأنه ليس إلا موضوعـاً لشخص أو لمفهوم كلي بشرط التعيين. وأما خروجها به؛ فمبني على مذهب الجمهور، وهو أنها وضعن بالوضع العام لموضوع له كذلك كما مر، مثلاً: لفظ هو موضوع لمفهوم المفرد المذكر المتقدم ذكره، ولفظ هذا لمفهوم المشار إليه بالإشارة الحسية، ولفظ الذي لمفهوم المشار إليه بالإشارة العقلية، فعرفت أنها ليست عندهم موضوعة لشيء ولكل ما أشبهه، بل لشيء واحد فقط، وهو المفهوم الكلي، واستعمالها في الفرد مجاز. وفيه كما تقدم. والحق هو المذهب الآتي، فخرجت بالقيد المذكور، وفي وضعها مذهب آخر، وهو أنها موضوعة

....

حاشية حسن جوري

للفرد المعين كما سبق، وحينئذ لا يخرج بهذا القيد، فلا بد من زيادة قيد آخر لإخراجها، ولذا زاد المصنف قيد: في الحقيقة؛ لأنها ليست موضوعة لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة، بل لشيء ولكل ما أشبهه في كونه مذكراً مقدماً ذكره، أو مشاراً إليه إشارة حسية أو عقلية، فخرجت بقيد: في الحقيقة. ولله درُّ المصنف حيث أخرجها بكل من المذهبين.

إن قلت: لا يخرج العلم بالقيد الأول؛ لأنه موضوع لشيء ولكل ما أشبهه من حيث إنه يسمى بذلك العلم. قلنا: المراد: ما علق تعليقاً واحداً، وكون العلم موضوعاً لما ذكر ليس بوضع واحد، بل بأوضاع متعددة، وما قاله الشارح البردعي في هذا المقام من أن المراد بالتعليق... إلخ: التناول عند الإطلاق لشيء ولكل ما أشبهه على سبيل البدل، فيخرج بقيد ما أشبهه المضمر والموصول واسم الإشارة، وإن كنت مختاراً لمذهب المتأخرين كما خرج غيرها؛ لأنها عند الإطلاق تختص بشيء معين، وإن كان في نفسه حسناً، لكن بالنظر إلى عدم استدراك: في الحقيقة ما تلونا عليك أحسن منه. والله أعلم.

ويخرج النكرة أيضاً؛ لأن الملحوظ فيها حين وضعها هو عدم تعين المدلول، وشموله لشيء ولكل ما أشبهه خارج عن مفهومها، مثلاً: الواضع إذا تصور الرجل، إن أراد أن يجعله نكرة قال: وضعته لذكر من بني آدم مجاوز من حد الصغر غير معين، وإن أراد أن يجعله اسم جنس قال: وضعته لذكر موصوف بما تقدم ولكل ذكر يشبهه فيه، فالفرق بينهما بالاعتبار، وعلم الجنس أيضاً مخرج إن كان موضوعاً للمفهوم الكلي المأخوذ بشرط التعيين كما تقدم، وإن كان موضوعاً للفرد المنتشر؛ فهو اسم الجنس، وتسميته بالعلم لأحكام لفظية، وإن كان كل منهما موضوعاً للحقيقة، فيفرق بينهما بالاعتبار بأن نقول: اسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي هي، أي: بلا شرط شيء، مثل التعيين في الذهن أو عدمه، وعلم الجنس موضوع للحقيقة المأخوذة بشرط شيء، وهو التعيين في الذهن كما مرت الإشارة إليه.

وإنما قلنا: (ولكلٍّ ما أشبهه في الحقيقة) ليخرج عنه ـ أي: من هذا الحد ـ مثلُ: هو وهؤلاء.

قوله: (وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ) أي: واسمُ الجنس على قسمين: أحدهما: (اسْمُ عَيْنٍ) وهو ما يقوم بنفسه، (كَرَجُلٍ وَرَاكِبٍ. وَ) الثاني: (اسْمُ مَعْنىً) وهو ما يقوم بغيره، ....

حاشية حسن جوري

(قوله: وهو) راجع إلى عين، لا اسم عين.

(قوله: يقوم بنفسه) معنى قيامه بنفسه: أنه مستغن عن محل يقوم هو به، سواء تحيز أو لا، لا أنه يتحيز بنفسه؛ لأن المجردات كالعقول العشرة التي أثبتها الحكماء على فرض وجودها أسماء أعيان مع أنه لا تحيز لها بالنفس وبالتبع، ولأن الله تعالى ومثل الرزاق والخالق من أسمائه تعالى اسم عين، إلا أن إطلاق العين عليه لم يسمع من الشارع، فلا يطلق عليه ذلك، أو لتفسير العين بالممكن الخاص، وهو الذي سلبت ضرورته من جانب الوجود والعدم كالعالم مع أنه لا يتصور له تعالى، فإنه بريء شأنه تعالى من ذلك.

(قال: ما يقوم بغيره) معنى قيامه بالغير: أنه محتاج إلى محل يحصله سواء كان ذلك المحل متحيراً لتحيز ذلك المعنى أو لا يكون متحيزاً، وليس المعنى: أنه يتحيز بتبعية الغير؛ لأن صفات الله تعالى كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والإرادة معان تقوم بذاته المقدسة، وأسماؤها اسم معنى، إلا أنه لا يطلق المعنى عليها لما مر من عدم إطلاق العين على ذاته مع امتناع التحيز فيها مطلقاً، وأيضاً صفات المجردات لا تحيز لها بالنفس ولا بالتبع، مع أن اسما اسم معنى، وإن فسر العين والمعنى بما.....

فيكون التقسيم غير ما مر كما عرفت، وهو غير لائق، إلا أن يقال: ليس القصد إلى الحصر، بل مراده: أن له قسماً يسمى اسم عين، وآخر يسمى اسم معنى، وثالثاً ليس هذا ولا ذاك، وهو ذاته تعالى وصفاته والمجردات وصفاتها.

(**كَعِلْمٍ وَمَفْهُومٍ**). وإنما أَوْرَدَ مثالين في كلٍّ واحدٍ من اسم العين واسم المعنى؛ لأنه أراد أن يقول: إنَّ كلَّ واحدٍ منهما على ضربين أيضـاً: **أحدهما**: اسم غير صفةٍ، أي: غير مشتقٍّ، كرجل وعلمٍ. **والثاني**: اسم صفةٍ، أي: مشتقٌّ، كراكبٍ ومفهوم.

حاشية حسن جوري

(**قوله: كعِلْم**) ولقد عرفت سابقـاً معنى من معاني العلم وأعمها حصول صورة الشيء في الذهن، أي: الصورة الحاصلة من الشيء في الذهن، فيشمل مطلق تصور الكلي بوجه ما أو بحده، ومن تصور الجزئي المادي والغير المادي، وهو المعنى الجزئي الذي ينتزعه القوة الواهمة من المحسوسات كالحب المنتزع من الحبيب والبغض المنتزع من العدو أو يدركه العقل بواسطتها، وأنواع الحيوان كلها متشاركة في إدراكها، ومن تصور البسيط مطلقـاً، سواء كان حقيقيـاً، وهو ما لا جزء له لا ذهنـاً ولا خارجـاً، كذاته تعالى، أو إضافيـاً ذهنيـاً، كالمعجون، أو خارجيـاً، كالنقطة، وسواء كان ما هو غير مركب من أجزاء مختلفة الماهية كالأفلاك، أو ما هو مقابل المركب ولمطلق التصديقات المتعلقة بالنسبة التامة الحكمية الكائنة بين طرفي قضية يقينـاً أو ظنـاً أو تقليداً أو جهلاً مركبـاً، وللعلم معنيان سوى ما عرفته، وذكرهما يورث الإطالة.

(**قال: ومفهوم**) هو والمعنى والمدلول متحدة ذاتـاً ومختلفة اعتباراً، فإنها ما يستفاد من اللفظ، فمن حيث إن يفهمه السامع يسمى مفهومـاً، ومن حيث إنه يقصده المتكلم باللفظ يسمى معنى ومقصوداً، ومن حيث إنه يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً، فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات، وبما تلونا عليك عرفت الفرق بين العلم والمفهوم، وأيضـاً عرفت أن العلم قائم بالمتصور والمصدق والمفهوم قائم بالقائم.

(**قوله: أيضـاً**) أي: كما أن اسم الجنس المطلق على ضربين.

(**قوله: اسم صفة**) وصفي لا إضافي. أقول بعدما فرغ عن الصنف الأول أراد أن يشرع في الثاني فقال: (**العلم**) وقدمه على ما قدمه لكثرة الأفراد.

** ** **

[اَلْعَلَمُ]

قوله: (العَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْر مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ).

أي: ومن أصناف الاسم: العلمُ. وحَدُّه ما ذكره المصنف. فقوله: (ما وضع لشيء) يشمل اسمَ الجنس وجميعَ المعارف. وقوله: (بعينه) يخرج عنه اسمُ الجنس.

حاشية جامي جوري

(قوله: أي: ما وُضع لشيء) ووضع أيضاً لكل ما يكون من حقيقته كرجل، فإنه وضع لشيء ولكل ما يكون مشتركاً في الحقيقة، وهو كل ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر وبلغ حد الكبر.

(قوله: العلم) كزيد، فإنه أيضاً علق على شيء، وهو ذات زيد.

حاشية حسن جوري

(قال: ما) أي: الاسم الذي أو اسم وضع ذلك الاسم لشيء ملتبس بعينه، أي: ذلك الشيء. (غير... إلخ) نصب على أنه حال من ضمير وضع، أو رفع على أنه خبر مبتدأ، وهو هو راجع إلى ضمير هو أو مرجعه. (متناول) المراد بالتناول هنا: هو الاستعمال في الغير.

(قال: بوضع واحد) وصفي لا إضافي؛ إذ يمكن أن يضع واحد لفظ زيد لرجال متعددة، فيكون التعريف غير جامع، والجملة صلة ما، فلا محل لها، أو صفة، فمحلها الرفع، والمراد بالوضع الواحد: الواحد صورة وضمناً لا ضمناً فقط. فاعرف. ثم إنه لما ثبت أن كل تعريف يجب أن يكون منعكساً جامعاً للأفراد بأن ينتفي المعرف بالفتح متى انتفى المعرف، ومطرداً أي: مانعاً للأغيار بأن وجد المعرب متى وجد المعرف، وهذا التعريف هكذا؛ أراد الشارح تبيينه فقال: (فقوله... إلخ).

(قوله: يخرج عنه اسم الجنس) لأنه ليس موضوعاً لشيء معين كالعلم، بل لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة كما مر، ولكن لا يخرج سائر المعارف وإن كان موضوعاً لشيء ولكل ما أشبهه؛ لأن التعيين مشروط في الفرد الموضوعة له هذه، بخلاف الذي وضع اسم الجنس له، وباب علم الجنس داخل في الحد إن كان موضوعاً للمفهوم الكلي المأخوذ

وقوله: (غير متناول غيره) يُخرِج سائرَ المعارف. وإنما قال: (بوضعٍ واحدٍ) ليدخلَ فيه الأعلامُ المشتركةُ، مثل: زيد إذا سُمِّيَ به ثلاثةُ رجالٍ مثلاً، فإنه وإن كان متناولاً غيرَهُ، لكنه ليس بوضعٍ واحدٍ، بل بأوضاعٍ كثيرةٍ.

قوله: (**وَالغَالِبُ عَلَيْهِ**) أي: المعنى الذي غلب على العلم: (**أَنْ يُنْقَلَ عَنِ اسْمِ الجِنْسِ كَجَعْفَر**) فإنه في اللغة: النَّهَرُ الصغيرُ، فنُقِلَ منه، وجُعِلَ عَلَماً لرجلٍ.........

حاشية جامي جوري

(**قوله: يخرج سائر المعارف**) لأنها وضعاً للذات المعينة والمعهود بين المتكلم والمخاطب، وليسا موضوعين لشيء ولما يشابهه؛ إذ المراد بالوضع لما يشابه: هو أنه وضع بوضع واحد لشيء ولما يشابهه، والمذكورات إنما وضعت بالوضع الواحد لمعين.

حاشية حسن جوري

بشرط التعيين الذهني؛ لأنه على هذا التقدير موضوع لشيء معين، ولا يتناول غيره، وإن كان موضوعاً للأفراد؛ فهو اسم الجنس كما تقدم. ثم اعلم أن اسم الجنس والمعارف الثلاثة تخرج عن حد العلم، وإن اخترت مذهب المتقدمين فيها؛ لأن التعيين في الذهن غير مشروط في المفهوم الكلي الذي وضع كل منها بإزائه، ومشروط فيها وضع له له مع أنه ليس بواجب على المصنف؛ إذ الواجب عليه: إخراجها باعتبارها في مذهبه.

(**قوله: مثلاً**) يعني: أو أقل من ثلاثة، أو أكثر منها، والعلم إما منقول، وهو الغالب كما أشار إليه المصنف بقوله: الغالب عليه أن ينقل، أو مرتجل. والمنقول إما عن اسم جنس، وإما عن فعل ماض أو مضارع أو أمر، والأول كثير، واللذان بعده قليلان، والأخير في غاية القلة كما أشار إليه المصنف إلى الأول بقوله: (**الغالب عليه أن ينقل عن اسم جنس**)، وإلى الثاني بقد المقلل لمفهوم مدخوله، وإلى الثالث بتركه.

(**قال: كجعفر**) بالتنوين، وأيضاً قد يكون منقولاً عن مركب، إما عن إضافي نحو: عبد الله، وإما عن إسنادي نحو: تأبط شراً، أو غير ذلك كمعدي كرب، وأما النقل عن الحرف؛ فلم يشتهر منهم.

(وَقَدْ يُنْقَلُ) العلمُ (عَنْ فِعْلٍ، إِمَّا عَنْ مَاضٍ كَـ: شَمَّرَ) فإنه نُقِلَ من قولهم: شَمَّرَ إزارَهُ

حاشية جامي جوري

(قوله: وإنما قلنا: ولكل ما أشبهه في الحقيقة) أي: وإنما زدنا قولنا: (في الحقيقة)، وقلنا: أو على كل ما أشبهه في الحقيقة ليخرج عنه مثل: هو وهؤلاء، فإنهما وضعتا لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة، فإن هو وضع للرجل والذهب وغيرهما مع أنها ليست متحدة في في الحقيقة، ولا يخفى أن مثل هو وهؤلاء يخرج بقوله: (وعلى كل ما أشبهه) كما ذكرنا بهذا القيد، اللهم إلا أن يقال: أسند الإخراج إلى هذا القيد لئلا يستدرك هذا القيد.

حاشية حسن جوري

والأقسام الأربعة الأولى معربة، ولكن الأول منصرف، والثلاثة التي بعده غير منصرف، والقسم الخامس جزؤه الأول معرب، ومنصرف بالحركات الثلاث، ويكون معرباً بالحروف كأبي بكر، وجزؤه الثاني معرب ومنصرف كالمثالين المذكورين، وغير منصرف كقحافة في: أبي قحافة، وأيضاً الجزء الأول قد يكون كنية وغيرها، والأخير كالأول، والأول كالأخيرين، والقسم السادس محكي على حاله قبل العلمية بلا تغيير في الأحوال الثلاث، ومبني عند بعض، ومعرب عند بعض، فيقدر في الآخر لاشتغاله بحركات الحكاية، وأما القسم السابع؛ فإن تم بلفظ: ويه؛ فهو مبني لما مر، وإلا؛ ففيه أقوال، منها ما عرفت، ومنا ما يجيء في كلام الشارح في بحث المركبات. والمرتجل إما جار على القانون المستخرج من تتبع كلام العرب كغطفان بفتح الغين والطاء المهملة علم لأبي قبيلة؛ لأن القانون: أن كل اسم ثلاثين زيد عليه ألف ونون أن يكون على فعلان، وغطفان كذلك. وإما خارج عنه كمحبب اسم رجل؛ إذ القياس فيه: الإدغام. وأيضاً إما مفرد كالمثالين المذكورين، وإما مركب، نحو: امرئ القيس، فإنه أيضاً مرتجل، فإن الهيئة الإضافية غير موضوعة قبل العلمية. والمرتجل باصطلاح الأصوليين: ما لم يسبق له استعمال، أو سبق وجهل.

(قوله: شمر إزاره... إلخ) يعني: من قولهم: شمر زيد... إلخ، فحذف الفاعل والمفعولان، وجعل الفعل وحده علماً، أو من قولهم: زيد شمر... إلخ مع اعتبار تجرد الفاعل المستتر عنه، وإلا؛ فلا يكون النقل من الفعل، بل من الجملة.

تشميراً إذا رفعه، وجُعِلَ عَلَماً لفرسٍ، قال الشاعر(١):

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهُ * وَجَدِّي أَيَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(وَإِمَّا عَنْ مُضَارِعٍ كَيَزِيد) فإنه مضارعُ: زَادَ، فنقل منه، وَجُعِلَ عَلَماً لرجلٍ.

حاشية جامي جوري

(قوله: أبوك حُبَاب) الحباب: ما ارتفع على الماء، أبوك: اسم من أسماء الستة لفظاً مرفوع بالواو بأنه مبتدأ مضاف إلى الكاف، وحباب اسم مرفوع لفظاً بأنه خبره، وسارقاً اسم فاعل فاعله مستتر فيه راجع إلى المبتدأ مرفوع بأنه خبره مضاف إلى الضيف إضافة اسم فاعل إلى مفعوله، وبرده مجرور بدل الاشتمال من الضيف مضاف إلى الهاء، والواو عاطفة، جدي اسم تقديراً مرفوع بأنه مبتدأ مضاف إلى الياء، وقوله: يا حجاج جملة ندائية معترضة بين المبتدأ ـ وهو جدي ـ والخبر ـ وهو فارس ـ. حجاج: منادى مفرد معرفة لفظاً مبني على الضم محلاً منصوب نصبه بـ(يا) عند الجرجاني، وبأدعو المقدر عند سائر النحاة بأنه مفعولاً به لأدعو المقدر. فارس: مرفوع على أنه خبر مبتدأ مضاف إلى (شمر)، وهو اسم غير منصرف؛ لأنه علم، ووزن الفعل لفظاً مجرور جره بالفتحة بأنه مضاف إليه، والألف للإطلاق.

(قوله: وإما عن مضارع) عطف على قوله: (وإما عن ماض كشمر)، أي: وقد ينقل اللعم من مضارع.

حاشية حسن جوري

(قوله: يا حجاج) مبني لفظاً على الضم؛ لأنه منادى مفرد معرفة منصوب محلاً بأنه مفعول به ليا أو أدعو المقدر بطريق تعويض حرف النداء عنه، والجملة المعترضة بين المبتدأ والخبر ومجموع البيت في محل النصب بأنه مقول القول، ولا يجوز أن يقال: الجملة الأولى منصوبة بقال، والثانية بواسطة العطف عليها كما ذكر في موضعه.

(١) البيت من البحر الطويل وهو لجميل بن معمر (بثينة)، وهو في "ديوانه" ص٨٠.
وحباب: اسم يطلق على الخبيث الماكر، والبُرد: الثياب، وشمّر: أكرم خيل العرب، ومعناه: إن أباك حباب يسرق ثياب ضيفه، وجدّي يا حجاج هو فارس شمّر.

(وَقَدْ يُرْتَجَلُ العَلَمُ) أي: وقد يُبتدأُ من غير أن يُنْقَلَ عن شيءٍ، (كَغَطَفَانَ) لاسم رجلٍ[1]. وقيل: لاسم ماءٍ لبني ربيعة. قال الجَوْهَرِيُّ في "الصّحَاحِ": ارتجالُ الخطبة والشِّعر: ابتداؤُه من غير تهيئةٍ له قبل ذلك.

قوله: (وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) أي: العلمُ على ثلاثة أقسامٍ: (اسْمٌ وَلَقَبٌ وَكُنْيَةٌ).

وإنما انحصر العَلَمُ في هذه الأنواع الثلاثة (لِأَنَّه إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ) أي: في أول ذلك العلم ....

حاشية جامي جوري

(قوله: وقد يرتجل العلم) أي: العلم قد ينقل، وقد يرتجل قبل ذلك، أي: من غير تهيئة، والمرتجل على قسمين: مفرد كغطفان، ومركب كامرئ القيس، فإن الهيئة الإضافية مرتجل، وإن كان من المضاف والمضاف إليه ذا وضع قبل العلمية.

(قوله: من غير تهيئة) بكسر الياء وفتح الهمزة بعد الياء وسكون الهاء، في "المصادر": التهيئة: ساختي.

(قوله: [له]) أي: لكل واحد من الخطبة والشعر قبل الابتداء.

حاشية حسن جوري

(قوله: أي: قد يبتدأ من... إلخ) هذا باصطلاح النحويين، فالفرق بين اصطلاحهم واصطلاح الأصوليين عموم مطلق.

(قوله: قال الجوهري... إلخ) دليل لصدق تفسيره، وهذا القول يؤيد اصطلاح القوم.

(قوله: قبل ذلك) أي: الابتداء.

(قوله: أي: العلم) مطلقاً.

(قوله: وإنما انحصر) وإنما علم الانحصار بقرينة السكوت في معرض البيان.

---

(١) الحق: إسقاط اللام في الموضعين. [المولى المجاهدي].

(لَفْظُ: أَبٍ، أَوْ أُمٍّ؛ فَهُوَ كُنْيَةٌ، كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ. وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن في أوّله لفظُ أبٍ أو أمٍّ، (فَإِنْ دَلَّ) ذلك العلمُ (عَلَى مَدْحٍ، كَشَمْسِ الدِّينِ وَعِزِّ الدِّينِ، أَوْ ذَمٍّ كقُفَّة وَبَطَّةٍ؛ فَهُوَ لَقَبٌ[١]) القُفَّةُ: الشجرةُ اليابسةُ الباليةُ، لُقِّبَ بها رجلٌ لضعفه. والبَطَّةُ: الدابَّة المدهَنَة، لقب بها رجلٌ لعظم بطنه. (وَإِلَّا) أي: وإن لم يدلَّ ذلك العلمُ على مدحٍ أو ذمٍّ؛ (فَهُوَ اسْمٌ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو).

حاشية جامي جوري

(قوله: المدهَنَة) اسم آلة على وزن مفعل بالضم غير القياس، وهو يتخد للدهن.

حاشية حسن جوري

(قال: أب وأم) أي: لفظ أم وأم، وكذا لفظ: ابن وبنت.

(قال: فهو) أي: ذلك العلم.

(قال: كنية)من: كنيت: سترت، والعرب تقصد بها التعظيم.

(قال: أب أو أم) وكذا: ابن أو بنت.

(قال: فإن دل... إلخ) ولم يقل: ولم يكن في أوله لفظ أب ولا أم احترازاً عن الكنية المتضمنة للمدح أو الذم كأبي الخير وأبي جهل كما قال بعضهم إشارة إلى أنه لقب عنده كما هو كذلك عند بعض المحققين. والفرق بين الكنية واللقب: هو أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعناه اللغوي، بخلاف الكنية، فإنها لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم. (قوله: الدابة) بفتح الدال.

(قوله: أي: المدهنة) بضم الميم وسكون الدال وفتح الهاء لآلة مخصوصة، وهي

---

(١) أورد على تعريفه أنه يشمل بعض الأسماء نحو: محمد ومرة، وبعض الكنى نحو: أبي الخير وأبي جهل. فالحق في التقسيم أن يقال: إن ما وضع للذات أولاً فهو الاسم دل على مدح أو ذم أو لا، صدر بأب أو أمّ أو لا، وما وضع ثانيًا ودل على مدح أو ذم؛ فهو اللقب. فبينهما التباين. والكنية: ما صدر بأب أو أم سواء وضعت أولاً أو لا دلت أو لا، فتجامع كلاهما. [المولى المجاهدي].

....

حاشية حسن جوري

الإناء الذي جعل فيه الدهن. ثم اعلم أن ههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها، وهي أنه إذا اجتمع الاسم مع اللقب أوجب تقديم الاسم عليه، ولا يجوز العكس إلا في الشعر؛ لئلا يتوهم أن المراد من ذلك اللقب مسماه الأصلي. ثم إن كانا مفردين؛ فعند البصريين يجب إضافة الأول إلى الثاني، نحو: هذا سعيد كرز، أي: مسمى كرز، وعند الكوفيين يجوز الإتباع، وإن لم يكونا مفردين؛ فيتبع الثاني الأول في إعرابه بدلاً أو عطف بيان، ويقطع بالرفع أو النصب إن كان مجروراً، أو بالنصب فقط إن كان مرفوعاً، وبالرفع فقط إن كان منصوباً، نحو: مررت بعبد الله زين العابدين وهذا... إلخ، ورأيت... إلخ. وإذا اجتمع الكنية معه؛ فالحكم كذلك عند الأكثرين، أي: يقدم الكنية عليه، وأما عند الغير؛ فالأمر بالاختيار، ومقتضى التعليل المذكور صدق الأول، وكذب الثاني. وأما اجتمع الاسم والكنية؛ فأنت بالاختيار. لا إله إلا الله.

** ** **

[المعرب]

حاشية حسن جوري

لما استراحت قديمة قلم المصنف من كتابة الصنفين شرع في الثالث فقال: (المعرب) وهو اسم مكان من الإعراب الذي هو بمعنى إظهار المعاني؛ لأنه محله، أو بمعنى إزالة الفساد على أنه من عربت معدته إذا فسدت، فعلى هذا الهمزة للإزالة، وعلى الأول للتعدية؛ لأنه محل إزالة الالتباس عن بعض المعاني ببعض، أو اسم مفعول من: أعربت الكلمة أي: بينت حركتها، أو مصدر مبني، والنزاع الآتي ليس فيه باعتبار هذه المعاني؛ لأنه باعتبارها لا يوجد إلا بإجراء الإعراب على آخره، بل باعتبار المعنى الاصطلاحي، وهو ما يطلق عليه لفظ المعرب، وليس من الإعراب العرفي؛ لأن القياس معرب بكسر الراء، وإن كنت مختاراً لمذهب من جعل الإعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما حقق أي: المعرب الذي قسم من الاسم واللام في المعرب الذي هو قيد القسم الذي هو الاسم المعرب؛ لأن المعرب يطلق على الفعل أيضـًا، فليس بقسم؛ إذ القسم يجب أن يكون أخص من المقسم مطلقـًا، بل قيد قسم للطبيعة أو الخارجي، والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب؛ لأن المصنف بصدد ذكر أحوال الاسم وأقسامه، وكذا القول في المبني، إلا أنهما وضعا موضع قسمي الاسم مسامحة لظهور المراد، فصارا على القسمين، وهذا وجه ما قلنا: إن اللام ليست موصولة.

إن قيل: المضارع أيضـًا يختلف آخره باختلاف العوامل، فليكن التعريف له أيضـًا.

قلت: لا يصدق عليه التعريف؛ إذ المراد بالعامل هنا: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهو بهذا المعنى لا يوجد في المضارع، فليس له أيضـًا، وكذا لا يمكن كون التعريف له أيضـًا، ولو عمم العامل؛ لأنك قد تعلم أن هذا تفصيل للإجمال السابق، وما ذكر هناك محمول على لفظ الأصناف المضاف إلى ضمير الاسم كما عرفت، فالتعريف للاسم المعرب فقط، وأيضـًا تفسير الشارح يصرح بهذا، وأيضـًا تقسيم المعرب إلى المنصرف وغير المنصرف شاهد صدق لهذا؛ لأنهما لا يطلقان إلا على الاسم.

قوله: (المُعْرَبُ: مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ..

حاشية جامي جوري

(قوله: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العوامل) هذا بيان حقيقة المعرب، فيعترض بأن فيه دوراً؛ إذ بيان الحقيقة موقوف على ثبوت الاختلاف للمعرب، وثبوت الاختلاف للمعرب موقوف على إثبات الاختلاف له، وإثبات الاختلاف له موقوف على معرفة حقيقته؛ إذ لو لم يعلم حقيقة الشيء؛ لا يقدر أن يثبت له شيء، فبيان حقيقة الشيء موقوفة على معرفة حقيقته، والمعرفة لا يحصل إلا بذلك البيان، فيدور.

حاشية حسن جوري

(قال: ما) أي: اسم، أو الاسم الذي. (قال: يختلف آخره) أي: أحرف آخر ذلك الاسم ذاتاً بأن يتبدل ذلك الحرف بحرف آخر كما في المعرب بالحرف، وذلك التبدل الذاتي: إما حقيقي كما في الأسماء الستة، وإما حكمي كما في المثنى والمجموع وما ألحق بهما حالة النصب والجر، والمراد بالتبدل الحقيقي: تبدل ذات دل على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافية، وبتبدل الدال يتبدل الدلالة ضرورة، وبالتبدل الحكمي يتبدل دلالته المقصودة على أحد المعاني الثلاثة بالدلالة على آخر منها أو صفة أي: حالة شبيهة بالصفة، يعني: أنها ليست صفة حقيقة؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف، والمراد بالصفة هنا: الحركة، وهي ليست قائمة بالحرف، بل قائمة بما قام به الحرف كالتكلم، ووجه الشبه: أنها لا تكون بدون الحرف كما أن الصفة لا تكون بدون الموصوف، واختلاف صفة الآخر أعم من أن يكون حقيقياً كما في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، أو حكمياً كما في غير المنصرف والجمع بالألف والتاء حالتي النصب والجر، فإن ذات الحركة في الأولين يتبدل بذات آخر، وفي الأخيرين لا يتبدل، بل المتبدل دلالته المقصودة، وكل واحد من الاختلاف الذاتي الحقيقي والحكمي والصفتي الحقيقي والحكمي إما لفظي أو تقديري، فصارت الأقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين ـ وهما الاختلاف الذاتي والصفتي ـ في أربعة ـ وهي الحقيقي والحكمي واللفظ والتقديري ـ، وسيأتي إن شاء الله تعالى مثال كل منها.

بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ).

حاشية جامي جوري

وفيه نظر؛ إذ لا نسلم أن إثبات الاختلاف موقوف على معرفة الحقيقة، بل يجوز أن يثبت بتتبع كلام العرب، فإن من تتبع كلام العرب علم أن مثل زيد يختلف آخره، ومثل هؤلاء لا يختلف آخره، فأثبت الاختلاف للأول لا للثاني، وقد يقال: إن الغرض من معرفة الاسم المعرب: هو أن يعلم أنه يختلف آخره حتى يجعل آخره مختلفاً لبواقي كلام العرب، والغرض من الشيء يجب أن يكون متأخراً عنه مترتبًا عليه، فينبغي أن يعرف الاسم المعرب قبل معرفة الاختلاف الآخر الذي هو غرضه، ومعرفة الاسم المعرب لا يحصل إلا بمعرفة هذا الاختلاف؛ لأنه حده، فلزم تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف، وهو تقدم الشيء على نفسه، وهو باطل.

(قوله: ما يختلف آخره باختلاف العوامل) أي: من شأنه أن يختلف آخره باختلاف العوامل، والمراد: ما يختلف بالفعل باختلاف العوامل لو دخلت عليه العوامل المختلفة، فلا يرد: أن بعض الأسماء المعربة إذ ركب مع عامله ابتداء لا يختلف آخره لعدم اختلاف العوامل، فلا يصدق الحد عليه مع أنه معرب، أي: آخر الكلمة، أي: اختلاف الحرف الذي في آخر الكلمة، سواء كانت ذلك الاختلاف ذا ذاتًا كتبديل حرف بحرف كما في الأسماء الستة، وكذا في التثنية والجمع، فإنهما في حالتي النصب والجر تبدل الحرف فيهما، لكن حكمًا، أو صفة بأن تبدل صفة بصفة كما في المفرد المضاف والجمع المكسر المنصرف، وكما في غير المنصرف وجمع المؤنث السالم، فإنهما تبدل الصفة فيهما، لكن حكمًا.

(قوله: باختلاف العوامل) أي: بسبب اختلاف العوامل المختلفة في العمل عليه، فالمراد باختلاف العوامل: هو الاختلاف في العمل.

حاشية حسن جوري

(قال: باختلاف العوامل) أي: بسبب اختلاف العوامل الواردة عليه في العمل، سواء كان في الذات أيضًا أو لا؛ لئلا ينتقض بمثل: إن زيداً ضارب، وضربت زيداً، وأنا ضارب زيداً، والعوامل جمع عامل بمعنى ذات ثبت له العمل، لكن صير اسمًا في عرف النحاة

....

حاشية حسن جوري

لمعنيين: ما يوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة، وما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، والثاني هو المراد، ولذا جمع على فواعد، وإلا؛ فلا بد يجمع فاعل إذا كان مشتقًا ولم يكن بمعنى فاعلة، واسم على فواعل، بل المجموع عليه فاعل جامداً وفاعلة كذلك، أو صفة وفاعل صفة بمعنى فاعلة كحائض وطالق كما سيأتي في وسط الكتاب بعون الملك الوهاب.

إن قيل: لا وجود للاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل في اسم معرب مركب تركيبًا وجد معه عامله أولاً، نحو: جاءني زيد أو أبوه، فإن العوامل واحد، والرفع الذي هو سبب قريب لاختلاف الآخر كذلك، فالمسبب كذلك، فلا يصدق عليه تعريف المعرب مع أنه من أفراده، وكذا في المرة الثانية لا اختلاف للعوامل، فلا يجاب بما في الجامي وإن بلغ غاية التحقيق؛ لما في "الكافية" كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة؛ إذ لا يجوز التعريف بالخاصة الغير الشاملة كتعريف الإنسان بالكاتب بالفعل، بل يجاب بأن الاختلاف أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة، وإن كان على خلاف التبادر، أو بأن المراد بالاختلاف المفهوم من يختلف المعنى الذي يشتمل الانتقال الذي مبدؤه حال كائنة قبل التركيب إلى حال من الأحوال الثلاثة، وما مبدؤه أحد منها إلى آخر منها، وبالاختلاف الثاني الوجود، فالتعبير به للمشاكلة، وبالعوامل العامل؛ لأن اللام أبطل الجمعية لما قالوا: إن اللام الداخلة على الجمع للعهد، فإن لم يوجد معهود؛ فللاستغراق، فإن تعذر الاستغراق؛ فذلك الجمع مجاز عن الجنس، وليس على معنى الجمعية، وفي كل من الجوابين نظر، وقد مر ما في الأول، وأما ما في الثاني؛ فهو أن المتبادر من قوله: ما يختلف آخره: اتصاف ذلك الاسم بذلك الاختلاف بعد صيرورته معربًا، وأن الاختلاف ليس بمعنى الوجود إلا مجازاً، وهو مهروب عنه في التعاريف، وأن إضافة الاختلاف إلى العوامل تدل على اعتبار الجمعية لا الجنسية، فالأول أولى؛ لقلة النظر فيه.

....

حاشية حسن جوري

لا يقال: تقييد العوامل بالورود على الاسم يخرج عامل المبتدأ والخبر؛ لأن الورود لحوق بالآخر أو الأول، وذا لا يتصور في المعنوي؛ لأن ذلك التقييد بالنظر إلى المعنوي بطريق التغليب.

ثم اعلم أن العلامة الزمخشري جعل الأسماء المعدودة التي لم تناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب بمبني الأصل، نحو: زيد عمرو معربة، وتبعه المصنف، فاكتفيا في وجود المعرب في الاسم أي: في إطلاق لفظ المعرب عليه بمجرد القابلية بأن لا يكون مبني الأصل، ولا مناسباً له، وقولنا: في وجود المعرب في الاسم إشارة إلى أنهما ما أخذا هذا في مفهوم المعرب؛ لأنهما عرفاه بما سبق، بل أخذاه في كون الاسم معرباً. وأما الشيخ ابن الحاجب؛ فجعلها مبنية، فاعتبر مع القابلية: وجود جميع الأسباب.

ثم اعلم أن تعريف المعرب بهذا التعريف باطل؛ إذ الغرض من معرفة النحو: أن يعرف بها أحوال أواخر الكلم من لم يعرفها بالسماع منهم بأن يجعل التعريف مرآة للجزئيات، فيحصرها، ويحمل عليها المفهوم المعرف الموضوع للمسألة، فيحصل الصغرى السهلة، ويضمها مع المسألة، وهي الكبرى، فيحصل قياس منتج للحكم الجزئي، نحو: زيد فاعل، والفاعل مرفوع، فينتج: زيد مرفوع، فالغرض من معرفة المعرب: أن يعرب به ذلك الغير العارف أن ماصدقه مما يختلف آخره ليجعل آخره مختلفاً، فيطابق كلامهم، فثبت أن الاختلاف علة غائية لمعرفة المعرب، وهي مؤخرة عن المعلول خارجاً، وإن كانت متقدمة عنه ذهناً، فمعرفته مؤخرة عن معرفته، فلو جعل هذا الاختلاف الذي معرفته علة غائية لمعرفة المعرب تعريفاً له؛ يلزم تقدم الشيء على نفسه؛ لأن معرفة المعرب بالفتح مسبوقة بمعرفة التعريف، فالصواب في التعريف أن يقال: جزء مركب لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب بمبني بالأصل، ويجعل هذا التعريف من جملة أحكامه كما فعل الشيخ ابن الحاجب، وقد قيل في تقرير هذا الإيراد: إنه لو جعل هذا

....

حاشية حسن جوري

تعريفاً له يلزم، واستدل قائله بأن معرفة الاختلاف لا يمكن بدون ثبوته، وثبوته لا يمكن بدون إثباته، وإثباته لا يمكن بدون معرفة المعرب، فجعل الاختلاف تعريفاً للمعرب موجب للدور، وأجاب عنه: بأنا لا نسلم أن إثبات الاختلاف موقوف على معرفة المعرب؛ إذ يمكن أن يثبت الاختلاف بلا معرفة المعرب، فإن من تتبع العرب؛ علم أن مثل: زيد مختلف الآخر، وهؤلاء غير مختلف الآخر، والحاصل: أن هذا التعريف لمن علم أن الأسماء منها ما يختلف آخره ومنها ما لا يختلف آخره، ولكن ما علم أن لفظ المعرب لأيهما وضع، فلا توقف للتعريف على المعرف، وإن ثبت العكس، فلا دور. واعترض عليه: بأنه ليس في نفس التعريف فساد، وإن لوحظ بالنظر إلى غير التتبع، بل في المقصود منه كما أشرنا إليه سابقاً؛ لأنه تعريف بالخارج المحمول، ولا يتوقف تصوره على تصور المعرف، والمتوقف على تصور المعرب إنما هو التصديق بوجود الاختلاف في الأفراد بالنظر إلى غير المتتبع، لا تصور الاختلاف، والمتوقف عليه للمعرف بالفتح إنما هو تصور الاختلاف؛ إذ لا تصديق في التعاريف؛ لأنه لا يرد إلا على النسبة الحكمية، ولا نسبة فيها؛ لأنها ليست إلا تصويراً لماهية المعرف كما قرر في محله.

والحاصل: منع قوله: معرفة الاختلاف لا يمكن بدون ثبوته؛ لأن المعرفة هنا بمعنى التصور لا التصديق كما عرفت، والمتوقف على الثبوت الثاني لا الأول. خلاصة الكلام: إن تعريف المعرب بهذا فاسد، سواء كان بالنسبة إلى المتتبع أو غيره؛ لأن الغرض من معرفة المعرب: أن يعلم المعرب بوجه يتعدى بسبب ذلك الوجه أحكامه إلى الجزئيات بأن يصدق تعريفه على تلك الجزئيات، وكذا الغرض من تعريفات موضوعات المسائل، والاختلاف من جملة أحكام المعرب كالانصراف وعدمه وغير ذلك التي هي مطلوبة في النحو، فتعريفه به باطل بالنظر إلى ترتيب المقصود منه عليه مطلقاً، ومنشأ وقوع الجمهور على ذلك التعريف أمران:

أي: ومن أصناف الاسم: الْمُعْرَبُ. وَحَدُّهُ ما ذكره المصنف. فقولُه: (ما يختلف آخره) شاملٌ لـ(مِنْ) في قولك: أخذتُ مِنْ زيدٍ، وأخذتُ مِنَ الحسن، وأخذتُ مِنِ ابْنك. وقولُه: (باختلاف العوامل) يُخرِجه، فإنه يختلف آخرُهُ لا باختلاف العوامل.

وإنما قال: (ما يختلف آخره) إشارةً إلى أنَّ اختلافَ غير الآخر، كاختلاف الراء في قولك: جاءني امرُؤٌ، ورأيتُ امرَءاً، ومررتُ بامرِئٍ؛ لا يكون باختلاف العوامل.

حاشية حسن جوري

أحدهما: لفظ المعرب؛ لأن المعرب يستلزم الإعراب، والإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، فيوهم أن المعرب ما... إلخ، أو ما هو سبب قريب وآلة لذلك، فيوهم أيضـاً أن المعرب ما... إلخ؛ لأن ما هو لازم له آلة الاختلاف، والآخر وجود الاختلاف وما به الاختلاف بالفعل في أكثر أفراده، فزعموا أن ذلك حقيقته العرفية، ولم يعرفوا أن هذا من عوارضه المفارقة.

(قوله: لمِنْ... إلخ) فيه: أنه لا يشمل لهذا؛ لأن الجنس الذي هو ما واقع على الاسم لا الكلمة كما أسبقناه، ولا يدعى العموم له رداً على تفسيرنا؛ لأنه على تقدير عمومه يدخل المضارع في الحد، ولا قيد يخرجه إلا إذا خصص العامل مع أنه ليس من المعرف كما ثبت، فيلزم عدوى بين التعريف ومعرفه مع أنهم قالوا: اختصاص ما الواقع في التعاريف سنة مؤكدة، ومن رزقه الله نصره لا يقيس هذا على ما في حواشي الجامي نصرة لهذا الشارح، وإن بلغ غاية التحقيق؛ لما في "الكافية".

(قوله: من زيد) بسكون النون في هذا، وفتحها في الثاني، وكسرها في الثالث، لكن لا اختلاف في العوامل، بل لدفع التقاء الساكنين.

(قوله: وإنما قال: ما يختلف آخره) أي: ما قال: هذا المجموع بدون نقص جزء آخره إلا للإشارة.

قوله: (وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ) أي: والمعربُ على نوعين: أحدهما: (مُنْصَرِفٌ: وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ وَالتَّنْوِينُ) نحو: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ.

حاشية حسن جوري

(قوله: أي: والمعرب) أي: والمعرب المأخوذ بلا شرط وجوده في فرد أو الأفراد، وأيضًا بلا شرط عدم وجوده.

(قال: منصرف) وهو في اللغة: اسم فاعل من الصرف، وهو الفصل والزيادة، وإنما سمي الاصطلاحي منصرفًا؛ لاشتماله على شيء زائد على الإعراب، وهو تنوين التمكن الذي هو علامة المنصرف، أو لاتصافه بزيادة تمكن وتقوية في الاسمية حيث لم يشبه الفعل، ولم يمنع منه شيء مما منع من الفعل، ولذا يقال له: الأمكن، أي: الأقوى في الاسمية من غيره. وقيل: المنصرف من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين، وهو صوت؛ لأنه حرف، وقد عرف بعض الحرف: بأنه صوت يعتمد على مخرج. وقيل: من الصرف بمعنى الخلوص؛ لأنه خالص عن شبه الفعل. وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع؛ لأنه رجع عن شبه الفعل، وتسميته غير المنصرف غير المنصرف لتعريفه عن كل من ذلك.

(قال: ما يدخله) أي: اسم يدخل على ذلك الاسم.

(قال: الرفع) اعلم أن الحركات الثلاث تسمى: ضمة وفتحة وكسرة بنائية كانت أو غيرها، لكنها إذا ذكرت بلا قرينة يراد بها الغير الإعرابية بنائية كانت كحركات المبنيات أو غيرها كحركات الأوائل والأوساط، فإنها لا تسمى إعرابية ولا بنائية، ولا تسمى بتلك الأسماء حروف الإعراب أصلاً، وأما الرفع والنصب والجر؛ فتسمى بها الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية، فبين هذه الأسامي والأسامي السابقة عموم من وجه؛ لاجتماعها في الحركات الإعرابية، وافتراق الثلاثة الأخيرة في الحروف الإعرابية، والثلاثة السابقة في الحركات البنائية وحركات الأوائل والأوساط.

(وَ) الثاني: (غَيْرُ مُنْصَرِفٍ: وَهُوَ الَّذِي مُنِعَ الجَرُّ وَالتَّنْوِينُ عَنْهُ) ....

حاشية حسن جوري

وأما الضم والفتح والكسر؛ فخاص بالحركات البنائية، فهي أخص مطلقاً من الثلاث الأول، ومباينة للثلاث الأخيرة. وأما عند الكوفيين؛ فالكل للكل. ثم سميت هذه الحركات بهذه الأسامي؛ لحصول الأول بضم الشفتين، ويتبعه رفعهما عن مكانهما الذي كانا فيه سابقاً، وحصول الثانية بفتح الضم، ويتبعه نصبه، فثبت أن الرفع والنصب تابعان للضم والفتح، كما أن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة، فظهر وجه تسمية الحركة الإعرابية بالرفع والنصب، والبنائية بالضم والفتح، وحصول الثالث بجر الفك الأسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط إلى الأسفل، فسمي الحركة الإعرابية: جراً وخفضاً، والبنائية: كسراً؛ لأن الأول أظهر في الدلالة على المعنى الذي قصد من صورة الفم، وأما الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى عدم التحرك، والأول يكون بالقاطع، وهو الجازم، فلذا سمي الإعرابي به، والبنائي بالأخيرين، فظهر أن المراد بقولهم: هذا الحرف مفتوح: فتح الفم عند النطق به، وكذا في المضموم والمكسور والمطبق والمستعلي، فإسناد المشتق إلى ضمير الحرف مجازي من قبيل إسناد معنى الفعل إلى ظرفه المجازي. ثم المراد من الرفع والنصب والجر: المعاني الاصطلاحية السابقة كما هو المتبادر إلى الفهم، فمميزه عن غير المنصرف إنما هو بعض التنوينات، والجر بكسرة، نحو: زيد، والمراد بالجر: الحركة المخصوصة بحالة الجر ككسرة زيد، لا أعم منها؛ لأن المشتركة بين حالة النصب والجر لا تمنع عن غير المنصرف أيضاً على الصحيح، ومن التنوين: تنوين التمكن؛ لأن سائر الأقسام غير ممنوع عن غير المنصرف.

(**قال: منع الجر**) أي: بعض علامات الجر، وهو الكسر المخصوص بحال الجر.

(**قال: والتنوين**) أي: بعض التنوينات، وهو تنوين التمكن، أو المعنى: ما منع عنه الكسرة التي هي علامة الجر فقط، وتنوين التمكن. ثم المراد بالتنوين في تعريف المنصرف أعم من التنوين الحقيقي وما يفيد مفاده من التمكن كنون التثنية وشبهه ونون الجمع وشبهه

لمشابهته الفعلَ من جهتين؛ لأن في الفعل فرعيَّتين كما في كلِّ اسمٍ غيرِ منصرفٍ علَّتان، كلُّ علَّةٍ منهما فرعٌ لشيءٍ، وإحدى فرعيتي الفعل: أنه مشتقٌّ من الاسم، والأخرى: أنه في الإفادة مُحتاجٌ إلى الاسم، والاسمُ لا يحتاج إليه في الإفادة، فلما شَابَهَ الفعلَ من جهتين؛ مُنِعَ عنه ما مُنِعَ عن الفعل، وهو الجرُّ والتنوينُ.

حاشية حسن جوري

والإضافة والألف واللام. والحاصل: ما هو علامة التمكن، وبقول المصنف الآتي: ويفتح في موضع الجر: أنه يفتح في موضع الجر؛ إذ الإعراب بالحركة، فالمعرب بالحروف إن لم يجد فيه علتان أو وجد ولكن دخله إحدى الخاصتين؛ فمنصرف، وإلا؛ فغير منصرف، وبما سبق انحصر المقسم في القسمين، وارتفع الغبار على التقسيم.

ولنا أن نقول: ليس الحصر مراده، بل مراده: أن له قسماً يسمى بهذا، وآخر يسمى بذاك، وثالثاً ليس هذا ولا ذاك، وهو المعرب بالحروف، فيتفصى عن التكليف.

ولك أن تقول: المراد: أن المنصرف: ما يدخله الضمة والفتحة والكسرة أو ما يقوم مقامها، وغير المنصرف: ما منعت الكسرة والتنوين عنه.

(**قوله: لمشابهته الفعل**) من إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول الفعل علة المنع.

(**قوله: لأن... إلخ**) علة لمشابهته، والأحسن أن يقول: لأن فيه علتين... إلخ، كما أن في كل فعل فرعيتين. فاعرف.

(**قوله: لشيء آخر**) تبين هذا في بحث الإسناد، فلا يلزم في التعليل جهالة.

(**قوله: من الاسم**) ومن الواضح: أن المشتق فرع المشتق منه لترتبه منه.

(**قوله: والاسم لا يحتاج إليه**) والمحتاج فرع المحتاج إليه.

(**قوله: منع عنه ما... إلخ**) أي: بعض ما على حذف المضاف، وإلا؛ فيفيد أن يمنع عن غير المنصرف الكسر المخصوص بحالة الجر، وتنوين التمكن كما سبق.

(وَيُفْتَحُ) غيرُ المنصرف (فِي مَوْضِعِ الجَرِّ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ) فيقال: جاءني أحمدُ، ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ.

قولُه: (إِلَّا) استثناءٌ من قوله: (منع الجر عنه)، أي: وغيرُ المنصرف هو الذي مُنِعَ الجرُّ عنه، إلا (إِذَا أُضِيفَ) غيرُ المنصرف إِلَى شَيْءٍ، (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ، أَوْ عُرِّفَ) غيرُ المنصرف (بِاللَّامِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالأَحْمَرِ) فإنه لا يمنع الجرُّ عنه، ويُكْسَرُ في موضع الجرّ؛ لأنه لما دخل عليه ما هو من خواصِّ الاسم - أعني: اللامَ والإضافةَ - أخرجه عن مشابهة الفعل، فيُكْسَرُ في موضع الجر.

حاشية حسن جوري

(قال: ويفتح) ولم يقل: وينصب وإن كان النصب مستعملاً في المعربات، والفتح في المبنيات كما مر؛ لأن النصب لا يكون إلا في المفعول، فيصير المعنى هكذا: ويجعل مفعولاً في موضع الجر، ولا معنى لهذا.

(قال: إلا... إلخ) مستثنى مفرغ من كل زمان المحذوف بعد ويفتح على مذهب البصريين، فيكون إذا يفتح، وبعد منع على مذهب الكوفيين، فيكون إذا ظرفاً له، فلا معنى لقول الشارح: استثناء من قوله: منع الجر، وغاية ما يمكن في إصلاحه أن يقال: معناه: استثناء من محذوف متعلق بمنع، فلا وجه لذكر الأول الضعيف، وترك غير الضعيف.

(قال: بالأحمر) كأن قبل اللام غير منصرف لوزن الفعل والوصفية. ثم اعلم أن في هذه الأسماء خلافاً، فذهب بعضهم إلى أنها منصرف؛ لأنها بسبب دخول الحرف أو الإضافة ضعفت مشابهتها بالفعل، فانتفى سبب عدم انصرافها، فدخلت عليها الكسرة دون التنوين؛ لأنها لا يجامعها، ومنهم المصنف حيث عرف المنصرف بما يدخله... إلخ، وغير المنصرف بما منع الجر والتنوين عنه، وبعضهم إلى أنها غير منصرف، لكن سقوط الكسر عندهم تابع لسقوط التنوين، فلما امتنع وجود المتبوع في هذه الأسماء بسبب اللام أو الإضافة؛ امتنع سقوطه، فامتنع سقوط تابعه، وهو الكسر، أو فلما ضعفت مشابهته بالفعل لم يمنع منه إلا بعض مما منع منه قبل، وهو التنوين، وهذا الرأي هو الظاهر من قول المصنف: وبفتح... إلخ

[الإِعْرَابُ]

قوله: (الإِعْرَابُ: اخْتِلَافُ آخِرِ الكَلِمَةِ بِاخْتِلَافِ العَوَامِلِ)..................

حاشية حسن جوري

إلا... إلخ، وبعضهم قالوا: إن كانت العلتان باقيتين؛ فغير منصرف، وإن لم يمنع عنه الجر؛ لضعف المشابهة، نحو: مررت بالأحمر والأحمد، وإلا، فإن انتفيا أو انتفى أحدهما؛ فمنصرف، نحو: مررت بأحدكم، فإن العلمية لا تجامع الإضافة، وإن كانت تجامع اللام في بعض المواضع، وهو موضع كون العلم مصدراً أو صفة للمح إلى المعنى الأصلي، وهذا المذهب هو الحق، ويمكن حمل مذهب المصنف عليه بأن يجعل قوله: إلا إذا... إلخ من تمام الحد. فليتأمل لما خلا قلبنا عن تقرير ما حفظناه لتحقيق المعرب، فقد بلغنا أوان الشروع في تحقيق ما يعرضه، وهو الإعراب فنقول:

(**قال المصنف: الإعراب**) وأخره عن المعرب لما أشرنا إليه، وقالوا: وإنما جعل مطلق الإعراب في جانب الآخر؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته، فالأنسب أن يكون الدال عليها متأخراً عن الدال عليه، وأقول: فالأنسب أن يكون البحث عن الدال عليها أيضاً متأخراً عن البحث عن الدال عليه.

(**قال: اختلاف... إلخ**) إن قيل: لا وجود لاختلاف الآخر ولا للعوامل في اسم ركب أولاً تركيباً يتحقق معه عامله، كزيد في: قام زيد، فلا يصدق عليه الحد مع أنه من أفراد المحدود. قلت: الاختلاف الأول أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة، أو المراد به: الانتقال من السكون إلى الحركة، أو من الحرف إلى الحرف، أو من عدم الدلالة عليها كما في الأسماء الستة في التركيب الأول في الصورة الثانية الأخيرة، والثاني والثالث في الأولى من كونه علامة لأمر إلى كونه علامة لأمرين كألف المثنى والجمع، فإنها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع، وبعد التركيب لهما وللفاعلية، ومن علامة إلى علامة كيائي التثنية والجمع، كذا في الغفورية، وبالاختلاف الثاني الوجود، وبالعوامل؛ لأن اللام أبطل الجمعية، وقد مر تفصيل السؤال والجواب.

وهو الضَمَّةُ والفتحةُ والكسرةُ، أو ما يقوم مقامها، وهو الواوُ والألفُ والياءُ.

حاشية جامي جوري

(**قوله: وهو الضمة والفتحة والكسرة**) هذه الثلاثة تستعمل في الحركات البنائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلة، وأما النصب والرفع والجر؛ فمختصة بالحركات والحروف الإعرابية. ثم الظاهر أن قوله: (وهو الضمة) تفسير للأصناف، ويرد عليه: أن الاختلاف ليس نفس الضمة والفتحة والكسرة، بل الاختلاف بشيء يحصل بسبب توارد الضمة والفتحة والكسرة على الكلمة، ولعل الشارح فسر الاختلاف بذلك إشارة إلى أن الموضع عنده هو أن الإعراب ما به الاختلاف في إلى نفس الاختلاف، أو تسهيلاً للمبتدئين، فإن الاختلاف أمر يكاد أن يتصرف على المبتدئين، بخلاف الضمة والفتحة والكسرة، فإنه ليس كذلك.

واعلم أن في الإعراب مذهبين: أحدهما ما ذكره المصنف: وهو أن الإعراب نفس الاختلاف. والثاني: الإعراب ما به يختلف آخر الاسم، وهو الضمة والفتحة والكسرة، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب، ورجح ابن الحاجب مذهبه بوجهين:

أحدهما: أن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج، وما به الاختلاف موجود في الخارج أولى بأن يجعل علامة. وأجيب عنه بأنا لا نسلم أن الاختلاف ليس موجوداً في الخارج، كيف لا يكونه موجوداً وهو محسوساً بحس السمع؟

حاشية حسن جوري

وحيث جعل وجود العامل سبباً للاختلاف خرج عن حد الإعراب: الاختلاف الحاصل بنحو حركة: غلامي وحركة ما قبل ياء النسبة نحو: بغدادي وما قبل ألف التثنية وواو الجمع وتاء التأنيث، فإن الأول انتقل آخره قبل التركيب مع العامل من السكون إلى الكسرة، وبعده من الإعراب اللفظي الذي استحقه بسبب العامل إلى الكسرة، وكلاً من الانتقالين ليس بسبب، بل بمجاورة الياء، وكذا: بغدادي، إلا أن الإعراب الذي استحقه انتقل من الياء، بخلاف الأول، وكذا البواقي، فتعمق، وكذا خرج اختلاف منو منا مني؛ لأن المراد بوجوده: وجوده في المختلف، وخرج بلفظ الآخر: اختلاف راء: امرئ.

....

حاشية جامي جوري

الوجه الثاني: الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف إلى غيره، فلو كان الإعراب هو الاختلاف؛ يلزم أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب أولاً؛ إذ ليس فيه عدول من حركة إلى غيره. وأجيب بأن الاختلاف وهو مطلق الانتقال سواء كان في حركة أو من سكون إلى حركة، فالاسم الذي ركب مع عامله ابتدأ بوجه فيه الاختلاف فيه بالمعنى الثاني، ولئن سلمنا أن الاختلاف ما ذكره؛ فلا نسلم عدمه في أول التركيب؛ لأن هذا الاختلاف أعم من الفعل القوة، والثاني موجود فيه، وأنت تعلم أن الألفاظ المستعملة في التعارض يجب حملها على معانيها المتبادرة، والمتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بالفعل لا بالقوة، فلا يصح الجواب التسليم، ورجح أيضاً مذهب ابن الحاج بوجوه:

الأول: أن ليس في الاسم الذي ركب مع عامله ابتداء اختلاف العوامل، مع أن القائل بأن الإعراب هو الاختلاف أخذ في تعريفه اختلاف العوامل. وأجيب: بأن اللام يبطل معنى الجمعية كما هو المقرر في الأصول، فالعوامل في قوة العامل، والاختلاف بمعنى الموجود، فيكون المعنى: الإعراب اختلاف الآخر بوجود العامل، ولا يخفى عليك هذا الجواب؛ إذ لم يجئ الاختلاف بمعنى الوجود، فاستعماله فيه مجاز، والتعريفات يجب أن يحترز فيها عن المجازات.

الثاني: أن الإعراب ثلاثة بإجماعهم مع أن الاختلاف أمر واحد، فلا يكون الإعراب اختلافاً. وأجيب: بأن الاختلاف أمور ثلاثة: انتقال من السكون إلى الضمة، ومن الضمة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

الثالث: أن الإعراب ما يوضح المعاني، ويؤيد فساد الالتباس، والموضح ومزيد الفساد بالذات هو الحركات والحروف.

الرابع: أقول: لو قطعنا عن الأقاويل المذكورة، وقلنا بأن كلاً من التفسيرين يصح أن يكون تفسير للإعراب، فظهر أن التفسير بما به الاختلاف أولى؛ لأن ما به الاختلاف سبب،

....

حاشية جامي جوري

ووجه السبب أقوى، فجعله علامة أولى، هذا قال الشيخ الرضي: الظاهر في اصطلاح النحاة: أن الإعراب هو الاختلاف؛ إذ البناء ضد الإعراب، مع أن البناء عدم الاختلاف حتى يحصل التقابل بين الإعراب والبناء.

وأجيب عن هذا بأن التقابل بين عدم الاختلاف الذي هو البناء وبين سبب الاختلاف من حيث هو سبب الاختلاف الذي هو إعراب حاصل في الجملة، وذلك كاف في جعلها متقابلين، وإنما أطنبت الكلام في هذا المقام، فإن البيان الكيفية مما لا تجده في غير هذا المقام.

تم الكتاب المسمى باسم مصنفه مولانا جامي بعون ملك الهادي من يد الحقير الفقير السيد محمد البرزنجي الشوكيري، اللهم اغفر له ولوالديه يوم يقوم الحساب في يوم الأربعاء في مدرسة مولانا وأولانا خادم شيخ جلال الدين المسمى بتربة سيدنا، اللهم اغفر له ولولديه آمين، بجاه سيد المرسلين في سنة......... من الهجرة النبوية.

تمت

**   **   **

قوله: (**وَاخْتِلَافُ الآخِرِ إِمَّا بِالحَرَكَاتِ... إلى آخره**).

اعلم أنَّ الإعرابَ بالتَّقسيم العقلي ينقسمُ على ثمانية أقسامٍ:

الأولُ: أن يكون الإعرابُ بتمام الحركات اللفظيَّة.

والثاني: أن يكون ببعض الحركات اللفظية.

والثالثُ: أن يكون بتمام الحروف اللفظية.

والرابعُ: أن يكون ببعض الحروف اللفظيَّة.

والخامسُ: أن يكون بتمام الحركات التقديريَّة.

والسادسُ: أن يكون ببعض الحركات التقديريَّة.

والسابعُ: أن يكون بتمام الحروف التقديريَّة.

والثامنُ: أن يكون ببعض الحروف التقديريَّة.

حاشية حسن جوري

(**قوله: بالتقسيم العقلي**) أشار بهذا إلى أن الإعراب ليس له ثمانية أقسام بحسب الخارج، بل بتجويز العقل، ويأتي منا إن شاء الله تعالى ما يهدم أساسه. فمثال الأول كما في زيد، والثاني كما في أحمد، والثالث كما في أبوك، والرابع كما في المثنى، والخامس كما في فتى أو غلامي، والسادس كما في حبلى، والسابع كما في أبو القوم، والثامن كما في مسلمي رفعـًا.

(**قوله: بتمام الحركات اللفظية**) من قبيل نسبة الخاص إلى العام، كما في: زيد إنسي بناء على أن الحركة لفظ كما عرف الشارح اللفظ بأنه صوت يعتمد على المخارج. وأما على رأي من زاد على هذا التعريف: من حرف فصاعداً؛ فلا يمكن ما قلنا.

لو قيل الكلام السابق يدل على أن سبب الاختلاف العامل، وما هنا يدل على أن سببه الحركات والحروف. قلت: نعم، كل من العوامل والحركات والحروف سبب، إلا أن العوامل سبب بعيد، والحركات والحروف سبب قريب.

ولم يَجِئْ في كلام العرب من هذه الأقسام الثمانيَّة إلا سِتَّةُ أقسامٍ، وأما القسمُ السابعُ والثامنُ؛ فليسا فيه(١).

وفيما ذكره ابنُ الحَاجِبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من قوله: ونحو: مُسْلِمِيَّ رفعًا نظرٌ؛ لأنَّ الياءَ الأولى فيه عِوَضٌ عن الواو(٢)، وكلُّ ما كان عِوَضُه مذكوراً؛ يكون لفظًا لا تقديراً؛ لأن العِوَضَ كالمعوَّض عنه، ويدلُّ على ما ذكرنا: عدمُ التفات صاحب "المُفَصَّل" إلى ذِكْره.

حاشية حسن جوري

(قوله: **لفظًا لا تقديراً**) نصب على التميز، أي: اختلاف لفظ آخرها، أيَ: صورتها، أو تقديرها، أي: اختلاف آخرها بحسب التقدير، سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر كما في: مسلمي، أو تقديره: وتقدير صفته كما في: عصا وقاضي، أو تقدير صفته فقط كما في: حبلى وغلامي، أو على المصدرية، أي: اختلاف لفظ أو تقدير أي: منسوبًا إلى الصورة، أو التقدير: أو اختلافًا ملفوظًا أو مقدراً بحسب لسبيله وسببه، كذا حقق عند الرجال، والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون ذاتًا أو صفة، وكل من الأربعة أعم من أن حقيقة أو حكمًا، فالأقسام ثمانية كما مر، وتركنا من احتمال كونه تفصيلاً للعوامل؛ إذ العوامل لا تنحصر في اللفظي والتقديري بناء على كون المقدر بمعنى المحذوف لفظًا كما ه والشائع؛ إذ بعض العامل معنوي مع أن المقصود في التعريف: اختلاف الآخر لفظًا أو تقديراً بسبب العامل، لا كون العامل ملفوظًا أو مقدراً.

ثم اعلم أن تعريف الإعراب بهذا ما ذهب إليه الزمخشري، وتبعه المصنف، وأما عند ابن الحاجب؛ فهو: ما اختلف آخر المعرب به كما يشير الشارح إلى مذهبه بقوله:

(١) فيه أن هذا أبو القاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم من القسم السابع، كما أن هذا صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من الثامن. المجاهدي بتصرف.

(٢) والمختار وفاقًا لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم. الخضري على ابن عقيل.

....

حاشية حسن جوري

(وهو الضمير... إلخ) قالوا: وفي قوله: وهو بمعنى أو، أو كان في نسخة: أو، والناسخ أسقط الألف، وهو راجع إلى الإعراب. ويمكن لنا في المقام توجيهات، ولكن الذي يليق بالقبول ما تلونا كما لا يخفى عند الفحول العقول، وعدم تكلم الشارح من الجزم والنون إشارة إلى أن المراد بالإعراب: إعراب الأسماء، وهو كذلك؛ لأن البحث فيها، فالمراد بالعوامل: عوامل الاسم، ولكن الظاهر من قول المصنف: آخر الكلمة: أن يكون المراد: مطلق الإعراب، وإلا؛ فالظاهر أن يقول: آخر الاسم، إلا أن يقال: أراد بالكلمة الاسم بذكر العام وإرادة الخاص، والمجرئ على المجاز في التعريف قوة القرينة، فإن كون البحث عن الاسم ينادي على تلك الإرادة، وذكر دليل الفريقين يطول.

ثم الغرض من وضع الإعراب: الدلالة على المعاني المعتورة على المعرب.

قد تم تسويد هذه الحاشية للفاضل المحقق والحبر المدقق السيد حسن الجوري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ولنا بحرمة سيد المرسلين، والحمد لله رب العالمين[1].

تمت

** ** **

(١) ها هنا تنتهي حاشيتا الكتاب، ومن ثم نتابع فقط في كتاب المغني.

فقولُه: (واختلاف الآخر إما بالحركات) إشارةٌ إلى القسم الأول، أي: إمّا بتمام الحركات اللفظيَّة، وذلك في المفرد المنصرف، (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ) وفي الجمع المكسَّر المنصرف، نحو: جاءني رجالٌ، ورأيتُ رجالاً، ومررتُ برجالٍ.

والجمعُ المكسَّرُ: هو الذي يتكسَّرُ فيه بناءُ الواحد كما سيجيء، بخلاف المصحَّح: وهو الذي لا يتكسَّرُ فيه بناءُ الواحد كمسلمون ومسلماتٍ، وهو السَّالِمُ أيضاً[1].

وأما القسمُ الثاني ـ وهو أن يكون الإعرابُ فيه ببعض الحركات اللفظيَّة ـ؛ ففي غير المنصرف كما أشار إليه المصنِّفُ بقوله: (ويفتح في موضع الجر)، وفي جمع المؤنَّث السَّالم كما سيشير إليه.

قوله: (وَإِمَّا بتَمامِ بِالحُرُوفِ) إشارةٌ إلى القسم الثالث، أي: واختلافُ الآخر إما بتمام الحروف اللفظيَّة، وهو أن يكون بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً.

(وَذَلِكَ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) بثلاثةِ شرائطَ[2]:

الأولُ: أن تكون (مُضَافَةً[3]) لأنها لو كانت غيرَ مضافةٍ؛ كان إعرابُها بتمام الحركات اللفظيَّة، نحو: جاءني أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ.

---

(١) الظاهر تفسير المكسر هنا بـ: ما لم يكن ملحقاً بآخره واو ونون ولا ألف وتاء والمصحح بـ: ما ألحق بآخره واو ونون أو ألف وتاء. [المجاهدي].

(٢) ويشترط فيها أيضاً أن تكون مفردة أيضاً.

(٣) **(قوله: أن تكون مضافة)** أورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما لازمان للإضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا ما عداهما. [المولى المجاهدي].

والثاني: أن تكون مضافةً (**إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**) لأنها لو كانت مضافةً إلى ياء المتكلِّم؛ كان إعرابُها بتمام الحركات التقديريَّة، نحو: جاءني أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي.

والثالث: أن تكون مُكَبَّرَةً؛ لأنها لو كانت مصغَّرةً؛ كان إعرابُها بتمام الحركات اللفظيَّة، نحو: جاءني أُبَيُّكَ، ورأيتُ أُبَيَّكَ، ومررتُ بأُبَيِّكَ. وإنما عُلِمَ هذا الشرطُ الثالثُ من ذكرها مكبَّرةً.

(**وَهِيَ: أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا وَهَنُوهَا وَفُوهُ وَذُو مَالٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي أَبُوهُ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي**) نحو: هذا فوهُ، ورأيتُ فاهُ، ومررتُ بفيه.

وحَمُو المرأة: ذو قرابةِ زوجها، مثل الأب والأخ.

وهنوه، أي: شَيْئُه، قال الجوهريُّ في "الصحاح": هَنٌ على وزن أَخٍ: كلمةُ كنايةٍ، ومعناها: الشيءُ، وأصله: هَنُوٌ، وفي الحديث: «**مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ؛ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا**»[1] أي: ولا تقولوا له بالكناية، بل قولوا له: اعضض بأيْرِ أبيك.

قوله: (**وَإِمَّا بِبَعْضِ الحُرُوفِ، وَذَلِكَ فِي: كِلَا**)[2] إشارةٌ إلى القسم الرابع، وهو عطفٌ على قوله: (في الأسماء الستة)، أي: واختلافُ الآخر إما ببعض الحروف

(١) أخرجه أحمد (٢١٢٣٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٦٣)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٩٧٦)، والطبراني في "الكبير" (٥٣٢)، والبغوي (٣٥٤١) من حديث أُبَي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث حسن.

(٢) (**قول المصنف: وذلك في كلا**) أي: وكلتا والأولى تأخير ذكرها عن ذكر المثنى لأنها من ملحقاته وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة وقيل ان الألف لام الكلمة كما كانت في كلا والتاء للتأنيث وفيهما أقوال أخر فليحرر وليراجع. [المولى المجاهدي].

اللفظية، وذلك في: كِلَا (**مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ**) بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، (**نَحْوُ: جَاءَنِي كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا**).

وإنما قَيَّدَ: (كِلَا) بقوله: (مضافًا إلى مضمرٍ)؛ لأنه لم يُستعملْ غيرَ مضافٍ، ولو كان مضافًا إلى مظهرٍ، نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين؛ كان إعرابُهُ بتمام الحركات التقديريَّة؛ لأن في آخره ألفًا[1] كما في: عَصَا.

قوله: (**وَفِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُصَحَّحِ**) إشارةٌ إلى القسم الرابع أيضًا، وهو عطفٌ على قوله: (في كلا)، أي: واختلافُ الآخر إما ببعض الحروف اللفظيَّة، وذلك في التثنية بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، (**نَحْوُ: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ. وَ**) في جمع المذكَّر المصحَّح، وهو الذي لا يتكسَّرُ فيه بناءُ الواحد بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، (**نَحْوُ: جَاءَنِي مُسْلِمُونَ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ**).

والفرقُ بين التَّثنية والجمع المصحَّح حالةَ الرفع ظاهرٌ؛ لأنَّ رَفْعَها بالألف، ورَفْعُه بالواو. وحالتي النَّصب والجرّ: أنَّ ما قبل الياء في التثنية مفتوحٌ، والنونُ مكسورةٌ، وما قبل الياء في الجمع المصحَّح مكسورٌ، والنونُ مفتوحةٌ.

قوله: (**وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**) إشارةٌ إلى القسم الثاني، وهو أن يكون الإعرابُ فيه ببعض الحركات اللفظيَّة. احترز بقوله: (وجمع المؤنث[2]) عن جمع المذكَّر سواءٌ كان مصحَّحًا أو غيرَهُ. واحترز بقوله: (السَّالم) أي: المصحَّح عن جمع المؤنَّث المكسَّر، نحو: نَوَاصِرُ في جمع: نَاصِرَةٍ.

---

(١) (**قوله: لأن في آخره ألفًا**) ثابتة خطًا وساقطة لفظًا لالتقاء الساكنين. [المولى المجاهدي].

(٢) الحق: إسقاط الجمع. [المولى المجاهدي].

قوله: (رَفْعُهُ) أي: رفعُ جمع المؤنث السالم (بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ).

قوله: (وَمَا لَا يَظْهَرُ الإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ قُدِّرَ فِي مَحَلِّهِ).

لما فرغ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى من بيان الإعراب بالحركات والحروف اللفظية؛ شرع في بيان الإعراب بالحركات التقديريَّة، أي: وكلُّ اسمٍ لا يظهرُ الإعرابُ في لفظه إما للتعذُّر أو للاستثقال؛ قُدِّرَ الإعرابُ في محلِّه.

أما الأوَّلُ - وهو الذي لا يظهرُ الإعرابُ في لفظه للتعذُّر -؛ ففي موضعين: إما في كلِّ اسمٍ آخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ[١]، سواء كان منصرفًا (كَعَصًا، أَوْ) غيرَ منصرفٍ (كَسُعْدَى) لاسمِ امرأةٍ[٢]، يقال: هذه عصا، ورأيتُ عصا، ومررتُ بعصا، وجاءني سُعْدى، ورأيتُ سعدى، ومررت بسعدى.

وإنما لا يَظْهَرُ الإعرابُ فيه؛ لأنَّ في آخره ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركةَ.

(وَ) إما في كلِّ اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلّم، نحو: (غُلَامِي) يقال: جاءني غلامي، ورأيتُ غلامي، ومررتُ بغلامي. قوله: (مُطْلَقًا) أي: في حالة الرَّفع والنَّصب والجرّ.

وإنما لا يظهر الإعرابُ فيه؛ لوجوب كسرة[٣] آخره لمجانسة الياء[٤]، فإن أُعْرِبَ؛ لَزِمَ تحرُّكُ الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالةٍ واحدةٍ، وهو محالٌ،

---

(١) (**قوله: مقصورة**) وهي الألف المفردة اللازمة وسمي صاحبه مقصوراً لحبسه عن ظهور الحركات أو لعدم مدّه والقصر في اللغة الحبس وضد المدّ. [المولى المجاهدي].

(٢) الحق: لامرأة أو اسم امرأة. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: كسرة آخره**) الحق كسر آخره مصدراً أي: بكسرة بنائية. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: لمجانسة الياء**) أي: لأجل أن تجانس حركة ما قبل الياءِ الياءَ. [المولى المجاهدي].

وكسرةُ البناء مغايِرَةٌ لكسرة الإعراب[١]. هذا هو القسمُ الخامسُ، وهو أن يكون الإعرابُ فيه بتمام الحركات التقديريَّة.

(وَ) أما الثاني ـ وهو الذي لا يَظْهَرُ الإعرابُ في لفظه للاستثقال ـ: ففي الأسماء النَّاقصة، وهي أسماءٌ في آخرها ياءٌ ما قبلها كسرةٌ، كَـ (القَاضِي) فإنَّ الإعرابَ لا يظهر في لفظه في حالتي الرفع والجرّ، دون حالة النَّصب؛ لأنه أخفُّ، يقال: جاءني القاضي، أصله: القاضِيُ بضم الياء، استثقلت الضمَّةُ على الياء، فحُذِفَتْ. ورأيتُ القاضِيَ، هذا على الأصل. ومررت بالقاضي، أصلُهُ: القاضِيِ بكسر الياء، استثقلت الكسرةُ على الياء، فحذفت. هذا هو القسمُ السادسُ، وهو أن يكون الإعرابُ فيه ببعض الحركات التقديريَّة.

** ** **

---

(١) **(قوله: وكسرة البناء...إلخ)** أي: فلا تكون إعراباً في حالة الجر كما ذهب إليه بعضهم، دفع لما عسى أن يقال لتكن كسرة البناء نفسها كسرة إعراب فيكون الإعراب لفظياً في حالة الجر. [المولى المجاهدي].

[موانع الصرف]

قوله: (وَأَسْبَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ)[١] أي: تسعةُ أسبابٍ كما أشار إليه العَلَّامةُ ابنُ الحاجب نظماً، وزاد عليها الفهامةُ منلا خليل العمري الإسعرديُّ رحمهما الله بيتاً آخر[٢]، وهي من حيث المجموع أربعةُ أبياتٍ:

مَوَانِعُ[٣] الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ * ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ * وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ * وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ
كَذَاكَ وَاحِدَةٌ قَامَتْ مَقَامَهُمَا * فَالجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ تَجْوِيبُ

انتهى.

أحدها: (العَلَمِيَّةُ)[٤] وَحَدُّهَا ما ذكر (كَزَيْنَبَ).

(وَ) ثانيها: (التَّأْنِيثُ) وهو على ضربين: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فاللفظيُّ على ضربين أيضاً: إما بالتاء (كَطَلْحَةَ وَعَائِشَةَ).

---

(١) (قوله: أي: تسعة أسباب) الظاهر أسباب تسعة إذ لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف إليه من بناء المضاف نحو: قبل وبعد أو تعويض التنوين نحو: كل وأيّ أو وجود إضافة أخرى نحو: يا تيم، تيم عدي. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: بيتاً آخر) بل بيتين آخرين هما الأول والرابع. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: موانع) جمع مانعة أي: علة مانعة. أو مانع منقول من الوصفية إلى الاسمية والمراد به ما به دخْل في المنع سواء كان مستقلاً أم لا فافهم. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: وحدها) أي: حد ما قامت به وهو العلم أو حدها مأخوذ مما ذكر في حد العلم. [المولى المجاهدي].

وشرطُ التَّأنيث اللفظيّ الذي بالتاء ليكون مؤثِّراً في منع الصرف: العلميَّةُ.

وإما بالألف، وألفُ التَّأنيث على ضربين أيضـًا: إما مقصورةٌ، نحو: حُبْلَى وبُشْرَى، وإما ممدودةٌ، نحو: حَمْرَاءَ.

والمعنويُّ: ما خَلَا من التَّاء والألفين المذكورين، لكن العربَ استعملته مؤنَّثًا، فتأنيثُهُ سماعيٌّ.

ويُشترطُ في التأنيث المعنويّ ليكون مؤثِّراً في منع الصرف: العَلَميَّةُ، وأن يكون زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ كزَيْنَبَ، أو يكون وَسَطُه متحرِّكـًا كسَقَرَ، أو يكون عُجْمَةً[١]، نحو: ماه وجور اسمان لبلدتين من بلاد فارس.

(وَ) ثالثها: (**الوَصْفُ**) وهو ما دَلَّ[٢] على ذاتٍ باعتبار معنىً معيّنٍ هو المقصودُ من ذكره، (**كَأَحْمَرَ**). وشرطُه[٣]: أن يكون وصفـًا في الأصل[٤].

(وَ) رابعها: (**وَزْنُ الفِعْلِ**). وشرطُه: أن يكون أَحَدَ الأمرين: إما أن يختصَّ ذلك الوزنُ بالفعل، ولا يوجدَ في الاسم إلا منقولاً من العجميّ إلى العربيّ كبقّم، أو منقولاً من الفعل إلى الاسم للعَلَم كشَمَّرَ وضُربَ إذا سُمِّيَ بهما رجلٌ مثلاً. وإما أن يكون في أوله زيادةٌ كزيادةٍ في أول الفعل غيرِ قابلٍ[٥] لتاء التأنيث، (**كَأَحْمَدَ**) في اسمِ رجلٍ.

---

(١) الحق: عجميـًا. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: ما دلّ...إلخ**) فيه مسامحة إذ المراد به هنا كون الاسم دالاً على ذات ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وشرطه**) أي: شرط كونه سببـًا لمنع الصرف. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: في الأصل**) أي: الوضع. فخرج نحو أربع في مررت بنسوة أربع لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم ووصفيته عارضة. [المولى المجاهدي].

(٥) (**قوله: غير قابل...إلخ**) أي: قبولاً قياسيـًا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله فلا يرد عليه أربع علمـًا لرجل ولا أسود اسمـًا للحية فإن لحوق التاء بالأول للتذكير فلا يكون =

(وَ) خامسُها: (العَدْلُ) وهو خروجُ الاسم(١) عن صيغته الأصليَّة إلى صيغةٍ أخرى تحقيقاً، كثُلَاثَ ومَثْلَثَ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما معدولٌ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، أو تقديراً، (كَعُمَرَ) فإنه معدولٌ عن عَامِرٍ؛ لأنَّ العربَ تقول: سمعتُ عن عُمَرَ، فمَنعتْ منه الجرَّ والتنوينَ، فعُلِمَ أنه غيرُ منصرفٍ. وغيرُ المنصرف ما فيه سببان من هذه الأسباب التِّسعة، وليس فيه إلا سببٌ واحدٌ، وهو العلميَّةُ، فوجب تقديرُ سببٍ آخَرَ لحفظ قاعدتهم، فقُدِّرَ فيه العدلُ لإمكان تقديره فيه، وامتناع تقدير غيره، فقيل: إنه معدولٌ عن: عَامِرٍ.

(وَ) سادسُها: (الجَمْعُ). وشرطُهُ: أن يكون على صيغة(٢) منتهى الجموع بغير هاءٍ(٣). والمراد بمنتهى الجموع: أن يكون على صيغةٍ يمتنع جَمْعُها مرَّةً أخرى جمعَ التكسير، وأن يكون قبلَ ألف التكسير حرفان مفتوحان، وأن يكون بعد ألف التكسير حرفان متحركان، (كَمَسَاجِدَ، أَوْ) ثلاثةُ أحرفٍ وَسَطُها ساكنٌ، كَـ (مَصَابِيحَ).

(وَ) سابعُها: (التَّرْكِيبُ) وهو وَضْعُ جزءٍ عند جزءٍ آخَرَ، (كَمَعْدِي كَرب). وشرطُهُ: العَلَميَّةُ، وأن لا يكون بإضافةٍ، نحو: غلامُ زيدٍ، ولا بإسنادٍ(٤)، نحو: زيدٌ قائمٌ، ولا تضمن، نحو: خمسةَ عَشَرَ، بل ينبغي أن يكون مَزْجِيّاً، كمعدي كربٍ.

= قياسياً كما أن لحوقه بالثاني ليس باعتبار الوصف الأصليّ الذي امتنع من الصرف لأجله بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: خروج الاسم**) أي: إخراج مادته. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: على صيغة منتهى الجموع**) أي: على صيغة هي مكان انتهاء الجموع أو لانتهاء الجموع. فمنتهى إما اسم مكان أو مصدر ميمي والإضافة بيانية أو لامية. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: بغير هاء**) منقلبة عن تاء التأنيث في حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره. [المجاهدي].

(٤) الحق: نحو: تأبط شراً لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعرب. كذ قال العارف الجامي قدس سره السامي. والتحقيق أنها من قبيل المعربات بالإعراب التقديري المتصرفة. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(وَ) ثامنُها: (العُجْمَةُ) وهي التي وُضِعَتْ في العجم. وشرطُها: العلميَّةُ في العجم، وأن يكون متحرِّكَ الوَسَط، نحو: شَتَرَ لاسم[١] قلعةٍ بالشام، أو زائدا على ثلاثةِ أحرفٍ، (كَإِبْرَاهِيمَ).

(وَ) تاسعُها: (الأَلِفُ وَالنُّونُ المُضَارِعَتَانِ[٢]) أي: المشابهتان (لِأَلِفَي التَّأْنِيثِ) في عدم دخول تاء التَّأنيث فيهما. وهما إن كانا في اسمٍ؛ فشرطُهُ[٣]: العلميَّةُ، (كَعِمْرَانَ وَعُثْمَانَ)، وإن كانا في صفةٍ؛ فشرطُها: أن لا يكون مُؤَنَّثُها على فَعْلَانَة، كعَطْشَان[٤]، فإن مؤنَّثه: عَطْشَى.

قوله: (وَمَتَى اجْتَمَعَ فِي الاِسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا) أي: ومتى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة (لَمْ يَنْصَرِفْ) ذلك الاسمُ.

(وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي الاِسْمِ سَبَبٌ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ). وذلك السَّببُ الواحدُ: الجمعُ، (نَحْوُ: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، وَ) ألفَا التَّأنيث: المقصورة، نحو: (حُبْلَى وَبُشْرَى، وَ) الممدودة، نحو: (صَفْرَاءَ وَصَحْرَاءَ).

قوله: (إِلَّا مَا كَانَ) استثناءٌ من الضَّمير المستتر في قوله: (لم ينصرف)، وهو

---

(١) الحق: إسقاط اللام. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: المضارعتان) وتوصفان بالمزيدتين أيضاً لأنهما من الحروف الزوائد وهي حروف اليوم تنساه. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: فشرطه) أي: الألف والنون في تأثيرهما في منع الصرف. وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد ويحتمل إرجاع الضمير إلى الاسم وهو المناسب لقوله فيما يأتي: وشرطها وعليه يكون المعنى: فشرط الاسم في امتناعه من الصرف. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: كعطشان) أي: بخلاف عريان، فإن مؤنثه عريانة قال العصام: الألف والنون في الصفة لا يكون مع وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون إلَّا مع فعلانة بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون مع الأوزان الثلاثة. [المولى المجاهدي].

فاعلُهُ الراجعُ إلى (الاسم)، أي: متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة لم ينصرفْ ذلك الاسمُ، إلا الاسمُ الذي كان (**عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ سَاكِنَ الوَسَطِ، كَنُوحٍ وَلُوطٍ، فَإِنَّ فِيهِ**) أي: في الاسم الثلاثي السَّاكن الوسط (**مَذْهَبَيْنِ**) أحدُهما: (**الصَّرْفُ لِخِفَّتِهِ**) على اللسان بسبب سكون الوسط، ودليلُ منع الصَّرف: الثِّقَلُ. (**وَ**) ثانيهما: (**مَنْعُ الصَّرْفِ**[1] **لِحُصُولِ السَّبَبَيْنِ فِيهِ**) وهما العُجْمَةُ والعلميَّةُ.

والأوَّلُ أصحُّ؛ لانتفاء الشَّرط المذكور في العجمة، وهو تحرُّكُ الوسط، أو الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ، ولقوله تعالى: ﴿إنا أرسلنا نوحًا إلى قومه﴾[2]، ﴿ولوطاً إذ قال لقومه﴾[3] بالتنوين.

قوله: (**وَكُلُّ عَلَمٍ لَا يَنْصَرِفُ يَنْصَرِفُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ**[4] **فِي الغَالِبِ؛ لِزَوَالِ العَلَمِيَّةِ بِالتَّنْكِيرِ**) فبَقِيَ الاسمُ بلا سببٍ حيث كانت العلميَّةُ شرطاً؛ لانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه، أو على سببٍ واحدٍ حيث لم تكن العلميَّةُ شرطاً، (**نَحْوُ: رُبَّ سُعَادٍ**)، فسُعَادٌ غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلميَّة، فإنها اسمُ امرأةٍ، فلما نُكِّرَتْ بدخول (رُبَّ) عليها ـ لأنَّ (ربَّ) لا تدخل إلا على النكرات[5] ـ؛ صارتْ منصرفةً لبقائها بلا سببٍ.

(**وَ**) كذلك: (**رُبَّ إِسْمَاعِيلٍ**) فإنه غيرُ منصرفٍ للعجمة والعلميَّة، فلما نُكِّرَ؛ صار منصرفاً لبقائه أيضاً بلا سببٍ.

---

(١) (**قوله: وثانيهما منع الصرف**) ظاهره أن المذهب الثاني وجوب منع الصرف والمشهور أنه جواز الوجهين فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة نوح: ٧١/ ١.

(٣) سورة الأعراف: ٧/ ٨٠.

(٤) (**قول المصنف: عند التنكير**) بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو: لكل فرعون موسى بمعنى لكل مبطل محق. [المجاهدي].

(٥) (**قوله: لا تدخل إلَّا على النّكرات**) لتتأثر بمعناها من القلة أو الكثرة. [المولى المجاهدي].

(وَ) كذلك: (رُبَّ عُمَرٍ) فإنه غيرُ منصرفٍ للعلميَّة والعدل، فلما نُكِّرَ؛ صار منصرفًا لبقائه على سببٍ واحدٍ.

(هَذَا) أي: الذي ذكر من قوله: (وكل علم لا ينصرف ينصرف عند التنكير) (إِذَا كَانَ لِلْعَلَمِيَّةِ تَأْثِيرٌ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ) سواءٌ كانت العلميَّةُ شرطًا كما في التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي والتركيب والعجمة والألف والنون المشابهتين لألفي التأنيث إذا كانتا في الاسم، أو لم تكن شرطًا كما في وزن الفعل والعدل.

(وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَلَمِيَّةِ تَأْثِيرٌ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ، كَرَجُلٍ سُمِّيَ بِمَسَاجِدَ أَوْ حَمْرَاءَ؛ فَإِنَّهُ) أي: فإنَّ كلَّ واحدٍ من: مَسَاجِدَ وحَمْرَاءَ[١] (لا يَنْصَرِفُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ[٢] أَيْضًا) لأنه غيرُ منصرفٍ من غير اعتبار العلميَّة، فوجودُها فيه وعدمُها سواءٌ.

قولُه: (في الغالب) إشارةٌ إلى مثل: أَحْمَرَ[٣] إذا كان عَلَمًا؛ لأنه لا ينصرف عند التنكير أيضًا؛ لعَوْدِ الوصف الأصليّ عند زوال العلمية، وفي روايةٍ أخرى: أنه منصرفٌ[٤].

---

(١) (قوله: فإن كل واحد من مساجد...إلخ) في السيوطي: إذا سمي بنحو مساجد ثم نكر فسيبويه يمنعه والأخفش يصرفه ولم ينقل عنه خلاف اهـ وفي الأشموني نقلاً عن المرادي: وعن اللخفش القولان اهـ فليراجع وليحرر. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: عند التنكير) بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو: لكل فرعون موسى بمعنى لكل مبطل محق. [المجاهدي].

(٣) (قوله: إلى مثل أحمر) أي إلى استثنائه والمراد بمثله ما كان معنى الوصفية فيه غير خفي قبل العلمية فيدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه نحو: أجمع. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: وفي رواية أخرى...إلخ) عن الأخفش أنه منصرف لعدم اعتباره الوصفية الأصليّة إذ الزائل لا يعتبر من غير ضرورة. لكن الأخفش رجع أخيراً إلى ما ذهب إليه سيبويه من عدم انصرافه. حكى أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لمَ صرفت أربع في نحو: مررت بنسوة أربع فقال لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم والوصف عارض فلم يُعتدّ به فقال هلّا =

[المرفوعات]

قوله: (المَرْفُوعَاتُ) أي: هذا بابُ المرفوعات، وهي جمعُ: المرفوع[١]، وهو ما اشتمل على عَلَم الفاعليَّة، وهو الرَّفع.

وإنما قَدَّمها على المنصوبات والمجرورات؛ لأنها أصلٌ بالنسبة إليهما؛ لأنَّ الكلامَ يحصل من مرفوعين، ولا يحصل من منصوبين ومجرورين أو أكثر.

والمرفوعاتُ (عَلَى ضَرْبَيْنِ) أحدهما: (أَصْلٌ)، وهو أن يكون رَفْعُهُ أصالةً. (وَ) الثاني: (مُلْحَقٌ بِهِ) أي: بالأصل، وهو أن يكون رَفْعُه ملحقاً بالأصل، أي: مشابهاً به[٢].

قوله: (فَالأَصْلُ هُوَ الفَاعِلُ) أي: الذي يكون رَفْعُه أصالةً هو الفاعلُ؛ لأنَّ أساسَ النَّحو[٣] ـ ما قاله عليٌّ كرم الله وجهه: الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعولُ منصوبٌ، والمضافُ إليه مجرورٌ.

**   **   **

= اعتبرت وصف احمر علماً إذا نُكّر والتسميَّة به عارضة. فلم يأت بمقنع. ولعل موافقته سيبويه أخراً من أجل ذلك. كذا في الصبان. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: جمع المرفوع)** لا المرفوعة لأن موصوف مفرده الاسم وهو مذكر غير عاقل ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: أي مشابهًا به)** لا يخفى أن الإلحاق ليس المشابهة وإنما هو بسببها فالحق بدل التفسير التعليل بقوله: لمشابهته إياه. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: لأن أساس...إلخ)** هذا تعليل ظاهري والتحقيق أن سبب أصالة الفاعل كونه جزء للجملة الفعلية غالبًا التي هي اصل الجمل وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس رفع المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني وأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي. [المولى المجاهدي].

[الفاعل]

(وَ) الفاعلُ: (هُوَ مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ إِلَيْهِ، وَقُدِّمَ) الفعلُ أو شبهُه (عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ(١)) أي: الفعل أو شبهه (بِهِ(٢)).

وإنما قال(٣): (ما أسند الفعل أو شبهه إليه) بدلَ قوله: اسمٌ أُسْنِدَ الفعلُ أو شبهُه

---

(١) (قول المصنف: على جهة...إلخ) أي: وقدم مشتملاً على جهة ...إلخ أو وذلك الإسناد على طريقة قيام ...إلخ والمراد بها أن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة. [المولى المجاهدي].

(٢) عبارة "شذور الذهب" هكذا: على جهة قيامه به أو وقوعه منه.

قال الشيخ الجَوجَري في شرحه عليه ما حاصله: فيه تنويع للفاعل إلى نوعين: نوع يكون المسند قائمـًا به، كعَلِم زيد، ومات بكر، ونوع يكون المسند واقعـًا منه، كضرب عمرٌو.

وقال الشيخ الرضيُّ ما محصله: أي: على طريقة قيامه به وشكله، سواء كان قائمـًا به أو لا.

والجار في قوله: (على جهة) متعلقٌ بـ(أسند)، أو صفة لمصدره، أي: إسناداً على طريقة إسناد القيام.

ويعني بتلك الجهة: أن لا يُغيَّر صيغةُ الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل وأشباههما، وذلك أن طريقةَ إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقةً نحو: ظَرُفَ زيدٌ: عدمُ التغير، فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة وإن لم يكن الفعل قائمـًا به على الحقيقة كالأمور النسبية، نحو: قرُب وبعُد، وكذا الأفعال المتعدية نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ؛ لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر.

(٣) (قوله: وإنما قال...إلخ) الأخصر وإنما قال: ما بدل قوله: اسم. يريد أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر ما مريدا به ما يعم الاسم وغيره كاللفظ فكأنه قال: لفظ اسند الفعل إليه ...إلخ فيشمل نحو: إن خرجت، فإنه لفظ أسند إليه الفعل ولا يخفى فساده إذ الظاهر أن المراد بما اسم مرفوع بقرينة أن الكلام في مرفوعات الأسماء وشموله لما ذكر بجعله عبارة عما يعم الحقيقي والحكمي فأن خرجت وإن لم يكن اسما حقيقيا إلا أنه اسم حكمي لأنه مؤول بخروجك. [المولى المجاهدي].

إليه؛ ليدخلَ فيه الفاعلُ الذي ليس باسمٍ، نحو: أعجبني أن خَرَجْتَ، فـ(أن) مع (خرجت) في محلِّ الرفع فاعلٌ لـ(أعجبني)، وليس باسمٍ.

قوله: ما أسند الفِعْلُ، (**نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ**)، فـ(قام) فِعْلٌ أُسْنِدَ إلى الفاعل، وهو زيدٌ.

وقوله: (أو شبهه) ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل (وَ) أمثالِه من الصفة المشبَّهة والمصدر واسم التفضيل والظرف وغيرها كأسماء الأفعال، نحو: (**زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ**)، فـ(أبوه) فاعلٌ لـ(قائم).

قوله: (وقدم عليه) ليخرج زيدٌ في مثل قولك: زيدٌ قام.

قوله: (على جهة قيامه به) ليخرج عنه مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، نحو: ضُرِب زيدٌ، فإنَّ قيامَ[1] الفعل ليس به، بل وقوعُ الفعل عليه.

وإنما لم يقل: قائماً به؛ ليدخلَ فيه الفاعلُ الذي يقوم الفعلُ به حقيقةً، نحو: علم زيدٌ[2]، والفاعلُ الذي لا يقوم الفعلُ به حقيقةً، نحو: قَرُبَ زيدٌ، وبَعُد زيدٌ، ومات بكرٌ.

قوله: (**وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ**) أي: والفاعلُ على ضربين: أحدهما: (**مُظْهَرٌ**) نحو: زيدٌ في (**نَحْو: ضَرَبَ زَيْدٌ. وَ**) الثاني: (**مُضْمَرٌ**)، وهو على ضربين أيضاً: إما بارزٌ، مثلُ التاء في (**نَحْو: ضَرَبْتُ، وَ**) إما مستترٌ، نحو: هو المستتر في: ضَرَبَ في نحو: (**زَيْدٌ ضَرَبَ**).

**　**　**

(١) (**قوله: فإن قيام الفعل...إلخ**) الظاهر بدله فإن إسناد الفعل إليه ليس على جهة القيام به بل على جهة الوقوع عليه. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: نحو: علم زيد...إلخ**) فإن العلم أمر وجودي قائم بزيد بخلاف القرب والبعد والموت في الأمثلة الآتية فإن الأولين أمران اعتباريان والأخير عدمي. [المولى المجاهدي].

[الملحقات]

قوله: (وَالمُلْحَقُ بِهِ) أي: بالأصل، أي: المشبَّهُ به (خَمْسَةُ أَضْرُبٍ).

[المبتدأ والخبر]

الضربُ الأولُ: (المُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ)، ووجهُ مشابهة المبتدأ بالفاعل(١): أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُسْنَدٌ إليه. ووجهُ مشابهة الخبر بالفاعل: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ ثانٍ من الكلام.

قوله: (فَالمُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ المُجَرَّدُ(٢) عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ(٣)). هذا حدُّ المبتدأ.

قولُه: (هو الاسم) إشارةٌ إلى أنه لا يكون إلا اسماً أو ما في معنى الاسم، مثل: تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه، أصله: أن تسمعَ، فحُذِفَ (أن)، وبُدِّل النصبُ بالرفع، أو أُطْلِقَ الفعلُ(٤) وأُريد الاسمُ، كقوله تعالى: ﴿يَومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٥)، أي: يومُ نَفْعِ الصادقين، وعلى التقديرين تقديرُهُ: سماعُكَ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه.

---

(١) (قوله: بالفاعل) الظاهر إسقاط الباء هنا وفيما سيأتي. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: المجرد...إلخ) أي: الخالي عن جنس العامل اللفظيّ. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: مسنداً إليه) وقد يكون مسنداً أيضاً بأن تكون صفة واقعة بعد دال النفي والاستفهام إلّا أنه خلاف الأصل. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: أو أطلق الفعل...إلخ) عطف على قوله، أصله أن تسمع فيكون من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك ومنها الجملة الواقعة بعد همزة التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾. [المولى المجاهدي].

(٥) سورة المائدة: ٥ / ١١٩.

قوله: (المجرَّد عن العوامل اللفظية) يُخرِج اسمَ (إنَّ) واسمَ (كان) واسمَ (ما) و(لا) بمعنى (ليس) وغيرها.

قوله: (مسنداً إليه) يُخرج الخبرَ.

قوله: (**وَالخَبَرُ: هُوَ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً بِهِ**[1]).

وإنَّما قال: (هو المجرَّد)، ولم يقل: هو الاسمُ المجرَّدُ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ[2] قد يكون غيرَ الاسم، نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ.

قولُه: (هو المجرَّد عن العوامل اللفظية) يُخرِج خبرَ (إنَّ) وخبرَ (كان) وخبرَ (ما) و(لا) بمعنى (ليس) وغيرها.

قوله: (مسنداً به) يُخرج المبتدأَ.

نحو: (**زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فقوله: (زيدٌ) مبتدأٌ، وقوله: (قائم) خبرُهُ.

وإنَّما قال في حدِّ كُلِّ واحد من المبتدأ والخبر: (هو المجرَّد عن العوامل اللفظية) إشارةً إلى أنَّهما لم يكونا مجرَّدَين عن العوامل المعنويَّة، وهو التَّجريدُ[3] عن العوامل اللفظية.

---

(١) (**قول المصنف: مسنداً به**) حال من الضمير المستتر في المجرد، وبه نائب فاعل، والباء للسببية، ويحتمل أن يكون النائب الضمير المستتر في مسنداً الراجع إلى مصدره، على معنى موقعاً الإسناد بسببه، والمراد المسند به إلى المبتدأ ليخرج المبتدأ في نحو: أقائم الزيدان. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لأن خبر...إلخ**) فيه أن كون الكلام في مرفوعات الاسم قرينة على أن المراد به الاسم المجرد وأن الخبر في نحو: زيد ضرب اسم تأويلا على أنه ينتقض تعريف الخبر بيضرب في نحو: يضرب زيد إن أريد العموم. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وهو التجريد...إلخ**) أي: التجرد عن العوامل للإسناد. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَحَقُّ المُبْتَدَأِ: أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً) لأنّه محكومٌ عليه، وحقُّ المحكوم عليه: أن يكون معرفةً؛ لأنّ الحكمَ على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

قوله: (وَقَدْ يَجِيءُ نَكِرَةً) أي: وقد يجيء المبتدأُ نكرةً إذا تخصَّصتْ تلك النكرةُ بوجهٍ من الوجوه(١)؛ لأنّه حينئذٍ يَقْرُبُ إلى المعرفة.

والمخصِّصُ: إما أن يكون المبتدأُ النَّكِرَةُ في معنى الفاعل، نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ، تقديرُه: ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ، والفاعلُ يجوز أن يكون نكرةً، فيجوز أن يكون المبتدأُ الذي في معناه نكرةً.

وإمّا أن يكون موصوفًا كما في هذا المثال المذكور؛ إذ يَحتملُ أن يكونَ تقديرُه: شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ.

وإمّا أن يكونَ تخصيصُهُ بالمتكلِّم وهو في الدعاء، نحو: سلامٌ عليكم، إذ أصلُه: سَلَّمْتُ سلامًا عليكم، أو أُسَلِّمُ سلامًا عليكم، فحذف الفعلُ كما تُحْذَفُ أفعال المصادر، فصار: سلامًا عليكم، فعُدِلَ عن النَّصبِ الدَّالِّ على الحدوث(٢) والزوال إلى الرفعِ الدَّالِّ على الثبات والبقاء، فصار: سلامٌ عليكم، ومعناه على ما كان عليه في أصله، وهو: سلَّمتُ سلامًا عليكم، فيكون: سلامٌ عليكم في قوَّة: سلامي عليكم.

قوله: (وَحَقُّ الخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً) لأنَّ الخبرُ حُكْمٌ، والحكمُ لا يلزم أن يكون معرفةً، والأصلُ هو النكرةُ بالنسبة إلى المعرفة.

---

(١) (قوله: من الوجوه) أي: من وجوه التخصيص المشهورة بين النحاة. قال المولى الملا خليل الإسعردي قدس سرّه وأفاض علينا من بركاته في كافيته:

وأوجه التخصيص فيما نلتقي ❊ تدنوا ثلاثين وقيل ترتقى

وقال بعض المحققين: مدار صحة الإخبار عن النكرة حصول الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها إلى تكلفات ركيكة. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: الدال على الثبات) لإشعاره بالجملة الاسمية الدالة عليه بمعونة المقام. [المجاهدي].

قوله: (وَقَدْ يَجِيئَانِ) أي: وقد يجيءُ المبتدأُ والخبرُ (مَعْرِفَتَيْنِ) معـًا، (نَحْوُ: اللهُ إِلَهُنَا، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيُّنَا). فقوله: (الله) معرفةٌ بالألف واللام[١]، (ومحمَّدٌ) معرفةٌ بأنه عَلَم. وقوله: (إلهنا) و(نبيُّنا) معرفتان بالإضافة. وإنَّما أورد مثالين ليكون كلمة الإيمان بتمامها.

قوله: (وَالخَبَرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ) أي: وخبرُ المبتدأ على ضربين: إمَّا (مُفْرَدٌ، نَحْوُ: زَيْدٌ غُلَامُكَ) فإنَّ (غلامك) مفردٌ. (وَ) إمَّا (جُمْلَةٌ) أي: جملةٌ خبريَّةٌ لا إنشائيَّةٌ[٢].

(وَالجُمْلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ) إما جملةٌ (فِعْلِيَّةٌ) وهي التي يكون جُزْؤُها الأوَّلُ فعلاً، نحو: (زَيْدٌ ذَهَبَ أَبُوهُ)، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، و(ذهب) فعلٌ ماضٍ، و(أبوه) فاعلُهُ، والجملةُ الفعليَّةُ في محلِّ الرفع بأنها خبرُ المبتدأ.

(وَ) إما جملةٌ (اسْمِيَّةٌ) وهي التي يكون جزؤها الأوَّلُ اسمـًا، نحو: (عَمْرٌو أَخُوهُ ذَاهِبٌ)، فـ(عمرو) مبتدأٌ، و(أخوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(ذاهب) خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره في محلِّ الرفع بأنها خبرُ المبتدأ الأول.

(وَ) إما جملةٌ (شَرْطِيَّةٌ)[٣] وهي المركَّبةُ من الشرط والجزاء، نحو: (بَكْرٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ)، فـ(بكر) مبتدأٌ، و(إن) حرفُ الشرط، و(تكرمه) فعلُ الشرط،

---

(١) **(قوله: معرفة بالألف واللام)** مرجوح والتحقيق أنه معرفة بالعلمية وأنه أعرف المعارف. [المولى المجاهدي].

(٢) كذا قال ابن الباري وبعض الكوفيين، والراجح: جواز وقوعها خبرا أيضـًا لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: وأما جملة شرطية)** قد عرفت آنفا أن المعتبر عند جمهور النحاة فيها الجزاء والشرط قيد له. فعليه خبر المبتدأ الجزاء فقط. ومنهم من قال: إنه الشرط فقط. [المولى المجاهدي].

و(يكرمك) جزاؤُهُ، والجملةُ الشرطيَّةُ في محلِّ الرفع بأنها خبرُ المبتدأ.

(وَ) إما جملةٌ (ظَرْفِيَّةٌ) وهو الظَّرْفُ الذي متعلَّقُهُ مقدَّرٌ من نحو: حَصَلَ، أو ثَبَتَ، أو اسْتَقَرَّ، غير الظرف الذي متعلَّقُه ملفوظٌ أو في حكم الملفوظ، فإنه لا محلَّ له من الإعراب.

والظَّرْفُ الذي متعلَّقُه مقدَّرٌ (نَحْوُ: خَالِدٌ أَمَامَكَ) فـ(خالد) مبتدأٌ، و(أمامك) ظرفٌ متعلَّقُه مقدَّرٌ، تقديره: خالدٌ حصل أمامك، أو ثَبَتَ، أو استقرَّ أمامك، فتحوَّلَ الضَّميرُ المستترُ في الفعل المقدَّر إلى الظَّرف، وحُذِفَ الفعلُ نسياً منسيّاً، فـ(أمامك) في محلِّ الرفع بأنه خبرُ المبتدأ.

(وَ) نحو: (بِشْرٌ مِنَ الكِرَامِ) فـ(بشر) مبتدأٌ، و(من الكرام) ـ أعني: الجارَّ والمجرورَ ـ ظرفٌ، ومتعلَّقُه مقدَّرٌ، تقديرُه: بشر حصل من الكرام، أو ثبت، أو استقرَّ من الكرام، فـ(من الكرام) في محلِّ الرفع بأنه خبرُ المبتدأ.

وإنما أورد مثالين في الجملة الظرفية؛ لأنه أراد أن يقول: الجملةُ الظرفيَّةُ على ضربين: إما حقيقيَّةٌ[1]، وهي ظرفُ الزَّمان والمكان[2] كالمثال الأول، وإما مجازيَّةٌ، وهي كلُّ جار ومجرور كالمثال الثاني، فإنَّ النَّحويين سَمَّوْه ظرفاً بالمجاز.

وأما الظَّرْفُ الذي متعلَّقُه ملفوظٌ؛ فكقولك: مررتُ بزيدٍ. وأما الظرفُ الذي متعلَّقُه في حكم الملفوظ؛ فكقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، أي: بدأتُ بسم الله؛ إذ متعلَّقُه ليس من الأفعال العامّة، فلا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) **(قوله: إما حقيقة)** أي: مبدوءة بظرف حقيقي وكذا يقال في قوله: وإما مجازية والمراد به هنا ما عدا الجار والمجرور. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: ظرف الزمان والمكان)** أي: مع فاعلهما بشرط أن يكون المتعلق فعلا عاما وكذا يقال في قوله: وهي كل جار ومجرور. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَلَا بُدَّ) أي: لا فِرَاقَ (فِي الجُمْلَةِ) التي وقعتْ خبراً للمبتدأ، سواءٌ كانت فعليَّةً أو اسميَّةً أو شرطيَّةً أو ظرفيَّةً (مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ)(١) ذلك الضميرُ (إِلَى المُبْتَدَإِ) كما في الجمل المذكورة لترتبطَ الجملةُ بالمبتدأ. (إِلَّا إِذَا كَانَ) الرَّاجعُ (مَعْلُومًا)، فإنه يُحْذَفُ (نَحْوُ: البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّينَ دِرْهَمًا)، والبرُّ: الحنطةُ، والكرُّ: ستُّون قفيزاً على ما ذكر في "المغرب"(٢)، وقال صاحب "الأسامي"(٣) فيها: الكرُّ: اثنا عشر وسقًا، والوسقُ: ستُّون صاعًا. فـ(البر) مبتدأٌ، و(الكر) مبتدأٌ ثانٍ، و(بستين) خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني مع خبره في محلِّ الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول، وليس في الجملة ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، لكنه محذوفٌ للعلم به، فإنه لما ذكر البرَّ، ثم الكرَّ بستين درهمًا؛ عُلِمَ أنَّ الكرّ الذي بستين من البرّ، فتقديره: البرُّ الكرُّ بستِّين منه، فـ(منه) في محلِّ النَّصب على الحال من الضمير المستتر في بـ(ستين).

قوله: (وَيُقَدَّمُ) أي: ويقدَّمُ الخبرُ (عَلَى المُبْتَدَإِ) جوازاً إذا كان على القياس المقدّم من كون المبتدأ معرفةً، والخبر نكرةً لعدم الالتباس، (نَحْوُ: مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)، فـ(زيد) مبتدأٌ، و(منطلق) خبرُهُ مقدَّمٌ عليه.

---

(١) (قول المصنف: من ضمير) أي: مذكور. ليصح الاستثناء الآتي أو ما يقوم مقامه من نحو اسم الإشارة: نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، أو الاسم الظاهر: نحو: ﴿اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾. [المولى المجاهدي].

(٢) "المغرب في ترتيب المعرب" للمُطَرِّزي (ناصر بن عبد السيد) أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي، أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، كان رأسًا في الاعتزال، ولما توفي رثي بأكثر من (٣٠٠) قصيدة، له "المصباح" في النحو. توفي سنة (٦١٠هـ).

(٣) صاحب "الأسامي" هو أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، أبو الفضل، أديب، نحوي، لغوي، له: "نزهة الطرف في علم الصرف"، و"شرح المفضليات"، و"السامي في الأسامي"، و"النموذج في النحو". توفي سنة (٥١٨هـ).

وأما إذا كانا معرفتين[١]، نحو: المنطلقُ زيدٌ؛ فالمقدَّمُ المبتدأُ، والمؤخَّرُ خبرُهُ، ولا يجوز العكسُ خوفَ اللبس.

قوله: (وَيَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا) أي: ويجوز حذفُ أحدٍ من المبتدأ والخبر (عِنْدَ دِلَالَةِ قَرِينَةٍ عَلَى حَذْفِهِ).

(فَمِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ: قَوْلُ الْمُسْتَهِلِّ) أي: طالب رؤية الهلال[٢]: (الهِلَالُ، تَقْدِيرُهُ[٣]: هَذَا الهِلَالُ)، والقرينةُ الدالَّةُ على حذف المبتدأ: طَلَبُ الهلال.

(وَمِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ: قَوْلُهُمْ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ، تَقْدِيرُهُ: فَإِذَا السَّبُعُ مَوْجُودٌ)، والقرينةُ التي تدلُّ على حذف الخبر: أن (إذا) المفاجأة[٤] لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر.

(وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى) في قصة يعقوب وقت فراق يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٥]؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ)، فقوله:

---

(١) (قوله: وأما إذا كانا...إلخ) وكذا إذا كانا نكرتين مخصصتين نحو: أفضل منك أفضل منّي. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: أي طالب رؤية الهلال) في الجامي: المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: تقديره...إلخ) أي: على المذهب الأصح. على أن يكون إذا ظرف زمان أو مكان للخبر المحذوف. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: أن إذا المفاجأة...إلخ) لا يخفى أنه لابد في القرينة أن تكون دالة على تعيين المحذوف ولا يكفي فيها الدلالة على مجرد الحذف. وما ذكره إنما يدل على الثاني فالظاهر بدله أن إذا المفاجأة لما دلت على وجود الشيء بغتة أغنت عن ذكر الخبر الذي هو نحو: موجود. [المولى المجاهدي].

(٥) سورة يوسف: ١٢/ ٨٣

(أمري) في محلِّ الرفع بأنه مبتدأٌ، وقوله: (صبر) خبرُهُ، و(جميلٌ) صفةٌ لقوله: (صبر). (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: صَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلُ)، فقولُه: (صبر) مبتدأٌ، و(جميل) صفةٌ مخصِّصةٌ له، وقوله: (أجمل) خبرُهُ.

[الاسم في باب كان]

قوله: (وَالاِسْمُ فِي بَابِ كَانَ) أي: والضربُ الثاني من الملحق بالأصل: هو الاسمُ في باب (كان)، أي: في الأفعال النَّاقصة[1]، وهو المسندُ إليه بعد دخولها[2]، (نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، فـ(كان) فِعْلٌ من الأفعال الناقصة، و(زيد) اسمُ (كان)[3]، و(منطلقًا) خبرُهُ.

ووجهُ مشابهة اسم (كان) بالفاعل: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مسندٌ إليه.

[الخبر في باب إن]

قوله: (وَالخَبَرُ فِي بَابِ إِنَّ) أي: والضربُ الثالثُ من الملحق بالأصل: هو الخبرُ في باب (إن)، أي: في الحروف المشبَّهة بالفعل، وهو المسندُ به بعد دخولها، (نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ)، فـ(إنَّ) حرفٌ من الحروف المشبهة بالفعل، و(زيداً) اسم (إن)، و(منطلق) خبرها.

---

(١) **(قوله: أي: في الأفعال)** وعبّر عنها بباب كان لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: بعد دخولها)** أي: الأفعال الناقصة أي: أحدها. والمراد بدخولها ورودها لإيراث أثر فيما دخلت عليه. فلا ينتقض التعريف بمثل أبوه في كان زيد يضرب أبوه فإن أبوه ليس مما يدخل عليه كان بهذا المعنى. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: وزيد اسم كان...إلخ)** تسمية المرفوع اسما لها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيداً في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها. [المولى المجاهدي].

وإنما سُمِّيَتْ (إن) وأخواتها بالحروف المشبَّهة بالفعل من حيث إنّ (إنّ) وأخواتها أواخرُها[١] مبنيَّةٌ على الفتح، كما أنَّ أواخرَ الأفعال الماضية مبنيَّةٌ على الفتح، ومن حيث إنَّ الضميرَ يتَّصلُ بها، مثل: إنَّهُ وإنها كما يتصل بالأفعال، نحو: ضربه وضربها، ومن حيث إن (أن) التي هي من أخواتها بوزن: مَدَّ. ثم للفعل عَمَلان: أحدهما أصليٌّ، وهو أن يكون مرفوعُهُ مقدَّمـًا على منصوبه، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً. والثاني فرعيٌّ، وهو أن يكون منصوبُهُ مقدَّمـًا على مرفوعه، نحو: ضَرَبَ عمراً زيدٌ، فأعطيتْ هذه الحروفُ المشبَّهةُ العملَ الفرعيَّ للفعل فرقـًا بين ما كان عمله أصالةً وبين ما كان عمله مشابهةً.

قوله: (**وَحُكْمُهُ**) أي: وحكمُ خبر (إن) (**كَحُكْمِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ**)[٢] من حيث إنه يجوز أن يكون مفرداً، نحو: إنَّ زيداً غلامُكَ، وأن يكون جملةً فعليَّةً، نحو: إنَّ زيداً ذَهَبَ أبوه، واسميَّةً، نحو: إنَّ عمراً أخوه ذاهبٌ، وشرطيَّةً، نحو: إنَّ بكراً إن تكرمْهُ يكرمْكَ، وظرفيَّةً، نحو: إنَّ خالداً أمامك، وإنَّ بشراً من الكرام، ومن حيث إنه لا بُدَّ في الجملة من ضميرٍ يرجع إلى الاسم إلا إذا كان الرَّاجع معلومـًا، نحو: إنَّ البُرَّ الكُرَّ بستين درهمـًا.

(**إِلَّا فِي تَقْدِيمِه**) أى تقديم خبر باب إنّ على اسمه، فإنه لا يجوز؛ لأن (إنّ) عاملٌ ضعيفٌ[٣]، ....

(١) (**قوله: أو آخرها**) يفهم منه أن المتصف بالبناء نفس الأواخر وليس كذلك فالحق إسقاطه هنا وفيما يأتي كما أشرنا إليه آنفا. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: وحكمه كحكم...إلخ**) أي: بعد صحة كونه خبرا لها بوجود شرائطه وانتفاء موانعه. فلا يلزم منه أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب إن حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد ولا يجوز أن يقال: إنّ أين زيد. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لأن إنّ عامل ضعيف**) الظاهر لأن إن وأخواتها ضعيفة العمل. [المولى المجاهدي].

فبتغييرٍ يسيرٍ يَبْطُلُ عملُها[١]، (فَلَا تَقُولُ: إِنَّ مُنْطَلِقٌ زَيْداً) إِلَّا إِذَا كَانَ[٢] خبرُ (إنّ) ظَرْفاً فإنه يجوز تقديمُهُ على اسمها؛ لأنهم جوَّزوا في الظروف[٣] - لاتساعها - ما لم يجوِّزوا في غيرها، وهو قوله: (وَلَكِنْ تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً). فقوله: (ولكن) استدراكٌ من قوله: (فلا تقول).

[خبر لا لنفي الجنس]

قوله: (وَخَبَرُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ) أي: والضَّربُ الرابعُ من الملحق بالأصل: خبرُ (لا) لنفي الجنس، وهو المسندُ به بعد دخولها، وهي تعمل عَمَلَ (إن) لمشابهتها إياها: إما لأنَّ (إنّ) للإثبات و(لا) للنفي، فحُمِلَ (لا) على (إنّ) حملاً للنَّقيض على النَّقيض، وإما لأن (إنّ) لتحقيق الإثبات، و(لا) لتحقيق النفي، فحملت عليها حملاً للنَّظير من حيث التحقيق.

(نَحْوُ: لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ) فـ(لا) لنفي الجنس، و(رجل) اسمُها، وسيأتي بيانُهُ في المنصوبات، و(أفضل) خبرُها، و(منك) متعلِّقٌ بـ(أفضل)، فلا محلَّ للجار والمجرور من الإعراب.

(وَقَدْ يُحْذَفُ[٤]) خبر (لا)...

---

(١) (**قوله: فبتغيير يسير...إلخ**) يشعر أنه يجوز تقديم أحد جزئي الكلام على الآخر إلَّا أنها لا تعمل فيهما. ولا يخفى فساده. فالحق أن يقول بدله: فلم يتصرف في المعمولين بتقديم ثانيهما على الأول. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: إلّا إذا كان ظرفًا**) ليس من المتن. كما يدل عليه الاستدراك بقوله: ولكن تقول ...إلخ وهو مستثنى مفرغ مرتبط بما يفهم من الاستثناء الأول أي: ليس خبر باب في التقديم مثل خبر المبتدأ في كل وقت إلّا وقت كونه ظرفا. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لاتساعها**) للزومها لكل محدث حيث لا يخلو من زمان أو مكان فيكون الظرف مع الشيء كالقريب المَحْرَم للشخص يدخل حيث لا يدخل الأجنبي. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قول المصنف: وقد يحذف**) أي: عند دلالة قرينة عليه.

لنفي الجنس قليلاً[(١)] إذا كان ظرفـًا، (**كَقَوْلِهِمْ: لَا بَأْسَ**) أي: لا بأس عليك، والبأسُ: الشِّدَّةُ. قاله المُطَرِّزِيُّ في "المغرب". وكثيراً إذا كان عامـًّا[(٢)] كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه، نحو: لا إله إلا الله، أي: لا إلهَ موجودٌ إلا الله.

[اسم ما ولا بمعنى: ليس]

قوله: (**وَاسْمُ مَا وَلَا بِمَعْنَى: لَيْسَ**) أي: والضربُ الخامسُ من الملحق بالأصل: اسمُ (ما) و(لا) بمعنى (ليس)، وهو المسندُ إليه بعد دخولهما.

فـ(ما) تُشابِه (ليس) مشابهةً قويّةً من حيث إنها للنفي ونفي الحال، ومن حيث دخول الباء في خبرها، نحو: ما زيدٌ بمنطلقٍ، فتعمل عَمَلَ (ليس) في المعرفة، (**نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقـًا، وَ**) في النكرة، نحو: (**مَا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْكَ**)، فقوله: (رجل) اسم (ما)، و(خيراً) خبرُها، و(منك) متعلِّقٌ بقوله: (خيراً)، فلا محلَّ لها من الإعراب.

(**وَ**) (لا) تشابِهُ ليس مشابهةً ضعيفةً من حيث إنها للنفي دون نفي الحال، ولا تدخل الباءُ في خبرها، فلا تعمل عمل (ليس) إلا في النكرة[(٣)]، نحو: (**لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ**).

= وقد لمجرد التحقيق بقرينة قوله قليلا وكثيرا. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: قليلاً...إلخ**) يفهم من كلامه أن الحذف جائز وأنه قليل إذا كان ظرفـًا وكثير إذا كان عاما. وفيه أن الحذف جائز - إذا دل عليه دليل - على سبيل الشيوع من غير فرق بين الظرف وغيره عند الحجازيين وواجب مطلقـًا عند تميم في المشهور. نعم نقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعـًا، ويظهرون المجرور والظرف. قال بعضهم: وهو ظاهر كلام سيبويه. فليراجع وليحرر. [المولى المجاهدي].

(٢)(**قوله: إذا كان عامـًّا**) بقي من أقسام الخبر ما إذا كان غير ظرف وهو خاص فالأولى التعرض له. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: إلّا في النكرة**) أي: عند الجمهور وقال بعضهم: تعمل في المعرفة أيضـًا. [المجاهدي].

والفرق بين (لا) بمعنى (ليس) و(لا) لنفي الجنس ظاهرٌ لفظًا ومعنىً. أما لفظًا؛ فإنَّ عمل كلٍّ واحدٍ منهما عكسُ الآخر. وأما معنىً؛ فقولك: لا رجلَ أفضلُ منك إذا كانت لنفي الجنس؛ فمعناه[1]: ليس رجلٌ من جنس الرجال أفضلَ منك، فلا يَحتملُ أن يكون رجلٌ أفضلَ منك، وإذا كانت بمعنى (ليس)؛ فمعناه: ليس رجلٌ أفضلَ منك، فيحتمل أن يكون رجلٌ[2] آخر أفضلَ منك.

** ** **

(١) (**قوله: فمعناه**) لا يخفى ما في كلام الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الاختلال والظاهر أن يقول: فيحتمل أن يكون معناه ليس رجل واحد أفضل منك بل رجلان أو رجال، أو ليس جنس رجل بأسره وعمومه أفضل منك. وهذا هو الراجح فحاصل الفرق بينهما أن لا لنفي الجنس لاستغراق النفي على سبيل النص بخلاف لا بمعني ليس حيث تحتمل أيضًا أن تكون للاستغراق ونفي الوحدة. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: فيحتمل أن يكون رجل آخر**) قد عرفت أن الحق أن يقول بدله: فيحتمل أن يكون رجلان أو رجال أفضل منك. فليحرر. [المولى المجاهدي].

[المنصوبات]

قوله: (**المَنْصُوبَاتُ**) أي: هذا بابُ المنصوبات.

(**وَهِيَ**) جمعُ: المنصوب، وهو ما اشتمل على عَلَم المفعوليَّة، وهو النصبُ.

المنصوباتُ (**عَلَى ضَرْبَيْنِ**) أحدهما: (**أَصْلٌ**)، وهو أن يكون نَصْبُهُ بالأصالة. (**وَ**) الثاني: (**مُلْحَقٌ بِهِ**) أي: بالأصل، وهو أن يكون نَصْبُهُ ملحقًا بالأصل[١]، أي: مشابهًا به.

قوله: (**فَالأَصْلُ هُوَ المَفْعُولُ**) أي: الذي[٢] يكون نَصْبُهُ بالأصالة هو المفعولُ.

(**وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ**).

[المفعول المطلق]

الأول: (**المَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَيُسَمَّى: المَصْدَرَ**) أي: المكانَ الذي يَصْدُرُ عنه الفعلُ، أي: يُشْتَقُّ منه الفعلُ، نحو: ضَرَبْتُ ضربًا. (**وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ**[٣] **مذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ**[٤]).

---

(١) (**قوله: ملحقًا بالأصل**) فيه مسامحة. والمراد أن نصبه بسبب إلحاقه بالأصل. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: أي: الذي...إلخ**) لو قدّم هذا التفسير على قوله: هو المفعول لكان أظهر ولم يحتج إلى قوله: هو المفعول. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: فعله فاعل فعل**) المراد بفعل الفاعل إيّاه قيامه به. لا كونه موجداً إياه. ليشمل مثل مات زيد موتـًا. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قول المصنف: بمعناه**) صفة ثانية للفعل والضمير راجع إلى الاسم والمراد بكون العامل بمعنى الاسم أن يكون معناه مشتملاً على معنى الاسم وذلك إذا كان العامل مشتقاً، أو يكون نفس معناه إذا كان مصدرا. [المولى المجاهدي].

قولُه: (اسم ما فعله فاعل فعل) احترازٌ عن اسم ما لم يفعله فاعلُ فعلٍ، نحو: أعجبني عِلْمُ الله[١].

قوله: (مذكورٍ) احترازٌ من قولك: أعجبني القيامُ، فإنَّ القيامَ اسمُ ما فعله فاعلٌ، ولكن ليس اسمَ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ؛ لأنَّ فاعلَ الفعل المذكور هو القيامُ، ولا يكون الشيءُ فاعلاً لنفسه.

وقولُه: (بمعناه) احترازٌ من قولك: كَرِهْتُ قيامي، فإنَّ قيامي اسمُ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ؛ لأنَّ القيامَ اسمٌ لما فعله المتكلِّمُ، وهو فاعلُ الفعل المذكور، ولكنَّ (قيامي) ليس بمعنى (كرهت).

قوله: (وَهُوَ) أي: المفعولُ المطلقُ (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ)

القسمُ (الأَوَّلُ: لِلتَّأْكِيدِ، وَهُوَ مَا لَا يَزِيدُ مَدْلُولُهُ عَلَى مَدْلُولِ الفِعْلِ)[٢] أي: لا يزيد معناه على معنى الفعل، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْباً).

(وَ) القسمُ (الثَّانِي: لِلنَّوْعِ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ أَنْوَاعِ الفِعْلِ[٣]، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضِرْبةً) بكسر الضاد، (وَضَرَبْتُ ضَرْباً شَدِيداً)[٤].

---

(١) **(قوله: نحو: أعجبني علم الله)** فيه أن علم الله تعالى مما فعله فاعل فعل وهو الله تعالى إذ المراد بفعل الفاعل إيّاه قيامه به كما مر فالله تعالى فاعل لعلمه بهذا المعنى. فالحق أن يحترز عنه بقوله مذكور. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قول المصنف: على بعض أنواع الفعل)** صراحة أو في ضمن الدلالة على جميع الأنواع لئلّا يخرج نحو: ضربت جميع أنواع الضرب. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قول المصنف: ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل)** قد عرفت أن المراد بالفعل مطلق العامل فعدم زيادة مدلول المفعول المطلق على مدلول العامل إما بأن يكون مدلوله نفس مدلول العامل إذا كان مصدرا، أو جزء منه إذا كان مشتقاً. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قول المصنف: ضربت ضربًا شديداً)** لعله أشار بهذا المثال إلى أن النوعية كما تستفاد من =

(وَ) القسمُ (الثَّالِثُ: لِلْعَدَدِ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى المَرَّةِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) بفتح الضاد، (وَ) ضربتُ (ضَرْبَتَيْنِ، وَ) ضربتُ (ضَرَبَاتٍ).

(وَقَدْ يَكُونُ) المفعولُ المطلقُ (بِغَيْرِ لَفْظِ الفِعْلِ) موافقـًا له في المعنى، (نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوسـًا، وَجَلَسْتُ قُعُوداً)(١).

[المفعول به]

قوله: (وَالمَفْعُولُ بِهِ) أي: والضربُ الثاني: المفعولُ به. (وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ) أي: تعلَّقَ به فعلُ الفاعل(٢)، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وَأَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمـًا، وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً). فالأوَّلُ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، والثاني إلى اثنين، والثالثُ إلى ثلاثة.

قوله: (وَيُنْصَبُ بِمُضْمَرٍ) أي: ويُنصبُ المفعولُ به بفعلٍ مقدَّرٍ، (نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْحَاجِّ: مَكَّةَ؟) أي: تقصدُ، أو تَعْزِمُ مكَّةَ. (وَ) نحو (قَوْلِكَ لِلرَّامِي: القِرْطَاسَ) أي: ارْمِ القرطاسَ.

[المنادى]

قوله: (وَمِنْهُ: المُنَادَى) أي: ومن المفعول به المنصوب بمضمرٍ ـ أي: بفعلٍ مقدَّرٍ ـ: المنادى. (وَهُوَ المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ(٣) بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ: أَدْعُو) أي: قائمٌ مقامَ:

= نفس الصيغة قد تستفاد من الوصف أيضـًا. [المولى المجاهدي].

(١) وقد يفرق بين القعود والجلوس بأن الأول للقائم والثاني لنحو النائم وعليه فجلوسـًا مطلق لفعل مقدر وهو جلست. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: تعلّق به فعل الفاعل) أي: بلا واسطة حرف الجر. فلا ينتقض التعريف بدخول نحو: مررت بزيد. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: إقباله) أي: إقبال مدلوله ولعلّ المراد بالإقبال هاهنا الإجابة لئلَّا يخرج عن تعريف المنادى نحو: يا ألله جلّ جلاله. [المولى المجاهدي].

أَدْعُو (لفظًا، نحو: يا زيدُ، أو تقديراً، كقوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[1]) أي: يا يوسف.

فقوله: (المطلوب إقباله) شاملٌ لغير المنادى، نحو: أنا أطلبُ إقبالَكَ، فلما قال: (بحرف نائب مناب أدعو) خرج ذلك.

قوله: (**وَيُنْصَبُ**) المُنَادَى (**المُضَافُ، نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ**) فـ(يا) حرفُ النداء، و(عبدَ الله) منادى مضاف منصوب بـ(يا)[2] التي هي نائبةٌ منابَ: أدعو، تقديره: أدعو عبدَ الله.

(**وَ**) ينصب المنادى (**المُضَارِعُ لَهُ**) أي: المشابهُ له، (**نَحْوُ: يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ**)، فـ(يا) حرف النداء، و(خيراً) منادى مشابهٌ للمضاف منصوب بـ(يا)[3]، و(من زيد) متعلِّقٌ بـ(خيراً).

(**وَالمُرَادُ بِالمُضَارِعِ للمُضَافِ**) أي: للمشابه به: (**أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُتَعَلِّقًا بِالأَوَّلِ**[4] **لا بِطَرِيقِ الإِضَافَةِ، كَتَعَلُّقِ مِنْ زَيْدٍ بِخَيْراً**) أي: كتعلُّق الجار والمجرور بـ(خيراً).

(**وَ**) ينصب المنادى (**النَّكِرَةُ، نَحْوُ: يَا رَاكِبًا**)، فـ(يا) حرفُ النداء، و(راكبًا) منادى نكرة منصوب بـ(يا).

---

(١) سورة يوسف: ١٢/ ٢٩.

(٢) هذا مذهب المبرد وهو ينافي ما جرى عليه المصنف من أن المنادى منصوب بفعل مقدر وكذا يقال فيما سيأتي. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: منصوب بيا)** هذا مذهب المبرد وهو ينافي ما جرى عليه المصنف من أن المنادى منصوب بفعل مقدر وكذا يقال فيما سيأتي. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قول المصنف: متعلقا بالأول)** أي: مرتبطًا به ومتمه بأن يكون معمولاً له أو معطوفًا قبل النداء نحو: يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك أو نعتًا قبله على ما جرى عليه الأكثرون نحو: يا حليمًا لا يعجل. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَأَمَّا المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ؛ فَمَضْمُومٌ[١]) أي: وأما المنادى المفردُ المعرفةُ؛ فمبنيٌّ على الضمّ، (نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ)، ونعني بالمفرد ههنا: ما ليس بمضافٍ ولا مشابهٍ بالمضاف. وإنما بُنِيَ لكونه مشابهاً لكاف أدعوكَ[٢] من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعها، وإنما بُنِيَ على الحركة؛ لأنَّ منه ما يسكن ما قبل آخره، نحو: يا زَيْدُ، فلو بني على السكون؛ لالتقى الساكنان على غير حده، وهو محذورٌ، وحُمِلَ البواقي عليه طرداً للباب. وإنما بُنِيَ على الضمّ؛ لأنه لو بُنِيَ على الكسر؛ لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاءً بالكسرة عن الياء، نحو: يا غلامِ، ولم يُبْنَ على الفتح؛ لتكون حركته البنائيَّةُ مخالفةً للحركة الإعرابيَّة لأخواته، أي: المنادى المضاف والمضارع له والنكرة، فإنها منصوبةٌ كما ذكرنا.

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنَّ النكرةَ الواقعةَ بعد (يا) إذا أريد منها شخصٌ معيَّنٌ؛ فهو المنادى المفردُ المعرفةُ، وإلا؛ فهو المنادى النكرةُ.

قوله: (وَفِي صِفَتِهِ) أي: وفي صفة المنادى المفرد المعرفة التي هي (المُفْرَدَةِ[٣]) يجوز (الرَّفْعُ[٤]) حَمْلاً على اللفظ، (نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ)، وإنما جاز فيه اعتبارُ

---

(١) (قول المصنف: فمضموم) لا يخفى أن المراد بالمفرد ههنا كما قال الشارح فيما يأتي ما ليس بمضاف ولا مشابه له فيشمل المثنى والمجموع أيضاً فقوله مضموم قاصر إذ لا يشملهما فالحق بدله مبني على ما يرفع به قبل النداء. اللهم إلَّا أن يقال المراد من المضموم المبنى على الضم أو ما ناب عنها. [المولى المجاهدي].

(٢) ينغي أن يزيد المشابهة لفظاً ومعنى لكاف ذاك لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة مبني الأصل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: المفردة) حقيقةً أو حكماً لتشمل المضافة بالإضافة اللفظية والمشابهة للمضاف حيث يجوز فيهما الرفع والنصب أيضاً. [المولى المجاهدي].

(٤) (قول المصنف: الرفع) ظاهره أن هذه الحركة حركة إعراب وأستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو. وأجيب بأن العامل فيه مقدر من =

اللفظ بغير اعتبار المحلّ كما في المبنيَّات؛ لأنَّ حركتَهُ مشابهةٌ بحركة المعرب من حيث العروض. (وَ) يجوز (النَّصْبُ) أيضـًا، (نَحْوُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ) حملاً على المحلّ، فإنَّ محلَّهُ النصبُ؛ لأنه مفعولٌ به بالحقيقة.

قوله: (وَفِي المُضَافَةِ) أي: وفي صفته المضافة يجوز (النَّصْبُ لَا غَيْر) النصب، (نَحْوُ: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو) لأنَّ المنادى إذا كان مضافـًا؛ لم يجزْ فيه إلا النصبُ، فتابعُ المنادى إذا كان مضافـًا؛ فنَصْبُه بطريق الأَوْلى لبعده عن حرف النداء الموجب للبناء.

قوله: (وَإِذَا وُصِفَ) أي: وإذا وصف المنادى المفردُ المعرفةُ (بِابْنٍ، نُظِرَ، فَإِنْ وَقَعَ) الابنُ (بَيْنَ عَلَمَيْنِ؛ فُتِحَ المُنَادَى) أي: بُنِيَ على الفتح لكثرة الاستعمال[1]، (نَحْوُ: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو)، ويجوز الضمُّ أيضـًا، نحو: يا زيدُ بنُ عمرو. وحذفتْ همزةُ الابن في الخطِّ لكثرة الاستعمال أيضـًا.

قوله: (وَإِلَّا فَالضَّمُّ) أي: وإن لم يقع الابنُ بين علمين؛ فالضمُّ لازمٌ، أي: فبناؤُهُ على الضمِّ لازمٌ، وإثباتُ همزة الابن في الخط لازمٌ؛ لعدم كثرة الاستعمال حينئذٍ. وذلك بأن لا يكون بعد الابن عَلَمٌ، (نَحْوُ: يَا زيدُ ابْنُ أَخِي، أَوْ) لا يكون قبل الابن علمٌ، نحو: (يَا رَجُلُ ابْنُ زَيْدٍ، أَوْ) لا يكون بعده ولا قبله علمٌ، نحو: (يَا رَجُلُ ابْنُ أَخِي).

= لفظ عامل المتبوع مبنيـًا للمجهول ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال السيوطي في متن جمع الجوامع: واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى اهـ. والتحقيق أن ضمة التابع ضمة إتباع لا إعراب وبناء وأنه منصوب تقديراً. فليراجع. [المجاهدي].

(١) **(قوله: لكثرة الاستعمال)** أي: استعمال المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفّفوه بالفتحة التي هي أخف الحركات مع أنها حركته الأصلية لكونه مفعولا به. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَإِذَا نُودِيَ[١] المُعَرَّفُ بِاللَّامِ) أي: الاسمُ المعرَّفُ باللام (لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ) أي: على المعرَّف باللام؛ لئلا يجتمعَ حرفا التعريف ـ أعني: (يا) واللام ـ في كلمةٍ واحدةٍ، (فَلَا يُقَالُ: يَا الرَّجُلُ. بَلْ يُؤْتَى بِلَفْظٍ مُبْهَمٍ[٢]) مثلُ: أيها، أو هذا[٣]، أو أيهذا، (فَيَدْخُلُ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى المُبْهَمِ، ثُمَّ يُجْرى المُعَرَّفُ بِاللَّامِ عَلَى ذَلِكَ المُبْهَمِ، فَيُقَالُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَوْ: يَا هَذَا الرَّجُلُ، أَوْ: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ). وإنما لم يؤتَ بـ(أيّ) وحده؛ لأنه لازمُ الإضافة، فجُعِلَ: ها أو هذا في: أيها أو أيهذا عِوَضاً عن المضاف إليه.

قولُه: (وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: فحينئذٍ (يا) حرفُ النداء، والمبهمُ هو المنادى المفردُ المعرفةُ، و(الرجل) صفتُهُ المفردةُ، فينبغي أن يجوز فيه الرفعُ والنصبُ، فأجاب بقوله: والتزموا رَفْعَ الرَّجل حينئذٍ؛ (لِأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ)، والمبهمُ للتوصُّل، فأُعربَ بحركةٍ توافِقُ حركته البنائيَّةَ، وفي صفته الرفعُ حملاً على اللفظ، نحو: يا أيها الرَّجلُ الظَّريفُ لا غير؛ لأنه معربٌ؛ لبعده عن حرف النداء الموجب للبناء، وفي المعرب إذا كان إعرابُهُ لفظيّاً؛ يُعتبرُ اللفظُ دون المحلّ.

وقالوا: يا الله خاصَّةً[٤]؛ ....

(١) (قول المصنف: وإذا نودي) أي: إذا أريد ندائه ليصح ترتب الجزاء عليه. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: يؤتى بلفظ مبهم) ليتوصل به إلى نداء المعرف باللام. وجعلت الوصلة مبهمة إذ لو كانت معينة لوقف الذهن عندها وتخيل أنها المنادى. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: أو هذا) الفرق بينه وبين أيّها أنه غير نص في الوصلة إذ قد يقصد نداؤه بخلاف أيّها فإنها نص فيها. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: خاصة) أي: خصّ لفظ الجلالة بدخول حرف النداء عليه خصوصا وفيه أن حرف النداء يدخل أيضاً على الجملة المحكية المبدوءة بأل نحو: يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك. نصّ على ذلك سيبويه وزاد المبرد ما سمي به من موصول تصدّر بأل نحو: يا الذي قام. [المولى المجاهدي].

لعدم الإذن الشرعيّ(١) في إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى.

قوله: (**وَيُحْذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنَ**) المُنَادَى (**العَلَمِ، نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾**(٢)) أي: يا يوسف، (وَ) يُحذفُ حرفُ النِّداء (من) المنادى (**المضاف**(٣) **نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**)(٤) أي: يا فاطر السموات، ففي كلامه لفٌّ ونشرٌ.

قوله: (**وَلَا يُحْذَفُ مِنِ اسْمِ الجِنْسِ**) أي: ولا يُحذفُ حرفُ النِّداء من المنادى الذي هو اسمُ الجنس، فَلَا يُقَالُ: رَجُلُ فِي: يَا رَجُلُ لأن أصلَهُ: أن يُنادَى بنحو: يا أيها الرجلُ كما تقدم؛ إذ تعريفُ اسم الجنس إنما هو باللام والألف، وإذا قلتَ: يا رجلُ؛ فقد حُذِفَ الألفُ واللامُ استغناءً عنهما بحرف النداء، أي: بـ(يا)، فلما حذفتهما؛ استغنَيْتَ عن المبهم الذي هو للتوصُّل، فحَذَفْتَه أيضـًا، فصار: يا رجل، فلو حذفتَ حرفَ النداء أيضـًا؛ يلزم الإجحافُ.

ويجب حذف حرف النداء في (اللهم)، فإن أصله: يا الله، فحذف (يا)، وعوض عنه الميم المشددة؛ لأنه حرفان مثل: (يا). وإنما عوضت في آخره لئلا يتقدم على اسم الله تعالى شيء في حال الخطاب رعايةً للأدب فصار اللهم.

وقيل: لو كان كذلك؛ لما جاز الجمعُ بين (يا) والميم؛ لكراهة اجتماع

---

(١) (**قوله: لعدم إذن الشرعي...إلخ**) فيه أنه قد ورد إطلاق اسم الإشارة عليه تعالى في قوله جلّ وعلا: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُم﴾. فالحق في التعليل ما قاله سيبويه من أنّ أل لا تفارقها وهي عوض عن همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة اهـ. وفي النفس منه شيء فليحرر. [المجاهدي].

(٢) سورة يوسف: ١٢/ ٢٩.

(٣) (**قوله: من المنادى المضاف**) أي: إلى المعرفة حيث لا يحذف من المضاف إلى النكرة نحو: يا غلام رجل افعل كذا. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٤) سورة الزمر: ٣٩/ ٤٦.

المعوَّض والمعوَّض عنه، ولكنه جائزٌ كما أنشد الفَرَّاءُ(١):

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا * سَبَّحْتِ أَوْ صَلَّيْتِ: يَا أَللَّهُمَّا

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا(٢)

جعلت الألفُ(٣) في: يا أللهما عِوَضًا عن تشديد الميم لضرورة الشعر، بل أصله: يا الله أُمّ، أي: أُمَّنا بخيرٍ، أي: اقْصِدْنا بخيرٍ، من الأَمّ: وهو القصدُ، فلما كثرتْ في كلامهم؛ حذفتْ همزةُ: أُمَّ تخفيفًا، فصار: اللهم.

[الترخيم]

قوله: (وَمِنْ خَصَائِصِ الْمُنَادَى: التَّرْخِيمُ(٤))، والترخيمُ: التَّليينُ، ويقال له: الحذفُ(٥)، ومنه: ترخيمُ المنادى. (وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِ الْمُنَادَى لِلتَّخْفِيفِ) لكثرة تردُّده في كلامهم.

---

(١) **الفراء**: يحيى بن زياد الديلمي، أبو زكريا، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. توفِّي بطريق مكة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها. توفي سنة (٢٠٧هـ).

(٢) أورد الأنباري الشاهد في "الإنصاف" (١/ ٢٨٠)، والبغدادي في "خزانة الأدب" (٢/ ٢٩٦)، والأزهري في "تهذيب اللغة" (٦/ ٢٢٤)، وابن منظور في "اللسان" مادة: أَلَهَ. كل ذلك دون عزو، لكن في "الحور العين" لنشوان الحميري المتوفى سنة: ٥٧٣هـ، ص٢٣ عزاه للأعمش.

(٣) **(قوله: جعلت الألف...إلخ)** في الرضي: وقد يزاد ما في آخره أي: في آخر اللّهم قال: وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو صليت يا اللّهم ما ...إلخ وقد يقال على رواية الشارح: إن الألف للإطلاق وخفف الميم لضرورة الشعر فلينظر. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قول المصنف: الترخيم)** أي: في سعة الكلام إذ غيره قد يرخم أيضًا للضرورة. [المجاهدي].

(٥) **(قوله: ويقال له الحذف)** لعل الصواب: ويقال للحذف. ويفهم منه أن الترخيم في اللغة يطلق على الحذف أيضًا وليس كذلك فليراجع. [المولى المجاهدي].

(وَذَلِكَ) التَّرخيمُ جائزٌ إذا كان المنادَى موصوفًا بصفاتٍ ثلاثٍ: (إِذَا كَانَ عَلَمًا، وَغَيْرَ مُضَافٍ، وَزَائِداً عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ).

والمحذوفُ: إما حرفٌ واحدٌ[1]، (نَحْوُ: يَا حَارِ) فِي: يَا حَارِثُ. (وَ) إما حرفان زائدان لمعنىً واحدٍ[2]، كمعنى التأنيث، نحو: (يَا أَسْمَ) فِي: يَا أَسْمَاءُ[3] فإنَّ الألفَ والهمزةَ زائدتان لمعنى التأنيث. (أَوْ) كمعنى التذكير، نحو: (يَا عُثْمَ) فِي: يَا عُثْمَانُ فإنَّ الألفَ والنونَ زائدتان لمعنى التذكير. (وَ) إما حرفان غيرَ زائدين، لكنْ في آخره

---

(١) **(قوله: والمحذوف إما حرف...إلخ)** بقي قسم آخر وهو كون المحذوف الاسم الأخير في المنادى المركب نحو: يا بعل في يا بعل بك. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: لمعنى واحد)** فيه أنه لا يشترط أن يكونا لمعنى واحد بل اللازم زيادتهما معًا وإن كان كل واحد منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزائدي مسلمان ومسلمين علمين فإن الألف زيدت لمعنى التثنية. والنون عوضت عن تنوين المفرد للدلالة على تمام الكلمة وهذان الزائدان سبعة أصناف: زائدا التثنية، وزائدا جمع المذكر السالم، وزائدا جمع المؤنث السالم، وزائدا نحو: عثمان، وياء النسبة وشبهها نحو: ياء كرسي، وألف التأنيث مع الألف قبلها، وهمزة الإلحاق مع الألف في نحو: علباء. كذا في حاشية اللاري قدس سرّه. وقال الصبان أخذا من كلام الفارضي: إن نحو هندات وزيدين إنما يرخم على لغة من ينتظر وإن نحو حمدون لا يرخم مطلقًا اهـ. ولعل مراده بنحو حمدون جمع المذكر السالم في حالة الرفع أما المعتل فيجوز ترخيمه على لغة من ينتظر فيقال: يا مصطف بدون رد اللام ولا يجوز على لغة من لا ينتظر حيث يجب إعادة الألف فيلتبس بالمفرد. كما أفاده الخضري. وقال الأنبابي: الحق أن المدار عل القرينة الدافعة فإن وجدت جاز الترخيم على كل من اللغتين وإلّا امتنع على كل منهما. فليحرر. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: فِي يا أسماء)** أي: علمًا وهذا إذا جعلناها فعلاء من الوسامة أي: الحسن على أن الهمزة منقلبة عن الواو كما هو مذهب سيبويه. لا أفعال جمع اسم على ما جرى عليه غيره لأنه يكون حينئذ من باب عمار ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالجموع. ورجح مذهب غيره بأن قلب واو المفتوحة همزة لم يأت إلّا نادراً. [المجاهدي].

حرفٌ صحيحٌ قبله حرفُ علَّةٍ، فإذا حُذِفَ الحرفُ الصحيحُ الذي قبله حرفُ علَّةٍ؛ فحَذْفُ حرف العلَّة أَوْلى، فيُحْذَفُ أيضـاً، نحو: (يَا مَنْصُ) فِي: يَا مَنْصُورُ.

ويُشترطُ في هذا القسم الأخير: أن يكون المنادى زائداً على أربعةِ أحرفٍ، احترازاً عن نحو: ثَمُودَ؛ لئلا يلزم بسبب التَّرخيم وجدانُ الكلمة على أبنيةٍ[١] لم تُوجَدْ في أبنية كلام العرب. وعَمَّارٌ ومِسْكِينٌ كمَنْصُورٍ.

والمحذوفُ في حكم الباقي عند أكثر النحويين[٢]، فيُتْرَكُ الباقي على ما كان عليه من الحركة والسكون، فيقال: يا حَارِ بكسر الراء، ويا أَسْمَ ويا عُثْمَ بفتح الميم، ويا مَنْصُ بضم الصاد، وقال بعضهم: الباقي اسمٌ برأسه، وقد حُذِفَ المحذوفُ نسياً منسيّاً، فيُضَمُّ الباقي[٣]؛ لأنه المنادى المفردُ المعرفةُ، فيقال: يا حَارُ، ويا أَسْمُ، ويا عُثْمُ، ويا مَنْصُ بضم الراء والميم والصاد.

قوله: (**وَإِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، نَحْوُ: يَا فَارِسُ، أَوْ مُضَافاً، نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ، أَوْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ؛ فَلَا يُرَخَّمُ**).

أي: وإن كان المنادى اسمَ جنسٍ، نحو: يا فَارِسُ، فلا يُرَخَّمُ؛ لأنَّ نداءَ اسم الجنس غيرُ كثيرٍ في كلام العرب، فلا يُناسبُهُ التخفيفُ، بخلاف العلم، فإن نداءَه كثيرٌ في كلامهم، فيناسبه التَّخفيفُ.

---

(١) (**قوله: على أبنية...إلخ**) لعلها محرفة بنية ـ بكسر الباء ـ بمعنى صيغة وجمعها بنى لا أبنية ـ كما يشعر به قوله: في أبنية كلام العرب ـ وإنما هو جمع بناء. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: عند أكثر النحويين**) الحق عند أكثر العرب فإن النحاة متفقون على جواز الوجهين بناء على سماع اللغتين. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فيضم الباقي**) لا يخفى أنه قاصر فالحق بدله فيعامل الباقي معاملة المنادى المستقل. [المولى المجاهدي].

وإن كان المنادى مضافـًا، نحو: يا عبدَ الله؛ فلا يُرَخَّمُ؛ لأنه لو رُخِّمَ المضافُ؛ كان التَّرخيمُ في الوسط؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحدٍ، والتَّرخيمُ لا يكون إلا في الآخر، ولو رُخِّمَ المضافُ إليه؛ لم يكن ترخيمَ المنادى؛ لأنَّ المنادى هو المضافُ، لا المضافُ إليه(١).

وإن كان المنادى على ثلاثة أحرفٍ، نحو: يا زَيْدُ؛ فلا يُرَخَّمُ؛ لئلا يلزمَ بسبب التَّرخيم وجدانُ الكلمة على هيئةٍ لم تُوجَدْ في أبنية كلام العرب.

(**وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ المُنَادَى تَاءُ التَّأْنِيثِ؛ فَيَجُوزُ تَرْخِيمُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُن**) المنادى (**عَلَمـًا، وَلَا زَائِداً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: يَا ثُبَ**) فِي: يَا ثُبَةُ لأنها لو رُخِّمَتْ؛ لم يُحذفْ منها إلا تاءُ التأنيث، وليستْ من نفس الكلمة، فلا تَغَيُّرَ في بُنْيَةِ الكلمة بحذفها.

قال الجوهريُّ في "الصحاح": الثُّبَةُ: الجماعةُ، وأصلها: ثُبَي، والثُّبَةُ أيضـًا: وَسَطُ الحوض الذي يثوب إليه الماءُ، أي: يرجعُ إليه الماءُ بعد ذهابه إذا استفرغ، والهاءُ ههنا عِوَضٌ عن الواو الذاهبة من وسطها؛ لأنَّ أصلَها: ثُوَب كما قالوا: أقامَ إقامةً، وأصله: إقوامـًا، فعُوِّضَ الهاءُ من الواو الذاهبة من عين الفعل.

[المندوب]

قوله: (**وَالمَنْدُوبُ: هُوَ المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِيَا أَوْ وَا**). اختصَّ المندوبُ بـ(وا)(٢)، و(يا) مشتركٌ بين المندوب والمنادى.

(**وَحُكْمُهُ**)(٣) أي: وحكمُ المندوب (**فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ حُكْمُ المُنَادَى**) على ما

---

(١) (**قوله: لا المضاف إليه**) الظاهر لا مجموع المضاف والمضاف إليه. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: اختص المندوب بوا**) أي: انفرد المندوب عن المنادى بوا فالواو داخلة على المقصور. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: وحكمه...إلخ**) يعنى إذا وقع المندوب على صورة من أقسام المنادي =

ذكر في المنادى، (نَحْوُ: وَا زَيْدُ) فإنَّه مندوبٌ مفردٌ معرفةٌ، فمبنيٌّ على الضمّ كالمنادى المفرد المعرفة، (وَ) نحو: (وَا عَبْدَ اللهِ) فإنه مندوبٌ مضافٌ منصوبٌ كالمنادى المضاف.

[المفعول فيه]

قوله: (المَفْعُولُ فِيهِ) أي: والضَّرْبُ الثالثُ: المفعولُ فيه، وهو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ، وهو قولُه: (وَهُوَ ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ)، فالمفعولُ فيه الذي هو ظرفُ الزمان، (نَحْوُ: قُمْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَ) المفعولُ فيه الذي هو ظرفُ المكان، نحو: (سِرْتُ أَمَامَكَ).

وظرفُ الزَّمان عبارةٌ(١) عن اليوم والليلة وأجزائهما كالحين والوقت(٢)، وظرفُ المكان عبارةٌ(٣) عما يشغَلُه الجسمُ من الحَيِّز، والحيِّزُ: فَراغٌ مشغولٌ بشيءٍ لو لم يشغَلْهُ؛ لكان خالياً كداخل الكوز للماء. وكلُّ واحدٍ من ظرف الزَّمان والمكان على ضربين: معيَّنٌ ومبهمٌ، فالمبهمُ(٤) في ظرف الزمان: هو النَّكِرةُ، وفي المكان: هو

= فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم ولا يلزم منه جواز وقوع كل من قسميه على صورة جميع أقسام المنادي حتى يرد أنه لا يقع قسم المتفجع على عدمه نكرة. [المجاهدي].

(١) **(قوله: عبارة عن اليوم والليلة)** وكذا هو عبارة عما يتركب من اليوم والليلة كالشهر والسنة والأسبوع **(قوله: عن اليوم والليلة)** أي: عن دالهما. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: كالحين والوقت)** هما بمعنى واحد يقعان على الزمان قصيرا كان أو طويلا فلا يكونان من أجزائهما فالحق التمثيل بمثل الساعة والدقيقة. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: وظرف المكان عبارة...إلخ)** فيه أن ظرف المكان بهذا المعنى إنما هو عند الحكماء والمتكلمين وهو غير مراد ههنا. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قوله: فالمبهم...إلخ)** لا يخفى أن نحو يوم وليلة على هذا التفسير يدخل تحت المبهم مع أنه معين على المشهور فالحق في التفسير أن يقال: إن المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر. [المولى المجاهدي].

الجهاتُ الستُّ كما سنذكر. والمعيَّنُ في الزَّمان: هو المعرفةُ، وفي المكان: هو غيرُ الجهات الستّ.

(فظَرْفُ الزَّمَانِ يُنْصَبُ بِتَقْدِيرِ: فِي، سَوَاءٌ كَانَ مُعَيَّنًا، نَحْوُ: جِئْتُكَ يَوْمَ الخَمِيسِ) أي: في يوم الخميس، (أَوْ) كان (مُبْهَمًا، نَحْوُ: أَتَيْتُهُ يَوْمًا) أي: في يومٍ، (وَ) أتيتُهُ (بُكْرَةً) أي: في بكرةٍ، (وَ) أتيتُهُ (ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: مدَّة ذات ليلةٍ، أي: في مدَّةٍ صاحبة ليلةٍ، أي: في مدَّةٍ مسمَّاةٍ بهذا اللفظ، أي: بليلة، فهذا من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، و(ذات) مؤنثةٌ لـ(ذو). وإنما أَوْرَدَ ثلاثةَ أمثلةٍ إشارةً إلى أنه: إما مما يُستعملُ تارةً ظرفًا وتارةً غيرَ ظرفٍ، كالمثال الأول، فإنه يقال فيه: مضى يَوْمٌ، وإما مما لا يُستعملُ إلا ظرفًا، كالمثال الأخير، وإما مما جاز فيه الصَّرْفُ إذا نُكِّرَ، وعدمُ الصَّرف إذا عُرِّفَ، كالمثال المتوسط، وهو: أتيتُهُ بكرةً، فإن قوله: بكرةً تارةً تُنَوَّنُ، فيكون نكرةً، وتارةً لا تُنَوَّنُ، فتكون معرفةً، تقديرُهُ: بكرةَ يومه، فهي حينئذٍ غيرُ منصرفةٍ للتأنيث والعلمية؛ لأنها حينئذٍ عَلَمٌ لبكرة يومه.

قوله: (وَالمَكَانُ) أي: وظرفُ المكان (إِنْ كَانَ مُبْهَمًا يُنْصَبُ) بِتَقْدِيرِ: فِي (مِثْل: قُمْتُ أَمَامَكَ) أي: في أمامك (وَ) المَكَانُ (المُبْهَمُ) هو الجهاتُ الستُّ، (نَحْوُ: خَلْفَكَ وَأَمَامَكَ) أو قُدَّامك (وَفَوْقَكَ وَتَحْتَكَ وَيَمِينَكَ وَشِمَالَكَ) أو يسارَك وعِنْدَ ولَدَى، ووَرَاءَ ودُونَ ومع للإبهام[1] ولفظُ مكان لكثرة[2] الاستعمال يُنْصَبُ بتقدير (في) نحو: قمتُ عندك، أي: في عندك وجلستُ مكانَكَ، أي: في مكانك وكذلك البواقي.

---

(١) (قوله: للإبهام) أي: لمشاركتها للمبهم الاصطلاحي المفسر بأسماء الجهات الست في الإبهام اللغوي. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: لكثرة الاستعمال) يفهم منه أن لفظ مكان معين حقه أن لا ينصب بتقدير في إلَّا أنه نصب لكثرة استعماله. وفي عصام الجامي: ويحتمل حمله على المبهم الاصطلاحي لكثرته المورثة للإبهام فإنه إذا كثر مكان الشيء يحتمل الأمكنة الكثيرة فيصير مبهما اهـ. بتصرف. [المجاهدي].

وما بعد (دخلت) يُنْصَبُ أيضـًا بتقدير (في) على الأصح لكثرة الاستعمال، نحو: دخلتُ الدارَ، أي: في الدار، فعلى هذا يكون (دخلتُ) فعلاً لازمـًا، وما بعده مفعولاً فيه. وقال بعضهم: (دخلتُ) فعلٌ متعدٍّ، فعلى هذا يكون ما بعده مفعولاً به.

قوله: (**وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنـًا**) أي: وإن كان ظرفُ المكان معيَّنـًا؛ (**فَلَا يُنْصَبُ بِتَقْدِيرِ: فِي، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ**) أَنْ يَكُونَ (**فِي**) مَلْفُوظـًا، (**نَحْوُ: صَلَّيْتُ فِي المَسْجِدِ**).

[المفعول معه]

قوله: (**المَفْعُولُ مَعَهُ**) أي: والضربُ الرابعُ: المفعولُ معه. (**وَهُوَ المَذْكُورُ بَعْدَ الوَاوِ**[١] **بِمَعْنَى: مَعَ**[٢]) قوله: (وهو المذكور بعد الواو) شاملٌ لمثل: ضربتُ زيداً وعمراً. وقوله: (بمعنى مع) يخرجه؛ لأنَّ الواوَ فيه للعطف، لا بمعنى (مع).

(**نَحْوُ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ**) فقوله: (ما) استفهاميَّةٌ منصوبةُ المحلّ؛ لأنها مفعولٌ به لقوله: (صنعت). وقوله: (وأباك) مفعولٌ معه، تقديرُهُ: أيَّ شيءٍ صنعتَ مع أبيك. (وَ) نحو: (**مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً**) فقوله: (ما) استفهاميَّةٌ مرفوعةُ المحلّ؛ لأنها مبتدأٌ. وقوله: (شأنك) خبرُها. وقوله: (وزيداً) مفعولٌ معه[٣]، تقديرُهُ: أيُّ شيءٍ شأنُكَ مع زيدٍ[٤].

---

(١) (**قول المصنف: بعد الواو**) ولا يجوز الفصل بينها والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين واو العاطفة ومعطو فها لتنزل الواو والمفعول معه منزلة الجار والمجرور. [المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: بمعنى مع**) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم دون المصاحبة. [المجاهدي].

(٣) (**قوله: وزيداً مفعول معه**) ولا يجوز جره عطفا على الضمير المجرور لأن العطف عليه بلا إعادة الجار غير جائز عند الجمهور وكذلك لا يجوز رفعه عطفا على الشأن إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر اللهم إلَّا أن يكون عطفه عليه بتقدير مضاف ورجحه العصام بأن الحذف أهون من اعتبار العامل المعنوي. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: تقديره أي شيء...إلخ**) ظاهره أنه مفعول معه لشأنك وليس كذلك وإنما هو مفعول معه لفعل مستفاد من فحوى الكلام إذ المعنى ما تصنع وزيداً. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَلا بُدَّ لَهُ) أي: ولا بُدَّ للمفعول معه (مِنْ فِعْلٍ[١]) يَكُونُ عَامِلاً فِيهِ كالمثال الأول، (أَوْ مِنْ مَعْنَى فِعْلٍ) يكون عاملاً فيه، كالمثال الثاني؛ لأنه بمعنى: ما صنعتَ.

واعلم أنَّ معنى الفعل هنا عبارةٌ عن (ما) الاستفهامية والاسم، نحو: ما شأنُكَ في قولك: ما شأنك وزيداً، وعن (ما) الاستفهاميّة والجار والمجرور، نحو: ما لك في قولك: ما لك وزيداً؛ لأنه أيضـًا بمعنى: ما صنعتَ.

[المفعول له]

قوله: (المَفْعُولُ لَهُ) أي: والضربُ الخامسُ: المفعولُ له، (نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبـًا لَهُ) أي: للتَّأديب. (وَهُوَ) أي: المفعولُ له (كُلُّ مَا كَانَ عِلَّةً) أي: سببـًا (لِلْفِعْلِ) في الذِّهْن، كالمثال المذكور، و(نَحْوُ: جِئْتُكَ إِكْرَامـًا لَكَ) أي: للإكرام لك، (وَجِئْتُكَ سِمَنـًا) أي: للسمن.

**   **   **

(١) (قول المصنف: من فعل) أي: حقيقة أو حكمـًا ليدخل فيه نحو اسم الفاعل واسم المفعول لكن لم يجوزوا إعمال الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فيه حيث قالوا: لا يعمل في المفعول معه إلَّا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به وهما ليسا كذلك. [المولى المجاهدي].

[الملحقات]

قوله: (**وَالمُلْحَقُ بِهِ سَبْعَةُ أَضْرُبٍ**) أي: والذي أُلْحِقَ بالأصل ـ أي: بالمفعول ـ، أي: شُبِّهَ به سبعةُ أضربٍ.

[الحال]

قوله: (**الحَالُ**) أي: الضربُ الأولُ من الملحق بالأصل: الحالُ، وهي مشابهةٌ للمفعول من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فَضْلَةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ.

قوله: (**وَهِيَ**) أي: الحالُ: (**بَيَانُ هَيْئَةِ الفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ بِهِ**(١) **نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً**)، قوله: (قائماً) يَحتملُ أن يكونَ(٢) حالاً من الفاعل، وهو التاءُ في: ضربتُ، ويحتمل أن يكون حالاً من المفعول به، وهو قوله: زيداً.

قوله: (**وَحَقُّهَا التَّنْكِيرُ**) أي: وحقُّ الحال: التَّنكيرُ؛ لأنها حُكْمٌ، والحكمُ لا يلزم أن يكون معرفةً، والأصلُ هو النَّكرةُ بالنسبة إلى المعرفة.

---

(١) (**قول المصنف: هيئة الفاعل أو المفعول به**) أي: الحالة التي عليها الفاعل حين قيام الفعل به أو المفعول حين وقوع الفعل عليه سواء كانت محققة أو مقدرة نحو: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيّاً﴾ أي: مقدرة نبوته (**قول المصنف: أو المفعول به**) أو لمنع الخلو لا لمنع الجمع فيشمل نحو: ضربت زيداً راكبين. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: يحتمل أن يكون...إلخ**) كتب ابن يعيش في شرحه على المفصل بعد قوله: تجعلها حالا من أيّهما شئت: يعنى أنك إذا قلت: ضربت زيداً قائماً إن شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء، وإن شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيداً وهذا فيه تسمح وذلك أنك إذا جعلته حالا من التاء وجب أن تلاصقه بها فتقول: ضربت قائماً زيداً فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلّا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا انتهى. [المولى المجاهدي].

(وَحَقُّ ذِي الحَالِ) أي: صاحب الحال (التَّعْرِيفُ) لأنه محكومٌ عليه، وحقُّ المحكوم عليه: أن يكون معرفةً؛ لأنَّ الحكمَ على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.

قوله: (فَإِنْ تَقَدَّمَتْ) أي: فإن تقدَّمت الحالُ على ذي الحال (جَازَ تَنْكِيرُ ذِي الحَالِ، نَحْوُ: جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ)، فقوله: (راكبًا) حالٌ من قوله: (رجل)، وهو فاعلُ (جاءني)، فلما تقدم قوله: (راكبًا) على قوله: (رجل)؛ جاز تنكيرُ (رجل) لعدم التباس الحال بالصفة.

وأما إذا لم تتقدَّم الحالُ على ذي الحال؛ لم يَجُزْ تنكيرُ ذي الحال، فلا يجوز: جاءني رجلٌ راكبًا؛ لالتباس الحال بالصفة(١) في مثل قولك: رأيتُ رجلاً راكبًا، فلما لم يَجُزْ في مثل هذا التركيب للالتباس؛ لم يجزْ في قولك: جاءني رجلٌ راكبًا طَرْداً للباب.

[التمييز]

قوله: (وَالتَّمْيِيزُ) أي: والضربُ الثاني من الملحق بالأصل: التَّمييزُ، وهو مشابهٌ للمفعول من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فَضْلَةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ.

قوله: (وَهُوَ) أي: التَّمييزُ: (مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنِ المُفْرَدِ)، والمقصودُ بالمفرد هنا: ما لا يكون جملةً، (أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ فِي الجِمْلَةِ).

(فَالأَوَّلُ) أي: الذي يَرْفَعُ الإبهامَ عن المفرد، (كَقَوْلِكَ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا(٢))،

---

(١) (قوله: لعدم التباس الحال بالصفة) أي لتخصيصه حينئذ مع عدم التباس الحال بالصفة ولو في بعض المواضع ويفهم منه أن التباس الحال بالصفة محذور وفيه أنه لو كان محذورا لوجب تقديم الحال في نحو: رأيت غلام رجل راكبا وليس كذلك. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: عندى راقودٌ خَلًّا) أي: شيء مقدّر به ومثله ذنوب ماء ومثلها إبلاً مما يعرف به قدر الشيء وليس بمقدار لأنه لم يوضع ليقدّر به ومنهم من جعله من المقادير قال الرضي والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف به قدر الأشياء مثل: الرطل والمن والقفيز =

والراقودُ: دَنٌّ طويلُ الأسفل، كهيئة الأَرْدِبَّة يُسَيَّغُ ـ أي: يُطَيَّنُ ـ داخلُه بالقار، وهو معرَّبٌ، والجمع: رواقيد، فقوله: (خلاً) تمييزٌ يرفعُ الإبهامَ عن المفرد الذي هو (راقود). (وَ) كقولك: عندي (مَنَوَانِ سَمْنًا)، فقوله: (سمنًا) تمييزٌ يرفع الإبهامَ عن المفرد الذي هو (منوان). (وَ) كقولك: عندي (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، فقوله: (درهمًا) تمييزٌ يرفع الإبهامَ عن المفرد الذي هو (عشرون). (وَ) كقولك: عندي (مِلْؤُهُ عَسَلاً) أي: ملءُ الإناء عسلاً، وملءُ الشيء: مالئه، فقوله: (عسلاً) تمييزٌ يرفع الإبهامَ عن المفرد الذي هو (ملؤه).

وإنما أورد أربعةَ أمثلةٍ إشارةً إلى أنَّ التَّمييزَ لا يُنْصَبُ إلا عن مفردٍ تامٍّ[1]، والذي يَتِمُّ به المفردُ[2] أربعةُ أشياءَ: التنوين، ونون التثنية، ونون شبه الجمع المصحّح، والإضافة.

قوله: (وَالثَّانِي) أي: والذي يرفع الإبهامَ عن نسبةٍ في الجملة، (كَقَوْلِكَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، قوله: (طاب) فعلٌ، وليس فيه إبهامٌ، وقوله: (زيد) فاعله، وليس فيه إبهامٌ أيضًا، بل الإبهامُ في النِّسبة التي بينهما، وهي طِيبُ زيدٍ، فقوله: (نفسًا) تمييزٌ يرفع الإبهامَ عن النِّسبة التي في الجملة، وهي طِيبُ زيدٍ. (وَ) كقولك: (طَارَ عَمْرٌو فَرَحًا) أي: فَرِحَ فرحًا شديداً، فقوله: (فرحًا) تمييزٌ يرفع الإبهامَ عن النِّسبة التي في هذه الجملة، وهي طيرانُ

= والذراع، ثم قال: أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: عن مفرد تام)** أي: بعد مفرد تام ومعنى تمام المفرد أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها وهو مستحيل الإضافة مع أحد الأمور الآتية. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: الذي يتم به المفرد)** قال الرضي: قد يتم الاسم بنفسه كالضمير فِي: ربه رجلاً، وذا فِي: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ والناصب للتميز في الصورتين هو: نفس الضمير واسم الإشارة. [المولى المجاهدي].

عمرٍو، والمثالُ الأولُ ـ وهو طاب زيدٌ نفساً ـ حقيقةٌ، والثاني مجازٌ.

[المستثنى]

قوله: (وَالمُسْتَثْنَى) أي: والضربُ الثالثُ من الملحق بالأصل: المستثنى. (وَهُوَ المَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا) نحو: خلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وغير.

والمستثنى مشابهٌ للمفعول من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فضلةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ.

قوله: (وَهُوَ) أي: والمستثنى على ضربين: (مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ. فَـ)ـالمستثنى (المُتَّصِلُ: هُوَ المُخْرَجُ عَنِ المُتَعَدِّدِ) أي: عن المجموع[1] (بِإِلَّا وَأَخَوَاتِهَا) نَحْوُ: جَاءَنِي الرِّجَالُ إِلَّا زَيْداً. (وَ) المُسْتَثْنَى (المُنْقَطِعُ[2]: هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا غَيْرَ مُخْرجٍ مِنَ المُتَعَدِّدِ) نَحْوُ: مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً فقوله: (حماراً) مستثنىً منقطعٌ؛ لأنه غيرُ مخرجٍ من القوم؛ لعدم دخوله فيهم، و(إلا) في المستثنى المنقطع بمعنى (لكن)، أي: لكنّ حماراً جاء.

قوله: (وَهُوَ) أي: المستثنى (مَنْصُوبٌ وُجُوباً إِذَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا غَيْرُ الصِّفَةِ) أي: بعد (إلا) التي لا تكون بمعنى: (غير)، (بَعْدَ كَلَامٍ مُوجَبٍ) أي: مُثْبَتٍ، أي: بعد كلامٍ لا يكون نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً، (نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً).

---

(١) (قوله: أي: عن المجموع) أي: من مجموع أفراد أو أجزاء. أشار به إلى أن الأفراد أو الأجزاء المتعددة يجب ملاحظتها مجموعة نحو: جاء القوم إلَّا زيداً واشتريت العبد إلَّا نصفه لا متفرقة نحو: جاء زيد عمرو بكر ...إلخ إلَّا زيداً ونحو: اشتريت العبد وثلثه وربعه ...إلخ إلَّا نصفه. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إلَّا وأخواتها) ظاهره أن المنقطع يذكر بعد إلَّا وجميع أخواتها مع أنه لا يقع إلَّا بعد إلَّا وغير وبيد منها. فليراجع. [المجاهدي].

فقوله: (جاءني) فعلٌ ومفعولٌ، وقوله: (القوم) فاعله والمستثنى منه، وقوله: (إلا) حرفُ الاستثناء، و(زيداً) مستثنى منصوبٌ؛ لأنه وقع بعد (إلا) غير الصفة بعد كلامٍ موجبٍ.

ويجب المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً؛ لأنه إن كان مرفوعاً؛ كان رَفْعُه إما على الصفة، وإما على البدل، وكلاهما ممتنعٌ.

أما الأوَّلُ؛ فلأن (إلا) لا تحمل على الصفة إلا إذا امتنع الاستثناءُ، كما في قوله تعالى(١): ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢)، أي: غيرُ الله، وهنا لا يمتنعُ الاستثناءُ.

وأما الثاني؛ فلأن البَدَلَ إنما يجوز إذا أُسْقِطَ(٣) المبدلُ منه لا يُفْسِدُ المعنى، وهنا إذا أسقط؛ صار: جاءني إلا زيدٌ، فيلزم فيه مجيءُ جميع الخلق، فيفسدُ المعنى.

قوله: (**وَكَذَا يُنْصَبُ**(٤)) المُسْتَثْنَى (**إِذَا كَانَ مُقَدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ**) لأنه إن كان مرفوعاً؛ كان رَفْعُهُ إما على الصفة أو على البدل،

---

(١) (**قوله: كما في قوله: تعالى...إلخ**) فـ "إلَّا" في الآية الكريمة صفة لتعذر الاستثناء بكلا قسميه لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين كعدم خروجه عنها بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء الذي هو الدخول بيقين أو الخروج بيقين. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) (**قوله: إذا أسقط...إلخ**) الظاهر إذا لم يفسد المعنى بإسقاط المبدل منه. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قول المصنف: وكذا ينصب**) أي: على سبيل الوجوب وبعضهم يجيز فيه غير النصب على الاستثناء إذا كان مسبوقاً بالنفي أو شبهه قال سيبويه: حدّثني يونس أنّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلّا أبوك ناصر، على أن ناصر بعد تخصيصه بدل من أبوك بدل كل من كل وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد. [المولى المجاهدي].

وكلاهما ممتنعٌ؛ لامتناع تقدُّم الصفة على الموصوف، والمبدل على المبدل منه.

قوله: (وَالمُسْتَثْنَى المُنْقَطِعُ) أي: وكذا يُنصبُ المستثنى المنقطعُ وجوباً، (نَحْوُ: مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً) لامتناع الصفة والبدل. أما الأوَّلُ؛ فلأنه لا يجوز الصفةُ إلا إذا تَعَذَّرَ الاستثناءُ كما ذكر، وههنا لا يتعذَّرُ. وأما الثاني؛ فلامتناع أحد الأبدال الأربعة[١]، أما امتناع الثلاثة الأُوَل؛ فظاهرٌ. وأما امتناعُ بدل الغلط؛ فلصدور المبدل منه فيه حينئذٍ من غير قصدٍ وإرادةٍ، والمستثنى منه ههنا مقصودٌ ومرادٌ.

قوله: (وَكَذَا يُنْصَبُ) أي: وكذا يُنْصَبُ المستثنى (إِذَا كَانَ بَعْدَ خَلَا وَعَدَا) عند الأكثرين، نحو: جاءني القومُ خلا زيداً، وعدا زيداً، وهما بمعنى: جَاوَزَ، أي جاوَزَ بعضُهم زيداً[٢].

---

(١) (قوله: فلامتناع أحد...إلخ) في الصبان فحمار في قوله: ما قام أحد إلَّا حمار بدل غلط صرح به الرضي وقال ابن قاسم: بدل كل بملاحظة معنى إلَّا إذ معنى إلَّا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد اهـ. كلام ابن قاسم. وفيه أن الأعم من شيء لا يبدل منه بدل كل اللهم إلَّا يخصص العام كما يأتي نظيره فتدبر اهـ. ولا يخفى ما فيه من البعد. والظاهر تعميم المستثنى منه على سبيل المجاز وجعل المنقطع بدل بعض. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: أي: جاوز بعضهم زيداً) أشار به إلى أن الضمير راجع إلى البعض المدلول عليه بالقوم لا إلى نفس القوم لإفراد الضمير قال الصبان ونظّر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيداً لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلَّا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى. ولي ههنا احتمال: وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن ألتزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد حيث ألتزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه انتهى. قول الصبان ومجاوزته لا يتحقق ...إلخ كتب عليه الأنبابي: فيه نظر ظاهر. ولعل وجهه أن عدم تحقق مجاوزة المبهم إلَّا بمجاوزة الكل مجرد دعوى لا دليل عليها. وأيضاً قوله ولجريان ذلك مجرى الأمثال. في القلب منه شيء =

وإنما وجب النصبُ؛ لأنهما فعلان، وفاعلُهما مضمرٌ، والمستثنى بعدهما مفعولٌ به. وقال بعضهم: إن خلا وعدا حَرْفَا جرٍّ، فيكون ما بعدهما مجروراً.

(وَ) كذا يُنْصَبُ المستثنى[1] إذا كان بعد (**مَا عَدَا، وَمَا خَلَا**) نحو: جاءني القومُ ما عدا زيداً، أي: ما عدا بعضهم زيداً، و(ما) فيها مصدريَّةٌ[2]، أي: جاءني القومُ عَدْوَ بعضهم زيداً، فهو مصدرٌ في موضع الحال، أي: عادياً بعضهم زيداً، ونحو: جاءني القومُ ما خلا زيداً، أي: جاءني القوم ما خلا بعضهم زيداً، و(ما) فيها أيضاً مصدريَّةٌ، أي: جاءني القومُ خُلُوَّ بعضهم زيداً، فهو مصدرٌ أيضاً في موضع الحال[3]، أي: خالياً بعضهم زيداً.

وإنما وجب نَصْبُ المستثنى بعدهما؛ لأنَّ (ما) التي في صدرهما مصدريَّةٌ،

= فليحرّر. هذا. ويحتمل إرجاع الضمير إلى المصدر أو إلى اسم الفاعل المستفادين من الفعل السابق على معنى جاوز مجيئهم أو الجائي منهم زيداً وكذا يقال في ما بعد. [المجاهدي].

(١) (**قوله: وكذا ينصب المستثنى...إلخ**) ذهب الكسائي وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقدير زيادة ما فيكونان حرفي جر قال في المغنى فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾. وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وما فيها مصدرية**) فيه أن الحرف المصدريّ لا يوصل بفعل جامد وخلا وعدا للاستثناء جامدان إلَّا أن يقال هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الأصل أو يقال هما مستثنيان. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: في موضع الحال**) قد يقال: هذا مشكل لتصريحهم بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ولعل ذلك لتأوله بمصدر مضاف للضمير فيكون معرفة والحال لا تكون إلَّا نكرة وقد يجاب بأن الحال المعرفة مؤولة باسم الفاعل النكرة فيكون ما عدا وما خلا من الألفاظ المقدرة بشيء مقدر بآخر فليراجع هذا. وقيل ما في ماخلا وماعدا مصدرية ظرفية فتنسبك ما بعدها بمصدر نائب عن وقت محذوف منصوب على الظرفية المجازية فيكون التقدير في المثال المذكور جاءني القوم وقت عدو بعضهم زيداً. [المولى المجاهدي].

وهي لا تدخل إلا على الفعل، فـ(عدا) و(خلا) بعد (ما) فعلان، وفاعلُهما مضمرٌ، والمستثنى بعدهما مفعولٌ به، فيجب نَصْبُهُ.

(وَ) كذا يُنْصَبُ المستثنى إذا كان بعد (لَيْسَ وَلَا يَكُونُ) نحو: جاءني القومُ ليسَ زيداً، أي: ليس بعضُهم زيداً، ونحو: جاءني القومُ لا يكون زيداً، أي: لا يكون بعضُهم زيداً.

وإنما وجب نَصْبُ المستثنى بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة، واسمُهما مضمرٌ، والمستثنى بعدهما خبرُهما، فيجب نَصْبُهُ.

قوله: (وَيَجُوزُ النَّصْبُ) أي: ويجوز نَصْبُ المستثنى، (وَيُخْتَارُ البَدَلُ) عن المستثنى منه (فِي المُسْتَثْنَى)[1] الذي (بَعْدَ إِلَّا فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ) أي: في كلام يكون نفياً أو نهياً أو استفهاماً، (وَ) حال كون (المُسْتَثْنَى مِنْهُ قَدْ ذُكِرَ[2]، نَحْوُ) قوله تعالى في سورة النساء: (﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[3]) أي: إلا ناسٌ قليلٌ منهم، (وَ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾[4]) أي: إلا ناساً قليلاً منهم، فقوله: (ما) للنفي، وقوله: (فعلوه) فعلٌ، والواو فاعلُهُ، والهاءُ مفعولٌ به، و(إلا) حرفُ استثناءٍ، و(قليل) بدلٌ، والمبدلُ منه هو الواو، و(قليلاً) مستثنى، والمستثنى منه هو الواو.

---

(١) (**قوله: في المستثنى...إلخ**) أي: بشرط أن لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه حيث يجب فيه النصب حينئذ كما تقدم. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: حال كون المستثنى منه قد ذكر**) عبارة المتن في النسخ المتداولة: وقد ذكر المستثنى منه. أي: الحال أنه قد ذكر المستثنى منه. وهي حسنة. ولعل هذا القيد غير موجود في نسخة كتب عليها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ فاضطر إلى زيادة قوله حال كون المستثنى منه قد ذكر. لكن الأولى بدله والمستثنى منه مذكور. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة النساء: ٦٦

(٤) سورة النساء: ٦٦.

وقوله: (في كلام غير موجب) إشارةٌ إلى أنه لو كان في كلامٍ موجبٍ؛ لم يجز البدلُ لفساد المعنى كما ذكرنا.

وإنما يُختارُ البدلُ(١) لعدم فساد المعنى حينئذٍ، وأما إذا جُعِلَ المستثنى بدلاً؛ كان إعرابُهُ(٢) كإعراب المبدل منه، فلا يحتاج إلى تكلُّفٍ. وأما إذا جُعِلَ مستثنىً؛ كان منصوباً، فيحتاج إلى تكلُّفٍ، وهو التشبيهُ بالمفعول به من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما فضلةٌ واقعةٌ بعد كلامٍ تامٍّ.

قوله: (**وَيُعْرَبُ المُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ**) أي: على حسب مقتضى العوامل من الرفع والنصب والجر في المستثنى الذي بعد (إلا) في كلامٍ غيرِ موجَبٍ(٣) (**إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ في كلامٍ غير موجب**) وهو المستثنى المفرَّغُ(٤)، (**نَحْوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ**). فقوله: (زيد) مرفوعٌ لكونه فاعلاً؛ لأنَّ العاملَ الذي هو (جاء) يقتضي الرفعَ، تقديره: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. (وَ) نحو: (**مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً**)، فقوله: (زيداً) منصوبٌ لكونه مفعولاً به؛ لأنَّ العاملَ الذي هو (رأى) يقتضي

---

(١) (**قوله: وإنما يختار البدل...إلخ**) أي: إنما يجوز البدل على سبيل الاختيار فقوله لعدم ...إلخ علة الجواز وقوله وإذا جعل ...إلخ علة الاختيار. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: كان إعرابه...إلخ**) الظاهر فيكون إعرابه وكذا يقال فيما بعد. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: في كلام غير موجب**) وكذلك في الموجب أيضاً إذا استقام المعنى بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو: يحرك الفك الأسفل عند المضغ إلَّا التمساح أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى بيقين نحو: قرئت إلَّا يوم الجمعة مثلا. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: وهو المستثنى المفرغ**) أي: المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل يسمى مستثنى مفرغا لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له حذف الجار وأوصل الضمير المجرور به ولك أن تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه على معنى المفرغ عامله. [المولى المجاهدي].

النصبَ، تقديره: ما رأيتُ أحداً إلا زيداً. (وَ) نحو: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فقوله: (زيد) مجرورٌ؛ لأنَّ العاملَ الذي هو الباءُ يقتضي الجرَّ، تقديره: ما مررتُ بأحدٍ إلا بزيدٍ.

ويسمى: مستثنىً مفرَّغـاً؛ لتفريغ العامل عن المعمول للمستثنى.

قوله: (وَحُكْمُ غَيْرُ[١] حُكْمُ الاِسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا).

اعلم أنَّ أصل (إلا) أن يكون للاستثناء، وأصل (غير) أن يكون صفةً تابعةً لما قبلها في الإعراب، كقولك: جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ، ورأيتُ رجلاً غيرَ زيدٍ، ومررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، ومعناه: المغايرةُ في الذات أو في الصفة[٢].

ثم إنهم يجعلون (إلا) للصفة حملاً على (غير) إذا امتنع الاستثناءُ، وذلك إذا كانت (إلا) تابعةً لجمعٍ منكورٍ[٣] غيرِ محصورٍ، كقوله تعالى[٤]: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٥].

---

(١) **(قول المصنف: وحكم غير...إلخ)** أي: وحكم غير في الإعراب إذا كانت أداة استثناء كحكم المستثنى بالَّا فيما سبق من الإعراب فكأنه لما انجر به للإضافة انتقل إعرابه إليه. [المجاهدي].

(٢) **(قوله: المغايرة في الذات...إلخ)** أي: مغاير ما بعدها لما قبلها ذاتا كالأمثلة المذكورة أو كيفية نحو: خرجت بوجه غير الذي دخلت به. قال الرضي: الأصل الأول والثاني مجاز. [المجاهدي].

(٣) **(قوله: منكور)** أي: منكر لأنه إذا كان معرفا نحو: جائنى الرجال إلَّا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس وأن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل واحتمل أيضـًا أن يشار به إلى جماعة لا يكون زيد منهم فلا يتعذر المنقطع. [المجاهدي].

(٤) **(قوله: كقوله تعالى لو كان...إلخ)** فإن قلت: لو للامتناع وامتناع الشيء انتفائه فتكون النكرة في الآية في سياق النفي فتعم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وقد يجاب بما قاله الدماميني حيث قال العرب: لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون: لو جاءني ديّار أكرمته ولا لو جاءني أحد أكرمته لاختصاص مجيء ديار وأحد بما بعد النفي ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني أحد. [المولى المجاهدي].

(٥) سورة الأنبياء: ٢٢.

فقوله: (إلا) تابعةٌ[١] لقوله: (آلهة)، وقوله: (إلا الله)[٢] صفةٌ لقوله: (آلهة)، تقديرُهُ: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا؛ لأنَّ الجمعَ المنكورَ الغيرَ المحصور يَحتملُ أن يتناول ثلاثةً فقط، ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة حينئذٍ؛ لعدم إفادته التعميمَ والاستغراقَ، ولأنه لو جُعِلَتْ (إلا) للاستثناء؛ لكان اللهُ داخلاً في المستثنى منه، وهو آلهةٌ، مخرجاً منها بـ(إلا)، فيلزم وجودُ الآلهة، وهو كُفرٌ.

فإذا امتنع الاستثناءُ؛ جُعِلَتْ (إلا) للصفة حملاً على (غير)، كما جُعِلَ (غير) للاستثناء حملاً على (إلا)، وإذا كان (غير) للاستثناء؛ كان ما بعده مجروراً؛ لأنه مضافٌ إليه، وكان حكمُ (غير) في الإعراب إذا كان للاستثناء حكمُ الاسم الواقع بعد (إلا)، فإنه قابلٌ للإعراب[٣]؛ لأنه اسمٌ، بخلاف (إلا)؛ لأنها حرفٌ، والحرفُ لا يَقْبَلُ الإعرابَ، فيكون (غير) منصوباً إذا كان بعد كلامٍ موجبٍ.

(**نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ** و) يجوز نصبُهُ، ويُختارُ البدلُ عن المستثنى منه في كلامٍ غير موجَبٍ، وذكر المستثنى منه، نحو: (**مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ**) بالرفع على البدل، و(غيرَ زيد) بالنصب على الاستثناء.

---

(١) (**قوله: فقوله إلّا تابعة...إلخ**) الظاهر أن يقول: فقوله: إلّا الله صفة لقوله: آلهة لأن إلّا تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة وأن يذكر قوله لأن الجمع المنكور إلى قوله ولأنه بعد قوله السابق وذلك إذا كانت إلّا تابعة لجمع منكور غير محصور. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وقوله إلّا الله صفة**) ظاهره أن الصفة إلّا مع ما بعدها وهذا لا يتأتى إلّا على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى السعد في حاشية الكشاف الإجماع عليه وإما على اسميتها كما هو المتبادر من كونها بمعنى غير فالصفة هي وحدها لكن لا يظهر إعرابها إلّا في ما بعدها لكونها على صورة الحرف. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فإنه قابل للإعراب**) أي: وقد اشتغل المستثنى بعده بإعراب المضاف إليه فأجري إعرابه عليه. [المولى المجاهدي].

(وَ) يُعْرَبُ (غير) على حسب مقتضى العوامل من الرفع والنصب والجر إذا كان في كلامٍ غير موجبٍ، وكان المستثنى منه غيرَ مذكورٍ، يعني: إذا كان المستثنى مستثنىً مفرَّغـًا، نحو: (مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ).

(و) كذا يُنْصَبُ (غير) إذا كان المستثنى منقطعـًا، نحو: (ما جاءني القومُ غيرَ حمارٍ و) كذا ينصب (غير) إذا كان المستثنى مقدَّمـًا على المستثنى منه، نحو: (ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ).

[الخبر في باب كان]

قوله: (وَالخَبَرُ فِي بَابِ كَانَ) أي: والضربُ الرابعُ من الملحق بالأصل: هو الخبرُ في الأفعال النّاقصة، وهو المسندُ به بعد دخولها، (نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقـًا)، فـ(كان) فعلٌ من الأفعال النّاقصة، و(زيد) اسمُها، و(منطلقـًا) خبرُها.

[الاسم في باب إن]

قوله: (وَالاِسْمُ فِي بَابِ إِنَّ) أي: والضربُ الخامسُ من الملحق بالأصل: الاسمُ في الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسندُ إليه بعد دخولها، ودليلُهُ ما ذكر في المرفوعات. (نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ)، فـ(إن) حرفٌ من الحروف المشبَّهة بالفعل، و(زيداً) اسمها، و(قائم) خبرها.

[اسم لا لنفي الجنس]

قوله: (وَاسْمُ لا لِنَفْيِ الجِنْسِ) أي: والضربُ السادسُ من الملحق بالأصل: اسمُ (لا) لنفي الجنس، (إِذَا كَانَ) اسمُ (لا) لنفي الجنس (مُضَافـًا، نَحْوُ: لا غُلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ)، فـ(لا) لنفي الجنس، و(غلام) مضافٌ إلى (رجل) اسمُها، و(عندك) خبرُها. (أَوْ) كان اسمُ (لا) لنفي الجنس (مُضَارِعـًا لَهُ)[1] أي: مشابهـًا للمضاف،

(١) (قول المصنف: أو مضارعًا له) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا على المضاف كما حمل =

(**نَحْوُ: لَا خَيْراً مِنْكَ عِنْدَنَا**)، فـ(لا) لنفي الجنس، و(خيراً) مشابهٌ للمضاف اسمُها، و(منك) متعلِّقٌ بـ(خيراً)، و(عندنا) خبرُها.

والمرادُ بالمضارع للمضاف: أن يكون الثاني متعلِّقًا بالأول لا بطريق الإضافة كتعلُّق (منك) بـ(خيراً)، أي: كتعلُّق الجار والمجرور بـ(خيراً) كما ذكر في المنادى المشابه للمضاف، وهو المسندُ إليه بعد دخولها، ودليلُ عملها ما ذكر في المرفوعات.

قوله: (**وَأَمَّا الْمُفْرَدُ؛ فَمَفْتُوحٌ**) أي: وأما اسمُ (لا) لنفي الجنس المفرد بأن لم يكن مضافًا ولا مضارعًا له؛ فمبنيٌّ على الفتح(١)، (**نَحْوُ: لَا غُلَامَ لَكَ**)، فـ(لا) لنفي الجنس، و(غلام) مفردٌ مبنيٌّ على الفتح اسمُها، و(لك) خبرُها. وإنما بُنِيَ المفردُ؛ لتضمُّنه معنى الحرف(٢)؛ لأن معناه: لا من غلامٍ لك ليفيد العموم؛ لأنه لنفي الجنس، فإذا تضمَّنَ معنى الحرف، والحرفُ مبنيٌّ؛ فهو أيضًا مبنيٌّ.

= عليه في الإعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قال الدماميني: ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه بجعل مانع اسم لا مفردا والخبر محذوف أي: لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في لا معطى لما منعت. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: فمبني على الفتح**) أي: ظاهرا كان أو مقدرا كما في المبني على الفتح قبل دخول لا نحو: لا خمسة عشر عندنا وفي قوله: مفتوح قصور لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل والمراد مبني على الفتح أو ما يقوم مقامه. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: لتضمنه معنى الحرف**) اعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ويجاب عنه بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصليّ لا العارضى إذ البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط فيه التضمن وضعا وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني نحو: يومئذ وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التفصيل ينفعك في مواطن كثيرة. [المجاهدي].

فإن قلت: المضافُ والمضارعُ له أيضاً متضمِّنان لمعنى الحرف؛ لأنَّ معناهما: لا من غلام رجلٍ عندك، ولا من خيرٍ منك عندنا، فلِمَ لَمْ يُبْنَيا؟

قلت: لأنَّ الإضافةَ مانعةٌ من البناء؛ لأنها مختصَّةٌ بالأسماء، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

وإنما بُنِيَ على الحركة؛ لأن منه ما يسكن ما قبل آخره، نحو: لا غلامَ لك، فلو بُنِيَ على السكون؛ لزم التقاءُ الساكنين على غير حدة، وهو محذورٌ، وحُمِلَ البواقي عليه طرداً للباب. وبُنِيَ على الفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات.

[خبر ما ولا بمعنى ليس]

قوله: (وَخَبَرُ مَا وَلَا بِمَعْنَى: لَيْسَ) أي: والضربُ السابعُ من الملحق بالأصل: خبرُ (ما) و(لا) بمعنى (ليس)، وهو المسندُ به بعد دخولهما.

قوله: (وَهِيَ اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ) أي: اللغةُ[1] التي تَعْمَلُ فيها (ما) و(لا) بمعنى (ليس) عَمَلَ (ليس) هي اللغةُ الحجازيَّةُ، ودليلهم: قولُه تعالى في قصة يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، فـ(هذا) اسم (ما)، و(بشراً) خبرُها.

---

(١) **(قوله: أي: اللغة)** فالضمير راجع إلى اللغة المتأخرة المخبر بها عنه مع قطع النظر عن صيغتها، وهو من المواضع الستة التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. أحدها: الضمير المرفوع بنعم وبئس، نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمروٌ، بناء على أن المخصوص مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان، ثالثها: أن يكون مخبراً عنه بخبر يفسره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾، رابعها: ضمير الشأن نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، خامسها: أن يجر برب نحو: ربه رجلاً، سادسها: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له نحو: ضربته زيداً. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة يوسف: ٣١.

(وَ) اللُّغَةُ (التَّمِيمِيَّةُ رَفْعُهُمَا) أي: رفعُ الاسمين الواقعين بعد (ما) و(لا) (عَلَى الابْتِدَاءِ وَالخَبَرِيَّةِ)، يعني: لا تعملان فيهما؛ لأنَّ العاملَ ينبغي أن يكون مختصّاً بالمعمول ليؤثِّرَ اختصاصُهُ به فيه، وهما لا يختصَّان بالاسم، بل تدخلان على الفعل أيضاً، فلا تعملان عمل (ليس). (فَيَقُولُونَ) أي: بنو تميمٍ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، فـ(زيد) مبتدأ، و(منطلق) خبرُهُ، ويقرؤن: ما هذا بشرٌ، إلا من عَلِمَ كيف هي في المصحف، فإنه يَتْرُكَ لغةَ بني تميمٍ.

قوله: (وَإِذَا تَقَدَّمَ الخَبَرُ) أي: وإذا تقدَّم في اللغة الحجازية خبرُ (ما) و(لا) بمعنى (ليس) على اسمهما؛ (فَالرَّفْعُ لَازِمٌ) أي: يبطل عملُهما، (نَحْوُ: مَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ) لأنهما عاملان ضعيفان، فبتغيُّرٍ قليلٍ يتغيَّران عن العمل، بخلاف (ليس)، فإنه يقال: ليس منطلقاً زيدٌ؛ لأنه عاملٌ قويٌّ.

(وَإِذَا انْتَقَضَ نَفْيُهُمَا بِإِلَّا؛ فَالرَّفْعُ لَازِمٌ) أي: يبطل عملُهما، (نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ) لأنهما تعملان بسبب أنهما بمعنى (ليس)، وهو النفي، فلما انتقض النفيُ بـ(إلا)؛ بَطَلَ عملُهما، بخلاف (ليس)، فإنه يقال: ليس زيدٌ إلا منطلقاً؛ لأنَّ سببَ عمله أنه فعلٌ، لا أنه للنفي، فإذا انتقض نفيُه بـ(إلا)؛ بَقِيَ سببُ عمله، وهو كونه فعلاً.

** ** **

[المجرورات]

قوله: (**المَجْرُورَاتُ**) أي: هذا بابُ المجرورات، وهي جمعُ: المجرور، وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه، وهو الجرّ[١].

والمجروراتُ (**عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ، وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ الجَرِّ**).

فالأول: (**نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ**) فإنَّ قوله: (زيد) مجرورٌ بالإضافة[٢]؛ لأنه مضافٌ إليه.

(**وَ**) الثاني: (**نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ**) فإن قوله: (البصرة) مجرورٌ بحرف الجرّ، وهو (من)، وقوله: (الكوفة) أيضـاً مجرورٌ بحرف الجر، وهو (إلى).

[ضربا الإضافة]

(**وَالإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ**) إضافةٌ (**مَعْنَوِيَّةٌ، وَ**) إضافةٌ (**لَفْظِيَّةٌ. فَـ**)ـالإضافةُ (**المَعْنَوِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ المُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا، وَذَلِكَ**) أي: كونُ المضاف غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها (**بِأَنْ لا يَكُونَ المُضَافُ صِفَةً**)[٣]، والمرادُ

---

(١) (**قوله: وهو الجر**) في عصام الجامي: أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري فلا يتوهم الدور اهـ. وقد يقال: إن الجر بمعنى نوع الإعراب مأخوذ في الجر بالمعنى المصدري فالإشكال باق فالحق أن يقال: إن قوله: وهو الجر بيان للواقع فلا توهم. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: مجرور بالإضافة**) أي: بسببها فالعامل إما المضاف وهو الأصح المشهور أو حرف الجر المقدر أو الإضافة. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: بأن لا يكون المضاف صفة**) وذلك بأن يكون اسما جامدا مضافا إلى غير معموله نحو: غلام زيد أو إلى معموله نحو: أعجبنى ضرب زيد أو اسم تفضيل إذ المراد بالصفة هنا ما لا يشمله كما بينه الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله والمراد ...إلخ نحو: جاءني أفضل =

بالصفة: اسمُ الفاعل والمفعول والصفةُ المشبَّهة، (**نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ**) فإنَّ قوله: (غلام) ليس بصفةٍ، (**أَوْ**) بأن (**يَكُونَ**) المضافُ (**صِفَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ مَعْمُولِهَا، نَحْوُ: مَصَارِعُ مِصْرَ**) فإن قوله: (مصارع) صفةٌ؛ لأنه اسمُ فاعلٍ مضافة إلى غير معمولها؛ لأنَّ (مصر) ليس بمعمولٍ للمصارع، بل معمولُهُ محذوفٌ، أي: مصارعُ أهلِ مصر.

قوله: (**وَهِيَ**) أي: والإضافةُ المعنويَّةُ على ثلاثة أقسام: (**إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ**[1]، **نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ**) أي: غلامٌ لزيدٍ، (**أَوْ بِمَعْنَى مِنْ، نَحْوُ: خَاتَمُ فِضَّةٍ**) أي: خاتمٌ من فِضَّةٍ، (**أَوْ بِمَعْنَى فِي، نَحْوُ: ضَرْبُ الْيَوْمِ**) أي: ضربٌ في اليوم.

(**وَذَلِكَ**) أي: المذكورُ (**لِأَنَّهُ**) أي: الشَّأن (**إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسَ الْمُضَافِ وَلَا ظَرْفَهُ؛ فَالإِضَافَةُ**) أي: المعنويَّةُ (**بِمَعْنَى اللَّامِ**) فإنَّ زيداً في: غلام زيد ليسَ جنسَ الغلام، ولا ظرفَ الغلام.

(**وَإِنْ كَانَ**) **الْمُضَافُ إِلَيْهِ** (**جِنْسَ الْمُضَافِ**) بمعنى: أنه[2] يجوز أن يُجْعَلَ المضافُ إليه خبراً للمضاف أو صفةً له؛ (**فَهِيَ بِمَعْنَى مِنْ**) فإنَّ الفضَّة في: خاتم فضة جنسُ الخاتم، فإنه يقال: الخاتمُ فضَّةٌ، أو خاتمُ فضةٍ.

= القوم وقال الكوفيون وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه أن إضافته لفظية بدليل قولهم: مررت برجل أفضل القوم إذ لو كانت إضافته معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وقد يجاب عنه بحمله على البدل وإن كان إبدال المشتق قليلا. [المولى المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: إما بمعنى اللام**) وهو الاختصاص ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وكذا يقال فيما هو بمعنى من وما هو بمعنى في. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: بمعنى أنه...إلخ**) لا يخفى قصور التصوير فالحق زيادة: مع كون المضاف بعضا من المضاف إليه. [المولى المجاهدي].

(وَإِنْ كَانَ) المضافُ إليه (ظَرْفَ المُضَافِ؛ فَهِيَ بِمَعْنَى فِي) فإنَّ اليومَ في: ضَرْبَ اليوم ظرفٌ للضرب.

قوله: (وَاللَّفْظِيَّةُ) أي: والإضافةُ اللفظيَّةُ: أن يكون المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولها، و(هِيَ إِضَافَةُ اسْمِ الفَاعِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ، نَحْوُ: عَمْرٌو ضَارِبُ زَيْدٍ)، تقديرُهُ: ضاربٌ زيداً، فإذا أضيف؛ صار: ضاربُ زيدٍ.

(وَ) إِضَافَةُ (الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا[١]، نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ، شَدِيدُ القُوَّةِ، صَعْبُ الفِكْرِ)، تقديره: حسنٌ وجهُه، شديدٌ قوَّتُه، صعبٌ فكرُه، فإذا أضيف؛ صار: حَسَنُ الوجه، شديدُ القوَّة، صعبُ الفكر، أي: يَصِلُ فكرُهُ إلى معانٍ دقيقةٍ.

(وَ) إِضَافَةُ (اسْمِ المَفْعُولِ إِلَى مَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ)، تقديرُهُ: مؤدَّبٌ خدَّامُه، فإذا أضيف؛ صار: مؤدَّبُ الخدام.

قوله: (وَالإِضَافَةُ المَعْنَوِيَّةُ تُفِيدُ تَعْرِيفَ المُضَافِ[٢] إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعْرِفَةِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ)، فـ(غلام) نكرةٌ صار معرفاً بإضافته إلى (زيد). (وَ) تُفِيدُ (تَخْصِيصَ المُضَافِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ، نَحْوُ: غُلَامُ رَجُلٍ)، فـ(غلام) نكرةٌ صار مخصَّصاً بإضافته إلى (رجل) عن غلام امرأةٍ، فسميتْ معنويَّةً؛ لأنها تفيد معنى، وهو التعريفُ أو التخصيصُ.

---

(١) **(قول المصنف: إلى فاعلها)** أي: بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة وكذا يقال في إضافة اسم المفعول إلى نائبه. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قول المصنف: تعريف المضاف)** لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا لأن نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فإن ذلك غير لازم. [المولى المجاهدي].

قوله: (فَلَا بُدَّ) أي: وإذا أفادت الإضافةُ المعنويَّةُ التعريفَ أو التخصيصَ؛ فلا بُدَّ (فِي) الإضافة (المَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ المُضَافِ عَنِ التَّعْرِيفِ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ) أي: الشّأن (إِنْ أُضِيفَ المُعَرَّفُ بِاللَّامِ إِلَى المَعْرِفَةِ، نَحْوُ: الغُلَامُ زَيْدٍ؛ فَلَا تَجُوزُ)(١) تلك الإضافةُ؛ (لِأَنَّهُ) أي: الشّأن (يَلْزَمُ الجَمْعُ بَيْنَ أَدَاتَي التَّعْرِيفِ) أي: آلتيه، (وَهُمَا: اللَّامُ وَالإِضَافَةُ، وَهُوَ) أي: الجمعُ بينهما (غَيْرُ جَائِزٍ) للاستغناء بإحدى أداتي التعريف عن الأخرى. (وَإِنْ أُضِيفَ المعرَّفُ باللام إِلَى النَّكِرَةِ، نَحْوُ: الغُلَامُ رَجُلٍ؛ فَلَا تَجُوزُ) الإضافةُ (أَيْضاً؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ) الحاصلَ للمضاف بسبب اللام (أَبْلَغُ مِن تَخْصِيصِ المُضَافِ) بسبب الإضافة إلى النكرة، فلا فائدةَ في هذا التَّخصيص.

قوله: (وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ) عطفٌ على قوله: (والإضافة المعنوية تفيد... إلخ)، أي: وأما الإضافةُ اللفظيَّةُ (فَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفاً) إذا أضيف المضافُ إلى المعرفة، (وَلَا تَخْصِيصاً) إذا أضيف المضافُ إلى النكرة؛ (لِأَنَّ قَوْلَكَ: ضَارِبُ زَيْدٍ بِمَعْنَى: ضَارِبٌ زَيْداً) بلا إفادة تعريف المضاف بسبب الإضافة إلى المعرفة، (وَإِنَّمَا تُفِيدُ) الإضافةُ اللفظيَّةُ (التَّخْفِيفَ(٢) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ) في المفرد، (نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ) لأنَّ أصلَهُ: ضاربٌ زيداً، (أَو) بحذف (النُّونِ فِي التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: الضَّارِبَا زَيْدٍ) لأنَّ أصله: الضاربان زيداً، (أَو) في الجمع، نحو: (الضَّارِبُو زَيْدٍ) لأنَّ أصله: الضاربون زيداً، فسمِّيتْ لفظيَّةً؛ لأنها تفيد لفظاً، أي: تخفيفَ لفظٍ.

---

(١) (قول المصنف: فلا تجوز...إلخ) فيه مصادرة على المطلوب بجعل المدعى ضمنا وهو عدم جواز كون المضاف في الإضافة المعنوية معرفا باللام المفهوم من قوله فلا بد ...إلخ جزء من الدليل عليه كما لا يخفى على من تدبر فلو حذف قوله فلا تجوز لأنه. وأقتصر على قوله يلزم ...إلخ جوابا لأن لسلم من هذا. [المولى المجاهدي]

(٢) (قول المصنف: التخفيف) أي: في المضاف وقد يكون في المضاف إليه بحذف الضمير وإستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه وأستتر في القائم وأضيف القائم إليه كذا في الجامي. [المولى المجاهدي].

فإذا أفادت الإضافةُ اللفظيَّةُ التخفيفَ فقط؛ فيجوز[١] فيها عدمُ تجريد المضاف عن التعريف باللام، كما في نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد. (**وَلَمْ يَجُز: الضَّارِبُ زَيْدٍ لِعَدَمِ التَّخْفِيفِ**) المذكور؛ لأنَّ أصلَهُ: الضاربُ زيداً، فإذا أضيف وقيل: الضاربُ زيدٍ؛ لم تُفِدْ تخفيفاً في اللفظ.

قوله: (**وَإِنَّمَا جَازَ**... إلخ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: إنَّ: الضاربَ الرَّجلِ بالإضافة جائزٌ مع عدم التَّخفيف في اللفظ، فينبغي أن يجوز: الضاربُ زيدٍ أيضاً مع عدم التخفيف في اللفظ، فأجاب بقوله: وإنما جاز (**الضَّارِبُ الرَّجُلِ لِلْحَمْلِ عَلَى: الحَسَنُ الوَجْهِ**).

اعلم أنَّ تحقيقَ معناه: أنهم لما أرادوا إضافةَ الحسنِ إلى الوجهِ في قولهم: الحسنُ الوجه[٢]، شَبَّهُوا الحسن الوجه في النصب لتصحَّ الإضافةُ بالضارب الرجلَ بنصب الرجل؛ لأنَّ ما لا يجوز نصبُهُ لا يجوز إضافته؛ لأنه لا يجوز الإضافةُ إلى المرفوع، أي: الفاعل؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ في الحقيقة هو الفاعلُ؛ لأنَّ الحسنَ هو الوجهُ في المعنى، فلو أضيف إلى المرفوع؛ يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه، وهو غيرُ جائزٍ للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف إليه. فإذا شَبَّهُوا الحسن الوجه في النصب لتصحَّ الإضافة بالضارب الرجل؛ أضافوا الحسن إلى الوجه، وقالو: الحسن

(١) (**قوله: فيجوز فيها...إلخ**) وذلك في خمسة مواضع: أحدها أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل نحو: الحسن الوجه، ثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا للمقرون بها نحو: الحسن وجه الغلام، ثالثها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير راجع إلى المقرون بها نحو: مررت بالضارب الرجل والشاتمه ومنع هذا المبرد، رابعها أن يكون المضاف مثنى نحو: الضاربا زيد، خامسها أن يكون المضاف مجموعا جمع سلامة نحو: الضاربوا زيد. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: في قولهم الحسن الوجه**) برفع الوجه أي: الحسن الوجه منه مثلا ليشمل الحسن وجهه وغيره وليناسب قوله بعد: لأن أصله ...إلخ. [المولى المجاهدي].

الوجه، فأفادت هذه الإضافةُ التخفيفَ، وهو حذفُ الضمير، واستتارُهُ[١] في الحسن، أو حذفُ الجار والمجرور؛ لأنَّ أصلَهُ: الحسن وجهه، فحذف الضميرُ، وأضيف، واستتر في الحسن، وعُوِّضَ عنه اللامُ في الوجه أو الحسن الوجه منه. فلما شَبَّهُوا الحسن الوجه في النصب لتصحَّ الإضافةُ بالضارب الرجل بنصب الرجل كما ذكرنا؛ شَبَّهُوا الضارب الرجل بجر الرجل[٢] في صحة الإضافة بالحسن الوجه بالإضافة.

ووجهُ المشابهة بينهما: أنَّ الجزءَ الأولَ في كلِّ واحدٍ منهما صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها، وأنَّ كِلَا الجُزأين فيهما من المضاف والمضاف إليه معرَّفان باللام، فجاز الضارب الرجل بمشابهته الحسن الوجه بالمشابهة المذكورة، وهو قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل للحمل على الحسن الوجه)، ولم يجز: الضاربُ زيدٍ لعدم مشابهته لحسن الوجه بالمشابهة المذكورة؛ لأنَّ الجزءَ الثاني من الضارب زيدٍ مجرَّدٌ عن التعريف باللام.

قوله: (**وَأَمَّا نَحْوُ: غَيْرُ وَمِثْلُ وَشِبْهُ وَبَيْدَ**) بمعنى غير؛ (**فَلَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضافَةِ وَإِنْ أُضِيفَ**) ذلك (**إِلَى المَعْرِفَةِ**) لتوغُّلها وتمكُّنها في الإبهام[٣]. قوله: (**فَلِذَلِكَ**) أي: فلعدم تعرُّفها (**جَازَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ**) ومررتُ برجلٍ (**مِثْلِكَ، وَ**) مررتُ برجلٍ (**شِبْهِكَ**) واصفاً بها النَّكرات، إلا إذا اشتهر موصوفُ المضاف بمغايرة المضاف إليه، كقوله عز وجل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فإنَّ (غير) صفةٌ لقوله:

---

(١) (**قوله: وإستتاره في الحسن**) فيه مسامحة لا تخفى. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: بجر الرجل**) الحق إسقاطه كقوله الآتي بالإضافة إذ التشبيه إنما وقع قبل الجر والإضافة. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لتوغلها...إلخ**) إذ غير الشيء ومثله لا ينحصران. ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب اهـ. همع الهوامع. [المولى المجاهدي].

﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فإنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابَه المرادين من: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مشهورون بمغايرة اليهود المرادين من: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وبمغايرة النصارى المرادين من: ﴿الضَّالِّينَ﴾، فتعرَّفُ (غير) بالإضافة إلى المعرفة. وكقولك: عليك بالحركة غير السكون، فإنَّ الحركةَ ـ وهي حصولُ الجوهر وهو ما يقوم بنفسه، والعرض ما يقوم بغيره في الحيز بعد أن كان في حيزٍ آخر ـ مشهورةٌ بمغايرة السكون، وهو حصولُ الجوهر في مكانٍ واحدٍ أكثر من زمانٍ واحدٍ ـ.

ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركةِ من الوطن إلى موضعٍ آخرَ لكسب المال الحلال، أو لكسب العلم الموجِب للكمال غير السكون في الوطن، وإنما يقال ذلك؛ لأن كَسْبَهما في الوطن متعذِّرٌ غالباً.

ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركة من مرتبة علمٍ من العلوم الدينية كالعربية[١] والفقه وأصول الفقه وأصول الكلام والحديث والتفسير إلى مرتبة علمٍ آخر غير السكون في مرتبةٍ واحدةٍ.

ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركة من مرتبةٍ من مراتب الكمال كالعلم والعمل والإخلاص والصِّدْق والتوكُّل والمعرفة والمحبَّة إلى مرتبةٍ أخرى غير السكون في مرتبةٍ واحدةٍ.

ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركة من تزكية النفس عن الشهوات إلى تخلية القلب، ومن تخلية القلب[٢] إلى تخلية السرّ، ومن تخلية السرّ إلى تخلية الرُّوح

---

(١) **(قوله: كالعربية)** أي: كعلم العربية الشامل لاثني عشر علما اللغة، الصرف، الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، العروض، القافية، قرض الشعر، الخط، إنشاء الخطب والرسائل، المحاضرات لكنه غلب على علم النحو والصرف. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: ومن تخلية القلب...إلخ)** الحق ومن تخلية القلب إلى تخلية الروح ومن تخلية =

غير السُّكون في درجةٍ واحدةٍ.

ويحتمل أن يكون معناه: عليك بالحركة من مرتبة الشريعة[١] إلى مرتبة الطريقة، ومن مرتبة الطريقة إلى مرتبة الحقيقة غير السكون في مرتبةٍ واحدةٍ.

وإلا إذا اشتهر موصوفُ المضاف بمماثلة المضاف إليه أو بمشابهته، نحو: صاحبِ الشجاعَ مثلَ الجواد، ونحو: عليك بأكل الدبس شبه العسل، فإنَّ الشجاعَ مشهورٌ بمماثلة الجواد في الكمال، والدبسَ مشهورٌ بمشابهة العسل في الحلاوة، فتعرف (مثل) و(شبه) بالإضافة إلى المعرفة.

قوله: (**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ، وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مقَامَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾**[٢]) أي: واسألْ أهلَ القرية، فإنَّ السؤالَ من القرية ممتنعٌ.

[التوابع]

قوله: (**التَّوَابِعُ**) أي: ومن أصناف الاسم: التوابعُ، وَهِيَ[٣] (**كُلُّ ثَانٍ مُعْرَبٌ**

= الروح إلى تخلية السر ومن تخلية السر إلى تخلية الخفي
وينبغي أن يزيد ومن تخلية الخفيّ إلى تخلية الأخفي وهي جواهر نورانية من عالم الأمر أولها مرتبة القلب وفوقه الروح وفوقها السر وفوقه الخفي وفوقه الأخفى والقلب مودع في بدن الإنسان تحت الثدي الأيسر بأربع أصابع والروح مودعة تحت الثدي الأيمن بأربع أصابع أيضاً والسر مودع فوق الثدي الأيسر بإصبعين والخفاء مودع فوق الثدي الأيمن بإصبعين. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: من مرتبة الشريعة**) قال بحر المعارف وخزينة الأسرار حضرة مولانا الشيخ عبيد الله الأحرار قدس الله تعالى أسراره وأفاض علينا فيضه وبره: إن الشريعة إجراء الأحكام على ظاهرها والطريقة تعمل وتكلف في جمعية الباطن والحقيقة رسوخ تلك الجمعية. [المجاهدي].

(٢) سورة يوسف: ٨٢.

(٣) (**قول المصنف: وهي**) الظاهر وهو الراجع إلى جنس التابع المفهوم من التوابع لأن =

بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)، قولُه: (كل ثانٍ) شاملٌ لخبر المبتدأ وخبر (كان) وخبر (إن) وخبر (ما) و(لا) بمعنى (ليس) وخبر (لا) لنفي الجنس. وقولُه: (بإعراب سابقه) يُخرِجُ خبرَ (كان) وخبر (إن) وخبر (ما) و(لا) بمعنى (ليس) وخبر (لا) لنفي الجنس. وقولُه: (من جهة واحدة) يُخرِجُ خبرَ المبتدأ.

قوله: (**وَهِيَ خَمْسَةٌ**) أي: خمسةُ أقسامٍ.

[التأكيد]

القسمُ (**الأَوَّلُ: التَّأْكِيدُ: وَهُوَ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ فِي الشُّمُولِ**)، فقولُه: (تابعٌ) شاملٌ لجميع التوابع. وقولُه: (يقرر أمر المتبوع) يُخرِج العطفَ بالحروف والبدلَ. وقولُه: (في النسبة) يُخرِج الصفةَ وعطفَ البيان. وإنما قال: (في الشمول) ليدخل فيه مثلُ: كلّ وأجمع.

فالأول: (**نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ**) أو عينُه، فقوله: (زيدٌ) الثاني في المثال الأول و(نفسُه) في المثال الثاني تأكيدٌ؛ لأنك لما قلت: جاءني زيدٌ؛ يَحتمل أن ظانّـًا يظنُّ أنَّ إسنادَ الفعل إلى زيدٍ سهوٌ، فقولك: (زيد) ثانيـًا أو (نفسه) يُقرِّرُ أمرَ المتبوع، وهو (زيد) الأول في نسبة (جاء) إليه.

(وَ) الثاني: (**نَحْوُ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَ**) نحو: جاءني (**القَوْمُ كُلُّهُمْ، وَ**) نحو: جاءني القومُ (**أَجْمَعُونَ**)، فقوله: (كلاهما) و(كلهم) و(أجمعون) تأكيدٌ؛ لأنك لمّا قلت: جاءني الرجلان، أو جاءني القومُ، يحتمل أن ظانّـًا يظنُّ أنَّ إسنادَ الفعل إلى الرجلين أو إلى القوم ليس على طريق الشُّمول، فقولك[1]: كلاهما أو كلّهم أو

= التعريف للماهية لا للأفراد. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: فقولك...إلخ**) فيه أن رفع توهم السامع وكذا الغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله ابن قاسم عن السعد والسيد رحمة الله عليهم فلو زاد أو مجازاً بعد قوله سهواً لاندفع =

أجمعون يفيد الشُّمولَ.

والتَّأكيدُ على ضربين: **لفظيٌّ**: وهو تكريرُ اللفظ الأول كالمثال الأول. **ومعنويٌّ**: وهو بألفاظٍ معدودةٍ، وهي نفسُهُ وعينُهُ وكِلَاهما وكلُّهم وأجمعون كالمثال الأخير (**وَأَكْتَعُونَ وَأَبْتَعُونَ وَأَبْصَعُونَ تَوَابِعُ لِأَجْمَعُونَ لا يَجِئْنَ إِلَّا عَلَى أَثَرِهِ**)، فالنفسُ والعينُ تعُمَّان المفردَ والمثنّى والمجموعَ، والمذكَّرَ والمؤنَّثَ باختلاف صيغتهما وضميرهما، نحو: جاءني زيدٌ نفسُه، والزيدان نفساهما أو أنفسهما، والزيدون أنفسهم، وجاءتني هندٌ نفسُها، والهندان نفساهما أو أنفسهما[١]، والهنداتُ أنفسهن.

وكِلَا وكِلْتا لا يكونان إلا لتأكيد المثنى[٢]، نحو: جاءني الرجلان كلاهما، وجاءتني المرأتان كلتاهما، وقد يُستعملُ أيضـًا غيرَ تأكيدٍ، نحو: جاءني كلاهما.

وكلّ وأجمعُ وأكتعُ وأبتعُ وأبصعُ بالصاد المهملة أو المعجمة لغير المثنى.

أما كلٌّ؛ فباختلاف الضمير، نحو: اشتريتُ العبدَ كلَّه، والأمةَ كلَّها، وجاءني القومُ كلُّهم، وجاءتني النساءُ كلُّهن، وقد يُستعملُ أيضـًا غيرَ تأكيدٍ، نحو: جاءني كلُّهم، وهو مفردُ اللفظِ مجموعُ المعنى، كما أنَّ كِلَا مفردُ اللفظ مثنَى المعنى[٣] لازمُ الإضافة.

= الإشكال. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: أو نفساهما)** أي: أو نفسهما إذ يجوز في تأكيد المثنى إفراد الصيغة كالجمع والتثنية والمختار الجمع إما على التثنية فلكراهتهم اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظـًا ومعنى وإما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: إلّا لتأكيد المثنى)** أي: الدال على اثنين إما بالنص نحو: كلاهما وكلا الزيدان أو بالاشتراك نحو: كلانا قائم فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع أو بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو: كلا رؤوس الكبشين عظيم. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: كما أن كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى)** وكذلك كلتا ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار =

وأما البواقي؛ فباختلاف الصِّيَغ، نحو: اشتريتُ العبدَ أجمعَ أكتعَ أبتعَ أبصعَ، والجاريةَ جمعاءَ كتعاءَ بتعاءَ بصعاءَ، وجاءني القومُ أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، وجاءتني النساءُ جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ.

وأجمعون لا يكون إلا تأكيداً، فلا يقال: جاءني أجمعون، ولا يجوز أن يُؤكَّدَ بـ(كل) و(أجمع) إلا ذو أجزاءٍ يَصِحُّ افتراقُها حسّـًا، نحو: جاءني القومُ كلُّهم أو أجمعون، أو حكمـًا، نحو: اشتريتُ العبدَ كلَّه أو أجمع، فلا يقال: جاءني زيدٌ كلُّه أو أجمعُ.

قوله: (**وَلَا تُؤَكَّدُ النَّكِرَاتُ**[١] **بِغَيْرِ لَفْظِهَا**) لأنَّ من الأسماء المؤكَّد بها ما هو معرفةٌ، فلا يجري على النكرات، (**فَلَا يُقَالُ: جَاءَنِي رَجُلٌ نَفْسُهُ**)، وأما تأكيدُ النَّكرات بلفظها؛ فجائزٌ إجماعـًا، نحو: جاءني رجلٌ رجلٌ.

[الصفة]

قوله: (**اَلثَّانِي**) أي: والقسمُ الثاني من التوابع: (**الصِّفَةُ، وَهُوَ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى**[٢] ....

= المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد إلّا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها. [المولى المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: ولا تؤكد النكرات**) أي: عند البصريين. والكوفيّون ووافقهم الأخفش أجازوا تأكيدها بالمعنويِّ إن أفاد بان كانت محدودة والتأكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو: اعتكفت شهراً كله بخلاف سرت حينا كله وصمت شهرا نفسه فإنهما لا يجوزان اتفاقا قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقول الكوفيين أولى بالصواب سماعا وقياسا. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: يدل على معنى...إلخ**) أورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو: مررت برجل حسن غلامه فإنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه وأجيب بأن حسن وإن دلّ باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركبه مع متبوعه على معنى فيه وهو كونه حسن =

فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقًا)(١)، قولُه: (تابعٌ) شاملٌ لجميع التوابع. وقولُه: (يدل على معنى في متبوعه) يُخرِج سائرَ التوابع. وقولُه: (مطلقًا) يُخرِج الحالَ(٢)؛ لأنها تابعٌ لذي الحال يدلُّ على معنى في متبوعه، لكن لا مطلقًا، بل مقيَّداً بالفاعليّة والمفعوليّة، وهو قوله: (وَقَوْلُنَا: مُطْلَقًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ) أي: أنَّ الوصفَ (غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ، بِخِلَافِ الحَالِ، فَإِنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِهِمَا كَمَا مَرَّ) في بحث الحال.

قوله: (مِثَالُ الصِّفَةِ... إلخ) أي: الصفةُ على ضربين: مشتقٌّ، وهو إما اسمُ الفاعل، (نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ، أَو) اسمُ المفعول، نحو: جاءني رجلٌ (مَضْرُوبٌ، أَوْ) صفةٌ مشبَّهةٌ، نحو: جاءني رجلٌ (كَرِيمٌ. أَوْ) غيرُ مشتقٍّ، وهو إما مصدرٌ، نحو: جاءني رجلٌ (عَدْلٌ) أي: عادلٌ، أو ذو عَدْلٍ، (وَ) إما منسوبٌ، نحو: جاءني رجلٌ (هَاشِمِيٌّ، وَ) إما منسوبٌ إلى شيءٍ بـ(ذو)، نحو: جاءني رجلٌ (ذُو مَالٍ)، فإنه منسوبٌ إلى المال بقوله: (ذو).

قوله: (وَتُوصَفُ النَّكِرَاتُ بِالجُمَلِ) أي: بالجمل الخبريَّة، وهي التي تَحتملُ

= الغلام. [المولى المجاهدي].

(١) (قول المصنف: مطلقًا) يشير قول المصنف: وقولنا مطلقًا ...إلخ إلي جعله حالا من المتبوع أي: حال كونه فاعلا أو مفعولا أو غيرهما. والظاهر أنه مفعول مطلق ليدل أي: يدل دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصيّة مادة من الموادّ فيكون احترازا عن البدل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه والتأكيد في مثل جاءني القوم كلهم فإن دلالة هذه التوابع في الأمثلة المذكورة على حصول معنى في متبوعاتها إنما هي بخصوص موادّها. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: يخرج الحال) فيه أن المراد بالتابع: التابع الاصطلاحي. فهو غير شامل للحال حتى يحترز عنها فالحق أن قوله: مطلقًا بيان للواقع على ما جرى عليه واحتراز عن الأمثلة المذكورة على ما قررنا. [المولى المجاهدي].

الصِّدْقَ والكذبَ، لا الإنشائيَّة؛ لأنَّ الصفةَ(١) في المعنى حُكْمٌ على صاحبها كالخبر، فلم يستقمْ أن يكون إنشائيَّةً، والإنشائيَّةُ كالأمر والنهي، فلا يجوز أن يُوصَفَ بها النَّكراتُ؛ لأنها لا تحتمل الصدقَ والكذبَ.

سواءٌ كانت اسميَّةً، (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ**)، فقوله: (وجهه حسنٌ) جملةٌ اسميَّةٌ مركَّبةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ الجرِّ صفةٌ لقوله: (رجل). (**أَوْ**) فعليَّةً، نحو: (**رَأَيْتُ رَجُلاً أَعْجَبَنِي كَرَمُهُ**) فقوله: (أعجبني كرمه) جملةٌ فعليَّةٌ مركَّبةٌ من فِعْلٍ ومفعولٍ به وفاعلٍ في محلِّ النَّصب صفةٌ لقوله: (رجلاً). والجملةُ الشرطيَّةُ والظرفيَّةُ جملةٌ فعليَّةٌ بالحقيقة، ولذلك لم يذكرْ لهما مثالاً.

ولا بُدَّ في الجملة من ضميرٍ(٢) يرجع إلى الموصوف كما في المثالين.

وإنما قال: (وتوصف النكراتُ) إشارةً إلى أنَّ المعرفةَ لا توصف بالجملة؛ لأنَّ الجملةَ من حيث هي جملةٌ نكرةٌ(٣)؛ لأنَّ الجملةَ ليستْ من تلك الأقسام الخمسة

---

(١) (**قوله: لأن الصفة...إلخ**) يفهم منه عدم جواز وقوع الخبر أيضـًا إنشاء وهو خلاف المعتمد. والفرق بينهما أن الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه له والجملة الإنشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ إلَّا إفادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الإنشائية أيضـًا. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: ولابد في الجملة من ضمير**) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلَّا ضميرا بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه فأكتفي بأيّ دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: نكرة**) فيه أن الجملة ليست نكرة كما أنها ليست معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وجواز النعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة فنحو: جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو: جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم =

التي هي أقسامُ المعرفة من: العَلَم والمبهم والمضمر والمعرف باللام أو بالنداء والمضاف إلى أحدها معنى، فلا تُوصَفُ المعرفةُ بها.

قوله: (**وَالصِّفَةُ وَفْقُ المَوْصُوفِ**) أي: والصفةُ ذاتُ وفقٍ للموصوف، أي: والصفةُ تُوَافِقُ الموصوفَ في عشرة أشياء[1]: (**فِي إِعْرَابِهِ**) الثلاثة. (**وَإِفْرَادِهِ**) نحو: جاءني زيدٌ الضاربُ، ورأيتُ زيداً الضاربَ، ومررتُ بزيدٍ الضاربِ. (وَ) في (**تَثْنِيَتِهِ**) نحو: جاءني الزيدان الضاربان. (وَ) في (**جَمْعِهِ**) نحو: جاءني الزيدون الضاربون. (وَ) في (**تَعْرِيفِهِ**) كما في هذه الأمثلة المذكورة. (وَ) في (**تَنْكِيرِهِ**) نحو: جاءنِي رجلٌ ضاربٌ. (وَ) في (**تَذْكِيرِهِ**) كما في هذه الأمثلة المذكورة. (وَ) في (**تَأْنِيثِهِ**) نحو: جاءتني هندٌ الضاربةُ. والضمير في قوله: (في إعرابه وإفراده) إلى قوله: (وتأنيثه) راجعٌ إلى الموصوف.

قوله: (**وَيُوصَفُ الشَّيْءُ بِفِعْلِهِ**) أي: بحاله (**كَمَا تَقَدَّمَ**) أي: من قوله: (جاءني رجل ضارب) إلى قوله: (ذو مال).

(وَ) يُوصَفُ الشيءُ (**بِفِعْلِ مُتَعَلَّقِهِ**) أي: بحال متعلَّقه، (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِيعٍ جَارُهُ**)، فوُصِف الرجلُ[2] بـ(منيع) والمنيعُ ليس بحال الرجل، بل حالٌ للجار، وهو

= أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: في عشرة أشياء**) أي: ما يعتبر الموافقة بينهما فيه كلا أو بعضا عشرة أشياء فلا يلزم موافقتها له في جميعها كما في وصف الشيء بحال متعلقه حيث توافقه في خمسة أمور فقط ولا وجود الجميع الموافقة هي له فيه. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: فوصف الرجل...إلخ**) ظاهره أن الرجل وصف بحال قائمة بالمتعلق وفساده ظاهر لمن تدبّر حيث إن الصفة لابد أن تكون دالة على معنى في المتبوع فالحق أنه وصف بحال قائمة به حاصلة له بسبب متعلقه كما أشرنا إليه آنفا وكذا يقال في المثالين الآخرين والله تعالى أعلم. [المولى المجاهدي].

متعلّقٌ للرجل بسبب عَوْدِ الضمير من الجار إلى الرجل، ومعناه: ممنوعٌ جارُهُ من إيذاء الناس بحمايته، أو مانعٌ جارَهُ إيذاءَ الناس من نفسه بسبب حماية ذلك الرجل.

(وَرَحْبٍ فِنَاؤُهُ) أي: واسعٌ فِناؤُهُ، أي: واسعُ فناء داره كنايةً عن الكرم، وفناءُ الدار: ما امتدَّ من جوانبها، والجمعُ: أَفْنِيَةٌ، فوُصِف الرجلُ بـ(رحبٍ)، والرحبُ ليس بحال الرجل، بل حالٌ للفناء، وهو متعلّقٌ للرجل بسبب عَوْدِ الضمير إلى الرجل.

(وَمُؤَدَّبٍ خُدَّامُهُ) فوُصِف الرجلُ بـ(مؤدبٍ)، والمؤدَّبُ ليس بحال الرجل، بل حالٌ للخدام، وهو متعلّقٌ للرجل بسبب عود الضمير من الخدام إلى الرجل.

فوصف بأوصافٍ ثلاثةٍ بأن جاره في حمايته، وبأن كرمَهُ عامٌّ، وبأنَّ خدَّامَه مؤدَّبٌ.

فإذا وُصِفَ الشيءُ بحال متعلَّقه؛ فالصفةُ توافق الموصوفَ في خمسة أشياء: في إعرابه الثلاثة، وتنكيره وتعريفه فقط، نحو: جاءني رجلٌ منيعٌ جارُه، ورأيتُ رجلاً منيعـًا جارُه، ومررتُ برجلٍ منيعٍ جارُه، وبالرجل المنيعِ جارُه، وبالرجلين المنيعِ جارُهما، وبالرجالِ المنيعِ جارُهم، وبامرأةٍ منيعٍ جارُها.

[البدل]

قوله: (**الثَّالِثُ**) أي: والقسمُ الثالثُ من التوابع: (**البَدَلُ، وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ**) أي: دونَ المتبوع. قولُه: (تابعٌ) شاملٌ لجميع التوابع. وقوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع) يُخرِج التأكيدَ والصفةَ وعطفَ البيان. وقولُه: (دونه) يُخرِج العطفَ بالحروف[1].

---

(١) (**قوله: يخرج العطف بالحروف**) ولا يشكل بالمعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتدئا ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه وقصد المعطوف. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَهُوَ) أي: البدلُ (عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ[١])

الضربُ الأولُ: (بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ[٢]، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ الثَّانِي مَدْلُولَ الأَوَّلِ) أي: معنى الثاني معنى الأول، (نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً أَخَاكَ) فإنَّ الأخَ هو زيدٌ.

(وَ) الضربُ الثاني: (بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ[٣]، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ الثَّانِي بَعْضًا مِنَ الأَوَّلِ) أي: بعضَ مدلول الأول، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ) فإنَّ رأسَ زيدٍ بعضُ زيدٍ.

(وَ) الضربُ الثالثُ: (بَدَلُ الاِشْتِمَالِ[٤]، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الثَّانِي وَالأَوَّلِ

---

(١) وجعل بعض المتأخرين ـ كما في "شرح الملحة" ـ أقسامَ البدل ستَّةً، فأدرج تحت الغلط: بدلَ الإضراب وبدل النسيان، ويحتمل الثلاثةَ قولك: تصدقت بدرهم دينار، فهو محتملٌ لأن تكون أخبرتَ بأنك تصدقتَ بدرهمٍ، ثم ظهر لك أن تخبر ثانياً بأنك تصدقتَ بدينارٍ، فيكون بدلَ إضرابٍ، ومحتملٌ لأن تكون أردتَ الإخبارَ بالتصدُّق بالدينار، فسَبَقَ لسانُكَ إلى الدرهم، فيكون بدل غلطٍ، ومحتملٌ لأن تكون قد أردتَ الإخبارَ بالتصدُّق بالدرهم، فلما نطقتَ به تبيّن فسادُ ذلك القصد، فجِئْتَ بالدينار بدل الدرهم، فيكون بدل نسيان. وكثيرٌ من النحويين لم يفرقوا، فسموا ذلك بدل غلط.

(٢) (قول المصنف: بدل الكل من الكل) أي: بدل هو كل المبدل منه فالإضافة بيانية وكذا يقال في بدل البعض وسماه بعض النحويين البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللهِ﴾ فيمن قرأ بالجر وإطلاق الكل عليه تعالى فاسد وأجيب بأنه غلب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل عليه لكثرة الأولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل من الكل. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: بدل البعض من الكل) قال بعضهم: وأما العكسُ ـ أي: بدلُ الكل من البعض ـ؛ فوجدتُ له شاهداً في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠ -٦١]. وفيه أنه يصح كونه بدلَ كلٍّ من كلّ بجعل (أل) في (الجنة) للجنس.

(٤) (قول المصنف: بدل الاشتمال) أي: بدل مسبب عن الاشتمال فالإضافة من إضافة =

مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا)، والملابسةُ: المخالطةُ، أي: تعلُّقٌ بغير الكليَّة والبعضيَّة، (نَحْوُ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) فإنَّ بين ثوب زيدٍ وبين زيدٍ ملابسةٌ بغيرهما.

(وَ) الضربُ الرابعُ: (بَدَلُ الغَلَطِ، وَهُوَ الَّذِي لا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُلَابَسَةٌ أَيْضًا)، والمبدلُ منه غَلَطٌ، (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِحِمَارٍ، فَغَلِطْتَ، فَقُلْتَ: بِرَجُلٍ) أي: كما إذا أردتَ أن تقول: مررتُ بحمارٍ، فغلطتَ، فقلتَ: برجلٍ، (ثُمَّ تَدَارَكْتَهُ، فَقُلْتَ: بِحِمَارٍ) فالمبدلُ منه وَقَعَ غلطاً.

قوله: (وَتُبْدَلُ النَّكِرَةُ مِنَ المَعْرِفَةِ) لأنَّ البدلَ مستقلٌّ بنفسه، وليس البدلُ مع المبدل منه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يلزم من اختلافهما كونُ الشيء الواحد معرفةً ونكرةً في حالةٍ واحدةٍ، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1])، فقوله: ﴿نَاصِيَةٍ﴾ بدلٌ من ﴿النَّاصِيَةِ﴾.

قوله: (وَعَلَى العَكْسِ) أي: وتُبْدَلُ المعرفةُ من النكرة، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى) في آخر سورة ﴿حم * عسق﴾: (﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾[2])،

= المسبب إلى السبب وكذا يقال في بدل الغلط واعلم أنه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني: هو الأول واختاره ابن مالك في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول نحو: أعجبتني الجارية حسنها أو مكتسب منه صفته نحو: سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا. ورد بأنه يلزم عليه جواز ضربت زيداً عبده على الاشتمال وهم منعوا ذلك. وقال الفارسي: المشتمل هو الثاني بدليل سرق زيد ثوبه. وردّ بسرق زيد فرسه. وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به وقيل: إن هذا المذهب هو التحقيق فليحرر. [المولى المجاهدي].

(١) سورة العلق: ١٥- ١٦.

(٢) سورة الشورى: ٥٢- ٥٣.

فقوله: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ بدلٌ من: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

(**وَيُشْتَرَطُ فِي النَّكِرَةِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ: أَنْ تَكُونَ**) أي: تلك النكرةُ (**مَوْصُوفَةً**) كـ: ﴿نَاصِيَةٍ﴾، فإنها موصوفةٌ بـ: ﴿كَاذِبَةٍ﴾؛ لكراهة[1] أن يكون المقصودُ بالنسبة ناقصاً في الدلالة من غير المقصود في كل الوجوه، فوَصْفُها بها كالجابر لنقصانها.

وأما إبدالُ المعرفة[2] من المعرفة، وإبدالُ النكرة من النكرة؛ فكقولك: رأيت زيداً أخاك، ورأيتُ رجلاً أخاً لك.

[عطف البيان]

قوله: (**الرَّابِعُ**) أي: والقسمُ الرابعُ من التوابع: (**عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ أَنْ تُتْبِعَ الْمَذْكُورَ بِأَشْهَرِ اسْمَيْهِ**[3]) أي: بأشهر اسمي المذكور. فقولُه: (أن تتبع المذكور) شاملٌ للتوابعِ كلِّها. وقولُه: (بأشهر اسميه) يُخرجها. (**نَحْوُ: جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ**). فقوله: (زيد) عطفُ بيانٍ لقوله: (أخوك)، وهذا إذا كان له إخوةٌ. (**وَ**) نحو: (**جَاءَنِي زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ**) فقوله: (أبو عبد الله) عطفُ بيانٍ لقوله: (زيد)، وهذا إذا كان كنيتُه[4] أشهرَ من اسمه، وفي العكس يُعْكَسُ، فيقال:

---

(١) (**قوله: لكراهة...إلخ**) فيه أن الدليل لا يستلزم لزوم الوصف إذ الإضافة إلى النكرة جابرة لنقصان النكارة كالوصف اللهم إلَّا أن يقال: لم يساعد النقل مقتضى العقل. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: وأما إبدال المعرفة...إلخ**) بقي قسم آخر وهو إبدال المعرفة من النكرة ومثاله جاءني رجل غلام زيد. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: بأشهر اسميه**) أي: اسمي مسماه والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل الشرط حصول إيضاح من اجتماعهما لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: وهذا...إلخ**) مبني على ما جرى عليه المصنف من اشتراط أشهرية عطف البيان وقد عرفت أنه خلاف المعتمد. [المولى المجاهدي].

أَقْسَـــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ

لأن اسمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أشهر من كنيته. وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التمس من شخصٍ[1] ناقتَه ليركبها، فقال ذلك الشخصُ: بها نَقَبٌ ودَبَرٌ، فقال عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله ما بها من نَقَبٍ ولا دبرٍ. ومعنى قولهما: نَقَبٌ: وَجى، ودَبَرٌ: قَرْحُ الظهرِ. فلما وَلَّى ذلك الشخص قال[2]:

أَقْسَـــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَفْـــصٍ عُمَـــرْ * مَـــا إِنْ بِهَـــا مِـــنْ نَقَـــبٍ وَلَا دَبَـــرْ
اغْفِـــرِ لَـــهُ اللَّهُـــمَّ إِنْ كَـــانَ فَجَـــرْ[3]

أي: كَذَبَ، والفجورُ: الكذبُ.

[العطف بالحروف]

قوله: (**الخَامِسُ**) أي: والقسمُ الخامسُ من التوابع: (**العَطْفُ بِالحُرُوفِ، وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ**[4]) قولُه: (تابع) شاملٌ لجميع التوابع. وقولُه:

---

(١) (**قوله: التمسَ ناقة من شخص**) وفي الجامي أنه أتى أعرابي إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة نقباء دبراء فاحملني على غيرها فظن كذبه وقال: والله ما نقبت ولا دبرت فانطلق الأعرابي وجعل يقول خلف ناقته: أقسم ...إلخ فسمعه عمر رضي اله تعالى عنه فجعل يقول: اللهم صدّق صدّق حتى لقيه فقال: ضع عن راحلتك فوضع فوجدها نقباء دبراء فحمّله على بعيره وزوّده وكساه انتهى بتصرف. [المولى المجاهدي].

(٢) قائله أعرابي وفد على سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعه ناقة عجفاء، وطلب منه أن ينقله على ناقة تبلغه أهله، فرده وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر. وهو من شواهد ابن عقيل (٢٩٢)، و"أوضح المسالك" (٤٠).

(٣) (**قوله: إن كان فجر**) ولم يفجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الواقع لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعد حانثا إذا أخطأ ظنه. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قول المصنف: مع متبوعه**) قيل يخرج به المعطوف بلا وبل ولكن وأم وإما وأو لأن =

(مقصود بالنسبة) يُخرِج كلَّها سوى البدل. وقولُه: (مع متبوعه) يُخرِج البدلَ. قولُه: (يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ) أي: بين التابع (وَبَيْنَ المَتْبُوعِ أَحَدُ الحُرُوفِ العَشَرَةِ) خاصَّةً للعطف(١) بعد تمام حده، (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فـ(عمرو) تابعٌ مقصودٌ بالنسبة، وهي (جاءني)، و(زيد) متبوعُهُ مقصودٌ بتلك النسبة أيضـًا.

(وَحُرُوفُ العَطْفِ تُذْكَرُ فِي حَدِّ الحَرْفِ) أي: في قسم الحرف (إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى).

وإذا عُطِفَ اسمٌ على المضمرِ المرفوعِ المتصلِ؛ أُكِّدَ ذلك المضمرُ(٢) المتصلُ بمنفصلٍ، نحو: ضربتُ أنا وزيد، قال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(٣)؛

= المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما. وقد يجاب بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من وجوه الإدراك أعنى به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد أو لا فباعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة وإن اختلفا إيجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من وجوه الإدراك دخل فيه المعطوف ببل لأن المتبوع قصد ابتداء ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه ببل وقصد التابع. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: خاصة للعطف)** ولا يرد أن الواو قد يتوسط بين النعت والمنعوت لتأكيد اللصوق لأن المراد بتوسط الحروف العشرة توسطها بالمعاني التي ستجيء والواو التي لتأكيد اللصوق ليست منها بالمعاني المذكورة. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: أكد ذلك المضمر)** أي: استحسانا حيث يجوز العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح عند البصريين والكوفيون يجوزونه بلا قبح. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: قال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾** [سورة البقرة: ٣٥]) ولا يعترض عليه بأنه يلزم تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل: إنه فاعل لفعل محذوف والمعطوف الجملة أي: ولتسكن زوجك لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وربّ شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا. [المولى المجاهدي].

لأنه كجزء الفعل، بدليل إسكان آخره، فكرهوا[١] العطفَ عليه من غير تأكيده بمنفصلٍ، إلا إذا وقع فَصْلٌ - أي: فاصلٌ - بينه وبين الذي عُطِفَ عليه، فيجوز تَرْكُ تأكيده بمنفصلٍ، نحو: ضربتُ اليوم وزيدٌ، فـ(زيد) معطوفٌ على الضمير المرفوع المتصل في: (ضربت) من غير تأكيدٍ بمنفصلٍ؛ لقيام الفصل مقامَ التأكيد[٢].

فقولُنا: (على المضمر المرفوع) احترازٌ عن المضمر المنصوب والمجرور. وقولُنا: (المتصل) احترازٌ عن المضمر المرفوع المنفصل.

وإذا عُطِفَ على المضمر المجرور؛ أعيد الجارُّ، نحو: مررتُ بك وبزيدٍ، ونحو: ما شأنُك وشأنُ زيدٍ؛ لأنه كالجزء من الجارّ، فكرهوا العطفَ عليه بلا إعادة الجارّ، فأعيد الجارُّ ليكون عَطْفُ الجارّ والمجرور على الجار والمجرور.

وأما قولُهُ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٣] بجر الأرحام في القراءة الشاذَّة[٤]؛ فغيرُ متعيِّنٍ للعطف على الهاء في (به)؛ لاحتمال أن يكون الواوُ للقسم. وأما بنصب (الأرحام) في قراءة السبعة؛ فعطفٌ على الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

---

(١) (**قوله: فكرهوا العطف...إلخ**) إذ العطف عليه بدونه كالعطف على جزء الكلمة وإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما إتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لقيام الفصل مقام التأكيد**) الأولى تقديمه على المثال. ظاهره أن الفصل يفيد فائدة التأكيد المذكورة سابقا وليس كذلك فالحق التعليل بما علل به البعض من أن الفصل قد يغني عما هو واجب نحو: أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب أولى كذا في الصبان. وقال بعض الأفاضل إن جواز ترك التأكيد للاختصار. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة النساء: ١.

(٤) وفيه أنها قراءة حمزة، وهو من القراء السبعة.

وأما قولُ الشاعر(١):

قَــدِمْتَنَا اليَــوْمَ تَهْجُونَــا وَتَشْــتُمُنَا ❊ فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فشاذٌّ لا يُقَاسُ عليه.

[المبني]

قوله: (المَبْنِيُّ) أي: ومن أصناف الاسم: المبنيُّ، (هُوَ الَّذِي(٢) سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ) أي: وحركةُ آخره (لَا بِعَامِلٍ) وهو ضدُّ المعرب؛ لأنَّ المعربَ: هو الذي سكونُ آخره وحركته بعاملٍ. ومثالُ المبني: (نَحْوُ: كَمْ، وَأَيْنَ، وَحَيْثُ، وَهَؤُلَاءِ).

(وَسُكُونُ آخِرِ المَبْنِيِّ) كما في (كم) (يُسَمَّى وَقْفًا، وَحَرَكَتُهُ) أي: وحركةُ آخره تسمّى (فَتْحًا) كما في (أين)، (وَ) تسمّى (كَسْراً) كما في: (هؤلاء)، (وَ) تسمّى (ضَمًّا) كما في (حيث)، كما أنَّ سكونَ آخر المعرب كما في: لم يضربْ يسمّى جزمًا، وحركةَ آخر المعرب تسمّى: رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(وَسَبَبُ بِنَاءِ المَبْنِيِّ: مُنَاسَبَةُ غَيرِ المُتَمَكِّنِ(٣)).........

---

(١) البيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٩٢)، وابن عقيل (٢٩٨)، وهو من البحر الطويل، وقائله غير معروف. انظر "خزانة الأدب" (٥/ ١٢٣).

(٢) (قول المصنف: وهو الذي) أي: الاسم الذي. فلا يلزم التعريف بالأعم. ولا يخفى أن قوله الذي سكون آخره ...إلخ في قوة ما لا يختلف آخره باختلاف العامل ومعلوم أن انتفاء الاختلاف حكم للمبني ـ كما أنّ الاختلاف حكم للمعرب ـ والتعريف به مستلزم للدور. وقد مر الجواب عنه في تعريف المعرب فارجع إليه. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: مناسبة غير المتمكن) أي: بتضمن الاسم معنى مبنى الأصل مثل أين وأسماء الأفعال فإن أين يتضمن معنى همزة الاستفهام أو معنى الشرط وأسماء الأفعال معنى الأمر أو الماضي أو شبهه له كأسماء الإشارة والموصولات والمضمرات فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى القرينة أو مشاكلته لما تضمن معناه كفجار على وزن نزال أو =

أي: مشابهته(١) غيرَ المتمكّن، فهي من إضافة المصدر إلى المفعول، (أي: مَبْنِيُّ الأَصْلِ) لأنه لم يتمكَّنْ من الإعراب.

(وَمَبْنِيُّ الأَصْلِ أَرْبَعَةٌ: الفِعْلُ المَاضِي، وَالأَمْرُ بِالصِّيغَةِ، وَالحَرْفُ، وَالجُمْلَةُ(٢). وَكُلُّ اسْمٍ نَاسَبَهَا) أي: شَابَهَ الفعلَ الماضي والأمرَ بالصيغة والحرفَ والجملةَ (يَكُونُ) ذلك الاسمُ (مَبْنِيًّا) لمشابهته لواحدٍ منها.

[المضمرات]

قوله: (وَمِنْهُ) أي: ومن المبني: (المُضْمَرَاتُ، وَالمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: أَنَا، أَوْ لِمُخَاطَبٍ، نَحْوُ: أَنْتَ، أَوْ لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى(٣) أَوْ حُكْمًا،

= وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف أدعوك المشابهة لكاف ذاك أو إضافته إليه كقوله تعالى: من عذاب يومئذ في قرائة من فتح. [المولى المجاهدي].

(١) (قوله: أي: مشابهته) فسر المناسبة بالمشابهة التي هي أخص منها لأنها المشاركة في الكيف إشارة إلى أن مراد من عبر بالمشابهة في هذا المقام المناسبة لئلَّا يخرج عن المبني المناسب الغير المشابه نحو: يا زيد ويومئذ بالفتح. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: والجملة) أي: من حيث إنها جملة لا من حيث إنها واقعة موقع المفرد فإنها من هذه الحيثية معربة محلا. كذا قال عبد الغفور السيلكوتي وغيره. وقد يقال: إن كون الجملة معربة محلا بهذه الحيثية معناه: أنها في محل لو كان ثمة معرب لظهر الإعراب فيه لفظًا أو تقديراً وهو لا ينافي البناء المقابل للإعراب. فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: لفظًا...إلخ) أي: تقدما لفظيا أو معنويا أو حكميا. أراد بالتقدم اللفظي كون المتقدم ملفوظا حقيقة كان التقدم مثل ضرب زيد غلامه أو تقديراً مثل ضرب غلامه زيد. وبالتقدم المعنوي كون المتقدم مفهوما إما من لفظ معين كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أو من سياق الكلام كقوله تعالى ولأبويه لكل وحد منهما السدس لأنه لما سيق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم منه أن يكون ثم مورث. وبالتقدم الحكمي كون المرجع في حكم المتقدم نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ وذلك لأنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك =

نَحْوُ: هُوَ). فقولنا: (لفظًا) نحو: زيدٌ هو الكريمُ. وقولنا: (أو معنى) بأن ذُكِرَ مشتقُّهُ، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾(١)، أي: العدلُ أقربُ لدلالة (اعدلوا) عليه. وقولنا: (أو حكمًا) كما في ضمير الشأن، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٢).

قوله: (وَإِنَّمَا بُنِيَ) أي: وإنما بُنِيَ المضمرُ (لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى قَرِينَةِ الخِطَابِ، أَوْ إِلَى قَرِينَةِ التَّكَلُّمِ، أَوْ إِلَى قَرِينَةِ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ، فَيُشْبِهُ الحَرْفَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الغَيْرِ) في إفادة المعنى، وَالحَرْفُ مَبْنِيٌّ، فَالمُضْمَرُ أَيْضًا مَبْنِيٌّ.

قوله: (وَهِيَ) أي: والمضمراتُ (عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِلٌ) ومنفصلٌ.

فالمضمرُ المتصلُ(٣): هو الذي لا ينفرد في التلفُّظ به(٤).

وَهُوَ على ثلاثة أنواعٍ: مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ، فالمضمرُ المجرورُ المتَّصلُ لا يتَّصلُ إلا بالاسم ليكون مضافًا إليه، أو بحرف الجرّ ليكون مجروراً به. والمضمرُ المنصوبُ المتصلُ لا يتَّصل إلا بالفعل ليكون مفعولاً به، أو بما يشابه الفعلَ، كالحروف المشبهة بالفعل ليكون اسمًا لها.

= المتعقل فكأنه راجع إلى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم. هذا. والمشهور في التقدم الحكمي في نحو ضمير الشأن الذي جرى عليه العارف الجامي قدّس سرّه السامي: كون المرجع المتأخر لفظًا ورتبة في حكم المتقدم لأن تأخيره لنكتة؛ هي: التعظيم بالإبهام أولا والتفصيل ثانيا، والمتأخر لنكتة في حكم المتقدم. [المولى المجاهدي].

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

(٣) **(قوله: ومنفصل فالمضمر المتصل)** الحق إسقاطه وزيادة: واو قبل قوله: هو كما يفهم من قوله الآتي: قوله ومنفصل عطف ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قوله: وهو الذي لا ينفرد...إلخ)** أي: لا يمكن أن يتلفظ به وحده بل لا بد من تقدم عامله ليتصل به ويكون كالجزء منه. [المولى المجاهدي].

وهما ـ أي: المضمرُ المجرورُ والمضمرُ المنصوبُ ـ المتصلان للمخاطب (١) يكونان بالكاف، (نَحْوُ: أَخُوكَ) أخوكما، أخوكم، أخوكِ، أخوكما، أخوكنّ. (وَمَرَّ بِكَ) مرَّ بكما، مرَّ بكم، مرَّ بكِ، مرَّ بكما، مرَّ بكنّ. (وَضَرَبَكَ) ضربكما، ضربكم، ضربكِ، ضربكما، ضربكنّ. وإنكَ، إنكما، إنكم، إنكِ، إنكما، إنكنّ.

وَ للغائب يكونان بالهاء، نَحْوُ: أَخُوهُ أخوهما، أخوهم، أخوها، أخوهما، أخوهنّ. وَمَرَّ بِهِ مرَّ بهما، مرَّ بهم، مر بها، مرّ بهما، مرّ بهنّ. وَضَرَبَهُ ضربهما، ضربهم، ضربها، ضربهما، ضربهنّ. وإنه، إنهما، إنهم، إنها، إنهما، إنهنّ.

وللمتكلِّم وحده يكونان بالياء، نحو: أخي، ومر بي، وضربني، وإنني، وإني، وتسمّى هذه النونُ: نونَ الوقاية.

وللمتكلم مع غيره يكونان بالنون مع الألف، نحو: أخونا، ومر بنا، وضربنا، وإننا، وإنا.

قوله: (وَضَرَبَا) هذا شروعٌ في بيان المضمر المرفوع المتصل، وهو الألفُ في التثنية، نحو: ضربا(٢)، وضربتا، ويضربان، وتضربان، واضربا. (وَ) الواو في الجمع المذكّر، نحو: (ضَرَبُوا) ويضربون، وتضربون، واضربوا. (وَ) التاء في مخاطب الماضي مذكَّراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، نحو: (ضربتَ) ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتما، ضربتن. (وَ) في متكلِّم الماضي أيضاً نحو: (ضَرَبْتُ. وَ) النون في الجمع المؤنث، نحو: (ضَرَبْنَ) ويضربن، وتضربن، واضربن. و الياء

---

(١) (قوله: للمخاطب...إلخ) متعلق بقوله يكونان والأولى والأخصر الكاف للمخاطب وكذا يقال في قوله وللغائب ...إلخ وللمتكلم وحده ...إلخ وللمتكلم مع الغير ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: وضربا...إلخ) الظاهر والمضمر المرفوع المتصل الألف في التثنية نحو: ضربا وضربتا ...إلخ. [المولى المجاهدي].

للمفردة المخاطبة في المضارع والأمر، نحو: تَضْرِبِينَ وَاضْرِبِي. والفرقُ بين هذه الياء والياء التي ذكرناها ظاهرٌ؛ لأنها للمتكلِّم وهذه للمفردة المخاطبة. وَ النون مع الألف في متكلم الماضي مع غيره، نحو: ضَرَبْنَا.

فإن قيل: ما الفرقُ بين المضمر المجرور والمنصوب المتصلين وبين المضمر المرفوع المتصل حيث يكونان للمتكلم مع غيره بالنون مع الألف، وهذا أيضا كذلك؟

قلنا: أما الفرقُ بين المضمر المجرور المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذٍ؛ فظاهرٌ؛ لأنَّ المجرورَ المتصلَ لا يتَّصلُ إلا بالاسم أو بحرف الجرّ كما ذكرنا، والمرفوعَ لا يتَّصل إلا بالفعل ليكون فاعلاً.

وأما الفرقُ بين المضمر المنصوب المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذٍ؛ فهو أنَّ المنصوبَ يتَّصلُ من الأفعال بغير الماضي أيضـًا، نحو: تضربنا واضربنا، والمرفوعَ المتصلَ لا يتصل إلا بالماضي، نحو: ضربْنا. وأما الفرقُ بينهما في الماضي؛ فهو أنَّ آخرَ الفعل الماضي مع المضمر المنصوب المتصل مفتوحٌ، نحو: ضربَنا، ومع المضمر المرفوع المتصل ساكنٌ، نحو: ضربْنا.

قوله: (**وَكَذَلِكَ الْمُسْتكِنُّ**)[1] اعلم أنَّ المضمرَ المتصلَ على ضربين:

بارزٌ: وهو ما لُفِظَ به، كالكاف في: أخوك، والنون في: ضربنا، وكالمضمر المذكور فيما ذكر بينهما.

ومستترٌ: وهو ما نُوِيَ، كما (**فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ**) أي: ضرب هو، وهو قولُه:

(١) (**قوله: قوله: وكذلك المستكن**) الحق وهو قوله ...إلخ كما في نسخة خطية أي: ما ذكرنا من أن المستتر قسم من المتصل معنى قوله وكذلك المستكن. وفي بعض النسخ: فقوله وكذلك. وهي الظاهرة. [المولى المجاهدي].

(وكذلك المستكن)، أي: ومثلُ ما ذكر المستكنُّ، أي: المضمرُ المرفوعُ المستترُ في أنه متصلٌ أيضـًا، فقوله: (المستكنّ) مبتدأٌ، وقوله: (كذلك) خبرُهُ.

ثم اعلم أنَّ المضمرَ المرفوعَ المستترَ على ضربين: جائزُ الاستتار، ولازمُ الاستتار.

فجائزُ الاستتار في نحو: زيدٌ ضَرَبَ، وضُرِبَ، ويَضرِبُ، ويُضرَبُ، وضاربٌ، ومضروبٌ، وحسنٌ، وأفضل، أي: لفظةُ (هو) مستترةٌ في كلٍّ واحدٍ منها، وفي نحو: هندٌ ضَرَبتْ، وضُرِبتْ، وتَضرِبُ، وتُضرَبُ، وضاربةٌ، ومضروبةٌ، وحسنةٌ، وفُضْلى، أي: لفظةُ (هي) مستترةٌ في كلِّ واحدةٍ منها.

ومعنى الجواز هنا: أنَّ هذه الكلماتِ المذكورةَ تارةً تُسْنَدُ إلى مضمرٍ مستترٍ، وتارةً تُسْنَدُ إلى غيره، نحو: ضَرَبَ زيدٌ.

واعلم أنَّ المضمرَ المرفوعَ المتصلَ يستترُ[١] في الصفة ـ أي: في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ـ مطلقـًا، أي: مفرداً أو مثنى أو مجموعـًا، مذكَّراً كان أو مؤنثـًا؛ لأنه لو أُبْرِزَ[٢]؛ لَزِمَ اجتماعُ الألفين في المثنى، والواوين في الجمع، وليست الحروفُ من الألف والواو والياء فيها نحو: ضاربان

---

(١) (قوله: يستتر...إلخ) أي: ولا يبرز كما يفهم من تعليله الآتي: لأنه لو أبرز ...إلخ. وهذا غير مسلم في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة المفردات؛ فالحق تقييد ما عدا اسم التفضيل من الصفات بالمثنى والمجموع. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: لأنه لو أبرز لزم...إلخ) فيه أن الألف والواو في تثنية الصفة وجمعها علامتا تثنية الفاعل المستتر فيها وجمعه فتزولان بإبراز الضمير فلا يلزم الاجتماع المذكور فالحق في التعليل أن يقول: لأنه لو أبرز لزم أن يكون الألف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين وليسا كذلك لتغيرهما بالعوامل وحينئذ لا يبقى حاجة لقوله: وليست الحروف ...إلخ. [المولى المجاهدي].

وضاربون وضاربين بضمائر، بل هي حروفُ الإعراب؛ لتغيُّرها بالعوامل الدَّاخلة عليها، فتقول: الزيدان ضاربان، والهندان ضاربتان، أي: هما، فلفظةُ (هما) مستترةٌ في قولك: ضاربان وضاربتان. والزيدون ضاربون، أي: ضاربون هم، فلفظةُ (هم) مستترةٌ في قولك: (ضاربون). والهنداتُ ضارباتٌ، أي: ضارباتٌ هنَّ، فلفظة (هن) مستترةٌ في قولك: (ضاربات).

(وَ) لازمُ الاستتار في أربعة أفعال: (فِي نَحْوِ: أَفْعَلُ) مطلقًا، أي: في متكلم المضارع، سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤنَّثًا، فإنَّ لفظة (أنا) مستترةٌ فيه. (وَ) في نحو: (نَفْعَلُ) مطلقًا، أي: في متكلم المضارع مع غيره، سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤنَّثًا، أو مثنى أو مجموعًا، فإنَّ لفظةَ (نحن) مستترةٌ فيه. (وَ) في نحو: (تَفْعَلُ وَافْعَلْ) أي: في المضارع والأمر بالصيغة للمفرد المذكر المخاطب، فإنَّ لفظةَ (أنت) مستترةٌ في كلِّ واحدٍ منهما، لا فيهما لغيره[1].

ومعنى اللزوم هنا: أنَّ هذه الأفعالَ لا تُسْنَدُ إلى مظهرٍ ولا إلى بارزٍ، بل إلى المستتر المذكور فقط.

قوله: (وَمُنْفَصِلٌ) عطفٌ على قوله: (متصل)، أي: والمضمراتُ على ضربين: متَّصلٌ كما ذكرنا، ومنفصلٌ، وهو الذي ينفردُ في التلفُّظ به.

والمضمرُ المنفصلُ على ضربين: مرفوعٌ ومنصوبٌ، ولا يكون مجروراً؛ لأنَّ المجرورَ إنما يكون بالإضافة أو بحرف الجر، والفصلُ[2] بين المضاف والمضاف

(١) **(قوله: لا فيهما لغيره)** أي: لا يستتر الضمير المرفوع في المضارع والأمر حال كونهما لغير المفرد المذكر المخاطب وهي الظاهرة. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: والفصل...إلخ)** أي: وإنفصال الضمير يستلزم جواز الفصل بين الضمير وعامله نحو: علمت زيداً إيّاه. [المولى المجاهدي].

إليه والجار والمجرور ممتنعٌ(١)؛ لأنهما كشيءٍ واحدٍ، فلا يكون المضمرُ المجرورُ إلا متَّصلاً.

فالمضمرُ المرفوعُ المنفصلُ للغائب (نَحْوُ: هُوَ) هما، هم، هي، هما، هن، (وَ) للمخاطب: (أَنْتَ) أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتنّ، (وَ) للمتكلم وحده مطلقاً نحو: (أَنَا، وَ) للمتكلم مع غيره مطلقاً نحو: (نَحْنُ).

والمضمرُ المنصوبُ المنفصلُ للمخاطب: إياكَ، إياكما، إياكم، إياكِ، إياكما، إياكنّ، وللغائب: إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياهنّ، وللمتكلم وحده: إيايَ، وللمتكلم مع الغير: إيانا.

*** *** ***

(١) (قوله: ممتنع) فيه أن فصل المضاف إليه عن المضاف جائز إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقرائة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب أولادهم وجر شركائهم وإما ظرفه كقول بعضهم ترك يوم نفسك وهواها سعي لك في رداها أو كان المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقرائة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله أو كان الفاصل قَسما كقولهم هذا غلام والله زيد وقد يفصل حرف الجر عن المجرور أيضًا بالحروف الزائد نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾. [المولى المجاهدي].

[أسماء الإشارة]

قوله: (وَمِنْهُ: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) أي: ومن المبنيّ: أسماءُ الإشارة، (وهي ما وُضِعَ لمشارٍ إليه[١]) وإنما أراد بأسماء الإشارة في الاصطلاح، وبمشارٍ إليه في اللغة، فلا يكون هذا التَّعريفُ تعريفاً لها بنفسها[٢].

(وبُنِيَتْ أسماءُ الإشارة لاحتياج اسم الإشارة إلى قرينة الإشارة) فيشبه الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير.

قوله: (وَهِيَ خَمْسَةٌ) أي: وأسماءُ الإشارة خمسةُ أنواعٍ:

الأولُ: للمفرد المذكَّر، نحو:(ذَا).

(وَ) الثاني: للمفردة المؤنثة، نحو: (تَا وَتِي وَتِهْ) بالوصل وبالسكون، (وَتِهِي) بالياء، (وَذِي، وَذِهْ) بالوصل وبالسكون، (وَذِهِي) بالياء.

(وَ) الثالثُ: لتثنية المذكَّر، نحو: (ذَانِ) في حالة الرفع، (وَذَيْنِ) في حالتي النصب والجر، ويجيءُ (ذان) في حالة الرَّفع والنصب والجر في بعض اللغات، ومنه

---

(١) (قول المصنف: ما وضع لمشار إليه) أي: أسماء وضع كل واحد منها لمشار إليه إشارة حسية. فلا يرد الضمير الغائب وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية. كذا في شرح الكافية للعارف المولى الجامي قدّس سرّه. ويحتمل جعل ما في: ما وضع" عبارة عن الاسم على أنها خبر لهو المحذوف الراجع إلى اسم الإشارة الدال عليه أسماء الإشارة كما جرى عليه في شرح المرفوعات "هو ما اشتمل ...إلخ" معلّلا بقوله: لأن التعريف للماهية لا للأفراد. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: فلا يكون هذا...إلخ) فيه أنه إنما يلزم ذلك لو كان نفس المعرّف مأخوذا في التعريف والمأخوذ هنا قيده فلا محذور. [المولى المجاهدي].

قوله تعالى[1] في سورة طه: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2].

(وَ) الرابعُ: لتثنية المؤنَّث: (تَانِ) في حالة الرفع، (وَتَيْنِ) في حالتي النصب والجر، ولم يُثَنَّ من لغات المؤنث إلا (تا) وحدها[3].

(وَ) الخامسُ: لجمعهما: (أُولاَءِ) بالمد والقصر[4].

قوله: (وَيَلْحَقُ بِأَوَائِلِهَا) أي: بأوائل أسماء الإشارة (حَرْفُ التَّنْبِيهِ) لتدلَّ على تنبيه المخاطب، فيكون بمعنى: انتبه، (نَحْوُ: هَذَا، وَهَاتَا، وَهَذِهِ، وَهَذِي) بالوصل والسكون، (وَهَذَانِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلاَءِ).

قوله: (وَبِأَوَاخِرِهَا) أي: ويلحق بأواخر أسماء الإشارة (كَافُ الخِطَابِ) لتدلَّ على حال[5] من يخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث، (نَحْوُ: ذَاكَ) ذاكما، ذاكم، ذاكِ، ذاكما، ذاكنّ، (وَتَاكَ) تاكما، تاكم، تاكِ، تاكما، تاكنّ، (وَ) نحو: (ذَانِكَ) ذانكما، ذانكم، ذانِكِ، ذانكما، ذانكنّ، (وَ) نحو: (تَانِكَ) تانكما، تانكم، تانكِ، تانكما، تانكنّ، (وَ) نحو: (أُولَئِكَ) أولئكما، أولئكم، أولئكِ، أولئكما، أولئكنّ.

---

(١) **(قوله: تعالى إن هذان لساحران)** على أن إن من الحروف المشبهة بالفعل وهذان اسمها وفيه وجهان آخران أحدهما أن اسم إن ضمير الشأن المحذوف وثانيهما أن إن بمعنى نعم وعليهما لا تصلح الآية الكريمة للاستشهاد. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة طه: ٦٣.

(٣) **(قوله: وحدها)** الحق إسقاطه. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قوله: بالمد والقصر)** فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولاء مبني والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء وهم لا يخصونهما بالمعرب. [المولى المجاهدي].

(٥) **(قوله: لتدل على حال...إلخ)** الحق أن نفس الكاف إنما تدل على الخطاب والدلالة على حال المخاطب بهيئته أو بما يلحقه. [المولى المجاهدي].

ففي المفرد المذكر: ذا للقريب، وذاك للمتوسط[١]، وذلك للبعيد. وفي المفردة المؤنثة: تا وتي للقريب، وتاك وتيك للمتوسط، وتلك للبعيد. وفي تثنية المذكر: ذان للقريب، وذانك للمتوسط، وذانّك بتشديد النون للبعيد. وفي تثنية المؤنث: تان للقريب، وتانك للمتوسط، وتانّك بتشديد النون للبعيد. وفي جمعهما: أولاء مدّاً وقصراً للقريب، وأولئك للمتوسط، وأولالك للبعيد.

وأما (هُنا)؛ فيُشَارُ به إلى المكان القريب. وأما ههنا[٢] وهناك؛ فيشار بهما إلى المكان المتوسط، وأما: ثَمَّة وهنالك وهَنّا ـ بفتح الهاء وهو الأكثر أو كسرها وبتشديد النون ـ؛ فيشار بها إلى المكان البعيد.

**　**　**

(١) (**قوله: وذاك للمتوسط**) وهو المشهور وعليه تكون المراتب ثلاثا والراجح ما ذهب إليه بعض النحاة وعزي إلى سيبويه من أن المشار إليه له مرتبتان فقط: قريب وبعيد لأن ترك اللام لغة تميم والإتيان بها لغة الحجاز فلو كانت المراتب ثلاثا للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين إلى المتوسط. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وأما ههنا...إلخ**) فيه أن ههنا كهنا للقريب والراجح أن هناك كهنالك للبعيد. [المولى المجاهدي].

[الموصولات]

قوله: (**وَمِنْهُ: الْمَوْصُولاتُ**) أي: ومن المبنيّ: الموصولاتُ.

فللمفرد المذكَّر (**نَحْوُ**[١]: **الَّذِي**) في حالة الرفع والنصب والجرّ، (وَ) لتثنيته في حالة الرفع: (**اللَّذَانِ**، وَ) في حالتي النصب والجر: (**اللَّذَيْنِ**، وَ) لجمعه: (**الَّذِينَ**، وَ) للمفردة المؤنَّثة: (**الَّتِي**، وَ) لتثنيتها في حالة الرفع: (**اللَّتَانِ**، وَ) في حالتي النصب والجر: (**اللَّتَيْنِ**، وَ) لجمعها ستُّ صِيَغٍ: (**اللَّاتُ**، **وَاللَّاتِي**، **وَاللَّوَاتِي**، **وَاللَّاءِ**، **وَاللَّائِي**، **وَاللَّايِ واللواء**).

قوله: (**وَمَا وَمَنْ**) أي: ومن الموصولات: ما، وهو يعمُّ ذوي العلمَ وغيرَهم، و(مَن)، وهو مختصٌّ بذوي العلم غالباً، وقد تُستعملُ لغير ذوي العلم[٢]، كقوله تعالى: ﴿**فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ**﴾[٣]، وهي ليست بذوي العلم.

قوله (**وَأَيٌّ وَأَيَّةٌ**) أي: ومن الموصولات: أيٌّ للمذكر[٤]، وأيّةٌ للمؤنث، وهما

---

(١) (**قول المصنف: نحو الذي**) لا محل للفظ نحو هنا فالحق بدله وهي. وذكر قول الشارح: للمفرد المذكر بعده. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وقد تستعمل لغير ذوى العلم**) إن شبه بهم كقول الشاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ❊ لعلي إلى من قد هويت أطير

فنداء السرب وطلب إعارة الجناح يقتضيان تشبيهه بالعالم، أو اختلط بهم تغليباً للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، أو اقترن بهم في عام فصّل بمن كالآية المذكورة في الشرح لاقتران الحية المعبّر عنها بمن بالعاقل في كل دابة. [المجاهدي].

(٣) سورة النور: ٤٥.

(٤) (**قوله: أي: للمذكر**) أي: مفرداً، أو مثنىً، أو مجموعاً وكذا يقال في قوله وأية للمؤنث. وحكى ابن كيسان أنّ أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها أي: يقولون: أيّان، وايّتان، وأيّون، =

مبنيّان على الضمّ إذا حُذِفَ صدرُ صلتهما(١)، كقولك: عرَفتُ أيُّهم أفضلُ، أي: هو أفضلُ، وعرَفتُ أيَّتُهن فُضْلى، أي: هي فضلى لاحتياجهما إلى المحذوف، فيُشْبِهان الحرفَ كما ذكر؛ ومعربان إذا كَمُلَتْ صلتُهما، كقولك: عرفتُ أيّهم هو أفضلُ، وعرفتُ أيَّتهنَّ هي فُضْلى؛ لملازمتهما الإضافةَ دون سائر أخواتهما، والإضافةُ منافيةٌ للبناء؛ لأنها من خواصِّ الأسماء(٢)، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

قوله: (**وَالأَلِفُ وَاللَّامُ**) أي: ومن الموصولات: الألفُ واللامُ (**بِمَعْنَى: الَّذِي، أَو: الَّتِي**).

قوله: (**وَالمَوْصُولُ: مَا لا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ**) أي: جملةٍ خبريَّةٍ (**تَقَعُ صِلَةً لَهُ، وَمِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَيْهِ**) فلا يتمُّ الموصولُ جزءاً إلا بصلةٍ وعائدٍ(٣).

وإنما وجب أن تكون الصلةُ جملةً؛ لأنَّ الذي(٤) وُضِعَ لجعل الجملة صفةً

= وأيات. والمشهور أنه تكون بلفظ واحد في الإفراد، والتذكير، وفروعهما كمن وما. [المجاهدي].

(١) (**قوله: إذا حذف صدر صلتهما**) أي: وأضيفا لفظاً عند الجمهور. قال الرضي: صلتهما إما اسمية أو فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى أي: معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعنى المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً ولا يحذف المبتدأ في نحو: اضرب أيّهم غلامه قائم، وأيّهم زيد غلامه انتهى. وفي الصبان ما يفيد احتمال كون المحذوف اسماً ظاهراً أيضاً فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: من خواص الأسماء...إلخ**) الحق توصيف الأسماء بالمتمكنة، وإسقاط قوله: والأصل ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فلا يتم...إلخ**) أي: فلا يصير الموصول جزأً تامّاً إلَّا ...إلخ. تفريع على التفسير المذكور. وفيه أنَّ كون الموصول ما لابدَّ ...إلخ لا يستلزم عدم كون الموصول جزأ تامّاً إلَّا بصلة وعائد. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: لأن الذي...إلخ**) فيه أن الموضوع للجعل المذكور مطلق الموصول كما في التصريح. فتخصيص الذي به وحمل أخواته عليه فاسد. فالحق بدله: لأن الموصول وضع ...إلخ. وإسقاط قوله وحمل أخواته عليه [المولى المجاهدي].

للمعرفة، فحُمِلَ أخواتُهُ عليه.

وإنَّما وجب أن تكون الصلةُ جملةً خبريَّةً؛ لأن غيرَها[١] كالأمر والنهي وغيرهما لا يكون مُوَضِّحاً للموصولات، (نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) فقوله: (جاء) فعلٌ، و(الذي) في محل الرفع فاعلُهُ، و(أبوه منطلق) جملةٌ اسميَّةٌ صلةٌ له، والعائد الضميرُ الذي في (أبوه). (وَ) نحو: (جَاءَنِي الَّذِي ذَهَبَ أَخُوهُ) فقوله: (جاء) فعلٌ، و(الذي) في محلّ الرفع فاعلُه، و(ذهب أخوه) جملةٌ فعليَّةٌ صلةٌ له، والعائدُ الضميرُ في (أخوه). (وَ) كذلك نحو: (جَاءَنِي مَنْ عَرَفْتُهُ، وَ) جاءني (مَا طَلَبْتُهُ) والعائدُ المفعولُ يجوز حَذْفُه[٢]، كقولك: جاءني مَنْ عرفتُ، أي: مَنْ عرفته، وكذلك: جاءني ما طلبتُ، أي: ما طَلَبْتُهُ.

قوله: (وَصِلَةُ الأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوِ اسْمُ مَفْعُولٍ، نَحْوُ: جَاءَنِي الضَّارِبُ) أي: الذي ضَرَبَ، (وَ) جاءتني (الضَّارِبَةُ) أي: التي ضَرَبَتْ، (وَ) جاءني (المَضْرُوبُ) أي: الذي ضُرِبَ، (وَ) جاءتني (المَضْرُوبَةُ) أي: التي ضُرِبَتْ. وخُصِّصَتْ صلةُ الألف واللام بالجملة الفعليَّة؛ ليُمْكِنَ منها بناءُ اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ؛ ليدخل الألفُ واللامُ عليه؛ لأنهما من خواصِّ الاسم[٣].

---

(١) (**قوله: لأن غيرها...إلخ**) لا يخفى عدم ملائمة جواب السؤال الثاني لجواب السؤال الأول بل الملائم له أن يقول: لأن الجملة الإنشائية لا تصلح للوصف بها. نعم لو جرى في الجواب الأول على المشهور من أن الموصولات. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: يجوز حذفه**) إذا كان متصلاً أو منفصلاً، جوازاً نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ أي: رزقناهم إياه. بخلاف المنفصل وجوباً نحو: جاء الذي إيّاه أكرمت لأن حذفه مفوّت لما قصد به من التخصيص، أو الاهتمام، وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾، والمجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماض نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾، وبالحرف إن كان الموصول مجروراً بمثله لفظاً، ومعنىً، ومتعلقاً نحو: مررت بالذي مررت، أي: به. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لأنهما من خواص الاسم**) فيه مسامحة والمراد أنهما يشبهان صورة ما هو من =

(وَإِنَّمَا بُنِيَتِ المَوْصُولاَتُ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الصِّلَةِ وَالعَائِدِ) فيشبه الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير، والحرفُ مبنيٌّ، فالموصولاتُ أيضًا مبنيَّةٌ.

** ** **

= خواصّ الاسم وهو الألف واللام للتعريف. [المولى المجاهدي].

[أسماء الأفعال]

قوله: (وَمِنْهُ: أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ) أي: ومن المبنيّ: أسماءُ الأفعال، (وَهِيَ مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ المَاضِي[١]، كَقَوْلِكَ: رُوَيْدَ زَيْداً، أَيْ:) أَرْوِدْهُ، أي: (أَمْهِلْهُ)، وأصل: رُوَيْدَ: إِرْوَادَ، فحُذِفَ منه الزوائدُ، فبقي: رود، فصُغِّرَ، فصار: رويد.

(و) كقوله تعالى في سورة الأنعام: (﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[٢]) أي: أَحْضِرُوهم، وكقوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٣]، أي: تعالَ وأَقْبِلْ، فـ(هلم) على وجهين: متعدِّيةٌ كما في الآية الأولى، وغيرُ متعديةٍ كما في الآية الثانية. و(هلم) عند الحجازيين يجيءُ على لفظٍ واحدٍ في التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وبنو تميم[٤] يقولون: هَلُمَّ، هلُمّا، هلُمّوا، هلمّي، هلمّا، هلمن.

---

(١) (قول المصنف: بمعنى الأمر والماضي) أي: مع مبالغة والإضافة لامية فمعنى اسم الفعل معنى فعل الأمر أو فعل الماضي ورجّحه الرضي ويحتمل أن تكون الإضافة بيانية وعليه فمعناه نفس فعل الأمر والماضي ورجحه أكثر العلماء وعلى الأول هو في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر وعلى الثاني لا محل له من الإعراب. قال الصبان: ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها لا موضع لها كالأفعال فتأمل اهـ. [المجاهدي].

(٢) سورة الأنعام: ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب: ١٨.

(٤) (قوله: وبنو تميم...إلخ) في شرح المفصل: واعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرون هلمّ مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدته فهي عندها أيضـًا اسم للفعل. وقال المحقق الأنبابي وعلى لغة التميميين فيها خلف. قيل ـ وهو الأصح ـ إنها فعل أمر وقيل اسم فعل أمر. [المولى المجاهدي].

(وَ) كقولك: (**حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ أي: أَسْرِعْ**) الثريدَ. وفيه ثلاثُ لغاتٍ[1]: حيهلَ بالبناء على الفتح، وحيهلاً بالتنوين، وحيهلَا بالألف، وقد يستعمل: حَيَّ وحده بمعنى: أقبل، ومنه قول المؤذن: حيَّ على الصلاة، أي: ايتِ وأسرعْ.(وَ) كقولك: (**هَيْهَاتَ ذَلِكَ أي: بَعُدَ**) ذلك. (وَ) كقولك: (**شَتَّانَ مَا هُمَا أي: افترقا**) و(ما) في قولك: شتان ما هما (زائدةٌ. وَ) كقولك: (**أُفٍّ، أَيْ: تَضَجَّرْتُ**[2] وَ) كقولك: (**صَهْ**) أي: **اسْكُتْ**. (وَ) كقولك: (**مَهْ، أَيْ: اكْفُفْ**. وَ) كقولك: (**دُونَكَ، أَيْ: خُذْهُ**. وَ) كقولك: (**عَلَيْكَ زَيْداً، أَي: الْزَمْ زَيْداً**)[3]

(**وَإِنَّمَا بُنِيَتْ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ المَاضِي**)، وهما مبنيَّان، فهي أيضـًا مبنيَّةٌ.

** ** **

---

(١) (**قوله: وفيه ثلاث لغات...إلخ**) قد يقال: إن دخول التنوين للتنكير مثله في صه والألف منقلبة عنه في حال الوقف وإثباتها في الوصل لإجرائه مجراه ففي عد حيهلًا بالتنوين وحيهلا بالألف لغتين مستقلتين خفاء نعم فيه لغتان أخريان سكون اللام وإبدال الحاء عينا فليحرر. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: أي: تضجّرت**) تبع ابن الحاجب في عدم إثبات ما هو بمعنى المضارع وأثبته الأكثرون وعليه فأفٍّ بمعنى أتضجر. قال العلامة الصبان: والإنصاف أن المذهبين محتملان. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: عليك زيداً**) وقد يتعدى بالباء نحو: عليك بالعلم، فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها مثل تمسك. وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل. [المولى المجاهدي].

[الأصوات]

قوله: (وَمِنْهُ: الأَصْوَاتُ) أي: ومن المبني: الأصواتُ، (وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ، أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ). قوله: (فَالأَوَّلُ) أي: اللفظُ الذي حُكِيَ به صوتٌ (كَغَاقِ) فإنه حكايةُ صوت الغراب. قوله: (وَالثَّانِي) أي: اللفظُ الذي صُوِّتَ به للبهائم (كَنَخٍّ) مشددةً مكسورة أو ساكنةً، فإنه يُصَوَّتُ به عند إناخة البعير، أي: يصوَّت به للبعير حتى يَبْرُكَ.(وَإِنَّمَا بُنِيَت) الأصواتُ؛ (لِأَنَّهَا لَا يَقَعُ[1] لَهَا تَرْكِيبٌ يَقْتَضِي الإِعْرَابَ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى أَنْ يُنْطَقَ بِهَا) حالَ كونها (مُفْرَدَةً)، فإذا كان وَضْعُها على أن يُنْطَقَ بها مفردةً؛ فلا تقع في التركيب، فتكون مبنيَّةً؛ لأن مقتضي الإعراب هو التركيبُ.

اعلم أنَّ المبنيَّ قد يكون لوجود مانعٍ من الإعراب، وهو مشابهةُ مبنيّ الأصل كما ذُكِرَ من المضمرات إلى أسماء الأفعال، وقد يكون لانتفاء مقتضي الإعراب، وهو التركيبُ كما في الأصوات، وإليه أشار المصنِّفُ بقوله: (لأنها لا يقع لها تركيب يقتضي الإعراب). وقوله: (لأن وضعها... إلخ) تعليلٌ لقوله: (لا يقع لها تركيب). قوله: (فَإِذَا أَرَدْتَ حِكَايَةَ صَوْتِ الغُرَابِ؛ تَقُولُ: غَاقِ) متفرِّعٌ على قوله: (فالأول كغاق). قوله: (وَإِذَا أَرَدْتَ إِنَاخَةَ البَعِيرِ؛ قُلْتَ: نَخٍّ) متفرِّعٌ على قوله: (والثاني كنخ).

** ** **

---

(١) (قول المصنف: لا يقع لها...إلخ) أي: لا تقع مركبة مع العامل وهذا إنما يتم إذا كان التركيب شرطا للمعرب وهو غير مسلم عند الجميع فالأولى تعليل بنائها بمشابهتا الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. [المولى المجاهدي].

[بعض الظروف]

قوله: (وَمِنْهُ: بَعْضُ الظُّرُوفِ) أي: ومن المبنيّ: بعضُ الظروف، (نَحْوُ: إِذْ)، وهي للزمان الماضي[١] وإن دخلتْ على غيره، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾[٢]، أي: إذ قال لصاحبه. وتُضافُ تارةً إلى الجملة الاسمية[٣]، نحو: جئتك إذ زيدٌ قائمٌ، أي: زمانَ قيامِ زيدٍ، وتارةً إلى الجملة الفعليَّة، نحو: جئتك إذ قام زيدٌ، أو إذ يقوم زيدٌ، أي: جئتك زمانَ قيام زيدٍ.

(وَ) نحو: (إِذَا)، وهي للزمان المستقبل وإن دخلتْ على غيره، ولا تُضافُ إلا إلى الجملة الفعليَّة، نحو: إذا قام زيدٌ، أو إذا يقوم زيد قُمْتُ. وفيها معنى الشرط، ولذلك اختير بعدها الفعلُ؛ لاختصاص الشرط بالأفعال. وقد يكون ـ أي: (إذا) ـ لمجرَّد الظرف، نحو: أجيءُ إذا قام زيد، أو إذا يقوم زيدٌ، أي: زمانَ قيام زيدٍ. وقد

---

(١) **(قوله: للزمان الماضي)** وقد تكون اسما للزمان المستقبل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع. وقد يحتج غيرهم بقوله تعالى: فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا كذا في المغنى. وكتب المحقق الأمير على قوله: لدخول حرف التنفيس: قد يقال: غاية مفاد حرف التنفيس أنه مستقبل في الواقع ولا بد. ثم لا مانع من تنزيل هذا المستقبل منزلة الماضي كما أفاده الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتهى. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) **(قوله: إلى الجملة الاسمية)** قال الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الهمع: وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو: إذ زيد قام. ووجه قبحها أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن انتهى. [المولى المجاهدي].

يكون اسماً غيرَ ظرفٍ، نحو: إذا يقوم زيدٌ، إذا يقعد عمرو، أي: زمان قيام زيدٍ، زمان قعود عمرو، فهنا وقعتْ مبتدأً وخبراً.

وقد تقعان للمفاجأة[١]، نحو: بينما زيدٌ قائمٌ إذ رأى عَمْراً[٢]، تقديره: بين أوقات قيام زيد فاجأه رؤيته عمراً، وخرجتُ فإذا السَّبُعُ، تقديره: فإذا السبعُ موجودٌ.

(**وَبُنِيَتَا**) أي: وبنيتْ (إذ) و(إذا)؛ (**لِأَنَّهُمَا لا تُضَافَانِ إِلَّا إِلَى الجُمْلَةِ**) كما ذكرنا، (**فَاحْتَاجَتَا إِلَى تِلْكَ الجُمْلَةِ**)، فتُشْبِهَان الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير، والحرفُ مبنيٌّ، فهما أيضاً مبنيَّان.

قوله: (**وَمِنْهَا**) أي: ومن الظروف المبنيَّة: (**مَتَى**)، وهي للزمان استفهاماً، نحو: متى القتالُ؟ وشرطاً، نحو: متى تأتني أكرمْكَ.

---

(١) (**قوله: وقد يقعان...إلخ**) وقوع إذا الفجائية في الغالب بعد بينما أو بينا وأصلهما بين فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة إلى المفرد وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما التي شأنها الكفّ فكأنها كفّتها عن الإضافة وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت الألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ يكون كالموقوف عليه إذ الألف قد يؤتى بها للوقف. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: نحو: بينما زيد قام إذ رأى عَمْراً**) وهل هي حينئذ ظرف أو حرف مفاجئة أو حرف زائد؟ فيه أقوال. فعلى القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينما، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ فالتقدير: رأى زيد عمرا بين أوقات قيام زيد إذ رأى عمرا، وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما فعل محذوف يفسره المذكور فيكون التقدير" رأى زيد عمرا بين أوقات قيامه رأى عمرا في ذلك الوقت. وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا في ما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أي: صادفت رؤية عمرو بين أوقات قيام زيد في ذلك الوقت. [المولى المجاهدي].

(وَأَيَّانَ) للزمان استفهامـاً[١]، كقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[٢].

قوله: (وَبُنِيَتَا) أي: وبنيتْ (متى) التي للزمان استفهامـاً، و(أيان) (لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الاِسْتِفْهَامِ)، وبنيتْ (متى) التي للزمان شرطـاً لتضمُّنها معنى الشرط.

قوله: (وَمِنْهَا) أي: ومن الظُّروف المبنيَّة: (أَيْنَ، وَأَنَّى)، وهما للمكان استفهامـاً، نحو: أين زيدٌ؟ وأنّى عمرٌو؟[٣] وشرطـاً، نحو: أين تجلسْ أجلسْ، وأنّى تنزلْ أنزلْ.

(وَبُنِيَتَا) أي: وبنيتْ (أين) و(أنّى) (لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الاِسْتِفْهَامِ أَوْ مَعْنَى الشَّرْطِ).

(وَكَيْفَ جَارٍ مَجْرَى الظَّرْفِ)، ومعناها: السؤالُ عن الحال استفهامـاً، كقولك: كيف زيدٌ؟ أي: على أيِّ حالٍ هو من الصحة والمرض والفراغ والشغل وغيرها؟

(وَبُنِيَ) (كيف) (لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الاِسْتِفْهَامِ)، وإنما قلنا: (هو جارٍ مجرى الظرف) لأنَّ معناه: السؤالُ عن الحال، وحالُ الشخص يُقَامُ مقام ظرفه كأنه استقرَّ فيها مثلَ الاستقرار في الظرف.

قوله: (وَمِنْهَا: قَبْلُ وَبَعْدُ) أي: ومن الظُّروف المبنيَّة: قبل وبعد.

---

(١) (**قوله: وأيان للزمان استفهاما**) وتختص بالأمور العظام والمستقبل فلا يقال: أيان يوم قيام زيد وأيان قدم الحجاج. وقد تكون أداة شرط أيضـاً نحو: أيان تجلس أجلس. [المجاهدي].

(٢) سورة الذاريات: ١٢.

(٣) (**قوله: وأنّى عمرو**) في الرضي: لا يستعمل أنّى بمعنى أين إلّا مع من ظاهرة نحو: من أين عشرون لنا من أنّى. أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ أي: من أنّى لك ولا يقال: أنّى زيد بمعنى أين زيد انتهى رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [المولى المجاهدي].

اعلم أنَّ كلَّ واحدٍ من (قبل) و(بعد) لا يُفِيدُ بدون الإضافة، وأنه على حسب ما يُضافُ إليه، فإن أضيف إلى مكانٍ، كقولك: داري قبل دارك، أو بعد دارك؛ كان للمكان، وإن أضيف إلى زمانٍ، كقولك: يومُ دعوتي قبل يوم دعوتك، أو بعد يوم دعوتك؛ كان للزمان.

ويحذف كثيراً الزمانُ بينه وبين ما يضاف إليه، نحو: جئتُ قبلَ زيد، وبعدَ زيدٍ، أي: قبل زمان مجيء زيدٍ، وبعد زمان مجيء زيدٍ.

ثم اعلم أيضـاً أنَّ المضافَ إليه إن كان مذكوراً؛ كان كلُّ واحدٍ منهما معربـاً، وإعرابُهُ بالنصب والجرّ لا غيرُ، كقوله تعالى في سورة القمر: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(١)، وكقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾(٢).

وإن لم يكن المضافُ إليه مذكوراً، فإن لم يكن منويّـاً(٣)؛ كان كلُّ واحدٍ منهما أيضـاً معربـاً، وإعرابُهُ بالنصب والجرّ لا غيرُ، كقول الشاعر(٤):

فَسَـاغَ لِـيَ الشَّـرَابُ وَكُنْـتُ قَـبْلاً * أَكَـادُ أَغَـصُّ بِالمَـاءِ الفُـرَاتِ

وإن كان منويّـاً(٥)؛ فهو حينئذٍ مبنيٌّ على الضمِّ، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ

---

(١) سورة القمر: ٩.

(٢) سورة يوسف: ٣.

(٣) **(قوله: منويـًا)** بل منسيـًا بالكلية على ما هو المشهور فينونان ويكون قبل بمعنى السابق والبعد بمعنى اللاحق. وقال بعض الأفاضل: هلّا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين ككل وبعض فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بنى. قال الرضى وهو الحق. [المجاهدي].

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٣٦)، و"أوضح المسالك" (٣٤٥)، وقائله: يزيد بن الصَّعق كما في "الخزانة" (١/ ٢٠٤)، وقيل: قائله: عبد الله بن يعرب.

(٥) **(قوله: وإن كان منويـًا)** أي: معناه فقط وبقي صورة أخرى وهي كون المضاف إليه المحذوف منويـًا لفظـًا ومعنىً وعليها يعربان بدون تنوين. =

وَمِنْ بَعْدُ﴾(١).

قوله: (وَبُنِيَتَا) أي: وبنيتْ (قبل) و(بعد) إذا قُطِعَتا عن الإضافة، وكان المضافُ إليه منويّاً، نحو: جئتك قبلُ، وذهبتُ بعدُ؛ (لِأَنَّهُمَا مَقْطُوعَتَانِ عَنِ الإِضَافَةِ) في هذين التركيبين، (وَالأَصْلُ: قَبْلَ هَذَا، وَبَعْدَ هَذَا)، فاحتاجتا إلى المضاف إليه المنويّ، فيُشْبِهان الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير، والحرفُ مبنيٌّ، فهما مبنيتان أيضاً.

وبنيتا على الحركة؛ لأنَّ ما قبل آخرهما ساكنٌ، فلو بُنِيَتا على السكون؛ لزم التقاءُ الساكنين. وبنيتا على الضمّ؛ ليكون حركتهما حالةَ البناء مخالفةً لحركتهما حالةَ الإعراب.

** ** **

= قال العلامة الصبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبّراً عنه بأيّ عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللفظ فإنه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وإنما لم يقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه انتهى. قوله لضعفها ...إلخ قد يقال: لا إضافة حينئذٍ إذ الإضافة إنما تتحقق بلفظ المضاف إليه مذكوراً أو محذوفاً والمنوي في الصورة المذكورة معناه فقط والله تعالى أعلم. [المولى المجاهدي].

(١) سورة الروم: ٤.

[المركبات]

قوله: (وَمِنْهُ: المُرَكَّبَاتُ) أي: ومن المبنيّ: المركَّباتُ، (وَهِيَ كُلُّ اسْمٍ مُرَكَّبٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أي: ليس بينهما نسبةُ الإضافة، ولا نسبةُ الإسناد، (كَخَمْسَةَ عَشَرَ، بُنِيَ جُزْءَاهُ).

(أَمَّا) الجزءُ (الأَوَّلُ؛ فَـ)مبنيٌّ (لِكَوْنِهِ كَجُزْءِ الكَلِمَةِ الَّذِي هُوَ الوَسَطُ. وَأَمَّا) الجزءُ (الثَّانِي؛ فَـ) مبنيٌّ (لِتَضَمُّنِهِ الحَرْفَ؛ إِذِ الأَصْلُ: خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ)، فحذفت الواوُ، ورُكِّبَتِ الكلمتان، فصار: خمسةَ عشر، ففي إفادة المعنى[1] يحتاج إلى ذلك الحرف، فيشبه الحرفَ الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير.

قوله: (وَكَذَا أَخَوَاتُهُ) أي: وكذا أخواتُ: (خمسةَ عشر) من أحد عشر إلى تسعة عشر، بني جزءَاها لما ذكر، (إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ) فإنَّ الجزءَ الأَوَّلَ منه معربٌ لمشابهته المضافَ في مثل: غلاما زيدٍ من حيث حذف النون؛ إذ أصل: اثني عشر: اثنانِ وعشرةٌ، وأصلُ: غلاما زيد: غلامان لزيدٍ، فيشبه المضاف أيضاً في الإعراب؛ لكونه حكماً لفظيّاً كحذف النون، فرفعُ الجزءِ الأول من (اثني عشر) بالألف، ونصبُه وجرُّه بالياء كما في التثنية.

قوله: (وَكَذَا بُنِيَ جُزْءَا: صَبَاحَ مَسَاءَ فِي مِثْلِ: آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءَ)، تقديره: آتيك صباحاً ومساءً[2]، أي: في كلِّ صباحٍ ومساءٍ، فحذفت الواو، وركبت الكلمتان، فصار:

---

(١) (قوله: ففي إفادة...إلخ) ظاهر كلامه أن الشبه افتقاريّ والحق أنّه معنويّ كما يفهم من قوله: فلتضمنه الحرف فالوجه إسقاطه. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: آتيك صباحاً ومساءً) الظاهر فمساء بالفاء والعموم المشار إليه بقوله: في كل صباح ومساء مستفاد منها إذ هي للتعقيب فيكون المعنى آتيك صباحاً ومساءً عقبه بلا فصل إلى =

صباحَ مساءَ. أما الأوَّلُ؛ فمبنيٌّ لكونه كجزء الكلمة الذي هو الوسط، وأما الجزءُ الثاني؛ فمبنيٌّ لتضمُّنه الحرفَ كما ذكر.

قوله: (**وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ**) أي: وكذا بُنِيَ جزءا (بيتَ بيتَ) في مثل قوله: هو جاري بيتَ بيتَ، تقديرُه: هو جاري بيتٌ له إلى بيتي، أو بيتٌ له لبيتي، أي: هو جاري ملاصقـًا، فقوله: (ملاصقـًا) في موضع الحال، كأنه قال: هو يجاورني ملاصقـًا، فحذف حرفُ الجرّ منه، وركبت الكلمتان، فصار: بيتَ بيتَ. وإنما بني جزءَاه لما ذكرنا.

قوله: (**وَوَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ**) أي: وكذا بني جزءا حَيْصَ بَيْصَ في مثل: وقعوا في حيصَ بيصَ، تقديرُه: وقعوا في حيصٍ وبيصٍ، فحذفت الواو، وركبت الكلمتان، فصار: حيصَ بيصَ. (**وَالحَيْصُ: التَّخَلُّفُ**) والتأخُّرُ. (**وَالبَوْصُ: التَّقَدُّمُ، قُلِبَتْ وَاوُهُ يَاءً**) للازدواج مع (حيصٍ)، أي: وقعوا في فتنةٍ شديدةٍ تموج بأهلها متأخِّرين ومتقدِّمين، أي: شاملةٍ للمتأخرين منهم والمتقدمين. وقيل: معناه: وقعوا في ضيقٍ وشدَّةٍ. وإنما بني جزءَاه لما ذكر.

قوله: (**وَأَمَّا نَحْوُ: مَعْدِي كَرِبٍ**... إلخ) لما فرغ المصنِّفُ من التركيب التضمُّني؛ شرع في التركيب المزجي، فقولُه: (معدي كرب) مركَّبٌ من (معدي)[1] عَلَمـًا ومن (كرب) عَلَمـًا، ونحوُه مثلُ: بَعْلَبَكَّ مركَّبٌ من (بعل) علمـًا ومن (بك) علمـًا.

أي: وأما نحو: معدي كرب من التركيب المزجيّ، وهو الذي لم يتضمَّن الجزءُ الثاني منه الحرفَ، مثل: بَعْلَبَكَّ؛ (**فَبُنِيَ جُزْؤُهُ الأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ كَالوَسَطِ**) كما في الأمثلة

= ما لا يتناهى كذا فهم من الرضى. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: من معدي علما وكرب علمـًا**) مخالف لما نقلناه في بحث الكلام من أن معناه في الأصل شخص عداه الكرب فمعدي اسم مفعول أعل إعلال مرضي والكرب الغم والحزن. [المولى المجاهدي].

المذكورة من التركيب التضمنيّ، (وَأُعْرِبَ)[١] جزؤُه (الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَضَمَّنِ الحَرْفَ)، بخلاف الأمثلة المذكورة، (وَمُنِعَ) جزؤه (الثَّانِي مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّرْكِيبِ وَالعَلَمِيَّةِ)، فيقال: جاءني معدي كربُ، ورأيتُ معدي كربَ، ومررتُ بمعدي كربَ، وهذا بعلبكُّ، ورأيتُ بعلبكَّ، ومررتُ ببعلبكَّ، وهذه هي اللغةُ الفصيحةُ الكثيرةُ.

واحترز[٢] بقوله: (وأعرب الثاني) عن التركيب الصوتيّ، مثل: سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ، فإنه مبنيٌّ قبلَ التركيب، فلا يُعْرَبُ.

وفيه لغةٌ أخرى، وهي إضافة الجزء الأول[٣] إلى الثاني، فيُعْرَبُ الجزءُ الأولُ على حسب ما يقتضيه العاملُ من الرفع والنصب والجر، وفي الجزء الثاني حينئذٍ مذهبان: أحدهما: الصَّرْفُ فيه، فيقال: هذا بعلُبكٍّ، ورأيت بعلَبكٍّ، ومررت ببعلبكٍّ، وجاءني معدي كربٍ، ورأيت معدي كربٍ، ومررت بمعدي كربٍ.

---

(١) (**قول المصنف: وأعرب...إلخ**) إن لم يكن قبل التركيب مبنيًا كما في الجامي فيخرج نحو: سيبويه وفيه مسامحة والمعنى أجري الإعراب وكذا منع الصرف اللذان هما وصفا المجموع على الجزء الثاني. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: واحترز**) قد يقال: إن إعراب الجزء الثاني حكم ولا يصح الاحتراز به فالصواب الاحتراز عنه بتقييد الإعراب بما ذكرنا. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وهي إضافة...إلخ**) أي: وهي حاصلة بجعله مثل ما فيه إضافة الجزء الأول إلى الثاني قال العلامة الصبان: واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكـًا مثلا ليس اسما لشيء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلَّا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشيء الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضـًا انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

قول الصبان: لفظية لا معنوية أي: صورية لا أثر لها من حيث المعنى وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي كما لا يخفى. [المولى المجاهدي].

والمذهبُ الثاني: مَنْعُ الصَّرف في الجزء الثاني للعلمية[١] والتركيب[٢]، فيقال: هذا بعلبكَّ، ورأيت بعلبكَّ، ومررت ببعلبكَّ، وجاءني معدي كربَ، ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كربَ.

قال ابنُ الحَاجِبِ رحمة الله عليه في "شرح المُفَصَّل": واللغةُ الثانيةُ أن تضيف الأوَّلَ إلى الثاني، وعِلَّتُها: أنهم شبَّهوهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من جهة أنهما اسمان ذُكِرَ أحدهما عقيبَ الآخر، وهو ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ ما ذكروه تشبيهٌ لفظيٌّ، وما ذكر في تلك اللغة تشبيهٌ معنويٌّ، وهو قوله: وهو أشبهُ بالمفردات من حيث المعنى؛ إذ مدلولُهُ مفردٌ كما أنَّ مدلولَ المفردات مفردٌ، واعتبارُ المعنى أقوى.

والآخر: هو أنهم أَبْقَوا الياءَ ساكناً في حالة النصب، فقالوا: رأيت معدي كرب، ولو كان جارياً مجرى المضاف على التَّحقيق؛ لوجب أن ينتصبَ معدي كما ينتصبُ المضافُ إذا كان مثله في قوله: رأيت قاضيَ مصر وشبهه.

ولما وجب التسكينُ؛ دَلَّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة، وجميعُ ما ذكرنا هو المذكورُ في "شرح المفصل"[٣].

---

(١) **(قوله: للعلمية)** قد يقال: لا علمية فيه وإنما الجموع هو العلم ويجاب بأن جزء العلم كالعلم كذا قال الدنوشري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: والتركيب)** الذي هو وصف المجموع في نسخة خطية والتأنيث ولها وجه. قال الخبيصي نقلاً عن الدماميني: مَنْ قدّرَ كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدّر بكا اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدّره اسما لموضع أو مكان صرفه. [المولى المجاهدي].

(٣) المفصَّل للزمخشري (محمود بن عمر ٥٣٨هـ)، وشرحه لابن يعيش (علي بن يعيش ٦٤٣هـ)، وهو مطبوع متداول بين أهل العلم.

[الكنايات]

قوله: (وَمِنْهُ: الكِنَايَاتُ) أي: ومن المبنيّ: الكناياتُ، وهو ذِكْرُ مجملٍ وإرادةُ مفصَّلٍ، والمجملُ: ما لم يتَّضح دلالَتُه، والمفصَّلُ بخلافه. والمرادُ من الكنايات هنا: الكناياتُ المبنيَّةُ(١)؛ لأنَّ فلانـًا وفلانةً كنايتان عن عَلَم الإنسان، والفلان والفلانة كنايتان عن عَلَم البهيمة، وليست بمبنيَّةٍ.

والكناياتُ المبنيَّةُ (نَحْوُ: كَمْ وَكَذَا(٢)) كنايتان عن العدد.

(وَكَمْ عَلَى وَجْهَيْنِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ(٣) وَخَبَرِيَّةٌ(٤). فَكَمْ الاِسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ(٥)) لأنه للعدد، فجُعِلَ مميِّزُه كمميِّزِ الأعداد المتوسِّطة التي هي من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين؛ لئلا يلزم الترجيحُ بلا مرجِّحٍ، (نَحْوُ: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ)، فـ(كم)

---

(١) (قوله: الكنايات المبنية) فيه أنه لا معنى للحكم بأن الكنايات المبنية من المبني فالحق بدله بعض معين منها جرى عرف النحاة على التعبير عنه بالكنايات. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: وكذا) والغالب فيها استعمالها معطوفـًا عليها وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر ابن مالك أن ذلك مسموع ولكنه قليل. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: استفهامية) أي: بمعنى أي: عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء. [المولى المجاهدي].

(٤) (قول المصنف: وخبرية) أي: بمعنى قولك: عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه ذو إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب. [المولى المجاهدي].

(٥) (قول المصنف: منصوب مفرد) وأجاز الكوفيون جمعه. وفي النصب ثلاثة مذاهب. أحدها أنه لازم مطلقـًا والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقـًا وإليه ذهب الفراء والزجّاج والسيرافي والثالث وهو المشهور أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجح إن دخل عليها. [المولى المجاهدي]..

استفهاميّةٌ محلُّها الرفعُ على الابتداء، و(رجلاً) مميِّزُها، و(عندك) خبرُها، أي: أيُّ عددٍ من الرجال عندك.

(**وَكَمْ الخَبَرِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَجْرُورٌ**[١]) لكونه مضافاً إليه، (**إِمَّا مُفْرَدٌ**) كمميِّز الأعداد الأخيرة، كمميِّز مائةٍ وألفٍ وغيرهما، (**وَإِمَّا مَجْمُوعٌ**) كمميّز الأعداد الأولى التي هي من ثلاثة إلى عشرة.

قوله: (**تَقُولُ**) أي: تقولُ لمثال (كم) الخبرية التي مميِّزُها مجرورٌ مفردٌ: نحو: (**كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي. وَ**) لمثال (كم) الخبرية التي مميِّزُها مجرورٌ مجموعٌ: نحو: (**كَمْ رِجَالٍ عِنْدِي**)، فقوله: (كم) خبريّةٌ محلُّها الرفعُ على الابتداء أيضاً. وقوله: (رجلٍ) أو (رجالٍ) مميِّزُها. وقوله: (عندي خبرها) أي: كثيرٌ من الرجالِ عندي.

قوله: (**وَبُنِيَتْ**) أي: (كم) سواءٌ كانت استفهاميّةً أو خبريّةً (**لِأَنَّ وَضْعَهَا وَضْعُ الحَرْفِ**[٢]) كمِنْ وقد، والحرفُ مبنيٌّ، فكم أيضاً مبنيّةٌ.

قوله: (**وَتَقُولُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا**) أي: مميِّزُها منصوبٌ غالباً، نحو: عندي كذا درهماً، ومحلُّها الرفعُ على الابتداء، و(عندي) خبرُها مقدَّمٌ عليها.

وقد يكون مميِّزُها مجروراً لكونه مضافاً إليه لـ(كذا)، فإن (كذا) ومميِّزَها بمنزلة: ثلاثٍ ومائةٍ مثلاً في: ثلاثمائة، كقولك: عندي كذا درهمٍ، وإعرابُها كما ذكر.

وقد يكون مميِّزُها مرفوعاً، كقولك: عندي كذا درهمٌ، فـ(كذا) مبتدأٌ، و(درهمٌ)

---

(١) (**قول المصنف: وكم الخبرية مميزها مجرور**) وشرط وجوب الجر اتصاله بها فإن فصل منها بالظرف أو الجار والمجرور اختير نصبه أو بهما معاً نحو: كم عندى من الناس رجلاً أو بجملة كقوله كم نالني منه فضلاً على عدم وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ. [المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: لأن وضعها...إلخ**) ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الهمزة والخبرية معنى رب الموضوعة للتكثير كما قال الدنوشري. [المولى المجاهدي].

بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لها، و(عندي) خبرُها مقدَّمٌ عليها.

قوله: (وَإِنَّمَا بُنِيَتْ كَذَا؛ لِتَرَكُّبِهَا[١] مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَذَا لِلْإِشَارَةِ، وَهُمَا مَبْنِيَّتَانِ) فَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا أَيْضاً مَبْنِيٌّ.

قوله: (وَمِنَ الكِنَايَاتِ: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ) ولا يُستعملان إلا مكرَّرتين، وقد جاء فيهما الفتحُ والكسرُ والضمُّ، وتاؤهما للتأنيث كبنتٍ وأختٍ، والأصل: كَيّة وذَيِة بالياء المشددة، فخففت الياءُ المشدَّدةُ بحذف إحدى الياءين[٢]، وجعلت التاءُ عِوَضاً عنها، وسُكِّنَ ما قبل التاء ـ أعني: الياءَ ـ، ولذلك يكتبون التاءَ طويلةً، ويقفون عليها بالتاء، كما في: بنتٍ وأختٍ، أصلُهما: بنوةٌ وأخوةٌ، حذفوا الواو، وجعلوا التاءَ عوضاً عنها، وسكَّنوا ما قبل التاء، ولذلك يكتبون التاءَ طويلةً، ويقفون عليها بالتاء.

قوله: (وَهِيَ) أي: وكيتَ وكيتَ، وذيتَ وذيتَ (كِنَايَةٌ عَنِ الجُمْلَةِ) أي: عن الحديث، (نَحْوُ: كَانَ مِنَ الأَمْرِ كَيْتَ وَكَيْتَ، أَوْ ذَيْتَ وَذَيْتَ) فـ(كان)[٣] فعلٌ من الأفعال الناقصة، و(كيت وكيت) أو (ذيت وذيت) في محلِّ الرفع اسمُها، والجار

---

(١) (**قول المصنف: لتركبها ...إلخ**) لا يخفى أنها بهذا الوجه لا تدخل في واحد من قسمي المبني: مشابه المبني الأصل، وما وقع غير مركب. ولها نظائر فحصرهم الاسم المبني في القسمين المذكورين قاصر. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: بحذف إحدى الياءين**) لا يخفى أن المحذوفة إن كانت الثانية لا يبقى معنى لقوله بعد: وسكن ما قبل التاء وقد يقال: معناه حينئذ ألتزم سكونه وفيه بعد. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فكان...إلخ**) في الصبان نقلاً عن الدماميني: إذا قيل: كان من الأمر كيت وكيت فكان شأنية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسماً لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق باعني مقدراً. [المجاهدي].

والمجرور ـ أعني: (من الأمر) ـ في محلِّ النصب خبرها.

قوله: (فَلِذَلِكَ بُنِيَا) أي: فلكونهما كنايةً عن الجملة بنيتا؛ لأنهما وَقَعَتا موقعَ الجملة، والجملةُ مبنيَّةٌ[1]، فما وقع موقعَها أيضـاً مبنيٌّ.

**　**　**

(١) **(قوله: والجملة مبنية)** جرى على المرجوح والمعتمد أن الجملة من حيث هي، هي ليست مبنية كما أنها ليست معربة قال المولى الجامي قدّس سرّه السامي: وإنما بني لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي، هي لا تستحق إعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عن أحدهما رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب انتهى. [المولى المجاهدي].

[المثنى]

قوله: (**المُثَنَّى**) أي: ومن أصناف الاسم: المثنى، وهو اسمُ مفعولٍ من: ثَنَّى يُثَنِّي تَثْنِيَةً.

(**هُوَ مَا لَحِقَتْ آخِرَهُ أَلِفٌ**) فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، (**أَوْ**) لحقتْ آخرَهُ (**يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا**) فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالجَرِّ (**لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ**) أي: لتدلَّ على أنَّ معه مثلَهُ من جنسه، (**وَ**) لحقتْ آخرَه (**نُونٌ مَكْسُورَةٌ عِوَضًا عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ**[١]) فِي المُفْرَدِ، نَحْوُ: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ.

قوله: (**وَتَسْقُطُ النُّونُ**) أي: وتسقط نونُ التَّثنية (**عِنْدَ الإِضَافَةِ**) لأنَّ النونَ مُؤْذِنٌ - أي: معلمٌ - بالانفصال، والإضافةَ بالاتّصال، وهما ضِدَّان لا يجتمعان. (**نَحْوُ: غُلَامَا زَيْدٍ، وَغُلَامَيْ زَيْدٍ**) أصله: غلامان لزيدٍ، أو غلامين لزيدٍ، فسقط النونُ عند الإضافة.

قوله: (**وَالأَلِفُ**) أي: وتسقطُ ألفُ التَّثنية (**إِذَا لَاقَاهَا سَاكِنٌ**) لئلّا يلزمَ التقاءُ الساكنين على غير حده، (**نَحْوُ: غُلَامَا الحَسَنِ**) أصله: غلامان للحسن، فسقطت النونُ عند الإضافة، وسقطت الألفُ في اللَّفظ دون الكتابة لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في: (غلاما) وبين اللام في (الحسن). (**وَ**) نحو: (**ثَوْبَا ابْنِكَ**) أصله: ثوبان لابنك، فسقطت النونُ عند الإضافة، وسقطت الألفُ في اللَّفظ دون الكتابة لالتقاء

---

(١) (**قول المصنف: والتنوين**) الواو بمعنى أو على سبيل منع الخلو ففي موضع تكون عوضاً عن الحركة فقط نحو: الغلامان لأن إثباتها يدل على أنها عوض عنها إذ التنوين لا ثبوت له مع اللام وفي موضع تكون عوضاً عن التنوين فقط نحو: غلاما زيد لأن حذفها يدل على أنها كالتنوين دون الحركة لأنها لا تحذف مع الإضافة وفي موضع تكون عوضاً عنهما نحو: غلامان. [المولى المجاهدي]..

الساكنين بين ألف التثنية في (ثوبا) وبين الباء في (ابنك).

وأما ياءُ التثنية إذا لاقاها ساكنٌ؛ فتُحَرَّكُ بالكسر لإمكان تحريكها، بخلاف الألف، نحو: غلامَيِ الْحسن، وثوبَيِ ابْنك، أصلهما: غلامين للحسن، وثوبين لابنك، فسقطت النونُ عند الإضافة، وحركت الياءُ بالكسر.

قوله: (وَالمَقْصُورُ) لما فرغ من بيان تثنية غير المقصور والممدود؛ شرع في بيان تثنيتهما.

قوله: (وَهُوَ مَا[1] فِي آخِرِهِ أَلِفٌ) أي: وهو ما في آخره ألفٌ مقصورةٌ (إِنْ كَانَ ثُلَاثِيّاً رُدَّ إِلَى أَصْلِهِ)، ثم يُثَنَّى لئلا يجتمع ألفان؛ لأنه ممتنعٌ، (نَحْوُ: عَصَوَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: عَصا لأنَّ أصله: عَصَوٌ، قلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فإذا أردتَ تثنيته؛ رَدَدْتَهُ إلى أصله، ثم ثَنَّيْتَه. (وَ) نحو: (رَحَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: رَحىً، وهي معروفةٌ مؤنَّثةٌ؛ لأنَّ أصله: رَحَيٌ، قلبت الياءُ ألفاً كما ذكر.

قوله: (وَلَيْسَ فِيمَا يُجَاوِزُ الثُّلَاثِيَّ) أي: وليس في المقصور الذي يجاوِزُ الثلاثيَّ شيءٌ من الذي يُرَدُّ إليه (إِلَّا اليَاءُ) أي: ولا يجوز في غير الثلاثيّ إلا الردُّ إلى الياء، سواءٌ كان رباعيّاً تكون ألفُهُ منقلبةً عن الواو، (نَحْوُ: أَعْشَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: أَعْشَى أصله: أَعْشَوٌ، وهو الذي لا يُبْصِرُ بالليل، ويُبْصِرُ بالنهار، بدليل قولك: امرأةٌ عشواءُ. (أَوْ) منقلبةً عن الياء، نحو: (مَرْمَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: مَرْمىً اسمُ مكانٍ من الرمي. (أَوْ) غيرَ منقلبةٍ عنهما، نحو: (حُبْلَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ حُبْلَى. (أَوْ) زائداً على الرباعيّ تكون ألفُهُ منقلبةً عن الواو، نحو: (مُصْطَفَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: مُصْطَفىً أصله: مُصْطَفَوٌ، من: صَفَا الشَّرابُ يصفو

---

(١) (قول المصنف: وهو ما...إلخ) أي: اسم معرب إذ المقصور والممدود ضربان من اسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم في هؤلاء ممدود وفي اولى مقصور تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء: ممدودان. [المجاهدي].

صفاءً، واصطفَيْتُه، أي: اخْتَرْتُهُ. (أَوْ) منقلبةً عن الياء، نحو: (مُشْتَرَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: مُشْتَرًى. (أَوْ) غيرَ منقلبةٍ عنهما، نحو: (حُبَارَيَانِ) فِي تَثْنِيَةِ: حُبَارَى، وهي طائرٌ، قال المُطَرِّزي في "المغرب": وفي حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الحُبَارَى**»[١]، قالوا: إنما خَصَّها؛ لأنه يُضْرَبُ بها المثلُ في الحمق، فيقول: هي على حمقها تحبُّ ولدها، وتُعلِّمُه الطَّيَرانَ، يطير يَمْنَةً ويَسْرَةً، فيتعلم.

وقال الجوهري في "الصحاح": الحبارى: طائرٌ، يقع على الذَّكر والأنثى، واحدها وجمعها سواءٌ، وألِفُهُ ليستْ للتأنيث[٢] ولا للإلحاق، وإنما بُنِيَ الاسمُ عليها، فصارتْ كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفةٍ ولا في نكرةٍ، أي: لا تُنَوَّنُ. هذا آخر ما ذكره الجوهري في "الصحاح".

قوله: (وَإِنْ كَانَ آخِرُ المَمْدُودِ أَلِفَ التَّأْنِيثِ) هذا بيانُ تثنية الممدود، وهو ما في آخره همزةٌ بعد ألفٍ، أي: وإن كان آخرُ الممدود ألفَ التأنيث، (كَحَمْرَاءَ) قُلِبَتِ الهَمْزَةُ وَاواً في التثنية إيذانـًا بزيادتها[٣]، وفرقـًا بينها وبين الهمزة الأصليَّة، فَـ(قُلْتَ: حَمْرَاوَانِ).

---

(١) ذكره الجاحظ في كتابه "الحيوان" (٥/ ٨٤) منسوبـًا لعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والميداني في "مجمع الأمثال" (٢/ ١٤٦) برقم (٣٠٤٧) غير منسوب، والدميري في "حياة الحيوان الكبرى" (١/ ٣٢٢) منسوبـًا ومعزواً إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
والحُبارى (بألف مقصورة): طائر معروف، يقع على الذكر والأنثى.

(٢) (**قوله: وألفه ليست للتأنيث**) في القاموس: والحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث وغلط الجوهر ي في قوله: إنه ليس للتأنيث إذ لو لم يكن له لانصرف انتهى. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: إيذانا بزيادتها**) في التصريح: وإنما قلبت هنا لأن بقائها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين الألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات وإنما قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا انتهى. [المولى المجاهدي].

وإن كان آخرُ الممدود همزةً أصليةً كقُرَّاءٍ ـ وهو رجلٌ متنسِّكٌ، أي: متعبِّدٌ ـ أو همزةً زائدةً للإلحاق، نحو: حِرْبَاء ملحقٌ بقرطاس ـ وهو حيوانٌ يَستقبلُ الشمسَ، ويدورُ معها كيف دَارَتْ، ويتلوَّنُ ألوانـًا بحرها، وهو ذكرُ أمِّ حُبَيْنٍ ـ أو همزةً منقلبةً عن الواو، نحو: كِساءٍ، فإن أصله: كِساوٌ، أو منقلبةً عن الياء، نحو: رِداءٍ، فإن أصله: رِدايٌ؛ ثَبَتَتِ الهمزةُ بحالها في التثنية، وهو قولُه: (وَتَقُولُ فِي: كِسَاءٍ وَقُرَّاءٍ وَحِرْبَاءٍ: كِسَاءَانِ وَقُرّاءَانِ وَحِرْبَاءَانِ) وتقول أيضـًا: رِداءَان.

وأما في الهمزة[1] المنقلبة عن الواو أو عن الياء؛ فهذا هو الوجهُ الأَوْلى، وفيها وجهٌ آخرُ: وهو أن تُرَدَّ الهمزةُ إلى أصلها[2]، فيقال: كِسَاوَان ورِدَايان.

*** *** ***

(١) (**قوله: وأما في الهمزة...إلخ**) لا يخفى ركاكة العبارة فالأولى أن يقول: وهذا هو الوجه الأولى في الهمزة المنقلبة عنهما وفيها ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: إلى أصلها**) فيه أن الموجود في كتب النحو قلبها واوا مطلقـًا بأن يقال: رداوان وكساوان نعم في الرضي قد تقلب المنقلبة عن أصل ياء وهذا أيضـًا عام يشمل نحو: كساء ورداء فليراجع. [المولى المجاهدي].

[المجموع]

قوله: (**المَجْمُوعُ**) أي: ومن أصناف الاسم: المجموعُ، (**وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُصَحَّحٌ وَمُكَسَّرٌ**).

والمصحَّحُ: ما صَحَّ فيه بناءُ الواحد، وهو على ضربين: إما للمذكر، وإما للمؤنث.

(**فَالمُصَحَّحُ**) الذي للمذكّر: (**هُوَ مَا لَحِقَتْ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالة الرفع، (**أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالتي النصب والجر (**لِمَعْنَى الجَمْعِ**) أي: ليدلَّ على أنَّ معه أكثرَ منه من جنسه. قوله: (**وَنُونٌ**) أي: ولحقتْ آخرَهُ نونٌ (**مَفْتُوحَةٌ عِوَضًا عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ**) في المفرد، (**كَمُسْلِمُونَ**) في حالة الرّفع، (**وَمُسْلِمِينَ**) في حالتي النصب والجرّ.

قوله: (**وَيَخْتَصُّ**) أي: ويختصُّ الجمعُ المصحَّحُ للمذكَّر (**بِمَنْ يَعْلَمُ**[1]) أي: بمن يَعْقِلُ[2].

---

(١) (**قول المصنف: بمن يعلم**) وهو إما اسم أو صفة ويشترط في الاسم أيضاً كونه علماً وخلوه من تاء التأنيث ومن التركيب وفي الصفة أيضاً خلوها من تاء التأنيث وعدم كونها من باب أفعل فعلاء وفعلان فعلى ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء ما كان علماً لمؤنث كزينب أو غير علم كرجل أو علماً لغير عاقل كلاحق لفرس أو ما فيه تاء التأنيث كطلحة أو المركب كمعدي كرب وتأبط شراً ومن الصفات صفة المؤنث نحو: حائض أو المذكر الغير العاقل كسابق صفة فرس وما فيه تاء التأنيث ولو بحسب الوضع نحو: علامة وما كان من باب أفعل فعلاء نحو: أحمر حمراء أو فعلان فعلى نحو: سكران سكري وما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: أي: بمن يعقل**) لا فائدة في التفسير إلَّا خروج نحو فنعم الماهدون. =

قوله: (أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ[١]) أي: والجمعُ المصحَّحُ الذي للمؤنث: هو الذي لَحِقَ آخرَهُ ألفٌ وتاءٌ، (كَمُسْلِمَاتٍ) في جمع: مُسْلِمَةٍ، وأصله: مسلمتات، فحذفت التاءُ الأولى؛ لئلا يجتمعَ في الاسم الواحد علامتا التأنيث، (وَهِنْدَاتٍ) في جمع: هندٍ.

قوله: (وَالمُكَسَّرُ) هذا شروعٌ في بيان جمع المكسّر. (وَهُوَ مَا يَتَكَسَّرُ فِيهِ[٢] بِنَاءُ الوَاحِدِ، كَرِجَالٍ) في جمع: رَجُلٍ، (وَأَفْرَاسٍ) في جمع: فَرَسٍ.

قوله: (وَيَعُمُّ) أي: ويعمُّ الجمعُ (المصحَّحُ للمؤنث و) الجمعُ (المكسَّرُ ذَوِي العِلْمِ، نَحْوُ: مُسْلِمَاتٍ وَرِجَالٍ، وَغَيْرَهُمْ، نَحْوُ: دَرَجَاتٍ) في جمع: دَرَجَةٍ، (وَأَفْرَاسٍ) في جمع: فَرَسٍ.

قوله: (وَالمُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ) أي: وجمعُ المذكَّر من المصحَّح وجمعُ المؤنَّث (مِنَ المُصَحَّحِ سُوِّيَ فِيهِمَا بَيْنَ لَفْظَي النَّصْبِ وَالجَرِّ، تَقُولُ: رَأَيْتُ المُسْلِمِينَ، وَ) رأيتُ (المُسْلِمَاتِ) في حالة النصب، (وَمَرَرْتُ بِالمُسْلِمِينَ، وَ) مررتُ (بِالمُسْلِمَاتِ) في حالة الجر، أي: نَصْبُ جمع المذكر المصحَّح وجرُّه بالياء، ونصبُ جمع المؤنَّث المصحَّح وجرُّه بالكسرة.

= قال ابن يعيش في شرح المفصّل: وإنما قال: لمن يعلم ولم يقل لمن يعقل، لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله: ﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾، وقوله : ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ وهو كثير؛ فلذلك عدل من اشتراط العقل إلى العلم لأن البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل. [المولى المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: أو ألف وتاء**) حسن المقابلة والارتباط بما سبق يقتضى أن يقول: والمصحح الذي للمؤنث ما لحق آخره ألف وتاء كما أشار إليه بقوله: أو ألف وتاء كمسلمات في جمع ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: ما يتكسر فيه**) أي: حقيقة أو حكماً ليدخل فيه نحو: فلك جمعاً لفلك إذ ضمته، مفرداً مثل ضمة قُفل، وجمعاً مثل ضمة أُسْد ـ جمع أَسَد ـ. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَالجَمْعُ المُصَحَّحُ)(١) هذا شروعٌ في بيان قسمة المجموع باعتبارٍ آخَرَ إلى: جمع قِلَّةٍ، وهو ما يدلُّ على العشرة وعلى ما دونها بلا قرينةٍ، وعلى ما فوقها بقرينةٍ. وإلى جمعِ كثرةٍ، وهو عكسُ جمع القلَّة.

فالجمعُ المصحَّحُ (مُذَكَّرُهُ) نحو: مسلمون، (وَمُؤَنَّثُهُ) نحو: مسلماتٍ (لِلْقِلَّةِ) أي: لجمع القلة. قوله:

(وَمَا كَانَ) (ما) فيه موصولةٌ مبتدأٌ، وقوله: (جمع قلة) خبرُها، أي: والجمعُ الذي كان (مِنَ المُكَسَّرِ) على أربعة أوزانٍ(٢): (عَلَى أَفْعُلٍ، نَحْوُ: أَكْلُبٍ) في جمع: كَلْبٍ، (وَ) على (أَفْعَالٍ، نَحْوُ: أَثْوَابٍ) في جمع: ثَوْبٍ، (وَ) على (أَفْعِلَةٍ، نَحْوُ: أَجْرِبَةٍ) في جمع: جَرِيبٍ، وهو سِتُّون ذراعـًا في ستين ذراعـًا، أو عشرةُ أقفزةٍ، (وَ) على (فِعْلَةٍ، نَحْوُ: غِلْمَةٍ) في جمع: غُلَامٍ (جَمْعُ قِلَّةٍ).

قوله: (وَمَا عَدَا ذَلِكَ) أي: وما عدا ذلك المذكور؛ فهو (جَمْعُ كَثْرَةٍ، نَحْوُ: زِنَادٍ جَمْعِ: زَنْدٍ) قال الجوهريُّ في "الصحاح": الزَّنْدُ: العودُ الذي يُقْدَحُ به النار، وهو الأعلى، والزَّنْدةُ: السفلى، فيها ثَقْبٌ، وهي الأنثى، فإذا اجتمعا قيل: زَنْدان، ولم يُقَل: زندتان.

(وَ) نحو: (قُرُوءٍ جَمْعِ قُرْءٍ، وَهُوَ الطُّهْرُ وَالحَيْضُ).

---

(١) (قول المصنف: والجمع المصحح...إلخ) عبارة المتن في النسخ المتداولة: والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة وما كان من المكسر على أفعل ...إلخ جمع قلة، وعليها جرى الشارح. والأوضح الأخصر فيها: والجمع المصحح وما كان على أفعل ...إلخ جمع قلة، على أن يكون الجمع المصحح مبتدأ، وما كان ...إلخ معطوفـًا عليه، وجمع قلة خبراً. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: على أربعة أوزان) وهي غير منصرفة إلَّا أفعالا. والعلة في أفعل العلمية، ووزن الفعل وفي أفعلة وفعلة العلمية والتأنيث. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَمَا جُمِعَ) أي: والمفردُ الذي جُمِعَ (بِالألِفِ وَالتَّاءِ) وهو على وزن فَعْلةٍ، فقوله: (مِن) في قوله: (مِن فَعْلة) بيانُ (ما) في قوله: (ما جمع)، أي: والمفردُ الذي جُمِعَ بالتاء والألف وهو على فَعْلَةٍ، فلا يخلو من أن يكون عينُهُ صحيحةً أو معتلّةً، فإن كانتْ عينُهُ صحيحةً؛ فلا يخلو من أن يكون اسماً، أي: غيرَ مشتقٍّ - يعني: جامداً -، أو صفةً، أي: مشتقّاً.

فإن كان عَيْنُه صحيحةً وهو اسمٌ - أي: غيرُ مشتقٍّ -؛ تحركَّتْ عَيْنُه في الجمع، نحو: تَمَراتٍ في جمع: تَمْرَةٍ، وهو قولُه: (مِنْ فَعْلَةٍ صَحِيحَةِ العَيْنِ؛ فَالاِسْمُ مِنْهُ مُتَحَرِّكُ العَيْنِ بِالفَتْحِ، نَحْوُ تَمَرَاتٍ).

وإن كانت عينُهُ صحيحةً وهو صفةٌ - أي: مشتقٌّ -؛ أُبقيت العينُ على سكونها فرقاً بين الاسم والصفة، ولم يُعْكَسْ؛ لأنَّ الصِّفاتِ أكثرُ في كلام العرب، فخِفَّتُها أَوْلى، نحو: ضَخْمَاتٍ في جمع: ضَخْمَةٍ، وهو قولُه: (وَالصِّفَةُ مُبْقَاةُ العَيْنِ عَلَى سُكُونِهَا، نَحْوُ: ضَخْمَاتٍ) من: ضَخُمَ الشيءُ ضَخامةً إذا غَلُظَ، والنَّعْتُ منه: ضَخم، والأنثى: ضَخْمةٌ.

وإن كان عينُهُ معتلّةً؛ فيُجمعُ بالألف والتاء على السكون؛ لئلا يلزم قلبُ الواو والياء ألفاً لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، كبَيْضَاتٍ في جمع: بَيْضَةٍ، وجَوْزاتٍ في جمع: جَوْزَةٍ، وهو قوله: (وَأَمَّا مُعْتَلُّهَا) أي: معتلُّ العين؛ (فَعَلَى السُّكُونِ) أي: فيُجمعُ بالألف والتاء على السكون، (كَبَيْضَاتٍ وَجَوْزَاتٍ) قال الجوهريُّ في "الصحاح": البَيْضَةُ واحدةُ: البَيْضِ من الحديد وبَيْضِ الطير جميعاً. والجَوْزُ: فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، الواحدة: جَوْزَةٌ.

قوله: (وَفَوَاعِلُ يُجمَعُ عَلَيْهِ فَاعِلٌ، اسْماً) أي: غيرَ مشتقٍّ، (نَحْوُ: كَوَاهِلَ) في جمع: كَاهِلٍ، وهو ما بين الكتفين، (وَصِفَةً) أي: مشتقّاً (إِذَا كَانَ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، نَحْوُ:

حَوَائِضَ) في جمع: حَائِضٍ، (وَ) نحو: (طَوَالِقَ) في جمع: طَالِقٍ. واحترز بقوله: (إذا كان بمعنى فاعلة) عن نحو: ضَارِبٍ، فإنه لا يُجمع على فَوَاعِلَ، بل يُجمعُ بالواو والنون أو بالياء والنون.

قوله: (وَفَاعِلَةٌ) عطفٌ على قوله: (فاعل)، أي: وفَوَاعِلُ يجمع عليه فَاعِلَةٌ، (اسْمًا) أي: غيرَ مشتقٍّ، (نَحْوُ: كَوَاثِبَ) في جمع: كَاثِبَةٍ، وهي من الفرس: مُقَدَّمُ المِنْسَجِ، والمِنْسَجُ: أسفلُ من الكاهل حيث يقع عليه يدُ الفارس، يقال لها بالفارسية: يَالِ اَسْبْ. (وَصِفَةً) أي: مشتقًا، (نَحْوُ: ضَوَارِب) في جمع: ضاربةٍ.

قولُه: (وَقَدْ شَذَّ فَوَارِسُ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: فوارسُ جمع فارسٍ، أي: راكبُ الفرس، وهو مثلُ: لَابِنٍ وتَامِرٍ[1]، أي: صاحبُ فرسٍ، فليس اسماً ولا صفةً بمعنى فَاعِلَةٍ، فلِمَ جُمِعَ على وزن فَوَاعِلَ؟ فأجاب بقوله: وقد شَذَّ: فَوَارِسُ[2].

قولُه: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ... إلخ) جوابٌ أيضاً عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: الهَوَالِكُ جمع: الهالك، وهو ليس اسماً ولا صفةً بمعنى فَاعِلَةٍ، فلِمَ جُمِعَ على وزن فَوَاعِلَ؟ فأجاب عنه بقوله: وأما قولهم: (هَالِكٌ فِي الهَوَالِكِ) أي: في هذا البيت[3]:

---

(١) (قوله: وهو مثل لابن وتامر) أي: وهو للنسبة مثلهما. في الصبان: والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب: العلاج، وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني؛ نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية انتهى. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: وقد شذ فوارس) في التصريح وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسّنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة انتهي وتأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس كذا في الأشمونى. [المجاهدي].

(٣) البيت من البحر الطويل، نسبه الجوهري في "الصحاح" لابن جذل الطعان، روايةً عن أبي عمرو بن العلاء، وهو في "اللسان" مادة: هلك.

وَأَيْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ * غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(فَمَثَلٌ، وَالأَمْثَالُ كَثِيراً مَا تَخْرُجُ عَنِ القِيَاسِ) كقولك: أَعْطِ القوسَ بارِيْها في قول الشاعر(١):

يَا بَارِيَ الْقَوْسِ يَا مَنْ لَسْتَ تُحْسِنُهَا * لَا تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا

بسكون الياء، والمثلُ: هو القولُ السَّائرُ المشبَّهُ مَضربُه بمورده، كقولك: يَدَاكَ أَوْكَتَا وفُوكَ نَفَخَ، وكقولهم: فِي الْصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ(٢).

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ)

إكراماً وتعظيماً ليزيد. (وَقَوْلُ عُتْبَةَ بْنِ الحَارِثِ:

أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي سُلَيْمٍ * وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ

فَلِضَرُورَةِ الشِّعْرِ) جوابٌ أيضاً عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: نواكسُ جمع

---

(١) ويروى:

يا باري القوس بريـاً لستَ تُحْكِمُه * لا تَظلِمِ القوسَ أعطِ القوسَ بَارِيها

وهو من البحر البسيط، انظر "الأمثال" لأبي عبيد (ص٢٠٤)، و"الجليس الصالح" لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني المتوفى سنة (٣٩٠هـ) (ص٥٢٥)، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (١/ ٢٣٣)، و"تاج العروس" مادة: نزع.

(٢) المثل كما في "تهذيب اللغة" للأزهري" (٣/ ٤٧)، و"الصحاح" للجوهري، مادة: ضيع، وفي "المحكم" لابن سيده (٢/ ٢١٨): الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن. بنصب (الصيفَ) وكسر (ضيَّعتِ) سواء خُوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجميع؛ لأن أصل المثل إنما خُوطب به امرأةٌ كانت تحت رَجلٍ مُوسِر، فكرهَتْهُ لكِبَره، فطَلَّقها، فتزوَّجها رجلٌ فقيرٌ، فبعثَتْ إلى زوجها الأولِ تطلُبُ مِنْحَةً، فقال لها ذلك، فذهَب قولُه مثلاً.

نَاكِسٍ، وهو المطأطئُ رأسَهُ، من: نَكَسْتُ الشيءَ أَنْكُسُه نكْسًا، أي: قَلَبْتُه على رأسه فانتكس. وغوائبُ جمع: غائبٍ، وهو ضدُّ الحاضر، وكلُّ واحدٍ من: نَاكِسٍ وغَائِبٍ صفةٌ ليستْ بمعنى فَاعِلَةٍ، فلِمَ جاء جمعُهُ على وزن فَوَاعِلَ في قولِ الفرزدق وقولِ عُتْبَة؟ فأجاب بقوله: (فلضرورة الشعر).

قوله: (خُضعَ) جمعُ: خَضُوعٍ، أي: خاضعٌ، والخُضوعُ: التواضعُ. وقوله: (أحامي) من المحاماة، وهو الدَّفْعُ والمحافظةُ، ويتعدّى بعلى[١] أو عن.

والذَّمْرُ: الحثُّ والترغيبُ على القتال، قال الجوهريُّ في "الصحاح": قولهم: فلانٌ حَامِي[٢] الذمارِ، أي: إذا ذُمِّرَ غَضَبَ وحَمَى. و(عن) في قوله: (عن ذمار بن سليم) مثل (عن)[٣] في قولهم: يَنْهَوْنِ عن أكلٍ وشربٍ. وقوله: (ذمار بني سليم) يَحتملُ أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل، فمعناه: أَدْفَعُ عن ذمار بني سليمٍ، أي: عن حثِّهم إياي على القتال أعداءَهم عنهم. ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول، فمعناه: أَدْفَعُ عن حثِّ أعداء بني سليم إياهم على القتال أعداءَهم عنهم.

---

(١) (**قوله: ويتعدى بعلى**) ظاهره أن المحاماة بالمعنى المذكور يتعدى بعلي كما يتعدى بعن وليس كذلك بل إنما يتعدى بهذا المعنى بعن فقط. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: قال الجوهري في الصحاح فلان...إلخ**) عبارة الصحاح: وقولهم فلان حامي الذمار أي: إذا أذمر وغضب حمي وكتب عليه بعض الأفاضل: فكأنه أراد أن إضافة الحامي إلى الذمار لأدنى ملابسة وأن ذمار بمعنى الغضب وأن حمي جواب إذا انتهي. وأقول: ما ذهب إليه وإن كان المتبادر من سياق عبارة الصحاح لكن لم يجئ الذمار في كتب اللغة بمعنى الغضب وإنما هو بمعنى ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه كما صرح الجوهري نفسه فلعل مراد الجوهري من قوله إذا ذمر ...إلخ توجيه لإطلاق الذمار على المعنى المذكور والله أعلم. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: مثل عن...إلخ**) أي: للسببية وفيه أن هذا إنما يصح إذا ثبت مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث كما صرح به الشارح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، ولم نعثر عليه. فليراجع. [المولى المجاهدي].

قوله: (ومثلي في غوائبكم قليل) أي: ومثلي في غوائبكم قليلٌ، وليس مثلي في حاضريكم. ويحتمل أن يكون معناه: أدفعُ عن متخلّفي بني سليم، قال الجوهري في "الصحاح": الذِّمارُ: ما وراءَ الرَّجل مما يحقُّ عليه أن يحميه؛ لأنهم قالوا: فلان حامي الذمارِ كما قالوا: حامي الحقيقة. وسمي ذماراً؛ لأنه يجب على أهله التذمُّرُ له، وسميتْ حقيقةً؛ لأنه يحقُّ على أهلها الدفعُ عنها.

والصواب في معنى قول عتبة ما ذكرنا من المعنيين.

وقيل: قولُ عتبة: (أحامي عن ذمار بني سليم... إلخ) يحتمل معنيين آخرين:

الأول: أُحَامِي عن شجعان بني سليم، أي: أَدْفَعُ عنهم قومـًا، ومثلي في غوائبكم قليلٌ، وليس مثلي في حاضريكم.

والثاني: أحامي عن ذمار بني سليم، أي: بِعِوَضِ شجعانهم، ومثلي في غوائبكم ـ أي: شجعانكم ـ قليل.

وعلى هذين المعنيين الآخرين الذِّمَارُ جمع ذَمِر كالوِجاع جمع الوَجِع، والذَّمِرُ مثل الكَبِد والكِبْدِ: الشجاعُ.

قوله: (**وَقَدْ يُجْمَعُ الجَمْعُ**) فيقال في كلِّ جمعٍ على وزن أَفْعُلٍ أو على وزن أَفْعِلَة: **أَفَاعِلُ**، (**نَحْوُ: أَكَالِبَ**) في جمع: أَكْلُبٍ، جمع: كَلْبٍ. (وَ) نحو: (**أَسَاوِرَ**) في جمع أَسْوِرَةٍ، جمع سِوارٍ.

(وَ) يقال في كلِّ جَمْعٍ على وزن أَفْعال: أَفَاعِيلُ، نحو: (**أَنَاعِيمُ**) في جمع: أَنْعام، جمع: نَعَمٍ، قال المُطرِّزي في "المغرب": هو الإبلُ والبقرُ والغنمُ.

(وَ) يُجمعُ الجمعُ بالألف والتاء، (**نَحْوُ: رِجَالاتٍ**) في جمع: رِجالٍ، جمع: رَجُل. (وَ) نحو (**جِمَالاتٍ**) في جمع: جِمالٍ، جمع: جَمَل، وهو زَوْجُ الناقة.

[المعرفة والنكرة]

قوله: (المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ) أي: ومن أصناف الاسم: المعرفةُ والنكرةُ.

(المَعْرِفَةُ: مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ) فقولُه: (ما دل على شيءٍ) شاملٌ للنكرة. وقوله: (بعينه) يُخرِجها.

قوله: (وَهُوَ) أي: ما دلَّ على شيءٍ بعينه (عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ) أحدها: (العَلَمُ. وَ) الثاني: (المُضْمَرُ. وَ) الثالثُ: (المُبْهَمُ، وَهُوَ شَيْئَانِ: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوْصُولاَتُ. وَ) الرابعُ: (المُعَرَّفُ[1] بِاللاَّمِ) نحو: الرجل، (أَو) المعرَّفُ (بِالنِّدَاءِ) نحو: يا رَجُلُ. (وَ) الخامسُ: (المُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً) أي: معنويَّةً، لا المضافُ إلى أحدها إضافةً لفظيَّةً، فإنه لا يكتسبُ التعريفَ[2] كما مرّ؛ لأنه يُفيدُ التَّخفيفَ فقط.

وأعرفُ المعارف: المضمرُ[3] للمتكلّم، ثم للمخاطب، ثم للغائب، ثم العَلَمُ،

---

(١) (قول المصنف: **المعرف باللام أو بالنداء**) ظاهره أنهما في مرتبة واحدة وهو إنما يناسب كون المنادى معرفا باللام المقدرة وهو خلاف ما جرى عليه حيث عدّه قسماً مستقلاً، وجعله المولى الجامي قدّس سره خامساً. وقد يقال: ما الفرق بينه حينئذ وبين ضمير المخاطب. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: **فإنه لا يكتسب التعريف**) يفهم منه أن المضاف إلى أحدها إضافة معنوية يكتسب التعريف من المضاف إليه والتحقيق أن تعريفه بوضع الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة للدلالة على معلومية المضاف. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: **وأعرف المعارف المضمر**) أي بعد لفظ الجلال قال المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعاً ولا استعمالاً وذلك لأن الضمير والموصول واسم الإشارة موضوعة عند الجمهور لكل فرد، فرد وعند السيد للكلي بشرط=

ثم المبهمُ[١]، ثم المعرَّفُ بحرف التعريف، وأما المضافُ إلى أحدها إضافةً معنويَّةً؛ فيُعْتَبَرُ أمرُهُ بما يُضافُ إليه[٢].

قوله: (وَالنَّكِرَةُ: مَا شَاعَ فِي أُمَّتِهِ) أي: اشترك في جنسه، يعني: ما دلَّ على شيءٍ لا بعينه. قال الجوهريُّ في "الصحاح": وسَهْمٌ مشاعٌ، وسهمٌ شائعٌ، أي: غيرُ مقسومٍ. والأُمَّةُ: الجماعةُ، وكلُّ جنس من الحيوان: أُمَّةٌ.

(نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ، وَرَكِبْتُ فَرَسًا)، فذَكَرَ في المثال الأول نكرةً من أولي العِلْم، وفي الثاني من غير أولي العلم.

= الاستعمال في الجزئي فهي مستوية وضعًا واستعمالاً فما معنى كون أحدها أعرف. نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعلَّ هذا الترتيب له استناد لقولهم: لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول: أصل المعرفة والنكرة لا بد له من الاستناد لذلك وإلَّا فما معنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل انتهى. قال الأنبابي على الصبان: ولك ردّ قوله: وإلَّا فما معنى الحكم بأن أخ زيد ...إلخ؛ بأن أخ زيد قبل الإضافة أخ فقط، وبعدها تعين بالإضافة. بخلاف ضارب زيد؛ فإن أصله قبل الإضافة ضاربٌ زيداً بنصب زيداً وتنوين ضارب وبعد الإضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان إذ لم يحصل بها إلَّا مجرد أمر لفظي وهو التخفيف، تدبر. قول المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا، قد يقال: إن القرائن اللازمة في الاستعمال قد يكون بعضها أقوى والترتيب بحسبها كما يفهم من الأنبابي. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: ثم المبهم**) يستفاد منه أن اسم الإشارة والموصولات في مرتبة والمشهور أن اسم الإشارة أعرف من الموصول والموصول في مرتبة المعرف بحرف التعريف. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: فيعتبر أمره بما يضاف إليه**) أي بالنظر إليه أي: هو في مرتبته وبعضهم استثنى المضاف للضمير وقال إنه في مرتبة العلم لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم نحو: مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه انتهى قال العلامة الأمير وأنا أتوقف في هذه القاعدة إذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالأنسب ان تكون أعرف منه انتهى. [المولى المجاهدي].

[المذكر والمؤنث]

قوله: (المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ) أي: ومن أصناف الاسم: المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

(فَالمُذَكَّرُ: مَا[١] لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلَا أَلِفَا التَّأْنِيثِ) المقصورةُ والممدودةُ[٢].

(وَالمُؤَنَّثُ: مَا فِيهِ إِحْدَاهُمَا) من تاء التأنيث (كَغُرْفَةٍ، وَ) من ألفي التأنيث: المقصورة (كَحُبْلَى، وَ) الممدودة كـ(حَمْرَاءَ).

(وَالتَّأْنِيثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ).

(فَالحَقِيقِيُّ: مَا بِإِزَائِهِ) أي: بحذائه (ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوَانِ، كَتَأْنِيثِ المَرْأَةِ) فإنَّ بإزائها الرجلَ، (وَ) كتأنيث (النَّاقَةِ) فإن بإزائها الجملَ، والمثالُ الأوَّلُ من أولي العلم، والثاني من غير أولي العلم.

(وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِ الحَقِيقِيِّ) أي: ما ليس بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان، سواءٌ كان بإزائه ذكرٌ من غير الحيوان، (كَتَأْنِيثِ الظُّلْمَةِ) فإنَّ بإزائها ذَكَرٌ[٣]، وهو النُّورُ، ولكن ليس من الحيوان، (أَوْ) لم يكن بإزائه ذَكَرٌ، (كَتَأْنِيثِ البُشْرَى) إذ ليس بإزائها ذكرٌ، وهو مصدر بمعنى التبشير.

---

(١) (قول المصنف: فالمذكر ما...إلخ) فيه أن تعريف المذكر حينئذ ينتقض منعا بدخول المؤنثات الصيغية كهي والتي وأنت فيه كما أن تعريف المؤنث ينتقض جمعا بخروجها عنه اللهم إلَّا أن يقال المراد تعريف المذكر والمؤنث المعربين وجعل ما في كلا التعريفين عبارة عن الاسم المعرب. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: والممدودة) لا يخفى أن الألف التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة إجماعا وإن اختلف في أنها منقلبة عن الألف أو أصلية وقد يقال: وصفها بالممدودة من قبيل وصف الشيء بحال المتعلق أي: الألف الممدودة ما قبلها. [المولى المجاهدي].

(٣) أي: فإن بإزائها ذكراً.

قوله: (وَالحَقِيقِيُّ أَقْوَى) أي: والتأنيثُ الحقيقيُّ أقوى من التأنيث اللفظيّ، فإنَّ الحقيقيَّ تأنيثُهُ من حيث الذات والطَّبع، واللفظيَّ من حيث الوضع لا من حيث الطَّبع.

قوله: (وَلِذَلِكَ) أي: ولأنَّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ أقوى (امْتَنَعَ: جَاءَ هِنْدٌ) بلا تاءٍ، ويجيءُ هِنْدٌ بلا تاءٍ، أي: بلا إلحاقِ علامة التأنيث، وهي التاءُ الساكنةُ اللاحقةُ بالآخر في الماضي، والتاءُ التي هي من إحدى الزوائد الأربع في المضارع، بل لا بُدَّ أن يقال: جاءتْ هندٌ، وتجيءُ هندٌ.

(وَجَازَ: طَلَعَ الشَّمْسُ) ويطلع الشمسُ، وإن كان المختارُ: طَلَعَتِ الشمسُ، وتطلعُ الشمسُ.

قوله: (فَإِنْ فُصِلَ) أي: ما ذكرنا إذا لم يقع فَصْلٌ، فإن وقع فَصْلٌ[١] بين الفاعل المؤنَّث وبين الفعل، فإن كان حقيقيّاً؛ (جَازَ: جَاءَ اليَوْمَ هِنْدٌ) ويجيء اليومَ هندٌ بلا إلحاق علامة التأنيث، فإنَّ الفاصلَ[٢] ـ وهو (اليوم) هنا ـ عِوَضٌ عن علامة التأنيث، والمختارُ: إلحاقُ العلامة[٣]، نحو: جاءت اليومَ هندٌ، وتجيءُ اليومَ هندٌ بالتاء.

---

(١) (قوله: فإن وقع فصل...إلخ) يشير إلى أن ضمير فصل عائد إلى مصدره بتأويل الفعل الخاص بالفعل العام حتى يكون في إقامة المصدر التأكيدي مقام الفعل فائدة كما نقل عن سيبويه أنه يجوز نحو: قيم وقعد بمعنى وقع القيام والقعود وفي نسخة خطية فإن فصل الفاعل المؤنث من الفعل. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: فإن الفاصل...إلخ) فيه أنه لو كان عوضا عن التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل والملزوم كذلك فالأولى التعليل بأن الفعل يبعد حينئذ عن الفاعل المؤنث فتضعف العناية به. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: والمختار إلحاق العلامة) أي: إذا لم يكن الفاصل أداة استثناء نحو: ما جاء إلَّا هند وإلَّا فالمختار عدم الإلحاق بل أوجبه بعضهم لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف إذ المعنى ما جاء أحد إلَّا هند. [المولى المجاهدي].

(وَ) إن كان غيرَ حقيقيٍّ؛ (حَسُنَ: طَلَعَ الْيَوْمَ الشَّمْسُ)[١] ويطلع اليومَ الشمسُ بلا إلحاق علامة التأنيث، ويجوز إلحاقُ علامة التأنيث، نحو: طلعت اليومَ الشمسُ، وتطلع اليومَ الشمسُ بالتاء.

قوله: (هَذَا) أي: ما ذكرنا (إِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِ الاِسْمِ المُؤَنَّثِ. أَمَّا إِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِ الاِسْمِ المُؤَنَّثِ) أي: إلى ضميرٍ يرجع إلى الاسم المؤنَّث؛ (فَإِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ لَازِمٌ) سواءٌ كان المؤنَّثُ حقيقيّاً أو لفظيّاً، (نَحْوُ: هِنْدٌ جَاءَتْ) وهندٌ تجيءُ، (وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ) والشمسُ تطلعُ.

قوله: (وَالتَّاءُ تُقَدَّرُ فِي بَعْضِ الأَسْمَاءِ) أي: وتاءُ التأنيث تُقَدَّرُ في بعض الأسماء، وهو المؤنَّثُ السَّماعيُّ، (نَحْوُ: أَرْضٍ وَنَعْلٍ، بِدَلِيلِ) ظهور التاء فيه عند التصغير إذا كان ثلاثياً، نحو: (أُرَيْضَةٍ وَنُعَيْلَةٍ). وأما إذا كان المؤنَّثُ السَّماعيُّ رباعيّاً، نحو: عَقْرَبٍ؛ فلا تظهر التاءُ فيه عند التصغير، نحو: عُقَيْرِبٍ؛ لأنَّ الحرفَ[٢] الرابعَ قائمٌ مقام حرف التأنيث. واعلم أنَّ كلَّ شيءٍ هو زوجٌ من أعضاء الحيوان كالعين والأذن؛ فهو مؤنَّثٌ سماعيٌّ[٣].

---

(١) (**قول المصنف: حسن طلع اليوم الشمس**) في الخضري: نقل (دم) أن الأجود في المؤنث الغير الحقيقي إذا وقع الفصل ترك التاء إظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثير جدا في القرآن انتهى. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لأن الحرف...إلخ**) وذلك لأنهم شبهوه بتاء التأنيث في نحو: طلحة وحمزة في مجاوزته الثلاثة التي هو أول الأصول فكما أن تاء التأنيث لا يدخل عليها تاء أخرى كذلك الحرف الرابع. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فهو مؤنث سماعي**) أي: غالبا ومن غير الغالب الحاجبان والمنخران والخدّان فإنها مذكرة والمرجع السماع وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فإنهما قد يؤنثان. [المولى المجاهدي].

قوله: (**وَمِمَّا**) أي: ومن الاسم الذي (**يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ: فَعُولٌ مُطْلَقًا**[١]) أي: سواءٌ كان بمعنى فَاعِلٍ (**نَحْوُ: بَغِيٍّ**)، أصله: بَغُوِيٌ، اجتمعت الواو والياء، وسُبقتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء تخفيفًا، وأبدلتْ ضمَّةُ ما قبل الياء كسرةً لتجانس الياء، فصار: بَغِيّا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[٢]، أي: باغيةٌ، أي: زانيةٌ، من: بَغَتِ المرأةُ بِغَاءً ـ بكسر الباء والمد ـ أي: زَنتْ، فهي بَغِيٌّ، والجمع: بَغَايَا. أو كان بمعنى مَفْعُولٍ، نحو: حَلُوبٍ، بمعنى: مَحْلُوبٍ[٣].

(**وَ**) من الاسم الذي يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث: (**فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ: قَتِيلٍ**) بمعنى: مَقْتُولٍ، (**وَجَرِيحٍ**) بمعنى: مَجْرُوحٍ.

ويُشترطُ في استواء المذكَّر والمؤنَّث في: فَعُولٍ مطلقًا وفي: فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ: جَرَيَانُهُ على الاسم بأن يكون خبراً للمبتدأ، نحو: هذه المرأةُ حلوبٌ، أو صفةً لموصوفٍ، نحو: هذه أَمَةٌ قتيلٌ، أو حالاً لذي الحال، نحو: رأيتُ هنداً جريحًا لعدم الالتباس حينئذٍ، فإذا لم يكن جاريًا على الاسم؛ فلا بُدَّ من إظهار علامة التأنيث، نحو: مررتُ بقتيلتهم؛ لئلا يحصلَ الالتباسُ.

قوله: (**وَتَأْنِيثُ الجُمُوعِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ**) أي: وتأنيثُ كلِّ جمعٍ من الجموع لفظيٌّ؛

---

(١) (**قول المصنف: ومما يستوى فيه...إلخ**) ومنه أيضًا مفعال بكسر الميم كمنحار أي: كثير النحر ومفعيل كمعطير لمن يتعهد نفسه بالعطر ويكثر منه ومفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه لشجاعته. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة مريم: ٢٨.

(٣) في جعله مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ذهول عن كونه من الأوصاف المختصة بالمؤنث. أفاده الأستاذ المجاهدي قدس سره، فالأولى التمثيل بنحو: ركوب، فإنه يقال: جمل ركوب، وناقة ركوب، وقد تلحقه التاء فيقال: جمل ركوب وناقة ركوبة.

لأنَّ تأنيثَهُ بسبب أنه بمعنى الجماعة، وتأنيثُ الجماعة لفظيٌّ؛ لأنَّ الجماعةَ ليست مما في إزائها ذَكَرٌ من الحيوان.

قوله: (وَلِذَلِكَ) أي: ولكون تأنيث الجموع غيرَ حقيقيٍّ (جَازَ: فَعَلَ الرِّجَالُ، وَجَاءَ المُسْلِمَاتُ، وَمَضَى الأَيَّامُ)، وحَسُنَ[١]: فعلت الرجالُ، وجاءت المسلماتُ، ومضت الأيامُ.

قولُه: (إِلَّا جَمْعَ المُذَكَّرِ العَاقِلِ السَّالِمَ) استثناءٌ[٢] من قوله: (وتأنيث الجموع غير حقيقي)، أي: كلُّ جمعٍ من الجموع مؤنَّثٌ لفظيٌّ، إلا جمعَ المذكَّر العاقل السالم الذي جُمِعَ بالواو والنون أو الياء والنون، (فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ). قولُه: (جمع المذكر) احترازٌ عن نحو: المسلمات، فإنها جمعُ مؤنَّثٍ. وقولُه: (العاقل) احترازٌ عن نحو: الأيّام، فإنها جمعُ المذكَّر غير العاقل. وقولُه: (السالم) احترازٌ عن نحو: الرّجال، فإنها جمعُ المذكَّر العاقل غير السالم؛ لأنها جمعٌ مكسَّرٌ. (فَتَقُولُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ، وَلَا تَقُولُ: جَاءَتِ الزَّيْدُونَ).

قوله: (وَتَقُولُ) أي: ما ذكرنا إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهر الجمع، أما إذا أُسْنِدَ إلى ضمير الجمع؛ فهو قولُه: وتقول (فِي ضَمِيرِ جَمْعِ المُذَكَّرِ العَاقِلِ غَيْرِ السَّالِمِ) أي: المكسَّر: (الرِّجَالُ فَعَلُوا) بالواو نظراً إلى أنَّ إسنادَ الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل، (وَ) الرجالُ (فَعَلَتْ) بالتاء نظراً إلى أنَّ إسنادَ الفعل إلى ضمير المؤنث.

---

(١) (قوله: وحسن...إلخ) يشعر أن الأجود إلحاق التاء في جميع ما ذكر وهو مسلّم في نحو: جاء المسلمات غير مسلم في نحو: فعل الرجال، ومضى الأيام، إذ المختار فيهما حذف التاء على ما جرى عليه الدماميني وحكم السيوطي باستواء الأمرين فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: استثناء من قوله:...إلخ) فيه مسامحة إذ المستثنى منه قوله: الجموع وفيه أنه يشعر أن جمع المذكر مؤنث إلّا أن تأنيثه ليس غير حقيقي وفساده ظاهر. اللهم إلّا أن يقال: إنه مستثنى باعتبار المراد كما أشار إليه بقوله أي: كل جمع ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(وَأَمَّا) إذا أسند الفعلُ إلى ضمير جمع المذكر العاقل (السَّالِم فـ) تقول (بِالوَاوِ لا غير)؛ لما ذكرنا أنه مذكّرٌ، (نَحْوُ: الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا).

(وَإِنْ كَانَ) الجمعُ الذي أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميره (غَيْرَ) الجمع (المُذَكَّرِ العَاقِلِ) سواءٌ كان ذلك الجمعُ جمعَ المذكر غير العاقل أو جمعَ المؤنَّث الحقيقيّ أو اللفظيّ، (فَـ) تَقُولُ (بِالنُّونِ) نظراً إلى أنَّ إسنادَ الفعل إلى ضمير جمعِ غير المذكر العاقل، (أَوْ) تقول (بِالتَّاءِ) نظراً إلى أنَّ إسنادَ الفعل إلى ضميرٍ مؤنَّثٍ، (نَحْوُ: المُسْلِمَاتُ جِئْنَ، وَ) المسلماتُ (جَاءَتْ، وَ) نحو: (الأَيَّامُ مَضَيْنَ، وَ) الأيامُ (مَضَتْ، وَ) نحو: (العُيُونُ جَرَيْنَ، وَ) العيونُ (جَرَتْ).

قوله: (وَنَحْوُ: النَّخْلِ وَالتَّمْرِ) أي: وكلُّ اسم جنسٍ لم يكن فَرْقٌ بينه وبين واحده سوى أنَّ التاءَ مطروحةٌ عنه، وملحقةٌ بواحده، نحو: نَخْلٍ ونَخْلَةٍ، وتَمْرٍ وتَمْرَةٍ، (يُذَكَّرُ) حملاً على اللفظ، (وَيُؤَنَّثُ) حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى الجماعة. (قَالَ اللهُ تَعَالَى) في قصة عادٍ في سورة القمر: (﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[1]) بلا تاء التأنيث، أي: منقطع، (وَ) قال الله تعالى أيضاً في قصة عادٍ في سورة الحاقة: (﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2]) بتاء التأنيث، أي: ساقطة.

** ** **

---

(١) سورة القمر: ٢٠.

(٢) سورة الحاقة: ٧.

[المصغر]

قوله: (**المُصَغَّرُ**) أي: ومن أصناف الاسم: المصغَّرُ، (**وَهُوَ الإِسْمُ**)(١) **الَّذِي ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَلَحِقَهُ يَاءٌ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى التَّقْلِيلِ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ إِنْ كَانَ**) ذلك الاسمُ (**عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ**).

قوله: (**وَأَمْثِلَتُهُ... إلخ**) أي: وأمثلةُ المصغَّر (**ثَلَاثَةٌ**) للاسم الثلاثي: (**فُعَيْلٌ كَفُلَيْسٍ**)(٢) مصغَّرُ: فَلْسٍ، (وَ) للاسم الرباعيّ الذي لم يكن قبلَ آخره مَدَّةٌ: (**فُعَيْعِلٌ كَدُرَيْهِمٍ**) مصغّرُ: دِرْهَمٍ، (وَ) لما كان قبلَ آخره مدَّةٌ: (**فُعَيْعِيلٌ كَدُنَيْنِيرٍ**) مصغَّرُ: دِينَارٍ، قال الجوهريُّ في "الصحاح": الدِّينَارُ أصله: دِنَّارٌ بالتشديد، فأُبْدِلَ من أحد حرفي تضعيفه ياءٌ؛ لئلا يلتبس بالمصدر التي يجيء على وزن فِعَّالٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾(٣).

قولُه: (**وَقَالُوا: أُجَيْمَالٌ... إلخ**) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: قد ظهر أنَّ مصغَّرَ الاسمِ الرباعيّ الذي قبل آخره مَدَّةٌ على فُعَيْعِيلٍ، ومَا لم يكن قبل آخره مدَّةٌ على فُعَيْعِلٍ، فما تقول في: أُجَيْمَالٍ مصغَّرُ: أَجْمَالٍ جمع: جَمَلٍ، (وَ) في (**حُمَيْرَاءَ**)

---

(١) (**قول المصنف: هو الاسم**) فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان وشذ تصغير فعل التعجب نحو: ما أحيسنه ويستثنى من الاسم الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته ونحوها والمصحف والمسجد وأسماء الشهور والأسبوع. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: فعيل كفليس**) وزن المصغر بالأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد وليس جاريا على اصطلاح الصرفيين ألا يرى أن وزن أحميد فعيعل ووزن التصريفي أفيعل. [المجاهدي].

(٣) سورة النبأ: ٢٨.

مصغَّرُ: حَمْرَاءَ، (وَ) في (سُكَيْرَانَ) مصغر: سَكْرَانَ، فإنها ليست على فُعَيْعِيلٍ، (وَ) في (حُبَيْلَى) مصغَّرُ: حُبْلَى، فإنها ليست على فُعَيْعِلٍ بالكسر؟

فأجاب بقوله: وقالوا: أُجَيْمَالٌ وحُمَيْرَاءٌ وسُكَيْرَانٌ وحُبَيْلَى (لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الألِفَاتِ) أي: وقالوا في مصغَّر كلِّ جمعٍ على أَفْعَالٍ كأَجْمَالٍ: أُجَيْمَالٌ؛ للمحافظة على ألف الجمع، وقالوا في مصغّر ما في آخرِهِ ألفُ التأنيث الممدودة أو المقصورة كحَمْرَاءَ وحَبْلَى: حُمَيْرَاءُ وحُبَيْلَى للمحافظة على ألف التأنيث[1]، وقالوا في مصغَّر ما في آخره ألفٌ ونونٌ مضارعتان لألفي التأنيث كسَكْرَانَ: سُكَيْرَانٌ للمحافظة على ألف التَّذكير.

قولُه: (وَتَقُولُ فِي: مِيزَانٍ) أي: وتقول في مصغَّر: مِيزَانٍ: (مُوَيْزِينٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أصله: مِوْزَانٌ؛ لأنه من الوَزْنِ، قلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: مِيزَان.

(وَ) تقول (فِي) مصغَّر: (بَابٍ: بُوَيْبٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أصله: بَوَبٌ.

(وَ) تقول (فِي) مصغَّر: (نَابٍ) وهي من الأسنان التي تلي الرَّبَاعيات[2]، والرَّباعياتُ من الأسنان: التي تلي الثنايا: (نُيَيْبٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أَصلُهُ: نَيَبٌ.

(وَ) تقول (فِي) مصغَّر: (عَصَا: عُصَيَّةٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أصلها: عُصَيْوَةٌ؛ إذ أصل عصا: عَصَوٌ، فاجتمعت الواوُ والياءُ، وسُبقتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياء، والتاءُ فيها للتأنيث؛ لأنَّ عصا: مؤنَّثٌ سماعيٌّ.

---

(١) (قوله: لمحافظة ألف التأنيث) فيه أن الألف المحافظ عليه في حمراء ليس ألف التأنيث وإنما هو ألف المد وقد يقال: يسمى المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها مجازاً للمجاورة. [المولى المجاهدي].

(٢) في "القاموس المحيط" مادة (ربع): والرَّباعية، كثمانيةٍ: السنُّ التي بين الثَّنِيَّة والناب. ج: رَبَاعيات.

(وَ) تقول (فِي) مصغّر: (عِدَةٍ: وُعَيْدَةٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أصلها[١]: وِعْدَةٌ، فحذفتْ فاءُ الفعل كما ذكر في التصريف.

(وَ) تقول (فِي) مصغّر: (يَدٍ: يُدَيَّةٌ) يرجع إلى الأصل؛ إذ أصلُها: يَدْيٌ على وزن: ظَبْيٍ، فحذفتْ لامُهُ على غير القياس لكثرة الاستعمال.

(وَ) تقول (فِي) مصغَّر: (اسْتٍ) وهي العَجُزُ، وقد يراد بها: حَلْقةُ الدُّبُر: (سُتَيْهَةٌ يُرْجَعُ إِلَى الأَصْلِ) إذ أصلُها: سَتَهٌ على وزن: فَعَلٍ بالتحريك، أي: على وزن: فَرَسٍ، فحذفت لامه.

وفي بعض النسخ: (وَفِي سَهٍ: سُتَيْهَةٌ) أي: وتقول في مصغّر: سَهٍ ـ وهي الاسْتُ ـ: سُتَيْهَةٌ أيضـًا، فحذفتْ عينُه.

قوله: (وَتَاءُ التَّأْنِيثِ المُقَدَّرَةُ فِي الثُّلَاثِيِّ) أي: في المؤنَّث السَّماعيّ الثلاثيّ (تَثْبُتُ) أي: تظهر (فِي التَّصْغِيرِ، نَحْوُ: أُذَيْنَة فِي تَصْغِيرِ: أُذُنٍ)، وهي تُثَقَّلُ وتُخَفَّفُ، والمراد بالثِّقل: ضَمَّةُ الذال، وبالتخفيف: سكونُها. (وَ) نحو: (رُجَيْلَةٍ فِي تَصْغِيرِ: رِجْلٍ).

(إِلَّا مَا شَذَّ) من المؤنَّث السَّماعيّ الثلاثيّ، فإنه لا تثبت التاءُ المقدَّرةُ في تصغيره، (كَحُرَيْبٍ فِي) تصغير: (حَرْبٍ) قال المَازِنِيُّ: لأنه في الأصل مصدرٌ، (وَكَعُرَيْسٍ) في تصغير: عِرْسٍ بالكسر، وهي امرأةُ الرجل، وفي تصغير: عُرْسٍ بالضم، وهو طعامُ الوليمة، يذكَّرُ ويؤنَّثُ، يقال: عُرْسٌ في المذكّر، وعُرْسَةٌ في المؤنث.

---

(١) (قوله: إذ أصلها وعدة) في الأشموني: أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للضرورة انتهى. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَلَا تَثْبُتُ) أي: ولا تَظْهَرُ تاءُ التأنيث المقدَّرة (فِي) المؤنَّث السماعيّ (الرُّبَاعِيِّ، كَقَوْلِكَ: عُقَيْرِبٌ فِي) تصغير: (عَقْرَبٍ) إذ الحرفُ الرابعُ يقوم مقامَ تاء التأنيث.

(إِلَّا مَا شَذَّ مِن) المؤنَّث السماعيّ الرباعيّ (نَحْوِ: قُدَيْدِيمَةٍ) في تصغير: قُدَّامٍ، (وَ) نحو: (وُرَيِّئَةٍ) في تصغير: وراء، قال المطرزي في "المغرب": الوراء على وزن فعال، ولامُهُ همزةٌ عند سِيبَوَيْهِ وأبي علي الفَارِسِيِّ(١)، وياءٌ عند العامَّة، وهي من ظروف المكان بمعنى خلف وقدّام، كقوله تعالى(٢): ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾(٣)، وقد استعير للزمان في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مَا تَطْلُبُ وَرَاءَكَ»(٤) بمعنى: إنَّ الذى تطلبُهُ من ليلة القدر يجيءُ بعد زمانك هذا.

قوله: (وَجَمْعُ القِلَّةِ يُحَقَّرُ) أي: يُصَغَّرُ (عَلَى بِنَائِهِ، نَحْوُ: أُكَيْلِبٍ) في تصغير: أَكْلُبٍ، جمع: كَلْبٍ. (وَأُجَيْمَالٍ) في تصغير: أَجْمَالٍ، جمع: جَمَلٍ. (وَ) نحو: (أُجَيْرِبَةٍ) في تصغير: أَجْرِبَةٍ، جمع: جَرِيبٍ. (وَ) نحو: (غُلَيْمَةٍ) في تصغير: غِلْمَةٍ، جمع: غُلَامٍ.

---

(١) أما سيبويه فهو: عمرو بن عثمان، أبو بشر، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، له مناظرات مع الكسائي، ووفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، توفي سنة (١٨٠هـ).
وأما الفارسي فهو: الحسن بن أحمد، أحد الأئمة في علم العربية، وُلد في (فسا)، ودخل بغداد، وأقام في حلب، توفي سنة (٣٧٧هـ).

(٢) (قوله: كقوله تعالى) هو دليل لكل من المعنيين؛ أي: كان قدامهم أو خلفهم ملك، وعلى المعنى الثاني لا بد أن يقال: إن مرجع السفينة على الملك الغاصب حتى يكون لخرقها فائدة. قوله تعالى: سفينة؛ أي: صحيحة. وقوله تعالى: غصبا يحتمل أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من ضمير يأخذ، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقًا نوعيا لبيان نوع الأخذ. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة الكهف: ٧٩.

(٤) ورد الحديث في "المغرب في ترتيب المعرب" للمطرزي (٢/ ٣٤٨).

قوله: (وَجَمْعُ الكَثْرَةِ... إلخ) أي: وفي تصغير جمع الكثرة طريقان:

إحداهما: أنه (يُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ)(١) إن لم يوجدْ له جمعُ قلَّةٍ، فيُصَغَّرُ، (ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ) بالواو والنون في المذكرين العاقلين، (نَحْوُ: شُوَيْعِرُونَ فِي) تصغير: (شُعَرَاءَ) جمع: شَاعِرٍ، وانقلبت المَدَّةُ التي لا أصلَ لها في: شَاعِرٍ واواً لانضمام ما قبلها، (وَ) بالألف والتاء في غير المذكرين العاقلين، نحو: (مُسَيْجِدَاتٌ فِي) تصغير: (مَسَاجِدَ) جمع: مَسْجِدٍ.

(وَ) ثانيتهما: أنه يُرَدُّ (إِلَى جَمْعِ قِلَّةٍ) إن وُجِدَ له جمعُ قلَّةٍ، (نَحْوُ: غُلَيْمَةٍ) في تصغير: (غِلْمَانٍ) جمع: غُلَامٍ. (وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى وَاحِدِهِ)، ثم جَمَعْتَه جمعَ السَّلامة كما ذكرنا، (نَحْوُ: غُلَيمُونَ فِي) تصغير: (غِلْمَانٍ) جمع: غُلَامٍ.

قوله: (وَتَحْقِيرُ التَّرْخِيمِ) أي: وتصغيرُ التَّرخيم: (هُوَ أَنْ تُحْذَفَ الزِّيَادَةُ) التي في الاسم حتى يصيرَ الاسمُ على حروف الأصول، (ثُمَّ يُصَغَّرَ، نَحْوُ: زُهَيْرٍ فِي) تصغير: (أَزْهَرَ) قال الجوهريُّ في "الصحاح": الزُّهرةُ ـ بالضم ـ: البياضُ، ويقال: أَزْهَرُ، أي: بَيِّنُ الزُّهرة، والأَزْهَرُ: النيِّرُ ـ وهو المضيءُ ـ، ويسمّى القمرُ: الأزهرَ، ورَجُلٌ أَزْهَرُ، أي: أبيضُ مُشرِقُ الوجه، والمرأة: زَهْرَاءُ. (وَ) نحو: (حُرَيْثٍ فِي) تصغير: (حَارِثٍ) اسم رَجُلٍ.

** ** **

---

(١) (قول المصنف: وجمع الكثرة يرد...إلخ) أي: لا يصغر جمع الكثرة بدون الرد إلى الواحد أو إلى جمع القلة لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فيتنافيان كذا في الأشموني وفي الصبان: قد يقال: لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك انتهى. [المجاهدي].

[تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات]

قوله: (وَتَقُولُ فِي: ذَا) هذا شروعٌ في تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات[١]، وتصغيرُهما يُخَالِفُ تصغيرَ الأسماء المعربة، فأُلحِقَ قبل آخرهما ياءٌ، وزِيدَ بعد آخرهما ألفٌ، وهو قولُه:وتقول في: ذَا: (ذَيَّا، وَ) تقول في (تَا: تَيَّا)، أي: وتقول في تصغير: ذَا: ذَيَّا، وفي تصغير: تَا: تَيَّا؛ لأنه لما ألحقتْ قبلَ آخرهما ياءٌ؛ انقلبت الألفُ ياءً، وأدغمتْ ياءُ التصغير فيها، وفتحتْ للألف.

(وَ) تقول (فِي) تصغير: (الَّذِي: الَّذَيَّا، وَفِي) تصغير: (الَّتِي: الَّتَيَّا) لأنه لما ألحقتْ قبلَ آخرهما ياءٌ؛ اجتمعتْ مع ياءٍ أخرى، فأدغمتْ ياءُ التَّصغير فيها، وفتحتْ للألف، وفُتِحَ ما قبل ياء التصغير أيضـًا ليكون ما قبل ياء التصغير في: ذَا وتَا، وفي: الَّذي والَّتِي واحداً طَرْداً للباب، أي: لباب التصغير في المبهم.

[المنسوب]

قوله: (المَنْسُوبُ) أي: ومن أصناف الاسم: المنسوبُ، (وَهُوَ الاِسْمُ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِلنِّسْبَةِ إِلَى المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ)، فتقول في النسبة إلى: هَاشِمٍ: هَاشِمِيٌّ، وإلى: تَبْرِيزَ: تَبْرِيزِيٌّ.

(وَحَقُّهُ) أي: المنسوب: (أَنْ يُحْذَفَ[٢] مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، كَبَصْرِيٍّ) في النسبة إلى:

---

(١) **(قوله: بعض أسماء الإشارة والموصولات)** وهو من أسماء الإشارة: ذا، وتا، وذان، وتان، واولاء، ومن الموصولات: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، والألى. [المجاهدي].

(٢) **(قول المصنف: يحذف منه...إلخ)** لأن بقائها يوجب إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع علامتي التأنيث في نسبة المؤنث وإيقاع تاء التأنيث حشوا فقول العامة في النسبة =

البَصْرَةِ، (وَمَكِّيٍّ وَكُوفِيٍّ) في النسبة إلى: مَكَّةَ والكُوفَةِ. (وَ) حقُّه: أن يحذف منه (نُونُ التَّثْنِيَةِ، كَهِنْدِيٍّ) في النسبة إلى: هندان علماً لموضعٍ. (و) يحذف منه (نُونُ الجَمْعِ[1]، كَزَيْدِيٍّ) في النسبة إلى: زَيْدُونَ عَلَماً، ومنه: قِنَّسْرِيٌّ في النسبة إلى: قِنَّسْرِينَ علمٌ لبقعةٍ غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية فيمن يجعلُ الإعرابَ قبل النون، ومن جَعَلَ الإعرابَ على النون؛ قال: قِنَّسْرِينِيٌّ.

قوله: (وَأَنْ يُقَالَ) أي: وحقُّ المنسوب أن يقال (فِي نَحْوِ: نَمِرٍ وَ) في نحو: (دُئِلٍ) أي: في كل ثلاثيٍّ مكسور العين: (نَمَرِيٌّ وَدُؤَلِيٌّ) بإبدال كسرة العين فتحةً هرباً من توالي الكسرتين مع الياء، وهو ثقيلٌ. والنَّمِرُ: سَبُعٌ، واسمُ قبيلةٍ أيضاً، والدُّئِلُ: دُوَيْبَةٌ شبيهةٌ بابن عِرْس، يقال له بالفارسية: رَاسُو، قال الأَخْفَشُ: هو اسمُ قبيلةٍ نُسِبَ إلى المسمّى بهذا الاسم أبو الأسود الدُؤَليُّ. قاله الجوهري في "الصحاح".

قوله: (وَفِي) نَحْوِ: (حَنِيفَةَ) أي: وحقُّ المنسوب أن يقال في كل: فَعِيلَةٍ[2] نحو: حَنِيفَةَ ـ وهو أبو حيٍّ من العرب ـ: (حَنَفِيٌّ) بحذف الياء وتاء التأنيث، فإذا حذفتْ منه الياءُ والتاءُ؛ يكون ثلاثيّاً مكسورَ العين، فتُبْدَلُ كسرةُ العين فتحةً لما ذكر.

قوله: (وَفِي: غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ) أي: وحقُّ المنسوب أن يقال في كل: فَعِيلٍ من المعتلِّ

= إلى خليفة خليفتي لحن. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: وأن يحذف منه نون الجمع)** ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب على النون قال: زيدينيّ ومن أجراه مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أو مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة أو مجرى ماطرون في لزوم الواو وفتح النون قال: زيدونيّ. [المجاهدي].

(٢) **(قوله: في كل فعيلة)** أي: في كل ما كان على وزن فعيلة بشرط عدم التضعيف نحو: جليلة وعدم اعتلال العين واللام صحيحة نحو: طويلة حيث لا تحذف الياء فيهما فيقال جليلي وطويليّ. [المولى المجاهدي].

اللام نحو: غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ بحذفِ الياء الأولى، وقلب الأخيرة واواً هرباً من توالي الياءات، فيكون ثلاثيّاً مكسورَ العين، فتُبْدَلُ كسرةُ العين فتحةً لما ذكر. قال الجوهري في "الصحاح": الغِنَى مقصورٌ: اليَسَارُ، تقول منه: غَنِيَ فهو غَنِيٌّ، أي: مُوسِرٌ، وغَنِيٌّ أيضاً: حَيٌّ - أي: قبيلةٌ - من غَطَفَانَ.

قوله: (وَ فِي: ضَرِيَّةَ) أي: وحقُّ المنسوب أن يقال في كلِّ: فَعِيلَةٍ من المعتلّ اللام نحو: ضَرِيَّةٍ - وهي قريةٌ لبني كِلَابٍ على طريق البصرة إلى مكة، وهي إلى مكَّةَ أقربُ -: (ضَرَوِيٌّ) بحذفِ تاء التأنيث والياء الأولى، وقلبِ الياء الأخيرة واواً لما ذكرنا، فيكون ثلاثيّاً مكسورَ العين، فتُبدلُ كسرةُ العين فتحةً لما ذكرنا.

قوله: (وَ فِي: أُمَيَّةَ) أي: وحقُّ المنسوب أن يقال في كلّ: فُعَيْلَةٍ من المعتلِّ اللام نحو: أُمَيَّةَ - وهي قبيلةٌ من قُرَيْشٍ -: (أُمَوِيٌّ) بحذفِ تاء التأنيث والياء الأولى، وقلبِ الياء الأخيرة واواً لما ذكرنا.

قوله: (وَفِيمَا آخِرُهُ أَلِفٌ) أي: وحقُّ المنسوب في الاسم الذي آخره ألفٌ (مَقْصُورَةٌ ثَالِثَةٌ) سواءٌ كانت منقلبةً عن الواو، (نَحْوُ: عَصَا)، أو عن الياء، نحو: (رَحىً) أن يقال: (عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ) بقلب الألفِ واواً لا ياءً هرباً من اجتماع الياءات[1].

(وَ) في الاسم الذي آخره ألفٌ مقصورةٌ (رَابِعَةٌ) منقلبةٌ إما عن واوٍ، (نَحْوُ: أَعْشَى، أَوْ) عن ياءٍ، نحو: (مَرْمَى) اسمُ مكانٍ من الرَّمْي: (أَعْشَوِيٌّ وَمَرْمَوِيٌّ) بقلب الألف واواً.

---

(١) (قوله: هربا من اجتماع الياءات) الحق أن يذكر أولا علة القلب ثم علة اختيار الواو على الياء بأن يقول كما في شرح المفصل: لأنك أدخلت ياء النسبة ولا يكون ما قبلها إلّا مكسورا والألف لا تكون إلّا ساكنة فاحتاجوا إلى حرف يكسر فقلبوها واوا ولو قلبوها ياء لأدّى إلى اجتماع ثلاث يا آت وكسرة في الياء الأولى وذلك مما يستثقل. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَفِي الزَّائِدَةِ الرَّابِعَةِ) أي: وحقُّ المنسوب في الألف المقصورة الزائدة الرابعة وجهان: أحدهما: (القَلْبُ) أي: قلبُ الألف واواً، (كحُبْلَى)، يقال: (حُبْلَوِيٌّ. وَ) ثانيهما: (الحَذْفُ) أي: حَذْفُ الألف، وهو أحسنُ الوجهين[1]، (كَحُبْلَى)، يقال: (حُبْلِيٌّ).

قوله: (وَفِي الخَامِسَةِ) أي: وحقُّ المنسوب في الألف المقصورة الخامسة: (الحَذْفُ) أي: حذفُ الألف (لَا غَيْرُ) لئلا يطولَ الاسمُ، (كَحُبَارَى) يقال: (حُبَارِيٌّ).

قوله: (وَفِيمَا آخِرُهُ يَاءٌ) أي: وحقُّ المنسوب في الاسم الذي آخره ياءٌ (ثَالِثَةٌ، كَعَمٍ)، أصله: عَمِيٌ، فأعلَّ إعلالَ: قَاضٍ، فصار: عَمٍ، يقال: عَمِيَ عليه الأمرُ إذا الْتَبَسَ، ورجلٌ عَمِيُّ القلب، أي: جاهلٌ، أن يقال: (عَمَوِيٌّ) بقلب الياء واواً هرباً من اجتماع الياءات، فيكون ثلاثيّاً مكسورَ العين، فتبدل كسرةُ العين فتحةً لما ذكرنا.

قوله: (وَفِي الرَّابِعَةِ) أي: وحقُّ المنسوب في الياء الرابعة، (نَحْوُ قَاضٍ) أصله: قَاضِيٌ، فأعلَّ كما عرفت، وجهان: أن يقال: (قَاضِيٌّ) بحذف الياء، (وَ) أن يقال: (قَاضَوِيٌّ) بقلب الياء واواً، وإبدال كسرة الضاد فتحةً، (وَالحَذْفُ أَفْصَحُ) من القلب تخفيفاً.

قوله: (وَفِي الخَامِسَةِ) أي: وحقُّ المنسوب في الياء الخامسة، (كَمُشْتَرٍ) أصله: مُشْتَرِيٌ، فأعلَّ إعلالَ: قَاضٍ: أن يقال: (مُشْتَرِيٌّ) بحذف الياء لا غيرُ.

قوله: (وَفِي المُنْصَرِفِ المَمْدُودِ) أي: وحقُّ المنسوب في المنصرف الممدود أن يقال: (قُرَّائِيٌّ وَكِسَائِيٌّ وَحِرْبَائِيٌّ) في النسبة إلى: قُرَّاءٍ وكِسَاءٍ وحِرْبَاءٍ بإبقاء الهمزة على حالها، وهو أحسنُ الوجهين، والوجهُ الثاني: قَلْبُ الهمزة واواً، نحو: قُرَّاوِيٌّ وكِسَاوِيٌّ وحِرْبَاوِيٌّ.

---

(١) (قوله: وهو احسن الوجهين) فيه أن الأحسن في الأخير قلبها واوا فليراجع. [المجاهدي].

قوله: (وَفِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ) أي: وحقُّ المنسوب في غير المنصرف الممدود أن يقال: (حَمْرَاوِيٌّ وَزَكَرِيَاوِيٌّ) في النسبة إلى: حَمْرَاءَ وزَكَرِيَّاءَ بقلب الهمزة واواً[1] لا غير.

قوله: (وَإِنْ نُسِبَ شَيْءٌ إِلَى الجَمْعِ؛ رُدَّ) ذلك الجمعُ (إِلَى وَاحِدِهِ) أوّلاً، ثم نُسِبَ إلى واحده، (كَفَرَضِيٍّ) يقال في النسبة (إِلَى: فَرَائِضَ) فإنَّ واحدها: فَرِيضَةٌ، وهي فَعِيلَةٌ، نحو: حَنِيفَةَ، وقد عرفتَ النسبةَ إليها. (وَ) كـ(صَحَفِيٍّ) وهو الذي يَأْخُذُ العلمَ من الصحيفة. كذا قال في "المغرب"، يقال في النسبة (إِلَى صُحُفٍ) فإنَّ واحدها: صَحِيفَةٌ، وهي الكتابُ، وهي فَعِيلَةٌ أيضـًا، نحو: حَنِيفَةَ، وقد عرفتَ النسبةَ إليها، ولا يقال: فَرَائِضِيٌّ وصُحُفِيٌّ؛ لأنَّ المقصودَ من النسبة: تعريفُ جنس المنسوب، وذلك يَحْصُلُ بمجرَّد النسبة إلى الواحد.

** ** **

---

(١) (قوله: بقلب الهمزة واوا) قال الصبان: قلبت واوا لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلّا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة ومن العرب من يقرّ هذه الهمزة قال في التوشيح: وذلك قليل رديء انتهى. [المولى المجاهدي].

[أسماء العدد]

قوله: (أَسْمَاءُ العَدَدِ) أي: ومن أصناف الاسم: أسماءُ العدد، (وَهِيَ مَا وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ)[١] أي: ما يصلح أن يكون جوابًا لـ(كم)، فالواحدُ والاثنان من أسماء العدد لوقوعهما جوابًا عن قول القائل: كم رجلاً عندك، ولا يكون الذِّراعُ منها؛ لأنها لا تكون جوابًا[٢] لِـ(كَمْ) في كلِّ موضعٍ.

وأصولُها اثنتا عشرةَ كلمةً، وهي من الواحد إلى العشرة، والمائةُ والألفُ، ويتولَّدُ منها أعدادٌ غيرُ متناهيةٍ.

والتولُّدُ منها بأربعة أنواعٍ: إما بتثنيةٍ، نحو: مائتين وألفين، وإما بجمعٍ[٣]، نحو: عشرين ومئاتٍ وأُلوفٍ، وإما بعطفٍ، نحو: أحدٌ وعشرونَ، وإما بتركيبٍ، نحو: أَحَدَ عَشَرَ.

قوله: (تَقُولُ: وَاحِدٌ وَاثْنَانِ فِي المُذَكَّرِ، وَوَاحِدَةٌ وَثِنْتَانِ أَوِ اثْنَتَانِ فِي المُؤَنَّثِ) جاريًا على القياس.

---

(١) (**قوله: آحاد الأشياء**) أي: أفراد الأجناس منفردة كانت أو مجتمعة فاندفع إشكال الرضي حيث قال: يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لأنهما وإن وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لأنها لا تكون...إلخ**) أي: ويشترط في اسم العدد صحة وقوعه جوابا لكم دائما قال العارف الجامي قدّس سرّه السامي: ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والإثنينية فقط انتهى. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وإما بجمع...إلخ**) أي: حقيقة أو حكمًا وفي عصام الكافية: وإما بجمع نحو: مآت وألوف وإما بإلحاق علامة الجمع نحو: عشرين وأخواته. [المولى المجاهدي].

قوله: (**وَثَلَاثَةٌ**) أي وتقول: ثَلَاثَةٌ (**إِلَى عَشَرَةٍ**) بالتاء (**فِي الْمُذَكَّرِ، وَ**) تقول (**فِي الْمُؤَنَّثِ: ثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ**) بلا تاءٍ، وهو غيرُ جارٍ على القياس.

وإنما جُعِلَ كذلك؛ لأنَّ المعدودَ المذكَّرَ حينئذٍ جمعٌ[1]، وقد ذكرنا أنَّ كلَّ جمعٍ - غيرَ جمع المذكر العاقل السالم الذي جُمِع بالواو والنون - مؤنَّثٌ، فيلزم لحوقُ التاء به، وإذا ألحقتْ بالمذكَّر؛ لم تُلْحَقْ بالمؤنَّث فرقًا بينهما، ولم يعكس الأمرُ فيهما لكون المذكَّر أسبقَ.

قوله: (**أَحَدَ عَشَرَ... إلخ**) أي: وتقول: أَحَدَ عَشَرَ، (**اثْنَا عَشَرَ فِي الْمُذَكَّرِ**) خاليـًا جُزْءَاه عن التاء، إلا أنه غُيِّرَ وَاحِدٌ إلى: أَحَدٍ تخفيفـًا. (**وَ**) تقول: (**إِحْدَى عَشْرَةَ، اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ ثِنْتَا عَشْرَةَ فِي الْمُؤَنَّثِ**) بعلامة التأنيث في الجزأين، إلا أنه غُيِّرت وَاحِدَةٌ إلى: إِحْدَى تخفيفـًا.

قوله: (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ... إلخ**) أي وتقول: ثَلَاثَةَ عَشَرَ (**إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ فِي الْمُذَكَّرِ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ فِي الْمُؤَنَّثِ**)، فالجزءُ الأوَّلُ في المذكَّر والمؤنَّث في التركيب كما في الإفراد، والجزءُ الثاني فيهما على الأصل، أي: في المذكَّر بلا تاءٍ، وفي المؤنَّث بتاءٍ.

أما في المذكَّر؛ فلأنَّ التاءَ في الجزء الأول مانعةٌ عن مثلها في الجزء الثاني؛ لئلا يلزم اجتماعُ التاءين فيما هو كالكلمة الواحدة. وأما في المؤنَّث؛ فلمقتضي التاء، وهو التأنيثُ، ولعدم المانع، وهو الاحتياجُ[2] إلى الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث.

---

(١) (**قوله: جمع**) أي: غير سالم. وقد يقال: يمكن اعتباره مذكرا بتأويل الجمع فلا يلزم لحوق التاء بتأويل الجماعة قال ابن يعيش: أصل العدد بالتاء فأخذ المذكر المقدم وأسقط من المؤنث فرقا بينهما. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وهو الاحتياج...إلخ**) الظاهر: وهو عدم الفرق ...إلخ، أو: وهو الالتباس ...إلخ.

وأهلُ الحجاز يُسَكِّنون الشينَ من: عَشْرَةٍ في المؤنث، فيقولون: إِحْدَى عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ بسكون الشين، وبنو تَمِيمٍ يَكْسِرون الشينَ من عَشِرَةٍ في المؤنث، فيقولون: إِحْدَى عَشِرَةَ إلى تِسْعَ عَشِرَةَ بكسر الشين.

أما في: ثلاثَ عَشِرَةَ؛ فلئلا يلزم توالي أربع فتحاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ مع تركُّبها مع ما في آخره فتحةٌ حقيقةً.

وأما في: إِحْدَى عَشِرَةَ واثْنَتَا عَشِرَةَ؛ فلئلا يلزم توالي أربع فتحات في كلمةٍ واحدةٍ مع تركُّبها مع ما في آخره فتحةٌ حكماً.

والدليلُ على وجود اللغتين[1] ـ أي: لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في إِحْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ ـ قولُ صاحب "الكَشَّاف" في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[2]: وقرئ[3] في الشَّوَاذِّ: اثنتي عَشِرَةَ بكسر الشين.

قوله: (**عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا**) أي: تقول: عِشْرُونَ وأخواتُها، أي: ثَلَاثُونَ وأَرْبَعُونَ إلى تِسْعِينَ (**فِي المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**) جميعاً.

قوله: (**أَحَدٌ وَعِشْرُونَ**) أي: تقول: أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، (**اثْنَانِ وَعِشْرُونَ فِي المُذَكَّرِ**). وتقول: (**إِحْدَى وَعِشْرُونَ، اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ أَوْ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ فِي المُؤَنَّثِ**).

---

(١) (**قوله: والدليل على وجود اللغتين**) أي: الدليل على وجود لغة الكسر المستلزم وجودها مع وجود لغة السكون المشهورة وجود اللغتين والأولى على وجود لغة الكسر وقد يقال: لا معنى للاستدلال عليها بعد الاعتراف بأنها لغة تميم. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة الأعراف: ١٦٠.

(٣) (**قوله: وقرئ...إلخ**) مقول قول صاحب الكشاف. وفيه أن قول صاحب الكشاف إنما يكون دليلا على ثبوت الكسر في اثنتى عشر فقط اللهم إلّا أن يقال: قاس إحدى عشرة عليها لمشابهتها إياها. [المولى المجاهدي].

قوله: (ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ) أي تقول: ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ، تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ، ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ، تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ، (إِلَى: تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ فِي المُذَكَّرِ. وَ) تقول: (ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ)، تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ، تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ، (إِلَى: تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فِي المُؤَنَّثِ).

قوله: (مِائَةٌ وَأَلْفٌ) أي تقول: مِائَةٌ وأَلْفٌ، (مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِي المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) جميعاً.

قوله: (وَالمُمَيِّزُ) أي: ومميِّزُ الأعداد على ضربين: (مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ).

(فَالمَجْرُورُ) أي: فالمميِّزُ المجرورُ على ضربين أيضاً:

الضربُ الأولُ: (مُفْرَدٌ) أي: مميِّزٌ مجرورٌ مفردٌ، (وَهُوَ مُمَيِّزُ[1] المِائَةِ وَالأَلْفِ، نَحْوُ: مِائَةُ دِرْهَمٍ، وَأَلْفُ دِينَارٍ)، وإنما كان مميِّزُهما مجروراً لإضافتهما إليه، ومفرداً لحصول الغرض به، مع كونه أخفَّ من الجمع[2].

و(سِنِينَ) في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾[3] بدلٌ لا مميِّزٌ لـ(مائة).

(وَ) الضربُ الثاني: (مَجْمُوعٌ) أي: مميِّزٌ مجرورٌ مجموعٌ، (وَهُوَ مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشَرَةِ، نَحْوُ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَعَشَرَةُ غِلْمَةٍ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ)، وإنما كان مميِّزُها مجروراً لإضافتها إليه، ومجموعاً لفظاً[4] كما ذَكَرَ، أو معنىً، نحو: ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ـ أي:

---

(١) (قول المصنف: وهو مميز المأة والألف) أي: وتثنيتهما وجمعهما. وفي العصام: قد يجمع نحو: مأة رجال وقد يفرد منصوبا نحو: إذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: مع كونه أخف من الجمع) إذ الجمع بمنزلة ثلاث مفردات فصاعدا كذا قالوا؛ وفي القلب منه شيء فليتأمل. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة الكهف: ٢٥.

(٤) (قوله: ومجموعًا لفظًا) أي: ومعنى ويشترط أن يكون جمع قلة كما يصرح به المصنف =

طائفة ـ ليوافق العددُ المعدودَ، أي: المميِّز لكونه إياه في المعنى.

قولُه: (وَقَدْ شَذَّ... إلخ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: قد ذَكَرْتَ: أنَّ مميِّزَ الثَّلَاثَةِ إلى العَشَرَةِ مجموعٌ، فما تقول في: ثَلَاثِ مِائَةٍ وأَرْبَعِ مِائَةٍ إلى: تِسْعِ مِائَةٍ، فإنَّ مِائَةً مميِّزةٌ لثَلَاثٍ وأربعٍ إلى تِسْعٍ، وليستْ بجمعٍ لا لفظاً ولا معنىً؛ لكون المائة موضوعةً لعقدٍ معيَّنٍ، ولا شيء من الجمع كذلك؟

فأجاب بقوله: وقد شَذَّ (ثَلَاثُ مِائَةٍ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ إِلَى تِسْعِ مِائَةٍ) وكان القياسُ أن يضافَ إلى مِئِينَ إن أريد المذكَّرُ العاقلُ، وإلى مِآتٍ إن أريد غيرُ المذكر العاقل، ويقالَ: ثَلَاثُ مِئِينَ، وثَلَاثُ مِئَآتٍ، وإنما جَوَّزوا إضافتَها إلى لفظ المائة لوجود معنى الكثرة فيها، فأشبهت الجمعَ.

قوله: (وَالمَنْصُوبُ... إلخ) هذا عطفٌ على قوله: (فالمجرورُ مفردٌ)، أي: والمميِّزُ المنصوبُ: هو مميِّزُ الأعداد التي هي (مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ)[1] المميِّزُ المنصوبُ (إِلَّا مُفْرَداً، نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دِرْهَماً).

وإنما كان مميِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ منصوباً؛ لتعذُّر الإضافة في باب: أَحَدَ عَشَرَ؛ لكراهتهم أن يجعلوا ثلاثةَ أسماءٍ كالاسم الواحد؛ إذ يكون المضافُ والمضافُ إليه كشيءٍ واحدٍ، ولتعذُّر الإضافة في باب: عِشْرِينَ أيضاً؛ إذ لا يجوز إبقاءُ النون؛ لأنه مُؤْذِنٌ بالانفصال، والإضافةُ مؤذنةٌ بالاتصال، وهما ضِدَّان، فلا يجتمعان،

= رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى والغالب كونه من جموع التكسير لأن الثلاثة وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح فيقل استعماله كثلاث أحمدين وثلاث زينبات والكثير أحامد وزيانب. [المجاهدي].

(١) (قول المصنف: ولا يكون ذلك إلّا مفردا) وأما قوله تعالى: فقطّعنا هم إثنتى عشرة أسباطا أمما؛ فأسباطا بدل من إثنتى عشرة والتمييز محذوف أي: إثنتى عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان لأن السبط مذكر. [المولى المجاهدي].

ولا يجوز حذفُ النون؛ لأنها من أصل الكلمة. فلما تعذَّرت الإضافةُ فيهما؛ تَعَذَّرَ أن يكون مميِّزُهما مجروراً، فتعيَّن أن يكون مميِّزهما منصوباً؛ لأنَّ المميِّزَ لا يكون إلا مجروراً أو منصوباً.

وإنما كان مميِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ مفرداً؛ لحصول الغرض به، مع كونه أخفَّ من الجمع.

وإنما لم يُذْكَرْ مميِّزُ وَاحِدٍ ولا مميِّزُ اثْنَيْنِ؛ لأنَّ الواحدَ والاثنين لا يُستعملان مع معدودهما ـ أي: مع مميزهما ـ للاستغناء بلفظ معدودهما ـ أي: مميِّزهما ـ عنهما، فإنَّ: رَجُلاً يدلُّ على الواحد، ورَجُلَيْنِ على الاثنين، بخلاف الجمع، نحو: الرِّجال، فإنه لا يدلُّ على العدد المعيَّن.

قوله: (**وَمُمَيِّزُ العَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا حَقُّهُ**) أي: حقُّ ذلك المميّز: (**أَنْ يَكُونَ جَمْعَ قِلَّةٍ**) ليطابِقَ المميِّزُ العددَ في القلَّة، وهو العشرةُ فما دونها، (**نَحْوُ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَعَشَرَةُ أَفْلُسٍ، إِلَّا إِذَا أُعْوِزَ**) جمعُ القلَّة، أي: إلا إذا لم يوجدْ جمعُ القلة، (**نَحْوُ: ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ**)، والشُّسُوعُ جمع: الشِّسْع، وهو جمعُ كثرةٍ، ولم يجئ للشسع جمعٌ على: أَشْسُعٍ وأَشْسَاعٍ، قال الجوهريُّ في "الصحاح": الشِّسْعُ واحدُ: شسوع النعل التي تُشَدُّ في زمامها، تقول منه: شَسَعْتُ النعلَ، وقال أبو الغوث: شَسَّعْتُ النعلَ بالتشديد، وكذا أَشْسَعْتُها.

** ** **

[الأسماء المتصلة بالأفعال]

قوله: (**الأَسْمَاءُ المُتَّصِلَةُ بِالأَفْعَالِ**) أي: ومن أصناف الاسم: الأسماءُ المتصلةُ بالأفعال، وهي ثمانيةُ أسماء: أسماءُ الزمان والمكان والآلة، وقد مرَّ ذِكْرُها في التصريف، وإنما لم يذكرْها هنا لعدم عملها، والمصدرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبَّهة، وأفعلُ التفضيل.

(**وَمَعْنَى اتِّصَالِهَا**) أي: الأسماء المتصلة (**بِالأَفْعَالِ: أَنَّ تِلْكَ الأَسْمَاءَ لَا تَنْفَكُّ عَنْ مَعْنَى الأَفْعَالِ كَمَا سَيَجِيءُ**) في حدِّ كلِّ واحدٍ من تلك الأسماء إن شاء الله تعالى.

[المصدر]

قوله: (**فَالمَصْدَرُ**) وهو من الأسماء المتَّصلة بالأفعال (**هُوَ الاِسْمُ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ الفِعْلُ**) أي: هو الذي يَصْدُرُ عنه الفعلُ عند البصريين، وأما عند الكوفيين[١]؛ فالمصدرُ يُشْتَقُّ من الفعل، والاشتقاقُ: اشتراكُ الكلمتين في حروف الأصل ومعنى الأصل.

ودليلُ البصريين[٢]: أنَّ المصدرَ اسمٌ، والاسمُ أَوْلى بالأصالة؛ لأنه مفردٌ، والفعلُ كالمركَّب.

ودليلُ الكوفيين: أنَّ المصدرَ يُعَلُّ بإعلال الفعل[٣]، نحو: قَامَ قِيَامًا، ويَصِحُّ

---

(١) (**قوله: وأما عند الكوفيين...إلخ**) فلفظ المصدر عندهم بمعنى الفاعل أي: الصادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل كذا في الرضي. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: ودليل البصريين...إلخ**) المشهور أن دليلهم كل فرع يؤخذ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: يعل باعلال...إلخ**) أي: مع إعلال ...إلخ وقد يقال المتبادر أنه كلما علّ الفعل =

بصحة الفعل، نحو: لَاوَذَ لِوَاذاً، فهذا يدلُّ على أصالة الفعل.

ويمكن أن يُجَابَ عن مذهب الكوفيين(١): بأنَّ المضارعَ يُعَلُّ بإعلال الماضي، نحو: قَامَ يَقُومُ، ويصحُّ بصحَّة الماضي، نحو: عَوِرَ يَعْوَرُ، مع أنَّ المضارعَ ليس مشتقّاً من الماضي.

قوله: (**وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**) أي: ويعمل المصدرُ عمل فعله لازماً كان أو متعدِّياً، (**نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ عَمْراً، كَمَا تَقُولُ: عَجِبتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً**)، يعني: (زيدٌ) مرفوعٌ بأنه فاعلٌ، و(عمراً) منصوبٌ بأنه مفعولٌ به في كِلْتا الصورتين.

قوله: (**وَيُضَافُ**) أي: ويُضافُ المصدرُ (**إِلَى الفَاعِلِ، فَيَبْقَى المَفْعُولُ مَنْصُوباً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً، وَ**) يضافُ المصدرُ (**إِلَى المَفْعُولِ، فَيَبْقَى الفَاعِلُ مَرْفُوعاً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ**).

قوله: (**وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ**) أي: ولا يتقدَّمُ على المصدر معمولُه؛ لأنَّ المصدرَ في تقدير (أن) مع الفعل، ولا يتقدَّمُ معمولُ ما بعد (أن) عليها، (**فلا يقال في مثل: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً: أعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ**).

[اسم الفاعل]

قوله: (**وَاسْمُ الفَاعِلِ**) أي: ومن الأسماء المتَّصلة بالأفعال: اسمُ الفاعل، وهو

= أو صحّ تبعه المصدر فينتقض بنحو رمى رمياً وغزا غزواً. [المولى المجاهدي].

(١) (**قول ويمكن أن يجاب...إلخ**) أي: بطريق النقض الإجمالي بجريان الدليل في مدعى آخر مع تخلفه عنه وقال بعض الفضلاء: إنّ تبعية المصدر للفعل في الصحة والإعلال لا تستلزم كونه أصلا بل يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو في تعد وأخواته لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في تكرم وأخواته لمشاكلة أكرم. [المولى المجاهدي].

(مَا اشْتُقَّ[١] مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ). قولُه: (ما اشتق من فعل) شاملٌ لاسم المفعول والصفة المشبَّهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة، فلما قال: (لمن قام به) أي: لمن قام الفعلُ به؛ خرج عنه غيرُ الصفة المشبهة[٢]، ولما قال: (بمعنى الحدوث) خرج عنه الصفةُ المشبَّهةُ أيضاً لكونها بمعنى الثُّبوت والدَّوام.

قوله: (وَيَعْمَلُ) أي: يعملُ اسمُ الفاعل (عَمَلَ: يَفعلُ مِنْ فِعْلِهِ) أي: عَمَلَ الفعل المضارع المبنيّ للفاعل من فعل ذلك الاسم، لازماً كان أو متعدِّياً لكونه مشابهاً للفعل المضارع من حيث الزِّنَة، ومن حيث دلالته على المصدر.

وإنما يعملُ اسمُ الفاعل (بِشَرْطِ مَعْنَى الحَالِ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً اليَوْمَ، أَوْ) بشرط معنى (الاِسْتِقْبَالِ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً غَداً)، لا بمعنى الماضي؛ لعدم المشابهة من حيث الزِّنة، فإنَّ: ضَارِباً مثلُ: يَضْرِبُ، لا مثلُ: ضَرَبَ، فلا يقال: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً أَمْسِ، وهو قولُه: (وَلَوْ قُلْتَ: أَمْسِ لَمْ يَجُزْ) أي: ولو قلتَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً أَمْسِ لم يجزْ.

(بَلْ يَجِبُ أَنْ يُضَافَ) اسمُ الفاعل إلى ما بعده (إِذَا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي، نَحْوُ: زَيْدٌ غُلَامُهُ ضَارِبُ عَمْرٍو أَمْسِ)، وكانت الإضافةُ فيه معنويةً لفوات شرط اللفظيّة،

---

(١) (قول المصنف: ما أشتق من فعل...إلخ) أي: اسم اشتق من دال فعل بمعنى حدث موضوعا لما قام الحدث به عاقلا كان أولا إلّا أنه قصد تغليب العاقل فعبر بمن وهو غير مناسب لمقام التعريف. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: خرج عنه غير الصفة المشبهة) أما خروج ما عدا أفعل التفضيل فظاهر، وأما خروجه فلأن المتبادر من قوله ما أشتق لمن قام به أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له فلو ضم إلى الحدث الزيادة ووضع لمن قام به الفعل معها اسم لا يصدق عليه أنه ما أشتق لمن قام به وأسند بعضهم إخراج اسم التفضيل كالصفة المشبهة إلى قوله: بمعنى الحدوث بناء على أن الاشتقاق لمن قام به شامل له وهذا إنما يصح إذا لم يضمن الاشتقاق معنى الوضع كما أشرنا إليه وهو خلاف الظاهر. [المولى المجاهدي].

وهو أن يكون المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولها، فتفيد التعريفَ[١].

(إِلَّا إِذَا أُرِيدَ) أي: باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي (حِكَايَةُ حَالٍ[٢] ماضيةٍ) فإنه حينئذٍ يَعْمَلُ، ولا يجب أن يضاف، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى[٣]: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٤])، فقوله: (باسط) اسمُ فاعلٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ فيه راجعٌ إلى (كلبهم)، و(ذراعيه) مفعولٌ به له، فاسمُ الفاعل هنا عاملٌ مع أنه بمعنى الماضي؛ لأنه أريد به حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، فكأنه بمعنى الحال.

قوله: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا) أي: ويُشترطُ في عمل اسم الفاعل كما يُشترط[٥] أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال (أَنْ يَعْتَمِدَ) اسمُ الفاعل (عَلَى صَاحِبِهِ)، وصاحبُهُ على ثلاثة أضربٍ: إما مبتدأٌ، (نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ) اليومَ أو غداً، (وَ) إما ذو حالٍ، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ عَادِيًا فَرَسُهُ) اليومَ أو غداً، (وَ) إما موصوفٌ، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ) اليومَ أو غداً.

---

(١) (قوله: فتفيد التعريف) أي: إذا كان المضاف إليه معرفة كالمثال المذكور تفريع على قوله: وكانت الإضافة ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى ـ وهي المشهورة ـ أن يقدر الفعل الماضي في زمن المتكلم، والثانية ـ وهي طريقة الأندلسي ـ أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: كقوله تعالى وكلبهم الآية) في الصبان على الأشموني: قال بعضهم: لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده انتهى. [المولى المجاهدي].

(٤) سورة الكهف: ١٨.

(٥) (قوله: كما يشترط) إلَّا أنّ الاعتماد شرط لعمل كل من النصب ورفع الظاهر بخلاف كونه معنى أحدهما فإنه شرط لعمل النصب فقط على الراجح. وفي بعض النسخ: كما اشترط. [المولى المجاهدي].

وإنما يُشترطُ هذا الاعتماد؛ لأنَّ اسمَ الفاعل مستعملٌ في أصل وضعه صفةً في المعنى، فلا بُدَّ[1] من شيءٍ محكومٍ به عليه.

قوله: (**أَوْ عَلَى الهَمْزَةِ**) أي: وإن لم يعتمد اسمُ الفاعل على صاحبه؛ فيُشترطُ أن يعتمدَ على الهمزة، (**نَحْوُ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، أَوْ**) على (**مَا النَّافِيَةِ، نَحْوُ: مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ**). فقوله: (قائم) مبتدأٌ، و(الزيدان) فاعلُهُ سادٌّ مسدَّ الخبر، أي: قائمٌ مقامَهُ ليعمل، وإلا؛ لم يعملْ.

وإنما يُشترطُ هذا الاعتمادُ؛ لوقوعه حينئذٍ موقعـًا هو بالفعل أَوْلى.

ويشترط أيضـًا في عمل اسم الفاعل: أن لا يكون موصوفـًا ولا مُصَغَّراً لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل.

واعلم أنَّ اسمَ الفاعل إذا دخلت اللامُ عليه، نحو: الضَّارِبُ؛ يعملُ مطلقـًا، سواءٌ كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي، واسمَ الفاعل الذي وُضِعَ للمبالغة، كضَرَّابٍ وضَرُوبٍ ومِضْرَابٍ وعَلِيمٍ وحَذِرٍ مثلُ اسمِ الفاعل الذي لم يوضعْ للمبالغة في العملِ والشرائطِ المذكورة.

[اسم المفعول]

قوله: (**وَاسْمُ المَفْعُولِ**) وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال، (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ**) أي: لمن وقع عليه الفعلُ. قولُه: (ما اشتق من فعلٍ) شاملٌ لغيره من الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: (لمن وقع عليه) خرج عنه غيره.

---

(١) (**قوله: فلابد...إلخ**) الظاهر فلابد له من موصوف. وبعد لا يخفى أن لزوم الموصوف لا يستلزم الاستعمال المذكور فلا يتم التقريب والحق التعليل بما قال الرضى نقلا عن ابن الحاجب: لأنه في أصل الوضع وصف فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل انتهى. [المولى المجاهدي].

قوله: (**يَعْمَلُ عَمَلَ: يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ**) أي: يعمل اسمُ المفعول عملَ الفعل المضارع المبنيّ للمفعول من فعل ذلك اسم المفعول متعدّياً إلى مفعولٍ واحدٍ أو إلى أكثرَ منه، (**نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ يُضْرَبُ غُلَامُهُ**)، فقوله: (غلامه) مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُهُ لقوله: (مضروب) ولقوله: (يُضرب).

قوله: (**وَيُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ**) أي: في عمل اسم المفعول (**مَا اشْتُرِطَ فِي عَمَلِ اسْمِ الفَاعِلِ**) من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، (**نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ**) اليومَ أو غداً[1]، لا بمعنى الماضي، فلو قلت: زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ أمسِ لم يجزْ، بل يجب أن يُضَافَ اسمُ المفعول إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي، نحو: زيدٌ مضروبُ غلامِهِ أمسِ، وكانت الإضافةُ معنويَّةً كما ذكر.

ويُشترطُ أيضاً في عمل اسم المفعول ما اشتُرِطَ في عمل اسم الفاعل من الاعتماد على صاحبه الذي هو على ثلاثة أضربٍ: المبتدأ، نحو: زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ، أو ذو الحال، نحو: جاءني زيدٌ مضروباً غلامُهُ، أو الموصوف، نحو: جاءني رجلٌ مضروبٌ غلامُهُ، أو على الهمزة، نحو: أَمضروبٌ غلامُهُ، أو على (ما) النافية، نحو: ما مضروبٌ غلامُهُ.

فقوله: (مضروب) مبتدأٌ، وقوله: (غلامه) مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه سدَّ مسدَّ الخبر، أي: قام مقام الخبر.

ويُشترطُ أيضاً في عمل اسم المفعول: أن لا يكون موصوفاً ولا مصغَّراً لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل.

---

(١) (**قول المصنف: زيد مضروب غلامه اليوم**) مرّ أنّ اشتراط أحد الزمانين إنما هو لعمل النصب على الراجح فالحق التمثيل بنحو زيد معطى غلامه درهما اليوم. [المولى المجاهدي].

وإذا دخلت اللامُ على اسم المفعول يعمل مطلقـًا، سواءٌ كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي.

[الصفة المشبهة]

قوله: (وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ) أي: المشبَّهةُ باسم الفاعل في أنها تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ، وتثنّى وتجمع كاسم الفاعل، فتقول: حَسَنٌ، حَسَنَانِ، حَسَنُونَ، حَسَنَةٌ، حَسَنَتَانِ، حَسَنَاتٌ، كما تقول: ضَارِبٌ، ضَارِبَانِ، ضَارِبُونَ، ضَارِبَةٌ، ضَارِبَتَانِ، ضَارِبَاتٌ، وهي من الأسماء المتَّصلة بالأفعال.

(مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الثُّبُوتِ)[١]. فقولُه: (ما اشتق من فعلٍ) شاملٌ لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: (لازم) خرج عنه اسمُ المفعول واسمُ الفاعل المتعدّي وأفعلُ التفضيل المشتقُّ من الفعل المتعدي، ولما قال: (لمن قام به) خرج عنه غيرُ اسم الفاعل المشتقّ من الفعل اللازم، ولما قال: (بمعنى الثبوت) خرج عنه اسمُ الفاعل المشتقّ من الفعل اللازم لكونه بمعنى الحدوث.

(نَحْوُ: كَرِيمٍ) فإنه مشتقٌّ من: كَرُمَ، (وَ) نحو: (حَسَنٍ) فإنه مشتقٌّ من: حَسُنَ.

قوله: (وَعَمَلُهَا كَعَمَلِ فِعْلِهَا)[٢] أي: عملُ الصفة المشبَّهة كعمل فعلها في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَطْلُبُ الفاعلَ فقط.

---

(١) (قول المصنف: بمعنى الثبوت) أي: الدوام بحسب أصل الوضع فيخرج عنه نحو: ضامر وطالق لأنه بحسبه للحدوث ثم عرض له الثبوت في الاستعمال كذا في الجامي. والمختار أنه صفة مشبهة كما صرح به في الألفية وشروحها. [المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: وعملها كعمل فعلها) قد يقال: تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به أيضـًا واشتراط الاعتماد الآتي إنما هو له وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف عليه كذا قال ابن هشام. لكن ظاهر عبارة العارف الجامي قدّس سرّه السامي وغيره أنه لمطلق العمل. [المولى المجاهدي].

ولا يُشترطُ في عملها[١]: أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراط الزمان في عملها، ولكن يُشترط في عملها أن تعتمدَ على صاحبها الذي هو على ثلاثة أضربٍ: المبتدأ، (**نَحْوُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، أَوْ**) ذو الحال، نحو: (**جَاءَنِي زَيْدٌ كَرِيماً حَسَبُهُ، وَ**) نحو: جاءني (**زَيْدٌ حَسَناً وَجْهُهُ، أَو**) الموصوف، نحو: جاءني (**رَجُلٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وَ**) جاءني (**رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ**). وإن لم تعتمد على صاحبها؛ فيشترط أن تعتمدَ على الهمزة، نحو: أَكَرِيمٌ حَسَبُهُ، وأَحَسَنٌ وَجْهُهُ، أو على (ما) النافية، نحو: مَا كَرِيمٌ حَسَبُهُ، ومَا حَسَنٌ وَجْهُهُ، فقولُه: (كريم) و(حسن) مبتدأٌ، و(حسبُه) و(وجهُه) فاعلٌ سدَّ مسدّ الخبر، أي: قام مقام الخبر.

قال المطرزي في "المغرب": حَسَبُ الرجل: مآثرُ آبائه؛ لأنه يُحْسَبُ به من المناقب والفضائل له، وعن شِمَّرِ بن الحواشب: الحَسَبُ: الفعلُ الحسنُ له ولآبائه، ومنه: مَنْ فاته حَسَبُ نفسه؛ لم ينتفع بحسب أبيه، قال الأزهريُّ: ويقال للسخي الجواد: حَسِيبٌ، وللذي يكثر عددُ أهل بيته: حَسِيبٌ.

[أفعل التفضيل]

قوله: (**وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**) وهو من الأسماء المتَّصلة بالأفعال، (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ**). فقولُه: (ما اشتقّ من فعلٍ) شاملٌ لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر، فلما قال: (لموصوف) خرج عنه أسماءُ الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليستْ لموصوفٍ[٢]، فلما قال: (بزيادةٍ على غيره) خرج عنه

---

(١) (**قوله: ولا يشترط في عملها**) أي: كما يشترط في عمل اسم الفاعل. والمشهور أنه شرط لعمله في المفعول به. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لأنها ليست لموصوف**) أي: ليست موضوعة له لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة غاية الإبهام ولا إبهام في الغاية في الذات المدلولة لتلك الأسماء لأنها تدل على المكان =

اسمُ الفاعل والمفعول والصفةُ المشبَّهةُ.

قوله: (وَهُوَ) أي: أفعلُ التَّفضيل (عَلَى) وزن (أَفْعَلَ[١]، **نَحْوُ: أَكْرَمُ وَأَعْلَمُ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: خَيْرٍ وَشَرٍّ**) فإنه لا يكون على وزن أَفْعَل.

ويشترط فيه: أن يُبْنَى من الفعل الثلاثيّ المجرَّد ليُمْكِنَ منه بناء أَفْعَل، وأن لا يكون لونـًا، نحو: سَوِدَ، ولا عيبـًا ظاهراً، نحو: عَوِرَ، لا مثل: أَجْهَل، فإنه ليس بعيبٍ ظاهرٍ؛ لأنَّ بابَ الألوان والعيوب جاءتْ منه الصفةُ المشبَّهةُ على وزن أَفْعَل، فلو بُنِيَ منه أفعلُ التفضيل؛ لالتبس بالصفة المشبَّهة، فإذا قلت: زيدٌ الأسودُ على تقدير بناء أفعل التفضيل منه؛ لم يُعْلَمْ أنَّ المرادَ: أنه ذو سوادٍ، أو أنه زائدٌ في السواد.

فإذا أردتَ[٢] أن تبنيَ أفعل التفضيل من غير الثلاثيّ، نحو: دَحْرَجَ، أو من غير المجرد، نحو: اسْتَخْرَجَ، أو من الألوان، نحو: سَوِدَ، أو من العيوب، نحو: عَوِرَ؛ بَنَيْتَ أفعلَ التفضيل من فعلٍ يصحُّ بناؤه منه، نحو: أَشَدَّ وأَكْثَرَ وأَحْسَنَ وأَقْبَحَ على حسب غرضك الذي تريد، ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال، فتَنْصِبُها على التمييز لتحقُّق معنى التمييز فيها، فتقول: هو أَشَدُّ منه دِحْرَاجـًا، وأكثرُ منه استخراجـًا، وأحسنُ منه سواداً، وأقبحُ منه عَوَراً.

قوله: (**وَلَا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ**)[٣] أي: ولا يعمل أفعلُ التفضيل في الظَّاهر، إلا في

= والزمان والآلة. ففيها نوع تعيين كذا في شرح مولانا الجامى قدّس سرّه السامي. [المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: على أفعل**) أي: لفظـًا بقرينة الاستثناء الآتي. وقد يقال: لو جعل هذا الوزن أعم من أن يكون لفظـًا أو تقديراً لدخل نحو: خير وشر واستغنى عن الاستثناء والحكم عليه بالشذوذ. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: فإذا أردت...إلخ**) الحق وإذا أردت إفادة التفضيل في غير الثلاثي المجرد نحو: دحرج واستخرج أو في الألوان نحو: سود أو العيوب نحو: عور بنيت ...إلخ. [المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: ولا يعمل في الظاهر**) أي: لا يعمل الرفع بالفاعلية في الاسم المصرح به =

مسألة الكُحْل(١) المذكورة في "الكافية"(٢)، بل يعمل في المضمر؛ لأنَّ جميعَ الأسماء المتصلة بالأفعال إنما يعمل لكونه بمعنى الفعل، وليس أفعلُ التفضيل بمعنى الفعل؛ لعدم دلالة الفعل على زيادةٍ، فلا يعمل في الظاهر؛ لأنَّ العمل في الظاهر أقوى، ولكن يعمل في المضمر؛ لأنه وإن لم يكن بمعنى الفعل، لكنَّه مشتقٌّ من الفعل.

(فَلَا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ بِخَفْضِ أَفْعَلَ) أي: بجره الذي هو الفتح؛ لأنه غيرُ منصرفٍ لوزن الفعل والصفة؛ لأنه على تقدير جرِّه يكون صفةً لـ(رجل)، و(أبوه) فاعلُه، فيلزم عمله في الظاهر.

ولكن يُقَالُ مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه (بِرَفْعِهِ) أي: برفع (أفضل) ليكون (أبوه) مبتدأً، و(أفضلُ) خبرَه مقدَّماً على المبتدأ، وفاعله مضمرٌ مستترٌ فيه راجعٌ إلى قوله: (أبوه)، فيكون عمله في المضمر، والجملةُ من المبتدأ والخبر في محلِّ الجرّ لكونها صفةً للرجل.

قوله: (وَيَلْزَمُهُ التَّنْكِيرُ مَعَ مِنْ) أي: ويُستعملُ أفعلُ التفضيل على أحد ثلاثة أوجهٍ: إما بـ(مِنْ)(٣)، ويلزمُهُ التَّنكيرُ حينئذٍ، أو باللام، أو بالإضافة، ويلزمُهُ التَّعريفُ

= ولو مضمراً منفصلاً وكذلك لا يعمل في المفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: إلّا في مسئلة الكحل**) أي: في مسألة يمثِّل النحويون لها بما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؛ فالإضافة لأدنى ملابسة؛ وهي كل اسم تفضيل تقدمه نفي أو شبهه ووقع في اللفظ صفة لشيء وفي المعنى لمتعلَّق مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضلاً باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره. [المولى المجاهدي].

(٢) وهي: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عينه، أو: ما مِن أحدٍ أحسنُ في عينِهِ الكحلُ منه في عَينك.

(٣) (**قوله: إما بمن**) ظاهرة أو مقدرة وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ =

على هذين التقديرين، وهو قوله: (ويلزمه التنكير مع مِنْ).

أي: ويلزم أفعلُ التفضيل التنكيرَ مصاحبًا بـ(من)، (نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَإِذَا فَارَقَتْ مِنْ) أفعلَ التفضيل؛ (فَالتَّعْرِيفُ بِاللَّامِ أَوْ بِالإِضَافَةِ) أي: فتعريفُهُ باللام، (نَحْوُ: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، أَوْ) بالإضافة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الرِّجَالِ) لازمٌ.

وإنما يُستعمل أفعلُ التفضيل مع أحد هذه الثلاثة؛ ليُعْلَمَ المفضَّلُ عليه، فلا يجوز أن يقال: زيدٌ أحسنُ؛ لعدم العلم بالمفضَّل عليه، إلا أن يُعلم بقرينةٍ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[1]، أي: وأخفى من السرّ، وكقول المؤذن: الله أكبرُ، أي: أكبرُ من كلِّ شيءٍ.

فإذا استُعمل أفعلُ التفضيل بـ(من) أو بالإضافة؛ كان العِلمُ بالمفضَّل عليه ظاهراً لكونه مذكوراً حينئذٍ.

وأما إذا استُعمل باللام، نحو: زيدٌ الأعلمُ؛ فيُعْرَفُ بتعريف العهد، فيكون المفضَّلُ عليه معهوداً، فيفهم.

ولا يجوز أن يقال: زيدٌ الأفضلُ من عمروٍ مستعملاً باللام وبـ(من)؛ لحصول الاسغناء بكلِّ واحدٍ منهما عن الآخر.

قوله: (وَمَا دَامَ) أفعلُ التفضيل (مُنَكَّراً) يعني: مستعملاً بـ(من) (يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ، وَالمُفْرَدُ وَالاِثْنَانِ وَالجَمْعُ) كقولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو، والزيدان أفضلُ من عمرو، والزيدون أفضلُ من عمرو، وهندٌ أفضلُ من سُعَادٍ، والهندان أفضلُ من سعادٍ، والهنداتُ أفضلُ من سعادٍ.

= أي: منك ومن الثاني اسم التفضيل المضاف إلى المنكر نحو: زيد أفضل رجل. في الصبان: أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل. [المجاهدي].

(١) سورة الكهف: ١٨.

وإنما يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، والتثنيةُ والجمعُ لصيرورة (مِن) كالجزء لأفعل التفضيل، فلا يجوز إلحاقُ علامة التأنيث والتثنية والجمع بأفعل التفضيل قبل (مِنْ)؛ لئلا يلزمَ إلحاقُ علامتها قبل مُضِيّ الاسم بتمامه، أي: في الوسط، ولا بعد (مِن)؛ لعدم جواز الفصل بشيءٍ ـ وهو (مِن) هنا ـ بين الاسم وبين علامتها.

قوله: (فَإِذَا عُرِّفَ) أي: فإذا عُرِّفَ أفعلُ التفضيل باللام (أُنِّثَ) أفعلُ التفضيل، (وَثُنِّيَ وَجُمِعَ) أي: لا يجوز فيه الاستواءُ؛ لأنَّ اللامَ إذا دخلتْ عليه؛ بَعُدَ عن شبه الفعل، وعن شبه ما أشبهه، فجرى مجرى الأسماء في وجوب المطابقة لمَن هو له ـ أي: للمفضل ـ، فتقول: زيدٌ الأفضلُ، الزيدان الأفضلان، الزيدون الأفضلون، هند الفُضْلَى، الهندان الفضليان، الهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ.

قوله: (وإِذَا أُضِيفَ) أي: فإذا أضيف أفعلُ التفضيل، يعني: إذا كان مستعملاً بالإضافة؛ فله معنيان[1]:

أحدهما ـ وهو الأكثرُ ـ: أن يُرَادَ زيادتُهُ على من يضاف إليه، وحينئذٍ يجوز فيه الأمران ـ أي: الاستواءُ وعدمُ الاستواء ـ أي: المطابقة، وهو قولُه: (سَاغَ فِيهِ الأَمْرَانِ) أي: جاز في أفعل التفضيل المضاف الأمران: الاستواءُ، نحو: زيدٌ أفضلُ الرجال، الزيدان أفضلُ الرجال، الزيدون أفضلُ الرجال، هندٌ أفضلُ النساء، الهندان أفضلُ النساء، الهنداتُ أفضلُ النساء؛ لكونه مشابهـًا لأفعل التفضيل المستعمل بـ(مِن) من حيث إنَّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ في كلِّ واحدٍ منهما. وعدمُ الاستواء، نحو: زيدٌ أفضلُ الرجال، الزيدان أفضلا الرجال، الزيدون أفضلو الرجال، هندٌ فُضْلَى النساء، الهندان فُضْلَيا النساء، الهنداتُ فضلياتُ النساء أو فُضَلُ النساء؛ لكونه مخالفـًا لأفعل التفضيل المستعمل بـ(مِن) من حيث وجود الإضافة هنا، وعدم الإضافة في المستعمل بـ(من).

(١) بل ثلاثة، ثالثها: أن لا تقصد به الزيادة أصلاً، نحو: الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان.

والثاني[١]: أن يُرَادَ زيادةٌ مطلقةٌ لا على من يضاف إليه، فتكون هذه الإضافةُ للتّخصيص والتّوضيح، وحينئذٍ لا يجوز فيه الأمران، بل لا بُدَّ فيه من عدم الاستواء، أي: من المطابقة بين أفعل التفضيل وبين مَن هو له كما في أفعل التفضيل المعرف باللام؛ لمشابهته له من حيث إنَّ المفضَّلَ عليه غيرُ مذكورٍ فيهما، فتقول: زيدٌ أفضلُ الرجال[٢]، الزيدان أفضلا الرجال، الزيدون أفضلو الرجال، هندٌ فُضْلَى النساء، الهندان فُضْلَيا النساء، الهنداتُ فضلياتُ النساء أو فُضَلُ النساء.

**   **   **

---

(١) **(قوله: والثاني...إلخ)** ومثله في الحكم ما إذا لم يقصد به الزيادة أصلاً وينبغي على ما قررنا أن يقال بدله: وأما إذا قصد به زيادة ...إلخ. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: فتقول زيد أفضل الرجال...إلخ)** الحق بدل قوله: الرجال والنساء بغداد أو قوم مضافًا إلى ضمير الموصوف. [المولى المجاهدي].

[باب الفعل]

قوله: (بَابُ الفِعْلِ) لما فرغ من بيان باب الاسم؛ شرع في بيان باب الفعل، فقال:

(الفِعْلُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ). فقولُه: (ما دلَّ على معنى) شاملٌ للحرف والاسم، فلما قال: (في نفسه) خرج عنه الحرفُ، ولما قال: (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ـ يعني: الماضي والحالَ والاستقبالَ ـ خرج عنه الاسمُ أيضـاً.

وإنما قال: (بأحد الأزمنة الثلاثة)، ولم يقل: بالزمان؛ ليخرج عنه الغَبُوقُ والصَّبُوحُ.

قوله: (وَمِنْ خَوَاصِّهِ) أي: ومن خواصّ الفعل: (أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ، نَحْوُ: قَدْ ضَرَبَ) لأنها لتقريب معنى الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل المضارع، أو لتحقيقه، وهذه المعاني لا تُوجَدُ إلا في الفعل.

(وَ) من خواصّه: أنه يَصِحُّ أن يدخلَهُ (حَرْفَا الاِسْتِقْبَالِ)، وهما السينُ وسوف، نحو: سَيَضْرِبُ وسَوْفَ يَضْرِبُ؛ لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال، فلا يكونان إلا في الفعل، وفي (سوف) دلالةٌ على زيادةِ تأخيرٍ، ومنه: سَوَّفْتُ الأمرَ[1]، أي: أَخَّرْتُهُ.

---

(١) (قوله: ومنه سوّفت الأمر...إلخ) في المصباح: وسوف كلمة وعد ومنه سوّفت به تسويفا إذا مطلته بعود الوفاء. وأصله: أن يقول له مرّة بعد أخرى"سوف افعل" انتهى وفي معجم الوسيط سوّف فلان الأمر قال: سوف أفعله. [المولى المجاهدي].

(وَ) من خواصِّه: أنه يصحُّ أن يدخلَهُ (**الجَوَازِمُ، نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ**) لاختصاص الجزم بالفعل؛ لكون الجزم في الفعل عِوَضًا عن الجرّ في الاسم، ولم يُعْكَسْ؛ لأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، فالجزمُ أَلْيَقُ به لجبر الثِّقَل.

(وَ) من خواصِّه: أنه (**اتَّصلَ بِهِ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ البَارِزُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ**) لامتناع دخول الضمائر المرفوعة البارزة في الاسم والحرف، أما في الحرف؛ فظاهرٌ[1]، وأما في الاسم؛ فلئلا يلزمَ اجتماعُ الألفين في المثنى، والواوين في الجمع.

(وَ) من خواصِّه: أنه اتَّصل به (**تَاءُ التَّأْنِيثِ**[2] **السَّاكِنَةُ، نَحْوُ: ضَرَبَتْ**) لأنَّ وَضْعَهَا لتدلَّ على أنَّ فاعلَ الفعل مؤنَّثٌ، فلا تكون إلا في الفعل.

وإنما قُيِّدَتْ بالساكنة؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ المتحرِّكة إنما هي داخلةٌ على الاسم، نحو: طلحة وعائشة فرقًا بينهما، ولم يعكس؛ لأنَّ الفعلَ ثقيلٌ، فالساكنةُ أَلْيَقُ به لجبر الثقل.

قوله: (**وَأَصْنَافُهُ**) أي: وأصنافُ الفعل اثنا عشر صِنْفًا: أوَّلُها: (**المَاضِي. وَ**) ثانيها: (**المُضَارِعُ.**

وَ) ثالثُها: (**الأَمْرُ. وَ**) رابعُها: (**النَّهْيُ**[3]**. وَ**) خامسُها وسادسُها: (**المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي. وَ**) سابعُها: (**المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ. وَ**) ثامنُها: (**أَفْعَالُ القُلُوبِ. وَ**) تاسعُها:

---

(١) (**قوله: أما في الحرف فظاهر**) لأن الضمائر المذكورة فواعل ولا فاعل للحرف كذا فهم من الجامي قدّس سرّه السامي في هذا المقام وصرح في باب المضمر بأن الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لأنه خلاف لغتهم ويفهم منه انه لا مانع من اتصاله به قياسا. [المجاهدي].

(٢) (**قول المصنف: تاء التأنيث**) يعني تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها ووجه اختصاصها ظاهر فقول الشارح: لأن وضعها ...إلخ مستدرك. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: والنهي**) لم يعقد له في مقام التفصيل بابا؛ فلا وجه لعده من الأصناف في مقام الإجمال. [المولى المجاهدي].

(**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ. وَ**) عاشرُها: (**أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ. وَ**) حادي عشرها: (**فِعْلَا المَدْحِ وَالذَّمِّ. وَ**) ثاني عشرها: (**فِعْلَا التَّعَجُّبِ**). هذا ذِكْرُها على سبيل الإجمال، وسيجيء ذكرُها إن شاء الله تعالى على سبيل التفصيل بهذا الترتيب المذكور.

[الماضي]

قوله: (**المَاضِي**) أي: ومن أصناف الفعل: الماضي، (**وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ**) أي: مصدرٍ ثابتٍ (**فِي زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ**[١]، **نَحْوُ: ضَرَبَ**) فإنه يدلُّ على الضَّرْب الذي وقع في الزمان الماضي.

(**وَهُوَ**) أي: الماضي (**مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ**) لفظاً، نحو: ضَرَبَ، أو تقديراً[٢]، نحو: رَمَى، فإنَّ أصلَهُ: رَمَيَ، قلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها،

وإنما بُنِيَ؛ لأنه مبنيُّ الأصل[٣]. **وَ** على **الحَرَكَةِ** لوقوعه موقعَ الاسم في مثل قولك: زيدٌ ضَرَبَ، ووقع ضَرَبَ موقع ضَارِبٍ في قولك: زيدٌ ضاربٌ، والأصلُ في

---

(١) (**قول المصنف: في زمان قبل زمانك**) قال العارف الجامي قدّس سرّه السّامي: قبلية ذاتية تكون بين أجزاء الزمان فإن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم للزمان زمان انتهى ولا يخفى أن اللزوم المذكور إذا كان الزمانان متغايرين وأما إذا كانا متحدين فاللازم إنما هو ظرفية الشيء لنفسه وقد يجاب بأنه إنما يلزم ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه كذا فهم من الدسوقي على المختصر. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: أو تقديراً**) الظاهر ترك التعميم وإدخال الإعلال في نحو: رمى في العارض الموجب للسكون كما فعل صاحب المفصل حيث قال: لا فرق بين نحو: رمى وما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك والواو في ان الأصل في كل منها البناء على الفتح والسكون والضم عارضان كما صرّح به العصام في شرحه على الكافية. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لأنه مبني الأصل**) ظاهره تعليل الشيء بنفسه فالأولى بدله لعدم مقتضى الإعراب وهو اعتوار المعاني المختلفة في الاسم والمشابهة التامة له في الفعل المضارع. [المجاهدي].

الاسم: الحركةُ(١)، وعلى الفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات.

(إِلَّا إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ) أي: على الماضي (مَا يُوجِبُ سُكُونَهُ)، وهو أن يتَّصلَ به الضَّميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ) فإنه مبنيٌّ على السكون؛ لكراهتهم(٢) أن يجتمعَ أربعُ حركاتٍ متواليةٍ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لشدَّة اتصال الفعل بفاعله. (وَ) إلا إذا اعترض على الماضي ما يُوجِبُ (ضَمَّهُ) وهو أن يَتَّصِلَ به واوُ جمع المذكّر، أي: الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو، (نَحْوُ: ضَرَبُوا) فإنه مبنيٌّ على الضمّ لمجانسة الواو.

[المضارع]

قوله: (المُضَارِعُ) أي: ومن أصناف الفعل: المضارعُ، (وَهُوَ مَا اعْتَقَبَتْ) أي: جاءتْ بالنَّوبة، من العَقَبَةِ، وهي النَّوْبَةُ. (فِي صَدْرِهِ) أي: في أوَّله (إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ) أي: الياء والتاء والهمزة والنون، (نَحْوُ: يَفْعَلُ وَتَفْعَلُ وَأَفْعَلُ وَنَفْعَلُ). وقد ذُكِرَ في التصريف بيانُها.

والمضارعةُ بمعنى المشابهة، وإنما قيل له: المضارعُ؛ لمشابهته اسمَ الفاعل

---

(١) (قوله: والأصل في الاسم الحركة) أي الإعراب بالحركة والظاهر بدله: والأصل في الاسم الإعراب فلم يكن بمشابهته إياه متمكنا في البناء فسلب عنه ما هو الأصل فيه وهو السكون. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: لكراهتهم أن يجتمع...إلخ) أي: في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه إجراء للبناء على وتيرة واحدة ويرد عليه نحو: شجرة وحركة ومن ثمّ اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل في ما مرّ تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمسواة في الرفع والاتصال. [المولى المجاهدي].

لفظًا ومعنىً.

أما مشابهته له لفظًا؛ فلأنَّ[1] كلَّ واحدٍ منهما على أربعة أحرفٍ أو أكثرَ، وثانيهما ساكنٌ. وأما معنىً؛ فلدلالة كلِّ واحدٍ منهما على شيءٍ هما مشتقَّان منه، وهو المصدرُ.

قوله: (**وَيَشْتَرِكُ فِيهِ**) أي: في الفعل المضارع (**الحَاضِرُ**) أي: الحالُ (**وَالمُسْتَقْبَلُ**) نحو: يَفْعَلُ، فإنه يَصْلُحُ لهما، (**إِلَّا إِذَا دَخَلَهُ اللَّامُ**) أي: لامُ التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ﴾[2]، فإنه يختصُّ بالحال، (**أَوْ**) إلا إذا دخله (**سَوْفَ أَوِ السِّينُ**) كقولك: سوف يضربُ، أو سيضربُ، فإنه يختصُّ بالمستقبل.

قوله: (**وَيُعْرَبُ**) أي: ويُعْرَبُ الفعلُ المضارعُ إذا لم يتَّصلْ به نونُ التأكيد ولا نونُ جمع المؤنث لمشابهته الاسمَ ـ أي: اسمَ الفاعل ـ كما ذكر، والأصلُ في الاسم: الإعرابُ بالرفع والنصب والجرّ، والأصل في الفعل[3]: الإعرابُ (**بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ**) لا بالجرّ؛ لئلا يلزمَ[4] مزيَّةُ إعرابه على إعراب الاسم.

---

(١) (**قوله: فلأن كل...إلخ**) لا يخفى أن سكون ثانيهما غير موجود في كثير من المواد؛ فالحق في التعليل: لموازنته إياه في الحركات والسكنات. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة النمل: ٧٤.

(٣) (**قوله: والأصل في الفعل**) أي: المضارع. لا يخفى أنه لا وجه للأصل ههنا؛ فالظاهر أن يقول: وإعراب الفعل المضارع. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: لئلّا يلزم...إلخ**) فيه أنه لا تلزم المزية على تقدير إعرابه بالجر كالاسم بل اللازم المساواة؛ ولو قال: لتحصل مزية الاسم على الفعل لكان له وجه. في الرضى: وإنما أختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب. [المولى المجاهدي].

أما إذا اتَّصل[١] به نونُ التأكيد، كقولك: لا تَضْرِبَنَّ ولا تَضْرِبَنْ؛ فهو مبنيٌّ؛ لأنه لو أُعْرِبَ على ما قبل النون لالتبس الواحدُ بغيره[٢]، ولو أُعْرِبَ على النون لكان إعرابًا على ما أشبه التنوين.

وأما إذا اتَّصل به نونُ جمع المؤنَّث، كقولك: يَضْرِبْنَ؛ فهو مبنيٌّ أيضًا؛ لأنَّ هذه النونَ - أي: نونَ الجماعة التي هي ضميرُ المؤنث - أَوْجَبَتْ تسكينَ ما قبلها قياسًا على: فَعَلَتْ وفَعَلْنَ، وعند حصول السكون[٣] يتعذَّرُ الإعرابُ.

قولُه: (**فَارْتِفَاعُهُ**) إشارةٌ إلى عامل رفع المضارع، وهو معنويٌّ، أي: فارتفاعُ الفعل المضارع (**بِمَعْنًى**) أي: بعاملٍ معنويٍّ، (**وَهُوَ وُقُوعُهُ**) أي: الفعل المضارع (**مَوْقِعًا يَصِحُّ**) أي: يُمْكِنُ (**وُقُوعُ الاِسْمِ فِيهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ، رُفعتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ**) أي: يَضْرِبُ (**لِأَنَّ مَا بَعْدَ المُبْتَدَأِ مِنَ المَوَاضِعِ الَّتِي يَصِحُّ وُقُوعُ الاِسْمِ فِيهَا**) نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ.

---

(١) (**قوله: إما إذا اتصل به...إلخ**) لا يخفى ما في عبارته من الركاكة. والأوضح أن يقول: إما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك لا تضربن ويضربن ونون الإناث كقولك يضربن فهو مبني، أما مع نون التوكيد فلأنه لو أجري الإعراب على ما قبله لالتبس الواحد بغيره، ولو أجري عليها لكان إعرابا على ما أشبه التنوين، وأما مع نون الإناث؛ فلأنه يسكن ما قبلها قياسا على فعلن فيتعذر الإعراب. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لالتبس الواحد بغيره**) قد يناقش فيه بأنه لا التباس بجعل إعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة، كما ذهب إليه بعضهم. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وعند حصول السكون يتعذر الإعراب**) وهنا أيضًا مناقشة؛ بأن السكون إنما يتعذر معه ظهور الإعراب لا تقديره؛ فالظاهر في تعليل البناء مع النونين أن يقال: لأن كلا منهما لما اختصّا بالفعل وصارا كالجزء الآخر منه قوي جانب الفعلية، وضعفت مشابهته للاسم، فعاد إلى ما هو الأصل فيه من البناء، كذا في الصبان. وقال الرضي: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط. [المولى المجاهدي].

(وَكَذَلِكَ: يَضْرِبُ الزَّيْدَانِ) رُفعَتْ: (يَضْرِبُ) (لِأَنَّ مَنِ ابْتَدَأَ كَلَامـًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ كَلَامِهِ اسْمـًا أَوْ فِعْلاً)، فوقعتْ موقعـًا يصحُّ وقوعُ الاسم فيه.

قولُه: (وَانْتِصَابُهُ) إشارةٌ إلى نواصب الفعل المضارع، أي: وانتصابُ الفعل المضارع (بِأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ: أَنْ، نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ)، ومعناه هنا: الاستقبالُ كما سيجيء في قسم الحروف إن شاء الله تعالى.

ولا يحتمل أن تكون مخفَّفةً من المثقَّلة؛ لاختصاص المخففة الدَّاخلة على الأفعال بأحد الحروف الأربعة ـ أي: السين أو سوف أو قد أو حرف النفي[١] ـ كما سيأتي.

والتي تقع بعد العلم[٢] هي المخفَّفةُ من المثقَّلة، نحو: علمتُ أن سيقوم، وأن لا يقوم، وليستْ هذه ناصبةً؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم؛ لكون النَّاصبة للرجاء والطَّمَع الدَّالَّيْن على أنَّ ما بعدها غيرُ معلوم التحقُّق، وكونِ العلم دالاً على أنَّ ما بعدها معلومُ التحقُّق، والمرادُ بالعلم: كلُّ ما هو بمعنى العلم.

والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ـ أعني: جاز أن تكون ناصبةً وجاز أن تكون مخفَّفةً من المثقَّلة ـ نحو: ظَنَنْتُ أن يقوم، وأن سيقوم؛ لجواز وقوع كلِّ واحدٍ منهما بعد الظنّ[٣].

---

(١) (**قوله: أو حرف نفي**) أي: لا، ولم، ولن، وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما. كذا في الخضري نقلاً عن ابن قاسم. وقد يقال: إن لا يحتمل معها كون أن مخففة، أو ناصبة، لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل، أو الناصبة والفعل، قال المولى الجامي قدس سره السامي: ولزوم السين وسوف وقد للفرق بين المخففة والناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة؛ فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والناصبة؛ فإنه يجتمع مع كل منهما. [المجاهدي].

(٢) (**قوله: والتي تقع بعد العلم...إلخ**) ظاهره ـ حيث لم يبن حال أن مع غيرهما ـ أنها لا تقع بعد غيرهما وهو الذي جرى عليه البصريون كما في الخضري. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن**) ظاهر تعليل الشيء بنفسه، والحق فيه: لأن =

قوله: (وَلَنْ) أي: وهي (لن)، (نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ)، ومعناها: نفيُ الاستقبال، ولهذا لا يُستعملُ إلا مع الفعل المستقبل، وهي آكَدُ من (لا)[١]

في نفي الاستقبال، وقيل: إنَّ (لن) للتَّأبيد.

قوله: (وَكَيْ) أي: وهي (كي)، (نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي)، ومعناها: السَّببيَّةُ، أي: يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، فإنَّ المجيءَ سببٌ للإكرام، وهي ناصبةٌ[٢] للفعل المضارع في مذهب الكوفيين، واختاره المصنِّفُ وجارُ الله العلَّامةُ وابنُ الحَاجِبِ ويُونُسُ[٣]، وليس النصبُ بعدها بإضمار (أن) كما هو مذهبُ البصريين[٤]؛ لدخول

= الظن لدلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق، ولعدم التيقن يناسب المصدرية. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: وهي آكد من لا...إلخ)** من قبيل أبرد من الصيف، يفيد كلامه أن كون لن للتأكيد متفق عليه وإنما الخلاف في كونها للتأبيد وليس كذلك؛ بل الأول جرى عليه الزمخشري في كشّافه، وتابعه عليه كثيرون، وجرى على الثاني في أنموذجه وكلاهما خلاف الراجح. [المجاهدي].

(٢) **(قوله: وهي ناصبة...إلخ)** أي: دائماً. ويعتذرون في نحو: كي أن تفعل؛ بأن أنْ زائدة، أو بدل من كي، وفي نحو: لكي تكرمني؛ بزيادة اللام كما في ردف لكم، وفي كيمه؛ بأن الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كأنه قيل جئتك فتقول كيمه أي: كي أفعل ماذا. ولا يخفى بعده في المغني ويردّ كونها ناصبة دائما قوله كي لبيصر ضوؤها لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه اهـ. وقال الخضري: هي مؤكدة في مثله. [المولى المجاهدي].

(٣) **ابن الحاجب**: هو عثمان بن عمر، أبو عمرو، جمال الدين، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، نشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، صاحب "الكافية" في النحو، و"الشافية" في الصرف. توفي سنة (٦٤٦هـ).

ويونس: هو ابن حبيب، أبو عبد الرحمن، إمام علامة بالأدب، وكان إمام نحاة البصرة في عصره، أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وقد أكثر عنه النقل سيبويه في كتاب "الكتاب". توفي سنة (١٨٢هـ).

(٤) **(قوله: كما هو مذهب البصريين)** فيه أن هذا مذهب الأخفش، ومذهب جمهور البصريين؛=

اللام عليه، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[١]، فلو كان بمعنى اللام ـ كما هو مذهب[٢] الأخفش[٣] ـ؛ لم يدخلْ عليه اللامُ، وقال الأَخْفَشُ: إنَّ (كي) حرفُ جرٍّ بمعنى اللام، والنصبُ بعدها بإضمار (أن).

(قوله: وَإِذَنْ) أي: وهي (إذن)، (نَحْوُ: إِذَنْ يَذْهَبَ)، و(إذن) جوابٌ وجزاءٌ[٤]، وهي تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ بالشرطين اللذين سيُذكران في آخر حروف الشرط إن شاء الله تعالى، كقولك لمن قال: أنا آتيك: إذن يذهبَ الحزنُ والغمُّ.

قوله: (وَيُنْصَبُ بِإِضْمَارِ أَنْ) أي: ويُنْصَبُ الفعلُ المضارعُ بتقدير (أن) (بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ).

= أنها إذا تقدمها اللام ناصبة لا غير، وإذا تقدمت على أن جارة لا غير، وإذا خلت عنهما محتملة لهما. [المولى المجاهدي].

(١) سورة الأحزاب: ٣٧.

(٢) **(قوله: كما هو مذهب البصريين)** فيه أن هذا مذهب الأخفش، ومذهب جمهور البصريين؛ أنها إذا تقدمها اللام ناصبة لا غير، وإذا تقدمت على أن جارة لا غير، وإذا خلت عنهما محتملة لهما. [المولى المجاهدي].

(٣) الأخافش ثلاثة: الأخفش الأكبر والأوسط والأصغر.
أما الأكبر فهو: عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، المتوفى سنة (١٧٧هـ)، وهو شيخ سيبويه. وأما الأوسط فهو: سعيد بن مَسْعَدَة المجاشعي، البصري، أبو الحسن، المتوفى سنة (٢١٥هـ)، وهو تلميذ سيبويه. وأما الأصغر فهو: علي بن سليمان، أبو المحاسن، المتوفى سنة (٣١٥هـ)، وقد شرح كتاب سيبويه. رحمهم الله جميعاً.

(٤) **(قوله: وإذن جواب وجزاء)** أي: دائما عند الشلوبين، وغالبا عند الفارسي، وقد تتمحض للجواب يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضاً هو حالي والجزاء لا يكون إلّا مستقبلاً. والمراد بكونها للجواب؛ أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، وبكونها للجزاء؛ أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر. [المجاهدي].

أحدها: (حَتَّى) بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلاً حقيقيّاً، أو مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله[١].

ثم اعلم أنَّ (حتى) على التقديرين المذكورين يكون على ضربين: إما بمعنى (كي)، أي: للسببيَّة، وإما بمعنى (إلى)، أي: لانتهاء الغاية، (**نَحْوُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ**) أي: حتى أن أدخلَ الجنَّةَ، (**وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ**) أي: حتى أن أَدْخُلَ البلدَ، وأسيرُ حتى تغيبَ الشمسُ، أي: حتى أن تغيبَ الشمسُ، وكنت سِرْتُ حتى تغيبَ الشمسُ، أي: حتى أن تغيبَ الشمسُ.

وإنما أُضْمِرَ - أي: قُدِّرَ - (أن) بعد (حتى) في الأمثلة المذكورة؛ لكونها حرفَ جرٍّ، فامتنع دخولُها على الفعل، فأُضْمِرَ (أن) بعدها ليكون ما بعدها في تقدير الاسم.

فإن فُقِدَ الشرطُ المذكورُ - وذلك بإرادتك حالاً حقيقيّاً، أو حالاً بالنظر إلى ما قبله[٢]-، ....

---

(١) (**قوله: أو مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله**) أي: فقط لكن بشرط ألَّا يكون واقعًا في زمن التكلم حقيقة كما قاله ابن قاسم وأقرّه الصبان، فلا يرد ما قاله الأمير في حاشيته على شرح الشذور من أنه يجب الرفع في نحو: سرت حتى ادخلها إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول مع أن الدخول مستقبل بالنسبة إلى السير، والحاصل كما في حاشية العلامة الأنبابي: أن للفعل بعد حتى ثلاثة أحوال؛ لأنه إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه بأن لم يكمن مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم ولا حالا بالنسبة إليه أيضًا جاز فيه الرفع نظرا إلى أنه حال تأويلا لحكاية الماضية، والنصب نظرا للاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها نحو: ﴿حَتَى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ وإن لم يصلح المضارع بعدها لوقوعه موقعه فإن كان حالا بالنسبة إلى زمن التكلم حقيقة وجب الرفع وغن كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول أو كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم وجب النصب نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: أو حالا بالنظر إلى ما قبله**) لا يتصور الحال بالنسبة إلى ما قبله مثل تصور =

نحو: أسيرُ الآنَ أو اليومَ حتى أدخلُ البلدَ(١)، وكنت سرتُ أمسِ حتى أدخلُ البلد، وقصدتَ الإخبارَ عن تلك الحال؛ كانت (حتى) حرفَ ابتداءٍ، فتَرْفَعُ ما بعدها؛ لامتناع تقدير (أن) بعدها؛ للمنافاة بين الحال والاستقبال. وحينئذٍ يجب أن يكون (حتى) بمعنى: (كي)، أي: للسببيَّة؛ لأنه لما بَطَلَ الاتصالُ اللفظيُّ بين ما بعدها وما قبلها وجب أن يتحقَّقَ الاتصالُ المعنويُّ ليتحقَّقَ الغايةُ التي هي مدلولُ (حتى)، كقولهم: مَرِضَ فلانٌ حتى إنهم لا يرجونه، فالمرضُ هو سببُ عدم الرجاء.

(وَ) ثانيها: (**اللَّامُ، نَحْوُ: جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي**) أي: لأنْ تُكْرِمَني، وإنما أُضْمِرَ (أن) بعدها؛ لكونها حرفَ جرٍّ، فوجب إضمارُ (أن) بعدها لما ذكر.

وهذا اللامُ بمعنى (كي)(٢)، وأما لامُ الجُحُود(٣)؛ فهي اللامُ التي لتأكيد النفي

= الاستقبال؛ فالصواب بدله: أو حالاً محكياً بأن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في هذا الزمان وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها ليتعجب منها. [المولى المجاهدي].

(١) (**قوله: نحو: أسير الآن أو اليوم حتى أدخل البلد**) فيه أن ما بعد حتى في هذا المثال مستقبل حقيقة فالصواب بدله سرت حتى أدخل البلد إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وهذا اللام بمعني كي...إلخ**) يفهم منه أنه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى خصّص اللام في المتن بلام كي حيث مثّل له ولا داعي له فالحق تعميمها للام الجحود، والعاقبة نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾، والزائدة نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. والاختصار على مثال لام التعليل لكونه المشهور. نعم تكلف بعضهم فأدخل لام العاقبة والزائدة في لام التعليل فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: وأما لام الجحود**) أي اللام المصاحبة للجحود، وهو النفي مجازاً تسمية للخاص باسم العام لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي. والأولى: ولام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية لتأكيد النفي تضمر أن بعدها أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ وإنما أضمر ...إلخ. [المولى المجاهدي].

الداخلةُ على خبر (كان)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[(١)]، وإنما أُضْمِرَ (أن) بعدها؛ لما ذكرنا في لام (كي).

والفرقُ بين اللامين المذكورين: أنَّ لامَ (كي) للتعليل، بخلاف لام الجحود، وأن المعنى يختلُّ بحذف لام (كي)، ولا يختلُّ بحذف لام الجحود لكونها زائدةً[(٢)].

(وَ) ثالثها: (**أَوْ بِمَعْنَى: إِلَى، نَحْوُ: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي**) أي: إلى أن تعطيني حقّي، ويحتمل أن يكون بمعنى (إلّا)، أي: إلّا أن تعطيَني حقّي.

(وَ) رابعُها: (**وَاوُ الجَمْعِ، نَحْوُ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَةَ، وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ**) أي: وأن تشربَ اللبنَ، معناه: لا تأكل السمكةَ مع شُرْبِ اللبن، أي: لا تجمعْ بينهما.

(وَ) خامسُها: (**الفَاءُ**) التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، الواقعةُ (**فِي جَوَابِ**[(٣)] **الأَشْيَاءِ السِّتَّةِ**)[(٤)]:

---

(١) سورة الأنفال: ٣٣.

(٢) (**قوله: لكونها زائدة**) أي: زيادة محضة لتأكيد النفي عند الكوفيين فلا تتعلق بشيء فالتقدير في الآية السابقة وما كان الله ذا تعذيبهم، أو معذِّبهم، وغير محضة عند البصريين فتتعلق بالخبر المحذوف والتقدير: وما كان الله مريدا شيئا إلّا ليعذبهم. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قول المصنف: في جواب...إلخ**) سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها. كذا في الخضري. والتقدير في الأمثلة المذكورة: ليكن إتيان منك فإكرام منّي، ولا يكن طغيان منكم فحلول غضبي عليكم، وما يكن إتيان منك فتحديث، وهل يوجد سؤال منّي فإجابة منك، وأتمنى وجودي عندك ففوزي، وألا يكون نزول منك فإصابة خير. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قول المصنف: الستة**) في الخضري: لم يسمع النصب مع الواو إلّا في خمسة؛ النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني. وقاسه النحويون في الباقي انتهى. [المولى المجاهدي].

(**الأَمْرِ، نَحْوُ: اِيتِنِي فَأُكْرِمَكَ**) أي: فأن أكرمَكَ.

(**وَالنَّهْيِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى**) في قصة موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في سورة طه: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(١)، أي: ولا تَطْغَوا فيما رزقناكم فأنْ يحلَّ.

(**وَالنَّفْيِ، نَحْوُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا**) أي: فأن تحدِّثَنا، وفُسِّرَ هذا بوجهين: **أحدهما**: أنه نفيُ الجملتين، يعني: ما تأتينا فكيف تحدِّثُنا؟ على معنى: أنَّ انتفاءَ الجملة الأولى سببٌ لانتفاء الجملة الثانية، أي: امتنع الحديثُ لامتناع الإتيان. **والوجهُ الثاني**: أنه أُثْبِتَ الجملةُ الأولى معنى، وإن كانت في اللفظ منفيَّةً، ونُفِيَ الجملةُ الثانيةُ(٢)، أي: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدِّثْنا، أي: منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك، فنُزِّلَ الإتيانُ الموجودُ منزلةَ المعدوم؛ إذ الإتيانُ إنما يُقْصَدُ للحديث، فلما انتفى الحديثُ؛ فكان الإتيانُ كعدم الإتيان. وهذا الوجهُ الأخيرُ تفسيرُ سيبويه.

(**وَالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: هَلْ أَسْأَلُكَ فَتُجِيبَنِي**) أي: فأن تجيبني.

(**وَالتَّمَنِّي، نَحْوُ: لَيْتَنِي عِنْدَكَ فَأَفُوزَ**) أي: فأن أفوز، والفوزُ: النَّجاةُ والظَّفَرُ بالخير. قاله الجوهريُّ في "الصحاح".

(**وَالعَرْضِ**(٣)**، نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ بِنَا فَتُصِيبَ خَيْراً**) أي: فأن تصيب خيراً.

---

(١) سورة طه: ٨١.

(٢) (**قوله: ونفي الجملة الثانية**) لكونها قيدا فينصبّ عليها النفي. ولا يخفى أن الفاء حينئذ لا تكون للسببية لكن الفعل ينتصب بعدها تشبيها لها بفاء السببية كذا قال الرضى، وأقره الخضري. [المولى المجاهدي].

(٣) الفرق بين العَرْض والحضّ: أن العرض هو: الطلبُ برفق، وأما الحضُّ فهو: الطلب مع حث وإزعاج وشدة.

قولُه: (وَانْجِزَامُهُ) إشارةٌ إلى جوازم الفعل المضارع، أي: وانجزامُ الفعل المضارع (بِخَمْسَةِ أَحْرُفٍ)، وهي:

(لَمْ، نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجْ، وَلَمَّا، نَحْوُ: لَمَّا يَحْضُرْ)، وهما لقلبِ معنى المضارع ماضياً ونفيه.

والفرقُ بينهما من وجهين(١):

أحدهما: أنَّ (لما) مختصَّةٌ بالاستغراق(٢)، كقولك: نَدِمَ زيدٌ ولما يَنْفَعْه الندمُ، أي: عقيب الندم إلى وقت الإخبار، فيلزم استمرارُ النفي من الماضي إلى وقت الإخبار، دون (لم) كقولك: نَدِمَ زيدٌ ولم ينفعْهُ الندمُ، أي: عقيب الندم، ولا يلزم الاستمرارُ إلى وقت الإخبار.

والثاني: أنَّ (لما) مختصَّةٌ بجواز حذف الفعل، كقولك: ندم زيدٌ ولما، أي: ولما ينفعْهُ الندمُ، دون (لم)، فكأنّ الزيادةَ في (لما) قائمةٌ مقامَ الفعل المحذوف.

(وَلَامُ الأَمْرِ، نَحْوُ: لِيَضْرِبْ، وَلَا النَّهْيِ، نَحْوُ: لَا تَفْعَلْ)، وهذه الأربعةُ المذكورةُ جازمةٌ لفعلٍ واحدٍ.

(وَإِنِ الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ)، وهي جازمةٌ لفعلَيِ الشرط والجزاء.

---

(١) **(قوله: من وجهين)** بل خمسة؛ ثالثها أن لما لا تقترن بأداة الشرط فلا يقال إن لما تقم، ورابعها أن الغالب في مبدأ منفيها أن يكون قريباً من الحال، وخامسها أن منفيها متوقع ثبوته غالبا بخلاف لم في جميع ذلك. قال في المغنى: وعلة هذه الأحكام كلها أنّ لم لنفي فَعَلَ ولما لنفي قد فعل. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: مختصة بالاستغراق)** أي: منفردة عن لم بلزوم استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم حيث إنه قد يستغرق نفيها كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ وقد لا يستغرق كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَذْكُوراً﴾. [المولى المجاهدي].

قولُه: (وَبِتِسْعَةِ أَسْمَاءَ) عطفٌ على قوله: (بخمسة أحرف)، أي: وانجزامُ الفعل المضارع بتسعة أسماء (مُتَضَمِّنَةٍ لِمَعْنَى: إِنْ) أي: إن الشَّرطية. (وَهِيَ) أي: تلك الأسماءُ المتضمِّنةُ لمعنى (إن):

(مَنْ، نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ. وَمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[1]. وَأَيٌّ، نَحْوُ: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ. وَأَيْنَ، نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ. وَمَتَى، نَحْوُ: مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ. وَحَيْثُمَا، نَحْوُ: حَيْثُمَا تَقْعُدْ أَقْعُدْ. وَإِذْمَا، نَحْوُ: إِذْمَا تَدْخُلْ أَدْخُلْ. وَأَنَّى، نَحْوُ: أَنَّى تَقُمْ أَقُمْ. وَمَهْمَا، نَحْوُ: مَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، أَيْ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)، وهذا التفسيرُ إشارةٌ إلى أنَّ أصلَ (مهما): (ما)[2]، فزِيدَ عليها (ما) أخرى للتأكيد، فصارت (ماما)، فقلبت الألفُ في (ما) الأولى هاءً، فصارت: (مهما).

واعلم أنَّ حَيْثُمَا وإِذْمَا ومَهْمَا لا تُستعملُ في معنى الشرط إلا مع (ما).

قوله: (وَيَنْجَزِمُ) أي: وينجزمُ الفعلُ المضارعُ (بِأَنْ مُضْمَرَةٍ) أي: مقدَّرةٍ (فِي جَوَابِ الأَشْيَاءِ الَّتِي تُجَابُ بِالفَاءِ، إِلَّا النَّفْيَ) أي: في جواب الأشياء الخمسة.

(الأَمْرُ[3]، نَحْوُ: ايتِنِي أُكْرِمْكَ) أي: إن تأتني أكرمْك.

---

(١) سورة المزمل: ٢٠.

(٢) **(قوله: إلى أن أصل مهما ما...إلخ)** قال السيوطي في الهمع بعد ما سرد الأقوال فيها ناقلاً عن أبي حيان: إن المختار البساطة لأنه لم يقم على التركيب دليل وقول أصلها ماما دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قول المصنف: الأمر)** ما فيه معنى الأمر بمنزلته في ذلك نحو: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه معناه ليتقى الله أمرؤ وليفعل خيراً، وحسبك الحديث ينم الناس أي: أسكت ينم الناس، وصه أحدثك. [المولى المجاهدي].

(وَالنَّهْيُ[١]، نَحْوُ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ) أي: إن لا تكفرْ تدخل الجنةَ، وحُرِّك لامُ (تدخل) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الساكنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر.

(وَالاِسْتِفْهَامُ، نَحْوُ: هَلْ أَسْأَلُكَ تُجِبْنِي) أي: إن أسألْك تجبني.

(وَالتَّمَنِّي، نَحْوُ: لَيْتَنِي عِنْدَكَ أَفُزْ) أي: إن أكُنْ عندك أفُزْ.

(وَالعَرْضُ، نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلْ بِنَا تُصِبْ خَيْراً) أي: إن تنزِلْ بنا تصِبْ خيراً.

قوله: (وَتَلْحَقُهُ) أي: وتلحقُ الفعلَ المضارعَ (بَعْدَ أَلِفِ الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ وَيَائِهِ نُونٌ، نَحْوُ: يَضْرِبَانِ، وَتَضْرِبَانِ، وَيَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبِينَ. وَذَلِكَ الإِلْحَاقُ) أي: إلحاقُ النون (فِي) حالة (الرَّفْعِ. وَتَسْقُطُ) تلك النونُ (فِي) حالتي (النَّصْبِ وَالجَزْمِ، يَعْنِي: يَكُونُ رَفْعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي فِيهِ أَحَدُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِالنُّونِ) أي بثبوتها فيه[٢] كما في الأمثلة المذكورة، (وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِسُقُوطِ النُّونِ) نحو: لن يَضْرِبَا، ولن يَضْرِبُوا، ولن تَضْرِبِي، ولم يَضْرِبَا، ولم يَضْرِبُوا، ولم تَضْرِبِي.

وإنما جُعِلَ إعرابُها[٣] بالحروف؛ لمشابهتها صورةَ المثنى والجمع في الاسم،

---

(١) (قول المصنف: والنهي) وشرط الجزم بعده عند الجمهور: أن تضع إن الشرطية قبل لا النافية مع صحة المعنى؛ فلا يجوز لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي حيث لا يشترط ذلك ويجوز المثال المذكور قائلا إن معناه بحسب العرف إن تكفر تدخل النار والعرف قرينة قوية. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: أي: بثبوتها فيه) الظاهر إسقاطه إذ الرفع إنما هو بنفس النون وما وقع في عبارتهم من قولهم: رفعه بثبوت النون؛ فالمراد به النون الثابتة لكن عبر بذلك لمشاكلة السقوط. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: وإنما جعل إعرابها...إلخ) كذا في الصبان. أقول: ظاهره يفيد أن المعرب بالحرف نفس الأمثلة الخمسة المركبة من الفعل والضمائر البارزة، لا مجرد المضارع المشتملة هي عليه كما أن المعرب في الاسم المثنى والمجموع، لا ما اتصل به علاماتهما ولا يطمئن عليه القلب فليراجع. والأولى ما في الرضي: وإنما أعرب المضارع المتصل به الضمير البارز =

وإنما سقطت النونُ في حالتي الجزم والنصب؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء، فكما يَتْبَعُ النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ كذلك يتبع النصبُ الجزمَ في الأفعال.

قوله: (**وَالفِعْلُ المُجَرَّدُ**) أي: والفعلُ المضارعُ الخالي (**عَنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ**) من الألف والواو والياء، (**إِنْ كَانَ**) ذلك الفعلُ (**صَحِيحَ اللَّامِ كَيَضْرِبُ؛ فَرَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِالسُّكُونِ**) نحو: يَضْرِبُ، ولن يَضْرِبَ، ولم يَضْرِبْ. هذا هو الأصلُ، فلم يحتجْ إلى دليلٍ.

(**وَإِنْ كَانَ**) ذلك الفعلُ (**مُعْتَلًّا بِالوَاوِ أَوِ اليَاءِ، كَيَغْزُو وَيَرْمِي؛ فَرَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيراً**) فإنَّ أصلَهما: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ، فلما استثقلت الضمَّةُ على الواو والياء حُذِفَتْ. (**وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ لَفْظًا**) لخفَّة الفتحة، نحو: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ. (**وَجَزْمُهُ بِالحَذْفِ**) لأنَّ الجازمَ عاملٌ، ولا يجوز إلغاءُ العامل بلا مانعٍ، فلما لم يكنْ في آخره حركةٌ؛ حُذِفَ منه حرفُ العلَّة، نحو لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ.

(**وَإِنْ كَانَ**) ذلك الفعلُ (**مُعْتَلًّا بِالأَلِفِ، نَحْوُ: يَخْشَى؛ فَرَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ**) تقديراً؛ لأنَّ الألفَ لا تقبل الحركةَ، (**وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ تَقْدِيراً**) للدَّليل المذكور، نحو: لن يَخْشَى، (**وَجَزْمُهُ بِالحَذْفِ**) لما ذكرنا.

[الأمر]

قوله: (**الأَمْرُ**) أي: ومن أصناف الفعل: الأمرُ، وهو عبارةٌ عن طلب الفعل، بخلاف النهي، فإنه عبارةٌ عن طلب ترك الفعل.

= المرفوع بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الألف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو انتهى. [المجاهدي].

(وَيُؤْمَرُ الفَاعِلُ المُخَاطَبُ بِمِثَالِ: افْعَلْ) نحو: اصْنَعْ، أي: بالأمر بالصِّيغة، أي: بالصيغة المختصَّة بالأمر، وهو أمرُ الحاضر، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا أو ساكنًا؛ فتَعْمَلُ العملَ المذكورَ الذي عَلِمْتَه في التصريف.

قوله: (وَغَيْرُهُ) أي: ويُؤْمَرُ غيرُ الفاعل المخاطب (بِاللَّامِ الجَازِمَةِ)، وهو على خمسة أضربٍ؛ لأنَّ غيرَ الفاعل المخاطب: إما ليس بفاعلٍ أو فاعلٌ وليس بمخاطبٍ.

فالأوَّلُ: على ثلاثة أضربٍ: إما مفعولُ غائبٍ، (نَحْوُ: لِيضْربْ زَيْدٌ[١]، أَوْ) مفعولُ متكلِّمٍ، نحو: (لِأُضْرَبْ أَنَا، أَوْ) مفعولُ مخاطبٍ، نحو: (لِتُضْرَبْ أَنْتَ).

والثاني على ضربين: إما فاعلُ غائبٍ، نحو: لِيَضْرِبْ زَيْدٌ، أو فاعلُ متكلِّمٍ، نحو: لِأَضْرِبْ أنا.

فإن قلت: الأمرُ عبارةٌ عن طلب الفعل، والطلبُ إنما يكون للآمر من غيره لا من نفسه.

قلت: معنى: لِأَضْرِبْ[٢] أنا: أنا المُعِينُ بضربي لمَنْ يستعين على الضرب فليستعن بي.

وقد جاء قليلاً: أن يُؤْمَرَ الفاعلُ المخاطبُ باللام الجازمة، كما في قوله تعالى في سورة يونس عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا

---

(١) (**قول المصنف: ليضرب زيد...إلخ**) قد يقال: المأمور في الأمثلة المذكورة ليس المفعول وإنما هو الفاعل والحق في التمثيل له ليعن زيد بحاجتي ولأعن بحاجة زيد ولتعن بحاجتي. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: قلت معنى لأضرب...إلخ**) حاصله أن كون المأمور المتكلم ظاهري وفي الحقيقة هو الغائب ويجاب بأن المتكلم نزل نفسه منزلة الأجنبي المجاز قياساً على ما في التصريح من أن المتكلم لا ينهى نفسه إلَّا مجازاً. [المولى المجاهدي].

يَجْمَعُونَ﴾[١]، وقرئ في الشواذِّ[٢]: فلتفرحوا بالتاء التي هي للمخاطب.

** ** **

(١) سورة يونس: ٥٨.

(٢) وهي قراءة عثمان وأبّي وأنس وزيد، وقال الشيخ يس: قال الدماميني: ممن قرء في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليس قراءته شاذة؛ إذ الصحيح في الشاذ ما وراء القراءات العشر. فينظر لأي شيء اقتصر الشارح في عزو هذه القراءة على من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني اهـ.
وقال الآلوسي: وروى رويس عن يعقوب أنه قرأ ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ بتاء الخطاب، وقد وردت هذه القراءة في حديث صحيح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أخرجه جماعة منهم أبو داود وأحمد والبيهقي من طرق عن أبي بن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً، وقرأ بها أيضاً ابن عباس وقتادة وغيرهما. اهـ.
وفي الدر المصون: والجمهورُ على ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بياء الغيبة. وقرأ عثمان بن عفان وأبيّ وأنس والحسن وأبو رَجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءةُ رسول الله، ونَقَل ابن عطية عن ابنِ عامر أنه قرأ ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ خطاباً، وهذه ليست مشهورةً عنه. وقرأ الحسن وأبو التيَّاح « فَلِيفرحوا » بكسرِ اللام، وهو الأصل. فليراجع.

[المتعدي وغير المتعدي]

قوله: (المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي) أي: ومن أصناف الفعل: المتعدِّي وغيرُ المتعدّي.

(فَالمُتَعَدِّي: مَا كَانَ لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ).

(وَيَتَعَدَّى) أي: الفعلُ المتعدِّي (إِلَى مَفْعُولٍ) واحدٍ، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ)، إما ثانيهما غيرُ الأول، (نَحْوُ: كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً) إذ الجبَّةُ غيرُ زيدٍ، (وَ) نحو: (أَعْطَيْتُ عَمْراً دِرْهَمـًا) إذ الدرهمُ غيرُ عمرو، (وَ) إما ثانيهما هو الأوَّلُ، نحو: (عَلِمْتُ بَكْراً فَاضِلاً) إذ الفاضلُ هو بكرٌ، (وَ إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أَعْلَمْتُ بَكْراً عَمْراً فَاضِلاً)[1].

قوله: (وَغَيْرُ المُتَعَدِّي) أي: اللازمُ (مَا يَخْتَصُّ بِالفَاعِلِ، كَذَهَبَ زَيْدٌ).

(وَلِتَعْدِيَتِهِ) أي: ولتعدية غير المتعدي (ثَلَاثَة)[2] أسبابٍ: أحدها: (الهَمْزَةُ) يعني: بابَ الإِفْعَالِ، (نَحْوُ: أَذْهَبْتُهُ) إذا أردتَ تعدية: ذَهَبَ. (وَ) ثانيها: (تَثْقِيلُ الحَشْوِ) أي: تضعيفُ العين[3]، يعني: بابَ التَّفْعِيلِ، (نَحْوُ: فَرَّحْتُهُ) إذا أردتَ تعدية:

---

(١) قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١٦٧]، ففي الآية ثلاثة مفاعيل: الضمير المتصل، ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، ﴿حَسَرَاتٍ﴾.

(٢) (قول المصنف: ولتعديته ثلاثة أسباب) أي: مع بقاء معناه مسنداً إلى فاعله الأول ألا يرى أنك إذا قلت: فرّحت زيداً أو أجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد كذا قال اللقاني في حاشية التصريف. ومثل غير المتعدي المتعدي لواحد فإنه يتعدى لغيره بها وكذلك المتعدي لاثنين بالنسبة إلى الهمزة في أعلم وأرى. [المولى المجاهدي].

(٣) (وقوله أي: تضعيف العين) بشرط تغيير المعنى وضم التصيير إليه؛ فلا يرد نحو: =

فَرِحَ، وهما مختصَّان بتعدية الثلاثيّ المجرَّد. (وَ) ثالثُها: (**حَرْفُ الجَرِّ**[١]، **نَحْوُ: خَرَجْتُ بِهِ**) إذا أردتَ تعديةَ: خَرَجَ، وهذا السببُ الثالثُ عامٌّ لتعدية الكلِّ من الثلاثيّ والرباعيّ، مجرَّداً أو مزيداً فيه.

❊❊ ❊❊ ❊❊

= موَّتت الإبل. [المولى المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: وحرف الجر**) تعبيره بحرف الجر دون الباء ظاهر في أن المراد بالتعدية هنا التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم المشترك فيه جميع حروف الجر وهو مفاد كلام الشارح، لا التعدية الخاصة التي هي: تصيير الفاعل مفعولاً المختص بالباء المعاقبة للهمزة. [المولى المجاهدي].

[المبني للمفعول]

قوله: (المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ) أي: ومن أصناف الفعل: المبنيُّ للمفعول، (وَهُوَ) الفعلُ (الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) إما للجهل[1] بالفاعل، نحو: سُرِقَ المتاعُ، أو للإبهام، نحو: قُتِلَ زيدٌ، أو للعلم بالفاعل، نحو: خُلِقَ الإنسانُ، أو لتعظيم الفاعل، نحو ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾[2]، أي: لُعِنَ الكذّابون، أو لتحقير الفاعل، نحو: شُتِمَ الأَميرُ، أو لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ المفعول، نحو: هُزِمَ العدوُّ، أو لأنَّ المتكلِّمَ لا يُرِيدُ ذِكْرَ الفاعل: إما للبغض، نحو: وُسْوِسْتُ، أو للمَحَبَّةِ، نحو: فُتِنْتُ، أو لإقامة سَجْعِ الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾[3]، أو لإقامة القافية، كقول الشاعر[4]:

وَمَـا المَـالُ وَالأَهْلُـونَ إِلَّا وَدَائِـعُ * فَـلَا بُـدَّ يَوْمـاً أَنْ تُـرَدَّ الوَدَائِـعُ

أو للاختصار، نحو: جُنَّ زيدٌ[5].

قوله: (نَحْوُ: ضُرِبَ زيدٌ) أصله: ضَرَبَ عمروٌ زيداً، فضُمَّ أَوَّلُه، وكُسِرَ ما قبل آخره، وحُذِفَ فاعلُه، وأُقِيمَ المفعولُ مقامَه.

---

(١) (قوله: للجهل) نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضي أن لا يصرّح باسم خاص به، لا أن يحذف بالكلية؛ ألا يرى أنك تقول سئل سائل، وسام سائم. وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة الليل: ١٩.

(٣) سورة الليل: ١٠.

(٤) قائله: يزيد بن الحكم الثقفي المتوفَّى سنة (١٠٥هـ)، وقيل: بل قائله: لبيد بن ربيعة. وهو في "اللسان" (٤/ ٦٠٣)، و"تاج العروس" مادة: ودع.

(٥) (قوله: نحو: جنّ زيد) وقد يقال إن جنّ من الأفعال اللازمة للمجهول فلا يحسن التمثيل به للاختصار. والأولى له التمثيل بقوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾. [المولى المجاهدي].

وإنما لم يقتصرْ على الضمِّ؛ لئلَّا يلتبسَ[١] الماضي في باب أَعْلَمَ إذا لم يسمَّ فاعلُهُ بمضارع باب عَلِمَ للمتكلم إذا لم يسمَّ فاعله، نحو: أُعْلِمُ، ولم يعتبرْ ضمُّ الآخر؛ لأنه محلُّ التَّغيير، فلا يُعتمدُ على حركته، وعلى الكسر؛ ليحصلَ الفرقُ في باب عَلِمَ بين المبني للفاعل وبين المبنيّ للمفعول. هذا في الماضي.

وأما في المضارع؛ فيُضَمُّ حرفُ المضارعة، ويُفتحُ ما قبل آخره، نحو: يُضْرَبُ زيدٌ. وإنما لم يُقتصرْ على الضمّ؛ ليحصلَ الفرقُ فيما ماضيه على أربعة أحرفٍ بين المبنيّ للفاعل وبين المبنيّ للمفعول، نحو: يُكْرَمُ ويُفَرَّحُ ويُقَاتَلُ ويُدَحْرَجُ، وعلى الفتح؛ ليحصلَ الفرقُ في مثل: يَعْلَمُ بينهما.

قوله: (وَيُسْنَدُ) أي: ويُسْنَدُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول (إِلَى المَفْعُولِ بِهِ) سواءٌ[٢] كان متعدِّياً[٣] بلا واسطة حرف الجرّ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، أصله: ضَرَبَ عمرٌو زيداً، أو متعدِّياً بواسطة حرف الجرّ، نحو: مُرَّ بعمرٍو، أصله: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو. وهذا في كلِّ فعلٍ يكون له مفعولٌ واحدٌ.

وأما إن كان للفعل أكثرُ من مفعولٍ واحدٍ، فإن كان له مفعولان، وكانا متغايرين، ومتعدِّياً إليهما بلا واسطة حرف الجرّ؛ فلك أن تُسْنِدَ الفعلَ إلى أيِّهما شِئْتَ، نحو: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، وأُعْطِيَ زيداً درهمٌ، والأوَّلُ أَوْلى؛ لما في المفعول

---

(١) **(قوله: لئلَّا يلتبس...إلخ)** لا يخفى أن الاقتصار على الضم لا يوجب التباس ماضي باب أعلم بمضارع باب علم في جميع المواد؛ فالحق أن يقول: لئلَّا يلتبس أعلم ماضياً إذا لم يسم فاعله بمضارع علم للمتكلم وحده إذا لم يسم فاعله. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: سواء...إلخ)** يفيد أن المراد بالمفعول به أعم من الصريح وغيره. ولا يخفى أنه خلاف المتبادر. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: كان متعدياً)** أي: كان المفعول به متعدياً إليه الفعل. ولا يخفى ما فيه من الركاكة؛ فالحق إسقاط متعدياً هنا وفيما يأتي. [المولى المجاهدي].

الأول(١) من معنى الفاعلية، وهو الآخذيَّةُ، وفي المفعول الثاني من معنى المفعوليَّة، وهو المأخوذيَّةُ.

وإن كان أحدُهما متعدِّياً بواسطة حرف الجرّ، والآخرُ بلا واسطةِ حرف الجر؛ فلا يجوزُ الإسنادُ إلا إلى المتعدِّي(٢) بلا واسطة حرف الجرّ؛ لأنه الأصلُ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ بسوطٍ.

وإن لم يكونا متغايرين، بل كان ثانيهما هو الأوَّلَ؛ فلا يجوز الإسنادُ إلى المفعول الثاني، وهو قوله: (**إِلَّا إِذَا كَانَ الثَّانِي من بَابِ: عَلِمْتُ**) أي: إلا إذا كان المفعولُ به المفعولَ الثاني من باب: عَلِمْتُ، فإنه لا يجوزُ الإسنادُ إليه؛ لأنه مُسْنَدٌ للمفعول الأوَّل دائماً؛ لكونهما مبتدأً وخبراً(٣) في الأصل، فلو وَقَعَ الثاني مَوْقِعَ الفاعل؛ لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالةٍ واحدةٍ، وهو ممتنعٌ(٤)، فتعيَّن أن يقال: عُلِمَ زيدٌ فاضلاً.

وإن كان بثلاثة مفاعيل، نحو: أَعْلَمْتُ زيداً عمراً فاضلاً؛ فلا يجوز الإسنادُ إلى المفعول الثالث، وهو قوله: (**وَالثَّالِثَ مِنْ بَابِ: أَعْلَمْتُ**) أي: إلا إذا كان المفعولُ به المفعولَ الثالثَ في باب: أَعْلَمْتُ، فإنه لا يجوزُ الإسنادُ إليه؛ لأنه مُسْنَدٌ إلى المفعول

---

(١) (**قوله: لما في المفعول الأول...إلخ**) الظاهر لما فيه من معني الفاعلية وهو الآخذية مثلا وفي الثاني من معنى المفعولية وهو المأخوذية. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: إلّا إلى المتعدي...إلخ**) وعلى ما عرفت من أن الحق إسقاط قوله المتعدى ينبغي أن يقول إلّا إلى ما هو بلا واسطة حرف الجر. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل**) فيه أن كونهما كذلك لا يستلزم المدعى لزوال المعنى الأصلي بدخول العامل. [المولى المجاهدي].

(٤) (**قوله: وهو ممتنع**) فيه أنه على تقدير تسليمه لا يضر كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام في فرس غلام زيد. [المولى المجاهدي].

الثاني دائمـاً؛ لكونهما مبتدأً وخبراً في الأصل، فلو قام الثالثُ مقامَ الفاعل؛ لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالةٍ واحدةٍ، وهو محالٌ، فيقال: أُعْلِمَ زيدٌ عمراً فاضلاً، أو يقال: أُعْلِمَ زيداً عمرو فاضلاً، ولا يقال: أُعْلِمَ زيداً عمراً فاضلٌ.

قوله: (وَإِلَى المَصْدَرِ) أي: ويُسْنَدُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول إلى المصدر، أي: إلى المفعول المطلق، (نَحْوُ: سِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ) أصله: سَارَ زيدٌ سَيْراً شَدِيداً، وإنما قَيَّدَ المصدرَ بالصِّفة إشارةً إلى أنَّ المصدرَ لا يقوم مقامَ الفاعل إلا إذا كان مدلولُهُ زائداً على مدلول الفعل في صفةٍ أو غيرها ليُفِيدَ.

قوله: (وَالظَّرْفَيْنِ) أي: ويُسْنَدُ الفعلُ المبنيُّ للمفعول إلى الظرفين ـ يعني: ظرفي الزَّمان والمكان ـ. مثالُ الأول (نَحْوُ: سِيرَ يَوْمُ كَذَا) أصلُه: سار زيدٌ يومَ كذا. (وَ) مثالُ الثاني: (سِيرَ فَرْسَخَانِ) أصلُه: سَارَ زيدٌ فرسخين.

وإذا وُجِدَ المفعولُ به؛ تَعَيَّنَ قيامُه مقامَ الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً في داره؛ لثبوت معنى الفاعل في المفعول به في باب المُفَاعَلَةِ، نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً.

وإن لم يُوجَدْ؛ فالجميعُ سواءٌ(١).

وقد عُلِمَ(٢) من عدم ذِكْرِ المفعول له والمفعول معه: أنهما لا يقومان مقام

---

(١) (قوله: فالجميع سواء) هذا مذهب الأكثرين ورجح بعضهم الجار والمجرور لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، وبعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن يقال: كلما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره فهو أولى بالنيابة. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: وقد علم من عدم ذكر المفعول له والمفعول معه...إلخ) ومثلهما الحال والتمييز والمستثنى ويفهم منه أن المفعول له مجروراً كان أو منصوباً لا يقوم مقام الفاعل وإليه =

الفاعل. أما المفعولُ له؛ فلأنَّ المُشْعِرَ بالعِلِّيَّة فيه هو النصبُ، فلو قام مقامَ الفاعل؛ لفات ذلك. وأما المفعولُ معه؛ فلأنه لو قام مقام الفاعل؛ لقام إما مع الواو أو لا، وكلاهما محالٌ، أما الأول؛ فلأنه يلزم المعطوفُ بدون المعطوف عليه؛ لأنَّ المفعولَ معه معطوفٌ على ما قبله بالحقيقة اللغويَّة، وأما الثاني؛ فلأنَّ المفعولَ معه إنما هو المذكورُ بعد الواو.

**　**　**

= ذهب الرضي والمفهوم من التعليل الآتي أن الذي لا يصح نيابته هو المنصوب فقط وهو الراجح وعليه جرى العارف الجامي قدِّس سرُّه. [المولى المجاهدي].

[أفعال القلوب]

قوله: (أَفْعَالُ القُلُوبِ) أي: ومن أصناف الفعل: أفعالُ القلوب.

واعلم أنَّ الأفعالَ على ضربين(١): أفعالُ العِلَاجِ، وأفعالُ القلوب(٢).

فأفعالُ العلاج: أفعالٌ يتوقَّفُ حصولُها على تحريكِ عُضْوٍ من الأعضاء الظاهرة، كالضَّرْب والشَّتْم وغيرهما.

وأفعالُ القلوب: هي السَّبعةُ المذكورة في المتن، وهي قوله: (ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ. تَدْخُلُ) هذه الأفعالُ (عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ) أي: على الجملة الاسميَّة لبيان ما هي عبارةٌ عنه(٣)، أي: لبيان الحال الذي هذه الجملةُ عبارةٌ عنه من ظنٍّ أو عِلْمٍ.

فالأفعالُ الثلاثة الأُوَلُ للظنّ، و(زَعَمْتُ) للدَّعوى والاعتقاد، فيكون تارةً للعلم وتارةً للظنّ، والأفعالُ الثلاثةُ الباقيةُ للعلم.

قولُه: (فَتَنْصِبُهُمَا) عطفٌ على قوله: (تدخل)، أي: فتنصبُ هذه الأفعالُ المبتدأَ والخبرَ (عَلَى المَفْعُولِيَّةِ) أي: على أن يكون المبتدأُ مفعولاً أوّلاً، والخبرُ مفعولاً ثانيـًا، (نحو: ظَنَنْتُ زيداً قائمـًا).

---

(١) (قوله: على ضربين) فيه أن من الأفعال لما ليس واحدا منهما كمات ونام وفقد وحسن. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: وأفعال القلوب...إلخ) كذا في المفصل. وفي الحصر نظر كما لا يخفى على المتتبع فالحق أن يقول: وأفعال القلوب هي التي تقوم معانيها بالقلب وذكر المصنف منها السبعة المشهورة بقوله: ظننت الخ. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: عبارة) الحق ناشئة أو صادرة. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ لَازِمَانَ لِذَلِكَ) أي: لدخولهما على المبتدأ والخبر، (دُونَ) الأَفْعَالِ (البَاقِيَةِ) فإنَّ لكلِّ واحدٍ منها معنىً آخَرَ لا يقتضي إلا مفعولاً واحداً إذا كان بذلك المعنى، (فَإِنَّكَ تَقُولُ: ظَنَنْتُهُ) أي: اتَّهمْتُه، من الظِّنَّة، وهي التُّهَمَةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[١]، أي: بمتَّهَمٍ.

(وَ) تقول: (عَلِمْتُهُ، أَيْ: عَرَفْتُهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِى السَّبْتِ﴾[٢]، أي: عرفتم.

والفرقُ بين العلم والمعرفة[٣]: أنَّ العلمَ يُستعملُ في إدراك الكليَّات، والمعرفةَ تُستعملُ في إدراك الجزئيَّات، ولذلك[٤] لا يقال لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ: عارفٌ، بل يقال له: عالمٌ.

(وَ) تقول: (زَعَمْتُهُ، أَيْ: قُلْتُهُ. وَ) تقول: (رَأَيْتُهُ) من رؤية البصر (أَيْ: أَبْصَرْتُهُ. وَ) تقول: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، أَيْ: صَادَفْتُهَا).

---

(١) سورة التكوير: ٢٤.

(٢) سورة البقرة: ٦٥.

(٣) (قوله: والفرق...إلخ) في شرح العقائد ما يفيد أن العلم والمعرفة متحدان وأن الفرق المذكور اصطلاح بعض وفي بعض حواشيه أن العلم والمعرفة مترادفان عند أهل السنة والجماعة خلافا للفالسفة فإنهم فرّقوا بينهما بأنّ العلم عبارة عن إدراك الكليّ والمعرفة عن إدراك الجزئي اهـ. وأنت خبير بأنه لا وجه لذكر هذا الفرق مع ما فيه في مقام بيان تعدي علم اليقينية إلى مفعولين دون العرفناية.
فالحق ما قاله الصبان من الفرق بأن الأولى تتعلق باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيداً قائماً أي: عرفت اتصاف زيد بالقيام والثانية تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيداً أي: عرفت ذاته انتهى بتغيير. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: ولذلك لا يقال...إلخ) فيه أن هذا إنما يصح على زعم الفلاسفة قاتلهم الله من أنه لا يعلم الجزئيات تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا نعم يصح على قول من فرّق بينهما بأن المعرفة عبارة عن الإدراك بعد الجهل، والعلم عبارة عن الإدراك مطلقاً. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَمِنْ شَأْنِهَا) أي: ومن شأن أفعال القلوب: (جَوَازُ الإِلْغَاءِ) أي: جوازُ إبطال[١] العمل حالَ كون أفعال القلوب (مُتَوَسِّطَةً) بين المفعولين، (نَحْوُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ، وَ) حالَ كونها (مُتَأَخِّرَةً) عنهما، (نَحْوُ: زَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَنْتُ) لاستقلال[٢] مفعوليها كلامـًا لكونهما مبتدأً وخبراً على تقدير إلغائها، مع ضَعْفِ عملها بالتوسُّط والتأخُّر.

ولم يجز الإلغاءُ في باب: أَعْطَيْتُ إذا توسَّطَ أو تأخَّرَ، وأعني بباب أَعْطَيْتُ: أن يكون المفعولان متغايرين، وإنما لم يجزْ ذلك فيه؛ لعدم استقلال مفعوليه كلامـًا.

ويعلم من قوله: (متوسطة) و(متأخرة): أنه لا يجوز الإلغاءُ إذا تقدَّمتْ.

واعلم أن الإعمالَ أَوْلى إذا توسَّط، والإلغاءَ أَوْلى إذا تأخَّرتْ، وأنَّ هذه الأفعالَ تكون في معنى الظرف على تقدير الإلغاء، فمعنى: زيدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ: زيدٌ مقيمٌ في ظنّي.

قوله: (وَالتَّعْلِيقُ) أي: ومن شأن أفعال القلوب[٣]: التَّعليقُ، وهو إبطالُ العمل على سبيل الوجوب لفظـًا لا معنىً، بخلاف الإلغاء، فإنه إبطالُ العمل على سبيل الجواز لفظـًا ومعنىً.

---

(١) (**قوله: أي: جواز...إلخ**) الحق أي: صحة إبطال العمل لفظـًا ومعنى على سبيل الجواز إذ الجواز في عبارة المصنف غير الجواز المأخوذ في حقيقة الإلغاء فذكره لا يقتضى التجريد كما يشعر به تفسير الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: لاستقلال مفعوليها...إلخ**) علة لجواز الإلغاء متوسطة ومتأخرة فيه أن هذه العلة تجرى في أفعال التصيير والأفعال الناقصة أيضـًا مع عدم جواز إلغائها اللهم إلَّا أن يقال: إن العلة النحوية لا يلزم اطرادها. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: أي: ومن شأن أفعال...إلخ**) يفيد أن التعليق عطف على جواز الإلغاء لا على الإلغاء هربا من تسلط الجواز على التعليق الذي هو الإبطال على سبيل الوجوب وأقول: لا مانع من ذلك إذ معنى جواز الإلغاء والتعليق صحة وقوعهما كما نبهناك عليه ولا يلزم منه أن التعليق على سبيل الجواز. [المولى المجاهدي].

وذلك عند وقوع أفعال القلوب (قَبْلَ اللَّامِ) أي: قبل لام الابتداء(١)، (نَحْوُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَ) قبلَ (الإِسْتِفْهَامِ)، سواء كان حرفًا، (نَحْوُ: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، أَو) اسمًا، نحو: عَلِمْتُ (أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَ) قبلَ حرف (النَّفْيِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) لاقتضاء كلِّ واحدٍ من هذه الثلاثة صَدْرَ الكلام.

فلو أُعمِلَتْ لفظًا؛ لم تكن هذه الثلاثةُ في صدر الكلام، لكن الجزأين اللذين وقعا بعد هذه الثلاثة في موضع النصب؛ لأنَّ العلم وَقَعَ عليهما بالحقيقة، وعُدِل عنه لمحافظة اللفظ، فمن حيث اللفظ اعتبر لامُ الابتداء والاستفهامُ والنفيُ، ومن حيث المعنى اعتبر هذه الأفعالُ.

واعلم أن معنى قولك: عَلِمْتُ أَزيدٌ عندك أم عمرٌو: علمتُ أحدَهما بعينه عندك؛ لأنَّ المعنى: عَلِمْتُ جوابَ ذلك(٢)، وجوابُهُ بالتعيين.

** ** **

---

(١) (قوله: أي: قبل لام الابتداء) ومثله لام القسم كقوله:

ولقـد علمـت لتـأتين منيتـي ❊ إن المنايـا لا تطـيش سـهامها

[المولى المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: وزائدة) أي: كان فقط دون باقي تصاريفه وهي قسمان: **الأول** ما لا يفيد شيأ سوى التأكيد والتحسين لتجريده عن الزمان كمثال الشرح، **والثاني** ما يفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بها في كونها غير عاملة كمثال المتن وإن كان المتبادر من تفسير الشارح أنه من الأول. [المولى المجاهدي].

[الأفعال الناقصة]

قوله: (الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ) أي: ومن أصناف الفعل: الأفعالُ النَّاقصةُ، وهي ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفةٍ، أي: على صفةٍ[1] غيرِ صفة مصدرها، فيخرج سائرُ الأفعال.

(وَهِيَ) أي: الأفعالُ النَّاقصةُ: (كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ).

قوله: (تَرْفَعُ) أي: ترفعُ الأفعالُ النَّاقصةُ (الاِسْمَ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) كما ذكر في باب الاسم.

قوله: (وَكَانَ تَكُونُ نَاقِصَةً... إلخ) أي: وكان على خمسة أنواعٍ:

أحدها: أن تكون ناقصةً كما ذكرنا.

(وَ) ثانيها: أن تكون (تَامَّةً) بمعنى: ثَبَتَ ووَقَعَ، (نَحْوُ: كَانَ الأَمْرُ) أي: وَقَعَ وثَبَتَ.

(وَ) ثالثُها: أن تكون (زَائِدَةً[2]، نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً) أي: ما أحسنَ زيداً،

---

(١) (قوله: أي: على صفة...إلخ) وهي صفة متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما أنّ زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي: الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي: الحصول بعد أن لم يحصل كذا قال الرضي. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: أي: على صفة...إلخ) وهي صفة متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما أنّ زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي: الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي: الحصول بعد أن لم =

وكقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِى الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[١]، أي: من في المهد صبيّاً.

(وَ) رابعُها: أن تكون (مُضْمَراً فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ)، وحينئذٍ يقع بعدها جملةٌ تُفسِّرُ ذلك الضميرَ[٢] (نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) أي: كان الشَّأنُ.

وَ خامسُها: أن تكون بِمَعْنَى: صَارَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾[٣]) أي: صَارَتْ.

واعلم أنَّ (كان) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ يحتمل الأوجهَ الخمسةَ.

ثم اعلم أنَّ (صَارَ) للانتقال: إما من صفةٍ إلى صفةٍ، نحو: صَارَ زيدٌ عالمـاً، وإما من عارضٍ إلى عارضٍ[٤]، نحو: صار الفقيرُ غنيّـاً، وإما من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ، نحو: صَارَ الطِّينُ خَزَفـاً، وإما من مكانٍ إلى مكانٍ، نحو: صار زيدٌ إلى عمرو.

وأنَّ (أصبح) و(أمسى) و(أضحى) لثلاثة معانٍ:

أحدها: اقترانُ مضمون الجملة بأوقاتها الخاصَّة التي هي الصَّبَاحُ والمساءُ

= يحصل كذا قال الرضي. [المولى المجاهدي].

(١) سورة مريم: ٢٩.

(٢) **(قوله: تفسير ذلك الضمير)** على أنه اسم وتكون خبرا لها فهي ناقصة وقال بعضهم إنها حينئذ تامة والضمير المفسر فاعلها والراجح هو الأول لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلّا مبتدأ في الحال أو في الأصل. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة الواقعة: ٦.

(٤) **(قوله: وإما من عارض إلى عارض)** لا يظهر وجه المقابلة بين العارض والصفة وقد مثل المولى المنلا خليل الأسعردى قدس سره في قاموسه للصفة بما مثل به الشارح للعارض فليحرر. [المولى المجاهدي].

والضُّحَى، نحو: أَصْبَحَ زيدٌ قائماً، أي: صار زيدٌ قائماً في وقت الصَّباح، وكذلك: أَمْسَى زيدٌ قائماً، وأَضْحَى زيدٌ قائماً، أي: صار زيدٌ قائماً في وقت المساء وفي وقت الضحى.

وثانيها: أن تكون بمعنى: صَارَ، نحو: أَصْبَحَ الفقيرُ غنيّاً، أي: صار الفقيرُ غنيّاً، وليس المراد: أنه صار غنيّاً في وقت الصباح، وكذلك: (أمسى) و(أضحى).

وثالثُها: أن تُفِيدَ الدُّخولَ في هذه الأوقات، وهي في هذا الوجه تامَّةٌ يُسْكَتُ على مرفوعها، نحو: أَصْبَحَ زيدٌ، وأمسى عمرو، وأضحى بَكْرٌ، أي: دخل في وقت الصباح والمساء والضحى.

وأنَّ (ظلّ) و(بات) لمعنيين(١):

أحدهما: اقترانُ مضمون الجملة بوقتيهما، أي: (ظَلَّ) لاقتران مضمون الجملة بالنهار، و(بات) لاقتران مضمون الجملة بالليل، نحو: ظَلَّ زيدٌ صائماً، أي: صارَ زيدٌ صائماً في الظُّلُول، وباتَ عمرٌو قائماً، أي: صار عمرو قائماً في البَيْتُوتة.

وثانيهما(٢): بمعنى: صَارَ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾(٣)، أي: صار مُسْوَدّاً.

وأنَّ الأفعالَ الأربعةَ ـ وهي: ما زال، وما برح، وما انفكَّ، وما فتئ ـ لدلالة استمرار ثبوت خبرها لاسمها مذ قَبِلَ الخبر، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، أي: مذ كان قابلاً للعلم، لا في حال الطفوليَّة، وكذا الأفعال الثلاثة الباقية.

---

(١) وقد يجيئان تامين أيضاً، نحو: ظلَّ اليوم، أي: دام ظلُّه، وبات فلانٌ بالقوم، أي: نَزَلَ بهم ليلاً، إلَّا أنه قليلٌ.

(٢) **(قوله: وثانيهما...إلخ)** في الأشموني: قال في شرح الكافية: وزعم الزمخشرى أنّ بات ترد أيضاً بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه انتهى. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة النحل: ٥٨.

ويلزمها النفيُ لتدلَّ على استمرار خبرها لفاعلها، فتكون هذه الأفعالُ[١] بمنزلة (كان)؛ لدخول[٢] النفي على النفي المستلزم للإثبات؛ لأنَّ هذه الأفعالَ للنفي، فدخل عليها حرفُ النفي، فصارت مثبتةً، ولهذا لم يجزْ أن يقال: ما زال زيدٌ إلا عالمـًا، كما لم يجزْ أن يقال: كان زيدٌ إلا عالمـًا.

وأنَّ (ما دام) لدلالة توقيت أمرٍ بمدَّة ثبوت خبره لاسمه، نحو: اجْلِسْ ما دام زيدٌ جالسـًا، أي: اجلسْ دوامَ جلوس زيدٍ، بمعنى: زمانَ دوام جلوس زيدٍ على حذف المضاف، ومن أجل أنَّ معناه كذا؛ احتاج إلى كلامٍ؛ لأن (ما دام) ظرفٌ، والظَّرْفُ يحتاج إلى عاملٍ، والأكثرُ على أنه جملةٌ[٣].

وأنَّ (ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال، نحو: ليس زيدٌ قائمـًا الآن[٤]، ولا يقال: غداً. وقيل[٥]: لنفي مضمون الجملة مطلقـًا، أي: حالاً كان أو غيرَهُ.

---

(١) **(قوله: فتكون هذه الأفعال)** الظاهر: وهذه الأفعال. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: لدخول...إلخ)** الحق الاقتصار على قوله: لأنها للنفي وقد دخل عليها حرف النفي ونفي النفي إثبات. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: والأكثر على أنه جملة)** يريد أن أكثر النحاة وهم البصريون جروا على أنه الفعل الذي يتحقق به الجملة فثبت الاحتياج إلى كلام متقدم وأنت خبير بأن اختيار البصريين تقدير الفعل مخالفين للكوفيين في تقديرهم اسم الفاعل إنما هو في الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا أو الرافع للاسم الظاهر ولا محل له هنا فالحق في تعليل الاحتياج إلى كلام ما قالوا من أن مادام ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة فما لم يتقدم عليه كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل فلا حاجة إلى وجود كلام قبلها. [المولى المجاهدي].

(٤) **(قوله: الآن...إلخ)** الحق أي: الآن ولا يراد غدا أو أمس فافهم. [المولى المجاهدي].

(٥) **(قوله: وقيل...إلخ)** في الرضي: قال الأندلسي: وأحسن ليس بين القولين تناقض لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا)(١) أي: خبر الأفعال الناقصة (عَلَى اسْمِهَا) كلِّها، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢).

قوله: (وَعَلَيْهَا) أي: ويجوز تقديمُ خبر الأفعال النَّاقصة على الأفعال النَّاقصة، كقولك: قائماً كان زيدٌ؛ لأنه كالمفعول، (إِلَّا مَا فِي أَوَّلِهِ مَا) أي: الفعلُ الناقصُ الذي في أوَّله (ما)، (فَإِنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ) لأنَّ (ما) إن كانتْ نافيةً، كما في: (ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ) و(ما انفك)؛ فلها صَدْرُ الكلام، فلا يتقدَّمُ عليها (ما) في حَيِّزِها، وإن كانت مصدريَّةً، كما في (ما دام)؛ يكون ما بعدها في تأويل المصدر، وقد ذكر المصنِّفُ في بحث المصدر: (ولا يتقدَّمُ عليه معمولُه)(٣).

قوله: (وَلَكِنْ يَتَقَدَّمُ) أي: ولكنْ يتقدَّمُ معمولُ ما في أوله (ما) (عَلَى اسْمِهِ فَحَسْبُ).

(وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الأَفْعَالُ: الأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتِمُّ بِفَاعِلِهَا) دون خبرها (كَلَامـًا، بِخِلَافِ سَائِرِ الأَفْعَالِ) نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ فإنه يتمُّ بفاعله دون مفعوله كلامـًا.

---

(١) (قول المصنف: ويجوز تقديم خبرها...إلخ) محل جواز تقديم خبرها على اسمها ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها للزوم عوض الضمير على ما تأخر لفظـًا ورتبة لو أخر الخبر ومن المانع خوف اللبس نحو: كان عدوي صديقي وكذا يقال في جواز تقديم خبره عليها حيث يجب التقديم في نحو: كم درهم كان مالك ويمتنع في نحو: ما كان زيد إلَّا في الدار. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة الروم: ٤٧.

(٣) (قوله: ولا يتقدم عليه معموله) قد سبق منه هناك في تعليله أن المصدر في تقدير أن مع الفعل ولا يتقدم معمول ما بعد إن عليها فتعليله عدم تقدم خبر ما بعد الحرف المصدري بكونه في تأويل المصدر مستلزم للدور فالذي ينبغي التعليل بما علل به امتناع تقديم خبر ما في أوله ما النافية عليها فإنها مثلها في اقتضاء الصدارة. [المولى المجاهدي].

[أفعال المقاربة]

قوله: (أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ)(١) أي: ومن أصناف الفعل: أفعالُ المقاربة، وهي: (مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجَاءً(٢) أَوْ حُصُولاً أَوْ أَخْذاً فِيهِ) على ما سنبيِّنُ إن شاء الله تعالى.

وأفعالُ المقاربة سبعةٌ، (وَهِيَ: عَسَى، وَكَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَطَفِقَ).

قوله: (عَمَلُهَا كَعَمَلِ كَانَ).

اعلم أنَّ أفعالَ المقاربة من أخوات (كان)؛ لكونها أيضاً لتقرير الفاعل على صفةٍ غيرِ صفةِ مصدرها. وإنما أفردها بالذِّكْر؛ لاختصاص خبرها بالفعل المضارع، وهو قوله: (عملها)، أي: عَمَلُ أفعال المقاربة كعمل (كان)، (إِلَّا أَنَّ خَبَرَ عَسَى(٣): أَنْ

---

(١) (قوله: المصنف أفعال المقاربة) أي الأفعال الدالة على قرب حصول مدلول الخبر لمدلول الاسم فالمقاربة مفاعلة على غير بابها ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت الدلالة على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وفي تسميتها بذلك تغليب بعض أنواعها لكثرته إذ منها ما هو للرجاء ومنها ما هو للشروع وقد يقال معاني كلها لا تنفك عن القرب فلا تغليب وعليه جرى المصنف. [المجاهدي].

(٢) (قول المصنف: رجاء...إلخ) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف: أي: دنو رجاء؛ بأن يكون ذلك الدنوّ بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له؛ فعسى في قولك: عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك، أو دنوّ حصول؛ بأن يظهر باعتبار تحقق أسباب الخبر، أو دنوّ أخذ: بمعني الشروع فيه؛ بأن يكون الشروع فيه حاكما بدنوّه. [المولى المجاهدي].

(٣) (قول المصنف: إلَّا أن خبر عسى أن مع الفعل المضارع...إلخ) يفهم منه أنه يجب دخول أن على خبر عسى إلَّا أنه قد يحذف تشبيها له بكاد كما يفهم من قوله الآتي وخبر كاد...إلخ امتناع دخول أن على خبر كاد ودخوله عليه في بعض الأحيان إنما هو على سبيل التشبيه =

مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ) للدلالة على الرَّجاء والطَّمع[١]، **(نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)** أي: قَارَبَ زيدٌ الخروجَ.

(وَقَدْ يُحْذَفُ أَنْ) من خبر (عسى) **(تَشْبِيهًا بِكَادَ، نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ، وَقَدْ يَقَعُ أَنْ مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ فَاعِلاً لِعَسَى، فَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ الفَاعِلِ)**، فتكون (عسى) حينئذٍ تامَّةً لتمامها بمرفوعها، **(نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)** أي: عسى خروجُ زيدٍ.

قولُه: **(وَخَبَرُ كَادَ... إلخ)** عطفٌ على: (خبر عسى... إلخ)، أي: خبرُ (كاد) مثلُ خبر (عسى)، إلا أنَّ خبرَ (كاد) **(الفِعْلُ المُضَارِعُ بِغَيْرِ أَنْ)** لدلالته على الحصول، **(نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ، وَقَدْ يَدْخُلُ أَنْ)** على خبرها **(تَشْبِيهًا بِعَسَى، نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)**.

قوله: **(وَأَمَّا أَوْشَكَ)** اعلم أنَّ معناه في اللغة: أَسْرَعَ، قال الجوهريُّ في "الصحاح": قد أَوْشَكَ فلانٌ يُوشِكُ إيشاكًا، أي: أسرعَ السَّيْرَ، ومنه[٢] قولهم: يُوشِكُ أن يكونَ كذا، أي: يَقْرُبُ. وأما (أوشك)؛ **(فَيُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ عَسَى فِي مَذْهَبَيْهَا)** أي: طريقيها، **(نَحْوُ: يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَجِيءَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ، وَ)** يُستعملُ استعمالَ (كاد)، نحو: **(يُوشِكُ زَيْدٌ يَجِيءُ)**.

= بعسي وفيه أنّ كون عسى للرجاء إنما يقتضى مناسبة دخول أن على خبر لا وجوبه كما أن كون كاد لقرب الحصول إنما يستحق مناسبة عدم دخوله لا امتناعه والله أعلم. [المجاهدي].

(١) **(قوله: على الرجاء والطمع)** في كلامه تغليب الرجاء المفسر بالطمع في الخبر محبوبا على الإشفاق الذي هو الخوف منه مكروها وقد اجتمعا في قوله تعالى: عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئا وهو شر لكم. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: ومنه...إلخ)** من كلام الصحاح أي: من الإيشاك بمعنى الإسراع المفضي للقرب من قولهم يوشك أن يكون كذا أي: يقرب على لأن يكون المراد منه ما أفضي إليه الإسراع وهو القرب. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَأَمَّا: كَرَبَ[١] وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَطَفِقَ؛ فَتُسْتَعْمَلُ مِثْلَ كَادَ) أي: خبرُها يكون فعلاً مضارعاً بغير (أن) كما ذكر في المتن، نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَقْرَأُ، وَجَعَلَ عَمْرٌو يَقُولُ، وَأَخَذَ بَكْرٌ يَضْرِبُ، وَطَفِقَ خَالِدٌ يَنْصُرُ.

لما فرغ من بيان استعمال أفعال المقاربة؛ شرع في تقرير معانيها، فقال[٢]: (ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى: عَسَى: مُقَارَبَةُ الأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، تَقُولُ: عَسَى اللهُ أَنْ يَشْفِيَ المَرِيضَ، تُرِيدُ: أَنَّ قُرْبَ شِفَائِهِ مَرْجُوٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى وَمَطْمُوعٌ فِيهِ).

ثم اعلم أنَّ لفظ (عسى) غيرُ متصرِّفٍ، بمعنى: أنه لا يأتي منه المضارعُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول والأمرُ والنهيُ حملاً على (لعل)؛ لكون كلِّ واحدٍ منهما للرَّجاء والطَّمع.

قولُه: (وَمَعْنَى: كَادَ) عطفٌ على قوله: (معنى عسى)، أي: ثم اعلمْ أنَّ معنى (كاد): (مُقَارَبَةُ الأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الحُصُولِ، تَقُولُ: كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، تُرِيدُ: أَنَّ قُرْبَ الشَّمْسِ مِنَ الغُرُوبِ قَدْ حَصَلَ).

قوله: (وَأَمَّا: أَوْشَكَ؛ فَمَعْنَاهُ[٣]: دُنُوُّ خَبَرِهِ عَلَى مَعْنَى الأَخْذِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ، فَلَيْسَ

---

(١) (**قول المصنف: وأما كرب...إلخ**) قد يقال: ما وجه تشبيه هذه الأفعال الموضوعة للشروع الظاهر وجوب تجريد خبرها عن أن بكاد الموضوعة لقرب الحصول المقتضى أولية التجرد مع أن المشبه به لابد أن يكون أقوى من المشبه في الحكم. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: فقال ثم اعلم أن اللفظ...إلخ**) صريح في أن قوله: إن لفظ عسى...إلخ من مقول المصنف: وليس كذلك فيما رأينا من نسخ المتن فالحق إسقاطه من البين والتعرض له بعد بيان معنى عسى. [المولى المجاهدي].

(٣) (**قوله: فمعناه...إلخ**) لقد أجاد في ذكر ما كان المناسب للمصنف التعرض له من معنى أوشك إلَّا أنه سها بجعله للدنوّ على سبيل الشروع مع أن عبارته الآتية: لموافقة أوشك في المعنى، صريحة في أنه للدنو على سبيل الحصول. [المولى المجاهدي].

مَعْنَاهُ مَعْنَى عَسَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ) أصلاً؛ لأنهما في الاستقبال.

(وَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَ) (أوشك) (لَفْظًا اسْتِعْمَالَ: عَسَى بِسَبَبِ مُشَارَكَتِهِ لِعَسَى فِي أَصْلِ بَابِ المُقَارَبَةِ) وهو أنَّ كلَّ واحدٍ منهما من أفعال المقاربة، (وَكَانَ القِيَاسُ: اسْتِعْمَالَهُ اسْتِعْمَالَ: كَادَ لِمُوَافَقَتِهِ لِكَادَ فِي المَعْنَى، وَهُوَ إِثْبَاتُ قُرْبِ الحُصُولِ).

قوله: (وَأَمَّا كَرَبَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَطَفِقَ؛ فَمَعْنَاهَا: دُنُوُّ خَبَرِهَا عَلَى مَعْنَى: الأَخْذِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ، فَهِيَ) أي: فهذه الأفعالُ، وهي: كَرَبَ وأَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ (مُخَالِفَةٌ لِعَسَى) لأنه ليس فيها معنى الرجاء، بخلاف (عسى).

(وَ) هي ـ أي: وهذه الأفعالُ ـ مخالفةٌ (لِكَادَ أَيْضًا لِحُصُولِ الشُّرُوعِ فِي خَبَرِ هَذِهِ الأَفْعَالِ، بِخِلَافِ كَادَ).

(فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ هَذِهِ الأَفْعَالُ إِلَّا بِالفِعْلِ المُضَارِعِ) حالَ كونه (مُجَرَّداً عَنْ أَنْ؛ لِأَنَّ أَنْ لِلِاسْتِقْبَالِ).

(وَخَبَرُ: كَرَبَ وَأَخَوَاتِهِ) وهي أَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ (مُتَحَقِّقٌ فِي الحَالِ) تحقيقاً (أَكْثَرَ مِنْ تَحَقُّقِ خَبَرِ: كَادَ) فيه؛

(لِأَنَّ الخَبَرَ[1] فِي: كَادَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ مُسْتَقْبَلاً عَلَى وَجْهٍ) لكون الخبر في (كاد) غيرَ مشروعٍ فيه، بل سيُشْرَعُ فيه، (فَصَحَّ دُخُولُ أَنْ) في خبره (لِصِحَّةِ تَقْدِيرِهِ) أي: لجواز تقدير خبر (كاد) مستقبلاً (عَلَى وَجْهٍ).

(وَهَهُنَا) أي: في هذه الأفعال، وهي كَرَبَ وأَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ (لَا وَجْهَ لِتَقْدِيرِ

---

(١) (قول المصنف: أما تعريه بلام الجنس) الأولى تأخير أما عن قوله: تعريفه والمراد بلام الجنس لام يراد بمدخولها الجنس المتحقق في ضمن جميع الأفراد وهي التي يعبر عنها بعضهم باللام الاستغراقية. [المولى المجاهدي].

الخَبَرِ مُسْتَقْبَلاً لِكَوْنِهِ مَشْرُوعًا فِيهِ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِي خَبَرِهَا مَعْنَى الحَالِ، فَلَمْ يَكُنْ لِدُخُولِ أَنْ) في خبرها (وَجْهٌ؛ لِأَنَّ أَنْ لِلْاِسْتِقْبَالِ).

** ** **

[فعلا المدح والذم]

قوله: (فِعْلَا المَدْحِ وَالذَّمِّ) أي: ومن أصناف الفعل: فِعْلَا المدح والذمّ، وهما (مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ).

والإنشاءُ في اللغة: مصدرُ قولك: أَنْشَأَ فلانٌ يفعلُ كذا، أي: ابتدأه.

وفي الاصطلاح: إيجادُ معنىً بلفظٍ يُقَارِنُه في الوجود، فلم يكن مثل: مَدَحْتُهُ وذَمَمْتُهُ وشَرُفَ وكَرُمَ وقَبُحَ وعَوِرَ من أفعال المدح والذم؛ لأنها لم تُوضَعْ للإنشاء.

قوله: (وَهُمَا: نِعْمَ وَبِئْسَ) أي: فعلُ المدح (نعم)، وفعلُ الذم (بئس).

قوله: (يَدْخُلَانِ) أي: يدخل (نعم) و(بئس) (عَلَى اسْمَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ، أَحَدُهُمَا) يريد: أوَّلَهما (يُسَمَّى: الفَاعِلَ، وَالثَّانِي) يسمَّى (المَخْصُوصَ بِالمَدْحِ، نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَ) يسمَّى المخصوصَ (بِالذَّمِّ، نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ بَكْرٌ).

قوله: (وَحَقُّ الأَوَّلِ) أي: وحقُّ الفاعل: أن يكون فيه أحدُ الأمور الثلاثة:

(إِمَّا تَعْرِيفُهُ بِلَامِ الجِنْسِ)[1] كما في المثالين المذكورين ـ أعني: نعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ بكرٌ ـ؛ لأنَّ فِعْلَي المدح والذمّ[2] موضوعان للمدح والذم العامّين،

---

(١) (قول المصنف: لأن الخبر في كاد...إلخ) فيه أنه لا معنى لصحة اعتباره مستقبلاً إذ استقباليته حقيقية فالحق في التعليل: لأن خبرها مستقبل حقيقة وحاليته إنما هي ادعائية بناء على قربه من الحال فصح دخول أن وههنا الحالية حقيقية لكون خبرها مشروعاً فيه فتحققه في الحال أتم فامتنع دخول أن. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: لأن فعلى المدح...إلخ) أي: وإنما عرّف الفاعل بلام الجنس لأن ...إلخ قال في شرح المفصل حكى عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاما ليطابق معناهما إذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض لأن الفاعل إذا أسند إلى عام عمّ =

ولامُ الجنس يُفِيدُ العمومَ.

(**أَوْ إِضَافَتُهُ إِلَى**) الاسم (**المُعَرَّفِ بِلَامِ الجِنْسِ، نَحْوُ: نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ**).

(**وَقَدْ يُضْمَرُ الفَاعِلُ**(١)**، وَيُفَسَّرُ**) أي: يُمَيَّزُ (**بنكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، نَحْوُ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ**) أي: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ.

وفي ارتفاع المخصوص مذهبان(٢):

أحدهما: أن يكون المخصوصُ مبتدأً، وخبرُهُ ما تقدَّم من الجملة، والأصلُ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، واستُغني عن العائد إلى المبتدأ؛ لأنه قد ذُكِرَ ظاهراً ما يقوم مقامه، كقول الشاعر:

لَا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ(٣)

= وإلى خاص خص انتهى ويظهر والله أعلم أن مراده بعموم المدح والذم عموم الممدوح والمذموم لا عموم الممدوح به والمذموم به الذي يفرق به بين نعم وبئس للمدح والذم العامين وبين فعل المصوغ من الثلاثي للمدح والذم الخاصين نحو: علم وحمق لأنه لا يقتضى عموم الفاعل بقي أن الأولى تأخير التعليل عن قو المصنف أو إضافته ...إلخ وقد يقال إنه إنما يستلزم كون اللام للجنس في المعرف به لا في المضاف إليه إذ لا يفيد العموم الذي هو مقتضى الوضع على زعمه على تقدير كون اللام للعهد والإضافة للجنس. [المجاهدي].

(١) (**قول المصنف: وقد يضمر الفاعل**) ويراد بالضمير الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يرجع إلى التميز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الإعتراض بأن مرجع الضمير التميز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا تعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم كذا في الصبان. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: مذهبان**) أي: مشهوران، وإلا؛ فالمذاهبُ أربعةٌ، ثالثها: كونُهُ مبتدأً محذوفَ الخبر وجوبـًا، والتقديرُ: زيدٌ الممدوحُ أو المذمومُ. ورابعها: كونُهُ بدلاً من الفاعل.

(٣) البيت من شواهد سيبويه (١/ ٦٢) معزواً إلى سواد بن عدي، ومن شواهد "مغني اللبيب" (٨٨٣)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٧٨). وعجز البيت: [نَغَّص الموتُ ذا الغِنى والفقيرا].

أي: يَسْبِقُهُ شيءٌ، وعلى هذا المذهب يكون: نعمَ الرجلُ زيدٌ جملةً واحدةً.

والمذهبُ الثاني: أن يكون المخصوصُ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ، كأنه لما قيل: نعمَ الرجلُ سئل: من هو؟ فقيل: زيدٌ، أي: هو زيدٌ، وعلى هذا المذهب يكون: نعم الرجلُ زيدٌ جملتين.

قوله (**وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ**) أي: إذا دلَّ عليه قرينةٌ، (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[1]) أي: فنعم الماهدون نحن، يدلُّ[2] عليه سِيَاقُ الآية.

قوله: (**وَحَبَّذَا يَجْرِي مَجْرَى: نِعْمَ**) اعلم أنَّ (حَبَّذَا) يجري مجرى (نعم)، أي: هو فعلُ المدح مثل (نعم).

ومعنى حَبَّ ـ بفتح الحاء ـ وحُبَّ ـ بضم الحاء ـ: صار محبوباً جدّاً، وأصله: حَبُبَ، فأسكنت الباءُ الأولى، وأُدغمتْ في الثانية، فصار: حَبَّ بفتح الحاء، أو نقلت حركةُ الباء الأولى إلى الحاء، وأدغمتْ في الثانية، فصار: حُبَّ بضم الحاء.

وهو مسندٌ إلى اسم الإشارة، ففاعله: (ذا)، إلا أنهما ـ أي: (حَبَّ) و(ذا) ـ جَرَيَا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تتغيَّرُ، فلم يُضَمَّ أوَّلُ الفعل، ولا وُضِعَ موضعَ (ذا) غيرُه من أسماء الإشارة، بل التزمتْ في (حبذا) طريقةٌ واحدةٌ.

و(ذا) في (حبذا) مثلُ الضمير المستتر في (نعم) إبهاماً، فيفسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ، (**فَيُقَالُ: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ**) كما يقال: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.

---

(١) سورة الذاريات: ٤٨. و﴿الْمَاهِدُونَ﴾ أي: نحن الذين جعلناها مهداً لأهلها، ومترعةً بالخيرات على سطحها وجوفها.

(٢) (**قوله: يدل عليه...إلخ**) قد يقال: إن الدال عليه فرشناها بمعنى مهدناها ومثال المحذوف المعلوم بدلالة السياق عليه قوله تعالى نعم العبد أي: أيّوب بقرينة أن ذلك في قصته. [المجاهدي].

ولكن قد يُستغنى(١) مع (ذا) عن المفسِّر - أي: المميِّز - فيقال: حَبَّذَا زَيْدٌ، ولا يقال: نِعْمَ زيدٌ؛ لأنَّ المخصوصَ لا يتميَّزُ عن الفاعل في: نِعْمَ السُّلْطَانُ، ويتميَّزُ في: حَبَّذَا زيدٌ.

قوله: (وَسَاءَ يَجْرِي مَجْرَى: بِئْسَ) أي: (ساء) فعلُ الذم مثلُ (بئس)، فتدخل على اسمين مرفوعين أوَّلُهما يسمّى: الفاعلَ، والثاني: المخصوصَ بالذم. (**فَيُقَالُ: سَاءَ الرَّجُلُ بَكْرٌ**) كما يقال: بِئْسَ الرجلُ بكرٌ.

وحقُّ فاعل (ساء)(٢) أيضـاً: تعريفُه باللام، أو إضافتُه إلى المعرف باللام، وقد يُضْمَرُ، ويُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ كما ذكرنا، نحو: سَاءَ رجلاً زيدٌ.

*** *** ***

---

(١) (**قوله: ولكن قد يستغني...إلخ**) في السيلكوتي: إنما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم إذا كان الفاعل ضميراً مع أن الفاعل في كل منهما أمر ذهني لوجهين: **الأول** أن فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده،
والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرّفاً باللام أو مضافاً إليه نحو: نعم رجلاً السلطان فإنه لا يدري لو حذف رجلاً أن السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف، أو هو المخصوص وفاعله مضمر انتهى وبهذا تعلم أن الصواب بدل قوله في نعم زيد: في نعم السلطان مثلاً. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: وحق فاعل ساء...إلخ**) الظاهر أنها مستأنفة والأولى جعلها من تتمة التفريع بأن يقال وحق فاعلها تعريفه إما باللام ...إلخ ويقدمها على قول المصنف: فيقال ...إلخ ويعقبه بقوله وساء رجلا زيد. [المولى المجاهدي].

[فعلا التعجب]

قوله: (**فِعْلَا التَّعَجُّبِ**) أي: ومن أصناف الفعل: فعلا التعجب.

والتعجُّبُ: انفعالُ النفس عن رؤية ما خفي سببه. وقيل: التعجُّبُ في اللغة بمعنى: العَجَب[1]، وهو ما خَرَجَ عن حدّ القياس، وعَظُمَ قَدْرُه عند الناس. وفي الاصطلاح: ما وُضِعَ لإنشاء التعجُّب، فمثل قولك: عَجِبْتُ وتَعَجَّبْتُ ليسَ من أفعال التعجُّب؛ لأنه ليس للإنشاء.

قوله: (**هُمَا: مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وَأَفْعِلْ بِهِ**) أي: هما صيغتان: إحداهما: مَا أَفْعَلَ زَيْداً، (**نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً**). والأخرى: أَفْعِلْ بِزَيْدٍ، نحو: (**أَحْسِنْ بِزَيْدٍ**).

ولا يُبْنَى فعلا التعجب إلا مما يُبْنَى منه أفعلُ التفضيل، وهو ثلاثيٌّ مجرَّدٌ لا يكون لونـاً ولا عيبـاً ظاهراً، وذلك قوله: (**وَلَا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِنْ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٍ**).

قوله: (**فَلَا يُبْنَى**) أي: إذا كان الأمرُ كذلك؛ فلا يُبْنَى (**فِعْلَا التَّعَجُّبِ مِنْ نَحْوِ: دَحْرَجَ**) لأنه ليس بثلاثيٍّ، (**وَلَا مِن**) نحو: (**انْطَلَقَ**) لأنه ليسَ بمجرَّدٍ، (**وَلَا مِنْ**) نحو: (**سَوِدَ**) لأنه لَوْنٌ، (**وَلَا مِنْ**) نحو: (**عَوِرَ**) لأنه عَيْبٌ ظاهرٌ، بخلاف: جَهِلَ، فإنه ليس بعيبٍ ظاهرٍ، فيقال: مَا أَجْهَلَ زَيْداً، وأَجْهِلْ بِهِ.

قوله: (**وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ**) أي: ويُتوصَّلُ إلى بناء فعلي التعجب[2](**مِمَّا**

---

(١) (**قوله: بمعنى العجب**) فيه أن التعجب ليس بمعنى العجب بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى ... لى المجاهدي].

(٢) ... وصوابه إلى إفادة التعجب وكذا يقال في قوله الآتي: إلى بناء أفعل التفضيل. [المولى المجاهدي].

وَرَاءَ ذَلِكَ) المذكور، يعني: مما لا يجوز بناؤُهما منه (بِأَشَدَّ وَأَبْلَغَ) أي: بمثل ما يُتوصَّلُ به إلى بناء التفضيل، (وَنَحْوِ ذَلِكَ) نحو: أَحْسَنَ وأَقْبَحَ على حسب غرضك الذي تُريدُه.

ثم تأتي بمصادر[١] تلك الأفعال، فتَنْصِبُها في الصيغة الأولى، وتَجُرُّها في الصيغة الثانية، (نَحْوُ: مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، وَأَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ) في غير الثلاثي، (وَمَا أَشَدَّ انْطِلَاقَهُ، وَأَشْدِدْ بِانْطِلَاقِهِ) في غير الثلاثي المجرَّد، (وَمَا أَبْلَغَ سَوَادَهُ، وَأَبْلِغْ بِسَوَادِهِ) في اللون، (وَمَا أَقْبَحَ عَوَرَهُ، وَأَقْبِحْ بِعَوَرِهِ) في العيب الظاهر.

لما فرغ من بيان صيغة فعلي التعجب؛ شرع في الإعراب، فقال: (وَمَا فِي: مَا أَفْعَلَ مُبْتَدَأٌ) نكرةٌ، (وَأَفْعَلَ خَبَرُهُ) أي: الفعلُ والفاعلُ والمفعولُ[٢] في موضع الرَّفع خبرُ (ما)، فمعنى: ما أحسنَ زيداً في الأصل: شيءٌ جَعَلَهُ حسناً، أي: ما جعله حسناً[٣] إلا شيءٌ، كما تقول: أَمْرٌ أقعده عن الخروج، أي: ما أقعده عن الخروج إلا أمرٌ، فتَخَصَّصَ المبتدأُ النكرةُ بأنه بمعنى الفاعل، كما في: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ. هذا مذهبُ سيبويه[٤].

---

(١) (قوله: ثم تأتى بمصادر...إلخ) توهم بعضهم أنه لا يتعجب من الاسم بناء على أنه لا مصدر له حتى يأتي به منصوباً أو مجروراً والمتجه إنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال: ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حماراً. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: والمفعول) الحق عدم التعرض لأن كونه جزأ من الخبر إنما هو مذهب ابن الحاجب. [المولى المجاهدي].

(٣) (قوله: شيء جعله حسناً) المناسب زيادة: أي: ما جعله حسناً إلّا شيء وفيه كما قال العصام: استثناء الشيء من نفسه فالحق أن المسوغ للابتداء بالنكرة تضمنها معنى التعجب. [المولى المجاهدي].

(٤) (قوله: هذا مذهب سيبويه) اختاره لأن النكارة تناسب التعجب لأنه إنما يكون فيما خفي سببه وقال الفرآء ما استفهامية ما بعدها خبرها وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن =

وأما: أَفْعِلْ بزيدٍ؛ فمعناه في الأصل: الأمرُ لكلِّ واحدٍ، والباءُ زائدةٌ، فمعنى: أَحْسِنْ بزيد: أَحْسِنْ زيداً، أي: صِفْهُ بالحُسْن. هذا مذهبُ الأخفش(١).

** ** **

= المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع لها ونكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي: شيء عظيم كذا في الأشموني. [المولى المجاهدي].

(١) **(قوله: هذا مذهب الأخفش)** جعل الرضي وابن مالك الكون مفعولاً به مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف هذا ومذهب البصريين أنه في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كاغدّ البعير أي: صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت مع غير أن وأن بخلافها في فاعل كفى. [المولى المجاهدي].

[باب الحرف]

قوله: (بَابُ الحَرْفِ) لما فرغ من بيان بابي الاسم والفعل؛ شرع في بيان باب الحرف، فقال: (الحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي غَيْرِهِ). فقولُه: (ما دل على معنى) شاملٌ للاسم والفعل، فلما قال: (في غيره) خرجا عن حدّه؛ لأنهما يدلّان على معنى في نفسهما.

ولهذا الذي دلَّ على معنى في غيره؛ لم ينفكَّ عن مصاحبة الاسم أو الفعل غالبًا، نحو: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾(١)، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾(٢)، و﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾(٣).

وإنما قلت: (غالبًا)؛ لأنه قد يكون مواضعُ مخصوصةٌ حُذِفَ فيها الفعلُ(٤)، واقتُصر على الحرف، فيجري مجرى النائب عن الفعل، كقولك: نَعَمْ أو لَا في جواب من يقول: هل فَعَلْتَ؟ وكقولك: بلى في جواب من يقول: ألم تَفْعَلْ؟

قوله: (وَأَصْنَافُهُ) أي: وأصنافُ الحرف أربعةٌ وعشرون صنفًا: الأوَّلُ: (**حُرُوفُ الإِضَافَةِ**. وَ) الثاني: (**الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ**. وَ) الثالثُ: (**حُرُوفُ العَطْفِ**. وَ) الرابعُ: (**حُرُوفُ النَّفْيِ**. وَ) الخامسُ: (**حُرُوفُ التَّنْبِيهِ**. وَ) السادسُ: (**حُرُوفُ النِّدَاءِ**. وَ) السابعُ: (**حُرُوفُ التَّصْدِيقِ**. وَ) الثامنُ: (**حُرُوفُ الاِسْتِثْنَاءِ**. وَ) التاسعُ: (**حَرْفَا الخِطَابِ**. وَ) العاشرُ: (**حُرُوفُ الصِّلَةِ**. وَ) الحادي عشر: (**حَرْفَا التَّفْسِيرِ**. وَ) الثاني

---

(١) سورة البقرة: ٦١.

(٢) سورة الفاتحة: ١.

(٣) سورة المجادلة: ١.

(٤) (**قوله: حذف فيها الفعل...إلخ**) وقد يقال: إن المحذوف منوي فلا إنفكاك بحسب الحقيقة وإن أمكن ادعائه بحسب الظاهر فالحق إسقاط قيد: غالبا. [المولى المجاهدي].

عشر: (الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ. وَ) الثالث عشر: (حُرُوفُ التَّحْضِيضِ. وَ) الرابع عشر: (حَرْفُ التَّقْرِيبِ. وَ) الخامس عشر: (حُرُوفُ الإِسْتِقْبَالِ. وَ) السادس عشر: (حَرْفَا الإِسْتِفْهَامِ. وَ) السابع عشر: (حُرُوفُ الشَّرْطِ. وَ) الثامن عشر: (حَرْفَا التَّعْلِيلِ. وَ) التاسع عشر: (حَرْفُ الرَّدْعِ. وَ) العشرون: (اللَّامَاتُ. وَ) الحادي والعشرون: (تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ. وَ) الثاني والعشرون: (النُّونُ المُؤَكِّدَةُ. وَ) الثالثُ والعشرون: (هَاءُ السَّكْتِ. وَ) الرابعُ والعشرون: (التَّنْوِينُ). هذا ذِكْرُها على سبيل الإجمال، وسيجيء إن شاء الله تعالى ذِكْرُها على سبيل التفصيل.

[حروف الإضافة]

قوله: (وَحُرُوفُ الإِضَافَةِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الإضافة، (وَهِيَ الجَارَّةُ) أي: وهي الحروفُ الجارَّةُ. وإنما سُمِّيَت الحروفُ الجارَّةُ: حروفَ الإضافة؛ لأنَّ وَضْعَها على أن تضيفَ معاني الأفعال إلى الأسماء، ومعانيها مختلفةٌ.

والحروفُ الجارَّةُ ـ على ما ذكره المصنف ـ تسعةَ عشر حرفاً: أَحَدَ عَشَرَ منها لا تكون إلا حرفاً، وخمسةٌ منها تكون تارةً حرفاً وتارةً اسماً، وثلاثةٌ منها تارةً حرفاً وتارةً فعلاً.

قوله: (مِنْ لِلِابْتِدَاءِ) هذا شروعٌ في بيان معاني هذه الحروف، (مِنْ) لأربعة معانٍ:

أحدُها ما ذكره المصنِّفُ، وهو الابتداءُ، أي: ابتداءُ الغاية، وتُعْرَفُ بما يَصِحُّ له الانتهاءُ[1]، (نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ).

---

(١) (قوله: وتعرف بما يصح له الانتهاء) ظاهره أن علامتها أن يصحبها ما يكون لمفهومه انتهاء. ولا يخفى شمول هذه العلامة لغير من الابتدائية فالحق أن يقول وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد معناها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ بالله =

(وَ) ثانيها: (لِلتَّبْيِينِ)، وتُعْرَفُ بصحَّة وَضْعِ (الذي) مكانه، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[1]) أي: فاجتنبوا الرجسَ الذي هو الأوثانُ.

(وَ) ثالثُها: (لِلتَّبْعِيضِ)، ويُعْرَفُ بصحَّة وضع البعض موضعه، (كَقَوْلِكَ: أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) أي: بعضَ الدراهم.

(وَ) رابعُها: (أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً)، وتُعْرَفُ بأنها لو أُسقطتْ لم يختلَّ المعنى، والزائدُ لا يكون إلا في غير الموجب نفياً كان أو نهياً أو استفهاماً، (نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وَلَا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ، وَهَلْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) أي: ما جاءني أحدٌ، ولا تضربْ أحداً، وهل جاءني أحدٌ؟

قوله: (وَإِلَى وَحَتَّى لِلِانْتِهَاءِ) اعلم أنهما لمعنيين:

أحدهما ما ذكره، وهو الانتهاءُ، (نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، وَأَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا).

وثانيهما: أنهما بمعنى: (مع) نحو: أكلتُ السمكةَ إلى رأسها، أو حتى رأسها، أي: مع رأسها، وعلى هذا المعنى يَدْخُلُ ما بعدهما في ما قبلهما، وهذا المعنى في (إلى) قليلٌ، وفي (حتى) كثيرٌ. وتختصُّ (حتى) بالظاهر استغناءً عنها بـ(إلى) للضمير.

قوله: (وَفِي لِلْوِعَاءِ) أي: للظَّرفيَّة، وهي حلولُ الشيء في غيره حقيقةً، (نَحْوُ: المَاءُ فِي الكُوزِ، أَوْ) مجازاً، نحو: (النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ). وقد تكون بمعنى (على) قليلاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، أي: على جذوع النخل.

= ألتجئ إليه فالباء هنا أفادت معنى إلى. [المولى المجاهدي].

(١) سورة البقرة: ٦١.

(٢) سورة البقرة: ٦١.

وقيل: إنها هنا أيضـاً بمعنى الظرفية للمبالغة[١].

قوله: (وَالبَاءُ) أي: والباءُ لمعانٍ:

(إِمَّا لِلْإِلْصَاقِ، نَحْوُ: بِهِ دَاءٌ) أي: الْتَصَقَ به داءٌ. (أَوْ لِلْإِسْتِعَانَةِ، نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ) أي: باستعانة القلم. (أَوْ لِلْمُصَاحَبَةِ، نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ. (وَلِلْمُقَابَلَةِ، نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا بِهَذَا)، أو للتعدية، نحو: ذهبتُ بزيدٍ، أو للظرفية، نحو: جلستُ بالمسجد، أي: في المسجد، وزائدةٌ كما سنذكره في حروف الصِّلة.

قوله: (وَاللَّامُ) أي: واللامُ لمعانٍ:

إما (لِلْاِخْتِصَاصِ)، أو للتمليك[٢]، (نَحْوُ: المَالُ لِزَيْدٍ) والجُلُّ للفرس، أو للتعليل، نحو: ضَرَبْتُهُ للتأديب، وزائدةٌ كما سنذكره في حروف الصِّلة.

قوله: (وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ) كما أنَّ (كم) للتكثير، ولها صَدْرُ الكلام لكونها لإنشاء التقليل.

(وَتَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ المَوْصُوفَةِ) لأنَّ وَضْعَها لتقليل نوعٍ من جنسٍ، فيُذْكَرُ الجنسُ، ثم يخصَّصُ بصفةٍ مفردةٍ، (نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ) لَقِيتُهُ، أو جملةٍ اسميةٍ، نحو: رُبَّ رجلٍ أبوه كريمٌ لقيتُهُ، أو فعليَّةٍ، نحو: رُبَّ رجلٍ كَرُمَ أبوه لقيتُهُ.

وإنما اختصَّتْ بالنكرات؛ لعدم الاحتياج إلى المعرفة.

---

(١) (قوله: وقيل أنها هنا أيضـاً للظرفية) وهو الراجح المشهور حيث إن في وضعت لمطلق الظرفية حقيقة أو مجازية فليست مستعارة في الآية الكريمة لمعنى على. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: أو للتمليك) هي التى تدخل بين زائدتين ومدخولها يملك نحو: المال لزيد وما عداها لام الاختصاص سواء وقعت بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو: الجل للفرس أو بين ذات وصفة نحو: الحمد لله. [المولى المجاهدي].

وعامِلُها فعلٌ ماضٍ محذوفٌ غالباً لحصول العلم به كما قال في المتن: (رب رجل كريم) أي: لقيتُهُ.

ويلحقها (ما) الكافَّةُ، فتكُفُّها عن العمل، فتدخل حينئذٍ على الجملة الاسمية والفعلية، نحو: رُبَّما زيدٌ في الدار، ورُبَّما قام زيدٌ.

قوله: (وَوَاوُهَا) أي: واوُ (ربّ)، وهي الواوُ التي يُبتدأُ بها في أول الكلام بمعنى: (رُبَّ)، ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة، وتقع جوابا لكلام مذكور أو محذوف كما أن رب كذلك، نحو قول الشاعر[1]:

وَبَلْـدَةٍ لَـيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ * إِلَّا الْيَعَـافِيرُ وَإِلَّا الْعِـيسُ

أي: رُبَّ بلدةٍ.

وقيل[2]: (رب) بعد واو العطف مقدَّرةٌ، تقديرُهُ: وربَّ بلدةٍ، أي: باديةٍ. والأنيسُ: المؤانِسُ. واليعافيرُ جمع: اليُعْفُور، وهو الخِشْفُ، وولدُ البقرة الوحشيَّة أيضاً، والخشف: ولدُ الظَّبْيَة. والعِيسُ - بالكسر -: الإبلُ البيضُ يخالِطُ بياضَها شيءٌ من الشُّقْرَة، واحدها: أَعْيَسُ، والأنثى: عَيْساءُ، وأصل عِيس: عُيْس بالضم، فقلبت الضمَّةُ بالكسرة لمجانسة الياء كما جاء جمع الأبيض والبيضاء: بِيض بالكسر، أصله: بُيْض بالضم. والجملةُ - أعني: قولَه: (ليس بها أنيس) - في محل الجرّ صفةٌ لقوله: (بلدة).

قوله: (وَوَاوُ القَسَمِ وَبَاؤُهُ وَتَاؤُهُ، نَحْوُ: وَاللهِ وَبِاللهِ وَتَاللهِ) واعلم أنَّ واوَ القسم إنما تكون عند حذف الفعل، فلا يقال: أُقسِم وَاللهِ؛ ولغير السؤال، فلا يقال: واللهِ

(١) البيت من شواهد سيبويه (٢/ ٣٣٢)، و"أوضح المسالك" (٢٦١)، و"الشذور" (٣٤٤)، وهو من بحر الرجز.

(٢) يشعر قوله: (قيل) بضعف هذا القول، والمشهورُ: أنه الراجحُ، قال في الأشموني: والصحيحُ: أنَّ الجرَّ برب المضمرة عند البصريين.

أَخْبِرْنِي، ولغير المضمر، فلا يقال: وك، كما يقال: بك استغناءً بالباء عنها.

وتاءُ القسم مثلُ واوه في أنَّ التاءَ إنما تكون أيضـًا عند حذف الفعل، ولغير السؤال، ولغير المضمر، لكنَّها مختصَّةٌ باسم الله تعالى، نحو: تالله، فلا يُستعملُ في غيره. وما جاء في قولهم: تَرَبِّ الكعبة روايةً عن الأخفش؛ فهو شاذٌّ.

وباءُ القسم أعمُّ استعمالاً من واو القسم وتائه؛ لأنَّ الباءَ تُستعملُ مع الفعل وحذفه، ومع السُّؤال وغيره، ومع المظهر والمضمر، بخلاف الواو والتاء.

وهذه الأَحَدَ عَشَرَ المذكورةُ لا تكون إلا حروفـًا لازمةً للجرّ.

قوله: (**وَعَلَى لِلْاِسْتِعْلَاءِ**) أي: إذا كانت حرفـًا، (**كَقَوْلِكَ: جَلَسْتُ عَلَى الحَائِطِ**) لاستعلائك عليه، وقد تكون اسمـًا بدخول (مِن) عليها، وحينئذٍ تكون بمعنى الفوق، كقول الشاعر[1]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ❊ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

يصف قَطا، وهو طائرٌ يقال له بالفارسية: اَسْفَرُودْ، واحدتها: قَطاةٌ. والظِمْءُ: مدَّةُ ما بين الوِرْدَين، وهو حَبْسُ الإبل عن الماء إلى غاية الوِرْد، أي: سارت القطاةُ من فوقه، أي من فوق الفرخ، وهو وَلَدُ الطائر، أو من فوق البيض بعد ما تَمَّ ظِمؤُها، أي: رِيُّها.

قوله: (**وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ، نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ**) لأنه جَعَلَ السَّهمَ

---

(١) البيت من شواهد سيبويه (٤/ ٢٣١)، و"المقتضب" (٣/ ٥٣)، و"أوضح المسالك" (٣٠٥)، وابن عقيل (٢١٢)، وقائله: مزاحم العُقيلي يصف القطا.

وأورده الجوهري في "الصحاح" مادة: علي، وابن سيده في "المحكم" مادة: علي. والبيت من البحر الطويل.

مجاوِزاً عنها، وقد تكون اسمًا بدخول (مِن) عليها، وحينئذٍ تكون بمعنى الجانب، كقولك: جَلَسْتُ مِن عَن يمينه، أي: من جانب يمينه، وكقول الشاعر(١):

وَلَقَــدْ أَرَانِــي لِلرِّمَــاحِ دَرِيئَــةً * مِــنْ عَــنْ يَمِينِــي تــارَةً وشِــمَالي

أي: من جانب يميني. وأراني: فعلٌ مضارعٌ للمتكلّم من الرُّؤية، لا من الإراءة. والدَّريئةُ: الحلقةُ التي يُلْعَبُ بها بالرماح.

قوله: (وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ) في أكثر المواضع، (نَحْوُ: زَيْدٌ كَالأَسَدِ). وقد تكون زائدةً، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾(٢)، والمعنى: ليس مَثْلُهُ شيءٌ، والذي يدلُّ على زيادة الكاف: أنها لو لم تكون زائدةً(٣)؛ يكون تقديره: ليس مثلُ مثله شيءٌ، فيلزم نفيُهُ تعالى؛ لأنه نَفْيُ مثل مثله تعالى، وهو تعالى مِثْلُ مثله؛ لأنَّ المماثلةَ من الطرفين.

وقد تكون اسمًا بدخول (عن) عليها كما في قول الشاعر(٤):

بِــيضٌ رِقَــاقٌ كَنِعَــاجٍ جُــمٍّ * يَضْــحَكْنَ عَــنْ كَــالْبَرَدِ الْمُــنْهَمِّ

أي: هنَّ(٥) بيضٌ. والرِّقاقُ جمع الرِّقّ - بالكسر -: وهي اللَّيِّنة. والنِّعاجُ: جمع

(١) البيت من البحر الكامل، ومن شواهد الأشموني (٥٦٤)، و"مغني اللبيب" (٩٣٣)، وقائله: قطري بن الفُجاءة المتوفى سنة (٧٨هـ).

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) **(قوله: إنها لو لم تكن زائدة يكون تقديره...إلخ)** وقد يقال: إن المراد نفي الملزوم بنفي اللازم على معنى لو كان له مثل لكان له مثل المثل واللازم منتف فالملزوم مثله. [المولى المجاهدي].

(٤) البيت من شواهد "أوضح المسالك" (٣٠٣)، والأشموني (٢/ ٩٨)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ١٦٨).

(٥) **(قوله: أي: هن بيض)** الظاهر هو بيض على إرجاع الضمير إلى أقصى همّي في البيت السابق. [المولى المجاهدي].

النَّعْجَة، وهي البقرةُ الوحشيَّةُ. والجُمُّ حمع الجَمَّاء، وهي التي لا قَرْنَ لها، أو من الجَمَّاء: الغفير، وهي جماعةُ الناس، أي: مجتمعةٌ. قوله: (يضحكن عن كالبرد المنهم) يَصِفُ أسنانَهنَّ، أي: يَضْحَكْنَ عن سنٍّ مثل البرد الذائب.

والذي يدلُّ على اسميَّة الكاف ههنا: دخولُ (عن) عليها.

قوله: (وَمُذْ وَمُنْذُ لِلِابْتِدَاءِ) أي: لابتداء الغاية (فِي الزَّمَانِ) الماضي، (نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ السَّبْتِ) أي: وقع ابتداءُ انتفاء الرؤية من ذلك اليوم. وللظَّرفيَّة في الزمان الحاضر، فيكونان حينئذٍ بمعنى: (في)، نحو: ما رَأَيْتُه مُذْ شَهْرِنا ومنذ يومنا، أي: في شهرنا وفي يومنا.

وهما إذا كانا اسمين يكونان مرفوعين بالابتداء، وما بعدهما خبرُهما، ولهما معنيان:

أحدهما: أوَّلُ المُدَّة، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، أي: أوَّلُ المدَّة التي انتفتْ فيها الرؤيةُ ذلك اليومُ.

وثانيهما: جميعُ المدَّة، كقولك: ما رأيته منذ يومان، أي: مدَّةُ انتفاء الرؤية اليومان جميعًا.

و(مذ) محذوفةُ النون من (منذ)، وقالوا: (مذ) للتصرُّف فيها بحذف النون أدخلُ في الاسمية.

وهذه الكلماتُ المذكورةُ من (على) إلى (منذ) تكون تارةً حروفًا وتارةً أسماءً كما ذكر.

قوله: (وَحَاشَا) أي: و(حاشا) من الحروف الجارَّة، ومعناها: التَّنزيهُ، أي: التَّبعيدُ، (تَقُولُ: جَاءَنِي القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ) وهو الأكثرُ.

و(حاشا) عند المُبَرِّدِ فعلٌ ماضٍ على وزن: فَاعَلَ بمعنى: جَانَبَ، وفاعلُهُ مضمرٌ، من الحشاء، وهو الجانبُ، كقولك: هَجَمَ القومُ حاشا زيداً، بمعنى: جَانَبَ بعضُهم زيداً.

وقد حُكِيَ عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشَّيطانَ وابنَ الأَصْبَغِ. بنصب ما بعد (حاشا).

قوله: (**وَخَلَا وَعَدَا**) أي: ومن الحروف الجارّة: خَلَا وعَدَا، فإنه قد نُقِلَ عن بعض العرب: أنهما حرفا جرٍّ، (**تَقُولُ: جَاءَنِي القَوْمُ خَلَا زَيْدٍ، وَأَتَى الرَّهْطُ عَدَا عَمْرٍو**)، والأكثرُ على أنهما فِعْلَان بمعنى: جَاوَزَ، وما بعدهما منصوبٌ؛ لأنَّ فاعلَهما مضمرٌ، والمستثنى بعدهما مفعولٌ به كما ذُكِرَ في باب المستثنى.

فقد علمتَ بما ذكرنا: أنَّ الفصيحَ في استعمال (حاشا) أن تكون حرفَ جرٍّ، وفي استعمال (خلا) و(عدا): أن يكونا فعلين، وأنَّ العكسَ ضعيفٌ.

قولُه: (**لِلاِسْتِثْنَاءِ**) أي: و(حاشا) و(خلا) و(عدا) من الحروف الجارَّة إذا[1] كانت هذه الكلماتُ للاستثناء إشارةٌ إلى أنها إذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفاً، لكن ليس المعنى: أنها كلما كانتْ للاستثناء كانتْ من الحروف الجارَّة.

وهذه الكلماتُ الثلاثُ الأخيرةُ تكون تارةً حروفاً، وتارةً أفعالاً كما ذكر.

[الحروف المشبهة بالفعل]

قوله: (**وَالحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ**) أي: ومن أصناف الحرف: الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل، وهي ستَّةٌ: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولَيْتَ، ولعلَّ.

---

(١) (**قوله: إذا كانت هذه الكلمات...إلخ**) جعل قوله: للاستثناء قيدا والظاهر أنه بيان لمعناها كنظائره السابقة. [المولى المجاهدي].

ووجهُ مشابهتها الفعلَ من وجوهٍ خمسةٍ:

أحدها: أنَّ أواخرَها مبنيَّةٌ على الفتح كآخر الفعل الماضي.

وثانيها: أنَّ الضَّميرَ يتَّصلُ بها كما يتصلُ بالفعل، تقول: إني وإنك، كما تقول: سَرَّنِي وسَرَّكَ.

وثالثها: أنَّ من جملتها: (أَنَّ) على وزن: قَلَّ.

ورابعها: أنها على ثلاثة أحرفٍ فصاعداً.

وخامسُها: أنَّ معنى الفعل في كلِّ واحدةٍ منها متحقِّقٌ، كما تقول: (إنّ) بمعنى: أَكَّدْتُ، و(أنَّ) بمعنى: حَقَّقْتُ، و(لكن) بمعنى: اسْتَدْرَكْتُ، و(كأنّ) بمعنى: شَبَّهْتُ، و(ليتَ) بمعنى: تَمَنَّيْتُ، و(لعلّ) بمعنى: تَرَجَّيْتُ)، وإليه أشار بقوله:

(**إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّحْقِيقِ**... إلى آخره)، ولما كان التأكيدُ قريباً من التَّحقيق في المعنى اختصر على قوله: (إن وأن للتحقيق)، ولم يقل: (إنَّ) للتأكيد، و(أن) للتحقيق.

قوله: (**وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ**)، والاستدراكُ: عبارةٌ عن رفع وَهْمٍ تولَّدَ من كلامٍ سابقٍ، وتحقيقُهُ: أنَّ الجملةَ التي تسوقها أوّلاً يقع فيها وَهمٌ للمخاطب، فيتدارَكُ ذلك الوهمَ بكلمة (لكن)، كما إذا كان بين زيدٍ وعمروٍ ملازمةٌ في المجيء وعدمه، (**تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ**) فيتوهَّمُ السَّامعُ أنَّ عمراً أيضاً جاء، فتُزِيلُ عنه ذلك الوهمَ بقولك: (**لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ**). ولذلك يتوسَّطُ (لكن) بين كلامين متغايرين لفظاً ومعنىً كالمثال المذكور، أو معنىً، نحو: سَافَرَ زيدٌ لكنَّ عمراً حاضرٌ، فالتغايُرُ في هذا المثال حاصلٌ معنى لا لفظاً لكونهما مثبتين، وفي المثال الأول لفظاً ومعنىً.

والاستدراكُ شِبْهُ الاستثناء، إلا أنَّ الاستثناءَ استدراكُ جزءٍ من كلٍّ، بخلاف الاستدراك.

قوله: (وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ[١]) وقال بعضهم: (كأنَّ) مركَّبةٌ من الكاف و(أنّ)، وأصلُ قولك: (كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ): أنَّ زيداً كالأسد، فلما قدمت الكافُ فُتِحَتْ لها الهمزةُ لفظًا، والمعنى على الكسر. والفرقُ بينه وبين الأصل: أنك هنا بَنَيْتَ كلامك على التشبيه من أول الأمر، وثَمَّةَ بعد مُضِيِّ صدر كلامك على التأكيد. وقال بعضهم: (كأنّ) حرفٌ برأسه، وهو الصحيحُ.

قوله: (وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي[٢]، نَحْوُ:

أَلا لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمـاً * فَـأُخْبِرَهُ بِمَـا فَعَـلَ المَشِـيبُ)

قوله: (وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي[٣]، نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْداً يَجِيءُ). والفرقُ بينهما: أنَّ (لعل) لا تُستعملُ في المحال، فلا يقال: لعلَّ الشبابَ يعودُ، بخلاف (ليت)، فإنها قد تُستعملُ فيه وفي غير المحال أيضـًا، فيقال: ليتَ زيداً يجيءُ.

قوله: (وَإِنَّ المَكْسُورَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ) أي: (إنّ) المكسورةُ لا تُغيِّرُ معنى الجملة، بل تؤكِّدُه، فإذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ يكون معناه: زيدٌ قائمٌ مع التَّأ كيد والمبالغة.

قوله: (وَأَنَّ المَفْتُوحَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدٌ) أي: (أنّ) المفتوحةُ تُغيِّرُ معنى الجملة، فيكون معنى الجملة التي بعدها في حكم المفرد.

قوله: (فَاكْسِرْ) أي: إذا عَلِمْتَ أنَّ (إنَّ) المكسورةَ مع ما بعدها جملةٌ، وأنَّ

(١) إذا كان الخبر جامداً، وأما إذا كان مشتقـًا فهي للظن.

(٢) **(قوله: وليت للتمنى)** أي: لإنشاء التمني وهو طلب شيء مستحيل كالبيت الآتي أو ممكن لا طمعية في وقوعه كقول الفقير الآيس: ليت لى قنطارا من الذهب. [المولى المجاهدي]..

(٣) **(قوله: ولعل للترجي)** أي: لإنشائه وهو ترقب أمر محبوب نحو: لعلك تقرأ أو مخوف نحو: لعل العدوّ قادم ومنهم من يختص الترجي بالقسم الأول ويسمى الثاني إشفاقـًا. [المجاهدي].

المفتوحةَ مع ما بعدها مفردٌ؛ فاكسرْ (فِي مَظَانِّ الجُمَلِ) أي: في مواضع الجمل، (وَافْتَحْ فِي مَظَانِّ المُفْرَدَاتِ)(١) أي: في مواضع المفردات.

(فَكُسِرَتْ إِنَّ ابْتِدَاءً) أي: في ابتداء الكلام لكونه موضعَ الجملة، (نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، وَ) كُسِرَتْ (بَعْدَ القَوْلِ) لأنَّ مقولَ القول جملةٌ، (نَحْوُ: قُلْتُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَ) كُسِرَتْ (بَعْدَ المَوْصُولاتِ) لأنَّ صلةَ الموصول لا تكون إلا جملةً، (نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ، وَبَعْدَ القَسَمِ(٢)، نَحْوُ: وَاللهِ إِنِّي لَصَائِمٌ).

قوله: (وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً) أي: وفتحتْ (أنّ) حالَ كونها فاعلةً، أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع الفاعل؛ لأنَّ الفاعلَ يجب أن يكون مفرداً، (نَحْوُ: أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ) أي: أعجبني قيامُ زيدٍ.

(وَ) فُتِحَتْ (أَنَّ) حالَ كونها (مَفْعُولَةً) أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع المفعول؛ لأنَّ المفعولَ يجب أن يكون مفرداً، (نَحْوُ: سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ) أي: سَمِعْتُ قيامَ زيدٍ.

(وَ) فُتِحَتْ (أَنَّ) حالَ كونها (مُبْتَدَأَةً) أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأَ يجب أن يكون مفرداً، (نَحْوُ: عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ) أي: عندي قيامُكَ.

(وَ) فُتِحَتْ (أن) حالَ كونها (مُضَافًا إِلَيْهَا)(٣)أي: واقعةً مع ما بعدها في موضع

---

(١) (قوله: في مظان المفردات) الحق بدله في مظان المصادر لئلَّا يرد نحو: علمت زيداً إنه قائم بالكسر مع صحة وقوع المفرد موقعه حيث يقال علمت زيداً قائمـًا. [المولى المجاهدي].

(٢) ويستثنى صورة: كون فعل القسم مذكوراً لا لام بعده، نحو: حلفتُ أنك قائمٌ، فإنه يجوز الفتحُ والكسرُ.

(٣) (قوله: أو مضافـًا إليها) أي: إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلَّا إلى المفرد فاندفع الإعتراض بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى إن مما لا يضاف إلَّا إلى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد =

المضاف إليه؛ لأنَّ المضافَ إليه يجب أن يكون مفرداً[١]، (نَحْوُ: بَلَغَنِي) خبرُ (أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ) أي: خبرُ ذهابِ زيدٍ.

قوله: (وَتَقُولُ) أي: ولما علمتَ أنَّ (إن) المكسورةَ لا تُغَيِّرُ معنى الجملة تقول: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَبِشْراً عَطْفًا عَلَى) لفظ (اسْمِهَا، وَبِشْرٌ) عطفًا (عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا)، وعلمتَ أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ تُغَيِّرُ معنى الجملة لا تقول: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ وبشرٌ عطفًا على محلِّ اسمها، ولكن تقول: أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ وبشراً عطفًا على لفظ اسمها.

ويُشترطُ في جواز العطف على محل اسم (إنَّ) المكسورة: مُضِيُّ الخبر لفظًا، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وبشرٌ، أو تقديراً، نحو: إنَّ زيداً وبشرٌ قائمٌ، أي: إنَّ زيداً قائمٌ وبشرٌ قائمٌ، فلا يقال: إنَّ زيداً وبشرٌ قائمان؛ لعدم مضيِّ الخبر لفظًا أو تقديراً.

اعلم أنَّ (إنَّ) المكسورة حكمًا كـ(إنّ) المكسورة لفظًا في جواز العطف على محلِّ اسمها بالشرط المذكور، وأنَّ المكسورةَ حكمًا هي المذكورةُ بعد نحو: علمتُ؛ لأنَّ (أنّ) المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين، فتقول: علمتُ أنَّ زيدٌ قائمٌ وبشراً وبشرٌ، كما تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وبشراً وبشرٌ.

قوله: (وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا) أي: ويُبْطِلُ عملَ الحروف المشبهة بالفعل (الكَفُّ)[٢]

= والجملة ـ ص ـ. [المولى المجاهدي].

(١) (قوله: لأن المضاف إليه مما يجب أن يكون مفردا) غير مسلم على عمومه إذ قد يكون جملة أيضًا. [المولى المجاهدي].

(٢) (قوله: ويبطل عملها الكف) لا يخفى ركاكة هذه العبارة وغاية ما يقال فيها: إن إسناد الإبطال إلى الكف من قبيل الإسناد إلى السبب والمعنى ويبطل عملها ما الكافة بسبب الكف عن العمل والله أعلم. [المولى المجاهدي].

أي: المنعُ عن العمل (بـ)سبب دخول (مَا الكَافَّةِ) عليها (عَلَى الأَفْصَحِ) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(١).

قوله: (وَتُهَيِّئُهَا)، وفي بعض النسخ: (وَتَتَهَيَّأُ)، أي: تتهيأُ الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل حينئذٍ (لِلدُّخُولِ عَلَى القَبِيلَتَيْنِ) من الجملة الاسمية والفعلية، (نَحْوُ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ عَمْرٌو).

والغرضُ من إدخال (ما) عليها: الحصرُ في (إنما)، والتأكيدُ، والمبالغةُ في الكلِّ، فمعنى: إنما زيدٌ قائمٌ، وإنما ذَهَبَ عمرٌو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وما ذَهَبَ إلا عمرٌو.

وإنما قال: (على الأفصح) إشارةً إلى(٢) أنَّ منهم من يَجْعَلُ (ما) زائدةً، ويُعمِلُها، وقد روي بيت النَّابِغَةِ(٣):

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِي

على الوجهين، أي: بنصب قوله: (الحمام) ورفعه.

واعلم أنَّ قبلَ هذا البيت قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ * إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

الحيُّ: القبيلةُ. وسراع: جمع سَرِيعٍ نحو: كِرَامٍ وكَرِيمٍ. وقوله: (وارد الثمد) أي: حاضر الثَّمَد وواصلٌ إليه، مِنْ: وَرَدَ فلانٌ وُروداً، أي: حَضَرَ، وأَوْرَدَهُ غيرُه، ووَرَدَ الماءَ

---

(١) سورة النساء: ١٧١.

(٢) (قوله: **إشارة إلى أن منهم من يجعل ما زائدة**) يشعر أن ما الكافة ليست زائدة وهذا وإن جرى عليه بعض العلماء لكن المشهور أنها زائدة فليراجع. [المولى المجاهدي].

(٣) قول النابغة الذبياني من شواهد سيبويه (٢/ ١٣٧)، و"الخصائص" (٢/ ٤٦٢)، و"شرح الكافية" (٢١٩).

وروداً، أي: وصل إليه. والثَّمَدُ: الماءُ القليلُ. والضميرُ في (قالت) لفتاة الحي، والمراد بها: الزرقاءُ، وهي امرأةٌ يُضْرَبُ بها المثلُ في حِدَّةِ النظر، قيل: كانتْ تُبْصرُ إلى مسيرة ثلاثة أيّامٍ. قوله: (إلى حمامتنا) أي: مع حمامتنا. قوله: (أو نصفه) عطفٌ على قوله: (هذا الحمام). و(قد) في قوله: (فقدي) بمعنى: كفى، فقوله: (فقدي) أي: فكفاني.

قيل: إنَّ الزرقاءَ نظرتْ إلى حماماتٍ من بعيدٍ تَطِيرُ بين جبلين، وعَرَفَتْ عَدَدَها، وكانت لها حمامةٌ واحدةٌ، فقالت:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ * إِلَى حَمَامَتِيَهْ
أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ * تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

فلما ورد الحمامُ الماءَ عُدَّ، فإذا هو ستَّةٌ وستُّون.

قوله: (**وَتُخَفَّفُ المَكْسُورَةُ**) أي: (إنّ) المكسورةُ، (**فَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا**) لبطلان مشابهتها[1] الفعل لفظاً، وتدخلُ حينئذٍ على الجملة الاسميَّة، (**نَحْوُ: إِنْ زَيْدٌ لَكَرِيمٌ**، **وَ**) على الجملة الفعليَّة، نحو: (**إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيماً**).

ويُعْلَمُ من قوله: (فيجوز إلغاؤها): جوازُ إعمالها أيضاً تشبيهاً[2] بالأفعال المحذوفة الأواخر تخفيفاً، نحو: لم يكُ زيدٌ قائماً، وقُرِئَ قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[3] في آخر سورة هود على الإعمال[4].

---

(١) (**قوله: لبطلان مشابهتها...إلخ**) لا يخفى ضعف العلة والعلة المشهورة زوال اختصاصها بالأسماء حينئذ. [المولى المجاهدي].

(٢) (**قوله: تشبيها لها بالأفعال...إلخ**) والعلة المشهورة في جواز الإعمال استصحاب الأصل وهو الاختصاص بالأسماء. [المولى المجاهدي].

(٣) سورة هود: ١١١.

(٤) قال السمين الحلبي في "الدر المصون": قرأ نافع وابن كثير من السبعة: وَإِنْ ولَمَا مخففتين =

قوله: (وَتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ) أي: (أن) المفتوحة، (فَتَعْمَلُ) على سبيل الوجوب (فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ) لأنَّ (أن) المفتوحةَ أكثرُ مشابهةً بالفعل من المكسورة؛ لكون المفتوحة على وزن: قَلَّ كما ذكر، وقد علمتَ أنَّ (إن) المكسورةَ المخفَّفةَ تعمل في المظهر كما في الآية المذكورة، فقدّروا عملَ المفتوحة في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ؛ إذ لم يوجد عَمَلُها في المظهر؛ لئلا ينحطَّ الأقوى عن الأضعف(١)، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢)) أي: أنه الحمدُ لله، أي: أنَّ الشأنَ الحمدُ لله.

قوله: (وَتَدْخُلُ) أي: (أن) المفتوحة المخففة (عَلَى الجُمَلِ مُطْلَقًا)، يعني: أعمُّ من أن تكون اسميَّةً، (نَحْوُ: بَلَغَنِي أَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ) أي: أنه زيدٌ أخوك، (أَوْ) فعليَّةً، نَحْوُ: (بَلَغَنِي أَنْ لا يَضْرِبُ زَيْدٌ) أي: أنه لا يضرب زيدٌ.

قوله: (وَكَذَا لَكِنَّ، تُخَفَّفُ) كأخواتها، (فَتُلْغَى)، وتَدْخُلُ حينئذٍ على الجملتين: الاسميَّة، (نَحْوُ قَوْلِكَ: أَبُوكَ قَاعِدٌ لَكِنْ أَخُوكَ قَائِمٌ، وَ) الفعليَّة، (نَحْوُ: دَخَلَ زَيْدٌ لَكِنْ خَرَجَ بَكْرٌ).

= وبإعمال (إن)، واللام في (لما) يجوز أن تكون للابتداء الداخلة على خبر (إنْ)، وأن تكون موطِّئةً للقسم، وأن تكون لام جواب القسم كررتْ تأكيداً، وفي (ليوفينهم) جوابُ قسمٍ مضمرٌ. و(ما) يجوز أن تكون موصولةً بمعنى (الذي) واقعةٌ على من يعقلُ، والجملةُ من القسم وجوابه صلةٌ للموصول، والتقديرُ: وإنْ كلاً للذين واللّه ليوفينهم، وأن تكون نكرةً موصوفةً، والجملةُ القسميَّةُ وجوابُها صفةٌ لـ(ما)، والتقديرُ: وإن كلاً لخلق أو لفريق واللّه ليوفينهم، وأن تكون زائدةً للفصل بين اللامين، والموصولُ وصلته، أو الموصوف وصفته خبرٌ لـ(إن).

(١) **(قوله: لئلّا ينحط الأقوى عن الأضعف)** والعمل في المظهر وإن كان أقوى من العمل في المضمر لكن دوام العمل في المضمر يعارضه والله أعلم. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة يونس: ١٠.

ويجوز ذِكْرُ الواو مع (لكن) المخفَّفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾(١) بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) في بعض القراءات السبع(٢) فرقاً بينها وبين (لكن) الذي هو حرف العطف.

وقال بعضهم: لا يجوز ذِكْرُ الواو معها؛ لأنها إذا خُفِّفَتْ؛ كانت حرفَ عطفٍ، فلم يَجُزْ معها ذِكْرُ الواو حينئذٍ؛ لامتناع دخول حرف العطف على مثله.

قوله: (وَكَذَا كَأَنَّ، تُخَفَّفُ) كأخواتها، (وَتُلْغَى حِينَئِذٍ عَلَى الأَفْصَحِ)، فتدخل على الجملتين: الاسميَّة، (كَقَوْلِ الشَّاعِرِ(٣)):

ونحــر مُشْــرِقِ اللَّــوْنِ * كَــأَنْ ثَــدْيَاهُ حُقَّــانِ)

أي: ورُبَّ نَحْرٍ أبيض اللون.

(وَ) الفعليَّة، (كَقَوْلِكَ: كَأَنْ قَدْ كَانَ كَذَا) أي: كأنْ قد وَقَعَ كذا، أو كأن قد كان الأمرُ كذا.

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢.

(٢) قال السمين الحلبي في "الدر المصون": قرأ ابنُ عامر والكسائيُّ وحمزةُ بتخفيف (لكن) ورفع ما بعدها، والباقون بالتشديد والنصب، وهو واضحٌ.
وأما القراءةُ الأولى؛ فتكون (لكن) مخفَّفةً من الثقيلة جيء بها لمجرَّد الاستدراك، وإذا خففتْ لم تعملْ عند الجمهور، ونُقِلَ جوازُ ذلك عن يونس والأخفش.
وهل تكون عاطفةً؟ الجمهورُ على أنها تكون عاطفةً إذا لم يكن معها الواوُ، وكان ما بعدها مفرداً، وذهب يونسُ إلى أنها لا تكون عاطفةً، وهو قويٌّ.
وأما إذا وقعتْ بعدها الجملُ؛ فتارةً تقترن بالواو، وتارةً لا تقترن، وقال الكسائيُّ والفراءُ: الاختيارُ تشديدُها إذا كان قبلها واوٌ، وتخفيفُها إذا لم يكن. وهذا جنوحٌ منهما إلى القول بكونها حرفَ عطفٍ.

(٣) أورده الأنباري في "الإنصاف" (١١٨)، وصدره: وصدرٍ مشرق النحر. والبغدادي في "خزانة الأدب" (١٠/ ٤٠٠) دون عزو.

وقال ابنُ الحَاجِبِ في "شرح الكافية": ومقتضى ما ذكر في (أن) المفتوحة من قوّة الشَّبه بالفعل حتى وَجَبَ إعمالُها في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ لما ألغيت؛ أن يقال كذلك في (كأن)، إلا أنها مُلْغَاةٌ على الأفصح.

وإنما قال: (على الأفصح) إشارةً إلى أنَّ منهم من يُعْمِلُ (كأن) المخففة، ويَرْوِي: كأن ثدييه في البيت المذكور.

قوله: (وَالفِعْلُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ إِنِ المَكْسُورَةُ المُخَفَّفَةُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ) ذلك الفعلُ (مِنَ الأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ)، وهو الفعلُ الذي يكون من الأفعال النَّاقصة، (نَحْوُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكَرِيمًا، أَوْ) من أفعال القلوب، نحو: (إِنْ ظَنَنْتُهُ لَقَائِمًا).

وإنما اختصَّتْ بهذا الفعل؛ ليحصلَ لها مقتضاها[1]، وهو تأكيدُ الجملة الابتدائيَّة.

قوله: (وَاللَّامُ لَازِمَةٌ لَهَا) أي: ولامُ التأكيد لازمةٌ لـ(إن) المكسورة المخفَّفة كما في المثالين المذكورين، (لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنِ النَّافِيَةِ) في مثل قولك: إنْ زيدٌ قائمٌ[2]، بمعنى: ما زيدٌ قائمٌ.

قوله: (وَلَا بُدَّ[3] لِأَنِ المَفْتُوحَةِ المُخَفَّفَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا

---

(١) **(قوله: ليحصل لها مقتضاها...إلخ)** قد يقال: إنها لا تؤكد حينئذ مفهوم الجملة الابتدائية أي: الاسمية فالأولى في التعليل أن يقال: رعاية لمقتضاها من الدخول على الجملة الاسمية بقدر الإمكان لأن الأصل دخولها عليها فإذا فات ذلك حسن دخولها على ما يقتضيها. [المولى المجاهدي].

(٢) في الأصل: إن زيد إلا قائم، والصواب ما أثبتناه؛ إذ لا لَبْسَ مع وجود.

(٣) **(قوله: ولا بد...إلخ)** عبارة الألفية: فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو ويفهم منها ان الفصل بواحد من هذه الحروف أحسن ويحسن أيضًا عدم الفصل وهذا =

أَحَدُ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسِّينُ، وَحَرْفُ النَّفْيِ؛ لِلْفَرْقِ[١] بَيْنَهَا) أي: بين (أن) المفتوحة المخففة (وَبَيْنَ أَنِ المَصْدَرِيَّةِ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ المُضَارِعِ). هذا على طريق الإجمال.

وأما البيانُ على طريق التفصيل؛ فهو أن يقال: إنَّ الفعلَ الذي دخل عليه (أن) المفتوحة المخففة إن كان ماضياً مثبتاً؛ فلا بُدَّ من (قد)، (نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ) أي: علمتُ أنه ـ أي: الشأن ـ.

(وَ) إن كان مضارعاً مثبتاً؛ فلا بُدَّ من (سوف) أو السين، نحو: علمتُ (أَنْ سَيَضْرِبُ، وَ) عَلِمْتُ (أَنْ سَوْفَ يَضْرِبُ).

(وَ) إن كان مضارعاً منفيّاً؛ فلا بُدَّ من حرف النفي، نحو: عَلِمْتُ (أَنْ لَمْ يَخْرُجْ).

(وَ) كذا إن كان ماضياً منفيّاً، نحو: عَلِمْتُ (أَنْ مَا خَرَجَ).

ولا يُشْكِلُ ما ذكرنا بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[٢]؛ لأنه متضمِّنٌ لمعنى النفي مع الفعل؛ لأنه في معنى قولنا: وأنَّ ما حَصَلَ للإنسان إلا ما سعى.

**   **   **

= ما جرى عليه ابن مالك والأكثرون على أن عدمه قبيح. [المولى المجاهدي].

(١) (قوله: للفرق...إلخ) هذه العلة بالنظر إلى الغالب وألّا فقد يؤتى بها فيما لا التباس فيه نحو: علمت أن سيقوم زيد إذ لا تقع أن الناصبة بعد فعل العلم على أن لا النافية تقع بعد الناصبة أيضاً. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة النجم: ٣٩.

[حروف العطف]

قوله: (حُرُوفُ العَطْفِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ العطف، وهي عَشَرَةٌ: (الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلا، وَبَلْ، وَلَكِنْ).

(فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ) أي: الواوُ والفاءُ وثُمَّ وحَتَّى (لِلْجَمْعِ[١] بَيْنَ الأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الحُكْمِ) أي: للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه. هذا هو الأمرُ المشتركُ بين هذه الأربعة، ثم تفترق بعد ذلك.

(فَالوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلَا تَرْتِيبٍ) أي: للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكمٍ واحدٍ بلا ترتيبٍ بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيدٌ وعمرٌو، فإنَّ المراد: مجيؤُهما من غير اعتبار المعيَّة والترتيب.

(وَالفَاءُ وَثُمَّ) للجمع المذكور (مَعَ التَّرْتِيبِ، وَفِي ثُمَّ تَرَاخٍ) أي: بُعْدٌ (دُونَ الفَاءِ) فإنه ليس فيها تراخٍ، نحو قولِه تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾[٢]، وقولِه تعالى حكايةً عن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَالَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[٣].

(وَفِي حَتَّى مَعْنَى الغَايَةِ وَالانْتِهَاءِ، وَهُوَ أَنَّ مَا قَبْلَ حَتَّى يَتَقَضَّى[٤] شَيْئًا فَشَيْئًا) أي: قليلاً فقليلاً (إِلَى أَنْ يَبْلُغَ) التقضِّي (مَا بَعْدَ حَتَّى).

---

(١) (قوله: للجمع) أي: للدلالة على اجتماع المعطوف عليه والمعطوف في الحكم أعم من أن يكون مطلقـًا أو مع ترتيب. [المولى المجاهدي].

(٢) سورة المؤمنون: ١٤.

(٣) سورة الشعراء: ٨١.

(٤) في نسخة: (ينقضي)، وتقضّى الشيءُ وانقضى: فَنِيَ وانصرمَ.

قوله: (فَلِذَلِكَ) أي: فلأجل أن في (حتى) معنى الغاية والانتهاء؛ (وَجَبَ أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بِحَتَّى جُزْءاً مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِمَّا جُزْءَهُ الأَفْضَلَ، نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، وَإِمَّا جُزْءَهُ الأَدْوَنَ) أي: الأحقرُ والأخسُّ، (نَحْوُ: قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ)، واللامُ في قوله: (الحاج) للجنس.

وإنما وجب أن يكون المعطوفُ بـ(حتى) جزءاً من المعطوف عليه؛ ليتحقَّق معنى الغاية والانتهاء، فإنه لا يحصل إلا بذِكْرِ الكلِّ قبل الجزء.

قوله: (وَأَوْ وَإِمَّا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ)[١] أي: و(أو) و(إما) لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو لأحد الأشياء (مُبْهَمًا) أي: لا على التعيين.

والفرقُ بينهما: أنَّ (إما) العاطفة يلزم أن يكون (إما) أخرى مذكوراً قبل المعطوف عليه إذا كان العطفُ بها؛ ليُعْلَمَ في أول الأمر كونُ الكلام مبنيًّا على الشكّ، نحو: جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو، ولم يلزمْ ذلك في (أو)، بل جاز الأمران: الإتيانُ بها وتَرْكُها، نحو: جاءني إما زيدٌ أو عمرٌو، وجاءني زيدٌ أو عمرٌو.

وقال جارُ الله العَلَّامَةُ في "المفصل": ولم يَعُدَّ الشيخُ أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ (إما) في حروف العطف؛ لدخول الواو العاطفة على (إما)، ووقوعها قبل المعطوف عليه[٢].

---

(١) **(قوله: وأو وإما لأحد الشيئين...إلخ)** ظاهره أن أو وإما إنما يكونان لإثبات الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما فيختصان بكونهما للشك أو التشكيك ولا يخفى أنهما يأتيان للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللتفصيل نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ﴾ وللتخيير نحو: تزوج هندا أو أختها وللإباحة نحو: جالس زيداً أو عمراً وغير ذلك وقد يقال: المراد بيان ما هو الشائع في استعمالهما. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: ووقوعها قبل المعطوف عليه)** يشعر بأن الخلاف جار في إما الأولى أيضـًا والمعروف أن الخلاف إنما هو في الثانية فقط لا الأولى نعم أن الأندلسي حكم بأن العاطف مجموع =

قوله: (وَتَقَعَانِ) أي: وتقعُ (أو) و(إما) (فِي الخَبَرِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَجَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو. وَ) تقعان في (الإِنْشَاءِ) أي: في الأمر والاستفهام[١]، أما في الأمر؛ فـ(نَحْوُ) قولك: (اضْرِبْ رَأْسَهُ أَوْ ظَهْرَهُ، وَاضْرِبْ إِمَّا رَأْسَهُ وَإِمَّا ظَهْرَهُ. وَ) أما في الاستفهام؛ فنحو قولك: (أَلَقِيتَ عَبْدَ اللهِ أَوْ أَخَاهُ، وَأَلَقِيتَ إِمَّا عَبْدَ اللهِ وَإِمَّا أَخَاهُ).

قوله: (وَأَمْ أَيْضًا) أي: و(أم) كـ(أو) و(إما) لإثبات الحكم (لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ مُبْهَمًا) أي: لا على التَّعيين، لكن لطلب التَّعيين، (إِلَّا أَنَّ أَمْ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ).

(فَأَمِ المُتَّصِلَةُ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الاِسْتِفْهَامِ[٢] مَعَ الهَمْزَةِ يَلِيهَا) أي: يلي (أم) (أَحَدُ الأَمْرَيْنِ المُسْتَوِيَيْنِ[٣]، وَ) يلي المستوي (الآخَرُ الهَمْزَةَ)، يعني: إن كان يلي (أم) المتصلة اسمٌ مفردٌ أو فعلٌ أو جملةٌ اسميَّةٌ أو فعليَّةٌ؛ يلي الهمزةَ ذلك، (نَحْوُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) وأرأيتَ زيداً أم رأيتَ عمراً، ولا يجوز أن يقال: أرأيتَ زيداً أم عمراً، بخلاف (أو) و(إما)، وبخلاف (أم) المنقطعة، فإنه لا يلزم ذلك.

= إما الأولى وإما الثانية فليزم عليه تقدم جزء العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف وذلك غير موجود في كلامهم. [المجاهدي].

(١) **(قوله: أي: في الأمر والاستفهام)** وكذلك يقعان في التمني نحو: ليت لي كتاباً أو قلماً والتحضيض نحو: هلَّا تتعلم النحو أو الصرف والعرض نحو: ألا تتعلم الفقه أو العقائد. [المولى المجاهدي].

(٢) **(قوله: لا تقع إلَّا في الاستفهام)** أي: لا تقع إلَّا بعد همزة الاستفهام ولو صورة ليشمل الواقعة بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت وقد تقع بعد هل الاستفهامية على سبيل الشذوذ نحو: هل زيد عندك أم عمرو. [المولى المجاهدي].

(٣) **(قوله: يليها أحد الأمرين المستويين)** أي: المعادلين على التفصيل الآتي وسياق كلامه يقتضي وجوب ذلك لكن المفهوم من عبارة الرضى أن ذلك أحسن لا واجب فليراجع. [المولى المجاهدي].

قوله: (وَالمُنْقَطِعَةُ) أي: و(أم) المنقطعةُ (بِمَعْنَى: بَلْ وَالهَمْزَةِ)، ومعنى (بل): هو الإضرابُ ـ أي: الإعراضُ ـ عن الشيء بعد الإقبال.

قوله: (وَتَقَعُ فِيهِ وَفِي الخَبَرِ) أي: وتقع المنقطعةُ في الاستفهام، (نَحْوُ قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو) بمعنى: بل أعندك عمرٌو، فسألتَ أوّلاً عن حصول زيدٍ عند المخاطب، ثم أضربتَ عن ذلك السُّؤال إلى السُّؤال عن حصول عمرٍو عنده.

(وَ) في الخبر، (نَحْوُ) قولك: (إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ) بمعنى: بل أهي شاءٌ أم شيءٌ آخرُ؟ كأنك رأيتَ جثّةً، وسبق وهمُكَ إلى أنها إبلٌ، فقلت: إنها لإبلٌ، ثم ظننتَ أنها شاءٌ، فأضربتَ عن ذلك الخبر إلى السؤال عن أنها شاءٌ، فقلتَ: أم شاءٌ، أي: بل أهي شاء؟

قوله: (وَالفَرْقُ بَيْنَ أَوْ وَأَمْ فِي قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو، وَ) في قولك: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) أنك في قولك (الأَوَّلِ لا تَعْلَمُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا) من زيدٍ أو عمرٍو (عِنْدَ المُخَاطَبِ، فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا) عنده، وكان الجوابُ: لا أو نعم، فإن أجاب المخاطبُ بالتَّعيين؛ كان الجوابُ زائداً على المسؤول عنه.

(وَ) في قولك (الثَّانِي تَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا) من زيدٍ أو عمرٍو (عِنْدَ المُخَاطَبِ، إِلَّا أَنَّكَ لا تَعْلَمُ أَحَدَهُمَا بِعَيْنِهِ، فَأَنْتَ تُطَالِبُ) المخاطبَ (بِالتَّعْيِينِ)، فكان الجوابُ بالتعيين، نحو: عندي زيدٌ، أو عندي عمرٌو، فإن قال المخاطبُ: لا أو نعم؛ لم يكن قولُه جواباً لهذا السؤال.

قوله: (وَلا لِنَفْيِ مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ) أي: (لا) العاطفةُ لنفي ما ثَبَتَ للمعطوف عليه (عَنِ الثَّانِي) أي: عن المعطوف، (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لا عَمْرٌو، فَإِنْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لا عَمْرٌو لَمْ يَجُزْ) فقد عُلِمَ: أنَّ (لا) لا تجيءُ إلا بعد الإثبات.

قوله: (وَبَلْ لِلْإِضْرَابِ عَنِ الأَوَّلِ) أي و(بل) للإعراض عن المعطوف عليه، (مَنْفِيّاً كَانَ) الأوَّلُ، أي: المعطوفُ عليه، (أَوْ مُوجَبًا) أي: مُثْبَتاً.

مثالُ ما كان الأول موجَباً (كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أي: بل جاءني عمرو إذا وقع الإخبارُ عن زيدٍ غَلَطاً.

(وَ) مثالُ ما كان الأوَّلُ منفيّاً كقولك: (مَا جَاءَنِي بَكْرٌ بَلْ خَالِدٌ)، ويَحتمل معنيين: أحدهما: بل ما جاءني خالدٌ. وثانيهما: بل جاءني خالدٌ.

قوله: (وَلَكِنْ لِلْاِسْتِدْرَاكِ) وهي عبارةٌ عن رفع وهمٍ تولَّدٍ عن كلامٍ سابقٍ، ولهذا يتوسَّطُ بين كلامين متغايرين معنىً كما ذكرنا في الحروف المشبهة بالفعل.

(وَهِيَ) أي: (لكن) (فِي عَطْفِ الجُمَلِ نَظِيرَةُ: بَلْ، وَفِي عَطْفِ المُفْرَدَاتِ نَقِيضَةُ: لَا) أي: لإثبات ما انتفى عن الأول. (يَعْنِي: إِذَا عُطِفَ بِلَكِنِ الجُمْلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ؛ فَيَجِيءُ لَكِنْ بَعْدَ النَّفْيِ وَالإِيجَابِ) كما أنَّ (بل) يجيءُ بعد النفي والإيجاب أيضاً.

مثالُ ما يجيء (لكن) بعد الإيجاب، (نَحْوُ) قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِئْ. وَ) مثالُ ما يجيءُ (لكن) بعد النفي، نحو قولك: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَدْ جَاءَ).

(وَإِذَا عُطِفَ المُفْرَدُ بِلَكِنْ عَلَى المُفْرَدِ؛ فَيَجِيءُ لَكِنْ بَعْدَ النَّفْيِ خَاصَّةً) بعكس (لا)، فإنها تجيءُ بعد الإثبات خاصَّةً، (كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً) أي: لكنْ رأيتُ عمراً، فإن قلت: رأيتُ زيداً لكن عمراً لم يجزْ.

** ** **

[حروف النفي]

قوله: (حُرُوفُ النَّفْيِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ النفي، وهي ستَّةٌ: (مَا، وَإِنْ، وَلَا، وَلَمْ، وَلَمَّا، وَلَنْ). هذا على طريق الإجمال، وتفصيلُها سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَمَا لِنَفْيِ الحَالِ، نَحْوُ: مَا يَفْعَلِ الآنَ) فإنها نفيٌ لقول القائل: يفعلُ الآن. (وَ) لنفي (المَاضِي القَرِيبِ مِنَ الحَالِ، نَحْوُ: مَا فَعَلَ) فإنها نفيٌ لقول القائل: قد فَعَلَ.

قوله: (وَإِنْ نَظِيرَةُ مَا فِي نَفْيِ الحَالِ) لا في العمل، (نَحْوُ: إِنْ يَفْعَلِ الآنَ) بمعنى: ما يفعلُ الآن. وتدخلُ على الجملتين: الاسميَّة، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾(١)، والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾(٣). ولا يجوز إعمالُها عَمَلَ (ليس) عند سيبويه، وأجازه المبرِّدُ.

قوله: (وَلَا لِنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: لَا يَفْعَلُ) غداً، فإنها نفيٌ لقول القائل: يَفْعَلُ غداً. (وَ) لنفي (المَاضِي بِشَرْطِ التَّكْرِيرِ) أي: بشرط تكرير نفي الماضي، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾(٤)، وَقَدْ لَا يُكَرَّرُ) نفيُ الماضي، (نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَيُّ فِعْلٍ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهْ(٥))

أي: لم يَفْعَلْهُ. البيتُ للحارث بن العَيِّف، وقيل: لشهاب بن العَيِّف. وقبله:

---

(١) سورة الأنعام: ٥٧.
(٢) سورة الأنعام: ١١٦.
(٣) سورة طه: ١٠٤.
(٤) سورة القيامة: ٣١.
(٥) أورده الأزهري في "تهذيب اللغة" باب الزاي والنون، والجوهري في "الصحاح" مادة: زنا، وابن منظور في "اللسان" (١/ ٩٠)، وأبو هلال العسكري في "جمهرة الأمثال" (١/ ١٢٠).

لَاهُــمَّ إِنَّ الْحَــارِثَ بْــنَ جَبَلَــهْ ❊ زَنَّــا عَلَــى أَبِيــهِ ثُــمَّ قَتَلَــهْ

وَرَكِــبَ الشَّــادِخَةَ المُحَجَّلَــهْ ❊ وَكَــانَ فِــي جَارَاتِــهِ لَا عَهْـدَ لَــهْ

فَــأَيُّ فِعْــلٍ سَــيِّئٍ لَا فَعَلَــهْ

قوله: (لَاهُمَّ) أي: اللهم. قوله: (زَنَّا على أبيه) أي: قال له: يا زاني. والشادخةُ: الغرَّةُ التي فَشَتْ في الوجه من الناصية إلى الأنف، ولم تُصِبِ العينين، تقول منه: شدخت الغرَّةُ إذا اتَّسعتْ في الوجه. والتحجيلُ: بياضٌ في قوائم الفرس. وفحواه: ركب فعلةً مشهورةً قبيحةً في قتل أبيه.

قوله: (وَالأَمْرِ) أي: و(لا) لنفي الأمر، (نَحْوُ: لَا تَفْعَلْ) فإنها نفيٌ لقول القائل: افْعَلْ. (وَيُسَمَّى) نفيُ الأمر: (النَّهْيَ).

قوله: (وَالدُّعَاءِ) أي: و(لا) لنفي الدعاء، (نَحْوُ: لَا رَعَاهُ اللهُ) فإنها نفيٌ لقول القائل: رَعَاهُ الله، والرعايةُ: الحِفْظُ.

قوله: (وَلِنَفْيِ العَامِّ) أي: و(لا) لنفي العام، أي: لنفي الجنس، (نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) أي: ليس فيها أحدٌ من جنسه.

قوله: (وَلِغَيْرِ العَامِّ) أي: و(لا) لنفي غير العامّ، وهي التي بمعنى (ليس)، (نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَلَا زَيْدَ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرَو).

والفرقُ بين (لا) لنفي العام وبين (لا) لنفي غير العامّ: أنَّ الأُولى تنفي الجنسَ، والثانيةَ تنفي البعضَ، ففي قولك: لا رجلَ في الدار لا يجوز أن يكون في الدار رجلٌ ولا رجلان ولا رجالٌ، وفي قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ يجوز أن يكون في الدار رجلان، أو امرأتان، أو رجالٌ، أو نساءٌ. وأما قولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو؛ فظاهرٌ في أنها لنفي البعض؛ لأنها داخلةٌ على العَلَم، فلا يصحُّ أن تكون لنفي العام.

قوله: (وَلَمْ وَلَمَّا لِنَفْيِ المُضَارِعِ مَعَ قَلْبِ مَعْنَى المُضَارِعِ إِلَى المَاضِي)، إلا أنَّ بينهما فرقـًا، وهو أنّ (لم يفعلْ) نفيُ: فَعَلَ، و(لما يفعلْ) نفيُ: قد فَعَلَ.

(وَلَمَّا فِي الأَصْلِ: لَمْ، ضُمَّتْ إِلَيْهَا مَا أُخْرَى، فَازْدَادَتْ) أي: فزادتْ (ما) (فِي مَعْنَاهَا: أَنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ وَالانْتِظَارِ) كما أنَّ (قد) متضمِّنةٌ لمعنى التوقُّع والانتظار، هذا على تقدير كونه متعدِّيـًا. وأما على تقدير كونه لازمـًا؛ فقوله: (أن تضمنت... إلى آخره) بدلٌ من قوله: (معناها) بدلَ البعض من الكلِّ، والتقديرُ: فازدادتْ لما في معناها في أن تضمَّنَتْ معنى التوقُّع والانتظار. ويحتمل أن يكون قوله: (أن تضمنت... إلى آخره) في محلِّ النصب على التَّمييز.

قوله: (وَاسْتَطَالَ) أي: وطَالَ (زَمَانُ فِعْلِهَا) لزيادة لفظها، (يُقَالُ: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ، أَيْ: عَقِيبَ نَدَمِهِ، وَ) يقال: (نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ) أي: لم ينفعْهُ الندمُ (إِلَى هَذَا الوَقْتِ بَعْدُ) أي: بعد ذلك الندم، (مَعَ كَوْنِ النَّفْعِ مُتَوَقَّعـًا). هذا ما اختصَّتْ به (لما) من حيث المعنى. وأما الذي اختصَّتْ به من حيث اللفظ؛ فهو أنها مختصَّةٌ بجواز حذف فعلها، يقال: ندمَ زيدٌ ولما، أي: ولما ينفعْهُ الندمُ، دون (لم)، فكأنَّ (ما) الزائدةَ في (لما) قائمة مقام الفعل المحذوف.

قوله: (وَلَنْ نَظِيرَةُ لَا فِي نَفْيِ المُسْتَقْبَلِ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأْكِيدِ) تقول: لن يفعلَ مؤكِّداً لقولك: لا يَفْعَلُ. قال الخَلِيلُ[1]: أصل لَنْ: لَا أَنْ، فخفِّفتْ بالحذف، وقال الفرَّاءُ: نونُها مُبْدَلَةٌ من ألف (لا)، وهي عند سيبويه حرفٌ برأسه، وهو الصحيحُ؛ إذ الأصلُ في الحروف عدمُ التصرُّف.

---

(١) الخليل: هو ابن أحمد الفراهيدي اليَحْمُدِي الأَزْدِي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغةِ والأدب، وواضع علم العروض، أخَذه من الموسيقا، وكان عارفـًا بها، وهو أستاذ سيبويه، وُلد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً. توفي سنة (١٧٠هـ).

[حروف التنبيه]

قوله: (حُرُوفُ التَّنْبِيهِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ التَّنبيه، وهي ثلاثةٌ: (هَا) وأَلَا، وأَمَا.

وهي موضوعةٌ لتنبيه المخاطب بها قبل الشُّروع في الكلام؛ ليتنبَّه لما يُقَالُ له؛ لأنه قد يَفُوتُهُ الغرضُ على تقدير أن يكون غافلاً، ولهذا اختصَّت بأوائل الكلام.

فـ(ها)، (نَحْوُ: هَا إِنَّ زَيْداً بِالبَابِ. وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: هَذَا وَهَاتَا، وَعَلَى الضَّمَائِرِ، نَحْوُ: هَا أَنْتَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[1])، فـ(ها) الأُولى داخلةٌ على الضمير، والثانيةُ على اسم الإشارة.

(وَقَدْ تَدْخُلُ هَا عَلَى الجُمْلَةِ، قَالَ النَّابِغَةُ[2]:

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ ❊ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ)

قوله: (تا) إشارةٌ إلى القصيدة. والعِذْرَةُ: اسمٌ من الاعتذار، كما أنَّ الرِّفْعَةَ اسمٌ من الارتفاع. وتَاهَ أي: تَحَيَّرَ. والبلدُ: المَفَازَةُ، وهي الباديةُ. والضميرُ في (تكن) و(قبلت) و(صاحبها) راجعٌ إلى (عذرة). كان النابغةُ هَجَا النُّعْمَانَ، فاعتذر النابغةُ إليه بهذه القصيدة.

قوله: (وَأَلَا وَأَمَا) عطفٌ على قوله: (ها)، أي: وحروفُ التنبيه: (هَا) و(أَلَا) و(أما)، (وَهُمَا لا تَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى الجُمْلَةِ، نَحْوُ: أَمَا إِنَّكَ خَارِجٌ، وَأَلَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ،

---

(١) سورة آل عمران: ٦٦.

(٢) ويروى البيت: ها إنّ تا عِذرةٌ إلّا تكنْ نَفَعَتْ. انظره في "الصحاح" مادة: عذر، و"تاج العروس"، و"تهذيب اللغة" (٦/ ٢٥٤)، وهو من البحر البسيط.

قَالَ الشَّاعِرُ[١]:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي * أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الوَحْشَ أَنْ أَرَى * أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لا يَرُوعُهُمَا الذُّعْرُ)

قوله: (أما) للتنبيه، والواو للقسم، والأمرُ: الشأنُ، والوَحْشُ: الوُحُوشُ، وهي حيوانُ البرّ، الواحدُ: وَحْشِيٌّ. وألفين أي: مألوفين، والرَّوْعُ: التخويفُ. والذُّعْرُ ـ بالضم ـ الاسمُ من: ذَعَرْتُه أَذْعَرُه ذَعْراً، أي: أَفْزَعْتُه وخَوَّفْتُه. والضميرُ المستتر في (تركتني) راجعٌ إلى المحبوبة. والجملةُ ـ أعني: (أحسد الوحشَ) ـ في محلِّ النصب على الحال من مفعول (تركتني). قوله: (أن أرى أليفين)، أي: أَحْسُدُ الوحشَ لأن أرى مألوفين من الوحش لا يُخَوِّفُهما الذُّعْرُ، أي: التخويفُ. فقوله: (أليفين) مفعولٌ أوَّلُ لقوله: (أرى)، وقوله: (لا يَرُوعُهما الذُّعْرُ) في محلِّ النَّصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لقوله: (أرى).

(وَقَالَ الآخَرُ[٢]:

أَلاَ يَا اِصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ * وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ)

وفي بعض الروايات: (وَآجَالِ). الصَّبُوحُ: الشُّرْبُ بالغداة، وهو خلافُ الغَبُوق، تقول منه: صَبَحْتُه أَصْبَحُه ـ بالفتح ـ صَبْحاً. وسنجال: موضعٌ[٣]. ومَنَايَا جمع مَنِيَّةٍ، وهي: الموتُ؛ لأنه مقدَّرٌ، من: مُنِيَ له، أي: قُدِّرَ له. وغاديات، أي: آتياتٍ في الغداة، جمع غاديةٍ، وهي: سحابةٌ تنشأ صباحًا. وأوجالٍ جمع وَجَلٍ، وهو: الخوفُ.

---

(١) البيت من شواهد "مغني اللبيب" (١٠٦)، و"عيون الأخبار" (٤/ ١٣٥). وقائله: أبو صخر الهذلي، وهو من البحر الطويل.

(٢) هو الشماخ بن ضرار. وهو من شواهد سيبويه (٤/ ٢٢٤)، و"مغني اللبيب" (٧٠).

(٣) **(قوله: وسنجال: موضع)** أي بناحية آذربيجان، أو قرية من قراها، أو اسم رجل.

والآجالُ جمع أَجَلٍ، وهو: مُدَّةُ الشيء.

قوله: (ألا) للتنبيه، و(يا) من حروف النداء، والمنادى محذوفٌ، تقديره: ألا يا خليليَّ اصبحاني، أي: اسقياني الخمرَ صباحًا قبل وقوع غارة سنجال، وقبلَ وقوع منايا غادياتٍ، أي: ناشئاتٍ في الغداة، وقبل وقوع أوجالٍ أو آجالٍ.

**   **   **

[حروف النداء]

قوله: (حُرُوفُ النِّدَاءِ) أي: ومن أصناف الحروف: حروفُ النِّداء، وهي خمسةٌ: (يَا، وَأَيَا، وَهَيَا، وَأَيْ، وَالهَمْزَةُ).

قال ابنُ الحاجب في "الكافية": (يا) أعمُّها، يعني: (يا) أعمُّ هذه الحروف؛ لأنها تُستعملُ في المنادى القريب والبعيد والمتوسط. و(أيا) و(هيا) للبعيد، و(أي) والهمزةُ للقريب.

وقال المصنِّفُ موافقًا لصاحب "المفصل": (فَيَا وَأَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيدِ أَوْ مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ) أي: لمن هو بمنزلة البعيد (مِنْ نَائِمٍ أَوْ سَاهٍ) أي: غافل، والسَّهْوُ: الغفلةُ. وقوله: (من نائم أو ساه) بيانٌ لمن هو بمنزلته.

قوله: (وَإِذَا نُودِيَ بِهَا مَنْ عَدَاهُمْ) أي: إذا نُودِيَ بهذه الحروف الثلاثة من عدا البعيد والنائم والساهي؛ (فَلِحِرْصِ المُنَادِي عَلَى إِقْبَالِ المَدْعُوِّ عَلَيْهِ) أي: على إقبال المنادى على المنادي، (وَ) لحرص المنادي (عَلَى مُفَاطَنَةِ المَدْعُوِّ) أي: المنادى (لِمَا يَدْعُو لَهُ) أي: لما يدعو المنادي المدعوَّ لأجله.

فقولُه: (وَأَمَّا قَوْلُ الدَّاعِي: يَا رَبِّ، وَيَا أَللهُ... إلخ) جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: إنَّ (يا) للبعيد، فكيف يقول الداعي: يا رب، ويا ألله وهو أقربُ إليه من حبل الوريد؟

فأجاب المصنِّفُ بقوله: وأما قول الداعي: يا رب، ويا ألله (فَاسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ) أي: استقصارٌ واقعٌ من الداعي لنفسه في طاعة الله تعالى، (وَهَضْمٌ لَهَا) أي: وكَسْرٌ لنفسه، (وَاسْتِبْعَادٌ) بسبب تقصيره في طاعة الله (عَنْ مَظَانِّ القَبُولِ) أي: قبول

دعائه (وَ) عن مظانّ (الاِسْتِمَاعِ، وَإِظْهَارٌ لِلرَّغْبَةِ فِي الاِسْتَجَابَةِ) أي: في الإجابة (بَالجُؤَارِ) أي: بالبكاء والتضرُّع.

ولا يَرِدُ هذا السُّؤالُ على ما قال ابن الحاجب في "الكافية".

قال الجوهريُّ في "الصحاح": استقصره، أي: عَدَّهُ مقصِّراً. واستبعده، أي: عَدَّهُ بعيداً. والإجابةُ والاستجابةُ بمعنى واحدٍ. وجَأَرَ الرجلُ[1] إلى الله تعالى، أي: تَضَرَّعَ بالدعاء.

قولُه: (وَأَمَّا: أَيْ وَالهَمْزَةُ؛ فَلِلْقَرِيبِ) عطفٌ على قوله: (فيا وأيا... إلى آخره)، أي: فـ(يا) و(أيا) و(هيا) للبعيد، وأما (أي) والهمزةُ؛ فللقريب، لكنَّ الهمزةَ للأقرب، (نَحْوُ: أَيْ زَيْدُ، وَأَزَيْدُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

أَزَيْـدُ أَخَـا وَرْقَـاءَ إِنْ كُنْـتَ ثَـائِراً ❊ فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ)

قوله: (ورقاء) اسمُ رجلٍ[3]. والثأْرُ والثُّؤْرَةُ: الذَّحْلُ والحِقْدُ، يقال: ثَأَرْتُ القتيلَ وبالقتيل ثَأْراً وثُؤْرَةً، أي: قَتَلْتُ قاتلَه. وعرَض له أمر كذا يعرِض، أي: ظَهَرَ. وأَحْنَاءٌ جمع حِنْوٍ ـ بالكسر ـ: وهو الجانبُ. والهمزةُ في (أزيد) من حروف النداء، أي:

---

(١) وفي الحديث، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعـاً: «**إني أرى ما لا ترون، وأسمعُ ما لا تَسمعون، أطَّتِ السماءُ، وحُقَّ لها أن تَئِطَّ، ما فيها موضعُ أربع أصابعَ إلا عليه مَلَكٌ ساجدٌ، لو علمتُم ما أعلمُ، لضحكتُم قليلاً، ولبكيتُم كثيراً، ولا تلذَّذْتُم بالنساءِ على الفُرُشاتِ، ولخرجتُم على ـ أو: إلى ـ الصُّعُدات تجأرون إلى اللهِ**» قال: فقال أبو ذر: واللهِ لَوَدِدتُ أني شجرةٌ تُعْضَدُ. رواه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد في "مسنده" (٢١٥١٦)، وهو حسن لغيره.

(٢) البيت من شواهد سيبويه (٢/ ١٨٣)، و"لسان العرب" (١٤/ ٢٠٤)، فصل: الحاء المهملة، و"تاج العروس" مادة: حنو.

(٣) وقيل: ورقاء: حيٌّ من تميم، يقول العرب: فلانٌ أخو تميمٍ، أي: من قومهم.

يا زيدُ. و(أخا ورقاء) صفةُ المنادى. و(إن) حرفُ الشرط، و(كنتَ ثائراً) فُعل شرطه[١]، و(فخاصم) جزاءُ الشرط، و(فقد عرضت) للتعليل، أي: إن كنت ثائراً عن قاتل أخيك[٢] ورقاء فخاصم؛ لأنه قد عرضت أحناء حقّ.

** ** **

(١) الأولى إسقاط الفعل.

(٢) لا يخفى ركاكة هذه العبارة فالحق إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك على التجريد أو عن قتل أخيك على أن عن للتعليل [المولى المجاهدي].

[حروف التصديق والإيجاب]

قوله: (حُرُوفُ التَّصْدِيقِ وَالإِيجَابِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ التَّصديقِ والإيجابِ، وهي ستَّةٌ: (نَعَمْ، وَبَلَى، وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ، وَإِي).

قوله: (فَنَعَمْ... إلخ) شروعٌ في تفصيلها، فـ(نعم) (لِتَصْدِيقِ الكَلَامِ المُثْبَتِ) في الخبر، (وَ) لتصديق الكلام (المَنْفِيِّ فِي الخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: نَعَمْ لِمَنْ قَالَ: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ) قال: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) أي: نعم قام زيدٌ في الصورة الأولى، ونعم لم يقمْ زيدٌ في الصورة الثانية.

ولتصديق الكلام المثبت في الاستفهام، ولتصديق الكلام المنفي في الاستفهام، كقولك: نعم لمن قال: أقام زيدٌ؟ أو قال: ألم يقمْ زيدٌ؟ أي: نعم قام زيدٌ في الصورة الأولى، ونعم لم يقمْ زيدٌ في الصورة الثانية، وهو قولُه: (وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ أَوْ أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟) أي: وكذلك قولك: نعم إذا قال القائلُ: أقام زيدٌ؟ أو ألم يقمْ زيدٌ؟

قوله: (وَبَلَى تَخْتَصُّ بِإِيجَابِ المَنْفِيِّ) أي: و(بلى) تختصُّ بإثبات الكلام المنفي، (خَبَراً كَانَ) ذلك المنفيُّ، (أَوِ اسْتِفْهَامًا، تَقُولُ: بَلَى لِمَنْ قَالَ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) أي: بلى قد قام زيدٌ، (وَ) تقول: بلى (لِمَنْ قَالَ: أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟) أي: بلى قد قام زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾(١)، أي: بلى، نجمعها قادرين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾(٢)، أي: قالت الأرواحُ: بلى، أي: أنت ربُّنا، فلو قالوا: نعم لكفروا.

---

(١) سورة القيامة: ٣-٤.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٢.

قوله: (وَأَجَلْ) أي: و(أجل) تختصُّ (بِتَصْدِيقِ المُخْبِرِ) في إخباره، (نَفيًا كَانَ) ذلك الإخبارُ (أَوْ إِثْبَاتًا، وَلا تُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ الاِسْتِفْهَامِ، يَقُولُ المُخْبِرُ: قَدْ أَتَاكَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ: أَجَلْ) أي: أجل قد أتاني زيدٌ، (وَ) كذا يقول المخبرُ: (مَا أَتَاكَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ: أَجَلْ) أي: أجلْ ما أتاني زيدٌ.

قوله: (وَكَذَا: جَيْرِ وَإِنَّ) أي: كما أنَّ (أجل) تختصُّ بتصديق المخبِر، ولا تُستعملُ في جواب الاستفهام؛ كذا (جَيْرِ) ـ بكسر الراء، وقد تفتح ـ و(إِنَّ) المكسورة (لِتَصْدِيقِ المُخْبِرِ خَاصَّةً) ولا تُستعملُ في جواب الاستفهام، (قَالَ الشَّاعِرُ:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ[1] * أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِحيَتْ دَعَاثِرُهْ)

قال الجوهريُّ في "الصحاح": الفرودسُ: البستانُ، والفردوسُ: اسمُ روضةٍ دون اليمامة. وقوله: (أول مشرب) أي: أوَّل موضعِ شُرْبٍ لنا. وقوله: (أجل جير) كأنّه قال: فقلتُ لهنَّ: أَجَلْ جَيْرِ. والدَّعاثرُ جمع الدُّعْثُور: وهو الحوضُ المُنْثَلِمُ. وقوله: (إن كانت أبيحت دعاثره)، أي: إن كانت القصّة أبيحت لَكُنَّ دعاثر الفردوس.

(وَقَالَ) الشاعرُ (الآخَرُ:

بَكَــرَ العَــوَاذِلُ فِــي الصَّــبَا * حِ يَلُمْنَنِــــي وَأَلُومُهُنَّــــهْ
وَيَقُلْــنَ: شَــيْبٌ قَــدْ عَــلَا * كَ وَقَــدْ كَبِــرْتَ فَقُلْــتُ: إِنَّــهْ)

قوله: (بَكر) أي: غدا. والعواذلُ: جمع العاذلة، من العَذْلِ: وهو الملامةُ. وقوله: (يلمنني وألومهنه) من: لَامَهُ على كذا يَلُومُ لَوْمـًا ولَوْمَةً فهو مَلُومٌ، أي: عَذَلَهُ. والشَّيبُ: بياضُ الشعر. وعلا من العُلُوّ: وهو الارتفاعُ. وكَبِرْتَ ـ بكسر الباء ـ من

(١) أي: قالت تلك النسوة: أول مشرب ومنزل يكون في الفردوس. والبيت من شواهد "مغني اللبيب" (١/ ١٦٣)، والأشموني (٨٠٧). وقائله: مضرس بن ربعي. وهو من البحر الطويل.

الكِبَرِ في السّنّ، يقال: كَبِرَ الإنسانُ يَكْبَرُ كِبَراً، أي: أَسَنَّ.

قوله: (يلمنني) في محلِّ النصب على الحال من قوله: (العواذل). و(ألومهنه) عطفٌ عليه. وقوله: (شَيْبٌ) مبتدأٌ، و(قد علاك) خبرُهُ، تقديره: شيبٌ عظيمٌ قد علاك. وقوله: (قد كبرت) عطف على قوله: (قد علاك). والهاء في (ألومهنه)، و(إنه) هاءُ السكت.

وفحواه: أنَّ الشاعرَ يقول: غَدَتِ النساءُ العواذلُ في وقت الصباح يلمنني على التعشُّق، وألومهنه على منع التعشُّق، ويَقُلْنَ عند اللَّوْم على التعشُّق: شيبٌ عظيمٌ قد علاك، وقد جاء حَيْنُ تَرْكِ التعشُّق، وقد كبرتَ وأَسْنَنْتَ، فقلت: إنه، أي: نعم قد علاني شَيبٌ، وقد كبرتُ، ولكنَّ العشقَ باقٍ لا يزال[1].

قوله: (وَإِيْ: لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ، وَيَلْزَمُهَا القَسَمُ) أي: لا تُستعملُ إلا مع القسم، (إِذَا قَالَ المُسْتَخْبِرُ) أي: المستفهمُ: (هَلْ كَانَ كَذَا؟ تَقُولُ: إِيْ وَاللهِ) أي: إي والله كان كذا.

** ** **

(١) في بعض النسخ: (وَلَكِنَّ الفحولَ البيضَ في الخيول كثيرةٌ، ولا يزال العشقُ). وفي بعضٍ آخر: (ولكنَّ الفحولَ البيوض قد تكون في الخيول).

[حروف الاستثناء]

قوله: (حُرُوفُ الاِسْتِثْنَاءِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الاستثناء، وهي (إِلَّا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا).

(فَإِلَّا: حَرْفٌ بِلَا خِلَافٍ) بين النحويين، (وَقَدْ يُنْصَبُ المُسْتَثْنَى بَعْدَهُ) أي: بعد (إلا)، (وَقَدْ يُرْفَعُ) المستثنى بعده (كَمَا مَرَّ) في بحثه.

(وَأَمَّا خَلَا وَعَدَا؛ فَالأَكْثَرُ) أي: فأكثرُ النَّحويين (عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ) بمعنى: جَاوَزَ، (وَيُنْصَبُ المُسْتَثْنَى بَعْدَهُمَا) لأنه مفعولٌ به، وفاعلُهُ (ما) مضمرٌ. وقيل: هما حرفا جرٍّ، وهو ضعيفٌ كما ذكر في بحث الحروف الجارَّة.

(وَأَمَّا حَاشَا؛ فَالأَكْثَرُ) أي: فأكثرُ النَّحويين (عَلَى أَنَّهَا) أي: كلمة (حاشا) (حَرْفُ جَرٍّ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: هُوَ فِعْلٌ) أي: لفظ (حاشا) فعلٌ، بمعنى: جَانَبَ، (يُنْصَبُ المُسْتَثْنَى بَعْدَهُ) لأنه مفعولٌ به، وفاعلُهُ مضمرٌ، (كَمَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الأَصْبَغِ بِنَصْبِ مَا بَعْدَ حَاشَا)، وهو ضعيفٌ كما ذكرناه في بحث الحروف الجارَّة.

** ** **

[حرفا الخطاب]

قوله: (حَرْفَا الخِطَابِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفا الخطاب، (وَهُمَا: الكَافُ وَالتَّاءُ) اللاحقتان علامةً للخطاب.

أما الكافُ؛ ففي (نَحْو: ذَلِكَ) وكَذَلِكَ، وتَاكَ، وأُولَئِكَ، وهُنَاكَ.

(وَ) أما التاءُ؛ ففي نحو: (أَنْتَ).

ولا محلَّ لهذه الكاف والتاء من الإعراب، بل المحلُّ من الإعراب لمجموع الكلمة.

قوله: (وَيَلْحَقُهُمَا) أي: ويلحقُ التاءَ والكافَ (التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ) كما يلحق التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ الضَّمائرَ. فتقول: ذَلِكَ، ذَلِكُمَا، ذَلِكُمْ، ذَلِكِ، ذَلِكُمَا، ذَلِكُنَّ، وأَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُنَّ، كما تقول: هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ، هُمَا، هُنَّ.

** ** **

[حروف الصلة]

قوله: (حُرُوفُ الصِّلَةِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الصِّلة، أي: حروفُ الزيادة.

(وَهِيَ: إِنْ، وَأَنْ، وَمَا، وَلا، وَمِنْ، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ).

وإنما سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروفَ الصِّلة ـ أي: الزِّيادة ـ؛ لأنها قد تقعُ زائدةً، لا أنها زائدةٌ أبداً.

والغرضُ من زيادة هذه الحروف: التأكيدُ، أو الفصاحةُ، أو غيرُهما.

ويُعْرَفُ كونُها زائدةً: بأنها لو أسقطتْ لم يختلَّ المعنى.

قوله: (فَإِنْ) أي: فـ(إن) المكسورةُ تُزَادُ لتأكيد النفي (فِي: مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْداً) أي: بعد (ما) النافية، (قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا سَمِعْتُ بِهِ * كَالْيَوْمِ هَانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ)

الهِنْءُ: الطَّلْيُ بالقَطِران. والأينقُ والنُّوقُ جمع ناقةٍ. وجُرْبٍ: جمع جرباءَ. قوله: (ما إن رأيت)الأصل: ما رأيتُ كإنسانٍ أو كطالٍ أراه اليومَ طالِيَ أينقٍ جربٍ، ثم جعل الفعلَ لليوم، حتى كأنه الطالي على طريق المجاز اتّساعًا، فقال: ما إن رأيتُ كاليوم طالِيَ أينقٍ جربٍ ولا سمعتُ به، والضميرُ في (به) راجعٌ إلى الكاف الذي بمعنى المثل في (كاليوم)؛ لأنه مقدَّمٌ رتبةً.

---

(١) البيت من شواهد "مغني اللبيب" (١١٤٩)، و"البيان والتبيين" (١/ ١٠٧)، و"أمالي القالي" (٢/ ١٦١)، و"جمهرة الأمثال" (٢/ ١٨٨).

وإنما لم يقل: هانئةٍ مع أنه أراد امرأةً هانئةً حيث أبصرها تهنأُ الإبلَ بالقَطِران؛ لأنَّ الأصلَ في مثل هذا العمل أن يتولّاه الرجالُ لا النساءُ، كما يقال: شاهدي امرأة، ولا يقال: شاهدتي امرأة، أي: الشيءُ الشَّاهدُ امرأةٌ، فغُلِّبَ فيه الذَّكَرُ على الأنثى؛ لغلبة وجود ذلك الفعل من الذَّكَر كالإمارة والقضاء.

قوله: (وَأَنْ) أي: و(أن) المفتوحةُ تُزَادُ (فِي: لَمَّا أَنْ) أي: بعد (لما)، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1]) أي: فلما جاء.

قوله: (وَمَا) أي: و(ما) تُزَادُ (فِي مَهْمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2])، وأصلُ: مَهْمَا: مَا، زيدتْ عليها (ما) أخرى، فصارت: مَامَا، قلبتْ ألفُ (ما) الأولى هاءً، فصارتْ: مَهْمَا.

(وَ) (ما) تُزَادُ أيضاً (فِي: أَيْنَمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[3]) أي: أين تكونوا.

(وَ) (ما) زيدتْ (فِي: فَبِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[4]) أي: فبرحمةٍ.

قوله: (وَلَا) أي: و(لا) زيدتْ (فِي: لِئَلَّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى) في آخر سورة الحديد: (﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[5]) أي: لأنْ يعلمَ.

(وَ) (لا) زيدتْ أيضاً (فِي) قوله تعالى: (﴿لَا أُقْسِمُ﴾[6]) أي: أقسم.

---

(١) سورة يوسف: ٩٦.

(٢) سورةالأعراف: ١٣٢.

(٣) سورة النساء: ٧٨.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة الحديد: ٢٩.

(٦) سورة القيامة: ١.

قوله: (وَمِنْ) أي: وتُزَادُ (من) (فِي: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) يعني: بعد النفي، أي: ما جاءني أحدٌ.

قوله: (وَالبَاءُ) أي: والباءُ زائدةٌ (فِي: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ) أي: في خبر (ما) بمعنى: (ليس)، أي: ما زيدٌ قائماً أو قائمٌ على اختلاف الرأيين.

قوله: (وَاللَّامُ) أي: واللامُ زِيدَتْ (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[1]) أي: رَدِفكم، بمعنى: تَبِعَكم.

** ** **

(١) سورة النمل: ٧٢.

[حرفا التفسير]

قوله: (حَرْفَا التَّفْسِيرِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفا التفسير، وهما: (أَيْ) وأَنْ.

فـ(أَيْ)، (نَحْوُ: رَقِيَ أَيْ: صَعِدَ) يعني: أَنَّ رَقِيَ بمعنى صَعِدَ. (قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ * وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي)

يريد الشاعر بـ(أي) تفسيرَ الرمي بالطرف، والرميُ: الإلقاءُ، والطَّرْفُ: العينُ، ولا يُثنّى ولا يُجْمَعُ؛ لأنه في الأصل مصدرٌ. والقِلَى: البُغْضُ، وإن فتحت القافَ مَدَدْتَ، وإن كسرتَ قَصَرْتَ. قوله: ترمينني، أي: تُلْقِينَنِي أنتِ يا محبوبة بالعين، أي: أنتَ يا عاشقي مذنبٌ، وتقلينني، أي: تبغضِينَنِي، لكنا إياك لا أقلي، أي: لكن أنا إياك لا أقلي، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾[2]، فحذفت الهمزةُ، وألقيتْ حركَتُها على نونِ (لكِنْ)، فتلاقت النونان، وأدغمت الأولى في الثانية.

قوله: (وَأَنْ) عطفٌ على قوله: (أي)، أي: حَرْفَا التفسير، أي: و(أن) (فِي: نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ. وَلَا تَجِيءُ) (أن) مفسِّرةً (إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى القَوْلِ) نحو قولك: نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ، تريد بها تفسيرَ النداء، وأَمَرْتُهُ أَنِ اقْعُدْ، تريد بها تفسيرَ الأمر. (قَالَ اللهُ تَعَالَى) في سورة الصافات: (﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3])، يريد بها تفسيرَ النداء.

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو من شواهد "مغني اللبيب" (٧٤٦)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٢٢٥)،.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(٣) سورة الصافات: ١٠٤.

فـ(أَيْ) أعمُّ استعمالاً من (أَنْ)؛ لأنَّ (أن) لا تجيء مفسرةً بعد القول الصريح، ولا بعد فعلٍ لا يكون بمعنى القول، بخلاف (أي)، فلا يقال: قُلْتُهُ أَنْ قُمْ، ولا يقال أيضـًا: ضربْتُه أنْ قُمْ.

❊❊ ❊❊ ❊❊

[الحرفان المصدريان]

قوله: (الحَرْفَانِ المَصْدَرِيَّانِ) أي: ومن أصناف الحرفُ الحرفان المصدريان، وهما: (أَنْ وَمَا)، وهما مختصَّان بالجملة الفعليَّة؛ لأنهما يَدْخُلان على الجملة الفعلية، ويجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر.

أما (أَنْ)؛ فـ(كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجَ زَيْدٌ، أَيْ: أَعْجَبَنِي خُرُوجُهُ)، (وَ) كقولك: (أُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ، أَيْ: أُرِيدُ خُرُوجَهُ).

(وَ) أما (ما)؛ فكما في (قَوْلِهِ تَعَالَى) في سورة براءة: (﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]، أَيْ: بِرَحْبِهَا). قال الجوهريُّ في "الصحاح": الرُّحْب - بالضم -: السَّعَةُ، تقول منه: فلانٌ رُحْبُ الصَّدْرِ. والرَّحْبُ - بالفتح -: الواسعُ، تقول منه: بَلَدٌ رَحْبٌ، وأَرْضٌ رَحْبَةٌ.

وإنما لم يذكر المصنِّفُ رحمه الله: (أَنَّ) المثقلةَ المفتوحةَ، وهي أيضـًا مصدريَّةٌ؛ اعتماداً على قوله في بحث الحروف المشبهة بالفعل: (وأن المفتوحة مع ما بعدها مفردٌ)، وعلى قوله أيضـًا بعد ذلك: (وفتحت فاعلةً ومفعولةً... إلى آخره). فعُلِمَ أنَّ (أَنَّ) المثقلةَ المفتوحةَ مصدريَّةٌ أيضـًا، لكن هي مختصَّةٌ بالجملة الاسميَّة؛ لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر. فإذا دَخَلَتْهما تَجْعَلُهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها، نحو: أَعْجَبَنِي أَنَّ زيداً منطلقٌ، أي: انطلاقُ زيد، أو في تأويل المفرد الذي هو في معنى المصدر، نحو: أعجبني أنَّ زيداً أخوك، أي: أُخُوَّةُ زيدٍ لك.

فإن تَعَذَّرَ جَعْلُهما في تأويل المفرد الذي هو مصدرُ خبرها أو ما في معناه؛ قُدِّرَ الكونُ، نحو: أعجبني أَنَّ هذا زَيْدٌ، أي: كونُ هذا زيداً.

---

(١) سورة التوبة: ٢٥.

[حروف التحضيض]

قوله: (**حُرُوفُ التَّحْضِيضِ**) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ التَّحضيض. (**وَهِيَ**) أربعةٌ: (**لَوْلَا، وَلَوْمَا، وَهَلَّا، وَأَلَّا**[1]).

ولها صَدْرُ الكلام؛ لكونها دالَّةً على نوعٍ من أنواع الكلام، فوجب تقديمُها ليحصلَ العلمُ في الأول بأنَّ الكلامَ في أيِّ نوعٍ.

قوله: (**وَتَدْخُلُ عَلَى المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ**) أي: تدخل هذه الحروفُ على الماضي للَّوْمِ على ترك الفعل، (**نَحْوُ: لَوْلَا فَعَلْتَ، وَ**) نحو: (**لَوْمَا فَعَلْتَ. وَ**) تدخل هذه الحروفُ على المستقبل للأمر، نحو: (**لَوْلَا تَفْعَلُ**) أي: افْعَلْ. ولا تدخل هذه الحروفُ إلا على الفعل لفظًا أو تقديراً كما سيجيء إن شاء الله تعالى في أواخر حروف الشرط.

قوله: (**وَلَوْلَا وَلَوْمَا تَكُونَانِ أَيْضًا**) أي: كما تكونان للتَّحضيض تكونان (**لِامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ**) أي: لانتفاء الثاني لوجود الأول.

(**فَتَخْتَصَّانِ**) أي: تختصُّ (لولا) و(لوما) إذا كانتا لامتناع الشيء لوجود غيره (**بِالاِسْمِ**) أي: بالمبتدأ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا، (**نَحْوُ**) قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**لَوْلَا عَلِيّ لَهَلَكَ عُمَرُ**) أي: لولا عليٌّ موجودٌ لهلك عمر.

وإنما وَجَبَ حَذْفُ الخبر لوجود القرينة المعلومة من معناهما المذكور، ولحصول القائم مقام الخبر، وهو الجزاءُ؛ لأنهما حينئذٍ للشرط.

---

(١) بفتح الهمزة وتشديد اللام، وكذا المخففة؛ إذ قد تأتي له، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

قيل: كان سببُ هذا القول: أنَّ امرأةً حاملةً زَنَتْ، فأمر عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ برجمها، فقال عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما صَنَعَ ما في بطنها؟ فأمر عمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بتأخير رجمها إلى أن تَضَعَ حملها، وقال: لولا علي لهلك عمر[1].

** ** **

(١) قال بعضهم: هذه القصةُ إن كانت صحيحةً؛ فلا تخلو من أن يكون عمر لم يعلمْ أنها حاملٌ، فأخبره عليٌّ بحملها، ولا ريب أنَّ الأصلَ عدمُ العلم، والإمامُ إذا لم يعلمْ أنَّ المستحقَّة للقتل أو الرجم حاملٌ، فعرَّفه بعضُ الناس بحالها؛ كان هذا من جملة إخباره بأحوال الناس المغيبات، ومن جنس ما يشهد به عنده الشهود، وهذا أمرٌ لا بُدَّ منه مع كلِّ أحدٍ من الأنبياء والأئمة وغيرهم، وليس هذا من الأحكام الكلية الشرعية.

وإما أن يكون عمر قد غاب عنه كونُ الحامل لا تُرْجَمُ، فلما ذكره علي ذكر ذلك، ولهذا أمسك، ولو كان رأيُه أنَّ الحاملَ ترجم لرجمها، ولم يَرْجِعْ إلي رأي غيره، وقد مضت سنَّةُ النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في الغامدية لما قالت: إني حبلى من الزنا، فقال لها النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِيهِ».

ولو قُدِّرَ أنه خُفِيَ عليه علمُ هذه المسألة حتى عرفه؛ لم يقدحْ ذلك فيه؛ لأن عمر ساس المسلمين وأهل الذمة، يعطي الحقوق، ويقيم الحدود، ويحكم بين الناس كلِّهم، وفي زمنه انتشر الإسلامُ، وظهر ظهوراً لم يكن قبله مثله، وهو دائمًا يقضي ويفتي، ولولا كثرةُ علمه لم يُطِقْ ذلك، فإذا خَفِيَتْ عليه قضيَّةٌ من مائة ألف قضيَّةٍ، ثم عرفها، أو كان نسيها، فذكرها؛ فأيُّ عَيْبٍ في ذلك؟.

ثم اعلم أنَّ هذه القصةَ تروى بطرق مختلفة.

[حرف التقريب]

قوله: (حَرْفُ التَّقْرِيبِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفُ التَّقريب، وهو: (قَدْ).

ومعناه: أنه (يُقَرِّبُ المَاضِي مِنَ الحَالِ) إذا دخل على الماضي، (تَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ).

(وَ) أنه (يُقَلِّلُ) تارةً، (وَيُحَقِّقُ) تارةً أخرى إذا دَخَلَ على المضارع. مثالُ التقليل (كَقَوْلِكَ: إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ، وَإِنَّ الجَوَادَ قَدْ يَعْثُرُ. وَ) مثالُ التحقيق (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾[1]).

قوله: (وَفِيهِ) أي: وفي (قد) (تَوَقُّعٌ وَانْتِظَارٌ) إذا دخل على الماضي، تقول: قَدْ فَعَلَ، لمن توقَّعَ وانتظرَ الفعلَ، ومنه قول المؤذِّن: قد قامت الصلاةُ. قال الخَلِيلُ: هذا الكلامُ ـ يريد: نحو: قَدْ فَعَلَ ـ لقومٍ ينتظرون الخبرَ.

**   **   **

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

[حروف الاستقبال]

قوله: (حُرُوفُ الاِسْتِقْبَالِ) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الاستقبال، وهي خمسةٌ: (السِّينُ[1]، وَسَوْفَ[2]) نحو: سَيَعْلَمُ وسَوْفَ يَعْلَمُ، وفي (سوف) دلالةٌ على زيادة التَّأخير، ومنه: سَوَّفت الأمرَ، أي: أَخَّرْته، ويقال: سَفْ أَفْعلُ، بمعنى: سوف أفعل. (وَأَنْ، وَلَنْ، وَلَا) النافية، وقد مَرَّ بيانُها.

** ** **

---

(١) وقد يؤتى بها لمجرد التأكيد، كقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١].

(٢) ويقال: سَفْ وسَيْ وسَوْ. وتنفرد عن السين بدخول اللام، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وبأن المدَّةَ معها أوسعُ خلافاً للكوفيين وابن مالك وابن هشام حيث قالوا: إنها متساويةٌ.

[حرفا الاستفهام]

قوله: (حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفا الاستفهام، وهو طَلَبُ الفهم. وهما: (الهَمْزَةُ وَهَلْ).

تدخلان على الجملتين: الاسميَّة، (نَحْوُ: أَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ) الفعلية، نحو: (أَقَامَ زَيْدٌ، وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ).

قوله: (وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا مِنْهُ) أي: والهمزةُ أكثرُ استعمالاً من (هل)، يعني: تُستعملُ الهمزةُ في مواضعَ لا تُستعملُ (هل) فيها، (تَقُولُ: أَزَيْدٌ قَامَ، وَلَا تَقُولُ: هَلْ زَيْدٌ قَامَ). يعني: إذا كان الخبرُ في الجملة الاسميَّة فِعْلاً؛ جاز استعمالُ الهمزة، ولم يجز استعمالُ (هل)؛ لأنَّ أصلَ (هل) أن يكون بمعنى (قد)، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾[1] أي: قد أتى، فكما لا يقال: قد زَيْدٌ قام، لا يقال: هل زيدٌ قامَ؟

فإن قلت: مقتضى ما ذكرتَ: أن لا يقال: هل زيدٌ قائمٌ؟ كما لا يقال: قد زيدٌ قائمٌ.

قلت: إنما يقال: هل زيدٌ قائمٌ تشبيهاً لها بأختها ـ أي: بالهمزة ـ في: أَزَيْدٌ قائمٌ. وإنما لم تُشَبَّهْ بأختها ـ أي: الهمزة ـ في: هل زيدٌ قائمٌ؛ لأنَّ هذه الجملةَ أقربُ بباب (هل) لوجود الفعل فيها، فاعتبارُ (هل) في نفسها إذا كانتْ داخلةً على هذه الجملة أَوْلَى وأليقُ من تشبيهها بأختها.

قوله: (وَتَقُولُ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) أي: وتقول: أزيدٌ عندك أم عَمْرٌو، دون (هل)، يعني: تُستعملُ الهمزةُ مع (أم) المتَّصِلة، ولا تُسْتَعْمَلُ (هل) معها؛ لأنَّ (هل)

---

(١) سورة الإنسان: ١.

للسُّؤال عن الصِّفة، والهمزةَ للسؤال عنها وعن الذات. فلذا جاز: أَزيدٌ قائمٌ، وهل زيدٌ قائمٌ؛ لأنَّ السُّؤالَ هنا عن الصِّفة، أي: اتّصاف زيدٍ بالقيام، وجاز: أزيدٌ عندك أم عَمْرٌو بالهمزة لا بـ(هل)، فإنه سؤالٌ عن تعيين الذَّات؛ لأنَّ حصولَ أحدهما عند المخاطب لا على التعيين متحقِّقٌ، وإنما السُّؤالُ عن التعيين، أي: تعيين الذَّات المتَّصفة بذلك الحصول المتحقِّق.

قوله: (وَ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[١]) أي: تقولُ: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ في سورة يُونُسَ، (وَ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾[٢]) في سورة هُودٍ، (وَ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[٣]) في سورة الأَنْعَامِ، (دُونَ هَلْ). يعني: تدخل الهمزةُ على حروف العطف، ولا تدخل (هل) عليها؛ لأنَّ الهمزةَ لقطع ما بعدها عما قبلها؛ لاختصاصها بصدر الكلام، فلو وقعت الواوُ أو الفاءُ أو (ثُمَّ) قبلها ـ وهُنَّ لوصل ما بعدها بما قبلها ـ؛ لكان كالجمع بين الضَّبِّ الذي موضعُهُ البرُّ وبين الحُوتِ الذي موضعه البحرُ.

فتدخل الهمزةُ على حروف العطف، ويُقَدَّرُ المعطوفُ عليه بعد الهمزة، بخلاف (هل)، فإنها ضعيفةٌ في هذا الباب، فإنَّ مذهبَ سيبويه: أنَّ حرفَ الاستفهام هو الهمزةُ فقط، وأنَّ (هل) بمعنى (قد)، إلا أنهم تركوا الهمزةَ قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام.

وقد جاء دخولُ الهمزة على (هل) في قول الشاعر[٤]:

---

(١) سورة يونس: ٥١.

(٢) سورة هود: ١٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٢٢.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو من شواهد "مغني اللبيب" (٦٥٤)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٢٦١)، و"الخصائص" (٢/ ٤٦٥). وقائله: زيد الخيل الطائي.

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا * أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

قوله: (سَائِلْ): أمرٌ من المساءلة، بمعنى: السُّؤال. وفوارِسُ: جمع فارسٍ على غير القياس. ويَرْبُوع: قبيلةٌ من بني تميمٍ. والشَّدَّةُ ـ بفتح الشين ـ: الحملةُ، ويروى: (بِشِدَّتِنَا) بكسر الشين، وهي القُوَّةُ. وسَفْحُ الجبل: أسفلُهُ. والقاعُ: المستوي من الأرض. والأَكَمُ: جمع الأكمة، وهي معروفةٌ.

وفحواه: اسألْ فوارسَ قبيلةِ يربوع عن حربنا بجانب القاع ذي الأكم: أَهَلْ رَأَوْا مِنَّا جُبْنـاً وضَعْفـاً؟

قوله: (وَتَقُولُ: أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوكَ، دُونَ هَلْ) أي: وتقول: أَتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك منكراً لضربه، وهو على صفة الأخوّة، دون: هل تضربُ زيداً وهو أخوك، فإنك لا تقول ذلك؛ لأنَّ (هل) مُخَصَّصةٌ للفعل المضارع بالاستقبال؛ لأنها تجيءُ في مقام التردُّد في وقوع الفعل، ولا تردُّدَ في الفعل الحالي؛ لأنه مشاهَدٌ. وأما الهمزةُ؛ فإنها تستعمل في الثوابت أيضـاً؛ لما عرفت أنَّ الهمزةَ للسؤال عن الذات أيضـاً.

فإن قلت: قولُك: أَتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك طَلَبٌ لحصول الحاصل، وهو محالٌ. قلت: وإن كان طلبـاً لحصول الحاصل، لكن لما أَنْكَرَ بهذا الاستفهام ضَرْبَه؛ صار كأنه لم يشاهدْهُ، فاستقام سؤالُهُ.

قوله: (وَتُحْذَفُ عِنْدَ الدِّلالَةِ) أي: وتُحذفُ الهمزةُ عند دلالة الدليل على حذفها، (تَقُولُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) بحذف الهمزة من (أَزَيْدٌ)؛ لأنَّ (أم) في (أم عمرو) هي المتَّصلةُ، وقد علمتَ: أنَّ (أم) المتصلة لا تقع إلا في الاستفهام مع الهمزة، (قَالَ الشَّاعِرُ)[1]:

---

(١) قائله: عمر بن أبي ربيعة، وهو من شواهد سيبويه (٣/ ١٧٥)، و"المقتضب" (٣/ ٢٩٤)، و"شرح الكافية" (٧٩٣)، و"مغني اللبيب" (٥). وهو من البحر الطويل.

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيَـا * بِسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الْجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ)

قال المُطَرِّزي في "المُغْرِب": العَمْر - بالضم والفتح -: البقاءُ، إلا أنَّ الفتحَ غَلَبَ في القَسَم، حتى لا يجوز فيه الضمُّ، ويقال: لعَمْرُكَ ولعَمْرُ الله لأفعلن، وارتفاعُهُ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ. وأَدْرِي: من الدراية، وهي العلمُ. والجَمْرُ: جمع جَمْرَةٍ: وهي الحصاةُ، وبها سَمَّوا المواضعَ التي يُرْمَى إليها الحصاةُ لما بينهما من الملابسة.

أي: لعمرك قسمي، لا أعلمُ أَبِسَبْعِ حَصَيَاتٍ رَمَتِ النساءُ الجمرَ، أي: إلى مواضع الحصيات، أم بثمانِ حصياتٍ وإن كنتُ عالماً بالأمور، فحذفت الهمزةُ في (أَبِسَبْعٍ) لدلالة (أم) المتصلة في (أم بثمان) على حذفها.

قوله: (وَلِلاِسْتِفْهَامِ صَدْرُ الكَلَامِ لِدِلَالَتِهِ) أي: لدلالة الاستفهام (عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الكَلَامِ) ليحصلَ العلمُ في أول الأمر بأنَّ الكلامَ في أيِّ نوعٍ من أنواعه.

** ** **

[حروف الشرط]

قوله: (**حُرُوفُ الشَّرْطِ**) أي: ومن أصناف الحرف: حروفُ الشَّرط، وهي: (**إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا**).

(**فَإِنْ: لِلزَّمَانِ المُسْتَقْبَلِ وَلَوْ دَخَلَ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي. وَلَوْ: لِلزَّمَانِ المَاضِي وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ**)، وهما يدخلان على جملتين، فيجعلان الجملةَ الأولى شرطـاً، والثانيةَ جزاءً.

(**وَيَجِيءُ فِعْلَا الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ مَاضِيَيْنِ**) نحو: إنْ أَكْرَمْتَني أَكْرَمْتُك، (**وَمُضَارِعَيْنِ**) نحو: إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْك.

(**وَيَجِيءُ أَحَدُهُمَا مَاضِيـاً وَالآخَرُ مُضَارِعـاً**)، بأن يكون الأولُ ماضيـاً، والثاني مضارعـاً، نحو: إنْ أَكْرَمْتَني أُكْرِمْك، وبالعكس، نحو: إنْ تُكْرِمْني أَكْرَمْتُك.

قوله: (**فَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ**) أي: فإن كان فِعْلَا الشرط والجزاء ماضيين؛ (**فَلَا جَزْمَ**) فيهما لفظـاً؛ (**لِأَنَّ المَاضِي مَبْنِيٌّ**)، والجزمُ لا يكون إلا في المعرب.

قوله: (**وَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ**) أي: وإن كان فِعْلا الشرط والجزاء مضارعين، (**أَوْ**) كان الفعلُ (**الأَوَّلُ**) وهو الشرطُ (**مُضَارِعـاً؛ فَالجَزْمُ**) لازمٌ في المضارع لوجودِ المقتضِي، وهو حرفُ الشرط، وعدمِ المانع، وهو البناءُ، (**نَحْوُ: إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ**).

قوله: (**وَإِنْ كَانَ الآخَرُ مُضَارِعـاً**) أي: وإن كان الفعلُ الآخَرُ ـ وهو الجزاءُ ـ مضارعـاً، (**وَ**) الفعلُ (**الأَوَّلُ**) وهو الشرطُ (**مَاضِيـاً؛ جَازَ رَفْعُ المُضَارِعِ**) نحو: إنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبُك، (**وَ**) جاز (**جَزْمُهُ**) أيضـاً، (**نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبْكَ**).

أما جوازُ الرفع؛ فلأنَّ حرفَ الشرط لمّا لم يعملْ في الشرط الذي هو أقربُ إليه؛ فلأَنْ لا يعملَ في الجزاء الذي هو أبعد عنه أَوْلى. وأما جوازُ الجزم؛ فلكونِه مُعْرَبًا ووجودِ الجازم، ومثالُ الجزم كثيرٌ.

(وَ) مثالُ الرفع (قَوْلُ زُهَيْرٍ) في مدح هَرِمِ بن سِنَانَ المُزَنِيِّ(١):

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

(وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ)

ويروى: (يَوْمَ مَسْغَبَةٍ). والجوادُ: السَّخِيُّ، يقال: جاد الرجلُ بماله يَجُودُ جُوداً - بالضم - فهو جَوَادٌ. والنَّوْلُ والنائلُ: العطاءُ. وعَفْوُ المال: ما يَفْضُلُ عن النفقة، يقال: أَعْطَيْتُه عفوَ المال يعني: بغير مسألةٍ. قوله: ويُظْلَم، أي: يُسْأَلُ فوق طاقته، فيَظْطَلِم، أي: فيتحمَّلُ الظلمَ. وَالْخَلَّةُ - بالفتح -: الحاجةُ والفَقْرُ، والخليلُ: الفقيرُ المختلُّ الحال، ويَحتملُ أن يكون من الخَلّةِ بمعنى المحبة. والمسألةُ: السؤالُ. والمسغبةُ: المجاعةُ. والمالُ الحرِمُ: هو المالُ الذي لا خَيْرَ فيه، وقال الجوهريُّ في "الصحاح": والحَرِمُ - بكسر الراء - أيضاً: الحِرْمانُ.

قال زهير: (وإن أتاه خليل...إلى آخره) أي: وإن أتى الممدوحَ فقيرٌ أو حبيبٌ يومَ مسألةٍ أو يومَ مجاعةٍ يقول الممدوحُ: ليس مالي غائباً، ولا مالاً لا خَيْرَ فيه، فيعطي منه الخليلَ شيئاً.

فـ(إنْ): حرفُ الشرط، و(أتاه خليل): شرطُهُ، و(يقول): جزاؤه، والفعلُ الأولُ ماضٍ، والفعلُ الآخرُ مضارعٌ، وهو مرفوعٌ، فلو جُزِمَ؛ لم يكن البيتُ موزوناً.

---

(١) قائله: زهير بن أبي سُلمى، الشاعر الجاهلي، أحد أصحاب المعلقات، والبيت من شواهد "الخصائص" (٢/ ١٤٣). وهو من البحر البسيط.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الجَزَاءُ مَاضِيًا... إلخ) هذا شروعٌ في بيان عدم جواز دخول الفاء على الجزاء، وبيان جواز دخولها عليه، وبيان وجوب دخولها عليه، فإنَّ دخولَ الفاء على الجزاء منحصرٌ في أقسامٍ ثلاثةٍ: ممتنعٌ، وجائزٌ، وواجبٌ.

والضابطُ في ذلك: أنه إذا أَثَّرَ حرفُ الشرط في الجزاء معنى قطعًا؛ لم يَجُزْ دخولُ الفاء على الجزاء، أي: يمتنعُ دخولُها عليه؛ لعدم الاحتياج إلى الرَّبط بالفاء حينئذٍ.

وإذا احتمل تأثيرُ حرف الشرط في الجزاء وعدمُ تأثيره فيه؛ جاز دخولُ الفاء على الجزاء وتركُ دخولها عليه.

وإذا لم يُؤثِّرْ حرفُ الشرط في الجزاء قطعًا؛ وَجَبَ دخولُها عليه؛ للاحتياج إلى الربط بالفاء حينئذٍ؛ لتدلَّ على أنَّه جوابُ الشرط.

فقولُه: (وَإِنْ كَانَ الجَزَاءُ مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، وَقُصِدَ بِهِ الاِسْتِقْبَالُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ... إلى آخره) إشارةٌ إلى القسم الأول، وهو: أنَّ حرفَ الشرط أَثَّرَ في الجزاء معنًى قطعًا.

أي: وإنْ كان الجزاءُ ماضيًا لفظًا، نحو: إنْ أكرمْتَني أكرمْتُك، وقُصِدَ بالجزاء الماضي لفظًا الاستقبالُ بسبب دخول حرف الشرط؛ لم يَجُزْ دخولُ الفاء على الجزاء؛ لتحقُّق تأثير حرف الشرط في الجزاء قطعًا حينئذٍ، وهو جَعْلُه للاستقبال.

وإنْ كان الجزاءُ ماضيًا معنًى، نحو: إنْ أسلمْتَ لم تدخل النارَ، وقُصِدَ بالجزاء الماضي معنًى الاستقبالُ بسبب دخول حرف الشرط؛ لم يَجُزْ دخولُ الفاء على الجزاء أيضًا للدليل المذكور.

قولُه: (وَإِنْ كَانَ الجَزَاءُ مُضَارِعًا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا بِلَا؛ جَازَ دُخُولُ الفَاءِ وَتَرْكُهُ) إشارةٌ إلى القسم الثاني، وهو: احتمالُ تأثيرِ حرف الشَّرط في الجزاء وعدمُ تأثيره فيه.

أي: وإن كان الجزاءُ مضارعاً مثبتاً؛ جاز دخولُ الفاء على الجزاء، (**نَحْوُ: إِنْ تُكْرِمْنِي فَأُكْرِمُكَ**) من حيث إنه جُعِلَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فأنا أُكْرِمُكَ، فحينئذٍ لم يؤثِّرْ حرفُ الشرط في الجزاء، (وَ) جاز تركُ دخول الفاء على الجزاء، نحو: إنْ تُكْرِمْني (أُكْرِمْكَ) من حيث إنه لم يُجْعَلْ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، بل جُعِلَ جوابَ الشرط، فحينئذٍ أَثَّرَ حرفُ الشرط في الجزاء، وهو أَوْلى؛ لأنه لا يستلزم حذفاً.

(وَ) إن كان الجزاءُ مضارعاً منفياً بـ(لا)؛ جاز دخولُ الفاء على الجزاء، إن جُعِلَ (لا) لنفي الاستقبال، نحو: (**إِنْ تُكْرِمْنِي فَلَا أُهِينُكَ**)؛ إذ لم يكنْ لحرف الشرط تأثيرٌ في الجزاء حينئذٍ، (وَ) جاز تركُ دخول الفاء على الجزاء، إن جُعِلَ (لا) لمجرَّد النفي، نحو: إنْ تُكْرِمْني (**لَا أُهِنْكَ**)؛ إذ كان لحرف الشرط تأثيرٌ في الجزاء حينئذٍ، وهو جَعْلُه للاستقبال.

قولُه: (**وَيَجِبُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا**) إشارةٌ إلى القسم الثالث، وهو: أنَّ حرفَ الشرط لم يُؤثِّرْ في الجزاء قطعاً، أي: ويجب دخولُ الفاء على الجزاء الذي هو غيرُ ما ذكرنا في القسمين المذكورين؛ لتحقُّق عدم تأثير حرف الشَّرط في الجزاء قطعاً حينئذٍ.

قولُه: (**كَمَا إِذَا كَانَ**) الجزاءُ (**جُمْلَةً اسْمِيَّةً**) مثالٌ لقوله: (غير ما ذكرنا)، أي: ويجب دخولُ الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا، كما إذا كان الجزاءُ جملةً اسميةً، (**نَحْوُ: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، أَوْ**) كما إذا كان الجزاءُ (**مَاضِياً**) محقَّقاً (**بِسَبَبِ دُخُولِ قَدْ**) على الماضي (**لَفْظاً، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ، أَوْ**) بسبب دخول (قد) على الماضي (**تَقْدِيراً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى**) في قصة يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[1]، أي: فقد صدقَتْ. والقَدُّ: الشَّقُّ طولاً، أي:

---

(١) سورة يوسف: ٢٦.

إن كان قميصُ يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ شُقَّ من جانب القُبُل؛ فقد صَدَقَتْ زُلَيْخَا في قولها.

(أَوْ) كما إذا كان الجزاءُ (أَمْراً، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمَكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ، أَوْ) كما إذا كان الجزاءُ (نَهْيًا، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمَكَ زَيْدٌ فَلَا تُهِنْهُ، أَوْ) كما إذا كان الجزاءُ (فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْداً فَعَسَى أَنْ يُكْرِمَكَ، أَوْ) كما إذا كان الجزاءُ (مَنْفِيًّا بِغَيْرِ لَا)، سواءٌ كان منفيّاً بـ(لَنْ)، وهو لنفي المستقبل على التأكيد، (نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْداً فَلَنْ يُهِينَكَ، أَوْ) منفيّاً (بِمَا) وهو لنفي الحال، (نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْداً فَمَا يُهِينُكَ) فإنه يجب دخولُ الفاء على الجزاء في هذه الأمثلة المذكورة للدليل المذكور.

قوله: (وَيُزَادُ مَا عَلَيْهَا) أي: على (إن) (لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى) في سورة البقرة: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(١). وإذا زِيدَتْ (ما) بعد (إن) الشرطية؛ أدخلتْ نونُ التأكيد على فعلها في الأكثر؛ لأنه لما أُكِّدَ حرفُ الشرط؛ كان تأكيدُ الفعل أَوْلى.

قوله: (وَلَهَا) أي: لحروف الشرط (صَدْرُ الكَلَامِ) لدلالتها على نوعٍ من أنواع الكلام؛ ليحصلَ العلمُ في أول الأمر بأنَّ الكلامَ في أيِّ نوعٍ من أنواعه.

قوله: (وَلَا تَدْخُلُ) أي: ولا تدخلُ حروفُ الشرط، وهي: إِنْ ولَوْ وأَمَّا (إِلَّا عَلَى الفِعْلِ لَفْظًا، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ) ولو ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُك، (أَوْ تَقْدِيراً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾)(٢)، أي: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره، فـ(أحدٌ) مرفوعٌ بأنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، يفسِّرُه الظاهرُ، (وَنَحْوُ) قوله تعالى في آخر سورة ﴿سُبْحَان﴾: (﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ

---

(١) سورة البقرة: ٣٨.

(٢) سورة التوبة: ٦.

رَبِّى إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ﴾)[١]، أي: لو تملكون تملكون، فقولُه: (أنتم) مرفوعٌ بأنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، وهو (تملكون) الأول المحذوف الذي يفسِّرُه الظاهرُ، وهو (تملكون) الثاني المذكور؛ لأنه لما حُذِفَ الفعلُ؛ وجب أن يكون الفاعلُ منفصلاً، فتعيَّنَ للفاعل (أنتم)؛ لأنه المضمرُ المرفوعُ المنفصلُ للجمع المذكر المخاطب.

وأما (أما)؛ فسيُذْكَرُ إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَكَذَا حُرُوفُ التَّحْضِيضِ) أي: كما أنَّ حروفَ الشرط لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً؛ كذلك حروفُ التحضيض (لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الفِعْلِ لَفْظًا) نحو: لَوْلَا فَعَلْتَ، (أَوْ تَقْدِيراً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ ضَرَبَ قَوْمًا: لَوْلَا زَيْداً، أَيْ: لَوْلَا ضَرَبْتَهُ) أي: هَلَّا ضربته. (قَالَ جَرِيرٌ[٢]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا)

العَدُّ: الإِحْصَاءُ. والعَقْرُ: الجَرْحُ. والنِّيبُ: جمع نَابٍ، وهي: المُسِنَّة من النُّوق. والمَجْدُ: الكَرَمُ، وقال ابنُ السِّكِّيتِ: الْمَجْدُ: الشَّرَفُ. والضَّوْطَرَى والضَّوْطَرُ والضَّيْطَرُ: الرَّجُلُ الضَّخْمُ الذي لا غَنَاءَ عنده، أي: لا نَفْعَ عنده. وكَمَى فلانٌ شهادتَه يَكْمِيها إذا كَتَمَها. وانْكَمَى أي: استخفى، وتَكَمَّى أي: تغطَّى، وتَكَمَّتِ الفتنةُ الناسَ إذا غَشِيَتْهُمْ، والكَمِيُّ: الشجاعُ المُتَكَمِّي في سَلَاحِهِ؛ لأنَّه كَمَى نفسَه، أي: سَتَرها بالدِّرْعِ والبَيْضَةِ، والجمع: الكُمَاةُ، كأنهم جمعوا الكَامِي مثل قَاضٍ وقُضَاةٍ. ورَجُلٌ مُقَنَّعٌ ـ بالتشديد ـ أي: عليه بَيْضَةٌ.

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٢) البيت من شواهد "الصاحبي في فقه اللغة" (١/ ١١٩)، و"الخصائص" (٢/ ٤٧)، و"مغني اللبيب" (٤٩٥)، وابن عقيل (٣٥١). وهو من البحر الطويل.

أي: تَعُدُّون عقرَ النِّيب للضيافة من أفضل مجدكم يا بني ضَوْطَرَى! لولا تعدُّون عقرَ الكميّ المقنَّع من أفضل مجدكم؟ يعني: أنتم تفتخرون بالضيافة، وهَلَّا تفتخرون بالمقاتلة؟

قوله: (وَأَمَّا فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ) اعلم أنَّ (أَمَّا) لتفصيل النِّسَب، نحو: أمَّا زيدٌ فعالمٌ، وأما عمرٌو فجاهلٌ، فالأصلُ فيها: التكرارُ، لكنهم لم يلتزموا تكرارَ (أمَّا)، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾(١)، فلم يذكرْ بعده (أما) أخرى؛ لكونها معلومةً مما قبلها.

ويدلُّ على كون (أما) للشرط: لزومُ الفاء في جوابها، والقصدُ إلى أنَّ الأولَ مُستلزِمٌ للثاني، ففيها معنى الشرط.

(نَحْوُ: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، أَصْلُهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، هذا مذهبُ سيبويه. فـ(مهما) أصله: مَامَا، قلبت ألفُ (ما) الأولى هاءً، فصار: مهما، كما ذكرنا. و(يكن): تامَّةٌ بمعنى: يَقَعُ. و(من شيءٍ): بيانٌ للضمير المستتر الراجع إلى (مهما)، تقديره: مهما يقع الذي هو شيءٌ فزيدٌ منطلقٌ، أي: الانطلاقُ ثابتٌ لزيدٍ على كلِّ حالٍ من الأحوال.

فإذا علمتَ: أنَّ أصل (أما زيد فمنطلق): مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ؛ فقد علمتَ: أنه التُزِمَ حذفُ الفعل الداخل عليه (أما)؛ لأنَّ المقصودَ هو الاسمُ الواقعُ بعدها، دون الفعل. ولما حُذِفَ الفعلُ؛ جُعِلَ الجزءُ الذي في جوابها بين (أَمَّا) وبين فائها عِوَضاً عن الفعل المحذوف، وهو الاسم الواقع بعدها؛ لكراهتهم أن يليَ آلةُ الجزاء ـ وهي الفاءُ ـ آلةَ الشرط ـ وهي (أَمَّا) ـ.

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

وقال بعضُ النحويين: الاسمُ الذي بعد (أما) ليس جزءاً من جواب (أما)، بل هو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديره: مهما ذُكِرَ زيدٌ فهو منطلقٌ.

قوله: (وَإِذَنْ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ) أي: و(إذن) جوابٌ لقول الرجل وجزاءٌ لفعله.

وإنما أتى بها في آخر حروف الشرط؛ لمناسبتها الشرطَ والجزاءَ من حيث إنها جوابٌ وجزاءٌ، يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك، فهذا الكلامُ قد أَجَبْتَهُ به، وصَيَّرْتَ إكرامَك جزاءً له على إتيانه.

قوله: (وَعَمَلُهَا) أي: وعَمَلُ (إذن)، وهو النصبُ، (فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا)، كقولك لمن يقول لك: أنا أكرمُك: إذن أحبَّك. أي: إنما تعمل (إذن) بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعلُ مستقبلاً؛ لكونها جواباً وجزاءً، والجزاءُ لا يمكن إلا في الاستقبال.

وثانيهما: أن لا يَعتمدَ ما بعدها على ما قبلها، بأن لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها؛ لئلا يلزم توارُدُ العاملين - وهما (إذن) وما قبلها - على معمولٍ واحدٍ.

قوله: (وَتُلْغِيهَا) أي: وتلغي (إذن)، أي: وتُبْطِلُ عملَها (إِذَا كَانَ الفِعْلُ المَذْكُورُ بَعْدَها حَالاً)؛ لفقد الشرط الأول، (كَقَوْلِكَ لِمَنْ حَدَّثَكَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا).

قوله: (أَوْ مُعْتَمِداً عَلَى مَا قَبْلَهَا) أي: وتلغيها أيضاً إذا كان الفعلُ المذكورُ بعدها معتمداً على ما قبلها؛ لفقد الشرط الثاني، (كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ: أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ).

وتلغيها أيضاً إذا فُقِدَ الشرطان المذكوران جميعاً، كقولك لمن حدّثك: أنا إذنْ أظنُّك كاذباً.

[حرفا التعليل]

قوله: (حَرْفَا التَّعْلِيلِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفا التعليل، (وَهُمَا: كَيْ، وَاللَّامُ، نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي مَالاً، وَنَحْوُ: زُرْتُكَ لِتُكْرِمَنِي). وقد مرَّ بيانُ عملهما في باب الفعل.

[حرف الردع]

قوله: (حَرْفُ الرَّدْعِ) أي: ومن أصناف الحرف: حرفُ الرَّدْع، أي: الزَّجْر والمنع والكفّ، قال الجوهريُّ في "الصحاح": رَدَعْتُهُ عن الشيء أَرْدَعُهُ رَدْعًا، فارْتَدَعَ، أي: كَفَفْتُه فانكَفَّ.

(وَهُوَ: كَلَّا، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ) لك شيئًا تُنْكِرُهُ نحو: (فُلَانٌ يُبْغِضُكَ: كَلَّا، أَي: ارْتَدِعْ) أي: انْزَجِرْ، كما قال الله عز وجل بعد قوله: ﴿رَبِّى أَكْرَمَنِ﴾ و﴿رَبِّى أَهَانَنِ﴾: ﴿كَلَّا﴾[١]، أي: ليس الأمرُ كذلك؛ لأنه تعالى قد يُوسِّعُ في الدنيا رِزْقَ من لا يُكْرِمُه من الكفار والفجار، وقد يُضَيِّقُ فيها رِزْقَ من لا يُهِينُه من الأنبياء والصُّلَحاء.

وقد يكون (كلا) بمعنى: حقّا، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[٢]. وعلى هذا الوجه ـ أي: كونها بمعنى (حقًا) ـ تكون أيضًا حرفًا؛ لكونها لتحقيق الجملة كـ(إِنَّ) المكسورة، فلم يُخْرِجْها ذلك المعنى عن الحرفية.

وقال بعضهم: (كلا) إذا كانت بمعنى: (حقّا) تكون اسمًا؛ لكنها بُنِيَتْ لموافقتها لفظًا لـ(كلا) التي للردع.

---

(١) سورة الفجر ١٥-١٦-١٧. والآيات الثلاث بتمامها: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾.

(٢) سورة العلق: ٦ - ٧.

[اللامات]

قوله: (**اللَّامَاتُ**) أي: ومن أصناف الحرف: اللاماتُ.

وهي ثمانيةُ أنواعٍ:

(**لَامُ التَّعْرِيفِ، وَ**) لامُ القسم، واللامُ الْمُوَطِّئَةُ للقسم، ولامُ جواب (لو) و(لولا)، ولامُ الأمر، ولامُ الابتداء، واللامُ الفارقة بين (إِن) المخففة والنافية، ولامُ الجر.

فلامُ التعريف (**هِيَ: اللَّامُ السَّاكِنَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الِاسْمِ المَنْكُورِ، فَتُعَرِّفُهُ**).

فهذه اللامُ وحدها هي حرفُ التعريف عند سيبويه؛ إذ لو كانت الألفُ مقصودةً قبلها؛ لم تُحْذَفْ في الوصل، كما لا تُحْذَفُ همزة (أم) و(إن)، نحو: إن تأتني أكرمْكَ، ولأنَّ التنوينَ يَدُلُّ على التنكير، وهو حرفٌ واحدٌ، فوجب أن يكون حرفُ التعريف أيضًا حرفًا واحداً، حملاً للنَّقيض على النَّقيض.

وذهب الخليلُ إلى أنَّ حرفَ التعريف (أَلْ) كـ(هَلْ) و(بَلْ)؛ لأنَّ حروفَ المعاني ليس فيها ما وُضِعَ على حرفٍ مفردٍ ساكنٍ، فوجب أن يُحْمَلَ هذا على ما ثَبَتَ، دون ما لم يثبتْ. وأما سقوطُ الألف على مذهب الخليل؛ فللتخفيف لكثرة الاستعمال، وليست للوصل، بل همزةُ القطع على مذهبه. وأما عند سيبويه؛ فهي للوصل.

قوله: (**إِمَّا تَعْرِيفَ جِنْسٍ**) أي: وهي اللامُ السَّاكنةُ الداخلةُ على الاسم المنكور، فتُعَرِّفُ هذه اللامُ ذلك الاسمَ المنكورَ: إما تعريفَ جنسٍ، أي: حقيقةً، (**أَوْ تَعْرِيفَ عَهْدٍ**) أي: عهدٍ خارجيٍّ.

(مِثَالُ الأَوَّلِ) وهو أنْ تُعرِّفَ هذه اللامُ الاسمَ المنكورَ تعريفَ جنسٍ (قَوْلُكَ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ، أَيْ: أَهْلَكَهُمْ هَذَانِ الحَجَرَانِ المَعْرُوفَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَحْجَارِ)، ولا تريد ديناراً ولا درهماً بعينهما، بل تريد جنسهما، أي: حقيقتهما.

قوله: (وَقَوْلُكَ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ) عطفٌ على قوله: (قولك)، أي: ومثالُ الأول أيضاً قولك: الرجلُ خيرٌ من المرأة، (أَيْ: هَذَا الجِنْسُ مِنَ الحَيَوَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَجْنَاسِ الحَيَوَانَاتِ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ الجِنْسِ مِنَ الحَيَوَانِ) أي: من بين سائر أجناسه.

قوله: (وَقَوْلُهُمْ) عطفٌ أيضاً على قوله: (قولك)، أي: ومثالُ الأول أيضاً قولُهم: (المَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ) وأرادوا بأصغريه: القلبَ واللسانَ، سُمِّيا بذلك لصِغَرِ حجمهما. (أَيِ: اعْتِبَارُ هَذَا الجِنْسِ بِالقَلْبِ المُدْرِكِ، وَاللِّسَانِ المُبِينِ المُقَرِّرِ) المفسّر، قال الله تعالى في سورة ص: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾(١)، ومنه قول الشاعر(٢):

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ، وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ ❊ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالدَّمِ

قوله: (وَمِثَالُ الثَّانِي) وهو أن تُعرِّفَ هذه اللامُ الاسمَ المنكورَ تعريفَ عهدٍ خارجيٍّ، أي: معرفةً خارجيَّةً، (قَوْلُكَ: فَعَلَ الرَّجُلُ كَذَا، لِرَجُلٍ مَعْهُودٍ) أي: معروفٍ (بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ).

قوله: (وَقَوْلُكَ) عطفٌ على قوله: (قولك)، أي: ومثالُ الثاني قولُك: (أَنْفَقْتُ

---

(١) سورة ص: ٢٠.

(٢) قائله: زهير بن أبي سلمى، الشاعر الجاهلي، والبيت في ديوانه وفي "المعلقات السبع"، وانظر "البيان والتبيين" (١/ ١٥٤).

الدِّرْهَمَ لِدِرْهَمٍ مَعْهُودٍ) أي: معروفٍ (بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ). قال الجوهريُّ في "الصحاح": المعهودُ: الذي عُهِدَ وعُرِفَ.

ومثالُ الثاني أيضـاً: كُلُّ اسمٍ معرَّفٍ باللام تقدَّمَ ذِكْرُه منكَّراً أو معرَّفاً، كما قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾(٢).

وقد تُعَرِّفُ هذه اللامُ الاسمَ المنكورَ تعريفَ عهدٍ ذهنيٍّ، كقولك: ادخل السُّوقَ، واشترِ اللَّحْمَ، لسوقٍ معهودٍ في الذِّهن، وليس بينك وبين مخاطبك سوقٌ وجوديٌّ معهودٌ.

وقد تُعَرِّفُ هذه اللامُ الاسمَ المنكورَ تعريفَ الاستغراق، أي: استغراقَ الجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾(٣)، أي: إنَّ جميعَ أفراد الإنسان لفي خسرٍ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وتُعْرَفُ لامُ الاستغراق بأنَّ لفظَ الجميع أو الكلِّ لو وُضِعَ موضعَها لصحَّ المعنى، وبأنَّ الاستثناءَ مما دخلتْ عليه جائزٌ، كما في هذه الآية المذكورة.

قوله: (وَلَامُ القَسَمِ) عطفٌ على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات: لامُ التعريف ولامُ القسم، أي: لامُ جواب القسم، وإنما يُتَلَقَّى القسمُ بجوابٍ فيه اللام وغيرها من (أن) وحروف النفي، و(قد) لربط الجواب بالقسم إذا كان القَسَمُ لغير السؤال.

---

(١) سورة المزمل: ١٦.

(٢) سورة الانشراح: ٥.

(٣) سورة العصر: ٢-٣.

وأما القسمُ الذي للسؤال؛ فلا يُتَلَقَّى إلا بما فيه معنى الطلب، كقولك: بالله أخبرني.

وأما القسمُ لغير السؤال؛ ففيه تفصيلٌ، وهو أنَّ جوابَ هذا القسم إما جملةٌ اسميَّةٌ أو جملةٌ فعليَّةٌ، وعلى كلا التقديرين إما مثبتةٌ أو منفيَّةٌ.

فإن كان الجوابُ جملةً فعليَّةً مثبتةً، وكان فِعْلُها مضارعاً؛ لَزِمَها اللامُ مع نون التأكيد على الأفصح، (نَحْوُ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ). وإن كان فِعْلُها ماضياً؛ لَزِمَها اللامُ مع (قد) على الأفصح، نحو: والله لقد قام زيدٌ.

وإن كان الجوابُ جملةً فعليَّةً منفيَّةً، وكان فِعْلُها مضارعاً؛ لزمها (ما) أو (لا) مع نون التأكيد وبدونها، نحو: والله ما أفعلنَّ، وما أفعلُ، ولا أفعلُ، ويجوز حينئذٍ حَذْفُ حرف النفي لدلالة الحال عليه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(١)، أي: لا تفتؤ.

وإن كان فِعْلُها ماضياً؛ لَزِمَها (ما) أو (لا)، نحو: والله ما قام زيدٌ أو لا قام زيدٌ.

فإن كان الجوابُ جملةً اسميَّةً مثبتةً لَزِمَها اللامُ أو (إن) المكسورة أو هما معاً، نحو: والله لزيدٌ قائمٌ، أو والله إن زيداً قائمٌ، أو والله إن زيداً لقائمٌ.

وإن كان الجوابُ جملةً اسميَّةً منفيَّةً؛ لَزِمَها (ما) أو (لا)، نحو: والله ما زيدٌ في الدار، أو والله لا زيد في الدار ولا عمرو.

قوله: (وَالْمُوَطِّئَةُ لِلْقَسَمِ) عطفٌ أيضاً على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات لامُ التعريف والموطئةُ للقسم، من التَّوْطِئَة، وهي التَّليينُ والتَّسهيلُ، أي: المسهِّلةُ على السامع تفهُّمَ الجواب، فإن المرادَ باللام الموطئة للقسم: هي اللامُ التي

---

(١) سورة يوسف: ٨٥.

تدخل على حرف الشرط بعد تقدم القسم لفظاً، (**نَحْوُ: وَاللهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ**) أو تقديراً، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1]، أي: والله لئن أشركتَ ليحبطنَّ عَمَلُك؛ ليؤذن أنَّ الجوابَ للقسم لا للشرط، فهذا معنى توطئتها.

وليست هذه اللامُ الداخلةُ على الشرط جوابَ القسم، وإنما جوابُ القسم لفظاً ومعنىً ما يأتي بعد الشرط لكون القسم أهمَّ؛ لتقدُّمه على الشرط، وهو جوابُ الشرط معنىً لا لفظاً.

وإذا تَقَدَّمَ القسمُ أوّلَ الكلام؛ لَزِمَ أن يدخل الشرطُ على الماضي لفظاً، نحو: والله لئن أكرمتني لأكرمنك، أو معنىً، نحو: والله لئن لم تكرمني لأهيننك؛ لأنه لما لم يعملْ حرفُ الشرط في الجواب لفظاً؛ أُتِيَ بالشرط على وجهٍ لا يكون لحرف الشرط فيه عملٌ لفظاً ليتوافقا.

قوله: (**وَلَامُ جَوَابِ لَوْ وَلَوْلَا**) عطفٌ أيضاً على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات: لامُ التعريف ولامُ جواب (لو)، كقوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[2]، والحُطَامُ: ما تَكَسَّرَ من اليبس، ولامُ جواب (لولا)، نحو: لولا عليٌّ لهلك عمر.

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ اللَّامِ**) كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[3]، أي: لجعلناه، وماءٌ أُجَاجٌ، أي: مِلْحٌ ومُرٌّ.

قولُه: (**وَلَامُ الأَمْرِ**) عطفٌ أيضاً على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات: لامُ التعريف، ولامُ الأمر. وهي ـ أي: لامُ الأمر ـ مكسورةٌ، نحو: لِيَضْرِبْ زيدٌ. (**وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا**) أي: تسكينُ لام الأمر (**عِنْدَ وَاوِ العَطْفِ وَفَائِهِ**) كقوله تعالى في

---

(١) سورة الزمر: ٦٥.

(٢) سورة الواقعة: ٦٥.

(٣) سورة الواقعة: ٧٠.

سورة البقرة: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى﴾[١].

قوله: (وَلَامُ الابْتِدَاءِ) عطفٌ أيضاً على قوله: (لامُ التعريف). وهي اللامُ المفتوحةُ، (نَحْوُ: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ لَيَذْهَبُ زَيْدٌ).

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنَّ هذه اللامَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسم أو الفعل المضارع لشبهه بالاسم، كقوله تعالى في سورة الحشر: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾[٢]، وكقوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٣]. ودخولُها على الماضي قَبُحَ؛ لبعده عن شبه الاسم، فلا يقال: إنَّ زيداً لقام.

وفائدةُ هذه اللام: توكيدُ مضمون الجملة.

ولما كانت متَّفقةً مع (إن) المكسورة في معنى التأكيد؛ كرهوا أن يجمعوا بينهما. وإنما أدخلوا هذه اللامَ على خبر (إن) المكسورة إذا تقدَّمَ اسمُها على خبرها، أو خبرُها على اسمها إذا فُصِلَ بينه وبينها، أو على ما بين الاسم والخبر، وهو متعلّق الخبر، نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، وإنَّ في الدار لزيداً، وإنَّ زيداً لفي الدار جالسٌ، ولا يقولون: إنَّ زيداً جالسٌ لفي الدار ـ؛ لأنَّ ما قبل هذه اللام لا يعمل فيما بعدها.

قوله: (وَاللَّامُ الفَارِقَةُ) عطفٌ أيضاً على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات: لامُ التعريف واللامُ الفارقةُ (بَيْنَ إِنِ المَكْسُورَةِ المُخَفَّفَةِ وَ) بين (إِنِ النَّافِيَةِ). وهي لازمةٌ لخبر (إن) المكسورة إذا خُفِّفَتْ كما ذكر في بحث الحروف المشبهة بالفعل.

---

(١) سورة البقرة: ١٨٦.

(٢) سورة الحشر: ١٣.

(٣) سورة النحل: ١٢٤.

قوله: (وَلَامُ الجَرِّ) عطفٌ أيضـًا على قوله: (لام التعريف)، أي: من اللامات: لامُ التعريف ولامُ الجرِّ، نحو: المالُ لزيدٍ، وجئتك لتكرمَني، أي: لإكرامك.

[تاء التأنيث]

قوله: (تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ) أي: ومن أصناف الحرف: تاءُ التَّأنيث الساكنة. (وَهِيَ: التَّاءُ اللَّاحِقَةُ بِالفِعْلِ المَاضِي، نَحْوُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَضَرَبَتْ هِنْدٌ).

قوله: (وَدُخُولُهَا) أي: ودخولُ هذه التاء (عَلَى) الفعل (المَاضِي لِلْإِيذَانِ) أي: للإعلام (مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ بِأَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ ـ وَهُوَ الفَاعِلُ ـ مُؤَنَّثٌ) إمَّا مؤنَّثٌ غيرُ حقيقيٍّ كما في المثال الأول، أو حقيقيٌّ كالمثال الثاني.

وحَقُّها السكونُ؛ لئلا يلزم أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ، ويتحرَّكُ بالكسر عند ملاقاة الساكن، نحو: قد قامتِ الصلاةُ، وبالفتح في نحو: نَصَرَتَا، ولكون تحرُّكها عارضيـًّا؛ لم تُرَدَّ الألفُ الساقطةُ في نحو: رَمَتَا، فلا يقال: رَمَاتَا، إلا في لغة رديئةٍ.

[النون المؤكدة]

قوله: (النُّونُ الْمُؤَكِّدَةُ) أي: ومن أصناف الحرف: النونُ المؤكِّدةُ.

وهي على ضربين: ثقيلةٌ مفتوحةٌ، وخفيفةٌ ساكنةٌ. والثقيلةُ أبلغُ في التَّأكيد من المخفَّفة، ومن ثَمَّةَ ابتدأ بتبيينها فقال:

(لا يُؤَكَّدُ بِهَا) أي: بالنون المؤكِّدة (إِلَّا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ). احترازٌ عن الماضي والحال، وعما ليس فيه معنى الطَّلب؛ فإنها لا تُؤكَّد بالنون المؤكِّدة.

والفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنى الطلب المؤكَّدُ بالنون المؤكدة (كَالأَمْرِ، نَحْوُ: اضْرِبَنَّ، وَ) كـ(النَّهْيِ، نَحْوُ: لا تَضْرِبَنَّ، وَ) كـ(الاِسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: هَلْ تَذْهَبَنَّ؟ وَ) كـ(العَرْضِ، نَحْوُ: أَلَا تَذْهَبَنَّ، وَ) كـ(التَّمَنِّي، نَحْوُ: لَيْتَكَ تَقْعُدَنَّ، وَ) كـ(القَسَمِ، نَحْوُ:

بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وَ) نحو: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا تَفْعَلَنَّ) أي: ما أَطْلُبُ منك إلا فِعْلَك، (وَ) نحو: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَا تَفْعَلَنَّ) أي: إلّا تفعلَنَّ، (أَيْ: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ).

قوله: (وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ القَسَمِ) أي: ولزمت النونُ المؤكِّدةُ في القسم المثبت، (كَمَا مَرَّ فِي الأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ) للقسم لتُقَرِّرَ أنَّ المؤكَّدَ بها جوابُ القسم.

ويعلم من قوله: (ولزمت في مثبت القسم): أنَّ النونَ المؤكدةَ لا تلزم في غيره من القَسَم المنفيّ والأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني، نحو: والله لا أفعلُ، واضْرِبْ، ولا يخرج، وهل تذهب، وألا تنزل، وليتك تَقْعُدُ.

قوله: (وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: أَمَا تَفْعَلَنَّ) أي: وكثرت النونُ المؤكدةُ في فعل الشرط إذا أُكِّدَ حرفُ الشرط الذي هو (إِنْ) بـ(ما)، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى) في سورة مريم: (﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1]، وَنَحْوُ) قوله تعالى في سورة البقرة: (﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾[2] لِتَشْبِيهِ مَا المَزِيدَةِ) على (إن) (بِلَامِ القَسَمِ فِي كَوْنِهَا مُؤَكِّدَةً) أي: في كون لام القسم مؤكِّدةً، كما أنَّ (ما) المزيدة مؤكِّدةٌ، فلما كثرت النونُ المؤكدةُ مع لام القسم، نحو: والله لأفعلنَّ؛ كَثُرَتْ مع (ما) المزيدة، نحو: أما تفعلَنَّ فأنا أفعلُ.

قوله: (وَكَذَا: حَيْثُمَا تَكُونَنَّ آتِكَ) أي: وكذا كثرت النونُ المؤكدةُ في: حيثما تكونن آتك؛ لأن فيه معنى الشرط مع (ما) المزيدة المشبّهة بلام القسم في كونها مؤكِّدةً.

قوله: (وَبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ) أي: وكذا كَثُرَت النونُ المؤكدةُ في: بجهدٍ ما تبلغنّ؛ لتشبيه (ما) المزيدة التي فيه بلام القسم في كونها مؤكِّدةً. والجهدُ: السَّعْيُ والبلوغُ والوصولُ. و(بجهد) متعلّقٌ بـ(تبلغن) معناه: لِيَكوننَّ بلوغُك بجهدٍ.

---

(١) سورة مريم: ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٨.

قوله: (**وَبِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ**) أي: وكذا كثرت النونُ المؤكدةُ في: بعين ما أرينك من رؤية البصر التي هي بمعنى الإبصار، ولذا عُدِّي لمفعولٍ واحدٍ، وقوله: (بعين) متعلِّقٌ بقوله: (أرينك). وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ في استعجال الرسول، أي: اعْجَلْ وكن كأني أنظرُ إليك.

قوله: (**وَقَدْ تَدْخُلُ فِي النَّفْيِ**) أي: وقد تدخل النونُ المؤكدةُ في النفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب (**تَشْبِيهًا بِالنَّهْيِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ: لَا تَضْرِبَنَّ**).

قوله: (**وَكَذَا مَا يُقَارِبُ النَّفْيَ**) أي: وكذا تدخلُ النونُ المؤكدةُ فيما يقارِبُ النفيَ، (**نَحْوُ: رُبَّمَا يَقُولَنَّ، فَإِنَّ التَّقْلِيلَ قَرِيبٌ مِنَ النَّفْيِ**) و(رُبّ) للتقليل. (**قَالَ الشَّاعِرُ**(١)):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ)

قوله: (أَوْفَيْتُ) أي: أشرفتُ وصَعِدْتُ. (في عَلَمٍ) أي: على جبلٍ. والشمالاتُ: جمع شَمَالٍ - بفتح الشين -: وهي الرِّيحُ التي تَهُبُّ من ناحية القطب. وقوله: (شمالات) فاعلُ (ترفعن)، والجملةُ في محلِّ النصب على الحال من فاعل (أوفيت)، فأدخل النونُ المؤكدةُ الخفيفةُ في (ترفعن)؛ لأنَّ التَّقليلَ الذي دلَّ عليه (رب) قريبٌ من النفي.

قوله: (**وَأَمَّا قَوْلُهُمْ**) جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: قد قلتَ: وقد تدخل النونُ المؤكدةُ في النفي تشبيهاً بالنهي، وكذا تدخل فيما يقارب النفيَ، وهو القلَّة، فكيف تدخل في قولهم: كثيرٌ ما يقولنَّ؟

---

(١) قائله: جذيمة الأبرش كما عزاه سيبويه في "الكتاب" (٣/ ٥١٨)، وهو من شواهد "المقتضب" (٣/ ١٥)، و"شرح الكافية" (٩٤٩)، و"أوضح المسالك" (٣١١). وهو من البحر المديد.

فأجاب بقوله: وأما قولهم: (كَثِيرٌ مَا يَقُولَنَّ) أي: وأما قولُ العرب: كثيرٌ ما يقولنّ (زَيْدٌ ذَاكَ) بإدخال النون المؤكدة الثقيلة فيه؛ (فَلِحَمْلِ الضِّدِّ) وهو الكثرةُ (عَلَى الضِّدِّ) وهو القلَّةُ، و(ما) في قوله: (ما يقولن) موصولةٌ أو مصدريةٌ.

قوله: (وَالخَفِيفَةُ) أي: النونُ المؤكدةُ الخفيفةُ (تَقَعُ حَيْثُ تَقَعُ النُّونُ المُؤَكِّدَةُ الثَّقِيلَةُ) أي: في فعلٍ مستقبلٍ فيه معنى الطَّلب، كالأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والقسم، (إِلَّا فِي فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حِدَةٍ) فإنَّ التقاءَ الساكنين إنما يجوز إذا كان الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثاني مدغماً، نحو: دَابَّةٍ، تقول: اضربَنْ اضربَنْ اضربَنْ، ولا تقول: اضربَانْ ولا اضربنَانْ، خلافاً ليونس، فإنه أجازَ التقاءَ الساكنين على غير حده، وهو رديءٌ، ولكن تقول في الثقيلة: اضربانِّ واضربنانِّ، فتُدْخِلُ ألفاً بعد نون جمع المؤنث لتفصلَ بين النونات.

(وَإِذَا لَقِيَتِ النُّونُ المُؤَكِّدَةُ الخَفِيفَةُ سَاكِناً بَعْدَهَا؛ حُذِفَت) النونُ الخفيفةُ؛ لئلا يلزم أحدُ المحذورين: وهو إما تحريكُ الخفيفة، أو التقاءُ الساكنين، (نَحْوُ: لا تَضْرِبِ ابْنَكَ) أي: لا تضربَنْ ابنك، فحذفت النونُ الخفيفةُ لما ذكر. (قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

لا تَهِـــينَ الفَقِيـــرَ عَلَّـــكَ أَنْ ❊ تَرْكَـعَ يَوْمــاً وَالــدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ)

أي: لا تُهِينَنْ. و(عَلَّكَ) أي: لعلَّك، وفي (لعلَّ) لغاتٌ: لَعَلَّ، وعَلَّ، وعَنَّ، ولَعَنَّ، وأَنَّ، ولأَنَّ. وقوله: (تركع) أي: تفتقرَ، قال الجوهريُّ في "الصحاح": الركوعُ: الانحناءُ، ومنه: ركوعُ الصلاة، ورَكَعَ الشيخُ، أي: انحنى من الكِبَر، ويقال: رَكَعَ الرجلُ إذا افتقر بعد غِنىً، وانحطَّ حالُهُ. قال: (لا تهين الفقير... البيت). والضميرُ

(١) البيت من كلمة للأضبط بن قريع، وقد رواه أبو علي القالي في "أماليه". وهو من شواهد "مغني اللبيب" (٢٥٧)، والأشموني (٩٦٨)، و"أوضح المسالك" (٤٧٦). والبيت من البحر المنسرح، ويروى: علك أن تَخْشَعَ يوماً...

المستترُ في (رفعه) راجعٌ إلى (الدهر)، والبارزُ إلى (الفقير).

قوله: (بِخِلَافِ التَّنْوِينِ) أي: هذا الذي ذُكِرَ من قوله: (وإذا لقي النون الخفيفة ساكنًا بعدها حذفت) بخلاف التنوين، (فَإِنَّ التَّنْوِينَ إِذَا لَقِيَ سَاكِنًا؛ يُحَرَّكُ) التنوينُ (بِالكَسْرِ، وَلَا يُحْذَفُ، نَحْوُ: زَيْدٌ العَالِمُ عِنْدَنَا).

والفرقُ: أنَّ التَّنوينَ لازمٌ للاسم المنصرف الخالي عن اللام والإضافة ونون التثنية والجمع، والنونُ المؤكدةُ الخفيفةُ ليستْ بلازمةٍ للفعل، فلم يَجُزْ حذفُه حينئذٍ بخلافها.

[هاء السكت]

قوله: (هَاءُ السَّكْتِ) أي: ومن أصناف الحرف: هاءُ السَّكت في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[2].

(وَهِيَ الهَاءُ الَّتِي تُزَادُ فِي كُلِّ مُحَرَّكٍ حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ لِلْوَقْفِ خَاصَّةً) فلا تُزَادُ عند الوصل. وقوله: (للوقف) متعلِّقٌ بقوله: (تزاد).

ومثالُ هاء السكت (نَحْوُ: ثُمَّهْ، وَحَيَّهَلَهْ، وَ﴿مَالِيَهْ﴾، وَ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾) في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّيْ مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[3]، فإذا أَدرجتَ أسقطتَ هذه الهاءَ، وقلت: ماليَ، هلك عني سلطانيَ، خذوه.

قوله: (وَلَا تَكُونُ) أي: ولا تكون هاءُ السكت (إِلَّا سَاكِنَةً، وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ) أي: خَطَأٌ؛ لما قلنا: إنها للوقف خاصةً، ولا يجوز الوقفُ على المتحرك. قال

---

(١) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢) سورة القارعة: ١٠.

(٣) سورة الحاقة: ٢٩.

الجوهريُّ في "الصحاح": اللحنُ: الخطأُ في الإعراب، يقال: فلانٌ لحَّانٌ، وفلانةٌ لحَّانةٌ، أي: كثيرُ الخطأ، والتَّلحينُ: التخطئةُ.

وهذه الهاء - أعني: هاءَ السكت - في القرآن في سبعة مواضع: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، و﴿بِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾، و﴿كِتَابِيَهْ﴾، و﴿حِسَابِيَهْ﴾، و﴿مَالِيَهْ﴾، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾، و﴿مَا هِيَهْ﴾[1].

*** *** ***

(١) الأولى في سورة البقرة: ٢٥٩، والثانية في سورة الأنعام: ٩٠، والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة في سورة الحاقة: ١٩- ٢٠- ٢٨- ٦٩، والسابعة في سورة القارعة: ١٠.

[التنوين وأقسامه]

قوله: (**التَّنْوِينُ**) أي: ومن أصناف الحرف: التنوينُ. (**وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ لا لِتَأْكِيدِ الفِعْلِ**). فقوله: (ساكنةٌ) احتراز عن النون المتحركة، والمراد بالساكنة: هي الساكنةُ بحسب الذات، فلا يَرِدُ التنوينُ المتحرِّكُ لالتقاء الساكنين في نحو: زيد العالمُ عندنا؛ لكون تحرُّكه حينئذٍ عارضـًا. وقوله: (تتبع حركة الآخر) احتراز عن نونٍ ساكنةٍ في غير الآخر كما في: عِنْدَنَا، فإنها لا تسمّى تنوينـًا، واحترز أيضـًا عن نون (من) و(عن)؛ لأنها غيرُ تابعةٍ لحركة الحرف الآخر، فلا تسمّى تنوينـًا. وقوله: (لا لتأكيد الفعل) احترازٌ عن النون المؤكدة الخفيفة في نحو: اضربن، فإنها لتأكيد الفعل، فلا تسمّى تنوينـًا.

قوله: (**وَهُوَ**) أي: والتنوينُ (**عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ**)

(**أَحَدُهَا**) أي: أَحَدُ الأقسام الستّة للتنوين: (**تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، أَي: الدَّالُّ عَلَى مَكَانَةِ الاِسْمِ فِي الاِسْمِيَّةِ**) أي: على تمكُّنه ورسوخ قدمه فيها.

(**وَهُوَ**) أي: وتنوينُ التمكُّن: (**كُلُّ تَنْوِينٍ لَحِقَ مُعْرَبـًا لَمْ يُشْبِهِ الفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنَ الوُجُوهِ المَذْكُورَةِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ**). وهما: أنَّ في الفعل فرعيتين، كما في كلِّ اسمٍ غيرِ منصرفٍ علّتان من العلل التسعة، كلُّ علّةٍ منها فرعٌ لشيءٍ واحدٍ، وإحدى فرعيتي الفعل: أنه مشتقٌّ، والأخرى: أنه في الإفادة محتاجٌ إلى الاسم، والاسمُ لا يحتاج إليه في الإفادة.

فالحاصلُ: أنَّ تنوينَ التمكُّن: كلُّ تنوينٍ لَحِقَ معربـًا منصرفـًا، سواءٌ كان معرفةً أو نكرةً، (**نَحْوُ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ**) وإنما أورد مثالين؛ دفعـًا لوهم من توهَّم أنَّ التنوينَ في مثل: رَجُلٌ للتنكير.

قوله: (وَالثَّانِي) أي: والقسمُ الثانيُ للتنوين من الأقسام الستة: (تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، وَهُوَ كُلُّ تَنْوِينٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاِسْمِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ) هذا التنوينُ (نكِرَةٌ، كَقَوْلِكَ: صَهْ وَصَهٍ) ومعناهما: اسْكُتْ، فالمعنى: افعل السكوتَ، فإذا نُوِّنَتْ؛ فالمعنى: افعل سكوتاً ما.

(وَ) كـ(قَوْلِكَ: سِيبَوَيْهِ وَسِيبَوَيْهٍ) فإذا قلتَ بلا تنوينٍ؛ أردتَ سيبويه المعروفَ، وإذا قلته بالتنوين؛ أردتَ سيبويهاً غيرَ معيَّنٍ.

قوله: (وَالثَّالِثُ) أي: والقسمُ الثالثُ للتنوين من الأقسام الستة: (تَنْوِينُ العِوَضِ مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ كُلُّ تَنْوِينٍ لَحِقَ مُضَافاً عِنْدَ حَذْفِ المُضَافِ إِلَيْهِ) ليكون عِوَضاً عن المضاف إليه، سواءٌ كان المضافُ إليه جملةً، (كَقَوْلِكَ: يَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ، وَسَاعَتَئِذٍ) أي: يومَ إذا كان كذا، وحينَ إذ كان كذا، وساعةَ إذ كان كذا. أو غيرَ جملةٍ، كقوله تعالى في سورة هود: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(1)، أي: وإنَّ كلَّهم.

قوله: (وَالرَّابِعُ) أي: والقسمُ الرابعُ للتنوين من الأقسام الستة: (تَنْوِينُ المُقَابَلَةِ، وَهُوَ كُلُّ تَنْوِينٍ لَحِقَ جَمْعَ المُؤَنَّثِ السَّالِمَ فِي مُقَابَلَةِ النُّونِ الوَاقِعَةِ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ) نحو: مُسْلِمِينَ ومُسْلِمُونَ، (كـ)ـالتنوين في (مُسْلِمَاتٍ) فإنَّ هذا التنوينَ في مقابلة نون: مسلمين ومسلمون.

وإنما لم يذكرْ جارُ الله العلامة رحمة الله عليه هذا التنوينَ في "المفصل" إشارةً إلى أنَّ تنوين (مسلماتٍ) تنوينُ التمكُّن. وقال ابنُ الحاجب رحمه الله في "شرح الكافية": وما توهَّم من أنه ـ يعني: من أنَّ تنوينَ (مسلمات) ـ تنوينُ التمكُّن مردودٌ بما لو سُمِّيَتْ به امرأةٌ، فإنَّ فيه العلميَّةَ والتأنيثَ، ولا إثباتَ لتنوين التمكن معهما، ولما

---

(1) سورة هود: ١١١.

ثَبَتَ دلَّ على أنه ليس بتنوين التمكُّن. هذا آخر ما ذكره.

وإنما لم يمنع مسلماتٍ إذا سُمِّيَتْ امرأةٌ بها عن الكسر مع أنها غيرُ منصرفٍ حينئذٍ؛ لأنَّ الكسرَ فيها ليس بعلامةٍ للجرّ فقط؛ لكونه مشتركًا فيها بين النَّصب والجرّ، وعلامةُ النصب لا تُحْذَفُ من غير المنصرف، وجرُّه تابعٌ للنصب.

قوله: (وَالخَامِسُ) أي: والقسمُ الخامسُ للتنوين من الأقسام الستة: (تَنْوِينُ التَّرَنُّمِ) والترنُّمُ في اللغة: ترجيعُ الصوت. قال الجوهريُّ في "الصحاح": تَرَنَّمَ إذا رَجَّعَ صوتَهُ.

قوله: (وَهُوَ) أي: وتنوينُ الترنُّم: (كُلُّ تَنْوِينٍ جُعِلَ مَكَانَ حَرْفِ المَدِّ وَاللِّينِ فِي القَوَافِي المُطْلَقَةِ).

والقافيةُ المطلقةُ: هي القافيةُ التي حرفُ الرَّوِيّ منها متحرِّكٌ، بخلاف القافية المقيَّدة كما سنذكرها.

وإنما سُمِّيَ هذا التنوينُ تنوينَ الترنم؛ لكونه بدلاً من حرف الترنُّم، وهو حرفُ المد واللين، (كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ[1]):

أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلُ وَالعِتَـابَنْ * وَقُـولِي: إِنْ أَصَبْتُ: لَقَـدْ أَصَابَنْ)

الإقلالُ ضدُّ الإكثار. واللَّوْمُ: الملامةُ. و(عَاذِلُ) أصله: يا عاذلةُ، اسمُ فاعلٍ من العَذْلِ، وهو اللَّوْمِ، فرخمتْ بحذف تاء التأنيث، وجُعِلَ المحذوفُ في حكم الباقي. قوله: (والعتابن) عطفٌ على قوله: (اللوم). والصوابُ: نقيضُ الخطأ. و(أصابن) أي: قال الصوابَ.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه (٤/ ٣٠٥)، و"المقتضب" (١/ ٢٤٠)، و"أوضح المسالك" (١/ ٤٠). وقائله: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، أحد ثلاثة يعدون أشعر شعراء عصرهم مع الفرزدق والأخطل. توفي سنة (١١١ ـ

وفحواه: أقلّي اللومَ يا عاذلةُ، وأقلّي العتابَ، وقولي: والله لقد أصاب إن أصبتُ، أي: إن قلت صوابـًا، فالتنوينُ الذي في قوله: (العتابن) وفي قوله: (أصابن) تنوينُ الترنُّم؛ لأنه جُعِلَ مكانَ حرف المدّ واللين الذي هو الألفُ في قوله: (العتابا) و(أصابا) في القافية المطلقة؛ لأنَّ حرفَ الرويّ ـ وهو الباءُ ـ فيهما متحرِّكٌ.

قوله: (**وَالسَّادِسُ**) أي: والقسمُ السادسُ للتنوين من الأقسام الستة: (**التَّنْوِينُ الغَالِي**) والغالي اسمُ فاعلٍ من: غَلَا في الأمر يَغْلُو غُلُوّاً، أي: جَاوَزَ فيه الحدَّ.

قوله: (**وَهُوَ**) أي: والتنوينُ الغالي: (**كُلُّ تَنْوِينٍ لَحِقَ قَافِيَةً مُقَيَّدَةً لِلتَّرَنُّمِ**) أي: لترجيع الصوت.

والقافيةُ المقيَّدةُ: هي القافيةُ التي حرفُ الرويّ فيها ساكنٌ، بخلاف القافية المطلقة كما ذكرنا.

وإنما سُمِّيَ هذا التنوينُ التنوينَ الغالي؛ لمجاوزته عن حدّ الوزن، والغلوُّ: مجاوزةُ الحد كما ذكرنا.

قوله: (**كَمَا فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ**) أي: التنوين الغالي كما في قول رُؤبة[1]:

(**وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ ❊ مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ**)

قوله: الواو فيه واوُ (ربّ). قال الجوهريُّ في "الصحاح": القتامُ والقتمُ: الغبارُ، والقتمةُ: لونٌ فيه غُبْرَةٌ وحمرةٌ، وسوادٌ قاتمٌ، ومكانٌ قاتمُ الأعماق، أي: مُغْبَرُّ النواحي. والأعماقُ جمع العُمْق: وهو ما بَعُدَ من أطراف المفازة. والخاوي:

(١) **قائله**: رؤبة بن العجاج، أحد أشهر الرجَّاز، ومن المخضرمين في الدولتين الأموية والعباسية، وهو من شواهد "خزانة الأدب" (١٠/ ٢٥)، و"الخصائص" (٢/ ٢٢٨)، و"مغني اللبيب" (٦٤). وانظر "فحول الشعراء" (٢/ ٧٦١)، و"الشعر والشعراء" (٣٩٤).

الخالي. والمخترقن: الممرُّ. والاشتباهُ: خفاءُ الأمر. والأعلامُ جمع العَلَم: وهو العلامةُ. و(لَمَّاع) اسمُ فاعلٍ للمبالغة من: لَمَعَ البرقُ يَلْمَعُ لَمْعـًا ولَمَعَانـًا، أي: أضاء. والخفقُ: السرابُ، وهو الذي تراه نِصْفَ النهار كأنه ماءٌ، خَفَقَ يَخْفُقُ خَفْقـًا وخَفَقَانـًا، أي: إذا اضطربَ وتحرَّكَ.

قال الجوهري في "الصحاح": وأما قول رؤبة: مشتبه الأعلام لماع الخفقن؛ فإنما حركته للضرورة، يريد تحرُّك فاء (الخفقن).

وفحواه: رُبَّ بلدةٍ ـ أي: بادية ـ مظلم الأطراف، خالي الطريق، مشتبه العلامات، لماع خفق السراب، سِرْتُ فيها. فالتنوينُ الذي في قوله: (المخترقن) هو التنوينُ الغالي؛ لأنه تنوينٌ لَحِقَ قافيةً مقيَّدةً لترجيع الصوت، فإنَّ حرفَ الروي ـ وهو القاف ـ ساكنٌ، ويجوز كَسْرُ ما قبل هذا التنوين وفتحُهُ كما في قوله: (المخترقن) بكسر القاف وفتحها.

أما الكسرُ؛ فإما لالتقاء الساكنين، وإما لأنَّ القافَ فيه يستحقُّ الكسرَ في الأصل. وأما الفتحُ؛ فللخفَّة. قاله السيِّدُ في شرحه الكبير للكافية.

قوله: (**وَهُوَ قَلِيلٌ**) أي: والتنوينُ الغالي في كلام الفصحاء قليلٌ.

رَحِمَهُ اللهُ

** ** **

[فهرس الكتاب]

تمّ بحمد الله

** ** **